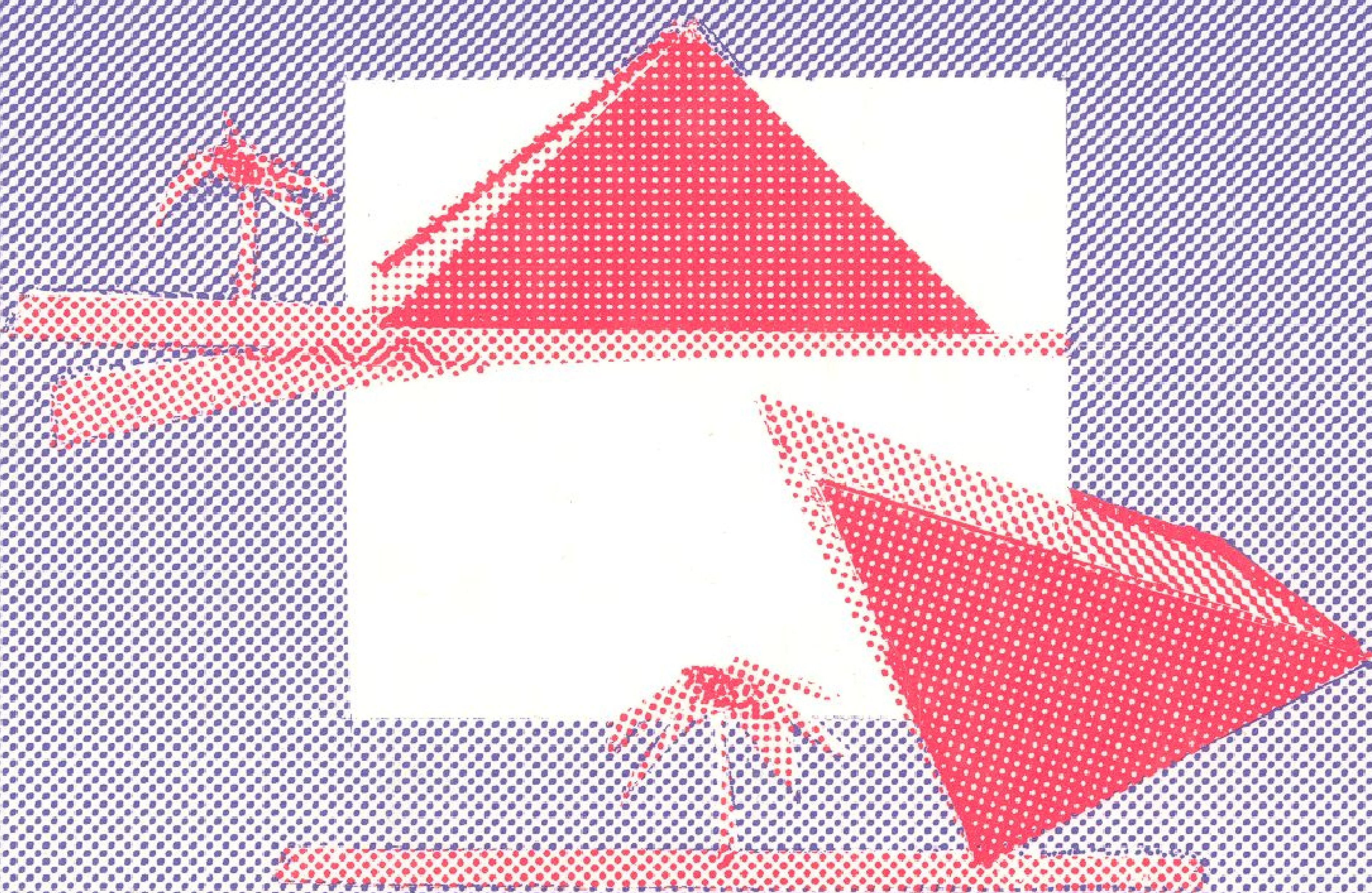
الثورة المضادة في مصر

الدكتور غالي شكري





الدار العربية للكتاب

الثورة المضادّة في مصر

الدكتور غالي شكري

الدار العربية للكتاب

طبعة جديدة

مَدخَـــل

إلى سيُوسيُولوجْيا الثّورة المضادّة

(١)

« في كل بلد عانى تجربة الثورة ، اشتبك الثوريون من جهة ، والاصلاحيون وخونة المستقبل من جهة أخرى » . ربما كانت هذه العبارة للفرنسي ريجيس دوبريه في كتابه « ثورة داخل الثورة » هي خلاصة تجربته كشاب أوروبي فتنته حينا من الزمن تجربة « المخاض » الثوري في العالم المتخلف (أميركا اللاتينية بالنسبة له) بكل ما صاحب هذا المخاض من عسر الولادة الجديدة الناجحة (كوبا ـ كاسترو) أو الاجهاض المرير (بوليفيا ـ شي جيفارا) . والذي يعنينا من هذه الخلاصة هنا ، ان دوبريه كشاب اوروبي في النصف الثاني من القرن العشرين قد مارس التجاوز ـ بمعنى القفز فوق الواقع المباشر المحسوس ـ مرتين ، حين ترك النضال الممكن في بلاده حيث المساهمة (الاممية) هي الأخرى ممكنة ، واتجه مجذوبا بقوة لا ترى الى غابات اميركا اللاتينية . والمرة الثانية ، حين ترك عمله الصحفي باطاره الاجتماعي البرجوازي وانخرط في « الكفاح المسلح » وما استتبعه من سجن وخياة شاقة . ثم انتهت به التجربة الى العودة المزدوجة التي كان عليها قبل الرحيل ، اي الى بلاده وحرفته معا . . ليكتب الذكريات والروايات وليقول انه لم يعد مستعدا لارتكاب أو التحريض على ارتكاب اي جريمة قتل باسم الثورة او غيرها من الشعارات .

وليس المهم ما اذا كان ريجيس دوبريه مخطئا او مصيبا في البداية أو الوسط او النهاية ، وما اذا كانت حالته فردية لا يقاس عليها ام ظاهرة عامة يعتد بمقدماتها ونتائجها . . فالاهم هو ذلك السياق المعقد الذي دفعه للقول بأن « كل بلد » عانى تجربة الثورة ، تحتم الاشتباك بين الثوريين من جهة ، والاصلاحيين و « خونة المستقبل » من جهة أخرى . ان هذا التعميم النظري من شاب غير مكتمل ثقافيا وشبه ضائع سياسيا ، يعثر على مصداقيته الكاملة في الماضي والحاضر . وربما كان ما ينقصه هو غياب « التخصيص » الذي ما كان يستطيع دوبريه أن يقدمه بتجربته الاقرب الى المغامرة منها الى العمل الثوري .

ولكننا نكتشف هذا التخصيص في الفكر الغربي ـ والتجربة الغربية كذلك ـ من النقيض الى النقيض ، اي من كتاب فردريك انغلز « المانيا : الثورة والثورة

المضادة » مجموعة المقالات التي نشرها في منتصف القرن الماضي تماما ، الى كتاب هربرت ماركوز « الثورة والثورة المضادة » وقد كان يستطيع ان يضع كلمة « اميركا » في مقدمة العنوان طالما هو يعالج اساسا ظاهرة « اليسار الجديد » في الولايات المتحدة اولا وغرب اوروبا على نحو تضميني ، وذلك حتى اوائل السبعينات من القرن العشرين ، اي مرحلة الستينات الذهبية للشباب .

كتاب انغلز ، المفكر الذي عاصر وشارك في صياغة المبادىء الرئيسية للماركسية ، يعالج بتركيز شديد مجموعة الانتفاضات الاوروبية التي شهدتها المانيا والنمسا وفرنسا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ولكنه يتوسع بالضرورة في كلامه عن المانيا ، ويصبح غيرها مجرد استشهاد أو « علاقة » بالثورة الالمانية .. اي ان الاطار العام هو « اوروبا القرن التاسع عشر » والمادة الرئيسية هي « المانيا » .

لعلها نقطة منهجية يجب ان تستسلم لها ذاكرتنا ونحن ننبش عما هو عام وما هو خاص في هذا الكتاب الكلاسيكي المهم . تتأكد لنا هذه النقطة في تصدير مقالته العاشر من الكتاب « انتفاضة يونيو ــ حزيران ، الباريسية » حين يقول :

● « مع بداية ابريل ــ نيسان ١٨٤٨ ، بدأ التحالف الذي اقامته طبقات المجتمع التي استفادت من **النصر الاول مع المغلوبين** ، يتصدى للسيل الثوري في القارة الاوروبية كلها . في فرنسا اتحدت طبقة صغار التجار والجناح الجمهوري من البرجوازية مع البرجوازية الملكية ضد البروليتاريا ، وفي ايطاليا والمانيا غازلت البرجوازية بحرارة الاقطاعيين والبيروقراطية الرسمية والجيش من اجل الحصول على تأييدهم ضد جماهير الشعب والتجار الصغار . **لم يمض وقت طويل حتى عاد نجم الاحزاب المحافظة والمضادة للثورة بالصعود** . في انكلترا ، تحولت **المظاهرة الشعبية التي اسيء توقيتها** والتحضير لها (١٠ ابريل ، نيسان) الى **هزيمة كاملة** وحاسمة للحزب الشعبي . في فرنسا هزمت حركتان متماثلتان في ١٦ ابريل ، نيسان و ١٥ مايو ، أيار . في ايطاليا ، استعاد الملك سلطته بضربة واحدة في ١٥ مايو ، أيار . اما في المانيا فقد ركزت **حكومات البرجوازية الجديدة المختلفة وجمعياتها الدستورية المتتابعة نفسها** . واذا كان ١٥ مايو ، أيار المليء بالاحداث قد أعطى أي مجال لنصر شعبي ، فقد كان هذا النصر ثانوي الاهمية .. » .

ان « العموميات » التي يمكن استخلاصها من ازمنة وامكنة مغايرة كيفيا لزماننا ومكاننا ــ في هذه الفقرة ــ هي : ان **النصر الاقليمي** على المغلوبين يؤدي احيانا الى تحالف طبقي على صعيد أوسع من الحدود الاقليمية ضد قوى الثورة التي يفترض أن هذا النصر يدعمها . وان الاحزاب الرجعية التي كانت قد توارت تستطيع العودة من جديد ، باسماء قديمة أو جديدة . وان **المظاهرات الشعبية** التي يساء توقيتها وتنظيمها وقيادتها يمكن ان تؤدي الى انكسار طويل المدى . وان

النظام الرجعي الجديد سوف يكرس نفسه في مؤسسات تشريعية راسخة ، رغم تعدد الحكومات .

ونعود الى انغلز في النقطة الثانية من المقال نفسه :

● « .. وعندما استمر القتال لعدة ايام وبعنف لم يشهد له **تاريخ الحروب الاهلية مثيلا** (الكلام هنا عن باريس ١٨٤٨) **ولكن دون ان تظهر بوضوح مكاسب لاي من الطرفين** ، بدا واضحا في تلك اللحظات لكل انسان ان هذه معركة كبيرة وحاسمة **ستؤدي في حال انتصار الانتفاضة الى اغراق اوروبا كلها بثورات جديدة ، اما في حال قمعها فستؤدي على الاقل الى عودة سريعة لحكم الثورة المضادة .** هزم بروليتاريو باريس ودمروا وسحقوا بشكل لم يستردوا بعده وعيهم حتى الآن (المقال مكتوب في فبراير ، شباط ١٨٥٢) **بعد ذلك راسا ، رفع المحافظون والمضادون للثورة ، الجدد منهم والقدامى ، في اوروبا كلها رؤوسهم بوقاحة تدل على انهم فهموا جيدا اهمية هذا الحدث** . هوجمت الصحافة في كل مكان ، بداوا يتدخلون بحق الاجتماع وتكوين الجمعيات ، وبداوا يستغلون كل حادث صغير في اي مدينة اقليمية صغيرة ليعملوا على استغلاله لتجريد الجماهير من سلاحها واعلان حالة الحصار » .

التعميمات هنا ايضا واضحة ، ويمكن استخلاصها بيسر ، فالحرب الاهلية الاقليمية حين لا تصل من جانب قوى الثورة الى الحسم العسكري ، يكون ذلك مقدمة الى قمعها بوحشية لا نظير لها لأن نجاحها الاقليمي يعني اشتعال شقيقاتها في المحيط الاوسع من الاقليم الملتهب . وحين تنهزم تشرب كأس دمائها قوى الثورة المضادة كلها في المحيط الاوسع ، القوى القديمة والجديدة . وتبدأ على الفور الحرب الشاملة ضد الحد الادنى من الحريات الديموقراطية ، وفي مقدمتها **حرية الصحافة** وحرية الاجتماع وحرية التظاهر .

اننا لو عدلنا تعبير « البروليتاريا » في كتاب انغلز ، واستبدلناه بالكتلة التاريخية الجديدة عند غرامشي ثم غارودي ، او الشباب عند ماركوز ، نستطيع القبض على الخيط غير المرئي بين الكتاب الكلاسيكي لانغلز والكتاب البالغ الحداثة لهربرت ماركوز ، سواء اتفقنا معه او لم نتفق في المضمون العام او التفاصيل . الفصل الاول من كتاب ماركوز عنوانه « اليسار في ظل الثورة المضادة » يقول في تصديره « بات النظام الراسمالي مضطرا ، حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، الى **تنظيم الثورة المضادة داخل حدوده وخارجها على حد سواء** . وتلجا هذه الثورة المضادة ، في مظاهرها الاكثر شططا ، الى فظاعات النظام النازي » ثم يسوق عدة امثلة لاقطار ما يسمى بالعالم الثالث حيث « تجري على قدم وساق مذابح حقيقية تبيد ابادة جميع السكان الموصوفين بانهم شيوعيون او متمردون على حكومات خاضعة للامم الامبريالية » و « في اقطار يعم وينتشر اضطهاد غاشم . وقد اصبح التعذيب وسيلة عادية لـ (التحقيق) في كل مكان من العالم تقريبا » . ويتابع « **ان الثورة المضادة**

وقائية الى حد كبير بصفة عامة ، ولكنها وقائية بحتة في عصرنا ، فلا وجود في هذا العالم لثورة فتية تستدعي القضاء عليها ولا لاية ثورة اخرى في الافق . والحال ان الخوف من الثورة هو الذي يوحد مع ذلك بين المصالح ويربط شتى مراحل الثورة المضادة واشكالها . هذا الخوف ينسحب على الاطوار كافة ، بدءا من الديموقراطية البرلمانية الى الدكتاتورية السافرة ومرورا بالدولة البوليسية » .

ورغم ان ماركوز يعالج اساسا مشكلة الغرب واليسار الجديد والولايات المتحدة ، ورغم انه ـ على نقيض انغلز ـ يستبدل الطبقة العاملة (التي يرى ان اجزاء كبيرة منها قد استقطعت لحساب البرجوازية) بقوى ثورية جديدة هي الشباب عموما والطلاب خصوصا ، الا اننا نستطيع ان نضيف به الى انغلز حقيقتين جوهريتين هما : **اهمية الثورة المضادة** التي اكدتها السنوات الاخيرة من السبعينات بما لا يدع مجالاً للشك ، سواء بالتنسيق الشامل بين مخابرات وبوليس الغرب لمقاومة ما يسمى بالارهاب الدولي ، او التنسيق الشامل بين الجيوش والاسلحة لمقاومة ما يسمى بالتدخل في شؤون افريقيا . الحقيقة الثانية هي **وقائية الثورة المضادة** ، اي ان الثورة المضادة بطبيعتها ليست رد فعل بل استباق للفعل ، ومن ثم فهويتها هي العدوان المتعمد مع سبق الاصرار ، وذلك بالمبالغة في تصوير لا تصور حجم قوى الثورة والمسارعة لاجهاض الجنين قبل ان يولد .

ورغم التباعد بين عصري انغلز وماركوز والتباين في نظريتهما لقضية الثورة ، الا ان تجربة الثورة الالمانية ترسب في الوعي ذكريات « برنامج رابطة سبارتاكوس » حيث « جميع ضروب المقاومة البرجوازية هذه يجب ان تسحق خطوة خطوة ، وبقبضة حديدية ، وبعزم لا يتزعزع . يجب الرد على عنف الثورة المضادة بالعنف المضاد ، العنف الثوري ، العنف الذي تمارسه البروليتاريا كلها . مثلما يجب الرد على حيل وفخاخ البرجوازية ، بوضوح الهدف الكلي ، بيقظة الجماهير العمالية ومبادراتها الدائمة . **يجب الرد على خطر الثورة المضادة الداهم بتسليح الشعب ونزع سلاح الطبقات المالكة . يجب الرد على مناورات العرقلة البرلمانية البرجوازية بالنشاط الكثيف الذي تمارسه المنظمات الجماهيرية في المصانع والجيش .** يجب الرد على كثافة وتعدد وسائل سلطة المجتمع البرجوازي ، بالقوة التي بلغت ارقى درجات التركز ، التلاحم والكثافة ، قوة جميع الجماهير العاملة » (عن « الثورة الالمانية ١٩١٨ ـ ١٩١٩ » العفيف الاخضر ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٣ ـ ص ٦٣) . هنا « خصوصية » التجربة الالمانية في الثورة ، كالخصوصية التجربة الفرنسية التي اوضحها ماركس بجلاء تام في « الثامن عشر من برومير لويس بونابرت » حيث يصل الى طبيعة السلطة الاجتماعية الاقتصادية السياسية وتعبيراتها المؤسسية فيقول « ان هذه السلطة التنفيذية بما لها من منظمة بيروقراطية وعسكرية ضخمة ، بما لها من جهاز دولة بارع ذي مراتب ودرجات بلا عد أو حصر ، وما لها من موظفين يبلغ عددهم نصف مليون وجيش هو الآخر نصف

مليون ، هذه الهيئة الطفيلية الملتفة حول جسد المجتمع الفرنسي تخنق مسامه ، نشأت أيام الملكية المطلقة ، مع تدهور الاقطاع الذي ساعدت على التعجيل به ... ان الثورة الاولى طورت المركزية ، ولكنها ضخمت ايضا من مدى وخصائص السلطة ووكلائها . وجاء نابليون ليبلغ بآلة الدولة هذه حد الكمال ، ولم تضف الملكية الشرعية وملكية يوليو ، تموز شيئا غير قدر اكبر من تقسيم العمل .. **واخيرا وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها مرغمة في صراعها ضد الثورة ، على تعزيز امكانيات السلطة الحكومية ومركزتها جنبا الى جنب مع تعزيز الاجراءات القمعية . لقد اكملت جميع الثورات آلة الدولة بدلا من ان تحطمها** . وكانت الاحزاب التي تنازعت السيطرة بالتناوب تعتبر حيازة هذا الصرح الضخم للدولة بمثابة الغنيمة الرئيسية للمنتصر » (ص ٣٠١) .

ان التخصيص الذي يوحي به برنامج رابطة سبارتاكوس خلال تجربة الثورة والثورة المضادة في المانيا ، وكذلك التخصيص الذي حلّ به ماركس تجربة الثورة والثورة المضادة في فرنسا هو الوجه الآخر للمنهج الذي عالج به انغلز المسائل ذاتها منذ اكثر من قرن وربع القرن والمنهج الذي عالج به ماركوز اوضاع العقد السادس من القرن العشرين . فالتعميمات التي حصلنا عليها من قبل لها « سياق » في الزمان (هو القرن الماضي) والمكان (هو الغرب) يختلف في القليل والكثير عن زماننا العربي في العالم المتخلف والذي يسمونه تجاوزا بالعالم النامي واحيانا يبسطون التسمية تبسيطا مخلا حين يدعونه العالم الثالث . ومن هنا الاهمية الكبيرة للكلمات القليلة التي كتبها المؤرخ الاجتماعي الفرنسي جاك بيرك على ظهر غلاف كتابه الاخير « عوالم عربية » (دار ستوك ــ باريس ١٩٧٨) حيث قال « ليست هناك اوطان متخلفة ، بل هنالك اوطان تخلفنا عن تحليلها ومحبتها » .

وكما انه ليس هناك من تعارض بين تعميمات انغلز وتخصيصات ماركس ، لا ينبغي أن نخلق هذا التعارض بين تعميمات ماركوز او ماندل او غارودي او بتلهايم في عصرنا ، والتخصيصات التي يمكن اكتشافها من التطبيق على واقعنا المتخلف .. فالدولة والسلطة والاقطاع والكنيسة والجيش والبرجوازية في الغرب الصناعي المتقدم منذ عصر النهضة الى عصر الفضاء مرورا بعصر التنوير والانقلاب الليبرالي الاول والثورة الاشتراكية ، يختلف « سياقه » الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، الثقافي ، اختلافا كيفيا عن مسارات العالم المتخلف في عصرنا الجديد . واحب ان اؤكد على ان هناك في عالمنا الواحد **عوالم مختلفة** لا سبيل لوضعها في افق واحد عند التحليل والاستنتاج .

من هنا يقف المرء مشدوها امام المفارقة المثيرة للتأمل في تفكير لينين حول كومونة باريس .. فالرجل الذي لم يعقه الاطار الكلاسيكي لتعريفات ماركس فكان روسيا حتى الاعماق وماركسيا مجددا في التطبيق ومضيفا بل معدلا حين رأى ان اضعف الحلقات في عالم الرأسمالية واكثرها تخلفا يمكن ان تحقق الثورة (فاختلف

عمليا بذلك عن نبوءة ماركس) وان الثورة يجب ان تقوم ولو في وطن واحد محاصر ولا تنتظر قيام شقيقاتها في الاوطان الاخرى (مختلفا بذلك نظريا وعمليا عن تروتسكي) .. هذا الرجل نفسه هو الذي يحلل كومونة باريس قائلا « وقعت فرنسا بعد الانقلاب العسكري الذي انهى ثورة ١٨٤٨ تحت نير النظام البونابرتي لفترة امتدت ١٨ عاما . وجر هذا النظام البلاد ، لا الى **الخراب الاقتصادي** وحسب ، وانما ايضا الى **الذل القومي** . وعندما انتفضت البروليتاريا ضد النظام القديم اخذت على عاتقها تحقيق مهمتين ـ الاولى وطنية والثانية ذات طابع طبقي ـ تحرير فرنسا من الغزو الالماني وتحرير العمال من الرأسمالية . وتشكل وحدة هاتين المهمتين السمة الفريدة للكومونة » . الى هنا والتشخيص اللينيني لا يحتاج الى جهد الاقناع . ولكنه يتابع « شكلت البرجوازية آنذاك (حكومة الدفاع الوطني) وكان على البروليتاريا ان تقاتل تحت قيادتها في سبيل الاستقلال الوطني . لكنها كانت فعليا حكومة (الخيانة الوطنية) التي رات ان رسالتها تقتضي القتال ضد بروليتاريا باريس » . حتى هنا ايضا والتشخيص لا يحتاج للجدل ، غير انه كان مقدمة للنتيجة التالية مباشرة « لكن البروليتاريا ، التي اعمتها الاوهام الوطنية لم تدرك ذلك » . ولا احد يعرف من اين اتى لينين بهذا الخبر ، فالادراك شيء والواقع الموضوعي شيء مختلف ، وادراك الشيء لا يعني استطرادا وبالضرورة تحاشيه او اتخاذ موقف مغاير ، والا وقعت الثورة في التجريبية المبتذلة التي طالما ندد بها هو شخصيا . المهم انه يقول بعدئذ « .. وتنتمي هذه الفكرة **الوطنية** الى ايام الثورة الكبرى في القرن الثامن عشر اذ استولت على عقول اشتراكيي الكومونة حتى ان بلانكي ، الثوري بالتاكيد والمؤيد المتحمس للاشتراكية، لم يجد لصحيفته عنوانا افضل من هذه الصيحة البرجوازية : **الوطن في خطر** . **وكان الجمع بين هاتين المهمتين المتناقضتين ـ الوطنية والاشتراكية ـ خطأ الاشتراكيين الفرنسيين** القاتل » [عن تقرير القاه في جنيف في ١٨ مارس ، اذار ١٩٠٨ احتفالا بثلاث مناسبات : الذكرى الـ ٢٥ لوفاة ماركس والذكرى الـ ٦٠ لثورة مارس ، اذار ١٨٤٨ وذكرى كومونة باريس] . ولربما كان هذا التفكير كامنا في موقف ستالين من النازية حين عقد مع هتلر معاهدة عدم الاعتداء ، ولكن سرعان ما اكد الغزو هشاشة هذا التفكير ، فالوطن والاشتراكية كانا « الدولة السوفياتية» الواحدة في الحرب ، كما ان الوطن والديموقراطية كانا « الدولة الغربية » الواحدة . ان ألخطأ اللينيني في التحليل مزدوج ، وقد القى ظلاله على الحركات الاشتراكية في العالم المتخلف أمدا من الزمن . الوجه الاول للخطأ هو الفصل بين الوطنية والمضمون الاجتماعي ، فحتى لو فصمت البرجوازية عرى التحالف بعد تحقيق الاستقلال الوطني ، وضربت قوى التحول الاجتماعي ، فان هذا لا يعني مطلقا ان المطلوب أولا هو تحقيق هذا التحول ولو على حساب التراب الوطني . والوجه الثاني للخطأ هو اعتبار كل هزيمة أو سقوط اخفاقا ذاتيا لقوى الثورة في التخطيط او التنفيذ او التوقيت . ان هذا المعيار في التحليل والتقويم يقود غالبا

الى ادانة كل انتفاضة وشجب كل مبادرة بحجة انها « لم تدرك » أو « لم تنضج » مما يؤدي غالبا الى النقيض ، وهو الاستسلام اطول فترة ممكنة للقيادات المضادة والانفصال التدريجي عن قوى الشعب . ان الهزيمة لا ترادف السقوط ، فلربما يتدخل عامل خارجي بكثافة يستحيل حسابها ، يجهض التجربة الناضجة أصلا .

على أية حال ، فان العام والخاص في ادبيات الماركسية الكلاسيكية والحديثة، يضعنا امامعدة « مفارق طرق » تستدعي الحرص في الوقوف عندها ، ونحن بصدد تحليل أية ظاهرة نوعية مغايرة لظواهر السياق الغربي ، في القرن الماضي او في العصر الحديث . ويمكن ايجازها على النحو التالي :

■ ان التحليلات الماركسية للثورة المضادة في مجملها العام ، ابعد ما تكون عن الاطار السوسيولوجي في التحليل ، واقرب ما تكون الى الاطر السياسية الصرف. ورغم صحة الدروس المستخلصة من المنهج العام ، فان التكتيكات الخاصة لا تضيف الى الوعي الثوري المعاصر للتجربة الوطنية في العالم المتخلف شيئا مهما . . الا من زاوية الاعتماد على تفاصيل هذه التجربة ومحاولة اكتشاف قوانينها الداخلية ، في إطار اي منهج يختاره الباحث من علم الاجتماع الثقافي المعاصر .

■ ان السلطة في الربع الاخير من هذا القرن وفي بلدان كأقطار الوطن العربي لا تعتمد على الهيكلية التي عرفتها أوروبا في القرن الماضي او الغرب عامة في العصر الحديث .. فهي مزيج بالغ التعقيد من رواسب التخلف القديم والقهر الاستعماري الغربي والنشأة المعاصرة لبعض الطبقات الاجتماعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

■ هكذا لم يكن الاقطاع في مصر وبعض الاقطار العربية الاخرى مشابها – اقتصاديا واجتماعيا – للاقطاع الاوروبي ، كما ان القبلية والعشائرية ومجتمعات الرعي والبداوة العربية لم تكن مناظرة تماما لاوضاع أوروبا . ولما حال عصر الانحطاط الطويل الامد دون تبلور طبقي واضح واكتشافات علمية دافعة وظهور بروليتاريا صناعية ، فان « الثورة » في بلادنا لم تعد تكرارا لعصور النهضة والتنوير والانقلاب الصناعي والثورة الليبرالية والثورة الاشتراكية والثورة التكنولوجية الغربية . ليست كذلك ، اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا . والقول نفسه ينطبق على الثورة المضادة . وهذا من شأنه أن يختلف بنا عن الغرب لا في اصول التنمية بل في المخططات الاستراتيجية ذاتها ، فليس « اللحاق » بالغرب – على صعيدي التحديث والثورة – هو المطلوب ، ولا « التبعية » لهم كما تطمح وتعمل قوى الثورة المضادة هو الممكن .

■ الدور الذي لعبته الكنيسة في اوروبا يختلف جوهريا عن الدور الذي يلعبه الاسلام والمسيحية الشرقية في بلاد العرب . ان التوحد الكامل بين الارض والسماء في كاثوليكية العصور الوسطى ومحاكم التفتيش والمؤسسة الإقطاعية الكنسية يختلف كثيرا عن المناخ الاوتوقراطي – الثيوقراطي الذي عرفته وتعرفه اقطار

العالم الاسلامي . لذلك كان الامر ، على العكس تماما مما يراه بعض مفكري الغرب ومن يتاثرون بهم من المفكرين العرب ، لا تقف المؤسسة الاسلامية عقبة في سبيل التطور ، لانه – ببساطة – ليست هناك مؤسسة بهذا الاسم . وانما هناك المؤسسات الايديولوجية الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة التي قد تتخذ من العقيدة الواحدة – سياسية او دينية – سلاحا ذو حدين . . فالاسلام ، مثلا ، في حرب التحرير الجزائرية وحرب لبنان الاهلية قد لعب دورا مغايرا للاسلام في بلاد عربية اخرى . ويمكن اطلاق القول على المسيحية ايضا ، بل والديموقراطية الليبرالية البرجوازية ايضا ، والماركسية ذاتها .

● لا مجال المقارنة بين العسكرية الاوروبية ايام الثورة الفرنسية او الالمانية او الروسية ، والعسكريات الحديثة في العالم المتخلف . ان الجيش المصري ، على سبيل المثال ، مؤسسة وطنية بحكم ولادتها الحديثة منذ اكثر من قرن ونصف (عصر محمد علي ١٧٦٩ – ١٨٤٩) وبحكم تطورها منذ حوالي قرن (الثورة العرابية) وبحكم قيادتها منذ اكثر من ربع قرن (الثورة الناصرية عام ١٩٥٢) .

● اذا اختلف البعض او اتفق في الزمن السابق وبيئات مغايرة حول اعتبار الوطنية والتحول الاجتماعي وجهين لعملة واحدة ، فلا مجال للاختلاف – كما نقدر – للاعتراف بهذه الحقيقة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية افول عصر الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني لشعوب المستعمرات . لقد اصبح الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي (اي التحرر والتنمية) شرطين موضوعيين مكملين للاستقلال الوطني . . بحيث برهنت التجربة على ان التنازل في أحدهما هو تفريط مباشر في الآخر . لم يعد ممكنا للبرجوازية (الوطنية) ان تظل كذلك دون تعديل جوهري في هيكلية المجتمع ، كما لم يعد ممكنا لاية قوى (ثورية) ان تظل كذلك دون مشاركة اساسية في حماية الحدود .

● ان خاصية التاريخ الاوروبي منذ فجر النهضة الى الآن هو التبلور التاريخي – الاجتماعي المتتابع على مراحل ودورات شبه متكاملة . وهي خاصية مخالفة كليا عن التاريخ العربي الحديث منذ اليقظة القومية اوائل القرن الماضي الى يومنا ، حيث ادى التداخل بين الانحطاط والنهضة وبين القهر الاجنبي والاستبداد الداخلي وبين رواسب التراث ورياح العصر ، وبين النظريات والتجارب ، الى تداخل مثير بين القوى الاجتماعية ابطأ من معدلات تبلورها تبلورا كافيا ، فنشأت ظاهرة التعايش بين النهضة والسقوط في الفكر ، والثورة والثورة المضادة في المجتمع والاقتصاد والسياسة .

(٢)

لذلك يصبح التفريق ضروريا بين سوسيولوجيا الثورة المضادة وسوسيولوجيا الامبريالية (وهي التفرقة التي يمكن الحصول عليها بالاطلاع على دراسة انور

عبد الملك المدرجة في كتابه البالغ الاهمية : الجدليـــة الاجتماعية ، باريس ١٩٧٢ ، ص ٣٦٧ — ص ٤٥٩ من الطبعة الفرنسية) .. فسوسيولوجيا الامبريالية تمنحنـا البعد الدولي من سوسيولوجيا الثورة المضادة في العالم المتخلف ، حيث يلعب هـذا البعد دورا مؤثرا (احيانا داخل اوروبا ذاتها كما حدث في اليونان وتركيا وقبرص . وكلها ليست بعيدة عن الشرق الاوسط مما لا ينبغي غيابه عن اي تحليل) . وجوهر التفرقة منهجي ، فالمقارنة لا تصبح بما كان ، بل بما يمكن ان يكون . وهـو الاتجاه المتميز في احد اهم مؤلفات جاك بيرك (انعتاق العالم — باريس ١٩٦٤) .

في هذا الضوء نستطيع ان نعدل من وضع « مفارقة » تاخـــذ بخناق التاريخ الاجتماعي للفكر المصري الحديث .. ففـي زمـــن الهزيمـــة اصدر لويس عوض (١٩١٥) كتابه المهم «تاريخ الفكر المصري الحديث» (جزءان — دار الهلال — القاهرة ١٩٦٩) عن مرحلة « النهضة » . وفي السبعينات — زمن النصر بلغة النظام المصري الراهن — تواكب المفكرون المصريون يصفون المرحلة بأنهـــا مرحلـة السقوط . ولا شك ان « الدافع » يبقى في مستوى اهمية ما كتب ، فلويس عوض اراد ان يقـول بان الهزيمة عارضة وليست من صلب الشعب المصري ولا مـن تاريخه . والآخرون ارادوا ان يتساءلوا : ما قيمة نصر عسكري وهناك سقوط عقلي ؟ كلا الفريقين عـلى صواب ما وخطأ ما .. لان النهضة والسقوط في التاريخ المصري الحديث ظاهـــرة واحدة مركبة ، وليس الشعب ولا نظام الحكم بعيدين عن اسباب النهضة والسقوط معا . فرواسب القرون من القهر والجهل والتضليل الاعلامي المحكم يمكن ان يورط الشعوب في اخطاء جسيمة . كما ان سلطة الحكم وما تمثله من قوى اجتماعية ومـا تعمل في اطاره من شروط حضارية ، يمكن ان تنجز عـــلى صعيدي وسائل الانتاج وعلاقاته ، قيما نهضوية ارقى . ولكن العكس يظل دائما صحيحا وبقـوة ، فالنظام المضاد لمجرى التاريخ يستطيع ان ينتكس بالنهضة اشواطا بعيدة المـدى والعمق . وليس النصر او الهزيمة العسكرية او الاقتصادية عملا فنيا (تقنيا) بحتا ، بل لـه مقدماته الاجتماعية وسياقه الثقافي ونتائجه الحضارية أيضا . لذلك كان لا بد لاي تشريح اجتماعي — ثقافي للعقد الاخير مـــن الفكر المصري ، ان ياخـــذ في اعتباره مقومات ومكونات الخصوصية المصرية . وفي بحثنا عـن « الثورة المضادة » مثـلا . لا بد ان نضع في اعتبارنا هذه المجموعة من الخصائص :

● ان سقوط نظام الحكم لا يعني تلقائيا سقوط الثقافة ، كما ان نهضة النظام الحاكم لا ترادف نهضة الثقافة . تاريخنا الحديث في مصر المعاصرة عرف اكثر مـن نهضة وسقوط في المرحلة الواحدة ، كانت تتوازى النهضة فيها احيانا بين النظـام والثقافة وكانت احيانا تتقاطع ، كانت الواجهة الثقافية احيانا تتناقض مـع الانتاج الثقافي وكانت تعبر عنه احيانا اخرى ، حينا بقصد مقصود من السلطة وحينا آخر بغير توجيه مباشر . كما ان التعبيرات المؤسسية السياسية (كالاحزاب) لـــم تكن تجسيدا ثقافيا لمستوى الفكر والوعي على الدوام ، بل وقعت المفارقات كدعم مثقفي

الصفوة الارستقراطية لديموقراطية التعبير وتقديس العقل ، ورضوخ أو مسايرة زعماء الاغلبية للوعي الناقص عند الجماهير والوقوف بالتالي مواقف متخاذلة او معادية لحرية الفكر والعقل والفن .

● من رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ — ١٨٧٣) الى محمد عبده (١٨٤٩ — ١٩٠٥) وقع الفكر المصري في مرحلتي النهضة الاولى والثانية — من عصر محمد علي الى ثورة عرابي — تحت سيطرة الثنائية الفكرية في محاولة طموحة ولكن عاجزة عن التوفيق بين الاصالة والمعاصرة ، او بين التراث والتجديد او بين الاسلام والحضارة الحديثة . وهي المحاولة التي اضحت من خصائص الفكر العربي عامة ، والمصري على وجه التحديد . وقد نتج عنها او تفرع منها اسلوبان متميزان هما : البراغماتية التي تصل الى حد الموافقة على استهلاك الحضارة دون اقتناع بالفكر الذي انتجها ، والمرحلية التي تصل الى حد الارتداد في الحياة الواحدة للمفكر الواحد كتراجع محمد عبده عن موقفه من الثورة العرابية ، وتراجع علي عبد الرازق (١٨٨٨ — ١٩٦٦) بمنعه اعادة طبع كتابه « الاسلام واصول الحكم » (١٩٢٥) رغم زوال أسباب المنع ، وتراجع طه حسين (١٨٨٩ — ١٩٧٣) بحذف اهم فصول كتابه « في الشعر الجاهلي » (١٩٢٦) ثم تراجع توفيق الحكيم (١٨٩٨ —) بعد حوالي نصف قرن من ذلك التاريخ وعشرين عاما على ثورة ١٩٥٢ حين اصدر كتابه « عودة الوعي » ضد التجربة الناصرية التي يعد احد آبائها الفكريين (١٩٧٤) .

● ان هذه الثنائية ليست فكرا مجردا ، بل هي صياغة اجتماعية — ثقافية للطبقة المتوسطة المصرية التي تداخلت نشأتها مع الاحتكارات الاجنبية ونمو الطبقات الشعبية في وقت واحد ، ومع البرجوازية الكبيرة على نحو خاص ... مما ادى الى سيادة الازدواجية بين الفكر والسلوك ، بين علاقات الانتاج والقيم الاجتماعية ، واصبح الفصام العقلي والشعوري مهيمنا على المسيرة الثقافية والسياسية ، لا في حياة الافراد من المثقفين والسياسيين ، بل في حياة السلطة والشعب .

● وكان الوجه الآخر الايجابي نقيضا للظاهرة السلبية ، حيث التحمت المقومات الموضوعية للتحرر الوطني بالمكونات الذاتية للتحرر الاجتماعي . ومن هنا كانت الازمة طيلة سنوات الثورة الناصرية وسنوات الثورة المضادة ازمة شاملة للقوى الاجتماعية في المرحلة الاولى ، ومأزقا يواجه مختلف الاطراف في المرحلة الثانية .

من هنا يجب التدقيق بامعان في ما قيل عن « السقوط » الذي رافق رحلة « النظام » المصري الراهن من حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ حيث المقدمة تنشد اهازيج النصر ، الى زيارة اسرائيل في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ حيث الخاتمة تشير الى الهزيمة . هل يعد ذلك « سقوطا » لمصر او لعقلها ؟

ان المؤلفات الهامة التي كتبهـــا المفكرون المصريون في فرنسا ابـــان المرحلة الناصرية وفي مقدمتها واكثرها اهمية كتاب انور عبد الملك «مصر مجتمع عسكري» ويليه في الاهمية كتاب حسن رياض «مصر الناصرية» ثم كتـــاب محمـــود حسين «صراع الطبقات في مصر» ، (وغالبيتها لا تتحمس للمرحلـة الناصرية) لم تسجل قط «سقوط العقل في مصر» حينذاك ـ رغم ان اثنين من المفكرين الاربعة ذاقـــا مرارة السجن والتعذيب اكثر من خمس سنوات ، كما ان الاثنين الآخريـــن اختارا «المنفى» الاكثر مرارة ـ فماذا حدث في السبعينات حتى يجمع خمسة من كبـــار المثقفين «داخل» مصر ينتمون الـــى اتجاهات متباينة واجيـــال مختلفـة ، على «تدهور» و «انحطاط» الفكر في مصر ؟ لنستمع اليهم اولا :

● قال الدكتور زكي نجيب محمود ـ استـــاذ الفلسفـة الوضعية والكاتب «بالاهرام» ـ تحت عنوان «العقل العربي يتدهور» (مجلة روز اليوسف المصرية ١٩٧٧/٤/١١) ان المفكرين في بلادنـــا «لا يجدون سبيـــلا يصل بهم الـــى هدفهم الواضح ، بل توجد موانع وعقبات تتمثل في **الجمود الفكري لدى اولي الامر** وعنـــد **قطاع كبير من الجماهير**» . ثم يشخص ازمة المفكر فيما يسميه بالعالم الثالث عموما قائلا «ان ازمة العالم الثالث عموما ـ الذي ننتمي اليه ـ تتمثل في غموض تصوره للمستقبل ، لان امامه نموذجين للتطور ، النموذج الرأسمالي ، والنموذج الاشتراكي الماركسي ، والعالم الثالث مختلط عليه الامر في الاختيار بينهما ، ويحاول ان يجـــد صيغة ثالثة يطبقها في تطوره ، ومن هذه الاتجاهات لـــم تحـــدد دول العالم الثالث اختيارها بعد» . ولهذه الاسباب فالمفكر لا يعبر عن نفسه تعبيرا واضحـــا مستقيما فعندما «ينقل المفكرون الـــى الجماهير تصوراتهم العقلية عـــن المجتمع الجديد ، يتحرجون من عرض الصورة كاملة كما يرونها **حتى لا يصدموا الجانب الرجعي مـــن المجتمع** ، بل يطمسون بعض جوانب الفكرة ويحرفونها حتـــى يسهل قبولها عنـــد الرأي العام» .. واحدى النتائج الخطيرة لذلك اننا «الى الآن لم يتكون لنـــا فكر عربي اصيل فيما يختص بمشكلات العصر» . والدكتور زكي نجيب محمود يرفض الاتجاهين السائدين على الفكر العربي سواء نحو الغرب او نحو التراث ، قائـــلا ان الاتجاه نحو الغرب كليا لا يحل مشكلاتنا الخاصة بنا وبمستوى تطورنا ، اما الاتجاه السلفي فهو «يتناقض مع نفسه في كل لحظة مـــن حياتـــه ، فهم ـ السلفيون ـ يتحدثون مطالبين بالعودة الى السلف الصالح في جهاز (راديو) لم يكن مـــن صنع السلف . ويكتبون وينشرون افكارهم السلفية في جرائد ومجلات لم تكـــن معروفة مطلقا لذلك السلف . ويستخدمون كل الوسائـــل والاجهزة العصريـــة ، فاذا كانوا جادين في دعوتهم فليتركوا كل وسائل العصر» .

ويصور الكاتب ما وصلت اليه امور الفكر في بلادنا «الى هـــذه الدعوة الغريبة المعادية لتطور العصر ، التي ينشرها أولئك السلفيون ، وتجعلني اشعر بانني اعيش داخل كابوس فكري او مسرحية عبثية ، فالسلفيون يطالبون بقطـــع يـد السارق ورجم الزاني ، وغيرها من وسائل العقاب التي تتناقض مع روح العصر . واحب ان

اطرح سؤالا على اصحاب تلك الدعوة الغريبة : من سيقطع يد السارق ؟ هل هو الطبيب الجراح الذي اقسم على حماية وانقاذ ارواح البشر ووصل آلايدي المقطوعة .. أم الجزار ؟ » هكذا اصابنا « نوع من **الشلل الفكري** في حركة تقدمنا ، واقولها صراحة ، **اننا الآن اقل حرية في عرض افكارنا مما كانت عليه منذ قرن كامل من الزمن** .. فقد اصبحت عملية **تجريم الفكر** ، اي فكر ، هي العملة السائدة الآن » .

● وقالت الدكتورة لطيفة الزيات ــ استاذة الادب والكاتبة اليسارية ــ تحت عنوان « العقل العربي في حالة شلل » (روز اليوسف الاسبوعية المصرية ١٨/٤/١٩٧٧) ان عقلنا لم يعد يمر في حالة **ازمة** بل في حالة **شلل** ، والسبب الاول في ذلك ان شعوبنا « لم تنجح في تثبيت **حقها في الحرية وفي رغيف الخبز** . ولا يمكن ان يزدهر في القرن العشرين فكر في ظل القهر او في ظل الجوع » . وتصل الكاتبة الى نتيجة مؤداها « ان جدب الفكر العربي زاد من عمق التفرقة داخل الشعب الواحد .. خذ الشعب المصري مثلا ، أنه يعيش في عوالم فكرية مختلفة تكاد تنفصل عن بعضها البعض انفصالا تاما ... بل اننا نجد متناقضات لا حد لها ولا حصر داخل الطبقة الواحدة وهذا يخلق وضعا شديد الخطورة ، لانه يستحيل معه وجود الانسجام الحضاري اللازم والضروري لاي طبقة تريد أحداث التغيير الحضاري المطلوب » . وتحدد لطيفة الزيات معالم الازمة في **« غيـاب الحس النقدي عند الجماهير »** والفجوة تزداد اتساعا بين الكلمة ومعناها ، وانعدمت القدرة لدى الراي العام على التمييز بين الصدق والكذب وبين الصواب والخطأ وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة . ومن معالم الازمة ايضا **حالة انفصام الثقافي** سواء بعزلة المثقفين عن مجموع الشعب ، او بعزلتهم عن بعضهم البعض **« وبالتالي اصبح لا يوجد عندنا حركة ثقافية وفكرية يكتب لها التواصل والاستمرار** ، ويتواجد فيها عنصر التفاعل والتأثير الجماهيري ، **بل كل ما عندنا مجموعة ابداعات فردية لبعض المثقفين** .. ان **الاجداب** شبه الكامل ، والشلل في المجالات الثقافية والفنية ، اصبح علامة مميزة للفترة التي نعيشها » . والاسوأ من ذلك ــ تضيف الدكتورة الزيات ــ ان كتابات هذه الايام ، لتلك الاسباب مجتمعة « تخرج خالية من الامتلاء الانساني ، فتعكس **افلاس الادباء والفنانين** ، كما ان التزام الكثير من مفكرينا ومثقفينا بالصمت والهجرة المعذبة واحساسهم بالغربة والوحشة داخل اوطانهم ، لونت حياتنا الثقافية بلون قاتم » . والجذر البعيد لذلك هو « ان مسار الجامعة المصرية تجاه حرية الفكر **اجهض بواسطة ثورة ١٩٥٢** ، وتوقف تيار الحرية وتوقفت الجامعة عن دورها الحضاري » . وترى الكاتبة ان **النهضة** التي اعقبت ثورة ١٩١٩ في مصر قضى عليها تحالف الرجعية المحلية مع الاستعمار البريطاني في اواخر الثلاثينات . ولكن نهضة اخرى بدأت في الخمسينات امتدت حتى الستينات من هذا القرن كانت « حصادا للحركة الوطنية المصرية في الاربعينات » . ولم تكن هاتان النهضتان عند لطيفة الزيات مصادفة « بل ارتبطت كل نهضة فكرية بمدى

الصعود الثوري لشعبنا ، وبمدى شعور الشخصية المصرية بذاتها ورغبتها في تطوير تلك الشخصية . وكانت ليبرالية العشرينات تعبيرا عن الخط الصاعد للشخصية المصرية عقب انتصارها على الاحتلال البريطاني ، وكان ازدهار الرواية والمسرح والفن التشكيلي في اواخر الخمسينات واوائل الستينات تعبيراً عن شعور المصريين – من جديد – بذاتهم ، وشعورهم بالانتماء . كما ان الاجراءات التي اتخذتها قيادة ثورة يوليو في اتجاه ديموقراطية الثقافة – ان جاز التعبير – ساعدت على هذه النهضة ، ولكنها لم تستمر طويلا . اكلتها الثورة نفسها . واعتقد – جازمة – ان كل نهضة فكرية حققها الشعب المصري ارتبطت بكفاحه الوطني التحرري ، وبمدى نجاح هذا الكفاح » . وتختتم الدكتورة الزيات شهادتها بالتأكيد على اننا « لن نشهد نهضة فكرية جديدة الا مع مد تحرري وثوري جديد ، ومن خلال معركة تحررية وحضارية طويلة الاجل مع اسرائيل التي تجسد كل ما هو رجعي وعرقي وقائم على التفرقة الدينية والعنصرية ، **فليست معركتنا مع اسرائيل معركة حدود ولكنها معركة وجود حضاري** . وحرية الفكر العربي لن تتأتى الا بيقظة الطبقات صاحبة المصلحة في التغيير » .

● وقال الدكتور مراد وهبة – استاذ الفلسفة الراديكالي – تحت عنوان « الفكر العربي وقف عند مرحلة التمرد » (روزاليوسف ٢ مايو ، ايار ١٩٧٧) اننا منذ اواخر القرن الثامن عشر « يمكننا القول بأن الفكر العربي لم يسر على وتيرة واحدة ، فقد ترنح بين مرحلتين لا ثالث لهما : مرحلة التمرد ومرحلة الجمود . أما المرحلة الثالثة – والغائبة – فهي مرحلة الثورة ، التي تعني التغيير الجذري للقيم الفكرية المتوارثة » . وحتى المواقف الفكرية المتمردة في الفكر العربي ثم القضاء عليها . . وبعد ذلك **تم اغتيال العقل العربي**» . كيف ؟ يجيب مراد وهبة « . . . فعنصر **النهضة** ليس واردا في اية مرحلة من مراحل الفكر العربي الحديث ، ذلك ان المقومات الاساسية لهذا العصر بالمفهوم الاوروبي (وهو مفهوم انساني لا يخص الاوروبيين وحدهم بقدر ما يخص الانسان ايا كان – هو تحرير العقل الانساني من أية سلطة خارجة على سلطة العقل ، فحتى الاصلاح الديني الذي دعا اليه لوثر لم يكن الا الفحص الحر لما جاء في الدين بغض النظر عن رأي السلطة الدينية ، وقد يقال انه قد وجد مفكرون عرب دعوا الى الاصلاح الديني والى تحرير العقل . . ولكن هذه الدعوة لا تشكل عصرا جديدا يقال عنه عصر النهضة وانما يشكل ارهاصات ومجرد اختلاجة وارتعاشة لا ترقى الى المستوى الحضاري الذي يسمح بتشكيل عصر بأكمله وتغيير مجتمع) . . ويرى الدكتور وهبة **ان غياب الرؤية المستقبلية** هو سبب ما يدعى بأزمة الفكر العربي « . . فاهمية تلك الرؤية المستقبلية تأتي من ان حركة التاريخ تبدأ من المستقبل وليس من الماضي ، فالمستقبل هو المحرك الاساسي للحركة مهما كان نوعها ، ثقافية أو سياسية او اقتصادية ، فالسؤال الاساسي : ماذا نريد ان نكون ؟ هو السؤال المطروح في المستقبل ، ولكن الملاحظ الآن ان السؤال الاساسي المطروح في الساحة العربية :

ماذا كنا ولماذا لا تكون على نحو مــا كنا عليه ؟ وهــذا معناه أعتقاد وهمي بأن حركة **اليوم ينبغي ان تكون تكرارا لحركة الامس** . ومن شان هذا الاعتقـــاد الوهمي ان يحجب عنا آية رؤية مستقبلية اذا اتفقنا على ان المستقبل ليس تكرارا لمـــا مضى وانما ابداع يتجاوز ما مضى » .

● وقال الدكتور فؤاد زكريا ــ استاذ الفلسفة ايضا ــ تحت عنوان « الفراغ الفكري يتهددنا » (روز اليوسف ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧) ان « الفكر » ليس شيئــا معترفا به في المجتمعات العربية ، فالمفكر العربي يعيش على هامش المجتمع ولا يمثل « قوة ضاغطة » شأن نظيره في الغرب . ومن مظاهر الازمة الفكرية في بلادنا « اننــا لا نجد لدى المشتغلين بالفكر **مواقف حاسمة من المحن التي يتعرض لها الفكـــر** » . ولا يرجع فؤاد زكريا السبب الى المفكرين انفسهم بل لان « القيود التي تكبل العقل العربي من جميع جوانبه منعت وصوله الى مرحلـــة **التحرر** . وكلمـــا ازداد هـــذا العقل اقترابا من مناقشة **الجذور** العميقة التي يعيش عليها المجتمع، اشتدت القيود التي تمنعه من الحركة . ومن المستحيل أن يصل الـــى مرحلة التحـــرر الا اذا استطاع ان يناقش الجذور . وهذا ما توصل اليه الغربيون من زمن بعيــــد » . ويضيف ان **النهضة** المطلوبة ليست موازية ولا امتدادا للنهضة الاوروبية ، يكفـي أن يصل العقل العربي الى « التفكير المنطقي في الظواهر ، تاركــا فلسفة الاساليب الاسطورية والخرافية » ثم يسالك بعدئذ طريقه الخاص الى النهضة .. فهو لـــن يكرر نهضة **مجتمع** آخر ولا نهضة **عصر** سابق . ويؤكد الدكتور زكريا ان هنـــاك **فراغا فكريا شديدا** يتهددنا بالحصار العقلي من جانب القوى الفكرية والحضاريــة الاكثر تقدماً . وعندما يختفي عنصر القوة المادية عند العرب ــ البترول ــ « فاننــا نستطيع ان نتبين مدى خطورة الاوضاع التي ستترتب على أستمرار الازمة الفكرية الراهنة في المستقبل » . ويستنكر الكاتب ان تكون هناك « ازمة هوية « عند شعبنا ، نحضارتنا القديمة داخلنــا وخارجنــا ، وحضارة العصر انسانيـــة وليست محض غربية ، ونستطيع ــ اذا شئنا ــ ان نصبح جزءا منها حقا وشرعـــا لا استيرادا أو تسديدا لدين ، بشرط ان ناخذ الفكر الحضاري ونتفاعل معه لا ان ناخذ النتيجـة التكنولوجية ونستهلكها .

● وكان الدكتور حسين مؤنس ــ رئيس تحرير مجلة « الهلال » المصريـــة ــ قد كتب في عدد يوليو ، تموز ١٩٧٧ من مجلته متسائلا « لماذا يتدهور الفكر العربي في كل ميدان ؟ » وقد اجابه الكاتب والسياسي فتحي رضوان في عـــدد سبتمبر ، ايلول من العام نفسه والمجلة ذاتها يقول ان هذا السؤال « وان بدآ متشائما ، فاني اراه فياضا بحسن الظن وبالتفاؤل ، فاني أرى أن الفكر العربي لم يولد بعــــد » . وبعد أن تعرض بايجاز شديد لابرز علامات الفكر المصري خلال قرن كامـــل جـــزم بالحكم التالي « جملة القول ان **الفكر المصري لم يولد** ، أن اردت الحقيقة ولـــو كانت مرة وكريهة ومرفوضة .. فالمجددون كالتقليديين والمحافظين ترجمـــوا كثيـــرا

فأحسنوا الترجمة اغلب الامر ، واقتبسوا وضمنوا كتبهم ما اقتبسوه ، فاطلعوا قراءهم على ما يجري في العالم الفسيح من حركات الفكر والتحرر والتطور والتطرف وتأملوا في كل الذي قرأوه ، وسمعوه ، ورأوه ، فأطرفوا قراءهم بخواطر لطيفة مؤنسة ، قد تدعو الى مزيد من القراءة ، والى التطلع الى آثار الماضي واشعار الحاضر ، **ولكنهم لم يخرجوا من كل هذا ببناء كامل من الفكر ، ولا بنظرة شاملة الى الكون ، ولا بفلسفة جديدة** .. منهم من نقل عن السلف الصالح ، ومنهم من نقل عن أهل الحاضر ، ولكنهم لم يتجاوزوا هذا الحد ، **وكان لهذا كله اثره في ما نشكو منه من ضحالة الذين جاءوا بعدهم ») .**



هل اتجاوز اذا قلت ان هؤلاء الاعلام الخمسة من كبار المثقفين المصريين ــ وهم يمثلون عدة اتجاهات من اليمين واليسار والوسط ، وعدة اجيال أيضا ــ يصوغون بأفكارهم وتعبيراتهم مدخلا سيكلوجيا واحدا الى « حالة » ثقافية ــ اجتماعية واحدة ؟ الم نلمس عن كثب اجماعهم المتفاوت الدرجات والاسباب على ان هناك **سقوطا ما** ، يدعوه أحدهم بالتدهور والآخر بالشلل والثالثه بالموت اغتيالا والرابع بالفراغ المخيف والخامس بعدم الولادة أصلا ؟ الم نلاحظ ان غالبيتهم تتجه في مناقشتها للحاضر الى الجذور القريبة (فجر القرن الماضي) لدرجة الشك في ان **نهضة ما** قد ولدت أصلا ؟ الم تتخايل لنا **الهوية الحضارية** بين مأزق التراث وازمة التجديد في خلفية الجميع طول الوقت وتجاه البصر بعض الوقت ؟ الم نمسك بخيط رهيف يربط في وعيهم ولاوعيهم بين قضية الفكر ومشكلة المجتمع ؟ الم نقبض على نغمة « اليأس » تلون اصواتهم بالتشاؤم من المستقبل المنظور ؟ الم تتضح لنا مسألة ((**الحرية**)) قاسما مشتركا اعظم بينهم ؟

هم يختلفون ، قبل ذلك كله وبعده ، في الكثير الكثير ، في المقدمات والسياق والنتائج .. ولكنهم يتفقون على نحو لا مثيل له على العلامات والمظاهر والظواهر . وهم ينسون في غمرة **انفعالهم بمشهد ما ماثل امامهم وجاثم على صدورهم كالكابوس** ، منجزاتهم هم انفسهم قبل منجزات غيرهم طيلة ثلاثين واحيانا اربعين عاما ، لا زالت تربي الاجيال وتكون الضمائر . فلنحفظ في ذاكرتنا ، ان هذه الآراء لم تكن آراءهم منذ عشر سنوات ، رغم الهزيمة المروعة عام ١٩٦٧ . ولنحفظ في ذاكرتنا ان **نصرا ما** قد تحقق عام ١٩٧٣ على صعيد المواجهة العسكرية . ولنحفظ اخيرا ان هذا الانفجار بالسخط قد وقع عام ١٩٧٧ قبل اشهر قليلة من تحليق طائرة الرئيس المصري في سماء فلسطين المحتلة ، وهبوطها عند اقدام الزعماء الاسرائيليين .

وهو المشهد الذي تعلقت به عيون العالم « المتحضر » ولم تر سواه .. لم تر ما قبله ولم تستبصر ما بعده .. ففوجئت بعد اشهر معدودة بأن « الزيارة

التاريخية » لم تكن قط نهاية الحرب وبداية السلام ، بل عرف البعض انها كانت تتويجا لمسيرة الثورة المضادة في مصر ، وعرف البعض الآخر انها « نقطة النهاية » لما سمي زمنا بالتجربة الديموقراطية في مصر ... فبعد عام كامل من « الزئير اليائس » للمفكرين المصريين « المتشائمين » ــ وكأنهم احسوا بالزلزال قبل وقوعه ــ كان رئيس النظام المصري يستفتي الشعب على اغتيال العقل ومطاردة الضمائر .

الامر الذي فاجأ الغرب بشقيه المخدوع والمتآمر ، ولم يفاجئنا نحن سواء من الذين رأوا السقوط وحده فأنشدوا اللحن الجنائزي المعذب ، او الذين رأوا السقوط وعايشوا النهضة معا ، فرأوا الثورة في العمق وان طفت « الثورة المضادة » فوق السطح .

(٣)

في الذكرى السابعة لحركة ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ (والتي ترافق احتفال اسرائيل بتاسيس دولتها على ارض فلسطين منذ ثلاثين عاماً) القى الرئيس السادات خطابا في البرلمان المصري راجع فيه تجربة السنوات الماضية التي استخلص منها مجموعة من القرارات ، استفتى الشعب بشأنها في اقل من اسبوع (يوم ٢٠ مايو ، ايار ١٩٧٨) حيث كانت النتيجة التقليدية في كل استفتاء سابق هي « نعم » بما يشبه الاجماع .

ويمكن ايجاز قرارات الرئيس السادات الجديدة ، من واقع كلماته ، كما يلي:

● قانون « العيب » لوضع الحدود لما اسماه بالانفلات في البرلمان والنقابات المهنية كنقابة المحامين . وقد حدد الرئيس هذا الانفلات او التسيب بواقعتين احداهما في مجلس الشعب التي هتف فيها احد النواب بسقوطه وقد فصل من عضوية المجلس ، والثانية هي تعريض احد المحامين الذي « سب الدولة ورئيس الدولة » على حد قول الرئيس . وقد فهم المصريون على الفور من هذه التسمية الغريبة على آذانهم « قانون العيب » ان المقصود بها هو العيب في « ذات رئيس الجمهورية » كما كان ينص الدستور في النظام الملكي على عقوبة العيب في الذات الملكية . وسيكون القانون الجديد ــ وهو الاول من نوعه بعد ثورة ١٩٥٢ حيث لم يتمتع بمثله الرئيس عبد الناصر ــ مقترنا في المخيلة والتشريع معا بالعبارة الجديدة ايضا والتي قال فيها الرئيس مخاطبا نواب الشعب **« انا مسؤول امام الله لا امامكم»** وهي مساءلة تتم وفقا لذلك ، بعد نهاية العمر .

● القرار الثاني هو اعادة النظر في حزب اليسار الذي يتزعمه زميله في مجالس قيادة ثورة ١٩٥٢ خالد محي الدين . قال الرئيس حرفيا « المسيرة الديموقراطية مع الجماعة دول (يقصد اليساريين) لا بد من ان يعاد فيها النظر » لانهم خرجوا على المبدأ الذي يسميه « السلام الاجتماعي » ، فهم يرددون ان الدولة تتحول الى الراسمالية وان الشعب محروم مما يؤدي الى الحقد الطبقي والتحريض على

الصراع الاجتماعي . واضاف الرئيس السادات انه سيتصل فور انتهائه من الخطاب بالامين الاول للجنة المركزية للاتحاد اشتراكي ــ وقد فعل ــ ليتخذ من الاجراءات الواردة في قانون تنظيم الاحزاب ما يتناسب مع « مراجعة للديموقراطية » التي يتمتع بها اليسار . ولما لم يكن الامين الاول هو صاحب المبادرة الى هذه المراجعة ، فانه يحق للبعض ان يستنتج اما ان هذا المسؤول عن قانون الاحزاب لم يجد في السلوك السياسي لحزب اليسار ما يستحق لفت النظر او المراجعة أو العقوبة ، واما انه قصر في أداء واجبه . كما يحق للبعض الآخر ان يستنتج أن الرئيس يوجه للحزب اتهاما محددا هو خروجه على احد المبادىء الرئيسية لتكوين الاحزاب ، وبالتالي فان الخروج على أحد بنود العقد من أحد الطرفين يلغي الاتفاق بينهما . اي ان الاقتراح هو الغاء حزب اليسار ، الذي قامت السلطة بعد ٧٢ ساعة من القاء الرئيس لخطابه ، بخطوة اولية هي مصادرة جريدته « الاهالي » صباح السابع عشر من مايو ، ايار ١٩٧٨ . كما القت القبض على أحد نواب الحزب في الاسكندرية وهو يخطب في حفل انتخابي . وكان الرئيس السادات قد كرر في هذا الخطاب تأكيداً قديما بانه « لن يتولى في مصر منصب سياسي او اعلامي او اي منصب يمس او يقوي التأثير في الجماهير **أي انسان لا يؤمن بشريعة الله** » . ولكن الرئيس لم يحدد السبيل او السبل والجهة أو الجهات التي ستتحقق من « ايمان » المواطن او عدمه . والشيء الوحيد المؤكد هو انه ليس مواطنا كامل العضوية في المجتمع من يثبت عليه عدم الايمان .

● القرار الثالث يخص الفكر والاعلام داخل مصر وخارجها . وقد ربطه الرئيس بالقرار السابق حين بدأه قائلا « دا دين الدولةالرسمي الاسلام واحنا مش مستعدين نتعامل مع حد يتنكر للاديان » ولكن هذه الديباجة لا ترتبط عضويا بما جاء بعدها من اتهام لبعض الكتاب المصريين ــ في الداخل والخارج ــ بالتنكر او المعارضة للنظام السياسي الراهن ، الا اذا كان التعبير يقصد الربط بين الدين ونظام الحكم ، وان الايمان بالاول او الكفر به يرادف الايمان بالآخر والكفر به . وقد لاحظ كل ما استمع الى تسجيل خطاب الرئيس ان هتافا عاليا بين النواب كان يقاطعه بين الحين والآخر بشعار « الله اكبر ــ الحكم بكتاب الله » وهو شعار الاخوان المسلمين . وقد جاءت كلمات الرئيس وكلمات الهتاف في توقيت اثار دهشة المراقبين حيث ان نيرانا طائفية حقيقية لا مجازية ، كانت قد اندلعت قبل اسبوعين في محافظة « المنيا » جنوب العاصمة تشابهت لحد مأساوي مزعج مع الاسلوب الذي عرفه اللبنانيون في حربهم الاهلية ، اذ قام بعض الشبان المسلمين بحرق اكبر كنائس المدينة ، فما كان من الشبان المسيحيين الا ان قاموا ليلا بحرق احد المساجد ، وفي الصباح كان « الخطف على الهوية » من الجانبين قد بدا ليسجل ظاهرة هي الاولى من نوعها في تاريخ مصر الحديث . وقد صادف ذلك وقوع حادث قضائي مثير هو الآخر الاول من نوعه ، اذ حكمت احدى المحاكم بحق المواطن المصري المسيحي في الزواج بأكثر من واحدة لان شريعة الاغلبية ودين الدولة

يجيزان ذلك . ومن ثم كانت الدهشة من تشديد الرئيس على الاسس الاسلامية للنظام في مجال الحديث عن الاعلام المعارض . بينما لم تكن الدهشة مماثلة لهجومه على معارضة المثقفين المصريين في صحافة العواصم العربية او في الصحافة العربية المقيمة مؤقتا في باريس . ذلك انه من حق الرئيس ان يعترض على المعارضين ، وان تساءل البعض حول حقه في التعليمات التي اصدرها الى نقابتهم لفصلهم منها . . فالهوية المهنية لا تلغى او تكتسب لاسباب سياسية . خاصة وان عضوية النقابة في مصر احد شروط ممارسة المهنة .

● بالنسبة للسياسيين الذين عادوا في « حزب الوفد الجديد » قرر الرئيس ان يستفتي الشعب حول كل من مارس العمل الحزبي قبل ثورة ١٩٥٢ وما اذا كان من حقه الانخراط في العمل السياسي الراهن ، مستثنيا حزبين فقط هما الحزب الوطني ومصر الفتاة . وقد لفتت الانتباه في هذه الاجواء نقطتان : الاولى هي ان الرئيس السادات كان قد قرر منذ توليه المسؤولية الاولى في البلاد اعادة الحقوق السياسية المصادرة في ظروف استثنائية سابقة الى اصحابها ، وانه قبل وضع الدستور الدائم واعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ثم تجزبة « المنابر الثلاثة » فتجربة « الاحزاب الثلاثة » ثم الاربعة ، كان قد استفتى الشعب ايضا حول بسيادة القانون ودولة المؤسسات حيث يتمتع كل مواطن بحريته السياسية . وقد توالت منذ ذلك الوقت مجموعة القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت تقليديا بشعار « الانفتاح » والتي اعادت « الارض » الى بعض كبار الملاك القدامى وفكت « الحراسات » عن بعضها الآخر وسط حملة تشهير لم يسبق لها مثيل ، بالنظام الناصري . وكان من الطبيعي ان يعود « الوفد » ممثلا لكثير من المصالح الطارئة مع التشريعات الجديدة . ولكن يبدو ان صراعا عنيفا بدأ على الفور بين ما يسمى بحزب « الوسط » الذي يدعمه السادات ويرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء ، وبين حزب « الوفد » الجديد . وهو صراع حول اهلية كل منهما لتمثيل المصالح ذاتها ، فقد بدأ « الوفد » منذ حصل على شرعية العودة ، قطبا جاذبا للقوى الاجتماعية الاوسع قليلا من قاعدة النظام ، وقد نال ثقتها بسرعة لافتة ، واصبح منافسا خطرا لحزب الحكومة . وأقبل قرار الرئيس الاخير ليحسم المعركة بين الحزبين بالغاء « الوفد » وليذكر المصريين بحركة « التطهير » التي رافقت الخطوة الاولى لثورة ١٩٥٢ وهي الحركة التي سبقت الغاء الاحزاب . والنقطة الثانية في هذا القرار هو الاستثناء الرئاسي لحزبين هما « مصر الفتاة » و « الحزب الوطني » . . وكلاهما عرف في تاريخ مصر الحديث بالميول الاسلامية ، واحدهما على الاقل آمن ومارس العمل الارهابي المنظم . بينما « الوفد » الذي يريد العودة بمصر الى ما قبل ١٩٥٢ كما يتهمه خصومه ، كان في ذلك « الماضي » حزب الاغلبية الشعبية بلا منازع .

● النقطة الاخيرة في خطاب الرئيس ليست قرارا ، بل كانت دفاعا مباشرا عن الهوية الاجتماعية للنظام . . فلقد كانت المرة الاولى في تاريخ الخطب الرئاسية ان

يضطر المسؤول الاعلى في قمة السلطة للدفاع عن « شخصية عامة » ولو لدقيقة واحدة . ولكن الرئيس السادات منح المهندس عثمان احمد عثمان خمسا وعشرين وثيقة من خطابه قائلا انه هو الذي بنى السد العالي واقام المصانع والمدارس واقرض الدولة عملة صعبة من عرقه ودماء « شركة المقاولين العرب » . وأضاف الرئيس « انا عمري ما كنت في موقف الدفاع في يوم في حياتي كلها ابدا .. ليه ؟.. لانه ليس هناك ما يجعلني ان ادافع عن أي شيء .. ولكن انا بادي مثل لانني بعد ذلك سابطش بواسطة الديموقراطية باي واحد يفتح لسانه » . ورغم أن عثمان احمد عثمان هو عميد مليونيرات مصر وأحد اكبر الاثرياء العرب ، ورغم أن ابنه متزوج من ابنة الرئيس ، ورغم انه في كلا النظامين ــ القديم والجديد ــ قد مارس عمل المقاولات في أهم المشروعات المصرية والعربية .. الا أن احدا لا يستطيع ان يفسر لماذا أوحى الرئيس بانفعال وتوتر شديدين بأن دفاعه عن كبير المقاولين العرب هو دفاع عن النفس . وقد تكرر الامر نفسه بالنسبة لمحمد حامد محمود ــ دون ذكر اسمه ولمدة خمس دقائق فقط ــ صاحب المزارع الواسعة في الاسماعيلية والوزير وسكرتير عام حزب الحكومة . كرر الرئيس عبارته هكذا « باقول لاول مرة وآخر مرة في حياتي ما بحبش ادافع عن نفسي » .

★ ★ ★

ان الاهمية الاستثنائية لخطاب الرئيس السادات في الذكرى السابعة لانقلاب مايو ــ ايار ١٩٧١ لم يكن مجرد « كشف حساب » عن سنوات التجربة السياسية التي قادها من نعي عبد الناصر الى زيارة القدس . وانما كان هذا الخطاب الخطير هو « خاتمة » التجربة ، واعلانا معقدا بعض الشيء عن نهاية الطريق المسدود الذي مضت اليه .

فالرئيس السادات الذي بدأ تجربته على قمة السلطة بما اسماه في ٢٣ يوليو ــ تموز ١٩٧١ « برنامج العمل الوطني » (الذي يكاد يكون ــ باستثناء ما احتواه من تبريرات للانقلاب ــ تلخيصا مركزاً لوثائق النظام الناصري الاساسية) كان في مركز قوة يستند على دعائم شعار « الديموقراطية والاشتراكية » الذي جذب الى دائرته ، وفقا لنظرية الاحتواء ، عناصر لها وزنها في الثقل الاجتماعي وتواقة الى التغيير الراديكالي الذي يعيد الى ارض الوطن ترابها المحتل والى كرامة الفرد سيادة القانون والى تقدم المجتمع عدالة توزيع الثروة .. اصبح هذا الرئيس بعد سبع سنوات في وضع هو « النقيض » تماما وفي مركز بالغ الضعف حيث راح يصفي ديكور تجربته يوما بعد يوم ، فالديموقراطية يعاد فيها النظر طالما ان المعارضة ــ اليسارية على وجه الخصوص ــ تمارس حقها الدستوري والسلمي في الاعتراض على اخطاء جوهرية في سياسة الدولة ، وطالما انها لا تعفيه من المسؤولية . والوحدة الوطنية يعاد فيها النظر طالما ان مناخ الشريعة الاسلامية يزداد هيمنة على اركان الحكم بحيث يرسخ اصول المجتمع الثيوقراطي المتعصب دينيا في وقت لا

زالت التجربة اللبنانية ماثلة للعيون . اما تحرير الارض فلم يعد واردا الا عبر موائد المفاوضات تحت الرعاية الاميركية و « دون امل » . وكانت النتيجة الرمزية لذلك هي دفاع الرئيس عمن يمثلهم من موقع السلطة وهم ذلك التحالف الطبقي الحاكم من اغنياء الريف وسماسرة المدن . وبتصفيته شبه النهائية لاي تفكير في الديموقراطية او التحول الاجتماعي يكون الرئيس السادات قد استطاع ان يجمع بين سلبيات النظام السابق على ١٩٥٢ و النظام الناصري وأن يستبعد ايه ايجابيات كانت فيهما . ولكنه يكون أيضا قد تجاوز « الاشكال » التاريخي للبرجوازية المصرية التي لم يتيسر لها ان تنجز ثورتها في اي وقت الى « المأزق » التاريخي الذي تواجهه الثورة المضادة في مصر .

والحقيقة ان السنوات السبع لرئاسة السادات لا تشكل سوى احدى حلقات « الثورة المضادة » في مصر ، ذات الجذور التاريخية العميقة في التاريخ المصري الحديث . وكما أن انتفاضة احمد عرابي ضد الخديو (١٨٨٢) وهبة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ضد الانكليز لم تكن « الثورة » بل حلقتان رئيسيتان في مسيرة الثورة المصرية ، ثورة الطبقة الوسطى اساسا ، كذلك فان ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ لم تكن « الثورة » بل كانت احدى مراحل الثورة المصرية . وكذلك ايضا الثورة المضادة الراهنة فهي « ثورة مضادة » وليست « الثورة المضادة » بل احدى حلقاتها فحسب . وكثورة ٥٢ نفسها التي بدات انقلابا وانتهت ثورة ، فان الثورة المضادة في مصر الآن لم تبدأ هكذا بل بدات انقلابا تكرس اتجاهه المضاد بعد ذلك . وهو ليس ارتداداً على النظام الناصري السابق فقط ، اي إنه ليس موجها ضد التحالف الاجتماعي الذي كان يمثله عبد الناصر بالذات ، بل ضد مقومات الثورة الجديدة . انه ليس ضد « ثورة » بعينها بل ضد « الثورة » المصرية عموما .

وتاريخ الثورة المضادة في مصر هو تاريخ الثورة نفسها ، فمن داخلها وخارجها معا كانت تنمو عوامل الارتداد . وكان ذلك نتيجة طبيعية لنشأة البرجوازية المصرية وتطورها . لقد نشأت اصلا في القطاع التجاري تساندها شريحة ضيقة من الفلاحين وشريحة اضيق من الموظفين ، وتتداخل مصالحها بالضرورة مع كبار الملاك المتحالفين بدورهم مع الاحتكارات الاجنبية . هذه النشأة المغايرة كيفيا لنشأة البرجوازيات في الغرب قد تركت بصماتها على مسيرة الطبقة الوسطى المصرية . . فقد ولدت في ظل القهر الاجنبي وتلقت الضربة الاولى في حياتها عند اواخر القرن الماضي على يدي الاحتلال البريطاني . كما انها ولدت في ظل نظام اوتو ــ ثيوقراطي تتربع على قمته أسرة محمد علي . كذلك فقد ولدت من فئات اجتماعية متخلفة في اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج معا . اي انها ولدت محاصرة بمختلف وسائل الاحباط ، حتى ان التحديث الصناعي مثلا جرى بالتحالف مع كبار الملاك . . حيث كان التداخل بين « الارض » والتجارة والصناعة والجهاز البيروقراطي للدولة والوجود العسكري الاجنبي ، اركان « المهد » الذي تمت فيه الولادة . وكانت ولادة بالغة التعسر . وقد لازم العسر الطبقة المتوسطة

المصرية طيلة تاريخها « الثوري » وهي تناضل ضد الاحتلال والحكم المطلق من اجل الاستقلال الوطني والديموقراطية . ولكننا حين نعلم ان حزب « الوفد » أكبر تجسيداتها التنظيمية لم يحكم طيلة ثلاثين عاما تبدأ بدستور ١٩٢٣ (حصاد ثورة ١٩١٩) اكثر من سبع سنوات ونصف ، فاننا ندرك على الفور انها لم تنل في اي وقت فرصة لالتقاط انفاسها وانجاز ثورتها . كان التاريخ الاجتماعي الشعب المصري يتجاوزها دائما ، فكلما انجزت احدى المهام الملقاة على كاهلها طرح عليها الواقع الاقتصادي والاجتماعي اسئلة جديدة فتضطر للتهادن مع الاستعمار او العرش او التحالف مع الفئات العليا من اشباه الاقطاعيين وكبار البرجوازيين على حساب الطبقات الشعبية العريضة . هكذا وقعت معاهدة ١٩٣٦ مع الاستعمار البريطاني ، وهكذا وقع حادث ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ الشهير الذي فرضت فيه السفارة البريطانية زعيم الاغلبية مصطفى النحاس باشا على الملك فاروق . وهكذا احترقت القاهرة ومعها النظام بأكمله في ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ ليأتي « الضباط الاحرار » على انقاضه ، ولتولد من رمادها « عنقاء » جديدة (كما في الاسطورة الفينيقية) لتبني عشبا جديدا على إحد إغصان الشجرة القديمة .

وبهذا التركيب المتداخل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للطبقة الوسطى المصرية ، كان من الطبيعي ان يكون تركيبها الثوري متداخلا مع قوى الثورة المضادة .. التي تدعمها بغير شك القوى المؤهلة طبقيا كالاحتلال والقصر وباشوات الارض والعقارات والشركات ، ولكن « بذرة الفساد » كامنة داخلها اولا . والترجمة السياسية لهذا الكلام نلاحظه في انقسام الثورة العرابية نفسها ، ثم في انقسامات حزب سعد زغلول « الوفد » الذي انشق عنه « الحزب السعدي » ليصبح اقلية و « الكتلة الوفدية » لتصبح أقلية الاقلية ، كما انشقت عنه شخصيات قيادية في مراحل مختلفة . وهو الامر الذي تكرر في صفوف ثورة يوليو ـ تموز ١٩٥٢ فانعدام التجانس بين قياداتها التي ضمت اليسار والأخوان المسلمين ، كان انعكاسا موضوعيا لبنية الطبقة الوسطى الممزقة بالتداخل والتجاذب ، بين الشكل السياسي والمضمون الاجتماعي ، بين طموحات القيادة للمجتمع والدولة ومقتضيات التطور من ناحية ومرتكزات الطبقات المناهضة لثورتها داخل نسجها الاقتصادي من ناحية اخرى . كانت هذه الطبقات تطبق عليها جناح الذل ولم تكن تفرد هي على الطبقات النصيرة لها جناح الرحمة . لذلك كانت تطير احيانا فاذا دفعها الطموح الى التحليق انكسرت وسقطت .

انها مأساة طبقة حقا ، ولكنها مأساة مجتمع ووطن ايضا .. فحين تستطيع الثورة ان تتكيف مع الثورة المضادة ، بل وتفرضها احيانا ، فانها في الواقع تجهز على نفسها وعلى الآخرين معها .

ان مصير الطبقة الوسطى في مصر لم يؤثر في شرائحها المختلفة فقط بل اثر الى اقصى الحدود على تكوين البرجوازية الصغيرة وايديولوجية الفلاحين وتنظيمات

العمال وافكار المثقفين وسلوك الجيش . حين انجـزت تفاعلت انجازاتها ايجابيا مع مجموع الشعب ، وحين كانت تسقط لم ينج احد من سقوطها .

ولعله من المثير انه بعد حوالي قرن من الزمان نجـد الاسئلـة المطروحة عـلى البرجوازية المصرية هي هي لم تتغير ، لان جوابا حاسما ـ خارج الثقافة ـ لـم يعط بعد . ولكن هذا القرن طرح بدوره اسئلة جديدة داخل الثقافة وخارجها فـي المجتمع . ولم يعد التاريخ ولا المستقبل بقادرين على انتظار الجواب من « حاضر » الطبقة الوسطى في مصر .

كلاهما ينتظر جوابا من طبقات اخرى ، لا على الاسئلة القديمة وحدها بـل وعلى الاسئلة الجديدة ايضا . . وتلك ازمة القوى الاجتماعية البديلة للثورة المضادة المعاصرة ، لا على صعيد الفكر وحده بل على صعيد التكـون الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والعمل السياسي اولا .

ان الرئيس السادات يدري جيدا ، على غير ما يتوهـم البعض ، ان المـأزق الراهن لا يخصه وحده وانه ليس مسؤولا عنه بمفرده . . بـل هـو مسؤولية تاريخ اجتماعي طويل ومازق قوى اجتماعية عريضة . والرئيس يراهن بالدعاء « عني وعلى اعدائي » ، فما هو الرهان المقابل ؟



كان الكاتب المصري عباس محمود العقاد يقول « الله وحده يعلم ما اذا كـان تمرد ابليس ثورة ام ثورة مضادة » . وكان قد استقبل ثورة يوليـو ، تمـوز ٥٢ بقوله « إنها ثورة ضد الثورة » الحمراء التي كان يتوقعها ويخشاها في ذلك الوقت. وبالتالي فقد كان المفروض ان يقف الى جانب هذه الثورة التي حالت دون قيـام الثورة الاخرى . ولكنه لم يفعل . لان الناصرية حققت فعلاً رغـم ثياب الانقـلاب العسكري بعضا من مهام الثورة التي كان يخشاها .

ورغم ذلك فلو انه عاش الى يومنا (توفي عام ١٩٦٤) لاجـاب عـلى سؤاله الساخر عن تمرد ابليس جوابا تاريخيا على الانقلاب الناصري وقال انه كان « ثورة وثورة مضادة » .

كل ما هنالك ان جمال عبد الناصر قاد مرحلة الثورة حتى يوم اجهاضها فـي الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ .

وان أنور السادات الذي رافقه طيلة المرحلة قاد مرحلة الثورة المضادة . .
كلاهما من رجال ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢
ولكنها مأساة طبقة كاملة
والقصة لم تنته بعد . .

القسم الاول

« الرقابة الايجابية »

من الهزيمة الى الحرب

الفصل الأول

في البدء كان الانقلاب

١ ـ نجم الانقلاب

تأخر الرئيس السادات في حياته مرتين ، وكلاهما كان ينتهي بصفحة جديدة كليا في تاريخه السياسي ، هي صفحة « سعيدة » في كتاب عمره الملىء بالتناقضات والاتساق معا . وهو ، في جميع الاحوال ، غير الكتاب الذي اصدره مؤخرا (ربيع ١٩٧٨ بعنوان : البحث عن الذات ، قصة حياتي) .

اما المرة الاولى التي تأخر فيها « البكباشي » أنور السادات ، فهي ليلة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، فقد تأخر عن « ساعة الصفر » التي حددها له جمال عبد الناصر في بطاقة تركها له في منزله قبل ساعات من قيام الانقلاب .. كان السادات خلالها يشاهد مع اسرته فيلما سينمائيا في دار عرض قريبة من بيته . وهو لم يمنح احدا فرصة الهمس بهذه الواقعة بل وضع لها حدا حين اعترف بها مرارا في ذكرياته الاذاعية والصحفية والتلفزيونية . ولكن هذا « التأخير » كما يضيف البعض كان متعمدا ، ويؤكدون هذا الراي بواقعة اخرى متممة لمشاهدة السينما ، لم يحدث ان ذكرها ابدا ، وبالتالي فتصديقها او تكذيبها متروك له شخصيا او مؤرخيه من بعده . تقول الواقعة ان اسرة « الضابط الاسمر » افتعلت شجارا بعد نهاية العرض مع آخرين وسيقوا جميعا الى قسم الشرطة حيث سجل « المحضر » مثول انور السادات وتوقيعه بد منتصف ليلة ٢٢ يوليو (تموز) ١٩٥٢ . والمقصود من الحكاية ، بشقيها ، الذي يعترف به صاحبه والذي لم يذكره ، انه قد اراد في حالة فشل الانقلاب ان يثبت بعده عنه . ولكن مناقشة « النوايا » ما لم تكن موثقة لا موثوقة فحسب ، تحرف اي تحليل عن الموضوعية . والمهم ان « البكباشي » أنور السادات قد توجه بعدئذ الى مكان قريب من قيادة الاركان ، وكان فجر ٢٣ يوليو (تموز) قد اوشك .. فكلفه عبد الناصر بمهمتين ، الاولى هي التوجه الى السنترال المركزي لقطع خطوط التليفون من الكابل الرئيسي عن بعض الشخصيات ، ثم اعطاه بيانا مكتوبا لاذاعته من راديو القاهرة . وهكذا اتيح لمن تأخر عن « ساعة الصفر » ان يكون صاحب « الصوت الاول » للانقلاب في آذان العالم .

ولعلها من المفارقات التي تحدث كثيرا في الانقلابات ، ان الذي تقدم على ساعة الصفر بنحو ستين دقيقة (وهو القائمقام يوسف صديق الضابط اليساري)

انقذ الانقلاب من فشل محقق ، اذ كان قادة القوات المساحة من جنرالات الملك فاروق في اجتماع عاجل بمبنى القيادة العامة ، على اثر تلقيهم نبأ يؤكد ان « شيئا ما » سيقع هذه الليلة . . ولم يكن يوسف صديق يدري ان الخبر قد تسرب وانهم مجتمعون لهذا السبب ، غير انه وجدها « فرصة » لا تعوض لاعتقالهم دفعة واحدة، فطوق المبنى دون اية أوامر ، ورغم مخالفة تعليمات الانضباط العسكري ، واقتحم المكان وفازت شباكه بالصيد الثمين . وقد كانت هذه المبادرة الجريئة سببا في انقاذ الانقلاب من خاتمة دموية فادحة الثمن كما كانت اولى الاشارات الى ترجيح كفة النجاح . ولكن هذا الضابط الشجاع ـ يوسف صديق ـ تلقى اول الامر مكافأة على تحركه السريع والمباغت حتى لزملائه (ومن الطريف ان جنوده اعتقلوا « البكباشي » جمال عبد الناصر لان رتبته كانت تعني القاء القبض عليه حسب اوامره ليلتها ، ولم يكونوا يعرفونه) فأصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة . ولكنه استقال في سبتمبر (ايلول) ١٩٥٣ واعتقل بعض الوقت بسبب اتجاهه اليساري . وهو الامر نفسه الذي وقع لخالد محيي الدين بعد اقل من عام وفي صورة مختلفة قليلا ، ولكن السبب كان واحدا .

على اية حال ، فالذي تأخر كان « صوته » اول ما صافح أسماع مصر والعرب والعالم كله في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، والذي تقدم خرج من الصف بعد عام . . كان الاول يشاهد السينما وكان الآخر « يغامر » باقتحام اعلى حصون القيادة القديمة . ولكن هذا يحدث كثيرا .

وكانت المرة الثانية التي « تأخر » فيها السادات هي يوم وفاة الرئيس عبد الناصر ، فقد كان آخر الذين وصلوا بيت الرئيس . وهو لم يحضر ساعات النضال المريرة ضد الموت ، ولم يشاهد الرئيس حيا قبل هذا المساء الحزين (في ٢٨ سبتمبر ـ ايلول ١٩٧٠) بأكثر من ثلاثة أشهر . ولكن الذين حضروا الوفاة من كبار المسؤولين المقربين للرئيس في حياته ، لا بد وانهم تذكروا السادات بصفته عضوا في « اللجنة التنفيذية العليا » للاتحاد الاشتراكي وكنائب لرئيس الجمهورية رسميا . فالحقيقة انه منذ عاد الرئيس عبد الناصر من زيارته الاخيرة لموسكو في صيف ١٩٧٠ طلب من « نائبه » في مبنى المطار حيث كان في استقباله ان « يرتاح في منزله » . ومنذ ذلك « الامر » لم يمارس نائب الرئيس عمله المعتاد ، حتى ولو كان شكليا . وقيلت في ذلك « شائعات » كثيرة . ولكن اهمها على الاطلاق كان التفسير القائل بأن عبد الناصر تلقى اثناء زيارته للاتحاد السوفياتي برقية من احد المواطنين تشكو زوجة نائبه من انها اعجبت بفيللا يقيم فيها وارسلت اليه عرضا بشرائها ، فلما اعتذر فرض نائب الرئيس « الحراسة » على صاحبها . ورغم انتشار هذه « الشائعة » كتفسير لاختفاء نائب الرئيس بعد عودة الرئيس من رحلته ، الا ان احدا أيضا لم يبرهن على صحتها . وان كان المؤكد هو ان الرئيس عبد الناصر اعاد « الفيللا » الى صاحبها ورفع عنها الحراسة . وهناك من لا تستهويه الشائعات فيقول ان الرئيس كان قد قرر الاستغناء عن خدمات نائبه

واحالته الى التقاعد بسبب تغييرات « سياسية » كان يزمع اجراءها ، تتوازى مع تطور فكره السياسي في ذلك الوقت . ولكن الامر المقطوع به أن عبد الناصر لم يصدر قرارا مكتوبا في هذا الصدد . وبالتالي فقد كان نائب الرئيس « موجوداً » دستوريا ، وان لم يكن « حاضرا » على خشبة المسرح . وقد لعب هذا الجانب الدستوري دور البطولة في تولي السادات رئاسة الجمهورية ، بالاضافة الى عناصر اخرى . حتى بدا الأمر لبعض المراقبين لشؤون مصر وكأنه « نكتة تاريخية » ان يخلف السادات عبد الناصر الذي مات ، في الاقل ، غاضبا عليه وان لم يكن هناك القرار المكتوب بعزله . ولكن التاريخ الاجتماعي للسلطة في مصر لا يعرف التنكيت . فلقد تأخر نائب الرئيس في الوصول الى منزل الرئيس المتوفي ، ولكنه هو الذي اذاع نعيه الى شعب مصر والامة العربية والعالم . بينما الذين حضروا المشهد القاسي منذ بدايته تقريبا ، وهم انفسهم الذين تمسكوا بدستورية الانتقال السلمي من عهد عبد الناصر الى عهد السادات ، كانوا هم ايضا الذين حوكموا ودخلوا السجون أو احيلوا للتقاعد بعد ذلك باقل من عام بالنسبة لغالبيتهم وثلاثة اعوام بالنسبة للبعض الآخر . وكان آخر ما فعله السادات في غرفة الرئيس الراحل هو ان قبل احدى يديه ثم غطاه بملاءة السرير حتى الوجه .



والمعروف عن الرئيس السادات انه في ظل عبد الناصر لم يكن ميالا للمعارضة أو حتى لابداء الراي الا حين يطلب منه فيصوغه وفق ما يتصور انه سيكون راي الرئيس . ولكن المؤكد ان السادات ، عضوا بمجلس قيادة الثورة ونائبا للرئيس ، قد عارض عبد الناصر مرتين . الاولى ذكرها مرارا في خطبه « الناصرية » بعد توليه الرئاسة ، وهي انهم في بداية الانقلاب اقترعوا على اساوب الحكم ، فكان عبد الناصر (حسب رواية السادات) في صف الديموقراطية ، وكان هو مع غالبية زملائه في صف الدكتاتورية . ولكن « الحقيقة » التي يمكن لم اجزائها من اكثر من طرف (١) هي ان يوسف صديق وخالد محيي الدين ، بالاضافة الى اللواء محمد نجيب كانوا في صف الديموقراطية الليبرالية (اي الدعوة الى انتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد تسلم السلطة في نهايتها الى الحزب الفائز بالاغلبية ويعود الجيش الى الثكنات) . وقد كانت ازمة مارس ــ اذار ١٩٥٤ شاهداً لا يدحض على ان الضباط اليساريين ومعهم محمد نجيب وقفوا الى جانب عودة الديموقراطية بهذا المعنى (٢) .. والارجح ان الواقعة التي يشير اليها الرئيس السادات ، كانت اختبارا للنوايا من جانب عبد الناصر ، وتسجيلا للمواقف من جانب زملائه . وان السادات قد تصور سلفا ان ناصر سيكون مع النظام الدكتاتوري . وبعد خاتمة

---

(١) راجع كتاب « قصة ثورة يوليو » لاحمد حمروش ــ بيروت ١٩٧٤ .

(٢) راجع « عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان ــ القاهرة ١٩٧٦ .

ازمة مارس ـ اذار المشار اليها بستة عشر عاما لم يعد جائزا الوهم بان عبد الناصر فكر لحظة في اعادة السلطة الى المدنيين او الى « الشرعية القديمة » . وتقع معارضة السادات وزملائه لراي عبد الناصر (الديموقراطي) في ذلك الحيز الغامض بين ثلاث دوائر : معرفته بشخصية ناصر ، يقينه بأن ناصر الذي اعتاد الا يقول رايه الا بعد ان يدلي الجميع بآرائهم سيقف الى جانب الدكتاتورية ، نبوءته للمستقبل .

والمرة الثانية التي « عارض » فيها السادات عبد الناصر ، كانت حول « مشروع روجرز » الذي تقدم به وزير الخارجية الاميركي لحل ما يسمى بأزمة الشرق الاوسط في ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٦٩ .. فقد كان ظن السادات ـ ايضا في هذه المرة ـ ان عبد الناصر لا يجرؤ على قبول مثل هذا المشروع في خضم حرب الاستنزاف التي يقوم بها الجيش المصري ضد القوات الاسرائيلية ، خاصة وان مشاعر المصريين ، والعرب عامة ، كانت مهيأة ومعبأة لهذا الرفض . ولربما قامت حسابات اميركا واسرائيل على هذا الاساس . ولكن عبد الناصر فاجأ السادات والصهاينة والاميركان والعالم كله بقبول المشروع متحديا . والحقيقة انه كسب الرهان . اما الذين لم يفهموا اسرار اللعبة فقد تظاهروا ضده باقسى الاتهامات . وكانوا هم انفسهم في طليعة المنتحبين على غيابه .

وتشاء المفارقات ان السادات الذي عارض عبد الناصر مرتين في حياته ، ولم يكن بذلك يفكر في المعارضة بل في استباق راي الرئيس ، كان في كلتا المرتين هو الرابح . بينما خسر غيره من المعارضين الحقيقيين ، من ضباط اليمين او ضباط اليسار . فمنذ صوت الى جانب الدكتاتورية اصبح رئيسا لمجلس الامة (البرلمان) اغلب الوقت . وحين تقدم روجرز بمشروعه كان السادات في الشهر نفسه قد اصبح نائبا للرئيس . وان كان البعض يلاحظ بكثير من الانتباه ابعاده شبه التام عن مهام السلطة التنفيذية . ولم يكن ولاؤه لعبد الناصر في حياته من ناحية وابعاده عن السلطة التنفيذية من ناحية اخرى الا وجهان لعملة واحدة هي انه في ظل « الرجل الاول » يؤثر السلامة مع الحياة الرضية . وهو المظهر الذي خدع الكثيرين ممن فوجئوا به حين اصبح « رجلا اول » فالحقيقة انه لم يتغير بل هو طبق فكرته عن السلطة والمسؤولية . حتى الاناقة الخارجية ليست امرا جديدا عليه . كان الاتفاق غير المكتوب بينه وبين عبد الناصر هو « عدم المشاركة الفعلية في سلطة الحكم » ، والمشاركة كلها في « مظاهر » القوة .. فتصوره البعض رجلا ضعيفا ، فاخطأوا الحساب لمرة واحدة .. كانت الاخيرة . فالرجل الذي ادرك اكثر من غيره معنى « الرئاسة الاولى » في مصر فلم يقامر بأية معارضة هو نفسه الذي تولى الرئاسة الاولى فلم يقبل اية معارضة لدرجة « الانقلاب » على من ارادوا مشاركته في الحكم .

ويخطىء الكثيرون ممن يصورون او يتصورون شخصية الرئيس السادات كما لو كان مقامرا .... فلعله على النقيض تماما ، هو يحسب كل شيء من العناصر

التي يمكن ان تتوفر له ويضع امامه مختلف الاحتمالات والترجيحات ، ويختـــار لحظة « الساب » عند الخصوم فيستقر على الكفة الاقوى . انه ، مثلا ، يميل الـى فكر « الاخوان المسلمين » منذ شبابه ، وكان عـلى اتصال وثيق بهم ، ولكنه لم يكن منهم . وهو الذي حاكمهم عام ١٩٥٤ وحكم عليهم بالاعدامات والسجن المؤبد . وهو مثلا ايضا ، يميل الى تنظيم « مصر الفتاة » القائـــل « مصر فوق الجميع » عـلى طريقة النازيين والفاشست ، ولكنه لم يكن عضوا فيه . وقد انضم الـــى مجموعة عزيز باشا المصري القريبة من المحور في ذلـــك الوقت لان انتصار الالمان في معركـة العلمين كان وشيكا . وكـان ضد الملـك فاروق للسبب نفسه ، رغم التقارب الذي حاوله فاروق مع المانيا . كان يرسم خطواته جيدا ، حتى حين اتهم مـع غيره بقتل « امين عثمان » (٣) استطاع ان يحصل على البراءة ، واستطاع ان يخرج من السجن وان يتصالح مع الملك وان يعود الى القوات المسلحة بعد ان كان قـد جرد من رتبته العسكرية .

ولانه يدرك اصول « اللعبة » فهو يتفق مع عـــدة اطراف متعارضة في وقت واحد ، ثم يختار الطرف الحاسم بعد فوزه . ولانـــه يحترم قواعـد اللعبـة يظل منضبطا طول الوقت حتى اذا تيسر له الفوز طبـق شروطها عـلى الآخرين كما كان يحدث له تماما . ورد فعله على خصمه القديم هو الانتقام منه بالتشبه بـــه ، ورد فعله على حليفه او صديقه او زميله القديم هو التخلص منه . في الحالين هو الغاء الماضي بتقمصه وهو في مركز القوة او في نفيه عـن الوعي اذا كان هـذا الماضي قـد اصبح في مركز ضعف . لا شك مثلا انه كان يكره الملـك فاروق وقصر عابدين ، كما كان يكره اليهود ــ وهـذا طبيعي لصاحب ايـة ميول لاسامية ــ كما كـان يكـره الانكليز . وكان من اهم قراراتـه بعد ان اصبـح رئيسا ، ان عـــاد ففتـح قصر عابدين الذي كان قد تحول الى متحف ليصبح مقر رئيس الدولة . وحين علم بزواج الملك احمد فؤاد الثاني ــ ابن الملك السابق ــ في باريس اهـــداه السيف الاثـري لوالده فاروق . واقام المصاهرات العائلية مـــع الباشوات القدامى والجدد واقام لبناته حفلات الزفاف التي تذكـــر المصريين حين يرون صورها الكبيرة في الصحف بحفلات الملك السـابق . والانكليز الجدد او اباطرة هذا العصر هم الاميركان ، الذين رفض « مشروعهم » للتسوية السلمية ايـــام عبد الناصر ، اصبح حليفهم الاول في المنطقة بعد اسرائيل . واسرائيل ذاتها توجه اليها في زيـارة اسطورية لا تصدق في وضع المعتذر عما سلف . ولم يتعارض ذلك كله مع حبه المعان لالمانيا النازية ففرض على قادة الجيش ثيابا ــ للمناسبات ــ هـــي ثياب الجيش النازي وقـــد فوجىء المصريون وهم يرونه مع بقيـة الجنرالات يرتدون هـــذا الزي الغريب في « مشية الاوزه » كما فوجىء الالمان الغربيون انفسهم وهو يمتدح ماضيهم في الحرب العالمية الثانية . الماضي الذي يتمنون لو يقدرون على محوه مـن ذاكرة البشرية والحضارة

(٣) وزير مصري عرف بميولـه « الانكليزية » فاستهدف حياته تنظيم ارهابي تمكن من قتله عـام ١٩٤٢ وكان المقامر المصري حسين توفيق قد اعترف باغتيال الباشا .

والتاريخ .. وفي الوقت نفسه كان هو الذي وضع باقة من الزهور ، اثناء زيارته للقدس ، على نصب ضحايا النازية من اليهود . انه مفتون « بالاقوى » مبهور بـه سواء كان مناحم بيغن واسرائيل أو الفوهرر والمانيا او الولايات المتحدة الاميركية .

هكذا لم يفارقه الماضي رغم محاولات الغائه له بالتقمص او النفي عن الوعي ، وهو « الاقوى » في ذروة الحاضر المصري ، في قمة السلطة . ولقد كانت سعادته كبيرة ـ على سبيل المثال ـ حين هبط من الطائرة للمرة الاولى في مطار طهران بعد توليه الرئاسة فاتحا ذراعيه لاحتضان الشاه الذي كان في مقدمة مستقبليه . كانت ابتسامته الواسعة تخفي مشهدا استثنائيا في الرباط عام ١٩٦٩ اثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي الاول . . فلقد ثارت مناقشة حادة بينه وبين الشاه محمد رضا بهلوي ، استخدم فيها اللغة الفارسية التي يتكلمها الى جانب الالمانية والانكليزية . ولكن الشاه كما اظهرت الصور وكاميرا التلفزيون لم يقابله حضنا بحضن على عادة العرب ، بل مد نصف ذراعه على الطريقة الملكية فارخى السادات احدى ذراعيه وصافح بالاخرى وانطفأت لمعة السعادة .

ولكن هذا كله لا يمنع التاكيد على حقيقتين في حياة الرئيس المصري : الاولى انه كان الوجه الوحيد المعروف للشعب المصري من وجوه حركة ٢٣ يوليو ـ تموز فلقد كان أكثرهم اشتغالا بالسياسة السرية والعلنية وتعرضا للسجون والمحاكمات، ومن ثم كان المعهم تحت الاضواء . والحقيقة الثانية انه كان ـ في خاتمة المطاف ـ من الشباب الوطني المتطرف الذي الهبت خياله افكار النازية وافعال الفاشست ، فجمع بين « مصر » المتفوقة عرقيا على الجميع ، والاسلام كعقيدة للفتح .

ومن الحقيقة الاولى اتخذه عبد الناصر « واجهة » منذ اذاعة البيان الاول الى توليه رئاسة البرلمان الى تعيينه نائبا للرئيس . ومن الحقيقة الثانية كانت عقدته التي لازمته منذ تولى رئاسة الجمهورية ، من شبح جمال عبد الناصر ، شبح « الشزعنية » التي نالها عام ١٩٥٦ و « البطولة » التي كرسها سلبان مريران : الخروج العفوي الاستثنائي مساء ٩ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ لملايين البشر يمنعونه من الاستقالة ، والخروج الهستيري المماثل مساء ٢٨ سبتمبر ـ ايلول ١٩٧٠ يوم انتشر نبأ وفاته .

ولقد تفاعلت هاتان الحقيقتان معا فتولدت عنهما مجموعة من انماط الفكر والسلوك السياسي في حياة الرئيس الجديد برزت على الفور منذ تقلد منصب المسؤولية الاولى حتى زيارته للقدس :

● اول هذه الانماط هي قناع الديموقراطية الذي يرتديه الدكتاتور ، ففي الرابع من فبراير ـ شباط ١٩٧١ اعلن اولى مبادراته من اجل الصلح مع اسرائيل باعادة فتح قناة السويس وتطهيرها مؤقتا جرية الملاحة لجميع الدول بما فيها الدولة الصهيونية اذا ابتعدت القوات العبرية عن القناة عدة كيلومترات . وتبين في التحقيق مع علي صبري ـ نائبه وقتئذ ـ بعد انقلاب ١٤ مايو ـ ايار ١٩٧١ إن

الرئيس لم يستشره ، لا هو ولا الحكومة ولا اعضاء اللجنة التنفيذية العليا ولا البرلمان في هذا الامر الخطير . وهو الامر الذي تكرر بعدئذ في قرار الاستغناء عن الخبراء السوفيات (٤) ، ووقف القتال في حرب ١٩٧٣ ، والمفاوضات مع الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي وزيارة القدس التي أدت الى استقالة وزير الخارجية اسماعيل فهمي ووزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض . كانت القرارات في هذه القضايا المصيرية كلها تتم من وراء ظهر الجميع ، بما فيها الوحدة مع ليبيا ثم الحرب معها .

● النمط الثاني هو سياسة المفاجأة لا المبادرة ، فهي تخفي في ثناياها أصول الفكر الانقلابي الاقرب الى التآمر بما يقتضيه من السرية والانفلات والحذر والشك .. فالاعتماد على « قواعد » أو « ما هو خارج الذهن الفردي » شبه معدوم ، بل فكرة احداث التغيير بالعنف الفردي او الصدمة الأرهابية هي محور السلوك السياسي . حتى عندما تصبح المفاجأة « من أجل السلام » فانها تتخذ الاطار نفسه . وهي متولدة أصلا عن البعد التام من مشاركة اي « آخر » في صنع القرار . وليست صدفة ان الرئيس السادات لم يكن منظما في أي حزب قبل الثورة بما فيها التنظيمات القريبة من فكره وميوله ، على عكس الكثيرين من زملائه الذين كانوا اعضاء في الاخوان المسلمين او التنظيمات الشيوعية . وليست صدفة ايضا أشتراكه المباشر في اعمال الارهاب كالاغتيالات الفردية . ان المفاجأة ــ كاسلوب ــ تتطور في موازاة المضمون الذي كان في الماضي « الوطنية المتطرفة » لأن تصبح في الحاضر « النقيض المتطرف » وهي انعكاس صادق للايمان النازي والسلوك الفاشي .

● ويتولد عنها النمط الثالث ، وهو الرغبة العنيفة في اختصار الزمن .. باحداث تغييرات لاهثة لا تدع وقتا للتفكير ، فالفكر هنا هو الفعل . ولا مجال للأنتقام من الماضي الا باختصار الحاضر وإستحضار المستقبل ، فيصبح ممكنا أن يحول ظل ١٨ عاما الى رقعة واسعة من الضوء المركز ساعة كاملة في تلفزيونات العالم واذاعاته وصحفه على صورته وهو يهبط بطائرة الخطوط الجوية المصرية رقم ١ مطار بن غوريون . خاصة وانه في الماضي اراد أن يكون « ممثلا » فاخفق امام لجنة التحكيم (٥) .

٢ ــ جذور الانقلاب

ليست الملامح العامة لشخصية السادات مقدمة للتركيز على « دور الفرد » في انقلاب ١٤ مايو ــ ايار ١٩٧١ ، رغم الاهمية الاستثنائية لهذا الدور في تاريخ

---

(٤) راجع كتاب فؤاد مطر « اين اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات » بيروت ١٩٧٢ .

(٥) نشرت « روز اليوسف » اعلانا بهذا المعنى في ذلك الوقت ، ولكن الشاب الاسمر سقط في الامتحان .

مصر عموما والمرحلة الحديثة التي تبدأ بمحمد علي خصوصا .. فالحكم الاوتوقراطي والدولة المركزية من السمات البارزة في تكوين النظام المصري منذ العصور القديمة. ولكن هذه « الملامح الشخصية » للرئيس السادات كانت عنصرا مهما في اختياره من جانب القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الانقلاب على النظام السابق.

والحق ان مجيء الرئيس السادات الى الحكم بعد عبد الناصر لم يكن « نكسة تاريخية » كما شاء البعض ان يفسر « الصدفة » التي جعلت منه نائبا « رسميا » ـ وان يكن شكليا ـ لرئيس الجمهورية ، مغضوبا عليه ومحالا على التقاعد بصورة غير رسمية لحظة غياب الرئيس . ولم يكن الامر من ناحية اخرى ثمرة « عبادة الشرعية » لدى المصريين ، كما يذهب البعض الآخر في تفسير ما حدث . لقد كان المنصب الرسمي لنائب الرئيس عنصرا في تشكيل الاحداث التي جرت فور وفاة الرئيس ، وكانت سلبية الموقف الشعبي المصري من هذه الاحداث عنصرا آخر في توجيهها .

ولكن « الجوهر » او العنصر الحاسم كان تاريخ ثورة يوليو ـ تموز ذاتها ، وتطورها بعد هزيمة ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر . فلقد كان السادات بمعنى ما جزءا من التكوين السياسي المتناقض لناصر . كما كان السادات وكمال الدين حسين وحسين الشافعي وعبد المنعم عبد الرؤوف ورشاد مهنا من ذوي الميول الاسلامية المتطرفة في قيادة الانقلاب الناصري . وكذلك الامر مع زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم اذ كانوا من ذوي الميول الغربية في هذه القيادة . اي ان انعدام التجانس في بناء الحركة الناصرية منذ البداية كان علامة يمينية مميزة . وبمعنى آخر كانت الثورة تحمل بذور الثورة المضادة في داخلها . ولقد تم التخلص من ممثلي الاخوان المسلمين ـ مهنا وعبد الرؤوف ـ وكذلك من ممثلي اليسار ، يوسف صديق وخالد محيي الدين ، في وقت مبكر لتتخذ الثورة شكلا « وسطيا » . ولكن تطور التمثيل الطبقي لعبد الناصر كان يزيح من طريقه طيلة الستينات أكثر ممثلي اليمين تماسكا وقوة ، كزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي الذين احيلوا الى التقاعد واحدا بعد الآخر ، سواء بسبب قرارات التأميم ٦١ ــ ١٩٦٢ او بسبب حرب النظام الجمهوري في اليمن او بسبب التخطيط الاقتصادي والعلاقات مع الولايات المتحدة . ولكن اقصاء اليمين من ضباط الثورة حتى عام ١٩٦٧ لم يلغ وسطية النظام الناصري . كما أن اسلوب الحكم الذي فرضه عبد الناصر لم يشجعه على الاقدام في ثلاثة امور حاسمة :

١ ـ الاستغناء ، مثلا ، عن بقايا اليمين من القادة التاريخيين للثورة مثل انور السادات وحسين الشافعي . كانا يمثلان لديه امتدادا باقيا للقيادة التاريخية، امتدادا سلبيا لا يضر . كما كانا يمثلان رمزا للتوازن السياسي بين اليمين واليسار في قوى البرجوازية الصغيرة البيروقراطية الحاكمة .

٢ ــ التغيير الراديكالي ، مثلا ايضا ، الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو ــ حزيران ١٩٦٧ حين خرجت في مشهد استثنائي من مشاهد التاريخ الحاسمة فابقت على القائد المهزوم بشرط واحد هو احداث التغيير في بنى السلطة المتحللة وقتئذ . اعطاه الشعب المصري بطاقة بيضاء ليغير كما يشاء . ولكن « مشيئته » لم تتجاوز حدود تكوينه الاجتماعي التاريخي ، فلم يغير شيئا من حيث الجوهر . لقد اضاع فرصة تاريخية ، يقول البعض متحسرا ، ولكن الحقيقة انه لم يكن يملك اسباب هذه « الفرصة » ليستغلها . لم يكن ليستطيع تخطي الذات . ولم تكن مجرد مناورة اختياره لزكريا محي الدين لخلافته في خطاب الاستقالة الشهير ، فالامر يحتمل « وجهة نظر » ايضا في المستقبل . وانتحر عبد الحكيم عامر نائبه الاول وسجن شمس بدران وزير حرب الهزيمة . ولكن الذي حاكمه كان حسين الشافعي والذي خلف عامر كان السادات . وليست صدفة بعدئذ ان الجماهير التي خرجت لتبقيه رغم انف الولايات المتحدة واسرائيل ، هي نفسها التي زارت في وجهه بعد ستة اشهر فقط (الحركة الطلابية في فبراير ــ شباط ١٩٦٨) واستأنفت المعارضة السافرة التي لم تعرفها مصر منذ عام ١٩٥٤ في اكبر مظاهرات للطلاب والعمال شهدتها البلاد في نوفمبر ــ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

٣ ــ تكوين الحزب الذي يخلف الفرد ، كمثل اخير ، لم يتحول قط من الاطار الشبيه باجهزة الامن السري . بل وكان وزير الداخلية هو نفسه امين « التنظيم الطليعي » . ومصدر ذلك عدم الايمان الجدي لدى عبد الناصر بالبناء الحزبي ، وقولته الشهيرة « حين اسمع كلمة تنظيم اضع يدي على مسدسي » لا تخلو من المغزى . وهي تعكس رعبا خفيا من الديموقراطية والشعب ، كما تعكس ايمانا ميتافيزيقيا بالتوحد مع الشعب ، فقراره هو الديموقراطية ، وفكره هو الشعب . واجهزة الارسال التكنولوجية هي البديل العصري للحزب في بلد متخلف ، اما الاستقبال فمتصور على تلقي تقارير اجهزة الامن ، وقد كان حزب السلطة الوحيد المنظم في مصر الناصرية . لقد شغل عبد الناصر قبل ١٩٦٥ بخطة التنمية الاقتصادية وشغل بعد ١٩٦٧ ببناء القوات المسلحة وشغل في كل الاوقات باجهزة الامن . ولكنه غالبا لم ينشغل جديا في اي وقت بتأسيس الحزب ، مؤسسة صنع القرار في حضور الفرد والبديلة عنه اذا غاب . ولقد كان غياب الحزب ، فضلا عن مبدأ الحزبية ذاته اي الديموقراطية ، في بلد كمصر له تقاليده الليبرالية العريقة التي تدعم دوما التيار الاكثر تقدما وتقاليده الدكتاتورية العريقة كذلك والتي تدعم دوما تيار الاقلية ، كان ذلك بحد ذاته عملا يمينيا يضع البلاد ، بالاختفاء المفاجىء للقائد الوحيد ، في مهب الرياح « اليمينية » بالضرورة .

هذه العناصر الثلاثة في الموقف السلبي لعبد الناصر من اهم القضايا الوطنية والاجتماعية في حياة البلاد ، لم تكن هي الاخرى مجرد ملامح شخصية لفرد ، بل كانت صياغة ايديولوجية لمجمل علاقات القوى الاجتماعية داخل مصر .

وقد كان التدهور في اعقاب الخطة الخمسية الاولى والوحيدة عـام ١٩٦٥ ملازما لانتعاش القطاع الخاص خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ .. حيث نستطيع ان نضع ايدينا على المعنى الاقتصادي ـ الاجتماعي لتعايش الثورة والثورة المضادة في رحلة مصر الناصرية .

في العام التالي مباشرة لانتهاء خطة التنمية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٦) انخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي الى خمسة في المائة ، وكان قد بلغ طيلة سنوات الخطـة ستة في المائة (٦) ومن ثم هبط الادخار المحلي الى ٧ر١٣ في المائة مما نتج عنه عـلى الفور عجز في ميزان المدفوعات . ولم تجد الحكومة من وسيلة لـدرء الخطر في ذلك الوقت سوى رفع نسبة الضرائب عـلى السلع والخدمات الضرورية التي يتحمـل اعباءها ذوو الدخل المحدود .. فزادت مثلا رسوم الدمغـة بنسبة ٧ر٢٠ في المائـة وبلغت متحصلات الايرادات المتنوعة ١ر٤ في المائة والخدمات ٩ر٤١ في المائة والضرائب السلعية الاخرى ٩ر١٢١ في المائة . وقد ظهر أثر هذه الزيادات على الاسعار مباشرة، فزاد القمح ٤ في المائة والذرة ١٧ في المائة والفول ٢ في المائـة والشعير ٥ر١٢ في المائة والشاي ٦ر٩ في المائة والزيوت النباتية ١ر٤ في المائة . بينما شهد العام نفسه زيادة في مجمل الاستهلاك قدرها ٩ر١٠ في المائة عن العام السابق . وظهرت بوادر الانتعاش على القطاع الخاص فزادت الودائع المصرفية من ٢ر١١ مليون جنيـه مصري الـى ٨ر٢٧ مليونا (٧) . وكان من الطبيعي ان ينخفض الانتـاج في مجموع القطاعـات السلعية بما قيمته ٩ر. في المائة كما انخفض متوسط نصيب الفرد من ١ر٦٨ جنيها مصريا الى ٦ر٦٦ جنيها اي بما يعادل ٢ر٢ في المائة . واستمـر انخفاض الاستهلاك في السلع الضرورية (اي عدم وجود القـدرة الشرائية عنـد القطاعات العريضة من الشعب) بنسبة ٤ر١٨ فيالمائة للارز و٧ر٢٧ في المائة للعدس و٢ر٥ فيالمائةللخضراوات و٣ر٢ للكيروسين و٥ر٩ في المائة للمنسوجات (٨) . وخلال عام ١٩٦٧ـ١٩٦٨ توالى هبوط الانتاج بمعدل ٨ر١ في المائة عن العام السابق، وكانت سياسة «التقشف» التي فرضتها الحكومة هي المزيد من رفع الاسعار والضرائب غير المباشرة ورسوم الانتاج.. الامر الذي وفر لها مبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري فقط . وعـاد دخل الفرد الـى الهبوط فأصبح ٨ر٦٢ جنيها اي انه نقص ٨ر٣ جنيه بمـا نسبته ٧ر٥ في المائـة . واستمر التدهور الاستهلاكي في السلع الاساسية بنسبة ٤ر٨ في المائة للذرة و٣ر١٤ في المائة للسكر و ٥ر١٠ في المائة للسمن الصناعي و ٥ر٢٤ في المائة للزيت و ٧ر١٦ في المائة الكاز و ٩ر٢٠ في المائة للفول (٩) . وبينما بلغت استثمارات السنوات الخمس للخطة ٤٠٤ مليون جنيه مصري في القطاع الصناعي زاد اثناءهـا الانتـاج بما قيمته

---

(٦) ط. ث. شاكر ، قضايا التحـرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر ، دار الفارابي بيروت ـ تاريخ النشر غير مثبت (ص ١٢١) .

(٧) المصدر السابق (ص ١٢٢) .

(٨) المصدر السابق ـ الصفحة نفسها .

(٩) المصدر السابق (ص ١٢٣) .

(١٠) المصدر السابق ـ الصفحة ذاتها .

٣٨٤ مليون جنيها وزاد الدخل من الصناعة بنحو ١٢٩ مليونا من الجنيهات ، فان ما بلغته استثمارات ١٩٦٥–١٩٦٦ و١٩٦٦–١٩٦٧ قد بلغ مائتي مليون جنيه فقط ولم تتعد الزيادة في الانتاج ٩٣ مليونا من الجنيهات ولم يرتفع الدخل بالتالي الا بنحو ٥ر١٣٫ مليون جنيه «. اي ان نصف الاستثمارات لم يحقق الا ربع الزيادة في الإنتاج وعشر الزيادة المتحققة في الدخل » .

هذا كله بينما حقق القطاع الخاص غير الخاضع لاشراف الدولة ، طيلة الاعوام ٦٣ ــ ٦٤ و ٦٤ ــ ٦٥ و ٦٥ ــ ٦٦ و ٦٦ ــ ٦٧ ارتفاعا في حصة الانتاج بالنسبة لمجموع الانتاج نسبة في صناعة الغزل والنسيج ٤ر٢٧ في المائة ثم ٣ر٢٩ في المائة ف ٨ر٣٠ في المائة و ٨ر٢٧ في المائة على التوالي . اما في الصناعات الغذائية فقد تراوحت النسبة من ٥ر١٨ في المائة الى ٧ر١٧ في المائة الى ٥ر٢٠ في المائة الى ٦ر٢٣ على التوالي . وفي الصناعات الميكانيكية بلغت النسبة خلال ثلاث سنوات ٣ر٢٢ في المائة و ٨ر٢٣ في المائة و ١ر٢٤ في المائة . وفي مجمل السنوات الاربع المذكورة ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ٤ر١٣٢ في المائة مقابل ١ر١٢١ في المائة للقطاع العام الذي تشرف عليه الدولة وتعده مواثيقها قائد الاقتصاد القومي وقاعدة التحول نحو الاشتراكية . ويثبت ط. ث. شاكر في جدول يثير الانتباه على ضراوة النمو الرأسمالي في أحشاء مصر الناصرية ، يبين المتغيرات الطارئة على القيمة المضافة المستقطعة من جانب القطاعين العام والخاص في الانتاج الصناعي حين لا يزيد عدد العاملين في المصنع الواحد عن ٢٥ عاملا (ص ١٢٥ من كتابه المذكور سابقا) .

السنة	قطاع قيمة مضافة	عام رقم قياسي	قطاع قيمة مضافة	خاص رقم قياسي
٦٧/٦٦	٣٩٢	١٠٠	٣٨	١٠٠
٦٨/٦٧	٤٢٨	١٠٩	٣٠	٧٩
٦٩/٦٨	٤٨٤	١٢٤	٥٣	١٤١
٧٠/٦٩	٥٠٥	١٢٩	٩٣	٢٤٦

وأهمية الجدول كما يتضح لنا هي الكشف عن الطابع الاستغلالي المميز للقطاع الخاص من واقع نصيبه من القيمة المضافة ومعدل نموها خلال اربع سنوات قبل واثناء وبعد الهزيمة في ١٩٦٧ وان كانت الزيادة التي حققها القطاعان من القيمة المضافة بين العامين الاولين والعامين الاخيرين تبلغ ١١٨ في المائة للقطاع العام و ٣١٠ في المائة للقطاع الخاص .

ويذكر المصريون ما اسماه عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ بنمو « الطبقة الجديدة » والتي دعاها المنظرون الناصريون باسم « الراسمالية الوطنية غير المستغلة » . وهي تسميات عامة لا تخضع للتحليل الدقيق . فهي ليست « الطبقة

الوسطى » وكفى ، كما انها ليست مجرد التحالف بين التكنقراط والبيروقراطية او هيئة المنتفعين من ثورة يوليو ، تموز ككبار العسكريين وكبار الموظفين وكبار المديرين . هؤلاء جميعا اداروا دولاب الراسمالية من داخل القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص . ولكن تبقى الفئات الاجتماعية العليا التي تشكلت وتبلورت مصالحها الراسمالية المباشرة في ظل اجراءات ثورة يوليو ، تموز نفسها من خارج اطرها التنظيمية :

أ ــ في الريف كانت هناك دائما الشرائح العليا من الفلاحين المتوسطين الذين كونوا ثرواتهم من السيطرة على الجمعيات التعاونية التي اقامتها الدولة لمساعدة الفلاح أصلا .. فاذا بها تتحول على أيدي هذه الفئة الى منفذ للربح غير المشروع .

كذلك كانت هناك الفئة التي احتلت مكان الباشوات القدامى بنفوذها الاقتصادي والسياسي .. فهي التي تحتكر كل « الحقوق » التشريعية و « الخدمات » وتزيد من طاقتها الانتاجية بقدرتها المالية على استخدام الآلات الحديثة في الري والزراعة والتسميد والحرث والبذر والحصاد . وهي الفئة التي تملك الاراضي الخصبة ولا تخضع للتخطيط الزراعي فتستغلها كمزارع نموذجية لتربية الحيوانات المدرة للربح والفاكهة الاكثر ادرارا للربح . كما انها ترتبط بعلاقات وثيقة بالقطاع التجاري والربوي (الاستيراد والتصدير) .

ب ــ في الصناعة ذكرنا ما يؤكد ان القطاع الخاص كان يهيمن على مجالات الانتاج الصناعي قبل عام ١٩٧٠ . ولكننا اذا اعدنا النظر في قطاع محدود يستخدم عشرة عمال (ومن ثم تحقق ربحا اعلى وانتاجا اكبر) فاقل لتبينت لنا من واقع الارقام الرسمية الحقائق التالية (١١) :

١ ــ عدد المنشآت ١٤٤ر٥٥٦ وحدة انتاجية .

٢ ــ يعمل بها ٢٨٥ر٠٠٠ عامل (٣٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في الصناعة) .

٣ ــ تحقق انتاجا اجماليا قيمته ١٤٢ر٤ مليون جنيه مصري .

٤ ــ القيمة المضافة التي تحققها ٥٦ر٥ مليون جنيه مصري

ان هذا الثقل الاقتصادي له ترجمته الاجتماعية الفورية ، وهي ان هذه الفئة التي تحقق ارباحا هائلة وقيمة مضافة ذات وزن لا تطبق على عملها قوانين العمل

---

(١١) نقلا عن « المجلة الاقتصادية » ــ البنك المركزي المصري ــ العدد ٣ و ٤ لعام ١٩٦٩ دراسة من « العمال والانتاج في الصناعات الصغرى » .

وتسرق قوة عملهم على نحو صارخ توضحه نسبة الاجور والقيمة المضافة في الجدول التالي (١٢) :

القطاع	متوسط الاجر السنوي بالجنيه المصري	متوسط نسبة القيمة الفائضة الى راس المال
صناعة المواد الغذائية : مشروبات وتبغ	٤٤	٦ر٢٠ في المائة
صناعة الاحذية والملابس ومصنوعات اخرى من الاقمشة	١٦	٤ر٢٤ في المائة
صناعة الاثاث والتركيبات	٢١	٥ر١٠ في المائة

ويتضح جليا من هذا الاحصاء ان قطاعا ضخما من العمال المصريين كان الواحد يتقاضى منهم حتى قبل عام ١٩٧٠ ما قيمته ١٦ جنيها مصريا بواقع ١٣٣ قرشا في الشهر بينما يحقق صاحب العمل قيمة مضافة تبلغ ٤ر٢٤ في المائة والدراسة التي تضمنت الجدول تقول ان هذا القطاع كان يحقق ١١ في المائة من القيمة المضافة التي تحققها الصناعة المصرية كلها بينما لا يدفع للعمال أكثر من ٤ر٢٠ في المائة من اجمالي الأجور في قطاع الصناعة (١٣) . وبينما تراوح نصيب الاجور في القيمة المضافة بين ٣ر٩ في المائة و ٨ر١٤ في المائة ، فان نصيب عوائد التملك في هذه القيمة تراوح بين ٢ر٨٥ في المائة و ٧ر٩٠ في المائة (١٤) . ورغم هذا النمو الراسمالي الرابح بكل المقاييس ، فقد زادت جملة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من ١٦٧ الف جنيه مصري في العام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥ الى ٨ر٥ مليون جنيه عام ٦٩ ــ ١٩٧٠ بنسبة ٦ر٧١ في المائة من جملة التسهيلات ، اي على حساب القطاع العام نفسه الذي لم يتوقف عن « عمليات بيع الآلات بالتقسيط التي ذهبت بالكامل الى القطاع الخاص » كما صرح بذلك في مقال منشور رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي وقتئذ (١٥) . ويوضح الجدول التالي المنشور في هذا المقال حقائق استحواذ القطاع الخاص على مخصصات البنك الصناعي من حساب القطاعين العام والتعاوني :

(١٢) المصدر السابق (ص ١٧٢ ــ ١٧٤) .

(١٣) المرجع السابق (ص ١٦٨) على اساس بيانات ٦٦ ــ ١٩٦٧ ومطابقة ايضا لمختارات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء عام ١٩٦٨ .

(١٤) المرجع السابق (ص ١٧٦) .

(١٥) د. فؤاد مرسي ، تطوير البنك الصناعي ، مجلة « مصر المعاصرة » ــ ابريل ، نيسان ١٩٧١ (ص ١١) .

السنة	جملة التسهيلات	القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع التعاوني	
		المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
١٩٦٧/٦٦	٦ر٤	٨ر٣	٤ر٨٢	٦ر–	٩ر١٢	٢ ر–	٧ر٤
١٩٦٨/٦٧	٩ر٣	٤ر٢	٨ر٥٩	٣ر١	٢ر٣٤	٢ ر–	–ر٦
١٩٦٩/٦٨	٩ر٥	٣ر١	٢ر٢٢	٦ر٤	٧ر٧٦	٠٦ر–	١ر١
١٩٧٠/٦٩	٢ر٨	٣ر٢	٢٧.٨	٨ر٥	٢ر٧١	٠٨ر–	–ر١

وهكذا يثبت لنا ان التطور الراسمالي في تلك الفترة لم يعتمد فحسب على تحقيق ارباح عالية (من الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تضم عشرة عمال فاقل) ولا على الخفض المروع لاجور العمال رغم ازدياد القيمة المضافة ، بل لقد اعتمد اساسا على مساعدات الدولة المرصودة اصلا لتطوير الصناعة المصرية بما يلائم التقدم الاجتماعي لمجموع الشعب . وقد ولدت رغم ذلك نغمة تشجيع القطاع الخاص ومنحه التيسيرات لحد الاعفاء من الضرائب منذ ذلك الوقت . ويلاحظ ان رواد هذه النغمة كانوا من بين اعمدة الجهاز الاقتصادي للدولة (١٦) المفترض فيهم حراسة الاهداف المقصودة من التشريع والقائلة بقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني .

جـ ـ الاسكان الذي اوكل الى القطاع العام بقصد التيسير على ذوي الدخل المحدود بتشييد المساكن الشعبية ، سطا عليه القطاع الخاص كحصان طروادة ، اي نظام المقاولات من الباطن . اي ان القطاع العام يكلف بعض مقاولي القطاع الخاص بمشروعات يقرضه مقدما على انجازها ، فكان بذلك يضع حجر الاساس في نظام الوساطة الطفيلي على الانتاج ويكون شريحة كانت هامشية من لحم القطاع العام نفسه ، بما يواكب ذلك من قيم الرشوة والاختلاس والتزوير التي ترافق عمليات السمسرة . ومن زواية اخرى يتحول الهدف الاصلي للقطاع العام في مجال الاسكان الى نقيضه ، حيث يميل راس المال الطفيلي الى مشروعات طفيلية كالبنايات الضخمة التي تطرد الفقراء من شوارعها لا من شققها فحسب . وربما يكفي هذا الاعلان الذي نشرته صحيفة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ للدلالة على الارباح الخيالية التي يجنيها هذا التحالف بين مديري القطاع العام ومقاولي الباطن . يقول اعلان في صفحة الاعلانات المبوبة ما نصه « مطلوب مالك ارض ، موقعها مهم ، يشترك معنا بالارض فقط لانشاء عمارة للتمليك ، يصل

(١٦) سيد امام محمد (مدير بحوث التمويل بوزارة الخزانة وقتئذ) ـ مقال « الاعفاءات الضريبية » مجلة « مصر المعاصرة » ـ يوليو ، تموز ١٩٧١ ص ٢١٤ .

الربح الى ٨٠ في المائة » وحتى لا يحسب القارىء ان النسبة ٨ في المائة فقد كتب الرقم بالاحرف اي ثمانين في المائة . هكذا تحول الهدف من قطاع الاسكان العام الى نقيضه تماما ، فبدلا من الايجار أصبح التمليك هو الأساس ، وبدلا من المجمعات السكنية الشعبية أصبحت ألفيللات وناطحات السحاب هي الاساس . والجدول التالي يبين معدلات نمو القطاع الخاص في هذا المجال (١٧) والارقام تدل على السعر الجاري بالمليون جنيه مصري :

١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٩/٦٨
٧٣ر ـــ	٧٤ر٩	٧٦ر١	٧٩ر ـــ	١١٣ر ـــ	١١٥ر٦

وكانت الثمرة الطبيعية لسيطرة القطاع الخاص على مقاولات الاسكان ان احتدت ازمة الفئات العريضة من ابناء وبنات البرجوازية الصغيرة الباحثين والباحثات عن مسكن ، بل طالت الازمة بعض فئات الطبقة الاعلى قليلا . وانعكس ذلك بوضوح في الصراع المضني بين المالك والمستأجر في القوانين والقوانين المعدلة ، و « خلو الرجل » الذي كان ولا زال يدفع قبل البدء في البناء ، وقد بلغ أحيانا ثمن الارض او ثمن البناء .

د ــ التجارة ، رغم احتكار الدولة لقطاعها الخارجي وقطاع الجملة الا ان تقريرا رسميا عام ١٩٦٧ يقول انه كان « هناك ٢١٩ تاجرا يتجرون وحدهم في بضائع لا تقل اثمانها عن ١٣٠ مليون جنيه مصري كل سنة ، ولا تقل ارباحهم عن ٢٥ مليون جنيه في العام » (١٨) . وكانت هذه الفئة الاجتماعية هي التي ارست قواعد « السوق السوداء » فقد صرح وزير التموين حينذاك « لقد تبين ان تاجرا يختزن بنصف مليون جنيه قطع غيار سيارات ، وآخر يختزن أقمشة شعبية قيمتها ١٢٠ الف جنيه وثالث يحتفظ بأدوات كهربائية قيمتها ٢٣٠ الف جنيه ويبيع القطعة التي تساوي أربعة قروش بأربعين قرشا » (١٩) . وكانت هذه الفئة أيضا هي التي أسست نظام « التهريب » . وقد اعترف المسؤولون انه خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ « تدفقت على مصر كميات من البضائع المهربة ، تقدر دوائر وزارة الاقتصاد قيمتها بعشرة ملايين جنيه » ويؤكد مدير جمارك القاهرة بحكم عمله ان الرقم الحقيقي يزيد عن ذلك كثيرا (٢٠) . وفي اعلان صغير في صفحة الاعلانات المبوبة ما يكفي للاشارة على ما وصلت اليه هذه الفئة . يقول المعلن « لسعة العمل ،

---

(١٧) البنك الأهلي المصري ــ النشرة الاقتصادية ــ العدد الثاني لعام ١٩٧١ .

(١٨) « الاهرام » ١٩٦٧/١٠/١٩ تحقيق عنوانه « سوق الجملة بكل اسراره » .

(١٩) « الاخبار » ١٩٦٧/١٠/٢٠ .

(٢٠) الاهرام ١٩٦٨/١٢/٨ .

مطلوب شريك بالنصف لتوكيل شركة مصر للالبان والاغذية ــ قطاع عـام ــ يحقق التوكيل ربحا صافيا أكثر من ٦٠٠ جنيه مصري شهريا . والتعاقد مـع الشركـة مقابل ٨ آلاف جنيه تحصلها الشركة لحساب الوكيل » (٢١) . وفي اغلب الاحيـان ينشر الاعلان كاجراء شكلي يقتضيه نص القانون ، بينما الاتفاق بـين الشركـة والوكيل المطلوب يكون قد تم فعلا . ومن هذا الاعلان نفهم أن ثمانية آلاف جنيـه تدر ستماية جنيه شهريا اي سبعة الاف ومائتي جنيه سنويا ، يعني ما يعادل راس المال المستثمر تقريبا في سنة واحدة .

هـ ــ الاستيراد والتصدير ، يكفي بشأنه هذه المعلومات العابرة « ثمـن طـن الثوم في أسواق ميونيخ وباريس وروما ٨٠٠ جنيه استرليني ولا يتجاوز ثمنه في القاهرة ١٧٠ جنيها مصريا . وثمن طن دهن الياسمين يباع لفرنسا بتسعماية جنيه استرليني وثمنه في القاهرة خمسماية جنيه مصري . والطن مـن زهـور البابونـغ يباع لالمانيا بسبعماية جنيه استرليني وفي القاهرة ٢٨٠ جنيها مصريا » (٢٢) . ومن ثم كانت سمعة الاستيراد والتصدير ذات جاذبية استثنائية عند الفئات الطفيليـة على الانتاج . واضحت لعبة اذون الاستيراد من القواعد المعمول بهـا والتـي لا يكشف عنها النقاب الا في فضائح مدوية كالقضية المعروفة باسم « بسيوني جمعة » والتي كشفت فيها التحقيقات هذه الامثلة :

١ ــ « استطاع المتهم العشرون الحصول على نسبة ٥ في المائة من مليون جنيه قيمة اذون حصل عليها مـن شركة لتجارة السيارات لصالـح بسيوني جمعة حيث اعطاه هذا الاخير فوق الخمسة في المائة مبلغ ١٥ الف جنيه هدية متواضعة » .

٢ ــ حصلت شركة واحدة ــ قطاع خاص ــ على عمليات بمليون ونصف مليون جنيه ، وقد اشترك شخص يعمل لحساب بسيوني جمعة في العمليات نظير عمولة قدرها ٤٥ في المائة من الارباح » .

٣ ــ « موظف في شركة قطاع عام وافق على منـح تراخيص استيراد ادوات كهربية قيمتها عشرة آلاف جنيه مقابل عمولة قدرها ١٥ في المائة مـن اصل المبلغ » .

٤ ــ « مسعد شلباية كاتب في مصلحة الاستيراد حاصـل عـلى الشهادة الابتدائية مرتبه الشهري سبعة جنيهات ، استقال من عمله ، وعمل في الاستيراد واذا به ينتهي بثروة تصل الى مليون جنيه وعزبـة مساحتها ٢٠٠ فدان » (٢٣) .

---

(٢١) الاهرام ١٩٧١/١١/١١ .

(٢٢) الاهرام ١٩٦٧/١٠/٨ .

(٢٣) الاهرام ٤ و ٦ سبتمبر ، ايلول ١٩٦٣ .

وبعد عام من هذه « القضية ــ الفضيحة » نشرت الصحف خبــرا يقــول « القبض على أربعة موظفين في شركة حصلوا عــلى ستة آلاف جنيــه رشوة .. الموظفون تلاعبوا في أذون الاستيراد ومكنوا تاجرا مــن تحقيــق خمسين الفــا مــن الجنيهات ربحــا » (٢٤) .

ومع ذلك فقد كانت الدولة ــ بغض النظر عن الفضائح التــي تصل رائحتهــا صذفة الى انف القضاء ــ منحازة في تيسير الخدمات لهــذا القطاع ، لا بواسطة الاعمال الفردية لصغار الموظفين وكبارهم ، بـل بواسطة القانون والتشريع .. ففي ١٩٦٦/١٠/٢٦ بشرت « الاهرام » « بفتح باب التصدير امام القطاع الخاص » وفي ١٩٦٧/١٠/٢٥ بشرت « بالغاء نظام التفضيل للقطاع العــام عنــد التسويــق او التصدير » . وفي ١٩٦٧/١١/١٣ أكدت « تذليل مشاكل القطــاع الخاص لضمــان انطلاقه في التصدير » وفي ١٩٦٧/١١/١٩ أكــدت « تسهيلات ائتمانيــة للمصدرين والمنتجين بالقطاع الخاص » وفي ١٩٦٧/١٢/١٧ نشرت « السماح للقطاع الخــاص باستيراد آلات وخامات في حدود الف جنيه بدون تحويل عملــة » وفي ١٩٦٧/٣/٥ نشرت » تسهيلات جديدة لتشجيع تصدير منتجات القطــاع الخــاص والسماح للمصدرين بالسفر لاعادة العلاقات مــع عملائهم » وفي ١٩٦٨/٥/٨ حملت النبــأ الجامع المانع « جميع السلع المصرية تصدر للخارج بغير رسوم ولا تراخيص » . وفي ١٩٦٨/٨/١٩ « فتح باب التصدير أمام القطاع الخاص ومنحه الخامــات للتشغيل وتعويضه عن العمليات الخاسرة واعفاؤه من تصاريح التصدير » وفي ١٩٦٨/١١/٩ « اعفاء المصدرين من رسوم الفحص والنظر » وفي ١٩٦٨/١١/٢٥ « زيادة المبالــغ المعتمدة لمصانع القطاع الخاص لاستيراد الخامات او مستلزمات الانتاج من الف الى خمسة آلاف جنيه بدون تحويل عملة لكــل مصنع » وفي ١٩٦٨/١١/٣٠ « أصحاب مصانع القطاع الخاص يطلبون شراء خامات ومستلزمات انتاج قيمتها مليون جنيــه بدون تحويل عملة » . وفي ١٩٦٨/١٢/١ « القطاع الخاص يقــوم بتصدير الموالــح بدون شروط » وفي ١٩٦٨/١٢/١٢ « زيادة صادرات القطاع الخاص الــى خمسة امثالها بحيث تصل الى عشرة ملايين جنيه قبل يونيو المقبــل » . وفي ١٩٦٩/٤/١٧ تنشر الاهرام ايضا « القطاع الخاص سوف يصدر هذا العام ما قيمته ٤ر١٠ مليون جنيه في العام بالنسبة الى ٣ر٤ مليونا في العام الماضي ومليونان فقــط في العــام الاسبق » . وفي ١٩٦٩/٩/٤ تقول الصحيفة « رفع حد الاستيراد بدون تحويل عملة الى ثلاثة آلاف جنيه للفرد » . وقد تضاعفت بعد هذا التاريخ مرارا .

هكذا تعايشت الثورة والثورة المضادة .

وسواء اعترضنا او وافق آخرون على هذه الاجراءات وغيرها ، فاننا نكتفي بتوصيف علاقات القوى في المجتمع المصري منذ منتصف الستينات حتى عام ١٩٧٠

---

(٢٤) الاهرام ١٩٦٤/١١/٨ .

عند غياب ناصر . لقد كانت هذه القوى الاجتماعية من الفلاحين المتوسطين وأغنياء الريف والرأسمالية الصناعية وكبار التجار والمقاولين والسماسرة من العناصر « الحاضرة » والفاعلة في المجتمع والدولة قبل الرحيل المفاجىء للرئيس . ولم يكن وجودها اقتصاديا بحتا بمعزل عن البنية الاجتماعية للسلطة والشعب أو بمعزل عن علاقات الانتاج وقيمه الاجتماعية او بمعزل عن أجهزة الحكم وهيكل الدولة او عن مؤسسات العقل والضمير والوجدان في مصر .. لقد كانت حاضرة في هذه الميادين كلها وفاعلة الى حد كبير . ومنذ حادث « المنشية » في الاسكندرية عام ١٩٥٤ حين أطلق محمود عبد اللطيف ــ عضو جماعة الاخوان المسلمين ــ الرصاص على عبد الناصر حتى وفاته المفاجئة ، لم يلق اليمين بمختلف اجنحته السلاح . كانت هناك دائما عدة محاولات لقلب نظام الحكم ، سواء من العسكريين او من المتدينين المتطرفين ، اشهرها محاولة الاخوان المسلمين صيف ١٩٦٥ واشهرها محاولة عبد الحكيم عامر بعد الهزيمة في ١٩٦٧ ولكن المحاولات في الحقيقة لم تتوقف وليس هناك حصر موثوق لعددها وهوياتها . وكان النظام الناصري يكتفي بالتصفية الادارية عبر أجهزة الامن دون التصفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . ولما كان هو نفسه استشعر أكثر من مرة خطورة اليمين وما اسماه بالطبقة الجديدة ولم يفعل شيئا ، فان ذلك يعني حقيقتين ، الاولى هي أن التمثيل الطبقي لعبد الناصر رغم تطوره من مرحلة الى أخرى لم يكن في مستوى التغيير الراديكالي الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ أو في شهري فبراير ونوفمبر (شباط وتشرين الثاني) عام ١٩٦٨ . والحقيقة الثانية هي أن ناصر نفسه كان يحمل داخله بذرة التناقض التي يدعوها البعض « وسطية » . ومن ثم فلم يكن ابقاؤه على انور السادات أو حسين الشافعي مجرد مجاملة للتاريخ او مكافأة على الولاء الشخصي ، بل كان تجسيدا لاحد وجهي التناقض داخله .

ولهذا كان المسرح السياسي في حال غياب « البطل » مغدا لصراع دام على السلطة . خاصة وان بطولته كانت تراجيدية ، لان « النظام » كان قد سقط موضوعيا في الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ . وكان الحجم التاريخي لشخصية البطل هو الذي حال دون حسم الصراع ثلاث سنوات كاملة . وبغيابه أصبح ممكنا للقوى الاجتماعية السائدة فعلا وصاحبة مراكز القوى الحقيقية أن تفصح عن غايتها في السلطة وتسود . بغيابه ظهر على السطح التناقض بين شكل الحكم ومضمونه . ومن هذا « الشرخ » في البناء الاجتماعي للدولة كان لا بد من « الانقلاب » الذي يأتي بشكل يتسق مع المضمون . وهذا ما كان .

٣ ــ دستورية الانقلاب

من اكتشف الآخر واختاره ؟ هل هي القوى الاجتماعية المشار اليها هي التي اختارت السادات رئيسا ، ام انه هو الذي اختارها قاعدة له ؟

ان ما جرى من بروتوكول نقل السلطة سلميا من الرئيس الراحل الى نائبه لا يجيب على السؤال الذي عادت الى طرحه بعنف احداث ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ اي بعد سبعة إشهر ونصف من وفاة ناصر . وكل ما جرى يبدو الآن بعد سبع سنوات ونصف وكأنه تمثيلية من النوع الذي يصفونه في النقد الادبي بأنه « متقن الصنع » اي انها محبوكة العقدة الروائية والبناء الدرامي ولكنها مزيفة .

وتبدو وفاة الرئيس ذاتها وكأنها نقطة البدء في الانقلاب . كان موته هو الوجه الدستوري للانقلاب ، ففي حياته كان ذلك ، على الدوام ، امرا صعبا . رغم صراعه الداخلي مع النفس ورغم صراعه الاعلامي مع ما دعاه بالطبقة الجديدة ، فقد كانت تنمو خارجه وداخله كجرثومة ملازمة لحياته ، تكبر مع الايام ، حتى تقضي عليه هو نفسه ، دون قطرة دم واحدة . وسوف يتوقف الكثيرون في المستقبل امام الحدث الدرامي الذي استمر اكثر من ساعتين ونصف منذ غادر الرئيس مطار القاهرة بعد وداعه لامير الكويت ـ آخر الراحلين من اقطاب مؤتمر وقف مذبحة الفلسطينيين في ايلول الاردني ـ والعرق الغزير يحاصر انفاسه الى ان اسلم الروح في فراشه حوالي السادسة الا ربعا من مساء ٢٨ سبتمبر ، ايلول ١٩٧٠ . ان هذه الساعات القليلة متخمة بالاسئلة التي لا جواب موثوق عنها الى الآن .

فمثلا من المعروف ان السوفيات قد زودوا الرئيس منذ اصابته بازمة القلب الاولى بسيارة ـ مستشفى ، تحتوي على احدث منجزات الطب في العالم . والمفروض ان هذه المستشفى المتنقلة تتبعه كظله ، فأين كانت اثناء وجوده في المطار؟ ولماذا لم تستخدم بعد وصوله الى البيت والتأكد الاولي من انه قد اصيب بانسداد مفاجيء في الشريان التاجي ؟ لقد كانت هناك ساعتان ونصف ، وربما أكثر ، لم يبذل خلالها من جانب الطب ما يتناسب مع مركز الرئاسة الاولى ، فمن هو او من هم المسؤولون ؟

ان المرء قد يفهم ان اجهزة بالغة التعقيد تمثلها بعض الجهات الخارجية تستطيع محاصرة قلب الرئيس في مذبحة ايلول ، لان مصلحتها المباشرة في صراع الشرق الاوسط هو الخلاص من الفلسطينيين وعبد الناصر .. حتى تتمكن القوى السلفية عربيا وداخليا من حسم تطورات المنطقة وفقا لمخططات هذه الأستراتيجية الاجنبية . ان احدث طرق الاغتيال هي تلك ألتي لا يضطر فيها القاتل الى القتل المباشر ، فالاطلاع التفصيلي الدقيق على « صحة » الرئيس وخلق المناخ الملائم لتدهورها لدرجة الموت .. هو امر ممكن . ولكن يبقى ، مع ذلك ، السؤال الخطير عن الساعات الاخيرة في حياة ناصر ، فاقل ما يمكن ان يقال فيها انها تفصح عن « اهمال جسيم » لدرجة الايحاء بأن الرئيس.. ترك يموت . لم يقتله احد مباشرة ، ولكن العنصر الخارجي تكفل بضرب « القلب العليل » من الاردن حتى هلتون النيل . وتكفل العنصر الداخلي بأن تركوه .. يموت .

وهذه في النهاية « استنتاجات » تخضع للنسف اذا كشف لنا احد المقربين

من فراش الموت عن « حقيقة » اخرى مقنعة . الا ان التقرير الذي وقعه اطباؤه فور الوفاة وإذاعته أجهزة الاعلام ، لم يقنع أحدا . غير ان هناك امرين مؤكدين : الاول انه كانت داخل مصر قوى اجتماعية اشرنا الى مكوناتها الاقتصادية وتشكيلاتها الأجتماعية مؤهلة لان تستفيد سياسيا من موت الرئيس بالوثوب المباشر الى السلطة ، بدلا من حكم الآخرين بالوكالة عنها . والامر الثاني هو ان « الوفاة » ذاتها تصلح الاداة النموذجية لانقلاب دستوري .

وقد بدا مثيرا بعد وفاة ناصر بخمسة اعوام ان كتب احدهم ــ هو الصحفي الراحل صالح جودت ــ يقول اثناء زيارة الرئيس الاميركي نكسون للقاهرة « ان الله تدخل في الوقت المناسب لانقاذ الامة ليتولى الرئيس السادات المسؤولية » . بل ولم يتردد الرئيس السادات من التعبير عن الفكرة ذاتها اكثر من مرة قائلا انها « العناية الالهية » هي التي اسندت اليه منصب الرئاسة . وهو اعتراف يستبعد « الشعب » على أية حال (رغم تمثيلية الاستفتاء التي شارك فيها الذين سقطوا بعد ذلك) من ان يكون طرفا في « صراع المماليك الجدد » ★ . ومن المستبعد كذلك ان يكون الله او العناية الالهية قد تدخلت ، الا اذا كان « الرئيس المؤمن » قد سمح لنفسه ولاجهزة اعلامه ، استخدام اسم الله رمزا الى القوى الاجنبية والعربية والمحلية صاحبة المصلحة في وصوله الى السلطة .

لذلك فالسؤال عمن إختار الآخر ، الرئيس السادات أم القوى الاجتماعية والعربية والدولية التي جاءت به ، لا يجد جوابه في تلك الاحداث الدستورية التي جرت فور غياب ناصر .. والشائعات التي ملأت سماء مصر صخبا وضجيجا حول امكانية عودة اعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى او زكريا محي الدين . فالرئيس السادات لم يكن وجها غريبا على القوى الاجتماعية التي نتحدث عنها ، لا عن تشكيلاتها الاقتصادية ولا عن تشابكاتها العربية والدولية ، ولا عن طموحاتها السياسية . لقد كان « واحدا » من أعضائها المؤسسين ، المدافعين عن أوضاعها (أو « حقوقها ») . في زمن عبد الناصر ، والموكلين عنها في التحالف مع الجهات العربية المحافظة ★★ . وكان طبيعيا الى أقصى الحدود أن يكون هو ممثلها في قمة السلطة الجديدة ، وقد وفر عليها عبد الناصر مشقة الانقلاب العنيف بوفاته أولا وباختياره المسبق للسادات نائبا له . ان طرح أسم زكريا محي الدين في ذلك

★ من التقاليد النضالية في تاريخ الشعب المصري انه كان « يتفرج » على صراع المماليك الذين حكموه فترة طويلة من الزمن حتى تخلص منهم محمد علي في مذبحة القلعة الشهيرة (١٨١١) .. فقد كان المصريون يتركون قادة المماليك يصفون بعضهم بعضا ، ففي ذلك انهاك للجميع وتمهيد لاحداث التغيير الحقيقي في السلطة .

★★ يقدم الرئيس السادات اعترافا تفصيليا بتحالفاته القديمة هذه في كتابه « البحث عن الذات » (ص ٣٢٣ و ٣٢٤) .

الوقت المبكر كان تضليلا متعمدا ، ساعد على شيوعه تصوير السادات وعلي صبري يوم جنازة الرئيس كمريضين بالقلب لا يقويان على الاستمرار . ذلـــك ان زكريـا محي الدين لم يكن في اي وقت « رجل اميركا » في مصر الناصرية ولم يـــرد اسمه مطلقا في قوائم « الواشنطن بوست » عن عملاء وكالة المخابرات المركزيـة الاميركية من كبار المسؤولين في العالم (فبراير ، شباط ١٩٧٧) ولم يعرف عنه كذلك التعامل مع الجيوب السرية لانظمة الحكم النفطية المحافظة . انه رجل وطني لـــه قناعاته الخاصة بالتنمية الاقتصادية حسب الاسلوب الغربي . وهو قد يكون معبراً عـــن طموحات الفئات التكنقراطية من الطبقة الوسطى المصرية التي لا يضيرها القطاع العام بل تستفيد منه وتلائم بينه وبين التكنولوجيا الحديثة. ولكنه في هذه الحدود يكون ممثلا لليمين المتحضر والمستنير لا عـن اغنيـاء الريف والمقاولين والسماسرة مـن الفئات الاكثر تخلفا وتحفزاً للقفز الى السلطة . ولعله من المؤسف ان تثبيت صورة زكريا محي الدين « الاميركية » في اذهان الراي العام ، قـد ساعـد عليه ناصر نفسه سواء بلعبة التوازن وافتعال البوزات والاقنعة السياسية لاعوانه او بايـراده إسم محي الدين خلفا له في خطاب الاستقالة عقب الهزيمة في ١٩٦٧ . كذلـك اشاعـة الحديث عما يسمى مجلس الثورة القديم ، فقد كان ذلك ارهابا متعمدا للشعب .

كان قدوم السادات الى الحكم أمرا محتما بمجرد وفـاة الرئيس ، وبمجـرد استكمال الاركان الدستورية للانقلاب . وهو الامر الذي لـم تفهمـه ، في العمق ، مجموعة البرجوازية الصغيرة البيروقراطية او الوجه الآخـر لعبد الناصر . لـم يدركوا اولا ان بقاءهم منذ ١٩٦٧ عام سقوط النظام كان مفتعلا ومعلقـا بالحجـم التاريخي الاستثنائي لشخصية القائد التي ملأت الفراغ بالكاد ثلاث سنوات . ولم يدركوا ثانيا ان نظامهم الساقط حصل على شهادة الوفاة الرسمية المعتمدة يوم وفاة الرئيس ، وبالتالي كان التفكير في اطالـة مدة اقامتهم سذاجة سياسية من النـوع المميت . ولم يدركوا ثالثا ان دولتهم التي يمسكون فيها بمقاليد الامن والاعــلام والحشد والتنظيم السياسي هي « دولة من ورق » حسب تعبير عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة . ولم يدركوا رابعا ان « مقعـد المسؤولية الاولى » في مصر هـو محور الشرعية الثابت على مدى العصور ، وقد شاركوا هم انفسهم في صياغـة شرعيته الجديدة ، وان « الرئيس » يتمتع لدى المصريين على مدى التاريخ ، مكروها كان او محبوبا ، بحصانة صاحب القرار . ولم يدركوا خامسا ان اقدامهم الاجتماعية مـن فخار وان قواعدهم هي الفضاء ، اي ان الغالبية العظمى من الشعب (التي لا تعبر عنها السلطة الجديدة ايضا) لن تمنحهم اي غطاء مـن الشرعية . لذلـك ، فـان استقالاتهم الجماعية يوم ١٣ مايو ، ايار ١٩٧١ تأخرت في واقع الامر اكثر من سبعة اشهر ونصف . فقد كان الذكاء السياسي المجرد يتطلب منهم التنحي عـن السلطة يوم وفاة الرئيس . وقد دفعوا جميعا ثمن الغباء ما جرى من احداث بعد ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . لم تكن القوى الراديكالية في وضع يسمح لهـا بأن تكون البديـل ـ وكانت الناصرية عموما بمختلف اجنحتها احـد اسباب ذلـك ـ وكانت القوى

المضادة للثورة في وضع يسمح لهـا بأن تكـون هـــذا البديـل ، وكانت الناصريـة بتناقضاتها أحد أسباب ذلك . ولم يكن هناك مكان على الاطلاق لهؤلاء الذين تناسوا في لحظة الحجم الاستثنائي لعبد الناصر وتوهموا انهم قادرون على سد الفراغ مـن بعده . والحقيقة (الاقتصادية والاجتماعية) أنه لم يكن هناك فراغ ، بـل هـي شخصية الرئيس التي غطت على امتلاء هذا الفراغ بالقوى المضادة . كـان هؤلاء « مراكز ضعف » لا مراكز قوى كما سماهم السادات .

كذلك فالسؤال عمن اختار الآخر ، القوى الاجتماعية الجديدة والسادات ، يجد جوابه في « إنجازات » السنوات السبع التي توالت بعد غياب ناصر والتخلص من جناح البرجوازية البيروقراطي الذي يعوق قليلا مسيرة هذه القوى .. فالذي رفض مشروع روجرز في زمن عبد الناصر هو الـذي فـاوض كيسنجر واستقبل نكسون وزار اسرائيل ، والذي قبل يد عبد الناصر وهو جثمان وانحنى أمام صورته في البرلمان ممسكا ببيان ٣٠ مارس، آذار★ قائلا « كان برنامجه وهو برنامجي وليس لدي ما أضيفه » هو نفسه الذي الغى ميثاق العمل الوطني ★★ وغيره من المواثيق والإجراءات التي عرفتها مصر طيلة ١٨ عاما . ان المتغيرات التي شهدتها البـلاد خلال سبع سنوات ونصف من رحيل عبد الناصر تقطع في الجواب بأن شيئا مـا لم يكن عفويا منذ غاب الرئيس . وما كانت احداث ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ لتقـع لـو ادرك الذين سقطوا في تلك الليلة ان « الانقلاب » وقـع فعلا بوفاة الرئيس . كمـا تقطع هذه السنوات بأن سباقا لاهثا مع الزمن يعتمد على جناحين همـا ازدواجية الوجه والقناع ، واسلوب المفاجأة قد ساعـد في الباس الارتداد ثياب القانـون الشرعية . في هذا السياق يبدو انقلاب السادات نقيضا لتجربة الفعل ورد الفعل في الثورة الناصرية ، حيث التخطيط المحسوب يسبق العمل . والانقلاب في حـد ذاته استغلال ذكي للثغرات الواسعة في البناء الناصري ، وامتداد طبيعي في الوقت نفسه للنقيض الذي كان ينمو داخل هذا البناء .

واذا كان السادات بحكم ميوله السياسية الباكرة ــ قبل يوليو ، تموز ١٩٥٢ وبحكم ارتباطاته التالية داخليا وعربيا ودوليا (حيث كان سكرتير عـام المؤتمـر الاسلامي) كان عضوا مؤسسا في هيئة القوى الاجتماعية المضادة للثورة من داخل نظامها ، فقد كانت ملامحه الشخصية التي تطبع الـذات الفردية بفكـر وسلوك محددين ، من بين العناصر التي وفرت لـه الحظ في تمثيل هـذه القوى مـن موقع السلطة العليـا .

★ صدر عام ١٩٦٨ بعـد الانتفاضة الطلابية على الهزيمة واسبابها وقـد تضمن خطوطا عامـة لبرنامج راديكالي .

★★ صدر عام ١٩٦٢ تعبيرا عـن الصياغة الاجتماعية الجديدة التي عبرت عنهـا حركة التأميمات لوسائل الانتاج الرئيسية .

٤ ـ تكريس الانقلاب

لذلك لست اميل الى تسمية ما حدث منذ ١٤ مايو ، ايـــار ١٩٧١ بانـــه « مؤامرة » سواء من جانب أصحاب « الاستقالات الجماعية » او من جانب السادات نفسه . ان ما جرى ليس اكثر من تكريس للانقلاب الذي وقع سلميا بوفاة ناصر ، وهي الوفاة التي سبقتها وفاة نظامه بثلاث سنوات . لقـد حلت وفـــاة الرئيس مشكلة التناقض بين البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة موضوعيــا والسلطــة السياسية التي اهتمت فقط باعادة بناء القوات المسلحة لخوض حرب نظامية مــن جديد في مواجهة اسرائيل . ولما لم يعترف أصحاب الاستقالات الجماعية بالواقـع الجديد وقعت الاحداث المعروفة والتي هي ليست اكثر مـن هوامش على دفتـر الانقلاب . ولكنهم ، على اي حال ، أتاحـــوا باستقالاتهم المغرورة فرصـــة الاسراع بتكريس الانقلاب رسميا .

في الرابع من فبراير ، شباط ١٩٧١ ألقى الرئيس السادات خطابـــا فـــي « مجلس الامة » ـ البرلمان ـ قدم فيه الـى الراي العـام المصري والعربي والعالمي «مبادرة» عرفت باسمه في ما بعد لحل أزمة الشرق الاوسط . والمعروف انه في ذلك اليوم انتهت الفترة التي حددها مشروع روجرز وزيـر الخارجية الاميركـي لوقف حرب الاستنزاف التي قادها عبد الناصر ، ولم يجد غضاضة وهو بعد حي من قبول المسعى الاميركي تحديا لاسرائيل والتقاطا للانفاس وحتى يقلل من الخسائر البشرية الباهظة في اقامة جدار الصواريخ على طول القناة . ولكــن غونـار يارنـغ المبعوث الشخصي للامين العام للامم المتحدة الى الشرق الاوسط وجـه نداء الى الأطراف المعنية لتمديد وقف اطلاق النار . وافق الرئيس السادات على تلبية النداء احتراما للراي العام الدولي كما قال ، وأضاف « الى كل الجهود الرامية الى حـل الازمـة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قـرار مجلس الامن : اننا نطلب ان يتحقق في هــذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطىء الشرقي لقناة السويس ، وذلـك كمرحلة اولى عـلى طريق جدول زمني يتم بعـد ذلـك وضعه لتنفيذ بقيـة بنـود قرار مجلس الامن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة ، فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدوليـــة ولخدمـة الاقتصاد العالمي » (٢٥) وتؤكد مختلف المصادر في تاريخها لهذه الفترة ان السيـد علي صبري نائب رئيس الجمهورية وقتئذ وكذلـك بعض اعضاء اللجنـة التنفيذية العليا (أعلى سلطة شعبية رسميا) وبعض الوزراء قد اختلفوا مع الرئيس السادات

(٢٥) من خطاب الرئيس المصري المنشور نصه الكامل في جريــدة « المحرر » اللبنانية بتاريـخ ١٩٧١/٢/٥ .

حول هذه المبادرة عندما فاتحهم في الامر قبل طرحها . وتجمع هذه المصادر على ان رئيس الجمهورية قد ظهر مقتنعا بتاجيل النظر في هذه المبادرة ، خاصة وان نقاشا جادا حول « المعركة المقبلة » كان يدور داخل مجلس الامن الوطني والقيادات العسكرية (٢٦) ولكن الذي حدث هو ان الرئيس « فاجا » الجميع بمبادرته . ولنتذكر جيدا ان هذه كانت بداية « الاسلوب » السياسي للحاكم الجديد منذ المبادرة الاولى اوائل عام ١٩٧١ الى مبادرة زيارة القدس في نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٧ . والمفاجأة حين لا تكون على الخصم بل على الشريك أيضا فان معناها الوحيد هو الانفراد بالقرار .

وهي الظاهرة التي تكررت بسرعة في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٧١ ـ ولنلاحظ جيدا مبدأ السرعة هذا الذي سيتكرر بدوره من قبيل اختصار الزمن ـ في مشروع « الاتحاد » بين مصر وسوريا وليبيا . اننا حين نرصد مجرى الاحداث التي توالت خلال سبع سنوات ، ووصلت فيها الامور لحد الصدام العسكري بين القيادتين المصرية والسورية لدرجة تمزيق علم « الاتحاد » المذكور في عواصم عديدة ، وتراجع مصر عن توقيعها على مشروع آخر بالوحدة الاندماجية مع الليبيين ومنعها مسيرة ليبية سلمية من دخول الأراضي المصرية طلبا للوحدة .. نتاكد من ان الخلاف بين الرئيس السادات ونائبه واعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لم يكن مبعثه الحقيقي ايمان الرئيس بالوحدة العربية (التي لم تتمزق في تاريخ العرب الحديث كما تمزقت على يديه) وعدم ايمان الآخرين .. بل كان الامر من حيث الشكل انفرادا بالقرار السياسي في مسالة مصيرية ، ومن حيث المضمون تمهيدا لتكريس الانقلاب . يقول محمد حسنين هيكل « فاتمام الوحدة سيترتب عليه قيام مؤسسات واجراء انتخابات جديدة . وكان هذا هو نفسه ، بطبيعة الحال ، بين اسباب رغبة الرئيس في اتمام الوحدة » (٢٧) . أي أحداث التغيير المطلوب في هيكل الدولة بمناسبة دستورية بما يلائم المضمون الاجتماعي للسلطة الجديدة . ولا يدع هيكل مجالا للتأويل حين يؤكد المعنى حرفيا في صفحة سابقة « .. ان الوحدة بين هذه الدول الثلاث ستتضمن قيام مؤسسات سياسية جديدة ، وهذا يعني اجراء انتخابات جديدة يسفر عنها مجلس أمة جديد ، ولجنة مركزية جديدة للاتحاد الاشتراكي ، وهما هيئتان لم تكن فيهما للرئيس السادات عندئذ أغلبية يمكنه الاعتماد على ولائها » (٢٨) والتكرار من جانب هيكل لا يخلو ابدا من المغزى . وأضيف سببا آخر هو رغبة الرئيس في « ورقة الوحدة » كواحدة من أوراق الضغط واستعراض القوة في مفاوضات صراع الشرق الاوسط .

---

(٢٦) انظر مثلا : فؤاد مطر « اين اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات » ـ بيروت ١٩٧٢ (ص ٤٨ و ٤٩) .

(٢٧) الطريق الى رمضان ـ الطبعة العربية ـ بيروت ١٩٧٥ (ص ١١٨) .

(٢٨) المصدر السابق (ص ١١٥) .

فالحقيقة ان هذه المفاوضات لم تتوقف ابدا سواء مع الولايات المتحدة مباشرة عبر وزارة الخارجية او مع اسرائيل عبر السفير غونار يارنغ ، صاحب المذكرة الشهيرة في ٨ فبراير ـ شباط ١٩٧١ (اي بعد مبادرة الرئيس المصري بأربعة أيام). والتي ردت عليها مصر ايجابيا واكثر .. بأن حددت نقاطا تفصيلية للسلام ، تتضمن اعترافا مباشرا بالدولة الاسرائيلية وتتعهد بحرية الملاحة لجميع الدول بما فيها اسرائيل وتطالب بحل عادل « لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » وتوافق على انهاء حالة الحرب وابرام معاهدة سلام . اما اسرائيل فقد رفضت على وجه التقريب مذكرة يارنغ التي تطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهي المذكرة الشبيهة بمشروع روجرز وزير الخارجية الاميركي واصرت على الانسحاب من « أراض » عربية الى « حدود آمنة ومعترف بها .» والا تدخل مصر في تحالفات معادية لاسرائيل وتمنع اي نشاط عسكري في اراضيها يهدد الامن الاسرائيلي (٢٩) .

ويتضح بجلاء من « مبادرة السادات لفتح القناة » ورد الخارجية المصرية على مذكرة يارنغ بأن استراتيجية النظام الجديد كانت مكتملة الاركان منذ بداية عام ١٩٧١ ، وان ما جرى خلال سبع سنوات لم يكن اكثر من خطوات للتنفيذ بما فيها الحرب عام ١٩٧٣ : كل ما تغير هو ان « ورقة الاتحاد » التي لوح بها السادات يوما للضغط على مائدة المفاوضات أصبحت « ورقة الانفصال » بديلاً عنها لانجاز مذكرة التسوية المبكرة التي رفضتها اسرائيل ايضا منذ ذلك الوقت وحتى زيارة القدس .. فان اسرائيل لم تتنازل قط في مختلف العهود عما ورد في ردها على يارنغ .

على اية حال ، فقد كان الانفراد بالراي في تقديم المبادرة رغم معارضة مجلس الدفاع القومي ، وكذلك اتمام مشروع « الاتحاد » مع سوريا وليبيا رغم تحفظات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، هما « الاطار الشكلي » للتغيير « الدستوري » المقبل : فمن حق رئيس الجمهورية ان يقيل نائبه عشية زيارة روجرز للقاهرة في الاسبوع الاول من مايو ، ايار ١٩٧١ ، ومن حق رئيس الجمهورية ان يقيل وزير الداخلية بعد ذلك لتعارضهما الاساسي معه في الراي . ومن حق وزراء الاعلام والحربية وغيرها ان يستقيلوا من مناصبهم احتجاجا او معارضة لا يهم . ولكن تسمية ذلك كله بالمؤامرة سواء من جانب هؤلاء او من جانب الرئيس ليس وثيقا . ولقد كان تجاوزا مبالغا فيه من جانب الرئيس تقديمهم للمحاكمة في هذه « التهمة » ، لا لانهم لا يستحقون السجن ، وانما لكونهم يستحقونه هم والذين حاكموهم معا ، لغير هذه الاسباب . غير ان الرئيس ، في ما يبدو ، كان حريصا على التغيير في ظل « سيادة قانون » الانقلاب .. اذ شرع على

---

(٢٩) راجع النص الكامل لمذكرة يارنغ والنص الكامل للرد المصري والرد الاسرائيلي في مجلة « البلاغ » اللبنانية ١٩٧٣/٦/٤ .

الفور في بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، حسب متطلبات المضمون الاجتماعي للدولة الجديدة .

ويبرز محمد حسنين هيكل ادوات التغيير الانقلابي الجديد في روايته المفصلة بكتابه « الطريق الى رمضان » (من ص ١١٥ الى ص ١٢٧ من الطبعة العربية المشار اليها سابقا) فيسرد الاحداث على الوجه التالي :

١ ـ في ساعة مبكرة من صباح ١٠ مايو ، ايار ١٩٧١ وصلت ابنة الرئيس الى منزله في رسالة عاجلة من والدها تطلب فيها ان يوافيه هيكل على وجه السرعة (ص ١٢٢) وقد بقي معه حتى العاشرة والنصف مساء (ص ٢٢٤) وما ان وصل الى منزله حتى كان الرئيس يدعوه تليفونيا للعودة مرة اخرى .

٢ ـ قال هيكل للرئيس « ان الشخصين الرئيسيين في الموقف في ما يتعلق به هما الفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد احمد صادق رئيس اركان القوات المسلحة . ذلك ان الرئيس كان تحدث الى الفريق الليثي ناصف في شهر مارس ، آذار عندما بدأ يشعر بالمعارضة النشطة تتزايد ضده ، وقال الليثي عندئذ انه كجندي محترف سيطيع اي امر يصدر اليه من السلطة الدستورية الشرعية » (ص ١٢٣) وفي أثناء الليل (حسب رواية هيكل فالتاريخ المقصود هو ١٠ مايو ، ايار) استقبل الرئيس الليثي ناصف عدة مرات (ص ١٢٤)

٣ ـ « اما الفريق صادق فكان الرئيس قابله في أثناء زيارته لاحدى القواعد العسكرية يوم ١٢ مايو ، ايار . وفي تلك الزيارة بدأ بوضوح ان الفريق صادق على علم بما تحمله الرياح . فقد انتهز الفرصة ليقول للرئيس على انفراد : نحن نفهم موقفك . وكان في قوله هذا الكفاية » (ص ١٢٣) .

٤ ـ « وقرر الرئيس ان يتحرك . واصدر قرارا باقالة شعراوي جمعة وتعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية . وكان ممدوح سالم بمحض الصدفة عضوا بارزا في التنظيم الطليعي شبه السري الذي كان المفروض انه يشكل الدائرة الضيقة في الاتحاد الاشتراكي ، وكان مكلفا بصفة خاصة بتوجيه النشاط السياسي داخل تنظيم البوليس ، وكان رئيسه في التنظيم شعراوي جمعة نفسه . وهكذا عهد باليد اليمنى لشعراوي ان توجه اليه الضربة القاضية » (ص ١٢٣) .

وهكذا يتضح ان ادوات الانقلاب الرئيسية كانت هؤلاء الاربعة : هيكل هو العنصر السياسي المختلف علنا منذ ايام عبد الناصر مع المجموعة المستقيلة ، والمعبر النموذجي عن اليمين المتحضر المستنير ، والداعي الجريء الى تحييد الولايات المتحدة في صراع الشرق الاوسط لا الى التحالف معها . والليثي ناصف ومحمد احمد صادق وممدوح سالم من رجال الأمن ، الداخلي والعسكري . ويجب ان نفرق دائما بين ادوات الانقلاب وشركاء الانقلاب . فالاداة يمكن الاستغناء عنها في اية لحظة ، كما حدث للفريق صادق الذي طرد من منصبه واحيل للمحكمة وكاد

يساق الى السجن لولا ان الحكم صدر مع ايقاف التنفيذ . وكما حـــدث للفريق الليثي ناصف الذي نحروه او انتحر من احد الطوابق العليا التي كان يقيم فيها في لندن . وكما حدث مع هيكل نفسه الذي لم يبق في « الاهرام » بعـد دوره البارز الى جانب الرئيس في احرج اللحظات اكثر من عامين .

والادوات كالواجهات ايضا يسهل الاستغناء عنها في الوقت المناسب . وقـد كان الانقلاب بارعا في اختيار أهم الاغطية مـن الوسط كالدكتور محمود فوزي ومن اليسار كمحمد عبد السلام الزيات وفؤاد مرسي واسماعيل صبري عبد الله وغيرهم ممن احتلوا ارفع المناصب التشريعية والتنفيذية وسرعان ما اقيلوا او استقالوا .

وظلت « الوجوه » صاحبة المصلحة في التغيير لا تتزحزح مـن مكانها طـــول الوقت ، بل واقامت في ما بينها المصاهرات العائلية ، كأسرة عثمان احمـد عثمـان (شركة المقاولين العرب) واسرة المهنـدس سيـد مرعـي صاحب مزارع الفاكهـة والدواجن ومحمد حامـد محمود وكيـل بعض أمـراء النفـط ، ومحمـد عثمـان اسماعيل ومحمود ابو وافية عديل الرئيس . هــذه الوجوه وغيرها لا تقـال ولا تستقيل ، حتى عندما تثور التناقضات الثانوية بينها ، فان المواقع تتغير ، ولكـن السلطة لا تتحول .

وقد انعكست ازدواجية « الوجه والقناع » على العلاقات الدوليـة للنظـام الجديد منذ اللحظات الاولى لتكريس الانقـلاب .. فالشائع مثـلا ان الرئيس السوفياتي السابق بودغورني وصل الى القاهرة قرب نهاية شهر مايو، ايار ١٩٧١ وفي جيبه « مسودة » لمعاهدة الصداقة والتعاون مع مصر . ولكـن الحقيقة يذكرهـا هيكل بشكل عابر وربما غير مقصود لانها وردت في غير سياق العلاقة مع السوفيات. يقول « كان سامي شرف قد خول في اثناء وجوده في موسكو ان يناقش مع السلطات السوفياتية موضوعين : اعداد معاهـدة تضع العلاقات المصريـة السوفياتية عـلى اسس رسمية ، وانشاء اكاديمية بحرية في مرسى مطروح » (٣٠) . ومعنى ذلـك بوضوح ان المعاهدة لم تكن تفكيرا سوفياتيا في البداية ، كما انها لم تكن رد فعـل مباشرا لاجراءات ١٤ مايو ، ايار (وقد وقعت رسميا في ١٩٧١/٥/٢٧) بـل كانت احد الاقنعة الدولية التي وضعها الانقلاب قيد الاعداد على يدي احـد اركان النظام القديـم .

هذا هو القناع الفاخر الذي استكمل به السادات القناع المحلي حـين اسند الى بعض اليساريين مراكز الواجهة . اما الوجه ، فيشير اليه هيكل ايضا دون ان يقصد حين يستمر في رواية الاحداث « كـان الاميركيون بطبيعة الحـال سعداء بسقوط الجماعة (يقصد علي صبري والآخرين) لكنهم حاروا في تفسير توقيـع

---

(٣٠) الطريق الى رمضان (ص ١٢٦) .

معاهدة مع السوفيات بمثل هذه السرعة . وكان بيرغس (ممثل المصالح الاميركية في القاهرة) قد سافر الى الولايات المتحدة يـوم ٨ يونيو ، حزيران وقابـل الرئيس السادات) قبل سفره ليسلمه رسالة مـن الرئيس نكسون تضمنت ان الرئيس الاميركي يتطلع الى مزيد من الاتصالات مع الرئيس السادات بالوسائل الدبلوماسية الهادئة » (٣١) . كان الاميركيون ، في واقع الامر ، هم اول من ادركوا هوية النظام الجديد . يقول الرئيس السادات في « البحث عن الذات » (٣٢) : « بدأت صورتي في نظر أميركا حتى بعد عقد المعاهدة مع السوفيات تتخذ الوانا وابعادا لـم تكـن مألوفة لديهم من قبل ساعدتهم على المزيد من التعرف علي وفهمي على حقيقتي » .

(٣١) المرجع السابق (ص ١٢٧) .

(٣٢) الطبعة العربية ــ المكتب المصري الحديث ــ القاهرة ١٩٧٨ (ص ٣٧٧) .

الفصل الثاني

الاحتواء والمواجهة

١ ـ برنامج « قابل للتصديق »

في الثالث والعشرين من يوليو (تموز) ١٩٧١ تقدم الرئيس انور السادات ، بصفتيه رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي ، الى المؤتمر القومي العام الثاني بما سمي وقتئذ « برنامج العمل الوطني » . وقد بدأ الرئيس خطابه قائلا « منذ تسعة عشر عاما خرج **زعيمنا** جمال ورفاقه معتمدين على الله والشعب ، ليحققوا أملا تاريخيا حملته الاجيال من شعبنا الخالد جيلا بعد جيل عبر نضاله المتواصل ، امل اقامة حياة افضل فوق أرضنا **العربية** الطيبة ، حياة حرة كريمة طليقة من **كل قيود الاستغلال والتخلف** في مختلف صورها المادية والمعنوية » (١) .

واستطرد الرئيس السادات يقول « ان جماهير الشعب لم تتأخر في يوم من الايام عن العمل وبذل التضحية ، هي التي حمت الثورة من كل محاولات التآمر عليها من الخارج وتخريبها من الداخل ، هي التي كانت السند الاساسي لكل عمليات القضاء على **سيطرة تحالف العملاء والاقطاع والرجعية وتسلط رأس المال** ، هي التي بنت بجهودها الخلاقة والعمل المتواصل ليل نهار قاعدتنا الاقتصادية ، هي التي وقفت الوقفة التاريخية الصلبة ضد عدوان ٥٦ في معركة السويس، وهي التي هبت صفا واحدا في عزم واصرار ترفض الهزيمة في ٩ و ١٠ يونيو (حزيران ٦٧) وراحت منذ ذلك التاريخ تعطي كل ما في طاقتها بل وفوق طاقتها لعملية اعادة بناء قواتنا المسلحة » (٢) .

ويستكمل الرئيس تقريره بتقييم الماضي هكذا « ان مؤتمرنا الحالي ينعقد بعد انقضاء عشر سنوات على اعلان قوانين يوليو (تموز) المجيدة التي كانت تعبر **عن اختيارنا الواعي الحر لطريق التنمية الاشتراكية كالطريق الحتمي للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي من اجل بناء دولة جديدة ، دولة الكفاية** والعدل » (٣) الى ان يقول ان التجربة العلمية خلال السنوات العشر (٦١ ــ ١٩٧١)

(١ ، ٢) عن الطبعة الرسمية لبرنامج العمل الوطني ــ الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ــ القاهرة ١٩٧١ (ص ٣٢٢) .

(٣) المصدر السابق (ص.٤٠)

قد برهنت على سلامة الاختيار الثوري لمنهج البناء الاجتماعي ، كما انها اكدت على امرين لهما الاهمية القصوى هما : « **ان ثورة التحرر الوطني لا يمكن ان تحقق هدفها الاصيل في تحرر الشعب الا اذا اختارت التحرر طريق الاشتراكية** » (٤) والامر الثاني هو « **ان الاشتراكية ليست شعارات تردد انما هي منجزات محددة ترد الجماهير التي طال حرمانها حقوقها المشروعة التي سلبت منها** » (٥) ثم يختتم هذا التقييم للماضي بقوله « ان شعبنا بالرغم من مختلف الضغوط الاستعمارية التي تعرض لها والتي بلغت ذروتها بالعدوان الصهيوني الامبريالي ، وبالرغم من المحاولات النشيطة لكل القوى المعادية للاشتراكية في الخارج والداخل وبالرغم من كل الاخطاء ونواحي النقص ، قد حقق من المنجزات خلال العشر سنوات الماضية ما لم يستطع تحقيقه في عشرات السنين » (٦) .

ويعدد الرئيس السادات ، بعد ذلك ، ايجابيات الماضي في وضوح مفصل بالارقام فيذكر (ص ٥) ان انتاجنا الصناعي زاد خلال تلك الفترة (٦١ ــ ١٩٧١) بنسبة ١٠٧ر٣ في المائة وان دخلنا من الصناعة زاد في الفترة نفسها بنسبة ١١١ر٥ في المائة . كذلك مساحة الارض الزراعية زادت بنسبة ١٣ في المائة بينما لم تزد النسبة خلال النصف الاول كله من القرن العشرين على ٨ في المائة . وقد بلغت الاستثمارات في السنوات العشر المذكورة ثلاثة مليارات و ٢٥٤ر٤ مليون جنيه .

على الصعيد السياسي والاجتماعي يذكر الرئيس السادات (ص ٦) انه قد « **تم اسقاط تحالف الاستعمار وحكم العملاء والاقطاع** » وقام التحالف الذي يقوده العمال والفلاحون باعتبارهم ــ مستشهدا بالميثاق الوطني ــ **القوى التي طال استغلالها وصاحبة المصلحة العميقة في الثورة** كذلك تم تحقيق « ديموقراطية الانتاج باشراك العاملين في مجالس الادارة عن طريق الانتخاب وتخصيص اربعة اخماس مقاعد مجالس ادارة الجمعيات التعاونية لصغار الفلاحين » كما تحققت مجانية التعليم ، ووضع حد ادنى للاجور وشملت التأمينات الاجتماعية جميع العمال ، واتسع نطاق الخدمات و « بدانا في الاخذ بسياسة التخطيط القومي كأسلوب علمي يكفل تعبئة كافة الموارد القومية وتحقيق ارشد استخدام لها » وفي المجال العربي « اعادت الثورة الى مصر وجهها العربي ، ومكنتها من ان تتحمل مسؤوليتها وان تلعب دورها التاريخي **كقاعدة النضال العربي** من اجل الحرية » . وفي المجال الدولي امتد اشعاع الثورة المصرية الى العالم الثالث « **وحظيت ــ مصر ــ بأثمن الصداقات التي برزت قيمتها في اوقات الشدة وفي المقدمة منها صداقة شعوب الاتحاد السوفياتي** » (ص ٧) .

---

(٤) المصدر السابق (ص ٤)

(٥ ، ٦) المصدر السابق (ص ٥)

ولم يخل تقييم الرئيس من الاشارة الى سلبيات التجربة ، وقد حددها في ان **الخطة الخمسية** وقد انجزت مهامها بنجاح حتى عام ١٩٦٥ لم نواصل الخطة العشرية التي تعثرت خصوصا بعد هزيمة ٦٧ . كذلك تقصير التنظيم السياسي في اداء دوره وواجباته ، وبقاء نسبة الامية على حالها مما يعني مع التزايد السكاني تزايدا في عدد المواطنين المحرومين من نور المعرفة . كما ان رقعة الخدمات لا زالت ضيقة والاجور لا تتناسب مع ارتفاع الاسعار « **وامتد التشكيك الى سياستنا الخارجية والى انتمائنا الى معسكر الشعوب المناضلة من اجل التحرر والقضاء على الاستعمار ، والى صداقتنا للاتحاد السوفياتي البطل وبدات ترتفع اصوات تنادي بالتخلي عن التنمية واهدافها الطموحة وتضييق مجال القطاع العام وتسوية امورنا مع القوى الاستعمارية وفتح الابواب امام استثماراتها احتكاراتها** » (ص ٩ و ١٠) .

ثم قدم الرئيس تصوره للدولة الجديدة في ضوء التقرير المفصل مبشرا المواطنين بالانتهاء من صياغة الدستور الدائم الذي يحتوي على دروس التجربة بايجابياتها وسلبياتها ، بعد اقراره من المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي واستفتاء الشعب على مواده . ومبشرا ايضا بعودة اسم « مصر » بحيث تصبح « جمهورية مصر العربية » ، ومبشرا اخيرا بأن « القطاع العام هو قلعة التنمية الاشتراكية في بلادنا ، انه القطاع القائد » (ص ٣٤ من برنامج العمل الوطني) . ومبشرا قرب الخاتمة ، جمهور المثقفين ، بانه آن الاوان لقيام « اتحاد عام للكتاب يضم الادباء وكتاب السياسة والقانون والاقتصاد ، واتحاد للفنانين بتخصصاتهم المختلفة » (ص ٤٩ من الطبعة ذاتها) .

وقبل اية محاولة للاستدلال من برنامج الرئيس على مؤشرات المستقبل ، لا بد من التطرق الى بعض النقاط الشكلية ذات الصلة بالموضوع . اولها انه بالرغم من الشائعات القوية التي سادت زمنا حول « قلم » الرئيس ، والايحاء بأن هذا او ذاك من الصحفيين المصريين كما يكتب له مقالاته وكتبه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، الا ان انصاف الحقيقة يقتضينا الاقرار بأن الرجل لم يكن بعيدا عن حرفة الكتابة قبل واثناء وبعد الثورة . على ان الانصاف ذاته يقتضينا الاقرار بأن اسلوب « برنامج العمل الوطني » ابعد ما يكون عن روحية الرئيس السادات في الكتابة وطرائقه في التعبير .. فضلا عن ان الافكار ــ وهذا هو الاهم ــ التي تضمنها البرنامج ، ابعد ما تكون عن رؤيا الرئيس في تاريخه السياسي ، قبل واثناء وبعد الثورة . والارجح ان « فريق عمل » من المفكرين اليساريين الذين تعاونوا مع الرئيس والاتحاد الاشتراكي الجديد قد تكفل بصياغة هذا البيان . والاغلب ان دور هذا الفريق لم يقتصر على الصياغة اللفظية المجردة ، بل منحها « فكرا » من عنده . وهو الفكر الذي لا يتناقض مع « الخطوة الاولى » للرئيس ، بغض النظر عن كونها خطوة تكتيكية او انها خطوة ذات بعد ستراتيجي ، او مجرد مناورة منذ البداية .

والنقطة الثانية هي ان الرئيس السادات في مواجهة رد الفعل الحقيقي او المفترض على انقلاب ١٤ مايو (ايار) ١٩٧١ قدم هذا البرنامج (الذي نال موافقة الاجماع في المؤتمر المذكور) في اطار مجموعة من البيانات والقرارات والاجراءات ذات الطابع الراديكالي الواضح : فقد بدأ عهده باعلان قيام « اتحاد الجمهوريات العربية » موثقا عرى التفاهم مع طرابلس ودمشق . وفي السابع والعشرين من مايو (ايار) ١٩٧١ ابرم معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي . ومنذ الساعات الاولى للانقلاب وضع في الصورة التشريعية والتنفيذية والشعبية مجموعة من ابرز الوجوه القيادية لليسار المصري ، كمحمد عبد السلام الزيات الذي عين في البدء امينا اول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم نائبا اول لرئيس الوزراء ، وكاسماعيل صبري عبد الله الذي عين في البدء نائبا لوزير التخطيط ثم اصبح وزيرا للتخطيط ، وكفؤاد مرسي الذي عين في البدء امينا لبرنامج العمل الوطني في اللجنة المركزية ثم وزيرا للتموين ، وابو سيف يوسف الذي عين عضوا في مجلس الامة ، ولطفي الخولي الذي عين مقررا للجنة الشؤون العربية في التنظيم ، ومحمد الخفيف ، وغيرهم من قدامى الشيوعيين والديموقراطيين المستقلين . وفي العاشر من يونيو (حزيران) ١٩٧١ القى « البيان » الذي عرف بعدئذ مقترنا بتاريخ القائد في مجلس الامة (حينذاك) .

ومن ثم فبرنامج العمل الوطني اقبل في اطار « قابل للتصديق » من الجماهير صاحبة المصلحة في المحاور الفكرية الرئيسية التي تضمنها . وكان الرئيس في بيان العاشر من يونيو (حزيران) قد اشار الى « اصحاب الاراضي والشركات » السابقين - قبل الاصلاح الزراعي والتاميم - الذين نظموا انفسهم في زحف غير مقدس ، ظنا منهم ان التاريخ قد عاد الى الوراء ، وان ساعة العودة الى اراضيهم وشركاتهم دقت . وفهم المواطنون ان « برنامج العمل الوطني » قد جاء ليوقف الزحف وليساعد التاريخ على استئناف المسيرة . واياً كانت التحفظات الموضوعية على « العناصر الذاتية » التي دفعت بعض اليساريين اللامعين على قبول النظام الجديد ودعمه عمليا بالمشاركة المباشرة في اجهزته ، فلا شك ان هذا « الديكور » الذي اقامه الرئيس السادات لخطوته الاولى ، كان مبعث الاغراء على امكانية تطوير النظام الجديد في الاتجاه الذي التزم به رسميا . ولا شك في المقابل ، ان الخطوات اللاحقة للنظام برهنت على خطأ هذا السلوك (والفكر المصاحب له ويعبر عنه ويبرره) . وكانت النتيجة المباشرة ان خرج هؤلاء من « الهيكل » السياسي للنظام واحدا واحدا وخطوة خطوة . ولكن هذه قصة اخرى يرد حولها الحديث في ما بعد . غير ان الهدف من ذكرها الآن هو التاكيد على ان « التوازن » الذي اقامه الرئيس السادات بين « انقلاب » ١٤ مايو (ايار) ومجموعة القرارات والاجراءات والاتفاقات التي اتخذها بعد هذا التاريخ ، كان في جملته وتفاصيله ديكورا محكم البناء ، يقول بأن مصر بلد عربي وشعبها جزء من الامة العربية ، وان الاشتراكية هي قدرها المحتوم وبالتالي فالقطاع العام هو سيد التنمية الداخلية والعلاقات

الاستراتيجية مع المعسكر الاشتراكي هي سيدة التحرك الخارجي . بالاضافة الى ان سلبيات الماضي ، خاصة في قضية الديموقراطية وتراجع التنمية الاقتصادية وظلال الهزيمة العسكرية ، كانت قابعة في خلفية اولئك الذين قبلوا التعاون مع النظام الجديد من القيادات الوطنية والتقدمية .

وبهذا « القبول » الجزئي من اليسار ، وفي ضوء « برنامج العمل الوطني » كان **استمرار الثورة والتغيير** ـ ذلك الشعار الذي رفعته الجماهير عفويا غداة رحيل عبد الناصر ـ هو الخطوة الثانية التي ينتظرها الكثيرون .

ولكن شيئا ما مباغتا ، كالبرق العاصف ، قد حدث .

★★★

٢ ـ تحفظات « الشارع الشعبي »

قبيل نهاية شهر اغسطس (آب) ١٩٧١ بيومين جرت حركة مثيرة بشركة « الحديد والصلب » في حلوان ، اكبر ضاحية جنوب القاهرة واكبر تجمع للعمال الصناعيين . . فقد احتجز عمال الشركة المذكورة رئيس اتحاد نقابات العمال حينذاك « صلاح غريب » ليلة باكملها حتى تجاب مطالبهم . وقد هتفوا في وجهه « انت بتاع السلطة » اي انهم اتهموه صراحة بأنه عميل للنظام . وحدث أن لجنة « وحدة الاتحاد الاشتراكي » في الشركة قد أتخذت موقفا سلبيا من الحادث . وتأكد بعد ذلك ان بعض اعضاء اللجنة كان متعاطفا مع العمال وموقفهم ومطالبهم . . حتى عندما تطورت الأمور الى « اعتصام جماعي » داخل المصنع يشبه الاضراب عن العمل ، ولكن الانتاج لا يتوقف ، اذ بادر العمال بتنظيم انفسهم وانتخبوا لجانا لقيادة الاضراب الذي بدأ أولا بثلاثين الف عامل . وكانت مهمة هذه اللجان هي تسيير « الادارة الذاتية » للشركة ، حتى لا يقل الإنتاج ، بل تضاعف . يضاف الى ذلك ان « اللجنة النقابية » اتخذت الموقف نفسه ، فلم يبذل اعضاؤها اي مجهود في وقف « الاعتصام » ، وانما كان رئيس هذه اللجنة واحد اعضائها من بين قادة الحركة ومن بين الذين شجعوا العمال على بادرتهم العفوية على احتجاز رئيس اتحاد النقابات ، الذي قدم الى الشركة اصلا للنظر في مطالبهم .

ماذا كانت هذه المطالب ؟ كانت في البداية طلبات متواضعة ذات شكل اقتصادي فئوي ، ولكن مضمونها السياسي قد ارتبط ، على الفور ، بالحوادث التي راجت الشائعات من حولها في بلدتي « أبي كبير » و « كمشيش » ، رغم بعد المسافة بين البلدتين ، فقد كان « المضمون السياسي » متقاربا . وهو انتقام اجهزة الامن وبقايا الاقطاع من اية عناصر لها تاريخ في مقاومة القهر والظلم الاجتماعي . والفارق بينهما كان ان القوى الطلابية هي التي واجهت السلطة في « ابي كبير » بينما كان الفلاحون هدفها في « كمشيش » .

في هذا المناخ اعتصم عمال حلوان حول مجموعة من الاهداف الاقتصادية شكلا وان لم تخل من بريق سياسي ، فاقتصرت مطالبهم على تحديد ساعات العمل ورفع الاجور والمشاركة في صنع قرارات الانتاج أي الاشتراك الفعلي في ادارة المصنع ، وعدم تدخل الاجهزة الحكومية وعناصرها في اية انتخابات مهنية او سياسية .

ولم تجد السلطة مفرا من قمع « الاضراب » بالقوة ، فاعتقلت حوالي ثلاثة آلاف عامل ، وما ان وصل الخبر الى عمال « شبرا الخيمة » (الضاحية الصناعية الكبيرة ذات التقاليد العريقة في العمل السياسي المنظم) حتى قامت مظاهرة ضخمة قمعها رجال الشرطة بمساعدة قوات من الجيش ، واعتقل منهما عدد كبير من العمال المتظاهرين (٧) . غير ان الحكومة من جانبها ارادت القيام بعمل متوازن ، فاتخذت الاجراءات التالية بعد التحقيق :

١ ــ احالة رئيس مجلس ادارة مؤسسة الصناعات المعدنية الى التقاعد .

٢ ــ احالة رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس وحدة « الدرفلة » ومستشار رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس قسم « الدرفلة » الساخن الى التقاعد .

٣ ــ نقل كل من نائب رئيس مجلس الادارة ومدير الانتاج ومدير العلاقات الصناعية الى شركات اخرى .

٤ ــ فصل واحالة عدد من العمال الى التقاعد ممن شاركوا في الاعتصام وساعدوا على استمراره .

٥ ــ نقل عدد من العمال الذين اشتركوا في الاعتصام الى شركات اخرى مع انذارهم بالفصل اذا اشتركوا في اي نشاط من شأنه « تحريض » العمال .

٦ ــ حل لجنة الوحدة الاساسية للاتحاد الاشتراكي العربي في شركة الحديد والصلب .

٧ ــ حل اللجنة النقابية في شركة الحديد والصلب (٨) .

في هذا الوقت خطب الرئيس السادات قائلا « انني لا انكر وجود التناقضات داخل التحالف ، كان اتفاقنا ان نحاول حل هذه التناقضات بالطريق السلمي والديموقراطي داخل التحالف والا نترك لقوة من قوى التحالف ان تفرض رأيها او ارادتها على التحالف لان قوة التحالف وارادته هي العليا » . وأضاف « اصارحكم القول انني لو علمت بما وقع وكيف عومل رئيس اتحاد العمال الذي

---

(٧) مجلة « الحرية » اللبنانية ١٩٧١/٩/٦

(٨) جريدة « النهار » اللبنانية ١٩٧١/٩/٧

انتخبه العمال انفسهم ، لو علمت بذلــــك في حينه لكان لي تصرف آخر واجراءات اخرى . ولكن وزير الصناعة ووزير الداخلية رايا ان يحلا الموضوع قبـــل عرضه علي » . وختم بقوله « ان اسلوب الاعتصام والاضراب ليس اسلوبــا ديموقراطيا ولا يمكن ان يكون مقبولا من التنظيم السياسي ولا من سلطة الدولة . ولا يمكن للدولة ولا لسلطة الدولة ان تخضع لمثل هذه الاساليب في الاستجابة لاية مطالب » (٩) .

غير ان القاهرة فوجئت ــ ربما لاول مرة في تاريخها ــ بعد هــذا الخطاب باقل من ثلاثة اشهر فقط ، باضراب مثير يــوم ١١ نوفمبر (تشرين الثانــي) ١٩٧١ هــو اضراب سائقي التاكسي . وقد بدأ الاضراب في السابعة صباحا عندما تجمع اكثـر من مائتي سائق في دار نقابتهم وقرروا الاضراب عـــن العمل احتجاجا عــلى أحكام السجن التي صدرت ضد تسعة منهم ثبت امتناعهم عـــن توصيل الركـاب . وفي الوقت نفسه بدأ عدد من السائقين في منع اية سيارات تاكسي لم يأخذ سائقوها علما بالاضراب او انهم تجاهلوه ، من السير في شوارع القاهرة والجيزة . أمـا الحقائق التي نشرتها « الاهرام » المصرية في حينها ، فهي آن إنتخابات نقابة السائقين افرزت تشكيلا جيدا نوعا ما في اللجنة النقابية والنقابة العامـة . وقـد اشتركت المباحث وامانة العمال بالاتحاد الاشتراكــي في تشجيــع « الحركـة » لعمل انقـلاب مضاد للتشكيل الجديد (١٠) .

غير ان السلطة ، كالعادة ، تدخلت باعتقال مائـــة سائق (الاهرام ١٢/١١/١٩٧١) ثم بلغ عدد المقبوض عليهم ١٤٩ سائقـا (الاهرام ١٥/١١/١٩٧١) واستمر حبس ٩٢ سائقا (الاهرام ١٦/١١/١٩٧١) وبقي في الحبس بعد ذلك ٢٢ سائقا .

وما لبثت أن وقعت حادثة مثيرة ، هي الاخرى جديدة على تقاليد مصر ما بعد الثورة ، ففي يوم ٣٠/٣/١٩٧٢ تظاهر عمال القطـــاع الخاص في « شبرا الخيمة » وانتظروا موكبا مارا لرئيس الوزراء في طريقه الى « شبين الكوم » (عاصمة محافظة المنوفية في الشمال الغربي من القاهرة) فقذفـــوه بالحجارة مطالبين بحــل ثـلاث مشكلات ١ ــ رفع الحد الادنى للاجور ٢ ــ حقهم في الأجازات المرضية ٣ ــ تحديد ساعات العمل . ونشرت « الاهرام » في عددها الصادر بتاريـــخ ١٤/٤/١٩٧٢ أن عدد المقبوض عليهم في هذه المظاهرة بلغ ٧٦ عاملا .

ولم يكد مسلسل الهزات العمالية ينتهي قبيل الاحتفال بذكـرى العام الاول للانقلاب حتى قام طلاب « معهد التعاون الزراعي » بشبــرا الخيمة في ذكرى عيــد العمال (اول ايار/مايو ١٩٧٢) باحراق سيارة عميد المعهــد والتظاهر ضد أسلوب الامتحانات والنقل بين سنوات الدراسة ، فاحرقـــوا بعض الصناديــق الخشبيــة والورقية ، وقذفوا نوافذ المعهد ومكتب العميــد بالحجارة . وتقرر وقف الدراسة

---

(٩) جريدة « المحرر » اللبنانية ٣٠/٨/١٩٧١

(١٠) جريدة « الاهرام» المصرية ١١/١١/١٩٧١

على الفور لمدة اسبوعين ، وتم القبض على ٢٦ طالبا (١١) . وتضمن قرار الاتهام الموجه للطلاب المحبوسين على ذمة التحقيق ما يلي : ١ ـ التجمهر بقصد ارتكاب جريمة تعطيل المواصلات التي تشكل جناية أمن دولة عليا . ٢ ـ اتلاف الاموال العامة بتحطيم بعض زجاج نوافذ المعهد واحراق بعض ادواته .. وهي الاخرى جناية امن دولة . ٣ ـ اتلاف الاموال الخاصة كاحراق وتدمير سيارة عميد المعهد . ٤ ـ مقاومة السلطات بالقاء الطوب على عربات الاطفاء ورجالها واشعال النار في سيارتي أطفاء . وقد تبين من محضر التحقيق ان الطلاب سبق لهم الاعتصام مرتين قبل ذلك ، وانهم يطالبون بالغاء شرط « المجموع الكلي للدرجات » للنقل الى السنة الثالثة تيسيرا لهم للحصول على درجة البكالريوس ، فالذين لا يحصلون على المجموع يتخرجون بالدبلوم المتوسط فقط . (١٢)

ونشرت « الاهرام » في ١٩٧٢/٥/٣ انه تم القبض على أربعة طلاب جدد كما تم استدعاء اربعة معيدين للتحقيق ثبت ان لهم دورا هاما في التحريض على احداث معهد التعاون الزراعي . كما نشرت الصحيفة ذاتها في اليوم التالي انه قد تم الافراج عن ثلاثة طلاب كانوا يوزعون المنشورات في « حلوان » خلال يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩٧٢ احدهم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة والثاني بجامعة عين شمس والثالث من معهد الطيران . وتبين ايضا ان احد الطلاب الاربعة الجدد المقبوض عليهم في حادث معهد التعاون كان حاصلا على « كأس الطالب المثالي » (١٢) . وتوالى طيلة الايام ٨ و٩ و١١ من مايو (ايار) ١٩٧٢ نشر قرارات الاتهام في هذه الحوادث فاشتملت على اسماء ٧٠ متهما في قضية شبرا الخيمة و١٤ طالبا من معهد التعاون الزراعي . كما بلغ عدد الشهود في القضية الاولى ١١٨ شاهدا من رجال الامن واصحاب المصانع والمسؤولين عن هيئة السكك الحديدية (١٣) .

وفي ذروة الاحتفال بذكرى الانقلاب (١٥ مايو ـ ايار) ١٩٧٢ اصدر الرئيس السادات قرارا بالافراج عن جميع المتهمين .

٣ ـ .. وبدأت مصر تحترق

هكذا بدت المفارقة ، فوق السطح ، صارخة .. فبرنامج الرئيس وجملة التعيينات والتشكيلات السياسية التي اعلنها ، تتناقض تماما مع ما قوبلت به من اضرابات واعتصامات وتظاهرات . كان التناقض اساسا بين الشعار المعلن من **أعلى** والواقع المتفجر من **اسفل** . وقد كانت اكثر الظواهر اثارة في تلك الفترة القلقة

---

(١١) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ٢ مايو (ايار) ١٩٧٢

(١٢) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ٦ مايو (ايار) ١٩٧٢

(١٣) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ١٤ مايو (ايار) ١٩٧٢

والمليئة بالاحداث والمفاجآت (١٩٧١ ــ ١٩٧٢) ظاهرة الحرائـق المتتابعة والتـي بلغت خلال عام واحد ٢٨ حريقا اشهرها « احتراق » دار الأوبرا في ذكـرى ميلادها المئوي على وجه التقريب . وهي الدار التي بناها الخديو اسماعيل في قلب القاهرة كمظهر حضـاري يدل عـلى التمدن والارتباط الثقافي بالغرب ، وقـد افتتحها باوبرا « عايدة »للموسيقار الايطالي فردي . وكانت الدار الاوبراليـة الوحيـدة ، صاحبة التاريخ ، في الشرق . وقد وقف المصريـــون في الساحة المسماة باسمهـا « ميدان الاوبرا » متشحين بالسواد لا يصدقون أعينهم وقـد غطـى الدخان الاسود الهيكل الخارجي للبناء . ولا ريب ان الكثيرين ممن تفجرت مآقيهم بالدموع في ذلـك اليوم الكئيب ، لم تتجاوز أقدامهم اعتاب هذا البناء يوما . ولكـــن الشعور العام كـان الحزن والاكتئاب على حدث « قومي » فاجع . ولـــم يهتم اغلب الناس بالتحقيـق الذي لم يسفر عن شيء ، والذي كاد ان ينـــال « خفيرا » متواضعا يحرس المكان بالنوم فيه . لولا ان جاء التقرير « الفني » ليقول ان ماسا كهربيا هـو الذي اشعل النار . غير ان احدا لم يصدق بيان الخبراء والمهندسين واساتذة الجامعة ، خاصة وان الدار المحترقة تبعد عن المركز الرئيسي للاطفاء بما لا يزيد عن بضع عشرات من الامتار حيث تقع ادارة المطافيء باجهزتها في « ميدان العتبـــة الخضراء » المجاور . وحتى الشائعة التقليدية ، والتي لها نصيب كبير مـــن الصحة في حالات اخرى ، كاتهام هذا او ذاك من الموظفين بالسرقة واتلاف معالم الجريمـــة بافتعال الحريق ، قد استبعدت من خيال المواطنين بالنسبة لدار الاوبرا . ولم تتوقف مخيلتهم أيضا ولو للحظة واحدة عند الشائعات « السياسية » القائلة حينـا بأن الاخوان المسلمين وحينا آخر بأن الشيوعيين هم الجناة . امـا انتهاء التحقيق الـى تقييـد الجريمة « ضد مجهول » فلم يكلف الناس عنـاء الضحك الساخـر وتأليف النكات كما درج الحال في حوادث مشابهة . لم يكن السؤال الشعبي عمن يكون « الفاعل المجهول » ، بل عن المجهول القادم ، اذ وثبت من اعماق اللاشعـور الجمعـي احاسيس غامضة تذكر العقل الواعي بحريق القاهرة في ٢٦ يناير (كانـون الثاني) ١٩٥٢ ولم يعرف الجاني يقينيا الى الآن ، ولكن المعروف هو مـا حدث بعد ساعات ثم بعد شهور من الحريق . كان حزب « الوفد » تحت ضغط جماهيري كاسح قد عاد الى الحكم عام ١٩٥٠ رغم معارضة القصر الملكي والاحتلال البريطاني . وقد كان اول ما قام به هذا الحزب الشعبي الواسع النفوذ ان الغى « المعاهدة » التي سبق أن وقعها عام ١٩٣٦ مع الانكليز ، وبدات حرب الفدائيين المصريين على ضفاف قنـاة السويس ومنطقـة « الاسماعيلية » حيث تعسكر القوات البريطانية بكثافة . عندما احترقت القاهـرة في ذلك اليوم المشهود ، اقال الملك فاروق حكومة « الوفـد » واعلن الاحكام العرفية (قوانين الطوارىء والحكم العسكري) وتوقفت « حرب العصابات المصريـة » ضد الاحتلال . وبعد ستة شهور قامت حركة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ .

استرجع الناس ذكرياتهم وتوقعوا « المجهول » دون اية مقارنة بين مـــا وقع منذ عشرين عاما وما وقع في تلك السنة المليئة بالاحداث والحبلى بها في آن واحد .

كان الشعور المبهم هو ان « الانقلاب » قد انجز في ١٤ مايو (ايار) ١٩٧١ ، ولكنه لم يتخذ سمته بعد ، ولم يكتمل تمامه بعد . وان شيئا ما يمكن شمه في رائحة الحرائق المتتابعة ، ولكن دون أن يلمس لمس اليد . لقد شعرت الجماهير العريضة شعورا غامضا ، ازدادت حدته مع الايام ، بأن « مصر » كلها تحترق على مراحل ، لا القاهرة وحدها . وقد انزعجت خواطرهم تماما لحريق « المصانع الرئيسية للسكك الحديدية » بالقرب من محطة القاهرة (في ١٩٧٢/٧/١٨) اكثر كثيرا من انزعاجهم لاحتراق اوراق الامتحانات لمدرسة « الفسطاط » الثانوية بحي « مصر القديمة » القريب من النيل . ولكن ، لا هذا الحريق ولا ذاك ــ وكلاهما يسبب اضرارا مادية محسوسة للدولة والشعب ــ زلزلهم كما فعلت الحرائق «الحضارية» ان جاز التعبير عن المسلسل الذي بدأ بدار الاوبرا . . فقد امتد الحريق الى احد القصور التاريخية في حي « القلعة » هذه الهضبة العريقة بسجونها ومساجدها وحروبها على مدى التاريخ الاسلامي لمصر . ولم تكن مخازن « بيت الوالي » من الثراء بمقاييس العصر حتى تغري موظفا ما بالسرقة قبل نهاية العام اي قبل المراجعة النهائية للحسابات . ولم يكن المسجد التاريخي الملاصق للقصر هو الآخر بحاجة لان يطاله الحريق اذا كان الهدف هو اتلاف معالم الجريمة . ومع ذلك فالتقرير الفني والتحقيق الامني كلاهما ، لم يجدا ماسا كهربيا او حارسا مسكينا يوجه اليه الاتهام فقيد كالعادة ضد مجهول . وقد توترت المشاعر الدينية والوطنية عند اهل الحي الشعبي العريق ، بمزيج من الدهشة والحزن لدى اغلب المواطنين .

ولم يسمح « المجهول » للناس ان تنفس عن جزعها المكتوم مما يجري ، حتى وقع الحادث الكبير في « أونا الجبل » ، تلك المنطقة النائية من صعيد مصر (ألوجه القبلي) والتي تقع في جوف الصحراء المترامية عند اطراف مدينة « الاقصر » حيث تنهض المرتفعات فجأة وفتحاتها المفاجئة والمؤدية الى كهوف صعبة المداخل عسيرة المخارج غامضة البداية والنهاية على غير سكانها من الوحوش وقدماء المصريين . ففي هذا المكان مجموعة هامة من الآثار المعلومة والمجهولة . وفي « اونا الجبل » بالذات كشوفات حديثة ، بالنحت والحفر ، من أوان ومومياءات ، تعيد كتابة جزء هام من التاريخ المصري القديم ، وتجيب على اسئلة معلقة لبعض العلماء ، وتغلق قليلا من الثغرات المفتوحة في جدار الفراعنة . وسرقتها لا تتطلب اشعال حريق ، بل ربما كان احتراقها في غير مصلحة اللصوص ، لانها كبقية مستودعات الآثار المصرية قابلة للنهب في كل وقت .

ولكن هذا ما حدث ، وظل يحدث كالقدر العاتي ، لا يملك الناس له دفعا ولا تفسيرا . ومرة اخرى لم يكن السؤال عمن فعل ، ولا كيف ، بل لماذا . كان التساؤل عن « السبب » مشروعا اكثر من اي تساؤل آخر عن الفاعل او الوسائل . فلقد بدت الحرائق في احدى اللحظات وكأنها أمر محتم الوقوع في أي زمان وفي اي مكان حتى اصبح الناس يستيقظون صباح اليوم الجديد مستفسرين عن الحريق

الجديد . ولو ظهر لهم الشيطان في تلك الايام وقال « اعترف انني الجاني » لما همهم هذا الاعتراف ، ولو انه روى لهم « الاسلوب » الذي يحرق به دون تمييز بين خشبة مسرح وتمثال وورقة امتحان وماكينة ضخ ، لما عنتهم الحكاية . فهم لا يسألون « من » و « كيف » بل « لماذا » . لم تكن ذاكرتهم معبأة بصورة « الخط » او وحش الصعيد ، قاطع الطريق الشهير الذي تحصن بالجبل ضد السلطة . ولا بصورة « أمين سليمان » اللص العجيب في اواخر الخمسينات والذي صارع الشرطة من حي الى حي ومن بيت الى بيته ، وحين حاصروه في مغارة باحدى مرتفعات « حلوان » ــ ضاحية جنوب القاهرة ــ أطلق على رأسه الرصاص ولم يسلم نفسه . وهي الحادثة التي اخذ عنها الروائي نجيب محفوظ قصته المعروفة « اللص والكلاب » . كلا ، لم تكن ذاكرة الشعب المصري تستحضر أمثال هؤلاء « الابطال » فلم يكن سؤالها الحقيقي عمن ، ولكن لماذا . هكذا كانت الذاكرة . أما الوعي الشعبي فقد رفض تحقيقات الامن وتقارير جهات الاختصاص وشائعات الحكومة حول « الموظف » الذي يحرق جريمة السرقة قبل الكشف عنها في موازنة العام الجديد ، او حول الفرقة السياسية التي تزرع البلبلة في صفوف المواطنين . كانت هذه الاجوبة كلها عن سؤال غير مطروح . كان المطروح هو « صورة مكبرة » لحريق القاهرة القديم ، لمصر كلها ، وعلى مراحل متقاربة وأماكن متباعدة . وانه حريق سياسي يعبىء المناخ العام بشيء غامض مجهول ، آت لا ريب فيه ، ما هو . لذلك كان السؤال في الواجهة « لماذا » لا اي سؤال آخر ، فمعرفة السبب تقود ربما الى تلمس النتائج .

لذلك حين احترق سقف جمعية « دار الكتاب المقدس » في « المطرية » احد احياء الشمال الغربي من القاهرة (وهو الحي الذي يقال في التراث الشعبي المصري ان العذراء مريم لجأت اليه حين هربت بطفلها يسوع من فلسطين الى مصر . وهو أيضا المكان الذي تراءى في سمائه للبعض عقب هزيمة يونيو ــ حزيران ١٩٦٧ ظهور العذراء فأقامت الحكومة حينذاك سرادقا سياحيا ومهرجانا يصل الليل بالنهار وتؤمه الملايين القادمة لرؤية مريم والتماس شفاعتها او شفائها من اقصى جنوب البلاد الى شمالها) (١٤) لم يتوقع الناس تحقيقا ولا تقريرا ، بل اعتبروا الامر « حريقا سياسيا » في مستوى جديد اكثر خطورة ، على الصعيد العملي المباشر ، من الحرائق السابقة . . فالحريق المادي مؤلم ، والحريق الحضاري او القومي موجع واكثر ايلاما ، اما الحريق الطائفي فكارثة . خاصة في بلد كمصر ، عرفت على طول تاريخها بالمناعة ضد الحروب الاهلية والحصانة ضد الحروب الطائفية . كما عرفت في تاريخها الحديث ومنذ ثورة ١٩١٩ على أقل تقدير ، ومنذ الثورة العرابية على ارجح الاحتمالات ، بانصهارها الوطني في بوتقة النضال ضد

---

(١٤) راجع تحليلا جيدا لهذه الظاهرة للدكتور صادق جلال العظم في كتابه « نقد الفكر الديني » ــ دار الطليعة ــ بيروت ط٤ ــ ١٩٧٧ ــ (ص ٩٧ ــ ١١٥)

الاستعمار ومن أجل الديموقراطية ، وفي اطار الفكر العلماني المصري . بالاضافة الى ان المجتمع المصري قد اقيمت له منذ بواكير التاريخ القديم حتى تباشير العصر الحديث عناصر المجتمع الطبقي الكلاسيكي دون نتوءات قبليـة او عشائرية أو طائفية . ورغم اضطهاد الحكم العثماني والملوكي للاقلية المسيحية في مصر ، لم يعرف عنها شذوذ او تخلف عن الوضع العام للمصريين ككل في كفاحهم او هزائمهم. بل ظل تاريخ الكنيسة المصرية منذ ابدعت فكرة الرهبنة واديرتها المنتشرة في الصحراء قلاعا للعلم والنضال ضد الغاصب الاجنبي ، يمتد في شرايين المسيحيين المصريين المعاصرين حتى غير المؤمنين منهم . وقد حاول الاستعمار البريطاني مرارا أن يطبق شعاره « فرق تسد » في مصر فلم يكتب له النجاح ، كما حاول باسم « حماية الاقليات » ان يجذب المسيحيين فرد عليه قسيس مصري هو القمص سرجيوس من منصة الازهر عام ١٩١٩ قائلا « اذا كان تحرير مصر يحتاج الى التضحية بمليون مصري ، فالمسيحيون هم هذا المليون » (١٥) . وقد انضمت غالبية المسيحيين المصريين (وتسميتهم الشائعة الاقباط خاطئة لان هذه الكلمة باليونانية معناها المصريون لا طائفة منهم) بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٢ الى حزب « الوفد » الشعبي الواسع النفوذ والممثل غالبا للطبقة الوسطى بشرائحها الاجتماعية المختلفة . وفي صفوف هذا الحزب برز من المسيحيين قادة ومناضلون كبار . كما ان اقلية من شبابهم التحقت منذ وقت مبكر بمنظمات الحركة اليسارية المصرية وقد احتل بعضهم في هذه المنظمات مراكز طليعية . كما أن نسبتهم بين المثقفين وقادة الفكر الوطني والتقدمي كبيرة .

وطيلة عصر عبد الناصر (١٨ عاما) لم يسمع احد باية فتنة طائفية في البلاد ، حتى عندما اصابت قرارات التأميم (١٩٦١ ـ ١٩٦٢) شركات الكثيرين منهم ومؤسساتهم كانت الكنيسة برعاياها مع « الرئيس » الذي أفتتح المبنى الجديد (الكاتدرائية المرقسية الكبرى بمائة الف من الجنيهات مساهمة من الدولة في اقامة اكبر بطريركية في الشرق . كما ان قرارات التأميم اتخذت على الفور مدلولها الوطني العام الذي لا يفرق بين المتضررين منه طبقيا والذين استفادوا منه طبقيا كذلك . وكانت مجانية التعليم في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية من مباهج الكثرة الساحقة من المسيحيين المصريين الذين استطاع ابناؤهم ان يدخلوا السلك العسكري والجامعات دون « وسيط » بل حسب التفوق وحده أو عدمه في المرحلة الثانوية . كذلك كان موقف عبد الناصر من تحويل الازهر الى جامعة عصرية ، ومن التطبيق الاختياري للشريعة الاسلامية على الاحوال الشخصية لغير المسلمين واقامة المحاكم المدنية ، اثره الحاسم في تطوير الوحدة الوطنية من المرحلة « الوفدية » حيث النضال من أجل الاستقلال والديموقراطية الى

---

(١٥) راجع « تربية سلامة موسى » ـ ط٢ ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٥٨ ص ١٣٢ والكتاب مترجم الى الانكليزية (د. شومان ـ جامعة امستردام ـ هولندة)

المرحلة « الناصرية » حيث النضال القومي لتحرير الارض والانسان وتقدمهما الاجتماعي . لذلك كله لم تكن هناك ثغرة في الجدار الناصري ، يمكن ان تنفذ منه السهام الطائفية .

ومن هنا كانت المفاجأة والرعب الذي استولى على قلوب المصريين حين سرت الشائعات في البداية ، ثم تأكدت بأن « شيئا ما » دينيا احترق لاحدى الطوائف المسيحية ، سواء كان هذا الشيء « جمعية » للكتاب المقدس كما هي الحقيقة ، أو « كنيسة » كما شاع الخبر بسرعة البرق من الاسكندرية الى اسوان . اعتبر المصريون ان « المجهول » الذي دبر الحرائق « الحضارية » قد تجرأ أخيرا على ان يرفع عمله الى مستوى الحرائق « الدينية » . وتأكد في وجدانهم هاجس يقول بأن الحريق السياسي مستمر ، ولكنه بدأ يتخذ شكل الكارثة الوطنية . وكان من الممكن ان يقيد الحادث، روتينيا ، ضد مجهول.. لولا المقدمات التي سبقته والنتائج التي لحقت به فضلا عن السياق بين البداية والنهاية . ولولا ان بعض جنود الشرطة الذين تصادف قربهم من الحادث ، ومـا تطورت اليه الامور من اعترافات « المتهمين » ، وقيام « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » برئاسة الدكتور جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب بتحقيقها المتشعب الاطراف والذي نشرت محصلته في تقرير شامل على نطاق واسع في الجرائد اليومية . كان من نتيجة ذلك ان عرف المواطنون بعض الحقائق وسط سيول منهمرة من الشائعات .

احدى الحقائق كانت صناديق البريد لبعض المسيحيين والمسلمين استقبلت عدة رسائل ومنشورات تبين بالفحص الدقيق ان غالبيتها مطبوعة في احدي دول الشرق الاوسط بحرف وعلى ورق ، ليس موجودا في مصر كلها . بل واكتشف ان بعض هذه البيانات مطبوعة في كندا واستراليا والولايات المتحدة. وكان المعنى الاول لذلك هو ان جماعات المهاجرين من المسيحيين المصريين في تلك الاقطار ليسوا بعيدين كثيرا عن القصة ، بالاضافة الى اجهزة بعض الدول ، وايضا احدى المؤسسات « الدينية » الكبرى : مجلس الكنائس العالمي . تقول هذه المنشورات في لهجة موحية بان اصحابها يوزعونها من داخل البلاد وكأن لا علاقة لهـا بالخارج ، ان المسيحيين في مصر مضطهدون على مختلف المستويات ، من الشعب والحكومة على السواء ، في الوظائف وبرامج التعليم والتمثيل الشعبي والقوانين . وانهم ، بعد ان طفح بهم الكيل ، يطالبون بالمساواة النسبية ، اي نسبة الى عددهم الحقيقي الذي قدرته الرسائل المجهولة بثلاثين في المائة من مجموع الشعب المصري ، لا الى عددهم الرسمي الذي يصل الى السدس . ومن ثم فقد طالبت البيانات المرسلة بالبريد ، بأن يتولى مسيحي مركز نائب رئيس الجمهورية وان يضم مجلس الوزراء ستة من المسيحيين ، والا يحرم هؤلاء من مناصب المحافظين ووكلائهم وقيادة الشرطة والجيش بنسبتهم العددية كذلك . والا تطبق عليهم الشريعة الاسلامية ، وان تلغى بعض المواد من برامج التعليم الديني ، وان تكون الانتخابات النيابية اكثر حرية وتحديدا بحيث يكون هناك تمثيل طائفي للمسيحيين داخل مجلس الشعب .

وان تلغي كذلك كافة الاعتبارات التي تحول دونهم وتبوؤ مراكــز المسؤولية العليا في القضاء والجامعات وادارات الدولة واجهزتها المختلفة .

وكان من الممكن لاجهزة الامــن الداخلي (المباحث العامـــة والمخابرات) ان تتعقب هذه الرسائل في صمت وتكشف سرها في وقت مبكــر قبــل حريق جمعيــة الكتاب المقدس ، فلربما لــم يكن مستحيلا حينذاك اخمــاد الحريق الطائفي قبل اشتعاله . ولكن الذي حدث هو العكس ، فقــد توقفت صناديق البريــد فجاة عن استقبال هذه المنشورات التي تجرأ اصحابها على توزيعها علنا . حتــى وزع ذات يوم بيان يحمل اسم البابا شنوده الثالث بطريــرك الكنيسة القبطيــة ، ويتضمن محتويات الرسائل السابقة ذاتها على وجه التقريب . وكان البابـــا المصري ، ولا يزال ، يتمتع بسمعة طيبة على الصعيد الوطني العام ذات سمة مميزة . فهو مــن ناحية بطريرك مثقف تخرج من قسم التاريخ بكليــــة الآداب ، ومارس العمـــل بالصحافة الدينية حيث كان رئيسا لتحرير مجلة شهرية تدعى « مدارس الاحد » . كما انه كان واحدا من ضباط الاحتياط الذيــن شاركوا في الحرب . وكان تلميذا مخلصا للبابا السابق « كيرلس السادس » الذي ارتفــع الــى مستوى القداسة والتطويب عند المواطنين على مختلف مذاهبهم الدينية في عهد عبد الناصر ، وكانت بينهما علاقة شخصية في مستوى رفيع . وقد انتخب البابا شنودة بطريركا بعـــد وفاة الانبا كيرلس في معركة شبه وطنية ، اذ ترشح امامه اسقف آخــر هــو الانبــا صموئيل عضو مجلس الكنائس العالمي المشتبه في علاقة مــا بينه وبـــين السياسة الاميركية . لذلك كان فوز « نظير جيد » ــ وهو الاسم العلماني السابق للبطريرك شنوده الذي يتغير اسمه تلقائيا بتقلده المنصب اللاهوتي ــ فوزا ثقافيــا ووطنيــا للكنيسة المصرية وعرش البابا المصري . . خاصة وان مؤلفاته القليلة كلهـــا تدور حول صراع المسيحية ضد اسرائيل والصهيونية . وقــد واصل محاضراته في هذه القضية عبر تقليدين جديدين على المركــز البابوي المصري ، اذ راح يكتب اسبوعيا في جريدة يومية هي « الجمهورية » كما انه القى بحثـــا في الموضوع بدار نقابـــة الصحفيين بصفته عضوا قديما فيها . لذلك كالــه كانت المفاجاة كاملــة ، حين طالع البعض اسم البابا شنوده على منشور يوزع علنـــــا في شوارع القاهــــرة وبعض المحافظات وفي مقدمتها الاسكندرية . كانت المفاجـــاة مباغتــة لاوساط الكنيسة ودوائر الحكومة وجماهير الشعب عــلى السواء . ولــم يكــن الامــر يحتــاج الــى « تكذيب » رسمي من القصر البابوي ، بــل كان يحتاج الــى جمع أكبــر قدر مــن « الشائعات» والمعلومات ، والى حنكة سياسية في المعالجة .

وكانت ابرز الشائعات اثنتان متضادتان . الاولى هي ان ستة مــن الشباب المسلمين في الاسكندرية قد اعتنقوا المسيحية . ومن ثم فالمطلوب ، طبقا للشريعة، الاسلامية هو اعدامهم رجما بالحجارة . واضافت الشائعــة ان كنيسة الاسكندرية تحولت الى قلعة تحمي هؤلاء الشباب الستة واحتفــالا متواصلا باعتناقهم الديــن الجديد . اما الشائعة المضادة فتنسب الــى بعض النافذين في « المجلس الاعـــلى

للشؤون الاسلامية » استدراجهم لبعض الفتيات المسيحيات الفقيرات وتزويجهن عنوة من المسلمين مقابل حمايتهن واطعامهن . وان هناك جمعيات سرية يقودها احد كبار المسؤولين تقوم بالمهمة ذاتها بوسائل القسر والاختطاف .

والشائعة في مصر كالنكتة ، سرعان ما تنتشر كاللهب في اكوام القش من شمال البلاد الى جنوبها . وهي لا تحتاج الا الى الهمس في الاذن دون مناقشة فتصبح كاحدى الحقائق . ولانها كذلك فهي مثقلة دائما بوجهة نظر حدية مكثفة بالعواطف المنحازة مع أو ضد . هكذا كانت ردود الفعل ساخنة من الطرفين حتى تعرضت احدى كنائس « الفيوم » واخرى في الدلتا لتحرشات محزنة .

وقد التقت لجنة تقصي الحقائق بمسؤول بطريركي فتح لها دفاتر الانتساب الى الكنيسة خلال ربع قرن ، فلم تجد سوى حالة واحدة لسيدة انتقلت من المذهب البروتستانتي الى المذهب الارثوذكسي . ولم تكن هناك حالة واحدة لمسلم . والظلال الحقيقية لحادث الشبان الستة هو انهم ارادوا الهجرة من وراء ظهور عائلاتهم ، واشاعوا انهم سيتركون دينهم ، لو ادى الامر ، في سبيل هذه الغاية . ولكن هذا التهديد لم ينفذ قط ، رغم انهم اختاروا المأوى المؤقت عند بعض اصدقائهم المسيحيين ممن لهم خبرة في الهجرة . والحقيقة ان هذا التهديد لم يكن قابلا للتنفيذ ، لان الكنيسة المصرية ترفض ارتداد المصري المسلم عن دينه الاصلي ، امتناعا ذكيا عن تفاعل الحساسيات واستغلالها ، وحرصا امينا على الوحدة الوطنية .

وتبين ايضا ان معظم الحكايات المروية عن البنات القاصرات اللواتي يعتنقن الاسلام ، قد زينت بكثير من المبالغات التي تذكي الفتنة .. فهناك سنويا حوالي خمسماية مسيحي مصري من الرجال والنساء يعتنقون الاسلام لاسباب اضطرارية كالزواج او الطلاق او غير ذلك من مغريات مادية ، او تخلصا من جمود القوانين الكنسية وسطوتها .

واقامت لجنة التقصي البرلمانية ما يشبه التوازن بين الاسباب التي تؤدي الى التطرف الديني مسيحيا كان أو مسلما ، وقالت ان كثرة المطبوعات الدورية للطرفين وانعدام اي اشراف من الدولة عليها ، هو من بين هذه الاسباب . ثم عولجت كل حادثة علاجا موضعيا مؤقتا أقرب الى المجاملات . وان كانت الشائعات لم تدع هذه المجاملات ان تفلت من ظلالها ، فقالت ان رئيس الجمهورية رفض استقبال البطريرك ، والبابا لذلك صائم ومعتصم . وقالت العكس ايضا ان الانبا شنوده قد اعتذر عن تلبية دعوة من القصر الجمهوري . والشائعتان كلتاهما ماتتا في المهد ، لأن الصحف سرعان ما حملت في صدر صفحاتها الاولى على يومين متتاليين صورة الرئيس وهو يستقبل شيخ الازهر ثم وهو يستقبل البطريرك واعضاء المجمع المقدس .

ورغم ان الشائعات تبددت تدريجيا الا ان الحقائق لم تحل مكانها وظلت « الرواسب العاطفية » عالقة بالصدور ان لم نقل راسخة . والراجح ان تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية كان بيانا موضوعيا علمانيا ، ولكنه في النتيجة لم يخرج عن اطار التحقيقات الادارية التي تنتهي عمليا الى ان « الفاعل » مجهول .. فتعميم الاتهام في مثل هذه الاحوال يؤدي الى انعدامه الفعلي طالما جانب التحديد والتخصيص . ولم يكن الحريق الطائفي ، على الصعيد السياسي مشابها على الاطلاق لبقية الحرائق ، فقد هز البلاد هزا عميقا حتى ان صداها تردد عند الرئيس الليبي معمر القذافي الذي تصادف وجوده بعد الاحداث بفترة فقال في خطاب مشهود بالاتحاد الاشتراكي « انه ليس من الاسلام في شيء ان تثار في مصر في هذه المرحلة الحرجة اي مشكلة دينية بين المسلمين والمسيحيين . والاسلام بريء من اي أحد يثير هذه المشكلة في الوقت الراهن » (١٦) ، واستطرد قائلا « ونحن في ليبيا ــ مجلس قيادة الثورة ــ نؤمن بالتصور الالهي للاسلام وان الاسلام لا يضم اتباع سيدنا محمد فقط .. بل كل من آمن بالرسل وبالتالي لا يفرق بين المؤمنين برسالة عيسى ورسالة محمد .. ان الفهم الصحيح يقضي بممارسة الجميع لشعائرهم الدينية وعلى أن يمارس كل منا شعائره سواء في المنزل أو المسجد او الكنيسة أو في اي مكان » (١٧) بل وذهب الى بعيد حين اختتم قوله بهذه الكلمات « اذا كان بيننا مجموعة ملحدة فينبغي أن نحميها بدلا من اضطهادها » (١٨) . ولا شك انها كانت كلمات اكثر من مهمة لان القذافي بالتحديد هو قائلها ، وذلك لأكثر من سبب . كانت شهرة الرئيس الليبي في ذلك الوقت وربما الى الآن انه يدعو الى نهضة اسلامية او بعث اسلامي جديد . وكانت بعض الشائعات قد ربطت بينه وبين الاحداث الطائفية في مصر على نحو ما . وفي المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بعد عام من اعادة تكوينه ، اي في يونيو ــ حزيران ١٩٧٢ كان علماء الأزهر وعلى رأسهم الشيخ الاكبر الى جانب آباء المجمع المقدس وعلى راسهم البابا في مقدمة الصفوف التي تتابع خطاب الرئيس وتحذيره من اية فتنة طائفية واشادته برجال الدين من الطائفتين . وكانت الصورة التي تصدرت صفحات الجرائد في اليوم التالي علامة النهاية للحريق المدمر . ولكنها في أي حال ، كانت النهاية « السطحية » للاحداث التي ستتخذ بعدئذ اشكالا اكثر خطورة .

فلقد انشغل الجميع ، عفوا أو عمدا ، عن مجموعة الوقائع المباشرة ، كدراسة المنشورات التي وصلت البعض في صناديق البريد ، ودراسة الشائعات والشائعات المضادة ، والبيان المزور باسم البابا . كما انشغل الجميع ، بقصد او بحسن نية ، عن الاستجواب الدقيق لمن امكن القبض عليهم في حوادث الحريق ، بل كان يفرج

---

(١٦) جريدة « الاخبار » المصرية عدد ١٩٧٢/٢/٩

(١٧) المصدر السابق (ص ٢)

(١٨) المصدر السابق (ص ٢)

عنهم كانما التهمة « جنحة » لا تستحق الحبس فضلا عن الكفالة المالية . وكان الموضوع بأكمله يدور في مناقشات « ادارية » بعيدة تماما عن السياسة . فالمعروف مثلا ان الكنيسة المصرية ورعاياها من المواطنين لا يخطر على بالهم اي تمثيل طائفي للوظائف ، بل هم في جملتهم يحلمون بالعلمنة والديموقراطية . ومن ثم فما هي الجهة او الجهات الاجنبية التي « ابتكرت » هذه المطالب الجديدة تماما على المسيحيين المصريين الذين لم يحدث ان كانت لهم يوما مطالب طائفية خاصة ، بل هم حسب تشكيلاتهم الطبقية ينتمون تقليديا الى الشرائح والفئات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة . بل ان المتطرفين منهم يرون انفسهم « أصل مصر » ويستفزهم الى غير حد معاملتهم كمسيحيين ففي ذلك تقليل من شأنهم . لم يسأل احد اذن عن الجهة او الجهات الاجنبية صاحبة المبادرة الى زرع هذه المطالب ، وبالتالي لم يسأل احد عن الجهة او الجهات العربية والمحلية التي على اتصال بالخارج وتهيء أمورا ما في الداخل . ولم يسأل احد كذلك عن عناصر المناخ المواتية لازدهار هذا العمل المنظم والموجه بعناية . ولكن السؤال الشعبي اصبح كبيرا عن « المجهول » القادم .

وحقيقة الحقائق في الموضوع بأكمله ، أن البثور الطائفية التي طفحت على جلد النظام لم تكن أصلا من خارجه بل من صلبه . فكما ان انقلاب ١٤ مايو ـ أيار ١٩٧١ لم يأت من فراغ ، بل كان من احد جوانبه ثمرة شرعية للنظام الناصري نفسه ، كذلك الطائفية كانت وبقيت بعد عبد الناصر ، احدى ثمرات التكوين غير المتجانس لثورة ٢٣ يوليو ـ تموز ١٩٥٢ . كان عبد الناصر علمانيا وغيره كان يساريا او اقرب الى اليسار او يمينيا مستنيرا . ولكن كان هناك ايضا من هو أقرب غاية القرب من افكار « الأخوان المسلمين » وعواطف جمعية « الشبان المسلمين » . ولم يكن الرئيس السادات في اي يوم بعيدا عن هذه الافكار والعواطف ولا السيد حسين الشافعي نائبه الذي وصلت به الامور بعدئذ الى حد التصوف والدروشة . ولكنهما في ظل عبد الناصر لم تكن لهما جراة « كمال الدين حسين » الذي لم يخف لحظة واحدة انحيازه المطلق للتطرف الديني وقد نفذه طيلة عشر سنوات في كل ما وصلت اليه يداه من فرص التنفيذ ، حتى بلغ التعارض بينه وبين النظام أقصى الدرجات فتنحى عن السلطة في البداية ، ثم علم بمؤامرة الاخوان المسلمين المسلحة لقلب نظام الحكم في صيف ١٩٦٥ (حين عرضوا عليه رئاسة الجمهورية في حالة نجاحهم) ولم يبلغ عنهم فاعتقل عدة شهور بالاستراحة الملكية القديمة في منطقة الاهرامات بالجيزة . لم يكن السادات ولا حسين الشافعي في جراة كمال الدين حسين ، ولكنهما لم يختلفا عنه في الجوهر الفكري . وكان الرئيس السادات هو أول من سمح بأن يخلعوا عليه لقب « الرئيس المؤمن » وان تركز عليه الكاميرات وهو يصلي وان تظهر علامة الصلاة في جبهته . وكان دستور الرئيس الذي اضفى على نظامه شرعية غداة الانقلاب هو الدستور المصري الاول الذي ينص على ان الشريعة الاسلامية « **مصدر رئيسي** » للتشريع ، بالاضافة الى النص السابق على

ان دين الدولة الرسمي الاسلام . وكان الرئيس السادات هو الـذي رتب الامـور بنفسه داخل المؤسسات الشعبية والتشريعية والتنفيذيـة ، بحيث تصبح الرموز اليسارية والديموقراطية في الحكم مجرد واجهة تخفي أكثر مما تعلن . فالرجـل الذي حمل الكلاشنكوف ليحمي دخول محمد عبد السلام الزيات (صاحب التاريـخ اليساري والوطني) وزارة الاعلام ليلة ١٤ مايو ـ ايار ١٩٧١ محل الوزير المستقيل والمقبوض عليه محمد فايق ، كان يدعى محمد عثمان اسماعيل . وقد شكل هـذا الرجل مع اثنين آخرين هما يوسف مكادي واحمد عبـد الآخر شيئا يدعى مجموعة « الصعيد » داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي الجديد . كان كل منهم قـام بدور ما في عملية الانقلاب فكوفىء على الفور بمنصب ما في السلطة . ولـم يكـن لاحدهم دور ما في السياسة المصرية ، بل كانت القلة القليلة التـي تعرفهم تقول ان احدهم متهم في جريمة قتل ، وان الآخر متهم في عدة جرائم اختلاس المـال العام . ولم تذكر الصحف علانية الا هـذا الاتهام الاخير ليوسف مكادي . وما كان يجمعهم وآخرين (كحامد محمود الذي كان وكيلا لاحد امراء الخليج ثـم ترقـى فاصبح محافظا ثم وزيرا) هو التعصب الديني الاعمى والتخلف الشديد عن ابسط مقومات روح العصر والعداء المرير لاي فكر عليه شبهة ديموقراطية . كانوا مشدودين فـي الاغلب الى تقاليد العشائر القبلية في صعيد مصر التي اندثرت منذ زمن . وكانـوا ايضا من اغنياء الريف الصامدين في وجه التقدم ، فالخيال الاقطاعي هـو الـذي يداعب اذهانهم وعقولهم في الفكر والاحساس والسلوك . وقد بلغ بهم الشطط يوما ان اتهموا كاتبا كتوفيق الحكيم وآخر هـو محمد حسنين هيكل بالشيوعية . بل صاح احدهم ذات يوم بأن ما يغفر للسادات انتماءه لثورة يوليو ـ تموز هو انـه قام « بثورة التصحيح » وهي التسمية التـي اطلقها الصحفي موسى صبري رئيس تحرير جريدة « الاخبار » الموالية تقليديا لاقصى اليمين والكاتب عبـد الرحمـن الشرقاوي المعروف بتاريخه اليساري ، على الانقلاب . وقد تبنى الرئيس هـذه التسمية في ما بعد رسميا . واعتقادي انها تسمية صحيحة اذا كان المقصود بهـا انها الثورة المضادة للثورة ، وهو التعبير الذي أطلقه عباس محمود العقاد شفويا على حركة ٢٣ يوليو ـ تموز نفسها . على أية حال كانت هذه المجموعة اشبه ما تكـون بتنظيم داخل التنظيم ، وانها تقود العمل من الداخل وفي الظل . وهي تختلف تماما عن المجموعة التي تنتمي تاريخيا الى الاخوان المسلمين ، ولكن تفكيرها تطور مـع الزمن في اتجاه أقل تعصبا واكثر تمدنا ، كما هو الحال في شخصية الدكتور عبـد العزيز كامل الذي كان وزيرا للإوقاف وشؤون الازهر ووصل الـى درجـة نائب رئيس الوزراء . وكما هو الحـال في شخصية الدكتور احمـد كمال ابو المجد الذي كان امينا للشؤون الدينية بالاتحاد الاشتراكي فوزيـرا للشباب ثم وزيرا للاعلام . ولكن امثال هؤلاء كمعارضيهم تماما من الوزراء ذوي التاريخ الشيوعي ، لم يصمدوا طويلا في الحكم . بل كانت مهمتهم كمهمة معارضيهم مجرد واجهة . أمـا « مجموعة الصعيد » تلك فقد كانت « مجموعة العمل » الحقيقية . وكان اخطر ما صدر عنها من تصريحات في هـذه الفترة ، هـو مـا قاله محمد عثمـان اسماعيـل في اجتماع

علني لاعضاء الاتحاد الاشتراكي بمحافظة « بنـي سويف » جنوب القاهرة ، وعـاد فردده في « المكتب التنفيذي » لامانة العاصمة من ان اعـداء مصر ثلاثة ، هـم المسيحيون اولا والشيوعيون ثانيا ، واليهود ثالثا . وكان امرا سهلا ان ينتشر هذا القول المأثور بطول البلاد وعرضها . ولم يعرف المصريون أن محمد عثمان اسماعيل كان مؤسس التنظيمات الدينية المتطرفة وسط الشباب وخاصـة في الجامعات ، وهو الذي كان يمدهم بالمال والسلاح ويتيح لهـم فرص التدريب الرسمي فـي معسكرات اجهزة الامن ويحميهم ساعة اللزوم ، كما حدث حين جرح أحـد الطلاب المنتمين الى هذه الجمعيات زميلا له بمطواة ، واعترف في الشرطة بأنه مكلف مـن الاتحاد الاشتراكي بالدفاع عن الدين ومحاربة الالحـاد والشيوعية والناصرية . وكانت الصدامات بين الطلاب « المتدينين » وزملائهم قد اصبحت ظاهرة لافتـة . وكان من الواضح ان مسلسلات الحرائق المدنية والحضارية والطائفية يربطها خيط واحد تمسك به مجموعة مـن الايدي داخـل اجهزة الحكـم الانقلابي الجديـد ومؤسساته المختلفة . وكان اكثر وضوحا ان القوى الاجتماعية للانقلاب هي التـي اختارت السادات ولم يكن هـو الذي اختارها ، فبالاضافة الـى الجناح المحافظ في النظام السابق والذي يمثله السادات شخصيا بمعنى مـا والمهندس الزراعي سيد مرعي (الامين الاول للجنة المركزية للاتحـاد الاشتراكي ثـم رئيس مجلس الشعب) بمعنى آخر ، وعثمان أحمد عثمان المقاول المليونير والوزير بعض الوقت بمعنى ثالث، قد استضاف النظام الجديد مجموعة جديدة مـن اغنياء الريف الأكثر تخلفـا واصحاب الملكيات العقارية . أي اصحاب تلـك « الثروات » التي لم تمسسها يـد التغيير جوهريا في العهد الناصري فأجهزت على حكم البرجوازية الصغيرة عند اول فرصة واتتها . وهي فرصة مثلثة الاضلاع : تدهور الحكـم السابق منـذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، ووفاة قائد الحكم فجأة ، ووجود السادات في الصورة الشرعيـة للنظام القديم .. حتى بدت الامور لفترة وكأن الانقلاب من داخل هذا النظام لا ثورة مضادة . وهذا مـا يفسر تمسـك السادات بعبـارة « حركـة التصحيـح » لبعض الوقت ، ثم تبنيه لعبارة « ثورة التصحيح » بعد ذلك ، حين استقر عليه اختيـار القوى الاجتماعية المشار اليها صاحبـة المصلحة في التغيير المضاد . ولكن هـذه القوى التي احدثت التغيير الكيفي في بناء السلطة ، باستبعاد ممثلي البرجوازيـة الصغيرة البيروقراطية والابقاء عـلى ممثلي مـن كانوا يسمون انفسهم بالراسمالية الوطنية ، قد تمكنت من اجتذاب « حثالة » البرجوازية الصغيرة كقاعدة جماهيرية ملائمة لفورة العواطف المتطرفة والقدرة عـلى اشاعـة الفوضى والارهاب . وهـي شريحة مختلفة نوعيا عن حثالة الطبقة العاملة التي تحدث عنهـا مرارا ماوتسي تونغ . لا علاقة لها بالبوابين والمومسات وسائقي التاكسي والباعة الجوالين ، بل هي تتكون أساسا ممن كان يسميهم المـؤرخ المصري العظيـم الجبرتي منـذ قرنين بالحرافيش . والحرافيش الجدد هم الطلاب الفقراء او العاطلون عن العمل من حملة المؤهلات او صغار الموظفين المسحوقين . وكلهم من الشباب المزق بـين حجـري الرحى : اليأس والوهم والعواطف الحارة المكبوتة والمتأججة بالسخط . هؤلاء هم

الادوات التي احرقت القاهرة في ٢٦ يناير ــ كانون الثاني ١٩٥٢ وهــم انفسهم الذين راحوا يحرقونها بعد عشرين عاما . كانوا ولعلهم ما زالوا القاعدة الجماهيرية للجهاز السري الحاكم داخل النظام ، والذي تبدو مخططاته في التنفيذ وكأنها ضـد النظام . ويبقى السؤال « لماذا » .

واقبل الجواب الجزئي ، في تلك المرحلة، وفي اعقاب التحقيق الذي قامت بـه نجنة تقصي الحقائق البرلمانية ، بأن أقر « مجلس الشعب » قانـون « الوحـدة الوطنية » ، اول خرق علني لشعـار سيادة القانـون ، فهـو القانون الـذي يعاقب بالسجن المؤبد كل من « يروج » افكارا أو شائعات مـن شانهـا احـداث البلبلة في الرأي العام وتهديد اسس نظام الحكم . وهي الجنحة التي كانت عقوبتها القصوى هي السجن عامين ، فأمست جناية تصل عقوبتها الى حد الاعدام . وترويج الافكار او الشائعات من المسائل التي يصعب فيها الاثبات الدقيق ، لذلك كان الاتهـام بها سيفا من الحاكم مسلطا على رقاب المعارضة ، ولا علاقة له من قريب او من بعيـد باسباب الحريق السياسي .. الذي كان يشعله بعض اهـل النظـام ويحمون « الجناة » ، وكانوا يشعلونه ليحرقون به الارض تمهيدا لتأسيس البناء الجديد او « المجهول » في الخيال الشعبي .

٤ ــ عام « الحسم » الاقتصادي

وقد بدا تعريف المجهول في العـام نفسه (١٩٧١ ــ ١٩٧٢) بقراريـن خطيرين هما : صدور قانون الاستثمارات الأجنبية والعربيـة في سبتمبر ــ ايلـول ١٩٧١ والآخر اعلان سنة الحسم مع العدو الاسرائيلي ، اي الحرب ، ثم تأجيله .. ومـا رافق كلا القرارين من ملابسات ، أفادت ان « نظريـة » الانقلاب في خطواته الاولى هي « الاحتواء » الشكلي من اعلى بتلميع اكثر الواجهات بريقا : اليسار يشارك في الحكم ، معاهدة قانونية مع الاتحاد السوفياتي ، اتحاد عربي مـع سوريا وليبيـا ، ثم الحسم العسكري مع العدو الاسرائيلي تواكبه بين الحين والآخر حملات اعلامية ضد الولايات المتحدة ، واخيرا سيادة القانون ودولة المؤسسات . اما « المحتوى » الموضوعي للنظام ، فقد كان يتوجه نحو أسس البنـاء الاقتصادي والايديولوجية السياسية . ولم يضيع اركان الانقلاب وقتـا في التحول خطوة خطوة نحـو تكوين الهيكل الشامل للثورة المضادة الكاملة . وكان قانـون الاستثمار لرؤوس الامـوال الاجنبية والعربية في سبتمبر ــ ايلول ١٩٧١ هو المقدمة الاقتصادية الاولى لتأسيس هذا الهيكل .. فقد سمح القانون بحرية دخول رؤوس الاموال العربية والاجنبيـة وخروجها بضمانات محـددة ضد المصادرة او التأميم ، ومنحهـا تيسيرات جمركية وضريبية تصل في بعض الحالات الـى درجة الاعفاء . ولم يحدد لهـا أيـة مجالات للاستثمار ، ولم يحرمها من ملكية الاراضي . وكان مـن الطبيعي ان تراعى رؤوس الاموال المصرية في هـذا السياق ، فصدرت في الوقـت نفسه قرارات تحريـر

الاستيراد والتصدير من قيود التخطيط المركزي للصادرات والواردات وشروط التعامل مع الخارج ومقومات تحديد الاسعار وانواع السلع واوضاع السوق .

ولم يتذكر احد ، في ما يبدو ، ان مصر الناصرية حاولت عام ١٩٥٣ استقدام رؤوس الاموال الاجنبية واجتذاب رؤوس الأموال الوطنية ، نحو مشروعات انتاجية لا تخضع لاية شروط سياسية .. والذي حدث ان راس المال الاجنبي لم يصل وان راس المال الوطني لم يلب النداء . ومن هنا كانت قرارات التمصير فقرارات التاميم التي كانت تستهدف التنمية الاقتصادية ودرء التخلف وحماية الاستقلال الوطني . ولم يتذكر احد ايضا ان تناقضا بديهيا ينشأ على الفور بين الدعوة الى الحرب التي تحتاج اوتوماتيكيا الى « اقتصاديات الحرب » والاتجاه الفعلي نحو الاقتصاد الحر .. فاكثر الديموقراطيات البرجوازية عراقة في الغرب الليبرالي قد لجأت في ازمة الحرب الى تخطيط مركزي واسع النطاق لقطاعات مهمة في الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية . ولكن ، اذا كانت الذكرى تنفع « المؤمنين » فهي بالقطع لا تفيد « الخوارج » . لقد كان المطلوب من التحالف القائم في اعلى مستويات السلطة بين اغنياء الريف والمقاولين واصحاب الملكيات العقارية وتجار الجملة وكبار التكنقراط واعمدة البيروقراطية وجنرالات الجيش والامن الداخلي ، هو دعم « مؤسسة الحكم » محليا وعربيا ودوليا ، دعما يؤدي ـ اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ـ الى « الازدهار الطبيعي » اي النمو الراسمالي التقليدي لهذه القطاعات . لقد كانت « قوانين السوق » حتى ذلك الوقت تحرم اصحاب هذه المجالات من النمو اللامحدود ، لا بالحد الاقصى للملكية الزراعية مثلا ، بل بتحديد نسب العرض والطلب وبالرقابة الحكومية وباحتكار الدولة لكثير من المواد والخامات الاولية ، وتقنينها لدورة راس المال واحيانا حجمه . واذن ، كان من مصلحة التحالف الحاكم ان يطبق « نظرية الاحتواء » الشكلي على الاقتصاد كما طبقها على السياسة . اي بتطويق القطاع العام من داخله ومن خارجه على حد سواء ، دون المساس بالقوانين القديمة ، بل بتشريع قوانين جديدة .. من شانها تنمية شريحة اجتماعية جديدة ذات ارتباطات عضوية ، بتطور الحال ، براس المال العربي والاجنبي ، وما يمثله هذا وذاك من قوى اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي . كانت الشريحة الاجتماعية الجديدة التي اعلن قانون الاستثمار ولادتها « الشرعية » هي فئات السماسرة والوكلاء والعملاء للاحتكارات المصرفية الاجنبية والعربية ، الى طبقة الكمبرادور من الوسطاء بين الاستيراد والتصدير والعكس . هذا على الصعيد المحلي . وعلى الصعيد العربي ، فقد كان راس المال المرشح للاستثمار هو راس المال النفطي في الدول البترولية المحافظة . وعلى الصعيد الدولي كانت المصارف وشركات السياحة هي القطب المؤهل لقبول « المغامرة » المحسوبة ، في ظل الضمانات القانونية الجديدة .

وقد نتج عن ذلك مباشرة « اعادة صياغة » للنظام ، وهي التغيير النوعي الثاني في بنية السلطة بعد الانقلاب .. فاذا اعتبرنا استبعاد البرجوازية الصغيرة

البيروقراطية هو التغيير الاول ، فان اضافة الكومبرادور هو التغيير الثاني . وهكذا اتسعت دائرة التحالف الحاكم في القمة . والنتيجة الثانيــة هــي غياب اي مشروع انتاجي في مخططات الاستثمار الاجنبي والعربي التي أقبلت رؤوس اموالها بخطوات بطيئة ومترددة وحذرة ، بل اتجهت المشروعات العربية مثلا الــى بنــاء الفنادق والبنايات الفخمة والمطاعم المترفة والكازينوهات . كمــا اتجهت رؤوس الامــوال الاميركية والغربية عموما الى اعمال البنوك . اما الاستيراد والتصدير فقــد اقتصر على السلع الاستهلاكية في باب الواردات والسلــع الضرورية في باب الصادرات . وكانت النتيجة الثالثة هي الارتفاع المفاجيء في الاسعار لا يقابلــه ارتفــاع مماثل في الاجور ، وزيادة التضخم وانتشار البطالــة بين العاملين وهبــوط مستوى المعيشة حتى الفئات الوسطى هبوطا سريعا . . متاثــرا بعامــل خارجي هــو انتقــال عدوى التضخم العالمي الغربي وازمة النقد الراسمالي وتوجه رؤوس الاموال القادمة الــى اشباع نهم الفئات العليا من البرجوازية . وعامــــل داخلي هــــو سيادة القوانين الطبيعية للاقتصاد الراسمالي وفي طليعتها قانون العرض والطلب حيث بــدأ الطلب يقل والعرض يزيد في مجال الكماليات كمــا زاد الطلب وقــل العرض بالنسبــة للضروريات . وكان من الطبيعي لفوضى السوق ان تدفع الفــلاح لان يبيع محصوله بالثمن الذي يحدده تاجر الجملة لا الحكومة ، وان يستبد تاجر الجملة بتاجر المفرق (القطاعي) وان يستبد هذا بدوره بجمهور المستهلكين . وكانت النتيجــة الرابعة هي النمو المتعاظم لقطاع التجارة ، والافول السريع لقطــاع الصناعة ، سواء كانت مؤممة او تابعة لراس المال الوطني . وكانت النتيجة الخامسة هــي انتشار البطالة والبطالة المقنعة ، حيث تضاءل « الانتاج » امام سيطرة السوق وقوانين الاستهلاك . وكانت النتيجة السادسة هي المزيد من « الافقار » الشعبي العريض ، امام التزايد السكاني وتدني الغطاء الذهبــي للجنيــه اي انخفاض قدرتــه الشرائيــة . وكانت النتيجة السابعة هي العجز المتزايــد في ميزان المدفوعــات ، بازديــاد القروض الخارجية وامدها القصير وتراكم الديون وارتفاع نسبة الفائــدة والمردود الآخذ في الضآلة ، مما تسبب في غياب اي تفكير حول خطة تنميــة ، وهبط الدخــل القومي ومعدلات دخول الافراد . وكانت النتيجة الثامنة هــي الخلــل الاجتماعي الفادح في قيم الوعي والسلوك ، حيث فرضت قوانين « الخطف » السريع معاييرها الاجتماعية لدى اعرض الشرائح الطبقية . وكانت النتيجة التاسعة هــــي الذبــول التدريجي لمستوى الخدمات ، في الصحة والتعليم والمواصلات . وكانت النتيجة العاشرة هــي الهجرات المتتابعة للادمغة والايدي العاملة وكل مــن يجــد بوصة خيالية تستقبله في ارض أجنبية .

وقد تم ذلك كله في زمن قياسي ، كما تؤكد « لغــة الارقام » التالية ، والتــي هي افصح بيانا من اي تحليل .

وسوف نلجأ الى الاحصائيات الرسمية سواء تلك التي يعلنها بحذر وفي نسخ محدودة التداول واحيانــا سرية ، الجهــاز المركزي للمحاسبات او الجهاز المركزي

للاسعار او الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء او الاجهزة المختلفة لوزارات التخطيط والتموين والاقتصاد . ومن بين هذه البيانات سوف نلجأ الى اكثرها تبسيطا للوضع الاقتصادي خلال ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، بمعنى اننا سنكتفي بالمؤشرات الدالة على معنى التحول التدريجي من الانقلاب في طريق الثورة المضادة الكاملة ، منعكسا ذلك على مستوى الدخول وخريطة المتغيرات الطبقية وتوزيع الملكية ووسائل الانتاج .

ولنلق نظرة اولية على الجدولين التاليين اللذين قام الجهاز المركزي للاسعار بتقدير توزيع الدخل القومي فيهما بشكليه المطلق والنسبي :

توزيع الاسر ودخولها حسب فئات دخل الاسرة عام ١٩٧٢

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر (بالالف)	دخل اسر الفئة (بالمليون جنيه)	متوسط دخل الاسرة بالجنيه ج	ملم
اقل من ٥٠	٩١	٢ر٣	٢٤	٨٠٩
٥٠	٤٠٠	٢٤ر٤	٦١	٠٠٠
١٠٠	١٨١٤	٢٥٤ر٢	١٤٠	١٩٦
٢٠٠	١٥٦٧	٣٦٥ر٤	٢٣٣	١٧٠
٣٠٠	١٠٣٣	٣٣٨ر٧	٣٢٧	٨٧١
٤٠٠	٦٢٠	٢٦٥ر٨	٤٢٨	٠٠٠
٥٠٠	٣٨٦	٢٠٥ر٣	٥٣١	٥٨٧
٦٠٠	٤٢٢	٢٧٧ر٠	٦٥٥	٧٦٩
٨٠٠	٢١٠	١٨١ر٢	٨٦٤	١٩٧
١٠٠٠	٣١٠	٤٠٨ر٧	١٣١٧	٧٥٨
٢٠٠٠	١٠	٤٥ر٤	٤٣٣٩	٨٧٩
١٠٠٠٠ فاكثر	٢	٧٧ر١	٣٢٤٢٩	٦٧٩
جملة	٦٨٦٦	٢٤٤٥ر٣	٣٦٥	١٠٠ (١٩)

(١٩) المصدر : جهاز تخطيط الاسعار ، مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ٣ (نقلا عن مجلة « كتابات مصرية » - عدد يوليو / تموز ١٩٧٥ - بيروت - ص ٦٨) ويلاحظ ان الجنيه المقصود في الاحصائيات جميعها هو الجنيه المصري .

يبلغ متوسط دخل الاسرة المصرية في هذا الجدول لسنة ١٩٧٢ ٣٦٥٫٠ جنيهــا في العام ، بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد ٦٨ جنيها .. تقديــــر وزارة التخطيط لهذا المتوسط يختلف اذ يبلغ نصيب الفرد من الدخــل القومـــي في « تقرير متابعــة تنفيذ الخطة لعام ٧١ ــ ٧٢ » ٨٠ جنيها • ويشير حسن صادق في مقــال « الفروق في الدخول ومستويات المعيشة في مصر » (بمجلة كتابات مصرية العدد المشار اليه في الهامش السابق) الى ان الفارق بين تقدير جهـــاز تخطيط الاسعار وتقدير وزارة التخطيط « يرجع على الاغلب الى تعلق تقديرات الجهـــاز بتوزيع الدخـل القومي القابل للتصرف وليس الدخل القومي الكلي » ويشرح ذلك بأن « الدخــل القومــي للتصرف فيه مجموع الدخول التي تدخل في حوزة الافراد وبذلك فهـــو لا يتضمن ــ كما هو شأن الدخل القومي الكلي ــ الارباح غير الموزعة للوحــدات الاقتصادية ، كما لا يتضمن الضرائب التي تستقطع من الاجور والدخول الاخرى » (ص ٦٩ و ٧٠ من المصدر المذكور) .

ولكن الصورة لا تتكامل قبل التحليل الا بجدول آخر .

التوزيع النسبي للدخول والاسر (٢٠)

فئات دخل الاسرة بالجنيه	عدد الاسر ٪	دخل اسر الفئة ٪
اقل من ٥٠	١٫٣٣	٠٫٠٩
٥٠	٥٫٨٣	١٫٠٠
١٠٠	٢٦٫٤٢	١٠٫٤٠
٢٠٠	٢٢٫٨٢	١٤٫٩٤
٣٠٠	١٥٫٠٤	١٣٫٨٥
٤٠٠	٩٫٠٤	١٠٫٨٧
٥٠٠	٥٫٦٢	٨٫٤٠
٦٠٠	٦٫١٥	١١٫٣٣
٨٠٠	٣٫٠٥	٧٫٤١
١٠٠٠	٤٫٥٢	١٦٫٧١
٢٠٠٠	٠٫١٥	١٫٨٦
١٠٠٠٠ فاكثر	٠٫٠٣	٣٫١٤
جملة	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠

(٢٠) المصدر : جهاز تخطيط الاسعار مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ٣ (نقلا عن « كتابات مصرية » العــدد المذكــور سابقا ص ٦٩) .

اي ان عدد الاسر في الشرائح الثلاث المنخفضة الدخل يبلــغ ٢٫٣٠٠٫٥٠٠ حوالي مليونين وثلث المليون (٣٤ في المائة من مجموع الاسر المصرية) بينما لا تحصل هذه النسبة العالية الا على ١١ في المائة من الدخل القومي عام ١٩٧٢ . امــا عــدد الاسر ذات الدخول المرتفعة فهي ٣٢٢ الف اسرة (٤٫٧ في المائة مــن المجموع الكلي) ويبلغ نصيبها في الوقت نفسه ٢٢ في المائة من الدخل القومي في السنة ذاتها .

وهناك الفان فقط من الاسر حصلت على الحد الاقصى مــن الدخول التي بلغ مجموعها ٧٧٫١ مليونا من الجنيهات اي بمتوسط مقداره حوالــي ٣٢ الف جنيه . واذا اعتمدنا الرقم المستخدم في بيانات تقارير تنفيذ الخطة حول عدد المتكسبين من الأسرة الواحدة ، وهو ١٫٢ فان متوسط دخل المتكسب في هــــذه الشريحة المتربعة على عرش الدخل القومي ، يبلغ حوالي ٣٠ الفا من الجنيهات عــام ١٩٧٢ .. فاذا قارنا بين هذا الرقم وال ٦٨ او ٨٠ جنيهــا لمتوسط نصيب الفــرد في الشرائح العريضة ، لا يعود هنالك احتمال او شك في أن مصدر الدخـــول العاليــة ليس هو « العمل » بل الملكية ، وليس هو « الانتاج » بــل التطفل الكومبرادوري والمضاربة . وهما الظاهرتان المتسارعتان في خطى حثيثة بعـــد قانون استثمار رؤوس الإموال الاجنبية والعربية في سبتمبر (ايلول) ١٩٧١ وما واكبه من تيسيرات مماثلــة لراس المال المحلي الذي لم يتجه قط نحو مشروعات بعيدة المدى .

والنتيجة الاولى لهذا الفارق المخيف بين من يتربعون على قمة الدخل القومي، وهم القلة القليلة ، ومن ينالون الفتات بالكاد ، وهم الكثــرة الساحقة ، هــو ذلك الشرخ الاجتماعي الهائل في بناء الوطن . انه من ناحيــة الاستنزاف السريع لمصادر الثروة الاصلية لمصر ، وقيام علاقات اجتماعية جديـــدة محل علاقــات « العمل » المنتج . اي بداية التغيير الشامـــل في وسائـــل الانتاج وقواه ، وبالتالــي قيمه الاجتماعية .

وعلينا ان نلاحظ التدرجات التــي لا تكــاد ترى في تفاصيلها بين مــن يحتلون قمة الدخل ومن يكتفون بقاعدة الفقر ، ولكنها تــرى بالعين المجــردة اذا قارنــا بين اعلى الذروة وهوة الحضيض .. اذ يمكننا ان نتصور في شريحة الالفين مـــن يصل دخله بين اسرها الى مائتي الف جنيه في العـــام يحققها تجــار الجملة والمهربون اساسا ، بينما يصل دخل الفلاح الاجير احيانا الى خمسة عشر جنيهــا في السنة . والوضع لا يتغير كثيرا بالنسبة لبعض شرائح العمال والحرفيين حين ترتفع دخـــل الفرد الى ٢٣٫٥ جنيها في السنة كذلك ، اي ما يقل عن ثلاثة جنيهات شهريا . وعلى اية حال فاذا قالت لنا الارقام الرسمية ان ٨٠ في المائة من المواطنين يحظى كل منهم ب ٦٨ جنيها في العام وأن مجموع ما يحصلون عليه لا يتجاوز ٥٠ في المائة من الدخل القومي ، فان معنى ذلك أن قانون « الافقار » هو صاحب السطوة والنفوذ .

ومعيار « دخل الفرد » قياسا الى الدخل القومي العام هو ، بطبيعة الحال ، المعيار الاكثر تبسيطا للبناء الاقتصادي الجديد ، وبالتالي تدليلا عــلى هويته ..

ولكننا سنتدرج من البساطة الى التركيب حتى نصل الى الملامح الرئيسية «للتكوين» الذي سنرافق معالمه تتبلور خطوة خطوة .

لننصرف اذن الى عينات نوعية ، بعدما عرضنا لدخل الاسرة بشكل عام . والعينة الاولى حول « الموظف » الذي يشكل الجهاز البيروقراطي للدولة للمجتمع من اعلى المستويات الى ادناها ، كما تتبين تكاليف « الوظيفة » في الجدول التالي مرتبة وفق درجاتها في السلم الحكومي :

تكاليف الوظائف موزعة حسب الفئات الوظيفية في القطاع الحكومي والمؤسسات والهيئات العامة (موازنة ٧١ ـ ٧٢) (٢١)

الدرجة (الفئة)	عدد العدد	٪	التكاليف قيمة التكاليف	٪	متوسط التكاليف
١٢،١١،١٠	٣٣٨٥٩٨	٣١٫٤	٤٢١٢١٧٢٠	١٥٫٦	١٢٤٫٤
٩ ، ٨	٣٩٧٥٠١	٣٦٫٩	٨٢٢٦٤٨٧٠	٣٠٫٥	٢٠٧٫٠
٧ ، ٦	٢٥٠٦٧٥	٢٣٫٢	٨٥٣٨٨٩٦٠	٣١٫٦	٣٤٠٫٦
٥ ، ٤	٦٩٣٩٨	٦٫٤	٣٨٤٧٩٥٠٠	١٤٫٣	٥٥٤٫٥
٣ ، ٢	٢٠٤٢٣	١٫٩	١٩٠٧٧٤٢٠	٧٫١	٩٣٤٫١
الاولى فما فوق	١٩١٥	٠٫٢	٢٥٧٣٣٥٠	١٫٠	١٣٤٣٫٨
المجموع	١٠٧٨٥١٠	١٠٠	٢٦٩٩٠٥٨٢٠	١٠٠	٢٥٠٫٣

يتضح من هذا الجدول ان الوظائف الدنيا (١٢ ، ١١ ، ١٠) تشكل عدديا ٣١٫٤ في المائة من المجموع الكلي لعدد الوظائف ، غير انها لا تكلف ميزانية الدولة اكثر من ١٥٫٦ في المائة من جملة تكاليف الوظائف في القطاع الحكومي . اما الوظائف التي تبدأ من الدرجة الخامسة الى الاولى ، فتبلغ نسبتها ٨٫٣ في المائة من المجموع الكلي لعدد الوظائف ، غير انها تكلف الموازنة العامة ٢٢٫٤ في المائة . اي ان متوسط ما تكلفه الوظيفة من الفئات الثلاث الدنيا هو ١٢٤٫٤ جنيها في العام ، بينما يبلغ المتوسط في وظيفة الدرجة الاولى وما فوق ١٣٤٣٫٨ جنيها ، اي اكثر من عشرة اضعاف . فاذا اضفنا الفروق في الرواتب الفعلية بعد الاستقطاعات ، فان متوسط راتب الموظف في الفئات الدنيا الثلاث يصل الى حوالي ١٠٨ جنيهات في السنة اي تسعة جنيهات شهريا . واذا لم ننس نسبة عدد المتكسبين في الأسرة الواحدة ،

(٢١) المصدر : موازنة جمهورية مصر العربية ٧١/٧٢ (نقلا عن « كتابات مصرية » ـ العدد المذكور سابقا ـ ص ٨٣)

فان متوسط نصيب الفرد الواحد في عائـــلات الموظفين مـــن أصحاب الدرجات المنخفضة يصل عمليا الى ٢ر٥ جنيهـان ونصف في الشهـر . امـا موظف الشريحة العليا (الاولى وما فوق) فيبلغ متوسط راتبه السنوي بعـد الاستقطاعات (بواقع ٣٣ في المائة للتقاعد والضرائب والرسوم الاخرى) حوالي ٩٠٠ جنيها سنويا تضاف اليها مخصصات وبدلات التمثيل والانتقال التي تبلـــغ حوالي ٧٠ جنيها شهريـا معفاة من جميع الضرائب والرسوم فيصبح دخله الاجمالي ١٧٤٠ جنيها في العام أي ما يقرب من ١٤٥ جنيها شهريا . والفارق بين المستويين (في حـدود المتوسط لا في الحدود القصوى) يصل حوالي ١٦ ضعفا .

غير ان الصورة الاكثر تعميما هي تلك التـــي توضح أسلوب توزيـع الدخل القومي العام بين من « يعملون » في الانتاج الاجتماعي ، ومن « يملكون ولا يعملون » . . فمن شأن هذه الصورة ان تقترب بنا من المصادر المشروعة للدخل او غير المشروعة، كما يتضح لنا من الجدول التالي :

تطور نسبة الاجور الى الدخل القومي (٢٢)

البيان	٦٥–٦٦	٦٦–٦٧	٦٧–٦٨	٦٨–٦٩	٦٩–٧٠	٧٠–٧١	٧١–٧٢
نسبة الاجور الى الدخل القومي	٤٦ر١	٤٦ر٠	٤٧ر٢	٤٧ر٣	٤٩ر٥	٤٦ر٢	٤٦ر٣
نسبة عوائد التملك الى الدخل القومي	٥٣ر٩	٥٤ر٠	٥٢ر٨	٢٢ر٨	٥٢ر٧	٥٠ر٥	٥٣ر٨

هذه المقارنة الأحصائية المزدوجة بين نسـبة كل من الاجور وعوائد التملك الى الدخل القومي خلال السنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ و ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ تـدل على الثبات النسبي للاجور (من ١ر٤٦ في المائة الى ٢ر٤٦ و ٣ر٤٦ خلال سبع سنوات ارتفعت فيها الأسعار تلقائيا عدة اضعاف . بينما ارتفعت عوائد التملك مـــن ناحية الحجم المطلق من ١١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ ــ ١٩٦٦ الى ١٤٦٩ مليون جنيه في العـــام ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ بزيادة قدرها ٣٢٤ مليون جنيـــه آلت الحصة الاكبر منهـا الـى استثمارات القطاع الخاص ، لا بنسبة دورها في الانتاج بل بنسبة « الارباح » التي يحققها بواسطة النفوذ السياسي والتشريعات الاقتصاديـة الجديدة التـي منحته وزنا اخترق به أي تطويق من جانب القطاع العام ، بـــل انتقل عبر الربح ــ وليس العمل الاجتماعي في الانتاج ــ الى الامساك بزمام المبادرة لتطويق القطاع العام نفسه

(٢٢) جمهورية مصر العربية (تقاريـر متابعة تنفيذ الخطة) وزارة التخطيط (نقلا عـن « كتابات مصرية » ــ العدد المذكور ص ٧٦)

من الداخل ، تمهيدا لتسلم القيادة الفعلية لاقتصاديات البلاد . وهـــو الامر الذي يتضح بشكل فاجع في اساس الملكية الرئيسية في البلاد ، وهي « الارض » ، فالملكية الزراعية التي تغطي الجزء الاكبر من موارد الثروة الوطنية ، وتفرض اسلوبا شاملا في الانتاج بوسائله وعلاقاته وقيمة على اكبر مجموعة من سكان مصر (حوالي ٧٠ في المائة). هي المعيار الاقل تبسيطا وبالتالي الاكثر تركيبـــا لاسس النظـام الجديـد الاقتصادية ...والجدول التالي يعرض اهم الحقائق :

توزيع الملكية ومتوسط العائد للمالك

حسب فئات الملكية (٢٣)

فئات الملكية	نسبة عدد الملاك %	نسبة المساحة %	متوسط عائد الايجار للمالك الواحد بالجنيه
اقل من فدان	٤٨ر٧	٤ر٤	١١ر٧
١ —	٢٠ر٧	٥ر٧	٢٨ر٤
٢ —	١٣ر٩	٦ر٦	٤٩ر٢
٣ —	٨ر٠	٥ر٥	٧٠ر٨
٤ —	٤ر٣	٣ر٩	٩٣ر٣
٥ —	٧ر٨	١١ر٢	١٤٨ر٢
١٠ —	٣ر٧	١٠ر٢	٢٨٢ر٤
٢٠ —	٢ر٠	١٢ر٧	٦٥٣ر٥
٥٠ —	٠ر٧	٩ر٤	١٤٨٦ر٥
١٠٠ فدان فاكثر	٠ر٢	٣٠ر٤	١٦٦٩١ر٧
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٣ر٢

ومن جديد تتضح لنا ابعاد الهوة المخيفة بين مـــن هم « فـوق » ومـــن هم « اسفل » فصغار الملاك الذين في حوزتهم اقل مـــن فدانين يصل عددهم ٩١٢ الف

(٢٣) المصدر : جمهورية مصر العربيـة جهاز تخطيط الاسعار ـ مذكرة رقم ١١٨ « توزيـع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ١١ (نقلا عن « كتابات مصرية » ـ العدد المذكور ص ٧٤)

فلاح يمثلون ٤ر٥٩ في المائة من مجموع عدد الملاك ، ولا يملكون أكثر مـــن ١ر١٠ في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة . اما الملاك الذين تبـــدأ ملكيتهم بعشرين فدانا فأكثر ، فان نسبتهم العددية لا تزيد عن ٩ر٢ في المائة ويملكون في الوقت نفسه ٥ر٥٢ في المائة من اخصب الاراضي . ومن بين هؤلاء ٢٨٨٥ يمثلـــون ٢ر٠ في المائة مـــن المجموع الكلي للملاك يملكون ٤ر٣٠٪ من جملة المساحة المزروعـة ، ويصل متوسط دخل الفرد منهم من عائد ايجار الارض ١٦٦٩١ر١٦ (ستة عشر الفا وستمائة وواحـد وتسعين جنيها) في السنة . بينما صغار الفلاحين من الملاك بينهم ٥٩٣ ألف مالك في المستوى الادنى لا تتجاوز جملة ملكياتهم ٣٢٣ الف فـــدان تمثـل ٤ر٤ في المائة من المساحة الكلية ، وهم انفسنهم يمثلون ٧ر٣٨ في المائة من عدد الملاك الزراعيين ويبلـغ متوسط ملكيتهم حوالي نصف فدان للمالك الواحد فـلا يزيد متوسط الدخل مـن عائد الايجار للواحد منهم عن ٧٠٠ر١١ (احـــد عشر جنيهـا وسبعمايـة مليم) في السنة . (٢٤) فاذا لم ننس العمال الزراعيين الذين لا يملكـــون سوى قـوة عملهم كاجراء ، وكذلك عمال الترحيلة (العمال المياومين اي الموسميين) ، فاننـا نستطيع ان نقترب من الصورة المأساوية لوضع الريف في مصر الـــذي يخترق « الاصلاح الزراعي » بعد تطويقه من الداخل ، والاشتباك مـــع الفئات الراسمالية الاخرى ، (تجار الجملة والسماسرة) لاسترداد العلاقات شبه الاقطاعية المضافة حتما الـى العلاقات الكومبرادورية الوافدة ، وكذلك علاقات الملكية العقارية والمقاولات . هذه المجموعة من « العلاقات » المتشابكة ، تفرز بالضرورة « قيمها » الخاصة . . فليست القضية المطروحة هي تقديم البرهان على « طبقية المجتمع » واثبات انـه لا يتحول الى الاشتراكية ، فالنظام الاجتماعي السابق على الانقلاب ، وخاصة بعـــد هزيمة ١٩٦٧ وتحديدا منذ نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ كان نظاما طبقيا لا يتحول الى الاشتراكية ، وانعدمت امامه الفرص تقريبا للقيام بهذا التحول ، حتـى ان سقوط ١٩٦٧ كان سقوطا موضوعيا لنظام كامل اكثر منــــه سقوطا لشخصيـــة تاريخية .

لذلك ، فالتفاوت الطبقي الحاد ليس هو « نتيجة التحليل » المطلوبة ، بـل ان حجم هذا التفاوت ومعدلات نموه وفي زمن الاعداد للحرب وفي بلد متخلف ، هـــو الـــذي يعنينا في المقام الاول حتى نقترب من التفسير الدقيق لمختلف الظواهر التي تفجرت طيلة العام ١٩٧١ ــ ١٩٧٢ رغم الواجهة الدقيقة الصنع ورغم الاحتواء المحكم مـــن اعلى . . فالواجهة المتعددة المظاهر من اسفل ، والمتشعبة القوى والمختلفة الوسائل والغايات ، قد هتكت بوعي او بغير وعي كافة الاقنعة ، وابرزت الـــى دائرة الضوء الساطع الوجه الحقيقي للانقلاب عبر اسسه الاقتصاديـــة وقيمـه الاجتماعية التي يشير اليها الجدول التالي حول موازين « الاستهلاك » :

---

(٢٤) الارقام كلها ماخوذة عن المصدر السابق ذكره (ص ٧٥)

توزيع الافراد ومجموع انفاقهم الاستهلاكي حسب فئات الانفاق الاستهلاكي الكلي للاسرة (٢٥)

فئات الانفاق السنوي	مجموع افراد الريف+الحضر في العينة عدد	%	مجموع الانفاق الاستهلاكي ريف+حضر عدد	%	متوسط نصيب الفرد
اقل من ٢٥	٤٥	٠٤ر٠	٨٨١	٠١ر٠	١٩ر٦
٢٥ —	٧٠٦	٥٨ر٠	١٨ر٦٤٦	٣٠ر٠	٢٦ر٤
٥٠ —	٢١٣٥	١ر٧٤	٥٣ر٩٠٦	٠ر٨٧	٢٥ر٢
٧٥ —	٤٦٠٨	٣ر٧٥	١١٧ر٧٥٩	١ر٨٩	٢٥ر٦
١٠٠ —	١٧٠٧١	١٣ر٩١	٥٠٨ر٣٨٨	٨ر١٨	٢٩ر٨
١٥٠ —	١٩٤٩٥	١٥ر٨٨	٦٦٦ر٠٦٩	١٠ر٧٢	٣٤ر٢
٢٠٠ —	١٦٦٦٦	١٣ر٥٨	٦٥٤ر٨٣٤	١٠ر٥٤	٣٩ر٣
٢٥٠ —	١٣٥٢٧	١١ر٠٢	٥٨٧ر٦٤٩	٩ر٤٦	٤٣ر٤
٣٠٠ —	١٨٨٠٢	١٥ر٣٢	٩٣٤ر٧٨٩	١٥ر٠٤	٤٩ر٧
٤٠٠ —	١٦٠٩٥	١٣ر١١	١٠ر٥١٥ر٠٠٠	١٦ر٩٢	٦٥ر٣
٦٠٠ —	٦٣٢٨	٥ر١٦	٥٣٩ر١٠٨	٨ر٦٧	٨٥ر٢
٨٠٠ —	٢٦٧٣	٢ر١٨	٣٠٣ر٤٤٣	٤ر٨٨	١١٣ر٥
١٠٠٠ فاكثر	٤٥٧٥	٣ر٧٣	٧٧٨ر١٩٠	١٢ر٥٢	١٧٠ر١
الجملة	١٢٢٧٢٦	١٠٠ر٠٠	٦ر٢١٥ر١٦٢	١٠٠ر٠٠	٥٠ر٦٤٢٦

ومن اليسير ملاحظة ان متوسط الاستهلاك الفردي في الحضر لا يتجاوز خمسين جنيها ونصف تقريبا في السنة (٢ر٤ جنيها في الشهر) . قيمة الانفاق الكلي على الطعام والكساء والسكن ، وغيرها مما يضع مستوى المعيشة في مصر ، بوجه عام ، في الحضيض . اما في مجال التخصيص ، فان متوسط الاستهلاك الفردي من الفئة الاولى (اقل من ٢٥ جنيها في السنة) هو ١٩ر٦٠ جنيها في

(٢٥) انظر الملحق الاحصائي لبحث « التضخم والتخطيط الاقتصادي في مصر » . وقد استخدمت بيانات الاربع دورات من بحث ميزانية الاسرة للحصول على بيانات تمثل الاربع دورات معا وذلك لكل من الريف والحضر على حده ثم ادمجت بيانات الريف والحضر مع مراعاة ان اسر العينة في الحضر تختلف عنه في الريف (المصدر السابق ص ٨٧)

السنة (٦٥٠ر١ جنيها في الشهر) . بينما يرتفع هـذا المتوسط لاستهلاك الفرد من الفئة الاعلى (مائة جنيه فما فوق) الى ١٩٤٫٥٣٠ جنيهـا ، أي تسعة أضعاف متوسط الفئة الادنى . كما تبلغ نسبة افراد الاسر التي يقل متوسط استهلاك الفرد فيها عن المتوسط العام حوالي ٦٠ في المائة من افراد المجتمع المصري . واذا لاحظنا ان الفئات الدنيا الخمس تمثل ٢٠ في المائة من المواطنين ، وان مجموع استهلاكهم لا يتجاوز ١١٫٢٥ في المائة من الاستهلاك العام ، فاننا يجب أن نستكمل الصورة في المقابل بأن الفئات العليا الثلاث تمثل ١١ في المائة من افراد المجتمع وتستهلك ما نسبته ٢٦ في المائة من الانفاق العام .

كانت هذه هي **الحقائق الاقتصادية** التي استقبلت وواكبت وطورت قانون الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية في سبتمبر ـ ايلول ١٩٧١ وهي الحقائق التي ارتكز عليها نظام الانقلاب في بناء سلطته بعيدا عن أية دعاوى تضمنها « برنامج العمل الوطني » الذي تقدم به رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للاتحاد الاشتراكي الى المؤتمر القومي العام لاقراره في ٢٣ يوليو ـ تموز من العام نفسه .

ولم يكن غير ذي مدلول ان رادار الشارع المصري من قلوب الجماهير المطحونة، لم يكن قابلا للاحتواء في هيكلية النظام الاجتماعي الجديد ، بل كان مستعدا للمواجهة . كما لم يكن غير ذي مغزى ما نشطت في نشره الصحف بعد ذلك في صدر صفحاتها الاولى وبالصور الكبيرة لمسلسل المصاهرة بين عائلات الرئيس والمهندس سيد مرعي والمقاول عثمان احمد عثمان .. فالمصريون يحبون الحب والخطوبة والزواج ، ولكنهم يتأملون في الصور ، عادة ، بعيون مفتوحة . ويستفسرون ، عادة ايضا ، عن العلاقة بين مركز رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الشعب ووزارة التعمير والاسكان . وكذلك عن العلاقة بين زراعة بساتين الفاكهة التي يهواها المهندس رئيس البرلمان ، ومشاريع البناء الضخمة التي يهواها المقاول الوزير . وما علاقة ذلك كله بقلوب الصبية والفتيات من ابناء وبنات هذا المثلث الحاكم الذين يخطبون لبعضهم البعض فجاة ، وتظهر صورهم الكبيرة في الصحف فيتخيل الناس ليالي الف ليلة وليلة ويترحمون على ذكريات الملك السابق ، ويتساءلون بوجدان مفعم بالشجن : ماذا جرى في الدنيا ، وماذا يجري لنا ؟ ماذا يخفي الغد وما ينطوي عليه المجهول ؟

٥ ـ البرنامج المضاد .. البرنامج الوطني

كان لا بد من جواب « ايديولوجي » يجيب على السؤال الكبير الذي ابرزه التناقض بين الواجهات المعلنة والواقع الملموس . وكانت الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي قد أعيد تكوينها في ٣٠ يوليو ـ تموز ١٩٧٢ . وكان امينها الاول المساعد لشؤون الوجه القبلي المهندس احمد عبد الآخر ، وامينها لشؤون التنظيم محمد عثمان اسماعيل (وقد سبق التعريف بهما في مجال التطرف الديني واليمين

المتخلف) واما الدكتور عبد العزيز كامل والدكتور كمـال ابو المجـد (مـن قـدامى الاخوان المسلمين ولكنهما من اليمين المستنير) فقد شغل اولهما امانة الدعوة والفكر والشؤون الدينية والآخر امانة الشباب . اي أن السلطة الحقيقية كانت من نصيب الجناح اليميني الاكثر تطرفا .

وهكذا فوجيء اعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، بما سمي « مشروع دليل العمل السياسي والفكري والتنظيمي » لمناقشته سرا وفي نسخ محدودة غير قابلة للتداول . ولكن خطورة المشروع على الصعيد الفكري دفعت مجلة « الطليعة » الى نشره (٢٦) بغية تطويقه برأي عام مضاد قبل وصوله الى مرحلة الاقرار . ولقد ادى الامر بلطفي الخولي ــ رئيس تحرير المجلـة المذكـورة ومقـرر لجنـة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي ــ الى تقديـم استقالتـه مـن منصبـه في التنظيم السياسي . والمثير ان هذا « المشروع » او هذا « الدليل » لم ير النـور الرسمـي قط ، فبقي مشروعا في اذهان اصحابه ، ودليلا لنا الى جوابهم الايديولوجي الحقيقي على « سؤال المجهول » . وهو الجواب الذي يتناقض كليا مـع بيان الرئيس أمـام مجلس الشعب في ١٠ يوليو ــ تموز ١٩٧١ وبرنامجـه للعمل الوطني في ٢٣ يونيو ــ حزيران ١٩٧١ ايضا ، فضلا عـن تناقضه الجذري مـع « مواثيـق الثـورة » وفـي مقدمتهـا « الميثـاق الوطنـي » . وبمعنى اكثـر تحديدا ، كـان هـذا « المشروع » او « الدليـل » بمثابـة المؤشر الفكـري الاول عـلى هويـة الانقـلاب الايديولوجية . ولم يكن حجبه في اللحظة الاخيرة الا عملا تكتيكيا ، لا يقصد تعطيـل ما جاء فيه بل تنفيذه دون ضجة . ماذا يقول هذا الجواب ؟

● يعترف اولا بانه « اذا كانت الثورة ــ بعد أن قضت على سيطرة الاستعمار والاقطاع والرأسمالية المستغلة ــ قد خطت خطوات جادة اكيـدة من أجل قضيـة عدالة توزيع الدخل القومي ، الا أن اهم ما يهددها في الآونة الحاضرة هو **استمـرار هوة التفاوت بين مستويات عائد عمل ابناء هذا الشعب** » . ويستشهد لتأكيد هذه المقدمة بأن « قيم مجتمعنا مستوحاة مما نؤمن به من رسالات سماويـة ، تتناقض مع استئثار البعض بخيرات هذه الامة ، **بينمـا الاكثريـة لا تحصل علـى حقهـا العادل** » . ويقدم ما يشبه النقد الذاتي حين يطلب من القيادات « أن ترى الجماهير فيها المثل والقدوة . علينا ان ننأى بانفسنا عن كل صور الاستغلال في تعاملنا اليومي مع الناس .. ان نقدس العمل ونحترم العاملين ، مصححين النظرة السائـدة عـن العمل اليدوي ، ناظرين الى الافراد جميعا على أساس عملهم ودورهم في المجتمع » .

بهذا الاعتراف والنقد ، يسحب « الدليل » البساط من تحت أية احصائيات « يبادر » هو بتأكيدها سلفا ، في محاولة مكشوفة لكسب الثقة واضفاء المصداقيـة علـى مـا يلـي .

---

(٢٦) راجع نصه الكامل في عدد اكتوبر ــ تشرين الاول ــ ١٩٧٢ من مجلة « الطليعة » المصرية (من ص ٩٦ الى ص ١٠٥)

● اما « ما يلي » فهو الاستغراق التام في النصوص الدينية ، حتى ان الفقرة الاولى من « الخط الفكري والسياسي » الذي ينادي بـه هـي « نظرتنا تجد بعدها الروحي في الدين والايمـان بالرسالات السماويـة التـي **اكملها الاسلام ومثلـه وتشريعه** » . هكذا لا يعود هناك طريق عربي الى الاشتراكية العلمية بتعبير «الميثاق» بل « اشتراكية عربية تستمد اصولها من عقيدة هذا الشعب » أي ، بصراحة ودون التواء ، اشتراكية اسلامية ، ان جاز المصطلح . فالاشتراكية العربية « تؤمن بوجود قوانين اساسية تحكم الكون والحياة » و « أن في تراثنا وديننـا ـ قبـل أي فكـر حديث ـ وما يؤكده وجـود قوانين اساسية تحكـم الكـون والحيـاة لخير الانسان والانسانية في كل زمان ومكان ، ولا شك ان تجاهل هذه القوانين يفقد اشتراكيتنـا **اساسها العالمي المتميز** » . والتطبيق العملي لهذه الاشتراكية الدينيـة هـي تلـك « الآيات القرآنية » التـي يؤكد بهـا أصحاب « الدليل » نظرتهم ، والتـي يعلقهـا الراسماليون المصريون ، قبل الثورة في مكاتبهم مثل « انا لا نضيع اجر مـن احسن عملا » ، « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ، « ان اللـه يحب اذا عمل احدكم عملا أن يتقنه » ، « وفي اموالهم حق معلوم للسائـل والمحـروم » ، « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل » . ان هذه الآيـات التـي تكتسب قيمتها التاريخية من كونها اداة ايديولوجية لتغيير مجتمع قبلـي بالـغ التخلف ، لا علاقة لها « باستغلال » البعض لمصدرها « المقدس » في تعميمها على مجتمع مختلف كل الاختلاف وزمن مغاير الى اقصى الحدود . اكثر من ذلك انها تزويـر مفضوح لمصطلحات لا علاقة لها من قريب او من بعيد بالنص القرآني . . فالعمل الصالح غـير « العمل » في دورة الانتاج ، والصدقة والاحسان والزكاة ليست هي «الاشتراكية».

ان ما فعله اصحاب « المشروع ـ الدليل » في هذه النقطة هو نفس مـا كان يفعلـه باشوات المصانع والشركات الكبرى في مصر الملكية في قهر العمال بسلاح الدين حـين كانوا يرصعون مكاتبهم وصالوناتهم وحتى ورش العمل بمثل هذه الآيـات . بـل ويذهب هؤلاء المعاصرون (الاكثر تخلفـا لانهم لا يضعون اموالهم في دولاب الانتـاج كالراسماليين القدامى بل يعتمدون على فروق الاسعـار والتهريب واعمال الوساطة الطفيلية ومشروعات الخدمات الاستهلاكية) الـى مـا هو ابعـد حين يقررون « ان الحقيقة الباقية من وجهة نظرنا ، واصولها الضاربة في اعماق التاريخ مـع شريعـة الحق ، وشريعة الله ، **تجعلنا نؤمن ان عندنا ما نستغني به عنها** (أي عـن العقائـد والمذاهب والنظم القائمة في العالم) ، **بل ان عندنا ما يقدم الحلول العلمية السليمـة لمشاكل الحياة ، ويعطي البشرية ما تحتاجه قيما وفكرا ورشادا** » . وهكذا لم تعد الاشتراكية العربية او الاسلامية « اشتراكيتنا » بل هي تصلـح لأن تكـون للعالـم كله . . ومن ثم تقول « الميثاق الوطني » قبـل عشر سنوات علـى صدور هـذا « الدليل » من ان فكرنا « مفتوح على كل التجارب » الانسانية ، هو قول لم يعـد جائزا ، من فرط تواضعه وبعده عـن « الحقيقة الابديـة المطلقـة » لـدى الامانـة الجديدة للتنظيم السياسي الوحيد .

● والارتداد على « الميثاق » هو البشارة الاولى بالارتداد عن محتواه الاجتماعي . . فقد ألغى « الدليل » مصطلح « **الطبقات الاجتماعية** » واحتل مكانه تعبيرين جديدين هما « **المستويات الاجتماعية** » و « **القوى الاجتماعية** » . وليس لهذا التغيير من معنى الا بأنه يسحب الاعتراف بالصراع الطبقي في المجتمع ، ومن ثم يصبح الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي ، أيديولوجيا ، وكأنه تكتل نازي يمثل « الوحدة العضوية للامة » كما رآها هتلر وموسوليني في المانيا وايطاليا ، وكما نادى بها احمد حسين زعيم « مصر الفتاة » وانطوان سعادة زعيم « الحزب القومي السوري الاجتماعي » . ومن الطبيعي ان يتحدد الموقف من « الملكية » في ضوء هذا التعريف لمجتمع بلا طبقات فتفرق « اشتراكيتنا بين الملكية المستغلة فلا تسمح بها ، والملكية غير المستغلة فتجيزها وذلك كله في الحدود التي يقرها القانون مترجما ضمير الجماعة واحتياجاتها » . وبديهي أنه تعريف يتناقض تماما مع ما جاء في « الميثاق الوطني » عام ١٩٦٢ عن سيطرة الشعب على « وسائل الانتاج » ، ومن أن « القطاع العام » هو قائد الاقتصاد الوطني . . فاحالة تعريف الاستغلال وعدمه الى القانون وضمير الجماعة دون تحديد لماهية القانون وهوية الجماعة يساوي الزعم بأننا مجتمع بلا طبقات ، ليصبح الاستغلال واقعيا حرا من كل قيد سوى الوازع الديني .

● واخيرا يتكلم « المشروع ـ الدليل » عن السياسة الخارجية ، فيحذر من « القوى الكبرى التي تحاول ان تستقطب الى فلكها مناهج التقدم » في ايماءة مباشرة الى الدول الاشتراكية . وكذلك « ان تحرير الارادة العربية وكفالة استقلالها ازاء مصالح وأطماع القوى العالمية » في مساواة واضحة بين هذه القوى ، بل والايماء « الجديد » بأن المعسكر الاشتراكي ـ والاتحاد السوفياتي على وجه التحديد هو الهدف المقصود من هذه التعبيرات المبهمة .

وكانت هذه هي **الحقائق السياسية الجديدة** التي اعتمد عليها نظام الانقلاب في صياغة أيديولوجية بعيدا عن اية دعاوى حملتها « الواجهات » اليسارية و « البيانات » الوطنية التي شاركت في ديكور الحكم . . فهذا (المشروع ـ الدليل) لم ير النور الرسمي قط ، ولكنه ـ دون غيره من الخطب والاجراءات والمعاهدات التي لم يجف حبر التوقيع عليها ـ اخذ طريقه الى التنفيذ على الفور ، كما أنه كان الجواب الاولي على مفاجآت السياق الاجتماعي والسياسي بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ . وهي المفاجآت التي كشفت بتناقضاتها المثيرة عن ملامح « المجهول الكبير » .

٦ ـ عندما طلب الرئيس السادات السفير السوفياتي يوم ٢٢ نيسان ـ أبريل ١٩٧١ ليخبره قبل المصريين بأنه قرر « تصفية علي صبري » استدرك الرئيس مخاطبا السفير « لكني أؤكد لك إنه ليس في هذا شيء موجه ضد الاتحاد السوفياتي . انها مسألة داخلية محض . واذا بدا لاحد ان يصور لكم الموقف بأن ما سأفعله موجه ضد الوجود السوفياتي في مصر ، ففي استطاعتكم ان تردوا أنني

ساكون سعيدا لو انكم عززتم هذا الوجود » (٢٧). غير ان السوفيات كان في حوزتهم بلا ريب معلومات مفصلة عما جرى في شهر تشرين الثاني – نوفمبر عام ١٩٧٠ حين « جاء الى القاهرة كمال ادهم نسيب الملك فيصل ومستشاره الذي يتولى سلطة الاشراف على المخابرات ويعتبر من اقوى الشخصيات نفوذا في المملكة . وقد تحدث خلال هذه الزيارة عن الوجود السوفياتي في مصر **وعن الانزعاج الشديد الذي يسببه للاميركيين** » (٢٨) وقد وعده الرئيس السادات « **باخراج الروس من البلاد** » (٢٩) . وقيل بعدئذ ان هذا « الوعد » كان مدار المباحثات التي عقدها وزير الخارجية الاميركي وقتذاك وليام روجرز مع الرئيس السادات يوم ٣ مايو – ايار ١٩٧١ اي بعد ٢٤ ساعة من اقالة علي صبري . وذلك ، فيما اعتقد ، كان المدخل الطبيعي ، من جانب السوفيات ، الى تقنين العلاقات بينهم وبين النظام الجديد في ما عرف بمعاهدة الصداقة والتعاون . . فقد كانت « فجوة الثقة » في اهل الانقلاب المصري ولدت من مخاض هذا « التباين » بين « اعلانات » النظام وخفاياه . وهي الفجوة ذاتها، على مستوى آخر، التي انبثقت بين الشعب والنظام.

ولكن فجوة « الشك » في النظام الجديد اتسعت في الشهر التالي مباشرة لابرام المعاهدة بعد « الدور القذر » الذي قام به في احداث السودان بين ١٩ و ٢١ يوليو – تموز ١٩٧١ . . فلقد سقط الانقلاب العسكري الراديكالي في الخرطوم ، بفاعلية التدخل المصري المباشر . وسوف تظل الاربعة والعشرون ساعة الحاسمة (يوم ٢٠) سرا كبيرا في تاريخ هذه الفترة ما لم يكشف عنها احد الذين شاركوا في صنعها من القمة . فلقد كان سحب القوات السودانية المرابطة على ضفاف قناة السويس في طائرات النقل الضخمة بقيادة وزير دفاع النميري خالد حسن عباس ، ثم اصطياد بابكر النور وفاروق حمد الله من الطائرة البريطانية القادمة بهما من لندن في السماء الليبية ، وتحرك الضباط المصريين وطلاب الكلية الحربية المصريين المقيمين في السودان، واسقاط الطائرة العراقية التي تحمل احد الزعماء السودانيين بالقرب من السماء السعودية . . كان ذلك كله في تخطيط محكم وزمن قياسي يحتاج بالقطع الى اجهزة دقيقة بالغة التطور على كافة المستويات بدءا من البشر وانتهاء بالكمبيوتر ، لا تتوفر غالبا لاي قطر عربي . وربما كان موقف مالطة من عدم السماح للطائرة التي تقل الزعيمين العسكريين السودانيين القادمين من لندن ، مفتاحا مهما لحل هذا اللغز المثير ، خاصة وان الطائرة البريطانية سلمت راكبيها المتميزين دون اية مقاومة او احتجاج . على اية حال، فاسرار هذه الساعات الاربعة والعشرين ستظل طي الكتمان حتى يكشف عنها احد « ابطالها » في شجاعة تاريخية .

---

(٢٧) محمد حسنين هيكل – الطريق الى رمضان – الطبعة العربية – دار النهار اللبنانية – بيروت ١٩٧٥ – (ص ١١٩)

(٢٨ و ٢٩) المصدر السابق (ص ١١٣) .

والذي يعنينا في خاتمة المطاف ان انقلاب الرائد هاشم العطا كان قد اسقط نظام النميري فعلا ، لولا التدخل المصري المباشر . وهو التدخل الذي اعترف به الرئيس السادات مزهو بأن « الاتحاد — اي اتحاد الدول العربية الوليد بموجب ميثاق طرابلس — قد ولد بأسنان .. ظهرت جيدا في السودان » كما قال حرفيا في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في ٢٣ يوليو — تموز ١٩٧١ . واضاف في احدى جلسات هذا المؤتمر بأنه لن يسمح بنظام ماركسي على الحدود الجنوبية مع مصر . وكان من الطبيعي للاتحاد السوفياتي ان « يشك » في الهوية السياسية لصاحب مثل هذا الكلام . ولكن الشك بدأ يقترب من حافة اليقين عندما طلب السوفيات من الرئيس المصري — بعد اجهاض التحول السوداني — ان يتدخل بنفوذه الشخصي لوقف سيل الدم المتدفق من اعواد المشانق ، خاصة بالنسبة للقائد العمالي الشفيع احمد الشيخ الذي يتمتع باحترام عالمي كما كان على علاقة وطيدة بالرئيس عبد الناصر ، وكذلك عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي السوداني .. فما كان من الرئيس السادات الا ان اتصل بالنميري ليطمئن على « تنفيذ الاعدامات » قبل ان يواصل السوفيات إحراجه بالحاحهم . ويبدو ان السوفيات التقطوا الحديث التليفوني بين القاهرة والخرطوم ، فتأكدت لديهم الشكوك (٣٠) .

على اية حال فان هذا لم يمنع صدور بيان مشترك في تلك الايام بين النظام المصري وشخصية سوفياتية كبيرة هي بوناماريوف — عضو المكتب السوفياتي للحزب (٣١) — جاء فيه ان الطرفين يدينان « بقوة » موجة العداء للشيوعية . بل واضاف البيان نصا صريحا بأن « مصر وهي تسعى لتحقيق بناء حياة جديدة على الاسس الاشتراكية ستعمل على الاستفادة من التجارب الغنية التي مر بها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى » . ويبدو أن هذا كان كافيا للسوفيات ، وبالقدر نفسه للرئيس السادات ، من تصورين متناقضين : التصور السوفياتي هو تسجيل مواقف رسمية للرئيس المصري ، والتصور المصري هو تعزيز « الواجهة » بمزيد من الايهام .

وقد ساعدت على هذا الايهام مجموعة من القرارات والتصريحات والمواقف العلنية ، فحين اعلن الملك حسين فجأة « مشروع المملكة المتحدة » في ١٥ مارس —

---

(٣٠) المصدر السابق (ص ١٣٠) وايضا : فؤاد مطر « روسيا الناصرية ومصر المصرية » دار النهار — بيروت ١٩٧٢ — (ص ٩٤ و ٩٥)

(٣١) فؤاد مطر ، المصدر السابق ، يقول « ان بوناماريوف هو المسؤول عن الاعلام في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد سبق له ان عمل في الجيش الاحمر . وكان يتابع في استمرار نشاط المرتبطين بالمحور . وبلغ السادات ان بوناماريوف كان يحرص في استمرار على تصويره بانه عمل في الماضي مع النازيين ، وانه ضد الاشتراكية وبريد ان يجعل من مصر دولة متدينة» (ص ١٦١)

آذار ١٩٧٢ بهدف اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية واية اراضي يجلو عنها الاحتلال الاسرائيلي تحت السيادة الاردنية رفض الرئيس السادات المشروع ، وتوترت العلاقات مع الاردن لدرجة قطعها . وفي ٣٠ مارس ــ آذار نشرت الازفستيا الجريدة الناطقة باسم الحكومة السوفياتية ان المشروع الاردني « عمل انفصالي ومحاولة لتفرقة الدول العربية التقدمية واضعافها بينما هي تواصل جهودها لانهاء الاعتداء الاسرائيلي » .

ومن بين هذه العوامل المساعدة ايضا أن الرئيس السادات الذي قطع وعدا بأن عام ١٩٧١ سيكون سنة الحسم العسكري مع الاحتلال ومضى العام دون حسم ، ووجه في دورة استثنائية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بموجة من الاسئلة حول الموقف السوفياتي . وكان الرئيس قبل ذلك في « حديث الى الامة » بتاريخ ١٣ يناير ــ كانون الثاني ١٩٧٢ قد برر تأجيل الحسم بأن « ضباب » الصيف الهندي الباكستاني (اشارة الى الحرب بين البلدين الآسيويين) قد منع الحسم عام ١٩٧١ . ولكن زياراته المتكررة السرية والعلنية للاتحاد السوفياتي دفعت البعض للتساؤل ، فأجاب في هذا المؤتمر الذي عقد بين ١٦ و ١٨ فبراير ــ شباط ١٩٧٢ « اخشى ان يكون مبعث هذه الاسئلة حملات التشكيك المستمرة والتي تهدف في النهاية الى تقويض علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي **حتى نبقى وحدنا ، ومن ثم يسهل عزلنا والقضاء علينا** . لقد اثيرت ايضا أسئلة مشابهة من بينها على سبيل المثال ، أن الاتحاد السوفياتي لا يريد سوى حالة اللاسلم واللاحرب في ازمة الشرق الاوسط ، لان ذلك يساعده على الكسب وعلى استمرار بقائه في المنطقة (٣٢) . ربما تتعرض علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي لخلاف في وجهات النظر ولكن حتى الاشقاء يمكن ان يقع بينهم الخلاف . **والاتحاد السوفياتي لم يطلب منا اي شروط لمساعدتنا على ازالة آثار العدوان . اميركا هي التي تحاول دائما ان تفرض علينا شروطها المسبقة** ، ولكني أقول في وضوح **ان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه المسبقة على**

---

(٣٢) لا بد هنا من الاشارة الى « دائرة الحوار » اي الندوة التي عقدتها جريدة « الاهرام » ونشر ما دار فيها صباح الجمعة ١٩ مايو ــ ايار ١٩٧٢ اي قبيل لقاء القمة الاميركي السوفياتي في موسكو بثلاثة ايام . وقد اشترك فيها من خارج اسرة « الاهرام» السيد اسماعيل فهمي وكيل وزارة الخارجية آنذاك ، والسيد تحسين بشير رئيس الدائرة الصحفية في الوزارة . وكان من راي فهمي ان روسيا واميركا يريدان حالة اللاسلم واللاحرب . و « نحو ذلك الوقت تقريبا اجرى اختبار في عقل الكتروني لتقدير درجة افادة مختلف الدول من حالة اللاسلم واللاحرب القائمة . واعطيت للعقل الالكتروني كل المعلومات ذات الاهمية ، وكانت النتيجة : ٤٢٠ نقطة لاسرائيل و ٣٨٠ نقطة للولايات المتحدة و ١١٠ نقاط للاتحاد السوفياتي » (هيكل ــ المصدر السابق ــ ص ١٤٩) . وكان الاجراء الرسمي الذي اتخذته وزارة الخارجية المصرية ، بمعرفة الرئيس طبعا ، هو منح السيدين فهمي وبشير اجازة مفتوحة .. باعتبار انهما موظفان رسميان قالا كلاما يعبر عن رايهما الشخصي . وقد سبب الاجراء ارتياحا لدى السوفيات يقابله امتعاض شديد من مقالات هيكل المضادة لهم في ذلك الوقت .

عبد الناصر ، **وان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه علي** . وان احدا لن يقدر على فرض شروطه على ثورة يوليو . وهناك المسألة الاخرى المتعلقة بالقواعد . وانا اقول بوضوح شديد **انه ليست للاتحاد السوفياتي اي قواعد في الموانىء المصرية** . ولقد سبق ان قلت انني سوف اعطي تسهيلات للاسطول السوفياتي في الموانىء المصرية وكان ذلك ردا ووفاء لموقفه منا في عام ١٩٦٧ عندما فقدنا ٨٠ في المائة من سلاحنا . ما الذي فعله الاتحاد السوفياتي ؟ لقد اقام جسرا جويا بين مصر والاتحاد السوفياتي كما اقام جسرا بحريا . **وفي خلال اربعة اشهر فقط وقبل ان ندفع او حتى نتكلم عن ثمن السلاح او حتى نوقع على العقود كان قد اكتمل لدينا في اربعة اشهر اول خط دفاعي** . وحتى بعد اقامة اول خط دفاعي بخمسة اشهر كاملة جاء الاتحاد السوفياتي ليوقع معنا على العقود وقال يومها انه يشعر بأن واجبه كصديق لمصر ان يقف الى جوارها ويشاركها في ازمتها ومن ثم **اعطانا ما قيمته مائة مليون دولار اسلحة هدية ومشاركة منه دون مقابل** . الاتحاد السوفياتي موجود في البحر الابيض **ومن مصلحتي** ان يظل وجود للاتحاد السوفياتي في البحر الابيض حتى يقابل وجوده وجود الاسطول الاميركي السادس . وكلنا يذكر ليبرتي (٣٣) . واعتقد ان **من مصلحتنا** أن يكون أسطول الاتحاد السوفياتي موجودا في البحر الابيض » .

ومن العوامل المساعدة اخيرا على احكام « الايهام » ان الرئيس دعا في الخامس من ابريل ـ نيسان ١٩٧٢ الى جلسة مفاجئة لمجلس الوزراء ، هي التي قرر فيها قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاردن احتجاجا على « مشروع المملكة المتحدة » الذي علق عليه السادات بقوله انه « **ينسف قضية فلسطين ونحن لن نفرط في شيء لانه ليس من حقنا ان نفرط** » . في هذه الجلسة اعترض السيد حسين الشافعي نائب الرئيس على « تمييع الحسم » وقال كلاما اثار الرئيس ، لانه يطابق « المذكرة » التي تلقاها في اليوم السابق تحديدا (١٩٧٢/٤/٤) من عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين (من اعضاء مجلس الثورة السابقين) واحمد عبده الشرباصي ومحمد عصام الدين حسونة وعبد الخالق الشناوي واحمد كمال أبو الفتوح والفريق مدكور ابو العز والدكتور رشوان فهمي محفوظ والمهندس مصطفى خليل وصلاح دسوقي . وجميعهم من كبار المسؤولين في عهود سابقة سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو الشعبية . ويجمع بين بعضهم التطرف الديني وبين بعضهم الآخر معارضة العهد الناصري . قالت المذكرة « ان الاتحاد السوفياتي يقدم لنا من العون الذي لا يأذن حتى اليوم بتحرير الارض واسترداد الحق » و « لقد آن الاوان لأن ترسم سياسة التحرير الوطني على اساس ان قوى مصر الذاتية وحدها ـ روحية ومادية ـ هي الركيزة الاولى

---

(٣٣) سفينة التجسس الاميركية التي قامت بدور بارز في حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ اذ كانت تلتقط الشيفرة العسكرية المصرية وتبعث بها لاسرائيل .

والارضية لتلك السياسة » و « آن الاوان من ثم لمراجعة سياسة الاسراف في الاعتماد على الاتحاد السوفياتي » ، و « **ان سياسة محالفة الشيطان لا اعتراض عليها الا اذا كانت او انتهت لحسابه ، وهي بالضرورة مفضية الى حسابه اذا لم يكن الحليف كفؤا له ونده » (٣٤) .**

وكما ان « المذكرة » كانت اشبه بالسرية فلم تشر اليها الصحف ، كان جواب الرئيس السادات عليها في هذا النطاق ، غاضبا اشد الغضب على نائبه الذي ردد الاقوال عينها في جلسة مجلس الوزراء .

وكان على السوفيات آن « يطمئنوا » تجاه هذه المظاهر الودية المعلنة من جانب النظام الجديد . ولكنهم في حقيقة الامر لم يطمئنوا لحظة واحدة ، لانهم كانوا يتابعون بعيون مفتوحة ما يجري خلف الكواليس وما تحت السطح . وكانت هناك بالفعل ، مشاهد مثيرة لا ترتبط عبر اية وشيجة بما يدور على خشبة المسرح السياسي العلني . ماذا كان هناك ؟

يروي محمد حسنين هيكل في كتابه « الطريق الى رمضان » قصة لافتة للنظر (الطبعة المشار اليها ص ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦) كتبها تحت عنوان فرعي هو « حكاية راندو بولو » وهو يوناني متمصر كان يعمل في مزرعة« جاناكليس » لانتاج النبيذ من العنب المصري على بعد كيلومترات جنوب غربي الاسكندرية . بعد تأميم هذه « المزرعة ــ الشركة » عام ١٩٦١ ابقي على راندو بولو الذي تجاوز الستين مديرا للمزرعة ، وهو الرجل الذي انتخب مرتين لمجلس الامة (البرلمان) نائبا عن الدائرة التي تقع فيها المزرعة . وفي العام ١٩٧٠ فوجىء اليوناني المتمصر العجوز الجذاب (الصفات التي خلعها عليه هيكل) بجار مثير للانتباه والاهتمام ، فقد اقيم في المنطقة مطار للسوفيات تستطلع منه الطائرات وضع الاسطول في البحر من الشمال ، وتدافع عن المواقع المصرية في العمق جنوبا وشرقا وغربا . وفي شهر سبتمبر ــ ايلول ١٩٧١ تعرض منزل موظفة اميركية في سفارة بلادها ، للتفتيش من جانب المخابرات المصرية واعتقلتها ، وتم الأمر نفسه بالنسبة لطناش راندو بولو . والحكاية ــ وفق معلومات هيكل ــ ان المخابرات الاميركية استطاعت ان تصل الى راندوبولو بضغط من ابنه المهاجر الى الولايات المتحدة ، وذلك عن طريق الفتاة الاميركية التي تدعى « مس سوين » وكانت تعمل صوريا سكرتيرة في قسم التأشيرات بالقنصلية الاميركية . وتمكنت اجهزة الأمن المصرية بمراقبة الاتصالات بين الطرفين وبينهما وبين الخارج من التقاط ثلاث رسائل بالحبر السري تتضمن معلومات عن المطار السوفياتي . ويوم القبض عليه كان معه شخص اميركي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية فاخلي سبيله . ويومها ثار مستر دونالد بيرجس (المشرف

---

(٣٤) النص الكامل للمذكرة في باب « الوثائق»من كتاب لفؤاد مطر السابق ذكره (ص ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١) .

على شؤون الرعاية اميركيين في القاهرة) ويوجين ترون ممثل المخابرات الاميركيـة الذي استدعاه اللواء احمد اسماعيل مدير المخابرات المصرية حينئذ ووزير الحربية بعد ذلك ليبلغه كلاما قاسيا بشأن التهويـل الذي تذيعـه الولايات المتحـدة حـول الموضوع . وحين عاد ترون من المقابلة كتب الى اللواء اسماعيل خطابا صريحا قال فيه « أريد أن أؤكد ان اي معلومات حصلنا عليها من الفتاة لم تذهب الى اسرائيل ، وكانت لفائدة الولايات المتحدة فقط . والحقيقة انها لفائدة مصر ايضا ، لانهـا تمكن الحكومة الاميركية من ان تقول لاسرائيل حين تطلب مزيدا مـن السلاح بحجـة الاسلحة التي يرسلها الاتحاد السوفياتي الـى مصر انهـا تبالغ » . ثم مضى الـى القول « وأريدك ان تعرف ان الولايات المحدة والاتحاد السوفياتي في مجابهة عالمية . وهنا قاعدة يعمل السوفيات منها ، وطبيعي ان نكون مهتمين بما يفعلون . لقد كنا نتجسس عليهم .. لا عليكم » .

ويعلق هيكل على القصة كلها بقوله : « كان لحكاية راندو بولو فائدة خاصـة من ناحية انها كشفت عن طريق (سري) للاتصال بين مصر والولايات المتحدة اصبح في ما بعد على درجة كبيرة من الاهمية . هذا الطريق كان يبدأ من رئاسة الجمهورية في مصر الى ادارة المخابرات المصرية ومنها الى ادارة المخابرات الاميركية ، فالـى مجلس الامن القومي وكيسنجر في البيت الابيض . وكان هذا الطريق والابقاء عليه مفتوحا ، هو السبب الذي من اجله وافق الرئيس السادات في النهاية على اطـلاق سراح مس سوين » . وكانت النتيجة التالية هـي عـزل وزارتي الخارجيـة فـي مصر واميركا (ايام روجرز) عما يجري من وراء ظهرهما .

ولكنه بالقطع لم يكن يجري من وراء ظهر السوفيات ، فوسائلهم التكنولوجية وغيرها في نقل الاسرار لم تكن بأقل كفاءة مـن الوسائل الاميركية . وهكـذا لم تكـن قصة راندو بولو بمقدماتها وسياقها ونتائجها مما يخفى عن آذانهم .

كما لم يكن خافيا عنهم « الاوامر اليومية » التي كان يصدرها الفريق محمـد احمد صادق (الذي سمع باسمه المصريون للمرة الاولى في احداث ايلـول ١٩٧٠ حيث قام بدور لامع في الاردن ، ثم سمعوا بدوره الاكثر اهمية في انقلاب مايـو ــ ايار ١٩٧١ ليصبح بعدئذ وزير الحربية) لافراد القوات المصرية المسلحة .

وفي احد ايام شهر مايو ــ ايار ١٩٧٢ قال : « ان السوفيات لا يعطـون مصر شيئا اساسيا . والمساعدات التي يقدمونها لا تكفي حتى لتحرير سيناء . اننـا لا نملك مصانع للذخيرة . ولذا فنحن لو بدأنا المعركة فـان الذخيرة لا تكفينا عشرة ايام . ان الاتحاد السوفياتي يطلب منا السماح له بانشاء قاعـدة في مرسى مطروح واخرى في الزعفران (على البحر الاحمر) وهو طلب غريب » وهنـا ضرب صادق بيده على الطاولة التي يجلس اليها واضاف مخاطبا الضباط « ما دمت انا وزيـرا للحربية فلن امكن السوفيات من الحصول على قاعدة واحـدة في مصر . وانني اقسم بشرفي العسكري على ذلك. واذا دخل السوفياتمرسى مطروح واقاموا قاعدة

هناك فلن يخرجوا منها أبدا . واذا كان من الصعب علينا اخراج اسرائيل من سيناء وهي الدولة الصغيرة فما بالك بالاتحاد السوفياتي وهو الدولة العظمى . **ان الاتحاد السوفياتي يبيعنا السلاح باسعار السوق السوداء** . الدبابة التي يبلغ ثمنها في الاسواق العالمية ٢٥ الف جنيه يضع الاتحاد السوفياتي ثمنا لها ٤٤ الف جنيه . لقد اشتكى السوفيات كثيرا من موقف العقيد القذافي ضدهم ونحن طلبنا من الرئيس الليبي تخفيف الحملة حتى لا يعتبروا كلامه حجة تحول دون تسليمنا ما نريد . ولقد تفهم القذافي هدف مصر من طلبها هذا وقال انه على استعداد لارسال وفد الى موسكو . وحدث بالفعل ان توجه وفد ليبي برئاسة الرائد عبد السلام جلود الى موسكو واجرى محادثات مع المسؤولين السوفيات تبين لنا انها كانت تتميز باللف والدوران . وارسل لنا الاخوان الليبيون الارقام التي قدمها السوفيات لهم لنطلع عليها فوجدنا ان الاسعار التي حددها السوفيات هي ضعف الاسعار العالمية . وعلى هذا الاساس لم تتم صفقة السلاح التي كانت ستعقدها ليبيا مع الاتحاد السوفياتي لحسابنا . وكان الاخوان الليبيون سيدفعون ثمن الصفقة نقدا . وانا قلت لهم بعدما درست الارقام والوضع انه من الافضل ألا توقعوا عقد الصفقة ، **وان الحل الامثل هو شراء السلاح غير المتوفر عندنا من الغرب** . وفوق ذلك لقد طلب السوفيات منا رسميا أن يتولى الطيارون المصريون تدريب الطيارين السوريين ، ومعنى ذلك ان يسافر طيارون من عندنا الى سوريا **وبذلك يحدث نقص في الجبهة المصرية بالنسبة الى الطيارين** . وحجة السوفيات في ذلك انه يجب ان يكون هنالك **توحيد** في هذه المسائل . وهي **حجة غير مقبولة** لان مثل **هذه المهمة مطلوبة منهم** . وفي اي حال أريدكم ان تعرفوا انه **لن يغادر طيار مصري بلاده الى مكان آخر » (٣٥)** .

وكما ان السوفيات في المطار القريب من الاسكندرية لم يكونوا بعيدين عن حكاية راندو بولو ومس سوين وبيرجس وثرون ، كذلك بوجودهم الاستشاري في الجيش المصري لم يكونوا بعيدين جدا عن حكاية الفريق صادق ، وعن « اوامره اليومية » وتاثيرها في افراد القوات المسلحة ، وتناقضها الكلي مع ما يعلنه رئيس الجمهورية . وازدادت فجوة الثقة اتساعا .

ولم تغب عن السوفيات أخيرا العلاقات المتميزة بين النظام المصري والمملكة العربية السعودية والتي ازدادت توثقا ابان تلك الفترة ، حتى ان الرئيس السادات، حين سافر الى موسكو في ٢ فبراير ـ شباط ١٩٧٢ « طلب من الفريق صادق ان يبعث برسالة الى الامير سلطان وزير الدفاع السعودي يبلغه فيها ان الرئيس امره في حال حدوث اي طارىء اثناء غيابه في موسكو ان تتلقى قيادة القوات المسلحة المصرية اوامرها من الملك فيصل » (٣٦) . وكان الملك فيصل نفسه هو الذي صرح

---

(٣٥) المصدر السابق (ص ١٢٦ و ١٢٧)

(٣٦) هيكل ـ المصدر السابق (ص ١٤٣)

بعد ذلك بشهور قليلة « ان الحديث عن استخدام البترول كوسيلة للضغط على اميركا لا جدوى منه . ولا يمكن الانتصار الا بالرجوع الى عقيدتنا » (٣٧) وقد وجدت هذه الفكرة بشكل آخر صدى عميقا لدى أحد أعمدة « مجموعة الصعيد » من الجناح الديني المتطرف هو احمد عبد الآخر الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لشؤون الوجه القبلي حين قال « نفرط في سيناء ولا نفرط في عقيدتنا » . ولكن الاهم أن ويتشارد نكسون الرئيس الاميركي حينذاك طلب من الامير سلطان وزير الدفاع السعودي « ابلاغ الرئيس السادات انه اذا أخرج السوفيات من مصر ، فان الولايات المتحدة ستساعد جديا على حل أزمة الشرق الاوسط ، وان الامير السعودي قال للرئيس الاميركي أن القيادة المصرية واعية وموضوعية ومتفهمة وهي تدرك انه ليس في السياسة عواطف دائمة انما مصالح دائمة » (٣٨) .

وفي السادس من يوليو ــ تموز ١٩٧٢ اجتمع الرئيس السادات بوزير الدفاع السعودي العائد من واشنطن . وهو اليوم نفسه الذي وصلت فيه الرئيس رسالة على وجه السرعة من القيادة السوفياتية فلم يتحمس لاستقبال فينوغرادوف ــ السفير السوفياتي فوق العادة ــ على الفور ، وكان ذلك للمرة الاولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين . وحين استقبله بعد ذلك بيومين ، كان في خلفية السفير غير العادي ، صورة شبه كاملة عما يدور بين الكواليس (من راندوبولو الى المخابرات الاميركية الى المباحثات السرية مع الولايات المتحدة الى الحملة الاعلامية المصرية على السوفيات الى أوامر الفريق صادق الى العلاقة الخاصة بالملك فيصل الى موجة التطرف الديني) لذلك لم تكن المفاجأة كبيرة حين التفت الرئيس السادات الى فينوغرادوف (في ٨ يوليو ــ تموز ١٩٧٢) بالاستراحة الخاصة في «القناطر الخيرية» قائلا : انني أشكر الاتحاد السوفياتي على كل ما قدمه من عون الى مصر عن طريق خبرائه ، ولكنني أريد الآن وقف خدمات هؤلاء الخبراء اعتبارا من يوم ١٧ يوليو ــ تموز .

وكان هذا اليوم في واقع الامر هو التاريخ الحقيقي لالغاء « معاهدة الصداقة » التي لم يمض عليها اكثر من عام الا قليلا والتي لم يتم الغاؤها رسميا الا بعد اربع سنوات . كما كان هذا اليوم الذي احتفلت به بعض الاوساط الحاكمة كما لو كان عيد الاستقلال الوطني ، هو تاريخ السفور عن الوجه الحقيقي للنظام ، حتى ان كيسنجر لم يملك نفسه من التعليق بأن ما أقدم عليه الرئيس المصري هو ابعد مما كان يتصور من حيث السرعة التي تم بها ، وأنه يستحق من اميركا « ردا مناسبا » . ولكن الولايات المتحدة ، كالاتحاد السوفياتي ، لم تفاجئه بالخطوة المثيرة ، فقد بعثت برسالة الى الرئيس السادات قبل لقائه بالسفير فينوغرادف بيوم واحد

---

(٣٧) مجلة « المصور » المصرية ــ عدد ٣ اغسطس ، آب ١٩٧٢

(٣٨) عن كتاب فؤاد مطر المذكور سابقا (ص ٢٠)

تقول حرفيا « تستطيع الآن ان تهدأ ، وان تفعل مـــا تشاء ، ولكن عليك ان تذكر دائما ان مفتاح الحل هنا » (٣٩) . ويشير هيكل في غمزة بارعة الى ان احداً « لـن يعرف على وجه الاطلاق ما دار في ذهن الرئيس الـى يوم ٦ يوليو ـ تمـوز عندما أصدر قرار سحب الخبراء السوفيات الا اذا قرر هو نفسه ان يزيح عنه الستار » ويضيف « وجدت نفسي لا أزال عاجزا عن معرفة السبب بالضبط الذي ضغط على الزناد فاطلق قرار الرئيس » (٤٠) رغم المفارقة البديهية وهـي ان مقالات هيكـل و « دائرة الحوار » في الاهرام وكذلك أرقام الكمبيوتر التي نشرها حـول حالـة اللاسلم واللاحرب كانت التمهيد الفكري لقبول هذا القرار . ولكن رسالة بريجنيف الى الرئيس السادات في بداية اغسطس ـ آب ١٩٧٢ كانت تحمل الجواب وتحدد الاسباب بصراحة غير معتادة في العلاقات الدبلوماسية . قال الامين العـام للحزب الشيوعي السوفياتي في رسالته **« اننـا لا نستطيع ان نقف موقف اللامبالاة مـن الاتجاه الذي تسير فيه جمهورية مصر العربية ، لان ذلك امـــر يخص المصالـح المشتركة السوفيات والشعوب العربية معا . ولعلكم تذكرون ، يا سيادة الرئيس ، ان القيادة في كل من بلدينا قد اتفقت على ضرورة الحاجة الى تقوية زحفكم الـى الامام وتدعيمه ، وزحف كل القوى التقدمية في الشرق الاوسط . ونشعر بان مـن حقنا ان نذكركم بهذا لانكم انتم انفسكم قد تحدثتم الينا مرات عـدة عن النشاطات المتزايدة للقوى الرجعية داخل مصر ، وعن الجهود التي تبذلهـا العناصر اليمينية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، بالتحالف مع الاستعمار ، لوقف زحف مصر عـلى الطريق التقدمي والعودة به الى الوراء . فالى أين تتجه مصر ؟ الى اين تساق بايدي قوى من داخلها وخارج حدودها ؟ وما الذي ستكون عليـه العلاقات بيننا فـي المستقبل ؟ هذه هي الاسئلة التـي تثير القلـق لـدى اصدقائكم وتقـدم التشجيع لاعدائكم . اننا نتطلع الى تلقي جواب عن هذه الاسئلة ، ونامل ان تكون الاجابة عنها بكل صراحة » (٤١) .**

والحقيقة ان الزعيم السوفياتي لم يتلق جوابا من الرئيس المصري ابـدا ، ولكنه ـ والعالم اجمع ـ تلقى جوابا من نوع آخر من شباب الشعب المصري .

٦ ـ من يجيب على سؤال « المجهول » ؟

كان الاستغناء عن خدمات الخبراء السوفيات في مصر هو الاجـراء العلنـي الاول الذي يفصح عن الصناع الحقيقيين للقـرار المصري بعيـدا عن الواجهات والاقنعة . . فالاجراء تضمنته صراحة من قبل اتخاذه مذكرة البغدادي وكمال الدين

---

(٣٩) هيكل ـ المصدر السابق ـ (ص ١٥٩)

(٤٠) المصدر السابق (ص ١٥٤ و ١٥٥)

(٤١) النص ماخوذ عن كتاب هيكل المذكور (ص ١٦٠ و ١٦١)

حسين والآخرين ، ومقالات هيكل وندوة الموظفين الكبار في الخارجية المصرية بالاهرام والقيادة الجديدة في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي، والكثيرين من اعضاء المؤتمر القومي الذين استقبلوا اعلانه في ١٨ يوليو ـ تموز ١٩٧٢ بالهتاف والتصفيق الحاد . ولكن المجتمع المصري بسؤاله الكبير « لماذا » عن مسلسل الحرائق والفتنة الطائفية والارتفاعات المتتالية للاسعار والثبات المضني للاجور ، كان يحاول تلمس « المجهول » المقبل في القرارات والقوانين والاجراءات الثلاثة الرئيسية : قانون الاستثمارات الاجنبية وقانون الوحدة الوطنية واخراج السوفيات .. اذ رافق القانون الاول هجوم طفيلي على « الانتاج » متمثلا في تطويق القطاع العام وازدهار الاستهلاك عبر القطاع الخاص في التجارة الخارجية والداخلية . كما واكبت القانون الثاني موجة عنيفة من التطرف الديني الرسمي في اجهزة الاعلام . واشار الاجراء الاخير الى موقف معاد للقوى اليسارية والناصرية والديموقراطية في المجتمع .

واذا كانت الحرائق المدنية والدينية هي التعبير السلبي عما يضطرم به باطن المجتمع من صراعات ، فقد كانت حركة الطلاب المصريين خلال عام كامل (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣) هي **الرقابة الايجابية** على مجريات الامور . وهي الحركة التي لا تنفصل عن احداث ١٩٦٨ وتمتد جذورها الى تقاليد الحركات الطلابية في التاريخ المصري الحديث ، وخاصة في تلك المرحلة التاريخية عام ١٩٤٦ (ذكرى ٢١ شباط ـ فبراير) حيث تألقت حينذاك « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » كعمل جبهوي شامخ في الاربعينات الذهبية (٤٢) . ولا سبيل لفهم حركة الطلاب المصريين في السبعينات الا في هذا الاطار التاريخي ، لا بمعنى انها جاءت امتدادا مطابقا للماضي ، بل العكس لاستخلاص الثوابت والمتغيرات التي تركت بصماتها واضحة على الحركة الجديدة .

فمن ناحية تمتد الحركة الطلابية المصرية في عمق التاريخ المعاصر الى البدايات الاولى للقرن العشرين ، وبالتحديد عام ١٩٠٦ . ولم يكن هذا التاريخ محض مصادفة ، بل كان مواكبا لحادث « دنشواي » ـ احدى قرى محافظة المنوفية جنوب غرب القاهرة ـ حيث اصطدم بعض الفلاحين المصريين ببعض الجنود الانكليز الذين اقبلوا لصيد الحمام من ابراج القرويين الذين يربحون من تربيته وبيعه . فما كان من سلطة الاحتلال الا ان نصبت محكمة فورية وعلقت المشانق في ساحة القرية واعدمت بعض شبابها . وهي « الجريمة » التي ندد بها الكاتب الايرلندي برنارد شو في ذلك الوقت . وهي ايضا الجريمة التي يسرت الميلاد الحقيقي للرواية المصرية على يد محمود طاهر حقي الذي كتب على اثرها « عذراء دنشواي » متاثرا بالرواية الفرنسية الشهيرة في زمنه « عذراء اللورين » . في هذا التاريخ ولدت الحركة الطلابية المصرية ، رغم ان « الجامعة الاهلية » لم تولد الا بعد

---

(٤٢) هذه النقطة مشروحة تفصيلا في اطروحتنا للدكتوراه « النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث » . وهي المجلد الاول من عملنا هذا ـ دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨

ذلك بعامين ، أما الجامعة الرسمية « جامعة فؤاد الاول » التي أصبحت جامعة القاهرة فلم تتأسس الا عام ١٩٢٨ . غير انه في ذلك العام وبالتحديد في ٢٢ اكتوبر – تشرين ١٩٠٦ اجتمع عدد من الاعيان والمثقفين المصريين في منزل سعد زغلول (زعيم ثورة ١٩١٩ بعدئذ ورئيس حزب « الوفد » أيضا) ليناقشوا سياسة التعليم في البلاد ، وكان البريطاني « دنلوب » قد خطط للتعليم في مصر على أساس انها « مزرعة قطن » لا تحتاج الا لصغار الموظفين والحرفيين ممن تكفيهم المدارس المتوسطة . كذلك فقد ركز جهده على دعم « التعليم الديني » في مواجهة التيارات العصرية . من هنا كان التفكير في اقامة جامعة ابعد ما يكون عن التخطيط البريطاني للثقافة العربية في مصر . كما ان هذا التفكير ، للسبب نفسه ، اصبح من الهموم الرئيسية لنضال الشعب المصري في ذلك الوقت الباكر . وقد أصدر الاجتماع في بيت سعد زغلول بيانا الى الامة جاء فيه « في هذه السنة هب في الراي العام تيار من نفسه (أي تلقائي) لتحقيق هذه الامنية ، لان الامة انتهت بأن تفهم تمام الفهم ان طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرته تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية . **وان من وراء الحدود التي انحصر فيها ، معارف سامية ، وحقائق عالية ، وقضايا جليلة ، ومشكلات غامضة تشتاق النفوس الى حلها ، واختراعات جديدة ، وتجارب بديعة ، والاختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في اوروبا ولا يصل الينا الا صداها الضعيف . فانها ما يختص بالوجود ، وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية ، وما يبحث فيه عن لغة الانسان ، وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضي الانسان وحاضره ومستقبله .. وابلغ من ذلك انه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والعلوم ، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عاد الاوروبيون الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الاجلال والاحترام** . ان جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب ان يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الامام . وان امتنا لا يمكنها ان تعد في صف الامم الراقية لمجرد ان يعرف اغلب أفرادها القراءة والكتابة . او ان يعلم بعضهم شيئا من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحاماة ، بل يلزم اكثر من ذلك : يلزم ان شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة ، ومن نفوسهم استعدادا يصعدون بعقولهم ومداركهم الى حيث ارتقى علماء تلك الامم .. » .

وهبت مصر عن بكرة ابيها تلبي هذا النداء ، فرغم انه كان لديها منذ عصر محمد علي ورفاعة الطهطاوي وعلي مبارك ، « مدارس » للترجمة والهندسة والطب .. الا ان هذه « الصناعات » كلها كما يقول البيان السابق ليست هي « الثقافة » . ومن المفيد التذكير بأن « الازهر » ظل منذ العصر الفاطمي هو منارة العلوم الدينية الاسلامية في الشرق . وقد كان سعد زغلول نفسه من خريجيه قبل ان يتعلم القانون . ومن المفيد كذلك القول بأن ابناء الارستقراطية المصرية الناشئة كانوا يتوجهون الى جامعات الغرب ويعودون « أساتذة » . ولكن البيان التاريخي

كان يشير الى جملة حقائق جديدة تماما . أولها ان « القوى الاجتماعية » التي أصدرته تتكون أساسا من أبناء الطبقة الوسطى الوليدة ذات الطموحات الاكيدة في ما هو أهم من « الوظيفة » التي كانت ترشحهم لها برامج دنلوب . كما انها رغم تدينها الشديد ، كانت ذات طموحات اكيدة في « العلمنة » و « العصرية » لا في منجزاتها المادية المحسوسة كالطب والهندسة بل في « فكرها » الذي « يربي العقول » . بل يشير البيان اشارة فريدة الى العصر الذهبي للحضارة العربية الاسلامية التي ساهمت بنصيب موفور في عصر النهضة الاوروبية ، وقد آن الاوان لاسترداد « روحها » لدرء التخلف . وهكذا كان البيان الباكر حوارا عميقا بين التراث والعصر والمجتمع ، وقد أراد للجامعة أن تكون تجسيدا لهذه المعاني .

وهكذا هبت مصر كلها تلبي النداء منذ ٢٢ اكتوبر ـ تشرين اول ١٩٠٦ الى ٧ فبراير ـ شباط ١٩٢٨ اليوم الذي وضع فيه حجر الاساس للجامعة المصرية . وقد ردت الجامعة (التي ولدت في رحاب النضال من اجل الاستقلال والديموقراطية والنهضة) على الشعب بسلسلة موصولة الحلقات من المعارك الفكرية المجيدة ، فأصبحت قلعة التنوير والفكر الوطني والعقلانية والوعي الشعبي بالاصالة والمعاصرة . وبعد ١٧ عاما فقط على انشائها ـ وبالتحديد في صيف ١٩٤٥ ـ تشكل أول تنظيم جبهوي من الطلاب المصريين المنتمين الى الاحزاب السياسية على امتدادها من أقصى اليمين حيث الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » الى اقصى اليسار حيث التنظيمات الشيوعية والتروتسكية ، مرورا بحزب البرجوازية الوطنية الكبير « الوفد » . وقد حددت لجنة من ممثلي الطلاب ذوي الانتماءات المختلفة ، أن كفاحها من أجل الاستقلال ليس كفاحا ضد الاحتلال العسكري وحده، **بل ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية** ، وكذلك عملاء الاستعمار من **كبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الاجنبية** ، وانه لا بد من تكوين **جبهة وطنية عريضة** تناضل من اجل تحقيق هذه الاهداف .

ثم اعلنت احزاب الاقلية الحاكمة حينئذ في ٢٠ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٤٥ عن رغبتها في التفاوض مع لندن لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وردت الحكومة البريطانية بعد شهر بأن لا مانع لديها من التفاوض بشرط استمرار الارتباط بين مصر وبريطانيا وان تدخل مصر في حلف دفاعي مشترك والابقاء على القواعد العسكرية في مصر والسودان ، وكان رد الطلاب هو **« لا مفاوضة الا بعد الجلاء »** و **« الجلاء بالدماء »** . ودعت اللجنة المشكلة في صيف ١٩٤٥ الى مؤتمر ٩ فبراير ـ شباط ١٩٤٦ في حرم جامعة فؤاد الاول (جامعة القاهرة الآن) حيث طلب المؤتمرون بوقف المفاوضات الدائرة ، والغاء كل المعاهدات والاتفاقيات مع الاحتلال ، وجلاء القوات البريطانية على الفور . ثم توجهت من المؤتمر مظاهرة كبيرة لرفع هذه القرارات الى المسؤولين ، فما ان وصلت الى منتصف كوبري عباس (كوبري الجلاء الآن) حتى فتح الجسر فجأة واطلقت الشرطة نيرانها ، وكانت **مذبحة كوبري**

عباس الشيرة ، حيث لقي العديد من الطلاب حتفهم غرقا او بالرصاص . وانفجر بركان المقاومة الشعبية في كل مكان حيث استشهد المصريون والسودانيون معا في الاسكندرية والزقازيق والمنصورة ، وقد بلغ عدد القتلى سبعة غير مئات الجرحى . وفي القاهرة حطم الشباب الزينات الملكية المعدة للاحتفال بعيد الميلاد الملكي وحرقوا صورة الملك فاروق وهتفت الجامعة **بسقوط الملكية و حياة الجمهورية** .

واغلقت الحكومة الجامعة . وفي ١١ فبراير – شباط انخرط الطلاب في مظاهرات الجماهير الصاخبة نحو السراي ، فارتبط النضال – على الفور – ضد الاحتلال بالنضال ضد العرش والرجعية . وفي اليوم التالي التقى طلاب جامعة فاروق (جامعة الاسكندرية) بعمال كرموز (الحي الشعبي في العاصمة الثانية للبلاد) . واضطربت البلاد من شمالها الى جنوبها تطالب بطرد الحكومة فسقطت . ولكن الذي جاء هو « أسماعيل باشا صدقي » رئيس اتحاد الصناعات المصرية (اي زعيم أرباب العمل في الشركات المختلطة من رؤوس أموال كبار الملاك ورؤوس الاموال الاجنبية) . وقررت اللجنة التحضيرية للطلبة انتخاب لجان وطنية . وفي ١٧ فبراير – شباط في احد مدرجات كلية الطب اعلن عن تشكيل **اللجنة الوطنية للطلبة** التي طالبت في ميثاقها بالجلاء التام عن كل شبر من اراضي وادي النيل (اي مصر والسودان) والتحرر من العبودية الاقتصادية . ووجهت نداء الى العمال ليشكلوا **اللجان الوطنية في المناطق والاحياء العمالية والنقابات** . وعلى الاثر تكونت العديد من هذه اللجان في القاهرة والاسكندرية . واستمر اجتماع اللجنة الوطنية للطلبة طوال الليل حتى صباح اليوم التالي (٢/١٨) حيث اتصلت بالاسكندرية وبعمال الترام والمطابع وعمال شبرا الخيمة ومؤتمر نقابات عمال القطر المصري واللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصري . وفي ١٨ و ١٩ فبراير – شباط ١٩٤٦ تم تكوين **اللجنة الوطنية للطلبة والعمال** ، القيادة التاريخية الجديدة للنضال الوطني . وفي نهاية اجتماعها الاول « قررت نقابات عمال القطر المصري ، وطلبة الجامعات المصرية والازهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية ان يكون يوم الخميس **٢١ فبراير – شباط ١٩٤٦** يوم اضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه ، يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها عناصر الشعب المصري متكتلة حول حقها في **الاستقلال التام والحرية الشاملة** » .

واقبل يوم ٢١ فبراير – شباط ليصبح « تاريخا » مشهودا في حياة مصر والعالم العربي وكافة الشعوب المقيدة باغلال الاستعمار . . فتدفقت المظاهرات الى قلب القاهرة ، وفي مؤتمر **ميدان الاوبرا** اعلن مجددا ضرورة قطع المفاوضات والجلاء الناجز والغاء المعاهدات وعرض القضية برمتها على مجلس الامن ، اي تدويل المسالة المصرية واشراك الراي العام العالمي الذي تتردد في حشاياه النهاية الفادحة الثمن للحرب العالمية الثانية . وفي ميدان قصر النيل (ميدان التحرير الآن) حصدت القوات البريطانية بالرصاص وتحت عجلات مصفحاتها العشرات من المتظاهرين . ولكن المظاهرات عمت بقية ارجاء مصر في اقاليم الوجهين البحري

والقبلي . ولكن أول « جبهة وطنية » بعد الحرب كانت قد ولدت ، كنقيض لجبهة الاحزاب عام ١٩٣٦ التي وقعت معاهدة التهادن مع الاحتلال ، وكامتداد لثورة ١٩١٩ المجهضة بسقوط جيل الرواد . وكان الفرق النوعي بين الجبهتين آن « اللجنة الوطنية للطلاب والعمال » قد مثلت تحالف القوى الشعبية من العمال والمثقفين والبرجوازية الصغيرة الوطنية الديموقراطية ، وهي القطاعات الاجتماعية الصاعدة على المسرح السياسي .

إلا ان ذلك لا ينفي ان السفارة البريطانية والقصر الملكي قد استطاعا ـ بالتعاون مع صدقي باشا ـ سحب ممثلي الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » . وقد تجلى هذا « الانشقاق » في صفوف اللجنة الوطنية حين اعلنت يوم ٤ مارس ـ اذار كيوم حداد وطني على شهداء ٢١ فبراير ـ شباط . غير ان الانقسام لم يمنع ٢٥٠ الفا (ربع مليون) مواطنا من الاحتشاد وتنظيم حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال واحزاب الاقلية والسراي . كما لم يمنع الصدى العربي الشامل لاحداث مصر ، ففي السودان قام الطلبة والعمال بمظاهرات ضخمة في ١٣ مارس ـ اذار بالعاصمة ، الخرطوم . وفي العراق تظاهر العمال والطلاب ايضا الى جانب كفاح الشعب المصري ، وكانت مذبحة كاروباغي بكركوك التي استشهد فيها عدد كبير من العمال . وفي الهند تظاهر سلاح الطيران والبحارة في بومباي ضد قوات الاستعمار البريطاني فسقط ٣٥ شهيدا وخمسماية جريح . أما اتحاد الطلاب العالمي فقد كرس يوم ٢١ فبراير ـ شباط يوما عالميا للنضال ضد الاستعمار .

في مصر اخفقت مفاوضات « صدقي ـ بيفن » حول اتفاقية الدفاع المشترك ، وكذلك مفاوضات « خشبة ـ كامبل » وانتشر « العنف الثوري » سواء بالاغتيالات الفردية (ضد الأنكليز وعملائهم المحليين ، وضد القصر وعملائه أيضاً) او باشعال النار في ثكنات الاحتلال ، فتحقق الجلاء عن المدن و « القلعة » في ٤ يوليو ـ تموز وعن مطاري حلوان ووادي النطرون في أكتوبر (تشرين الاول) وديسمبر (كانون الاول) وعن القاهرة والاسكندرية في مارس ـ اذار ١٩٤٧ . وكان يوم ٢١ فبراير ـ شباط ١٩٤٦ قد حدد بشكل قاطع هوية المنعطف الجديد للثورة المصرية وقواها الاجتماعية ، فأصبح « الاستقلال الوطني » يعني الاستقلال الاقتصادي والسياسي والديموقراطية الاجتماعية لا الجلاء العسكري فحسب . . واضحت جماهير « البرجوازية الصغيرة » الى جانب العمال والفلاحين والمثقفين والجنود في مواقع جديدة من المشهد الاجتماعي والسياسي الذي ظل « حكرا » للبرجوازية المتوسطة والكبيرة واشباه الاقطاعيين دون انجاز لمهام « الثورة الوطنية الديموقراطية » التي بدات مع انتفاضة عرابي واجهضت في ثورة ١٩١٩ وسلمت نفسها في معاهدة ١٩٣٦ .

وكان صدقي باشا رئيس الوزراء واضحا حين وقف في مجلس الشيوخ في ١٥ يونيو ـ حزيران ١٩٤٦ ليقول « اننا حكومة بيضاء لشعب أحمر » وهو يطلب

الموافقة على سن الاجراءات الاستثنائية المعروفة باسمه ، وهــي « قوانين مكافحة الشيوعية » ؛ كما انه كان منسجما مع تمثيله لمصالح الفئات العليا مـن البرجوازية المتحالفة مع الاستعمار ، حين وقف مـرة اخـرى في مجلس النواب يلـوح بديوان شعر « اصرار » لكمال عبد الحليم يطلب الموافقة عـلى إعتقال مئات مـن الشباب والعمال والمثقفين (كسلامة موسى ومحمـد منـدور) في ١١ يوليـو ـ تموز ١٩٤٦ واغلاق عدد كبير من الصحف والمجلات وابواب الروابط والاتحادات والنوادي التي شاركت في صنع ٢١ فبراير شباط ١٩٤٦ .

بعد خمسة وعشرين عاما من هذا التاريخ فوجـيء العالـم بحركـة الطـلاب المصريين في اوائل السبعينات لا كتتمة لاحداث ١٩٦٨ ولا تكرارا لاحداث ١٩٤٦ بل اتصالا عميق الدلالة ، بتاريخ الجامعة المصرية العريق في النضال الوطني من ناحية ، واستكمالا لاهداف « الحركة » بعد هزيمة ١٩٦٧ من ناحية اخرى (٤٣) . وتفصيلنا الراهن لبعض « اللحظات » في تاريخ الحركـة الطلابية المصرية ، لا يقصد به **متابعة التطور** ، بقدر ما نهدف منه الى تلمس الثوابت والمتغيرات في الحركـة الشعبيـة والظروف المحيطة بها ، وهو الامر الذي يساعدنا عـلى فهم الحركـات الجديـدة وآفاق نموها في المستقبل .

من هنا نؤكد سلفا بأن حركة السبعينات ليست « مفاجئة » بأي معنى . انهـا بنت **التقاليد التاريخية** لنشأة الجامعة المصرية ، وهي التقاليد « **الوطنية** » اساسا ، اي ضد الاستعمار الاجنبي ، و « **الاجتماعية** » بالضرورة ، اي ضد الصفوة الطبقية المتمازة ، ومن ثم فهي تقاليد « **ديموقراطية** » صميمة . وفي هـذا السيـاق يمكن القول دون تجاوز ، ان حركة الطلاب المصريين تاريخيا ، هي حركة **رائدة** على صعيد العالم . ومن زاوية اخرى هي بنت **التقاليد الثورية** للشعب المصري ، فهـي التـي بادرت خارج احزابها الى تمثيل كل الشعب في **لجان وطنية** ، والـى التحالف مـع **الطبقة العاملة** . ومن زاوية ثالثة هي بنت الرد المدوي عـلى الهزيمة في ظل قيادة استثنائية هي الشخصية التاريخية لجمال عبد الناصر . واخيرا فهـي بنت زمانها بكل ما يلتهب به وجدان الشعب العربي في مصر .

ماذا اخذت من الماضي وماذا اضافت ؟ وقبل ذلك ما هو سياقها التاريخي ؟

يجب الاقرار اولا بأن شباب الجامعات في مصر السبعينات هـو الجيل الذي لم يكن قد ولد حين اعطيت بعض الارض للفلاحين . وكان طفـلا حين صدر القرار الناصري الكبير بمجانية التعليم في مختلف المراحل . وكان صبيا حين شارك العمال في ادارة مصانعهم وارباحها . وكان في الخطوة الاولى من مراحل الشباب حين وقعت الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ وغاب جمال عبد الناصر . ولكنه يعـي ، بشكل ضبابي غائم انه « وارث الانتصارات » الوطنية والشعبية ، بعد كـل حركة تمرد قام بها في

---

(٤٣) يعالج الباحث هذه النقطة تفصيلا في اطروحته السابقة الذكر .

الماضي والحاضر . وبين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٨ لم يسمع له احد صوتا ، ولكنه حين انفجر في فبراير ــ شباط ونوفمبر ــ تشرين الثاني عام ١٩٦٨ علق تمثال وزير الداخلية على مشنقة رمزية ودفع عبد الناصر لاصدار « بيان ٣٠ مارس ــ اذار » رافعا ، للمرة الاولى شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات . ولم يكن في ذلك كله معزولا عن حركة الشباب العالمية ، غربا وشرقا ، عام ١٩٦٨ ولكنه كان متميزا. كان **التراب الوطني والديموقراطية** هما محور نضاله . ولقد عاد الى الصمت عام ١٩٦٩ حيث كانت « حرب الاستنزاف » على حدود سيناء في ذروتها. واندفع هادرا وراء جثمان ناصر في سبتمبر ــ ايلول ١٩٧٠ . ولم يشارك في « صراع المماليك الجدد » على السلطة في مايو ــ ايار ١٩٧١ . ولكن ما ان شارفت « سنة الحسم » هذه نهايتها ، حتى كانت كافة العناصر السابقة والجديدة قد شكلت حركته الجديدة .

انه اذن ، في مجموعه العام ، من صلب الفئات الشعبية الواسعة في الريف والمدينة ، من جماهير العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين واصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة من التجار والمهنيين ، الذين اتيح لابنائهم الدخول الى رحاب الجامعة بسبب تفوقهم وحده . وهو نفسه الجيل الذي يدري أنه بمجرد تخرجه سوف « يعمل » حسب قانون القوى العاملة ، لا بالوساطات والصدف والحظوظ . ويكاد الغاء الملكية وقيام الجمهورية والاصلاح الزراعي وتاميم القناة ومعركة السويس والجلاء وتمصير المصالح الاجنبية وتحديد الملكية الزراعية وتأميم الشركات الراسمالية ، ان يكون فيلما من اشباح الذكريات . اما « الهزيمة » و « المعتقلات » فهما معا الصورة الرئيسية التي تتوسط المخيلة في اطار من التدهور الاقتصادي والحريق الاجتماعي والقمع السياسي .

علينا اذن في بدء التعرف على هذا الجيل المصري الجديد ان نفرق بينه وبين زميله في العالم الخارجي وقد تمرد هو الآخر، شرقا وغربا ، عام ١٩٦٨ تمردا مثيرا . ولكن جيل الستينات من شباب العالم المتطور ، اشتراكيا كان او راسماليا، هو ثمرة عصر المتغيرات العظمى بعد الحرب العالمية الثانية ، في وسائل الانتاج وقواه الاجتماعية . اي ما سمي حينا بثورة العلم والتكنولوجيا او الانقلاب الصناعي الثاني وحينا آخر عرف بثورة المواصلات . وهو عصر البشائر الاولى لنكوص الاستعمار من مواقعه التقليدية واساليبه التقليدية كذلك ، والانتقال عبر ابداعات ثورية جديدة الى عصر الاشتراكية . بالاضافة الى ان حركة الطلاب العالمية ، في الغرب خصوصا ، هي ثمرة مجتمع الاستهلاك ، وتمردها موجه اساسا ضد « المؤسسة » سواء كانت الدولة او الحزب .

حركة الطلاب المصريين على العكس من ذلك ، هي ثمرة مجتمع « الانتاج » في ظل علاقات اجتماعية في الاطوار الاولى من النمو ، وفي ظل حكم اوتوقراطي تنعدم فيه الديموقراطية الليبرالية دون بديل كالديموقراطية الشعبية ، وفي ظل مناخ

اجتماعي مثقل بالرواسب الثيوقراطية . وهـي ايضا ثمرة « الفراغ التنظيمي » في الحياة السياسية المصرية . . بتغييب الشرعية عن كافـة الاتجاهات منـذ الغـاء الاحزاب في مصر عام ١٩٥٣ واحتجابها مـن ثم في دهاليز العمل السري ، او بالغاء نفسها والانضواء تحت لواء التنظيم الرسمي الوحيد . وأيضا بغياب الفاعلية لهـذا التنظيم الذي تحول مع الايام الى ديكور . وقد انعكس ذلـك بداهة عـلى مصير « الاتحادات الطلابية » و « منظمات الشباب » في الاتحـاد الاشتراكي ، فقد تحولت الاولى الى منتديات للنشاط الترفيهي ، بينما كانت الثانية حين تأخذ الامور جـدا يأوي اعضاؤها الى السجون والمعتقلات .

وكانت الجامعة قد تعرضت مرتين على الاقل ، قرب منتصف الخمسينات وقرب أواخرها ، لما تعرضت له بقية المؤسسات الديموقراطية في المجتمع كالاحزاب والصحف والبرلمان والقضاء والنقابات المهنية والعمالية ، مـن عسف وقهر . ففي عام ١٩٥٤ اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بالفصل الجماعي لحوالي ستين استاذا جامعيا من الوجوه المعروفة بالديموقراطية او الفكـر اليساري . وقد اضطروا في غالبيتهم للعمل بالصحافة او الهجرة المؤقتة . وفي عـام ١٩٥٩ حيث قـام النظام الناصري بهجمة شاملة على صفوف اليسار المصري ، صفيت البقيـة الباقيـة او الوجوه الجديدة للفكر الوطني والماركسي مـن اساتذة الجامعات ، بأن تم اعتقالهم لفترات راوحت بين العامين والخمس سنوات . ومن كان « يفصل » او يقال ، لـم يكن يسمح له بالعودة الى رحاب التعليم الجامعي . وهكذا فرغت الجامعة عمليا من اساتذة كبار في الاقتصاد والفلسفة والرياضيات الحديثة والآداب مـن امثال محمد مندور ولويس عوض وفؤاد مرسي واسماعيل صبري عبد الله وعبد العظيم انيس ومحمود امين العالم وعبد الرازق حسن وفوزي منصور وغيرهم ممن حصلوا عـلى ارفع الدرجات العلمية من السوربون واكسفورد وكمبردج وبرنستون في الاربعينات من هذا القرن ، وعادوا الى بلادهم مزودين بالفكر الليبرالي والفكـر الاشتراكي أو بهما معا . وكان من الطبيعي ان تنتقـل القيادة الفكرية مـن الجامعـة ، طيلـة الخمسينات والستينات ، الـى الصحافة . ومـن ثـم فقـد سادت برامج التعليم المناهضة للفكر العلماني الديموقراطي خـلال هذين العقدين من الزمن ، خاصة في عهود كمال الدين حسين التي تولى فيها ارفع مسؤوليات التعليم والثقافة ، وهـو الضابط المعروف باتجاهه الديني المتطرف . وهكـذا نشطت التنظيمـات الدينية لتملأ « الفراغ » بأسماء متنوعة كالشباب المسلم وشباب محمـد والشبان المسلمين والاخوان المسلمين وغيرها . كمـا نشطت التنظيمات البوليسيـة بين الاساتـذة والطلاب على السواء ، لكتابة التقارير السرية عن زملائهم لاجهزة الامن .

في ظل هذه الاوضاع لا يمكن القول بأن « الجامعة » هـي الام الشرعية لحركة الطلاب ، بل كان « الشارع » الذي ينتمون اليه اجتماعيا وثقافيا . . كان تناقضهم الداخلي انهم ، وهم ابنـاء الشارع الشعبي العريض بعمالـه وفلاحيه وبرجوازيته الصغيرة اساسا ، قد عرفوا الطريق الى الجامعة عبـر « انتصارات » ثورة يوليو —

تموز ١٩٥٢ على الاستعمار والاقطاع وراس المال الكبير، ومجانية التعليم والتصنيع والاصلاح الزراعي وغير ذلك مما « يسمعون » عنه . وحين دخلوا الجامعة لم تكن راسخة في عيونهم سوى « الهزيمة » والتخلف والدكتاتورية .

من هنا لم يكونوا قط في مواجهة « المؤسسة » الجامعية او الدستورية ، بل ارادوا ملء هذا الشكل بالمضمون الاجتماعي المتقدم . وهم لم يكونوا قط في مواجهة « المؤسسة » الحزبية ، بل كانوا يريدون خلقها من العدم ، على نقيض زملائهم في الغرب الذين تمردوا علي الجمود والبيروقراطية للابنية التنظيمية والسياسية . وايضا على اختلاف مع حركة ١٩٤٦ المصرية التي كان قادتها في غالبيتهم ممثلي احزاب ومنظمات . من هنا التمايز الجوهري بين حركة الطلاب المصريين في السبعينات ، وغيرها من الحركات في الخارج بل وغيرها من الحركات « التاريخية » في الداخل . انهم ، هنا ، هذه المرة ، لا « يمثلون » تنظيماتهم بل يخلقونها خلقا من شبه الفراغ الديموقراطي ، يخلقونها لانفسهم على نطاق الجامعة ولغيرهم على نطاق المجتمع . يخلقونها على صعيد الدائرة النوعية التي يتحركون فيها (عالم الجامعة) ويخلقونها على الصعيد العام الذي يحركون فيه « العودة الى التقاليد الديموقراطية » ببناء المنابر السياسية المستقلة . **لذلك فهم لا يشكلون حقا طبقة اجتماعية كبقية صفوف المثقفين، ولكنهم في الوقت نفسه ليسوا مجرد حركة طلابية ، بل هم وكلاء شرعيون عن المجتمع بمختلف طبقاته الوطنية** . وهم بهذا المعنى ليسوا صدى لحركة الطلاب العالمية ، كما انهم ليسوا تكرارا لحركة ١٩٤٦ في مصر ذاتها . انهم الامتداد « النوعي » الاكثر تطورا .. فقد حملوا اعباء مرحلة تاريخية مختلفة كيفيا . كانوا هم « الطلائع » المنظمة نفسها ، لا مجرد « شباب جامعات » . والنقطة الثانية التي تؤكد هذا التمايز ، هو « التواصل » عبر عشر سنوات منذ عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧٧ فليست هناك « حركة طلابية » بهذا المعنى ، بل هي حركة اجتماعية ـ سياسية ، اثمرت في المد والجزر « روحا ديموقراطية » بعثتها من تحت الرماد ، حتى اصبحت « الحزبية » في مصر من جديد ، تتمتع نسبيا بالمشروعية الرسمية .

ولا شك ان هذه الحركة الجديدة قد استلهمت العديد من حلقات التراث العالمي والوطني في حركات الطلاب الاخرى .. فقد تاثرت في ابداعاتها التنظيمية بفكرة « اللجان الوطنية » الماخوذة اصلا عن حركة ١٩٤٦ ، كذلك مبادراتها في الاتصال بالنقابات العمالية والمهنية ، وايضا صيغة « المؤتمرات » المتسعة لجماهير الطلاب والمتنقلة احيانا بين صفوف الشعب . **وكان ابرز التقاليد التي اخذتها عن مسيرة شعب مصر عموما وشبابها خصوصا هو « المعارضة السلمية » والانضباط** بينما كان اعداؤها ، بتقاليدهم التاريخية التي تجلت في حريق القاهرة ٢٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٢ ، هم الذين يلجأون الى العنف والتخريب والهدم بقصد تشويهها والحيلولة دون تحقيق اهدافها . كذلك ورثت عن شبيبة العالم وتجاربهم المخفقة غالبا في اشعال ثورات ثقافية ، افكارا هامة كملصقات الجدران ومجلات

الحائط والاعتصام داخل الجامعة والساحات العامـــة . ولكن هـــذا « الميراث » الانساني والوطني ، قد اضيفت اليه خبرة جديدة نوعيا في النضال .

٧ ـ جيل الثورة يقول « لا »

يؤرخ البعض لحركة الطلاب المصريين في السبعينات بخطاب الرئيس السادات في ١٣ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٢ حيث « أعتذر » عن تأجيل سنـة الحسم بضباب الحرب الهندية الباكستانية ، فلم يكـن معقولا للطرف الدولي الحليف (الاتحـاد السوفياتي) أن ينشغل بما يدور في الشرق الاقصى والشرق الأوسط معـا . ولكن هذا البعض من المؤرخين لم ينتبه الى الاشارة التي وردت في هـذا الخطاب بالذات عن « الاسبوع الفلسطيني » الذي عقده طلاب كليـة الهندسة بجامعـة القاهرة قبل ذلك باسبوعين ، اي في اواخر شهر ديسمبر ـ كانـون الاول ١٩٧١ . وهذا هـو التاريخ الحقيقي لاستئناف الحركة الطلابية المصريـة مسيرتها بعـد توقف حرب الاستنزاف ومشروع روجرز ومجزرة ايلول ٧٠ للمقاومـة الفلسطينية في الاردن وغياب عبد الناصر وانقلاب السادات . كان هـذا « الاسبوع الفلسطيني » هـو الشرارة التي اشعلت الفتيل ، من قبل ان يخطب السادات عـن « الضباب » الذي حجب الحرب وان لم يحجب سيل النكات المصريـة . وكـان الخطاب في اشارة واضحة قد ندد بـ « جماعـة انصار الثـورة الفلسطينية » التـي نظمت ندوات الاسبوع . وكان اسبوعا عربيا وان كان أصحاب الدعوة هم الطلاب المصريون .

هذه « البداية » بالغة الاهمية ، فهـي كما نـلاحظ بدايـة **سياسية** واضحة لا تحتمل الانتسـاب الى « نشاط جامعي » وتقليدي . وهـي بداية **عربية** واضحة لا تحتمل الانتماء الى مشكلات اقتصادية او اجتماعية محليـة . هـذان المعنيـان للبداية ليسا مجردين من « التاريخ » مـن ثلاث زوايـا : عروبة مصر في العصر الحديث ، وعلاقة مصر بقضية فلسطين في الاربعينات ، وعلاقـة سينـاء بالقضيـة الفلسطينية في عدوان ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ . هذا التاريخ الموصول يؤكـد حقيقة هامة تغيب عن كثير من الاذهان و « يفاجأون » بحضورها في خضم الاحداث ثم . . سرعان ما ينسونها . هذه الحقيقة هي أن عروبة مصر لم تولـد في ٢٣ يوليو ـ تموز ١٩٥٢ ، لا على صعيد التاريخ ولا على صعيد الفكر ولا عـلى صعيد العمل السياسي المصري ، بل هي قد ولدت قبـل « الناصريـة » بكثير . وربما كـان الفضل الكبير لجمال عبد الناصر كممثل لفئات اجتماعية جديدة عـلى المسرح السياسي ، انـه كشف عجز النظام السابق وما يمثله من مصالح وارتباطات ، عـن التعرف عـلى هوية مصر العربية . ولكن هذا لا ينفي ان عبد الناصر نفسه ، كثوري ، هو من جهة ابن الحدث **العربي** الكبير في الاربعينات (حرب فلسطين) ومن جهـة اخرى هو ابن الجيل الراديكالي في الارتباط بالفكرة العربية رغم تعدد الانتماءات من اقصى اليمين

الى اقصى اليسار (٤٤) . يضاف الى ذلك كله ان المشروع الصهيوني ذاته ، تطوع منذ عام ٥٦ الى عام ١٩٦٧ بالدليل الدامغ على عروبة مصر وارتباطها العضوي بقضية فلسطين . لذلك كانت « البداية الفلسطينية » لحركة الطلاب المصريين رمزا شاملا لهذا التاريخ المكثف من ناحية ، وايماءة واضحة الى المدخل الوحيد الصحيح لمناقشة مشكلات مصر .

على ان هذا لا يمنع ان خطاب الرئيس السادات يوم ١٣ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٢ قد دفع « الاسبوع الفلسطيني » بسرعة لان يصبح « سبعة اسابيع » مشهورة في تاريخ المصريين بعد الهزيمة .. فقد بادر الطلاب الى تحديد موعد بعد الخطاب بيومين لمناقشة الوضع برمته ، وعدم الاكتفاء بالملصقات والمنشورات ومجلات الحائط . وفي هذا الاجتماع الذي عقد في كلية الهندسة بجامعة القاهرة ، اتضح منذ البدء ان هناك تيارين متصارعين ، احدهما يساري يعارض سياسة الرئيس ، والآخر يميني يدعمها . لذلك تقرر تأجيل النقاش الى يوم ١٧ حيث سيطرت « المعارضة اليسارية » على القاعدة الطلابية العريضة ، وطالبت بتجهيز ميليشيات طلابية واعدادها عسكريا ، كخط دفاع خلفي للقوات النظامية في حالة الحرب . كما طالبت بانهاء « المبادرات » السلمية كاقتراح الرئيس اعادة فتح قناة السويس والانسحاب التدريجي للقوات الاسرائيلية ، وكذلك انهاء « الآمال » المعلقة على ذكريات « مشروع روجرز » والمبعوث الدولي الدكتور غونار يارنغ . وانذر المؤتمرون الحكومة ، للجواب على هذه المقترحات ، خلال فترة لا تزيد عن يومين ؛ سوف يحتلون بعدها مباني الكلية ويعتصمون داخلها اذا لم يصلهم جواب واضح . وشرع الطلاب في تنفيذ تهديدهم ، حين وصلتهم انباء عن تجمعات مشابهة في بقية الكليات والمعاهد العليا وجامعات الاقاليم والازهر ، فاعتصموا بابنية كلية الهندسة قبل انتهاء الموعد المحدد للانذار . ثم دعوا الى « جمعية عمومية » يوم الخميس ٢٠ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٢ يحضرها رئيس الجمهورية ليجيب بنفسه على الاسئلة المعلقة . وتم تأسيس « اللجنة الوطنية » الاولى التي كلفت باعداد « الجمعية العمومية » واستقبال المتطوعين للقتال .

حينئذ ردت الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات « التقشفية » كمنع استيراد الاثاث الفاخر والعربات الفارهة ، كما اعلنت استعدادها لتدريب الطلاب على الدفاع المدني . ولكن رئيس الجمهورية ، من ناحية اخرى اصدر قرارا برفع العزل السياسي عن اثني عشر الفا من الذين سبق حرمانهم من الحقوق السياسية بعد تأميمات ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ . ولكن الطلاب رفضوا مناورة الحكومة التي ظلت

---

(٤٤) يراجع في هذا السياق كتاب « الفكرة العربية في مصر » لانيس صايغ (مطبعة هيكل الغريب ـ بيروت ١٩٥٩) وكتاب « تطور الفكرة العربية في مصر » لدوقمان ڤرتشوط (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٢) وكتاب « اليسار المصري وقضية فلسطين » لرفعت السعيد (دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٤) .

تخشى « السلاح بيد الشعب » و « التنظيم المستقل » وابتغت من وراء الدعوة الى التطوع « المدني » ان تحاصر الحركة الوليدة بين جدران الانضباط العسكري تحت قيادتها . ويوم ٢٠ عقدت « الجمعية العمومية » في موعدهـــا حيث اشترك فيهـــا ما يقرب من العشرين الفا من الطلاب . وقررت ارسال وفد الـى القصر الجمهوري يطلب من الرئيس الحضور الى الجامعة للرد على الاسئلة المطروحة ، والتي شكلت ما عرف في ما بعــد بالوثيقة الطلابية . وامضى الطلاب ليلتهم تحت قبــة الجامعة ، وتدعمت سلطة « اللجنة الوطنية » بما وصلها من مندوبين عــن جامعات المحافظات الاخرى .

ومن الطريف ان الحكومة كانت تلجأ للخداع المكشوف ، فتزور بيانـــا يؤيدها لطلاب جامعة الاسكندرية ، ثم تنشر الصحف في اليوم التالي نبـــأ اغلاق الجامعـــة ذاتها . واستانفت الجمعية العامة اجتماعها يوم ٢١ مـــن حوالي عشرة آلاف طالب باتوا ليلتهم في الجامعة . وفي اليوم التالي راح الطلاب يعــدون المنشورات لتوزيعها في الاحياء الشعبية ، وتوجه بعضهم الى « حلوان » حيث التجمعات العمالية الكبيرة في مصانع الانتاج الحربي ومجمع الحديد والصلب . وكان قــد سبق لهم ان ضمنوا مطالبهم ضرورة الافراج عن بعض عمال حلوان المقبوض عليهم منـــذ منتصف عـــام ١٩٧١ . وصرح احد قادة الحركة الطلابية حينذاك « ان كل ما نفعله هـــو التعبير عن رغبات الشعب . . **لقــد اتصلنـــا بالعمال لان عليهم هــم ان يتولــوا قيادة هــذه الحركة** » (٤٥) وقال طالب آخر « ان النظام يأمل ان تموت الحركـــة في عطلـــة نهاية السنة الا انه ينسى ان اغلبية الطلبة العظمى مـــن اصل فلاحي ، وانهم سيقضون العطلة في الريف ، وسيروون لاهاليهم ما تم في الجامعة » (٤٦) .

وفي السادسة من صباح الاثنين ٢٤ اقتحمت قوات الأمن مباني الجامعة لتلقي القبض على ١٥٠٠ طالب وطالبة مـــن المعتصمين ولاحقت الاخريـــن بمختلف انواع الاسلحة المعروفة في هذه الاحـــوال (الرصاص الكاوتشـــوك ، والعصي ، والقنابـــل المسيلة للدموع) حتى تمكنت مـــن احتـــلال الحـــرم الجامعـــي ومحاصـــرة الاسوار الخارجية لتمنع الدخول . ولكـــن الطلاب اتجهوا الـــى ميدان التحريـــر (الساحة الرئيسية وسط القاهرة) حيث عقدوا المؤتمرات العفوية الصغيرة مع جماهير المارة وتعطلت حركة المرور ، ثم حاصرت قوات الشرطة الميدان الى ان صدرت لها الاوامر بالضرب فهجمت على الطلاب وتحولت الساحة الكبيرة الى ميدان قتال حقيقي التحم فيه افراد الشعب العاديون مع قوات الامن في معارك دامية . ولكـــن العربات نصف المصفحة كانت تخطف الطلاب والاهالي على السواء وتهرول بهم الى السجون . ولم تتوقف المظاهرات رغم ذلك كله ، بل ظلت تتفرع بهـــا الازقة والشوارع في مناورات خادعة للبوليس الذي لم يتوقف بدوره عـــن مطاردتها . ولكنها تمكنت مـــن قيادة

(٤٥ ، ٤٦) راجع « الانتفاضة الطلابية في مصر ـ يناير ، كانـــون الثانـــي ١٩٧٢ » ـ سلسلـــة « وثائق » ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٢ (ص٢٧) .

الباصات والترام وتحويلها الى مؤتمرات متنقلــة ، تقفز منهــا لحظــة ان تطالها الملاحقة . بينما تبقى الهتافات بعدها موصولة ، تنادي بالديموقراطية والافراج عن الطلاب والعمال . وفوجىء « المساء » بعودة جماهير غفيرة من الطلاب الــى ساحــة التحرير ، حيث القوا الخطب من جديد ، وعاودت الشرطــة المركزية محاولتها في حصار الميدان ، الا انها منيت بالاخفاق . واعلنت الحكومة على الفور اغلاق كــل الجامعات والمعاهد العليا . وامضى الطلاب ليلتهم في الساحــة رغم زمهرير الشتاء القاسي . غير ان تعاطف المواطنين امدهم بالأحرمــة والطعــام والادوية . وترامت الانباء صباح اليوم التالي (٢٥ يناير ــ كانون الثاني) عــن الاجواء المعباة بالسخط في مصانع حلــوان و « كانت النساء تستقبلــن الطلبــة المتظاهريــن في الشوارع بالزغاريد ، بينما كن يرمين طوابير البوليس المتقدمة بالماء الساخن . وعلم ان القلق يسود صفوف الجامعيين الذين كانت الحكومة قد ارسلتهم في السنين الماضية الــى الجبهة لتتلافى غضبهم وسخطهم » (٤٧) . وفي هــذا اليــوم بعث عمال حلوان برسالة تأييد الى طلاب الجامعة . والقي القبض ليلتها عــلى العدد الاكبـر من قادة الحركة الطلابية وكذلك على العمال الذين كتبوا رسالة التأييـد . وفي صبــاح ٢٦ يناير ــ كانون الثاني (ذكرى حريق القاهرة عام ٥٢) تم اعتقال حوالي الفي طالب ، وطلبت الحكومة رسميا من الجامعة أن تفصل كــل الذين شاركــوا في الحركة ، كما هددت الاساتذة المتضامنين معها باجراءأت مماثلة . وفي السابــع والعشريــن مــن يناير ــ كانون الثاني (وكان الرئيس السادات ألقى خطابا في قاعة جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة) تم الافراج عن الطلاب ما عدا ثلاثين ، فرفض عدد كبير مــن المفرج عنهم مغادرة السجن .

وفي الثامن والعشرين من يناير كانون الثاني اشاع المسؤولون في أجهزة الامن انهم قد وضعوا أيديهم على « مؤامرة » خططت للهجوم على القاهرة مــن جهاتهــا الاربع ، تقضي بأن يهاجم اربعة آلاف طالب من جامعة عــين شمس شمالهــا ، وان يهاجم اربعة آلاف عامل من « شبرا الخيمة » شرقهــا ، والجنوب يتكفل به اربعــة آلاف من عمال حلوان ، اما الغرب فيكفيه عشرة آلاف من طلاب جامعــة القاهرة . وكانت «الاشاعة » مدعاة للسخرية بحيث لا تستحق النقاش . بينما كانت بيانــات الطلاب هي التي تستحق الانتباه ، فماذا قالت ؟

قالت انها ضد مختلف « الحلول السلمية » مع اسرائيل ، وبالتالــي فهــي ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومشروع روجرز ومبادرة السادات في فبراير ــ شباط ١٩٧١ . وترى ان الحل الوحيد هو حرب التحرير الطويلــة الامــد والتــي تتطلب تسليح الشعب واقتصاد الحرب ورفــع الرقابة عــن الصحف مــا عدا مــا يخص الاسرار العسكرية والغاء الامتيازات لكبار الموظفين وتحميل أصحاب الدخول الكبيرة اعباء التعبئة ، وتقديم الحد الاقصى من الدعــم للمقاومــة الفلسطينية

---

(٤٧) المصدر السابق (ص ٣١)

والسماح للشباب المصري بالانخراط في صفوفها والسماح لهـــا بالانفتاح الحـر المستقل على جماهير الشعب المصري ، والقيام بأعمال فدائيـة فـي سيناء ، وعزل الانظمة العربية الرجعية عن « المواجهة » حتى لا تحرف طريقها الى اعتاب المساومة وتوثيق الروابط مع الانظمة الوطنية القادرة على دعم النضال .

ولا شك ان حركة يناير ــ كانون الثاني ١٩٧٢ قد انجزت **بعض** المهام الرئيسية كتحويل « الخط الوطني الديموقراطي من مجرد افكار يدور حولها النقاش الـــى حركة جماهيرية واسعة . واثبتت كفاءة وفعاليـة وديموقراطية القيادات الوطنيـة التي تنبثق عن الحركة الجماهيرية وتلتزم بخط برنامجي واضح وواقعي . وكسبت للجماهير الشعبية في مصر **حق المعارضة الوطنية لسياسات النظام** . وكسرت كـل حواجز الصمت الاعلامي واوصلت كلمة شعب مصر الى بقية الشعب العربي ، والى شعوب العالم . وكانت الجسر الذي تم من خلاله ثانية لحم صلات وروابط النضال المشترك والمصير الواحد بين الجماهير في مصر والجماهير في بقيـــة انحاء الوطـن العربي » (٤٨) . غير ان هذا الوجه المشرق للمرحلة الاولى من حركة ١٩٧٢ لم يكن هو الوجه الوحيد . فقد كانت هناك ثلاثة عوامل سلبية رئيسية ، فضلا عما تفرع عنها من مضاعفات :

● كان هناك ، **اولا** ، هذا **التوازي** بين حركة الطلاب وحركة العمال ، ولـــم يحدث **التقاطع** بينهما قط ، كما جرى مثلا عام ١٩٤٦ . . كانـت هنـــاك اتصالات وتأييدات ، ولكن التفاعل المشترك ، فالانصهار في **تنظيم جبهوي** لم يحدث ابدا .

● كان هناك ، **ثانيا** ، رغم الوعي السياسي المثير للانتباه والاحترام ، خـط يساري بارز يكاد يساوي كالقوى اليمينية تمامـا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ويستفسر من موقع « الشك » كالحكومة وجنرالاتها تماما عن قيمة الدعم الاشتراكي .

● وكان هناك ، **ثالثا** ، رغـم النشاط المكثف والارهـــاق المضني ، ضعف تاكتيكي واضح لم يعزل التيارات « الحكومية والمباحثية » عن التيارات اليمينيـة والدينية المستقلة بحيث لم يسحب من تحتها تماما بساط الشرعية .

● وكان هناك ، **رابعا** ، نقص في « التصور الاستراتيجي » لمسيرة السلطـة ، بحيث بدت المطالب احيانا كما لو انها موجهة الى الدولة القائمة « بقصد احراجها » وكأنها بالتالي « تستطيع » ولكنها « لا ترغب » .

ولكن السلبيات والايجابيات جميعها كانت المحور الرئيسي للجدل الاجتماعي، فكما جسدت الحركة الطلابية « المعارضة الوطنيـــة الديموقراطية » في مرحلتهـا

---

(٤٨) عن « الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر » ــ تحليل ووثائق لمجموعة من المناضلين المصريين ــ دار ابن خلدون ــ بيروت ــ (ص ٧١ و ٧٢) ــ تاريخ النشر غير مثبت .

الجنينية ، كانت السلطة وطبقات الشعب المختلفة ، تعبر هي الاخرى عن مواقفها المتناقضة ، باتخاذها مواقف محددة من الحركة الجديدة . فكيف دار هذا الجدل؟

لم تتوقف الحكومة من جانبها عن استخدام السلاح المزدوج التقليدي ، وهو الاغراء والارهاب ، فقد ظل مجلس الوزراء في حالة انعقاد مستمر منذ بدات الاحداث ، ولم يكن قد مضى اسبوع على خطاب « الضباب » لرئيس الجمهورية ، حين قررت الحكومة في ١٩٧٢/١/١٩ رفع شعار « كل شيء من اجل المعركة » ومعه عدة قرارات « اقتصادية » كتقييد استيراد بعض السلع الكمالية وتخفيض نفقات الدعاية والعلاقات العامة في الوزارات ، وتحديد اعتمادات وقود سيارات الحكومة وعدم شراء سيارات جديدة لكبار المسؤولين وتقييد سفرهم الى الخارج آلا في حالات الضرورة القصوى والغاء امتيازاتهم « المادية » المجانية واخلاء ثلاثة آلاف شقة زائدة عن الحاجة الحكومية وتخفيض عدد التليفونات في الوزارات . ويلاحظ ان هذه القرارات تعني من ناحية الاعتراف بالقدوة السلبية لرجال الحكم في زمن الحرب . ومن ناحية اخرى فهي تمس القشور ولا توفر شيئا للشعب ولا تفرض شيئا على الاغنياء . وهي المعاني التي سادت فورا في مناقشات الطلاب في اجتماعهم الكبير يوم ١/٢٠ حيث حملت اليهم صحف الصباح قرارات مجلس الوزراء . وهو اليوم الذي سبقه بأربع وعشرين ساعة تطور مثير في مسيرة الحركة ، اذ عقد مجلس اتحاد طلاب جامعة الازهر اجتماعا حضره الى جانب الطلاب وكيل الجامعة وممثلين عن الاتحاد الاشتراكي وادارات الشباب في الازهر . وقرر الاجتماع الاستثنائي باجماع الآراء في بيان علني نشرته الصحف صباح ١/٢٠ ايضا ما نصه « اننا نؤمن ايمانا كاملا بأن الحل العسكري هو الطريق الوحيد لتحرير الارض .. واننا نرفض اي تنازلات او اي مساومات عن اي شبر من ارضنا العربية .. ولا تفريط في حقوق الشعب الفلسطيني مهما كلفنا ذلك من تضحيات » . ثم عرض البيان لاقتصاد الحرب كحلّ وحيد لدولة تستعد للحرب ، وكذلك الاعداد العسكري للشباب والتعبئة الشعبية وحرية الاعلام ، الى ان قال « الشباب العربي الآن وقد اتضحت الصورة امامه كاملة للتحدي الاميركي السافر ونيته العدوانية من اجل القضاء على امتنا العربية ومساندة العدو الاسرائيلي وجب عليه الآن ان يتخذ الموقف الواجب عليه من ضرب كل المصالح الاميركية في وطنه العربي ، وان يعمل جاهدا على ضرب مصالحها في كل البلاد التي تسعى من اجل الحرية والسلام . علينا جميعا ان نستمر في تعرية الموقف الأميركي وفضحه امام العالم » . وقد كان لهذا البيان من جامعة الازهر والاجتماع الذي ولد منه ، اثر خطير في دعم الحركة الطلابية واحراج السلطة امام الراي العام المتدين في مصر . وعندما نشر بيان طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة في الصفحة ذاتها من جريدة « الاخبار » المعروفة بولائها للاميركيين ، وكان يقول ان « اميركا هي العدو الاول لبلادنا ، ومن هنا يكون الرد الطبيعي هو ان نضرب جميع المصالح الاميركية في الوطن العربي » فان التهديد الحكومي بتهمة « الشيوعية » أصبح عسيرا ، طالما ان نصف مليون طالب في الازهر

ومعاهده المنتشرة بطول البلاد وعرضها يرددون الكلام نفسه ويؤثرون به على ملايين الفلاحين البسطاء من عائلاتهم .

وكان « الاتحاد الرسمي » للطلاب الذي فقد شرعيته في خضم الاحداث قد أراد ان يستعيد ارضه بأن بعث في اليوم الذي طالب فيه الطلاب بحضور الرئيس الى الجامعة ، ببرقية الى القصر الجمهوري تحمل الطلب نفسه ويعرف سلفا انها مستجابة. وهكذا صرح المهندس سيد مرعي في الصحف في ١٩٧١/١/٢١ ان الرئيس « قبل دعوة الاتحاد » وانه سيجتمع بالطلاب في قاعة « القائد الخالد » جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة في وقت قريب جدا . وهي « تلبية » لا علاقة لها بدعوة « الحركة » الطلابية . وقد اعترف رئيس مجلس الشعب في اجتماعه ببعض ممثلي الطلاب في اليوم التالي ان « حركة الطلاب **حتى الآن** حركـة **وطنيـة خالصة** » . (الاهرام ١٩٧٢/١/٢٣) . غير انه بعد هذا التصريح بأقل من ٤٨ ساعة اقتحمت قوات الأمن المركزي اسوار الجامعة ، وطلعت صحف ١٩٧٢/١/٢٥ ببيان لوزارة الداخلية يمنع المظاهرات « منعا باتا » . ولكن هذه الصحف في اليوم ذاته كانت تحمل مفاجأة للجميع . . فقد اصدرت اكبر ثلاث نقابات مهنية في مصر ، واكثرها تأثيرا في الجماهير ، بيانات تأيد حاسمة لحركة الطلاب ، هي نقابة الصحفيين ، اي نقابة « الراي » ونقابة المحامين ، اي نقابة « الدفاع عن الراي » ونقابة المعلمين ، اي نقابة « تعليم الراي » . وهي الى جانب انها النقابات المهنية الاكثر عددا ، فانها الاوسع نفوذا . قال بيان نقابة الصحفيين ان حركة الطلاب « جزء من ثورة ٢٣ تموز ٥٢ » وانها ترتكز على مواثيق الثورة الاساسية « ابتداء من الميثاق الوطني في ٦٢ الى بيان ٣٠ آذار ٦٨ الى برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في ٢٣ تموز ١٩٧١ » . وكان واضحا ان البيان اغفل ما يسمى « ثورة التصحيح » الانقلابية . ثم قال البيان ان الحركة الطلابية حركة وطنية مخلصة وان القضايا التي تطرحها « تثيرها مختلف طوائف الشعب وهي تتفق مع الخط الجاد لمواجهة ظروف الحرب » . وكان واضحا للمرة الثانية أن البيان يغمز « الخط غير الجاد » لما يسمى « بحكومة المواجهة » . وانتهز البيان الفرصة واكد على ضرورة حرية الصحافة وبقية الحريات الديموقراطية للشعب . وركز بيان نقابة المحامين على قضية التحرير وقال « انه لم يعد امام الأمة العربية سوى طريق الكفاح المسلح .. ورفض اية اتصالات مباشرة او غير مباشرة مع الحكومة الاميركية » . ثم شجب البيان « محاولات التشكيك في موقف الاتحاد السوفياتي الصديق الوفي الذي وقف معنا في ازماتنا ، والتي تستهدف عزل حركة التحرر العربي عن قوة الدعم الاساسية لنضالها » وفي الوقت نفسه اعتبر البيان الولايات المتحدة « العدو الرئيسي الثابت للأمة العربية » وأن معركة التحرير ليست « مواجهة تقليدية » مع العدو بل « حرب تحرير شاملة يشارك فيها الشعب بأسره مشاركة إيجابية جنبا الى جنب مع قواته المسلحة » . وطالب بالديموقراطية لاوسع جماهير الشعب ، كما طلب « حماية المقاومة الفلسطينية من المؤامرات التي تحاك ضدها » . وتضمن البيان

بقية ما اشتملت عليه بيانات الطلاب من اقتصاد الحرب الى حرية الصحافة . اما بيان نقابة المعلمين فقد كان موجها الى الطلاب مباشرة «**انتما نبارك صيحتكم ونستجيب لندائكم**» و «**ان ثورتكم** العارمة **لتنبهنا** جميعا » و « نحن نؤمن بانها ثورة صادرة من القلوب الحانية على مصير الوطن » .

كانت هذه البيانات مفاجأة للجميع ، ولكنها المفاجأة الاكثر خصوصية لرئيس الجمهورية الذي طالعها في الصباح قبل أن يلقي خطابه الجديد حول الاحداث بعد ١٢ يوما فقط على خطاب « الضباب » . بيانات المهنيين كانت تقول ان أوسع فئات المثقفين في المجتمع ، تقف بلا تردد الى جانب الطلاب . وكانت تقول أيضا ان الطلاب بحركتهم انما ملأوا فراغا تنظيميا فادحا تعاني منه البلاد ، وانهم « طليعة » مصالح فئات اجتماعية عريضة وليسوا حركة طلاب عادية . ان خصوصية اللحظة التاريخية في مصر جعلت منهم « وكلاء شرعيين » عن الطبقات الوطنية المحرومة من التنظيم المستقل . ان شجاعة هذه النقابات في اعلان رأيها ليست شجاعة اخلاقية، كما ان النشر ذاته من جانب صحف محرومة من حرية الصحافة ، لم يكن « مغامرة » . بل أن بعض الصحف ــ كمؤسسة « اخبار اليوم » ــ كان معاديا لحركة الطلاب ومع ذلك نشر بياناتها وبيانات مؤيديها . الحقيقة اذن هي ان المهنيين وقد تلقفوا « المبادرة الطلابية » تحملوا على الفور مسؤولية العمل السياسي دون احساس بالخطر . والصحف ، بتعبيراتها الاجتماعية المختلفة ، لم تشذ عن المشاركة في هذه المسؤولية . و « الليبرالية » المفاجئة للصحف المناهضة، كانت تحت الضغط الشعبي العارم . . فالرقابة عليها لم تكن رفعت ، وهي لا زالت مملوكة للتنظيم السياسي الوحيد للدولة .

كانت هذه المعاني كلها أمام الرئيس السادات ، وهو يبدأ خطابه يوم ١/٢٥/ ١٩٧٢ بالتأكيد على مبدأين : **الاول** هو « سيطرة الشعب على وسائل الانتاج » ، **والثاني** هو « عدم استغلال الانسان للانسان » . ثم قال « ان قرار المعركة انتهينا منه ولم يعد فيه مناقشة أو رجوع » . واخذ الرئيس يسرد حوادث الأيام الاخيرة ، آخذا على الطلاب « الاسفاف » وان عدد الذين سيقدمون للمحاكمة لا يزيد على ثلاثين طالبا . وكان المؤتمر الذي خطب فيه الرئيس قد سمي بمؤتمر « كل المؤسسات السياسية والنقابية » ، لذلك دارت في النهاية مناقشات مثيرة بين الذين حضروا بدعوات رسمية ، أي انهم اختيروا بعناية ، ورئيس الجمهورية . ومن أكثر المشاهد اثارة ، كان الحوار بينه وبين رؤساء « الاتحادات » الرسمية ، فقد حاول هؤلاء الوقوف الى جانب الحركة الطلابية ، فقاطعهم الرئيس مرتين : الاولى حين فرق بين « القاعدة » الطلابية و « القلة المندسة المخربة » اي القيادات . والثانية حين فرق بين هذه القيادات و « الاتحادات المنتخبة » التي لا يجوز لرؤسائها ان يتكلموا بلغة الثائرين عليهم . ولكن طالبا جرؤ على مقاطعة الرئيس قائلا : ان القاعدة الطلابية العريضة لم تعد تحتمل « الاسلوب » الذي وصل به « المعتمدون » من رؤساء الاتحادات الحالية . وكان هو نفسه واحدا منهم . وقد طلب منه

الرئيس ، هو وزملاءه ، **التصدي** لقادة الحركة . واضاف الرئيس انه من الآن فصاعدا **لن يسمح** لاي نشاط سياسي **خارج الشرعية** ، وان وقت الدراسة للدراسة وحدها لا لشيء آخر .

وكانت المفاجأة الجديدة للرئيس هي أن استاذا جامعيا من الحاضرين قال ان « ابنه » يدافع عن الطلاب و « اسفافهم » ولا يعتبره اسفافا ، بل تمردا على كبت الحريات . ثم قال « اولادنا لديهم تساؤلات ونحن الاساتذة لا نملك المعلومات التي تشفي غليلهم .. علينا أن نعطيهم حرية الكلمة وحرية النقد حتى يشاركوا في البناء » . ولم يخف الرئيس مشاعر الغضب فقال مستشارا « يجب ان ننزع من وسط القاعدة الطلابية هذا الوباء » . ولكن عضوا بمجلس الشعب (اسمه احمد يونس اتهم بعد ذلك في قضية مالية طلبت النيابة ان ترفع عنه الحصانة البرلمانية) قال « **والانطباع الشخصي** اي ان هذه الحركة لا يمكن ان تكون تلقائية » . وقد وصف الرئيس اللجنة الوطنية للطلبة بأنها « لجنة الخيانة الوطنية » . واتضح جليا ان ارفع مستويات السلطة ، لن يدع « المسألة تمر » .

ولم تمر المسألة فعلا ، فقد انضمت نقابة المهندسين في الحادي عشر من فبراير - شباط الى بقية النقابات المهنية التي أيدت حركة الطلاب . وكانت أهمية البيان الذي اصدرته النقابة والاجتماع الذي عقدته ، انه جاء « بعد » خطاب الرئيس . ولوحظ في صياغة البيان انه يؤيد حركة الطلاب « قيادة وقاعدة ، **مضمونا وأسلوبا** » اي على عكس ما راى الرئيس من ان القاعدة سليمة والقيادة منحرفة وان المضمون سليم والأسلوب « مسف » . غير ان الرئيس بعد خمسة أيام تماما وفي « المؤتمر القومي » للاتحاد الاشتراكي « فاجأ » الناس بقرارين : الاول هو بعث « منظمة الشباب » (احدى مؤسسات الاتحاد الاشتراكي أيام عبد الناصر) . والثاني ، هو الافراج عن **جميع** الطلاب . وكان القراران في ختام الجلسة ، فكاد التصفيق ان يكون « حادا » لولا ان الوصية الاخيرة التي انهى بها الرئيس حديثه كانت دعوته الى « الصبر والصمت » فقد اضعفت الاكف في غمرة ترحيبها بالافراج عن الطلاب المحتجزين .. وراحت الرؤوس تفكر . ولكن الرئيس لم يمنحها مهلة للتفكير ، ففي يوم ١٩٧٢/٢/١٨ نشرت الصحف تفاصيل « الجلسة المغلقة » للمؤتمر القومي ، والتي اذاع فيها رئيس الجمهورية ان « اسرائيل حاولت استغلال حركة الطلبة » وانه تم القبض على أسرة بلجيكية في القاهرة (اب وابنه) وفرنسي يوزعون المنشورات المطبوعة في اسرائيل باسم « الجبهة الوطنية » في مصر . اما « وزير العدل » فأكد في بيان مستفيض ان هناك « جهات اجنبية » عدة ، قد اسهمت في اشعال « الفتنة » .

وقد حاول البعض ان يجمع خيوط ما يسمع وما يرى ليصل الى استنتاج يقول ان السلطة تكرر اسلوبها نفسه منذ عام ١٩٦٨ فهي تقمع الحركة الطلابية حين تنتصر سلميا ، وتتضاءل المطالب حتى لتصبح مجرد « الافراج » عن المحتجزين ، فيفاجيء الرئيس - كأب رحيم - المواطنين بقرار الافراج محوطا بظلال الشبهة ،

دائما ، من مداخلات اسرائيلية وشيوعية ، كنوع من الارهاب للمستقبل . عام ١٩٦٨ في غمرة المظاهرات ، حوكم جندي مصري فجاة بتهمة التخابر مع الدولة العبرية وأعدم . وكذلك اتهمت الشائعات سفارة الزعيم كيم ايل سونغ بطبع منشورات الطلاب . وعام ١٩٧٢ وقعت الامور ذاتها ، مع تغيير الاسماء والملابسات، ولكن الرئيس « يفرج » عن ابنائه في نهاية الامر ، ويطالب للمرة الاولى ، بالصبر والصمت .

وكان المصريون طيلة شهر فبراير ــ شباط ١٩٧٢ يتابعون بمزيد من الكلام ونفاذ الصبر أمرين هامين ، أولهما محاكمة الفدائيين الفلسطينيين المتهمين باغتيال المسؤول الاردني وصفي التل أمام فندق شيراتون المجاور لمنزل الرئيس السادات المطل على النيل وسط القاهرة . والامر الثاني هو الهجوم الاسرائيلي المتواصل بالقذائف الصاروخية على جنوب لبنان .

وكان المصريون يتابعون أيضا بما هو اكثر من الكلام واقل من الصبر ، ما كتبه « المثقفون » مباشرة (وهو التعبير الشائع في مصر عن الكتاب والصحفيين دون غيرهم من المهنيين) في الصحافة . وكان محمد حسنين هيكل ، كالعادة ، هدفا مباشرا لكل العيون . وفي ٧٢/١/٢٨ صدر « الاهرام » وفي صفحته الاولى والثالثة « مقال الجمعة » وعنوانه « قضية هذا الجيل » . وفي ابرز السطور التي لم تحظ بالحزف الاسود (وهي طريقة متبعة تجذب انتباه القارىء لكلمة او تعبير او فقرة يريد الكاتب التركيز عليها بدلا من التخطيط تحت الكلمات) قال « اننا يجب ان نفرق بين قضية الشباب في مصر وبين قضية ثلاثين او اربعين يمكن ان يحاسبوا على بعض ما تجاوز من تصرفاتهم .. سهوا كان او عمدا . ان هناك **جوا عاما** ★ ، وبغير هذا الجو فان خطأ ثلاثين او اربعين أو حتى ثلاثمائة او اربعمائة معهم ، لم يكن ليؤدي الى **الظاهرة العامة** ★★ لقلق **هذا الجيل من الشباب ومعاناته وتمزقه**». وختم بقوله « .. الحوار بين الاجيال بدلا من القطيعة بين الأجيال والا ضاع المصير. وضاع التاريخ أيضا » مشيرا الى تجربة عبد الناصر وتجربة السادات حين كان كلاهما شابا في الاربعينات . وكان واضحا ان هيكل قصد الى تصوير الأمر كله على انه « صراع أجيال » ، فالجيل الحالي من الشباب لم يعش عصر ما قبل الثورة ، وقد فوجىء بالهزيمة في ٦٧ كما فوجىء بأحداث مايو ــ أيار ١٩٧١ حتى احس بأنه معلق في مكان ما من الفضاء داخل منطقة انعدام الوزن . وكان من الواضح أيضا ان صاحب « بصراحة » (العنوان الثابت لمقاله الاسبوعي) قد ابتغى ان يمسك العصا من الوسط ، فهو يدافع عن « حق » الشباب في النقد وحق السلطة في « الاعتراض » على النقد . وكان الطلاب في مظاهراتهم قد نددوا به وبالصحيفة ، فبدا الى حد كبير « ديموقراطيا »، وان كانت الوسطية والتجريد قد

★ ابراز الكلمتين من عندي .

★★ ابراز الكلمتين من عندي .

افقدت كلماته لمعانها السابق . ان تحفظه على الشباب يتضح من تردده ازاء الثلاثين طالبا المحتجزين . وهو التحفظ نفسه الذي كرره في مقاله التالي (بتاريخ ١١/٢/١٩٧٢) وكان عنوانه « علامات على طريق طويل » حيث جاء فيه انه لا يريد التعرض « لاي خطأ قد تظهره التحقيقات في حركة الشباب الاخيرة » . وبدت السلطة حينذاك كأنها اكثر ليبرالية فأفرجت عنهم . لم يتعرض هيكل قط للمحتوى الاجتماعي لحركة الطلاب ، بل نسبها الى « روح العصر وثورة المواصلات» والى انها « دليل حيوية دافقة » . وهي عبارات عامة وغامضة . رغم ذلك فقد استهدف هيكل من جريدة « الاخبار » اليمينية بلسان « موسى صبري » الذي كتب في ١/٢١ و ١٩٧٢/١/٣٠ ما يغمز مما أسماه باحتواء « البعض » لحركة الطلاب وركوب الموجة . ثم صادر على هذه الحركة بحجة « الاحتلال الاسرائيلي » الذي لا يحتمل امثال هذه الضغوط على « النظام الوطني » . اما احسان عبد القدوس رئيس مجلس ادارة الصحيفة ذاتها ، فقد استغرب يوم ١٩٧٢/١/٢٠ بعنوان « ايام لا تحتمل الظلام » ان يطرح الطلاب تساؤلات « سبق ان اجاب عليها الرئيس السادات » وقد فسر التحرك الطلابي بدوافع حزبية ومؤثرات اجنبية . وكان مثيرا ان يظهر هذا الراي في يوم واحد مع اعتراض الاتحاد « الرسمي » الحكومي للطلاب والذي قال فيه انه « يرفض الصورة المشوهة التي ارادت بعض وسائل الاعلام تجسيمها اليوم ، ويعلن تضامنه الكامل مع **المطالب الواضحة للاغلبية من جماهير الطلاب** » (الاخبار ١٩٧٢/١/٢٠) . ولم يبتعد عبد الرحمن الشرقاوي الكاتب ذو التاريخ اليساري في صحيفته شبه اليسارية « روزاليوسف » عن هذه المعاني التي رددها محررا « الاخبار » صبري وعبد القدوس ، اذ تساءل في عدد ١٩٧٢/١/٢٤ « ما معنى هذا الذي يطالب به شبابنا في الجامعات في حدة غير مألوفة ؟ » وأجاب « ان الطلبة ينطلقون في مطالبهم من تأييدهم للثورة المصرية ، ولكن بعض الاساليب قد يوقعهم في التناقض ، **وهذه كارثة** ، على عكس ما يريد **الشرفاء** من طلابنا » . ولكنه تراجع في عدد ١٩٧٢/٢/٨ فقال ان الطلاب في تحركهم « لم يكونوا معبرين عن انفسهم فحسب ، وإنما عن **الامة كلها** . . » ولكنه اكد على انهم لا يتحركون « ضد **السلطة الوطنية** » . اما محمد عودة الكاتب الناصري فقد كتب في جريدة « الجمهورية » بتاريخ١٩٧٢/١/٢٩ يتهم تقصير المؤسسات الشعبية في « توعية الطلاب » بقرار المعركة الذي اعلنه الرئيس في الجبهة . واضاف « **محاسبة المنحرفين واجبة ، ولكن تقويمهم وهم في سن التقويم افضل طريق المحاسبة** » . أي ان شبهة « الانحراف » قائمة ، اما نقصان الوعي وعدم بلوغ الرشاد ، فهي أمور مؤكدة . وكان محمد سيد احمد الكاتب الماركسي الوحيد الذي سمح له بالتعليق في (الاهرام ١٩٧٢/١/٢٠) تحت عنوان كبير « السؤال الذي يطرحه الطلاب يشغل كل القوى الوطنية : كيف نواجه قضية التحرير بعد عام ١٩٧١ ؟ » واجاب كأنه يرد على السابقين من زملائه « آننا لا نهدر ضرورة العمل السياسي ، والعمل السياسي يتطلب على الدوام توعية متصلة حول اساليبه ومتطلباته . **لكن العمل السياسي لن يجدي ابدا ما لم يكن مقرونا بتصميم على**

القتال . وطلاب الجامعات بانطلاقتهم يعبرون أصدق تعبير عن شعورهم الفطري بهذه الضرورة ، وهم يواصلون في ذلك تقاليد لها اصالتها عبر تاريخ الحركة الوطنية كلها » . ورغم ان تعبير « الشعور الفطري » ليس موفقا تماما في توصيف درجة الوعي السياسي عند الطلاب ، الا ان هذا الصوت كان الوحيد الذي لم يتردد ولم يتحفظ فضلا عن انه لم يوال الحكم ، على صعيد الصحافة العلنية الواسعة الانتشار .. فقد كانت مجلة « الطليعة » الشهرية اليسارية مع التحرك الطلابي تماما ، ولكن دائرة نفوذها على الرأي العام اضيق بكثير من الصحافة اليومية والاسبوعية . وقد كانت من بين « المضبوطات » التي يتحرز عليها رجال المباحث ، كقرائن على الاتهام .

وهكذا برهنت الصحافة المصرية في ذلك الوقت انها ليست التعبير الاوفر عن حركة المجتمع ، بل كانت في معظمها صدى للسلطة ، سواء كان الصدى باهتا أو واضحا ، شأنها في ذلك شأن بقية « المؤسسات » الرسمية كالاتحاد الاشتراكي والبرلمان ومجلس الوزراء . وعلى النقيض من المؤسسات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية وغيرها .

ويبقى ان الدولة قد نجحت في تحجيم التحرك الى درجة المطالبة بالافراج عن المعتقلين ثم امتصاصه بالافراج عنهم ، والتنفير منه باشاعة المداخلات الاجنبية . واخيرا بتقديم موعد عطلة نصف السنة . وهي العطلة التي نشطت خلالها بعض الاجهزة الرسمية في اعداد الجماعات الارهابية السرية . ومما ان انتهى العام الدراسي في الصيف ، حتى تزايد هذا النشاط اليميني المتطرف دينيا . وفي المقابل لم تتوقف « اللجان الوطنية » للطلاب الديموقراطيين عن عقد الندوات السياسية في معسكرات العمل الطلابية الشرعية .

٨ ـ نهاية مرحلة وبداية اخرى:

ولم يكن العام ١٩٧٢ قد اتم دورته حين لوحظت بوادر « ارهابية » في الجامعة ضد العمل « السلمي » للطلاب الوطنيين من جانب عناصر تدربت على « التخريب والعنف » . فقد بدأ بعض الطلاب ينقضون على زملائهم المجتمعين في ندوة بالضرب بالسياط والقبضات الحديدية والشفرة والسكاكين الصغيرة . وقد كانت كلها مظاهرة جديدة تماما ، القصد منها فض هذه الاجتماعات وتمزيق مجلات الحائط والحيلولة بأي ثمن دون القيام بعمل يعارض النظام . وكانت المفاجأة ان طالبا بكلية الهندسة (اعتقل في ٢٩ ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٧٢) بجامعة القاهرة ، قد ادلى في مؤتمر عام باعترافات كشفت انتماءه لتنظيم سري يقوده محمد عثمان اسماعيل الامين المساعد للاتحاد الاشتراكي الذي كان قد استدعى الطالب فجر اليوم التالي لحريق كنيسة الخانقاه (بالعباسية شمال شرق القاهرة) وامره بتعبئة التنظيم السري واعداده لضرب من سماهم الشيوعيين « لانهم يعتزمون تحريض

الطلاب الاقباط والخروج بمظاهرات » على حد تعبير السيد اسماعيل.(٤٩) . كما اصدر تنظيم سري آخر باسم « الشباب المسلم ».بيانا فضح فيه تحريض السلطة له ضد « جماعة انصار الثورة الفلسطينية » ووقف أحد قادة هذا التجمع في لقاء طلابي واسع يتلو هذا البيان « ويطلب الغفران عما ارتكبه بحق زملاء يمثلون انبل القيم الوطنية » (٥٠)..

وفي نهاية الاسبوع الاول من الشهر الاول للعام الجديد (١٩٧٣) بعث رئيس الجمهورية الى البرلمان رسالة يطلب فيها تشكيل ما سمي « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » لاجراء تحقيق واسع ، على الطبيعة ، ومع مختلف الاطراف ، حول تجدد التحركات الطلابية . وقد شكلت اللجنة المذكورة من بعض اعمدة الرجعية المصرية في المجلس النيابي ، وبدأت عملها في الثامن من يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٣ . وبعد عشرين يوما (أي يوم ٢٨) ظهرت الصحف وفي صدر صفحاتها الاولى النص الكامل لتقرير اللجنة البرلمانية . وقد بدا التقرير ، فكرا وصياغة ، اقرب الى السلطة منه الى الطلاب . ولكن الاعتماد عليه مهم في استشعار المدى الذي وصلت اليه الامور في ذلك الوقت .

يؤكد التقرير منذ البداية ان احداث ١٩٧٢ مرتبطة تماما بأحداث ١٩٧٣ حتى ليمكن اعتبارها « حركة واحدة » . وهذا صحيح ، رغم ان التدليل على صحته كان تدليلا « مباحثيا » ان جاز التعبير ، في استكشاف الروابط واوجه الشبه بوسائل غير فكرية ، كالتعريف بمن كان يزور الطلاب في سجونهم وعلاقات القربى بين « المتهمين » ، وهكذا . ويكاد واضعو التقرير ان يصلوا الى حد الاسف على ان « ابواب التعليم الجامعي فتحت على مصراعيها » لاعداد كبيرة من اصول اجتماعية فقيرة. لم يقل التقرير ذلك مباشرة بل وصفها بقوله انها تحتاج الى الرعاية الاجتماعية والصحية من مأكل وملبس ودواء . وكأنه يشير من طرف خفي الى مقولة « الحقد » التي يفسر بها الرئيس السادات دائما ظواهر الصراع الطبقي .

ويتناقض التقرير تناقضا فاجعا حين يرصد بعض الوقائع التي تدين تلقائيا عصابات اليمين الديني المتطرف ، ولكنه حين يصل الى « الادانة » فانه يتهم دون تحفظ الاتجاهات اليسارية . فالتقرير يؤرخ بالخامس من ديسمبر ـ كانون الاول من العام ١٩٧٢ لبداية التحرك في جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمنصورة واسيوط بالاضافة الى جامعة الازهر والمعاهد العليا ، مدنية ودينية . وفي ذلك اليوم قررت ادارة الجامعة احالة ثلاثة طلاب الى محكمة تأديبية لانهم خالفوا التعليمات ونشروا في مجلات الحائط دون اذن مقالات ورسوم تتهكم على بعض رموز السلطة . وقد اعترضت جماهير الطلاب على « مبدأ » المحاكمات التأديبية . وعقدت مؤتمرا واسعا بعد يومين (اي يوم ١٩٧٢/١٢/٧) رفض فيه المجتمعون

---

(٤٩) راجع « الحركة الديموقراطيه الجديدة في مصر » (ص ٧٤)
(٥٠) المصدر السابق ـ الصفحة ذاتها .

قرارات الادارة ولائحة الجامعة غير الديموقراطية في نظرهم ، وضرورة اجراء انتخابات جديدة لاتحاد الطلاب تفرز قيادات شرعية تختلف عن القيادة المشبوهة بصلاتها مع أجهزة الامن . وتكررت هذه المطالب في مؤتمر يوم الاحد ١٩٧٢/١٢/١٧ ومؤتمر الثلاثاء ١٩٧٢/١٢/١٩ الذي اعقبه « قيام مسيرة تهتف للقيم الدينية والوطنية » . ولكن « مجموعة من الطلاب » لم يحدد التقرير هويتها اعتدت بالسلاح الابيض على معارضيهم مما اصاب احد الطلاب « بطعنة مطواة في أسفل ظهره من الناحية اليسرى » الا ان هوية المعتدين تتضح لنا من التبرير الذي ساقه التقرير للجريمة حين يذكر « قيل ان ذلك كان اثر مناقشة تناولت فيها احدى الطالبات ذات الله وانكرت وجوده » . واستخدام كلمة « قيل » في تقرير برلماني دون نسبة القول الى جهة محددة يعني ان واضعي التقرير في المسائل الجديدة يلجأون للشائعات لا للحقائق . والحقيقة الواضحة هنا ان مجموعة من الارهابيين المتطرفين دينيا حاولوا تخريب الجو السلمي للتحرك الطلابي الجديد بالعنف المسلح . وهي الواقعة التي اكدها التحقيق مع الطالب المعتدي . وهي الحقيقة التي أكدها التقرير ذاته في أكثر من موقع حين كان يشير في صياغة غامضة الى الظاهرة الجديدة الملفتة ، وهي ان بعض الطلاب المسلحين قد اعتدوا اكثر من مرة على الطلاب المسالمين . ولا يمكن أن تكون الصدفة وحدها هي التي تجعل هؤلاء المسلحين في صف النظام والسلطة ، بينما تجعل المسالمين في صف المعارضة . ثم يستحيل ايجاد منطق قابل للتصديق حين تستخلص اللجنة من متابعة هذه الظاهرة في تقريرها نتيجة غريبة تقول ان سبب الاحداث هو انه « كان لما تردد عقب احداث يناير سنة ١٩٧٢ اثر كبير في ايجاد مناخ ملائم لظهور **تيار فكري مناهض تمثل في اليسار بكل الوانه** » . ولكن ماذا قال وماذا فعل هذا التيار ؟ التقرير لا يشير ولو من قبيل رافع العتب الى ان العنف كان سلاح اليمين ، وأن الوسائل السلمية كانت اسلوب اليسار . غير انه في رصد الوقائع يكتفي بتسمية ما جرى **بالمؤامرة** . كيف ، ولماذا ، وأين ؟

يجيب التقرير على هذه الاسئلة بما يتناقض كليا مع النتيجة التي توصل اليها سلفا . فالذي حدث ان السلطة اعتقلت فجر التاسع والعشرين من ديسمبر — كانون الاول ١٩٧٢ مئات الطلاب والعمال والمثقفين . وفي اليوم التالي — يقول التقرير — « حضر اربعة طلبة الى مكتب رئيس الجامعة طالبين السماح لهم بعقد مؤتمر عام في القاعة » المخصصة لذلك . رفض رئيس الجامعة فعقد الطلاب مؤتمرهم الذي امتد الى ١٩٧٢/١٢/٣١ حيث قرروا الاعتصام و « اتفق المعتصمون على الخروج في مسيرة سلمية من اجل ما يطالبون به » ثم يقول التقرير « وبعد خروج المظاهرة الى خارج الجامعة اصطدمت قوات الامن المركزي بالطلاب واستخدمت وسائل تفريق المظاهرات كالغازات المسيلة للدموع والعصي » . وتقرر اغلاق الجامعة . والمعروف ان المسيرة المذكورة كانت متجهة الى مجلس الشعب للاجتماع بالسادة النواب . ومن الطبيعي ان تكون المطالب الاساسية للطلاب هي ذاتها التي رفعوها خلال العام السابق ، لانها لم تنفذ ، بل ازدادت الشقة

اتساعا بين الوضع الاقتصادي واعداد الدولة للحرب . فأين مـا يمكن اخـذه علـى الطلاب الديموقراطيين ، واين ما لم يتخذ بحق الطلاب الارهابيين ؟ لقد بدا تقريـر اللجنة البرلمانية في كثير من الثغرات وكأنه مزيج من قرار اتهـام النيابـة العامة وتقارير المباحث العامة ، حتى ان اللجنة المفترض فيها « البرلمانيـة » اي التحدث باسم الشعب وحماية الحريات اشارت الى انه كان من بين المعتصمين بعض الفتيات « واحدى الصحفيات التـي تصدت للجنـة مؤيـدة استمرار الاعتصام والاضراب التصاعدي عن الطعام وتغذيتـه بالشعارات الملهبـة لمشاعر الطلبـة المعتصمين للاستمرار فيه حتى يتم الافراج عن المقبوض عليهم » . وبلغت في تحريضها السافر كأي جهاز امن ان جددت في خلاصتها امرين **« ان نفـراً قليـلاً مـن الصحفيين قـد اشتركوا في الاحداث الطلابية الاخيرة بصورة او باخرى ، وان منشوراً قـد تسبب صدوره عن بعض الصحفيين ترى اللجنة انه تضمن عبارات تمس الوحدة الوطنية وتضفي الشرعية على الاحداث الطلابية . وترى اللجنة احالة هذا المنشور الـى هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي لاجراء ما تراه بشأنه »** . ولـم يكن ذلـك تحريضاً بل اتهاما وبلاغا الى النائب العام . والمفارقة المستورة وقتئذ ، هـي ان محمد عثمان اسماعيل صاحب التنظيم الطلابي السري لاشاعة الارهاب ، هو نفسه الذي تطالب اللجنة باحالة الصحفيين والكتاب الديموقراطيين اليه « لاجراء مـا يراه بشأنهم » .

وتستند اللجنة علانية الى تقرير للمباحث العامة حين تذكر ان بعض الطلاب وزعوا بيانا بعد ذلك عنوانه « ما بعد الحملة الارهابية » في ١٩٧٣/١/١٣ وقد طالب البيان بالغاء قانون الوحدة الوطنية الذي يصادر الحريات . وانه « بتاريخ ١٤/١/ ١٩٧٣ ضبط بمطار القاهرة الصحفي سمير امين تادرس يحمل دولارات ومظروفـا بداخله **اوراق بها اشعار وازجال** عن الاحداث الطلابية الاخيـرة » . وان دعـوة الطلاب الراهنة الى « لجان الدفاع عن الديموقراطية » هـي دعـوة يسارية و **« ان هناك اقلاما دفعها فكرها العقائدي الى الخروج عن خطنا الوطني في هـذه الظروف التي يجتازها الوطن** . وانعكس ذلك على مفاهيم بعض الشباب مما اوقعهم فـي حيرة وبلبلة فكرية بدت آثارها واضحة فيما نشر بصحافة الحائـط والمنشورات داخل الجامعة . كما ان بعض اجهزة الدولة التنفيذية (اي الامن) والسياسية (اي رئاسة الجمهورية التي افرجت عن الطلاب) لـم تتحمل واجبها بمسؤولية كاملـة تجاه احداث الطلبة منذ يناير ١٩٧٢ . اي ان المطلوب كان المزيد من القهر والردع .

وحين عرض هذا التقرير على البرلمان في جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ تعرض لنقـد مرير ، خاصة من وكيل المجلس نفسه (د. جمال العطيفي الذي شغل بعدئذ لفترة قصيرة منصب وزير الثقافة والاعلام ، ولانه على قدر مـن الاستنارة فقد منصبـه بسرعة) . وكان النقد مركزا على « الاتهامات » التـي لا يحـق للجنـة البرلمانية ان توزع فيها الاتهامات وتحجر على حرية الراي ، فبدت منحازة ضد فريـق محدد . وحين قام رئيس اللجنة صاحبة التقرير ليرد افتتح حديثه بالآية القرآنية « ربنـا

افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين » . اما الرد ذاته فكان جملة استشهادات مأثورة من خطب الرئيس السادات .

والحقيقة ان خطاب الرئيس امام مجلس الشعب في ٢٨ ديسمبر – كانون الثاني ١٩٧٢ كان الاشارة الواضحة الى هوية الاعتقالات والاجراءات الاستثنائية التي شملت المئات من عناصر المعارضة غير المنظمة او التي في الطور الجنيني للتنظيم . وقد اعترف تقريبا بهذا المعنى في خطابه التالي امام البرلمان في ١٩٧٣/١/٣١ وكأن الدولة اعترفت رسميا بانها قامت حوالي ذلك التاريخ بما يشبه « الحرب الوقائية » ضد الطلاب وفي وقت مبكر حتى لا تتكرر ازمة العام السابق . ولم يجد الرئيس دليلا يقدمه للشعب في ذلك اليوم سوى تقرير النيابة ، وهو اعادة صياغة لتقارير المباحث ، كما فعلت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية تماما . وكانت المفارقة بعد ذلك ان المحكمة برأت المتهمين ، فجاء حكمها ادانة مباشرة لمن تبنوا سلفا تقارير الامن المنحازة ، واستبقوا القضاء في الحكم . وكان ذلك ايضا هزا عنيفا لمركز رئاسة الجمهورية المفترض فيها أن تكون حكما بين السلطات لا ان تكون طرفا . وقد برز التناقض بين القضاء والرئيس حين كان يحكم القضاء بالبراءة ولا يصادق الرئيس احيانا على الحكم ، بل يستخدم حقه القانوني في احتجاز المتهم ثلاث مرات بين كل واحدة واخرى ستة اشهر . وهو « حق » لا يجوز استخدامه في « دولة المؤسسات » التي يدعو اليها الرئيس . ولكن هذا ما حدث . وكان تقرير النيابة الذي اعتمد عليه خطاب الرئيس في سرد ما وقع من احداث قد سماها « مؤامرة » خططت لها جهات اجنبية . واستشهد للتدليل على ذلك بأن الصحفي سمير أمين تادرس حين ضبط في مطار القاهرة ومعه اشعار « ثورية » كان في طريقه الى المانيا الشرقية . ولم يذكر التقرير ما اذا كان ممنوعا على المواطنين السفر الى اي جهة في العالم ، خاصة اذا كان المواطن صحفيا . وقد اضطر الرئيس دون ان يطلب منه احد ذلك أن يتكلم عن ظروف الاستغناء عن خدمات المستشارين السوفيات وقال ان ما حدث « يحصل بين الاصدقاء » . وعاود الكلام عن « القلة المندسة» والقاعدة السليمة، ولم يشرح ما اذا كان لكل قاعدة قمة قائدة قليلة العدد بالضرورة ، وما اذا كان هذا التحليل قريبا مما كان سيقوله باشوات مصر السابقين لو ان الثورة فشلت من أن « مجلس قيادتها » ليس اكثر من قلة مندسة وسط القاعدة السليمة من ضباط الجيش وجنوده . وانتهى الرئيس مؤكدا من جديد ان **« المخطط كان حيبتدي في اول يناير ، والدولة بادرت قبله بيومين او ثلاثة عشان تقضي عليه »** . ونبه الى انه ليست هناك حرية بلا ضوابط ، وان حرية الفكر او العقيدة هي حركة داخل الذهن لا يحاسب عليها المواطن اما اذا خرجت عن حدود الفرد فيجب ان يتعرض للحساب . والملاحظ ان الرئيس لم يتوقف عن الكلام شهرا كاملا . ففي ٩ يناير – كانون الثاني ادلى بحديث الى نقيب المحررين في لبنان . وبعدها بيومين عقد مؤتمرا صحفيا في طرابلس بليبيا . وبعد يومين آخرين تحدث مطولا في حفل استقبال الرئيس اللبناني فرنجية اثناء زيارته الاولى والاخيرة لمصر .

ويوم ١٩٧٣/٣/٢٦ تكلم ثلاث ساعات ونصف في البرلمان . وفي اليوم التالي تكلم على مدى ساعتين امام رجال الاعلام . وفي هذه الاجتماعات كلها لم يجب الرئيس عن تساؤلات الطلاب أو غيرهم من المثقفين والعمال ، بل كان حريصا على تبيان عدة نقاط :

● اولها ان ما تتخذه أجهزة الدولة ومؤسساتها من قرارات أو اجراءات انما يتم بموافقته واحيانا بمبادرة منه ، وان هذه الاجهزة موضع ثقته الكاملة . بل هو طالب بجهاز جديد اقترحه على مجلس الشعب ، لما يسمى بالادعاء الاشتراكي له قانونه « لحماية الشعب » . والملاحظ هنا أن التسميات المبتكرة لمعاداة الحريات الديموقراطية تضلل عن جوهرها كقانون الوحدة الوطنية . فالمقصود هو حماية النظام لا الشعب ووحدة الرأي الرسمي ، لا تعدد الآراء .

● النقطة الثانية هي التركيز على اليسار وتصويره دائما على أنه صدى الصوت الاجنبي وليس صوتا أصيلا ، ومحاولة ضربه من الداخل ، كالقول بأن هناك يسارا وطنيا وآخر عميلا . ومحاولة استفزاز الشعب ضده باستخدام سلاح الدين وإتهامه بالألحاد ، ومحاولة فصم العرى بينه وبين التراث الناصري بالقول ان « الميثاق الوطني » ليس ماركسيا ، وعبد الناصر لم يكن ماركسيا . وهي حقائق لا تحتاج لتاكيد . ولكن الرئيس كان يهدف ، في تلك الفترة التي اعقبت زلزال مايو ـ ايار ١٩٧١ ان يفرق الصف ألوطني غير المتجانس ايديولوجيا .

● النقطة الثالثة هي الديماغوجية بالكلام الكثير عن الديموقراطية ، والعمل الكثير ضدها . فالشرعية هي مؤسسات الحزب الواحد وصحافته . اما اية مبادرات شعبية تختلف مع الاجتهاد الرسمي ، فهي « مؤامرة » تستوجب السجن في ظل « سيادة القانون » او الفصل من العمل أو النقل الى اماكن نائية وتشريد العائلات . وفي هذا الصدد كانت المعادلة سهلة ، فاغلاق المعتقلات تم فعلا ، ولكن القوانين التي تبيح حق الاعتقال زادت عما كان قبلا . بحيث تمتع رئيس الجمهورية في النظام الجديد بصلاحيات لم تكن للرئيس في النظام القديم ، وبحيث أصبح ممكنا مصادرة الحريات في حدها الادنى باسم القانون .

● النقطة الرابعة هي أن الرئيس كان حريصا على الايحاء بأن « الحرب » حتمية وقريبة ، ولكنه كان حريصا اكثر على تصوير انها حربه هو ، حرب النظام التي لا يجوز للشعب الاستفسار عنها .. فعزل الجماهير سياسيا واعلاميا عن مناخها . واذا كان التمويه والايهام من الحيل العسكرية لمفاجأة العدو ، فان التناقض الجوهري بين المقومات البديهية للحرب في الدولة والمجتمع ، اقتصاديا واجتماعيا ، وبين الحرب ذاتها ، لم تكن تشكل مفاجأة للعدو وحده بل للشعب أساسا .. مما يلقي ظلالا على هدف الحرب واسلوبها من قبل ان تبدا . ان غياب اقتصاد الحرب بل والشروع في اقتصاد مضاد للتنمية ، واستبعاد الحدود الدنيا للخطوط الخلفية من تدريب للشعب على حمل السلاح في مواجهة الطوارىء

المفاجئة ، وحرمان الجماهير من أية توعية وطنية حقيقية بالعدو في اجهزة الاعلام .. كل ذلك وغيره لا يمكن ادراجه في باب « ايهام العدو ومفاجآته » بل ايهـام الشعب ومفاجآتـه .

ولكن هذه النقاط ، رغم اي شيء ، كانت النسيج الغالب على خطب الرئيس في مواجهة تحركات الطلاب والمثقفين . وهي ذاتها النقاط الواردة في اهم تعليقات الصحفيين الموالين . ففي ١٩٧٣/٢/١٤ كتب موسى صبري في صحيفة « الاخبار » اليمينية التي يرأس تحريرها ان « المستفيد الاوحد (من حركـــة الطلاب) عـدو يتربص بنا على الابواب » . ولكـن عبد الرحمن الشرقاوي في « روز اليوسف » قد تنبه اكثر من مرة الـى مـن دعاهم بقـوى التخلف ـ وكـان يقصد اليمين الدينـي المتطرف ، فكتب بتاريخ ١٩ فبراير ـ شباط ١٩٧٣ تحت عنوان مأخوذ عن صيحة الكاتب الفرنسي غارودي « لم يعد الصمت ممكنا » يقول « ان الذيـن يحاولون ان يستغلوا جو الحرية لتدمير الحرية والذين يحاولون ان يفرضوا الارهاب الفكري ، وان يشرعوا السكين بدلا من الكلمة .. هؤلاء جمعيا لا سبيل الـى مواجهتهم إلا بمزيد من الحرية ومزيد من الديموقراطية » . وهـي النغمة التـي اراد بها صاحب التاريخ اليساري ان تسود عـلى عهده في « روز اليوسف » كمنبـر يوالـي النظام الجديد من منطلق شبه يساري ومتميز . وفي عدد الاسبوع التالي مـن المجلة ذاتها (٢٦ يناير ـ شباط) سجل مجموعة من الافكار الواضحة حول الموضوع ذاته :

● « .. كل تصرف يفسد الجو الديموقراطي او يحول الانتباه عن معركـــة التحرير او يقف امام تيار التقدم .. هذا كله يضع صعوبة جديدة امـام انطلاقنا . بل يجب ـ على النقيض ـ ان نعمق خط الديموقراطية وان نغلق الطريق على قوى التخلف والردة التي تريد ان تنتكس بمصر » .

● « .. المعركة في مصر معركة حضارية وستنتصر فيها قوى التقدم بلا مراء لان هذا هو منطق التاريخ .. وهو الضرورة أيضا .. اننـــا نواجـه غزوات شرسة وضارية وهمجية » .

وكان واضحا ان الشرقاوي صاحب « محمد رسول الحريـة » و « الحسين ثائرا وشهيدا » وغيرها من المؤلفات الدينية المستنيرة ، قد دخل معركة حامية مـع اليمين الديني المتطرف اذ رآه السبب المباشر في ما وصلت اليه البلاد مـن مأزق . كما انه كان مستظلا بموقفه الفوري المؤيـد لانقلاب السادات في مايو ـ أيار ١٩٧١ وهو يفتح النيران على هذه القوى التي دعاها اكثر من مرة بقوى الردة والتخلف . وكان حريصا على ابراز صورة السادات بعيدة عن هـذا الاطار ولا تريده ، فيكسب صانع القرار السياسي دون اجهزته . وهـو تصور مصدره الايمـــان الشخصي بوطنية الرئيس وبانه فوق الاجهزة . ومصدره الآخر مرارات شخصية اليمـة من « الماضي » .

ولكن وزير الشباب ـ د. احمد كمال ابو المجد ـ على عكس ذلك ، رغم استنارته النسبية كتب في مجلة الشباب مبكرا (١٩٧٢/١٢/٥) أن المأزق نتيجة لسببين : أولهما « المادية الرافضة للاديان » والثاني هو « الانطلاق في علاج المشكلة الاجتماعية من موقف الحقد المنفعل ومن منهج تعميق التناقضات بين الفئات سعيا الى تفجير موقف الصراع » . غير ان المجلة التي يرأس تحريرها ، وتصدر عن الامانة العامة للشباب في الاتحاد الاشتراكي كانت تقول شيئا آخر على لسان الطلاب . احدهم فرق بين حركة ٦٨ التي طالبت « بالتغيير » وحركة ٧٢ التي حددت التغيير بأنه « تحرير الارض وممارسة الديموقراطية والاستمرار في التحول الاشتراكي » (٥١) وقال زميل آخر له « ما حدث (من جانب النظام) كان على النقيض تماما » (٥٢) وقال ثالث « من حقي كطالب يدرس الماركسية أن أطرح الفكر الماركسي خاصة وان الجانب الاقتصادي من النظرية الماركسية يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا » (٥٣) .

وكان ما ازعج السلطة في ذلك الوقت حادثان : اولهما انعقاد مؤتمر الثقافة العمالية الذي انبثقت عنه لجان الدفاع عن الديموقراطية وتبني المطالب الوطنية للطلاب الخاصة برفض التسوية السلمية . والثاني هو انه في موازاة خطب « الحرب » التي القاها الرئيس السادات صرح الرئيس الليبي معمر القذافي « بأن مصر على ابواب تسوية سياسية قريبة ، وان ليبيا تعارض هذه التسوية » (٥٤) .

★★★

والحصاد الختامي لانتفاضة ١٩٧٢ ان ابرز ايجابياتها غير المعلنة هي انها فرضت على الراي العام المصري مناقشة قضية التنظيم الحزبي المستقل عن تنظيمات السلطة . وان الحجة الناصرية القديمة ـ والتي كان القبول بها هو الخطيئة الاصلية لليسار على الاقل ـ قد سقطت بسقوط النظام القديم . والحركة الطلابية المصرية في السبعينات تختلف في هذا الصدد عن جذورها في الاربعينات حيث كان الطلاب أجنحة جامعية في الحياة الحزبية للبلاد ، كانوا مندوبين عن منظماتهم في ميدان عملهم . اما الطلاب الجدد فقد كانوا الى جانب قلة قليلة من الفئات الاجتماعية الاخرى رواد بعث التنظيمات الحزبية الى الوجود السياسي المصري ، واضفاء الشرعية عليها .

غير انه يمكن من زاوية أخرى أن نلاحظ سلبية خطيرة ، هي ان التحالف بين الطلاب والعمال لم يصل ابدا الى الحد الادنى ، على النقيض تماما مما جرى عام ١٩٤٦ حيث كانت الجبهة بينهما تجسيدا حقيقيا لتحالف طبقات الشعب . ان ما

(٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) مجلة « الشباب » عدد ٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٣

(٥٤) مجلة « البلاغ » اللبنانية ١٩٧٣/١/٨

جرى اوائل السبعينات مـن أتصالات ومحاولات للتنسيق بين الطـلاب مـن جهـة والعمال والمهنيين من جهة أخرى لا يرقى الى مستوى الجبهـة السياسية القادرة على ان تطرح برنامجا مشتركا بديلا في حيز الفعل لا في حدود الشعارات .

ومن المفهوم ان اية حركة طلابية لن تقـود التغيير الراديكالي المطلوب ، ولكن خصوصية هذه الحركة وطبيعة المرحلة افسحت مجالا واسعا أمـام المثقفين .. وان لم تفسح المجال ذاته للطبقة العاملة .

كان التحرك شبه المنظم للمثقفين هو الذي أسهم في الرد على سؤال الاحتواء من اعلى بجواب المواجهة من أسفل . وكان هذا التحرك بمثابة « الرقابة الايجابية » على مسيرة السلطة من الهزيمة في ١٩٦٧ الى الحرب في ١٩٧٣ مروراً بالانقلاب بـين ٧٠ و ١٩٧١ .

الفصل الثالث

من اوراق الخطوة الاولى نحو ثورة ثقافية شاملة

١ ــ نبوءة الشباب

لم تكن حركة الادباء الشباب قرب نهاية الستينات الا ارهاصا جادا لهـــذا الذي يجري منذ بداية السبعينات .. كان ضجيج الحركة « الادبية » للشباب أعلى صوتا من بقية الاصوات التي زأرت من هول الهزيمة. وقد بذلت السلطة السياسية في ذلك الوقت كل جهدها في احتواء الظاهرة ، وامتصاص ما يبدو على سطحها من بوادر السخط والغضب . هكذا راحت منظمة الشباب بالاتحاد الأشتراكي تجنــد كافة قواها المادية والمعنوية لعقد « مؤتمر الزقازيق » الذي جمع عددا هائلا مـــن ادباء الاقاليم والعاصمة من الشباب ، واجهوا حينذاك وزير الداخلية ــ وهو فــي اوج سطوته ــ بما لم يخطر على باله ان يسمعه او يراه .. كان التجمع في واقـــع الامر اكبر من ان تعبر عنه منظمة الشباب او الاتحاد الاشتراكي ، لذلــك انتهى المؤتمر بالمسابقات والجوائز والتوصيات التي لم تنفذ لأن الادبــاء الشباب كانــوا يريدون شيئا ، والسلطة تريد شيئا آخــر . تماما كما حدث لحركة الطلبة عـــام ١٩٦٨ ، فقد تمخضت عن بيان ٣٠ مارس ــ آذار الذي بقي حبرا على ورق .

كانت السلطة ترى في هذه الحركات مجرد فورات عصبية لا تحتاج من جانبها الى إعادة نظر جذرية فيما آلت اليه حياتنا بعد الهزيمة . ولأنها كانت ترى الامور من السطح فان معالجتها ايضا ــ بالاحتواء او القمـــع ــ كانت بالغـــة السطحية والهزال .. ومن ثم كان التراكم الكمي للسلبيات هو الاب الشرعي للانفجار الكيفي الذي عبرت عنه حركة يناير ١٩٧٢ . اي بعد حوالي ثلاث سنوات فقط مـــن تلك الفورة العارمة التي شنق فيها الطلبة تمثالا لوزير الداخليـــة (شعراوي جمعـــة حينذاك) . لم تكن قضية الادباء الشباب خلال تلك الفترة هي غياب منابـــر النشر او ضيقها بانتاجهم كما حاولت الجهات الرسمية ان تصورهم ، ولـــم تكن قضية ادباء الشباب هي احتلال مقاعد الأدباء الكبار في اللجـــان ودور الصحف والمراكـــز اللامعة الاخرى كما خيّل للكثيرين من الاساتذة الاجلاء . اكثـــر مـــن ذلك اقول ان قضية الادباء الشباب لم تكن معلقة بذلك القلم الـــذي يمسك بـــه موظف مذعـــور في

إدارة الرقابة . كلا . . لم تكن هذه كلها قضاياهم . كانوا يعانون حقا من تعذر النشر ، ومن عنجهية بعض الشيوخ ، ومن جهل الرقيب ، ولكن هذه كلها كانت مظاهر الازمة التي يعيشونها بذرات دمهم حتى النخاع . كانت قضية الادباء الشباب هي « قضية الوطن » المهزوم على الحدود والمسلوب الارادة داخله . لم تكن قضيتهم قط « مشكلة شخصية » بدليل انهم كانوا يتجاوزون مظاهر الازمة بأن ينشروا انتاجهم على حسابهم الخاص ، من عرقهم وقوت ايامهم وأطفالهم ، فماذا حال الرقيب بينهم وبين قرائهم هاجروا باقلامهم خارج الديار . .

ولكن قضيتهم ظلت باقية ، لانها قضية الوطن . ولو اننا قرانا بيانات الحركة الطلابية ، لما وجدنا فيها سطرا واحدا كان غائبا عن مخيلة الادباء الشباب وعقولهم ونبض قلوبهم ، سواء في كتاباتهم الفنية أو آرائهم المباشرة أو تحركاتهم . ان كتابات محمد عفيفي مطر وعبد الحكيم قاسم وأمل دنقل وابراهيم أصلان وعزت عامر وخليل كلفت وابراهيم منصور وجمال الغيطاني وصبري حافظ وسامي خشبه وفاروق عبد القادر ويحيى الطاهر عبد الله وسيد حجاب وجميل عطية ومحمد يوسف القعيد ومحمود دياب ، وشوقي خميس ، وغيرهم عشرات من ابناء هذا الجيل ، تفضح كتاباتهم بهذا العذاب الداخلي العنيف الذي رآه قصيرو النظر والانتهازيون والمعزولون عن الشعب « تشاؤما لا مبرر له » . بينما كان هذا العذاب ــ بدرجات متفاوتة من الوعي والتجربة ــ هو عذاب مصر كلها ، عذاب الأرض الاسيرة والشعب المقهور ، عذاب الوطن الجريح وعذاب الطبقات المكدودة المسحوقة بلا ثمن .

ولعل العدد الخاص الذي أصدرته مجلة « الطليعة » في سبتمبر عام ١٩٦٩ يقدم لنا وثيقة حية تشهد على ان الادباء الشباب كانوا في مقدمة الركب الثوري الصاعد ، موجة اثر موجة ، ينادي بالتغيير ويعمل على انجازه . ان شهاداتهم الواقعية في تلك الوثيقة الحية ، برغم كل الصعاب الرقابية ، تقدم دليلا رائعا على اصالة هذا الجيل وصدقه وشجاعته . بل ربما كانت سجون « القلعة » و « طره » التي استقبلت افواجا من هذا الشباب في اواخر عام ١٩٦٦ هي الرمز المادي المباشر لتلك الاهوال التي عرفها العشرات منهم ، لمجرد انهم حاولوا ان يقرنوا القول بالفعل ، قبل ان تخيم الهزيمة بظلالها السوداء ، بأقل من عام واحد . .كان ذلك بالضبط في اكتوبر عام ١٩٦٦ حين فوجئت ومعي قلة قليلة من رفاق النضال القديم ، بهذه الوجوه الجديدة على العمل السياسي والادبي معا ، تملأ بهو المعتقل. كنت وقلة قليلة معي ــ كرؤوف نمطي وابراهيم فتحي وغالب هلسا ــ نرى من الطبيعي الا نشعر بالغربة بين جدران السجن . ولكن قامتي ازدادت طولا ، والامل بين ضلوعي ازداد توهجا ودفئا وحرارة ، حين رايت اصحاب هذه الوجوه الجديدة ــ من امثال صبري حافظ وجمال الغيطاني وسيد حجاب وصلاح عيسى وعبد الرحمن الابنودي وغيرهم ــ يستقبلون تجربتهم الجديدة بروح معنوية عالية . .

كان ذلك عام ١٩٦٦ ، عشية الهزيمة ، وقبـل أن يثـور الطلبة والعمال عـام ١٩٦٨ كان الادباء الشباب في أنتاجهم وسلوكهم « نبـوءة » لا تنتمي الـى مجتمع الهزيمة ، وانما الى مجتمع الثورة . أجل ، فقد كانت الاجيال السابقة عليهم تتنبأ بالهزيمة بصورة أو بأخرى ، في المسرح والرواية والنقد ، ولكن تلك الاجيال ــ في مقدمتها جيل الاربعينات على وجـه الخصوص ــ كانت رغم نبوءتها مـن مقومات مجتمع الهزيمة . كانت الرموز الاساسية لجيل الاربعينات تشغل أهـم المراكز القيادية في واجهة الثقافة الرسمية . وكان أصحاب هـذه الرموز ينقدون النظام والسلطة بعنف وحدة وضجيج ، ولكنه النقد الذي ينتمي في معظمه الـى رؤيا الهزيمة لا الى رؤيا الثورة . وهذا هو الفرق الرئيسي والحاسم بين جيل الاربعينات وجيل الستينات ، حتى بين من يلتقون من هؤلاء واولئك عـلى أرضية فكريـة مشتركة . كانت القسمة المميزة لجيل الاربعينات هو الانتماء الى النسيج الاجتماعي للطبقة الجديدة الوارثـة لامتيازات البرجوازية القديمـة دون شكلها التقليدي . شغلوا مناصب رئاسة مجالس ادارة الشركات ورئاسة تحريـر الصحف ووكالـة الوزارة ومديري عموم ، وهي المناصب التي تدر عليهم دخولا لا تقل ــ ان لم ترتفع ــ عن مستوى دخول أصحاب الشركات والمصانع والمزارع والمتاجر في المجتمع السابق على يوليو ــ تموز سنة ١٩٦١ .. كانـوا برجوازيين شكلا ومضمونا بالمعيار العلمي الدقيق ، وظلوا خيطا رئيسيا من خيوط النسيج الاجتماعي للطبقـة الجديدة التي ظهرت ونمت وتطورت فور انهيار الطبقات القديمة ، وهي الطبقة التي تكونت مـن بقايا تلك الطبقات التي تكيفت مع الوضع الجديـد ، والشرائـح البيروقراطية ، والتكنوقراطية ، العسكرية والمدنية التي أفرزتها حركة ٢٣ يوليو ــ تموز .

هذا بينما تنتمي غالبية الادباء الشباب الى الدرجات الدنيا من البرجوازيـة الصغيرة في الريف والمدينة ، وهو الانتماء القديم الغالب على ابناء الجيـل السابق ولكن القفزة الاجتماعية غير الاصيلة التي اقتربت من مظاهـر « أغنيـاء الحرب » وجعلت منهم « أغنياء الثورة » هي التي باعدت بينهم وبين الجيل الجديد الذي لم تحجبه عن الرؤية البصيرة غشاوة ثقيلة من المكاسب الوافدة ، ولم تقيـد قدميه عن الحركة الشجاعة احلام الارتباطات الطارئة . مـن هنا كان صراع الاجيال في حياتنا الادبية صراعا اجتماعيا ، وليس مجرد صراع عضوي بين شباب وشيوخ . بالطبع تظل هناك دائما استثناءات فردية هنا وهناك ، تؤكد القاعدة ولا تلغيها ، فمن بـين ابناء الجيل الماضي قلة لم تفقد الاتجاه الثوري ، ومـن بين ابناء الجيل الجديد ثمة شرائح لم ترتبط قط بالفكر الثوري أو انها ارتبطت بالفكر دون التطبيق ، او انهـا مضت في الطريق خطوة ونكصت عـن متابعة بقيـة الخطوات . كذلـك فان الانتماء الطارىء لجيل الاربعينات الى الطبقة الجديـدة ، لـم يسد شرايينه الفكريـة والوجدانية جميعا ، فرواسب النضال القديم والاحساس بالذنب الجديد كـان يسري في دمائه بين الحين والحين ويدفع هذا الكاتب او ذاك الى قول كلمة الحق .

ولكن « كلمة الحق » هذه كانت تصطدم دوما بذلك التكوين الفكري والاجتماعي فكان الحد الاقصى لرؤية الجيل الماضي هو التنبؤ بالهزيمة وعدم تجاوزها في آن . . بينما كان التكوين الفكري والاجتماعي للجيل الجديد يسمح له بالمضي خطوة أبعد من النبوءة ، هي محاولة التغيير . وقد كانت الدعوة الى قيام « اتحاد عام للكتاب » بمثابة حجر الاساس في محاولة التغيير الثقافي المنشود . وكان الجيل الجديد من الادباء الشباب أكثر فئات المثقفين حماسا لقيام الاتحاد بصفته التعبير الديمقراطي الاكثر شمولا عن الحركة الفكرية والفنية . فبالرغم من وجود العديد من الجمعيات والروابط والنوادي الادبية والفنية والصحفية في مصر ، الا انها جميعا وبدرجات متفاوتة لم ترتفع الى مستوى المسؤولية الجديرة بالكاتب والفنان . وحين تجددت شعارات الديمقراطية وسيادة القانون في ١٥ مايو ــ أيار عام ١٩٧١ تجددت الدعوة الى تأسيس اتحاد الكتاب . وقد اتيح لي مع بعض الزملاء ان اشارك بالكلمة والحركة في الدعوة الى قيام الاتحاد . ولعله من المفيد أن أسجل هنا ملاحظاتي الشخصية على ما احاط دعوتنا حينذاك من ظروف وما انتهت اليه من نتائج .

١ ــ كانت الوجوه الشابة هي العنصر الايجابي النشيط في محاولة احداث هذا التغيير الكيفي لحياتنا الثقافية . . كان تصورنا نابعا من ان كافة التنظيمات الرسمية والشعبية للمثقفين المصريين مجرد تراكمات سلبية طابعها العام هو العزلة عن الواقع الحي . أن « لجنة الدعوة والفكر » بالاتحاد الاشتراكي و « جمعية الادباء » و « رابطة الادب الحديث » و « الجمعية الادبية المصرية » و « نقابة الصحفيين » ، كلها اشكال تتراوح اهميتها من شكل الى آخر ، ولكنها تشترك في مضمون واحد هو انزواء خلف أستار كثيفة من الاعمال الأكاديمية او الترفيهية او الرسمية ، عن المواجهة الصريحة والشجاعة لواقعنا الثقافي .

وقد كان معظم ابناء الاجيال السابقة ، بحكم مواقعهم المرموقة في اجهزة الدولة يحرصون على بقاء الحال كما هو ، بينما كان معظم ابناء الجيل الجديد يحرصون على تغييره .

٢ ــ كانت المعارضة الصريحة لقيام الاتحاد تواجهنا من جانبين :
الاول يخشى من الاتحاد ان يكون صورة مطابقة لاتحادات الكتاب في المعسكر الاشتراكي حيث لا تتوفر عند اصحاب هذا الراي حرية الفكر . وكان الدكتور لويس عوض أبرز ممثلي هذا الاتجاه . أما الجانب الآخر فكان يعارضنا من زاوية ان الاتحاد موجود فعلا في « جمعية الادباء » التي يتكون مجلس ادارتها من صالح جودت وعبد العزيز الدسوقي وابراهيم الورداني وسهير القلماوي وعبد القادر القط وعبد الرحمن الشرقاوي والفريد فرج وثروت اباظة . وكان يوسف السباعي هو أبرز ممثلي هذا الاتجاه .

٣ ـ كان هناك اتجاه ثالث من المناضلين التقدميين القدامى يرون ان ثمة ضرورة موضوعية لقيام اتحاد عام للكتاب يضم الادباء وغيرهم من اصحاب القلم ككتاب السياسة والاقتصاد ، بشرط ان يقوم الاتحاد في اطار الاتحاد الاشتراكي . وكان الدكتور محمد الخفيف ولطفي الخولي من ابرز ممثلي هذا الاتجاه .

٤ ـ بالرغم من موافقة الاغلبية من زملائي على الاطار الذي تمسك به اصحاب الاتجاه الثالث الا ان التراخي من الجانبين وضع الفكرة على الرف .. حتى صدر « برنامج العمل الوطني » يتضمن نصا صريحا بأنه قد آن الاوان لان يتبنى الاتحاد الاشتراكي فكرة تأسيس اتحادات مهنية للكتاب والفنانين ، ولكن النص ظل رهين المحبسين : الورق والمداد ، ويبدو ان الفرق بين تصور أحد الطرفين للاتحاد ، وتصور الطرف الآخر هو الذي اوقف المشروع عن التنفيذ . ان الاتحاد ـ مرة اخرى ـ لم يكن في تصورنا مبنى جميلا يشعي من بناه ، او مكاتب جميلة صالحة للاسترخاء وشرب القهوة والثرثرة ، او سفريات مغرية الى الخارج ، او مسابقات شكلية توزع فيها الجوائز والابتسامات والكؤوس . كان الاتحاد ولا يزال في نظرنا منبرا حرا وحصانة ديمقراطية للكاتب . ولم يخطر على بالنا قط ان يقيم دعائمه على اسس مطابقة لاتحادات الكتاب بالمعسكر الاشتراكي ، لاننا كنا نعلم حق العلم اننا لسنا في بلد اشتراكي . اننا نعيش في مجتمع طبقي ومتخلف ومحتل ، وبالتالي تصطرع بين جنبات هذا المجتمع في السر والعلن تيارات فكرية متناقضة تجمعها المصلحة الوطنية وحدها . ومن ثم فالاتحاد الذي نبتغيه لا بد وان يمثل كافة الاطراف الوطنية التي ترى من مصلحتها الاشتراك في « الحرب » على الجبهة الفكرية ضد الاستعمار والصهيونية . كذلك ، فنحن نرى ان الاطار الصحيح لقيام الاتحاد هو مؤتمر عام للمثقفين ، بكافة اتجاهاتهم وتناقضاتهم المشروعة ، ينتخبون من بين صفوفهم بصورة ديمقراطية صحيحة من يمثلهم تمثيلا حرا سليما . نعتقد ايضا ان هذا الاتحاد يجب ان يظل بمنأى عن الارتباطات الرسمية ايا كانت ، ان يكون مستقلا عن الاتحاد الاشتراكي وعن وزارة الثقافة والاعلام حتى يحتفظ بشخصيته الاعتبارية عن ضغط السلطة مهما كانت صفتها التنفيذية او الشعبية . بل هو يمثل في ذاته سلطة الرقابة الشعبية على المؤسسات الرسمية للثقافة والاعلام . ولن يتعسر ايجاد هذه الصيغة المستقلة في ارتباطها بمصادر التمويل ، كصيغة القضاء والجامعة ومجلس الدولة ، ان الاتحاد العام للكتاب ـ في صورته النظرية التي ندعو اليها ـ هو منبر وطني مستقل ، يخطط ويشرع ويراقب تنفيذ « القرار الثقافي » .

"ولم تكد تمضي شهور معدودة على خفوت حدة صوتنا حتى بدا جليا واضحا ان القلق الذي عبر عنه الادباء الشباب تعبيرات متباينة بالفن والراي والتحرك ، هو قلق وطني عام ، استتر حينا واسفر عن وجهه معظم الاحيان : في الانتخابات النقابية للعمال والمهنيين ، وانتخابات مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي ، في اعتصامات العمال واضراب سائقي التاكسي .. من مواقع متعددة تأكد بما لا يدع مجالا للشك ، ان مصر تغلي وان وطأة الاحتلال على الصدور هي التي تفجر الصراع . ومن المذهل حقا ان بعض من فوجئوا بحركة الطلبة في يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ او من وصفوها بالانحراف ، لم يحاولوا للحظة واحدة ان يرصدوا بعمق كاف وتجرد مختلف الظواهر التي عرفتها البلاد خلال الشهور القليلة السابقة على نهاية عام ١٩٧١ . لو انهم فعلوا ، ربما استطاعوا على الاقل ان يتقوا صدمة المفاجأة ، او لعلهم استطاعوا ان يروا في حركة الطلبة تعبيرا مكثفا عن مشاعر وافكار فئات اخرى سبقتهم ولحقت بهم ، مشاعر وافكار مصر كلها .

وقد كان الادباء ــ الشباب منهم على وجه الخصوص ــ من بين هؤلاء الذين سبقوا الطلبة في الشعور بالازمة والتعبير عنها ، غير ان الفارق الكيفي الهائل بين المجتمع الطلابي بجماهيره الواسعة ووحدتها الممكنة وانتماءاتها المتقاربة وتكوينها المتآلف وبين مجتمع الادباء والفنانين هو الذي اتاح للظاهرة الطلابية ان تحتل هذا الحيز التاريخي المرموق في طريق النضال المصري . ولكن هذا الحيز من ناحية اخرى قد اتاح للادباء والفنانين ــ الشباب منهم خاصة ــ ان يستأنفوا مسيرتهم الوطنية ، فخاضوا تجربة رائعة ، كثيرة الاخطاء ، قليلة الحظ من النجاح ، ولكنها جديرة برغم كل شيء بان تضم الى التراث النضالي الباسل لشعبنا العظيم .

٢ ــ تنظيم الحركة

بدات التجربة وانتهت خلال الايام العشرة التي بدات مع صباح ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ حين تواترت الانباء عن اعتصامات الطلبة ومؤتمراتهم وبياناتهم طيلة الايام التالية حتى خرجت جموعهم الى الشارع بعد اسبوع . في هذه الايام القليلة كان الادباء الشباب يلاحقون الانباء من داخل الجامعة وخارجها ، بعضهم لا زال طالبا فيها والبعض الاخر يعلم بها ، والبعض الاخير ــ وهو الكثرة الغالبة ــ يربط بينها وبين من بداخلها شريان هو اقوى الشرايين جميعا ، فيه يجري العرق والدم والدموع ، منه ينبع حب مصر واليه يصب الاستشهاد من اجلها . كانت مقاهي « ريش » و « لاباس » و « ايزافتش » و « الاتيليه » هي المواقع الاساسية لتجمع هذه القلوب اللاهثة وراء الانباء ، بعضها سعيد وبعضها حزين وبعضها جزع ، ولكن الجميع يتساءل في نبضة قلب واحدة : ما العمل ؟ كان الاقتراح الايسر هو ان نكتب بيانا نضمنه رأينا ، فالاحداث تتوالى بسرعة مذهلة ، وكتبنا في التو واللحظة بضع كلمات تقول :

« نحن الادباء والفنانين والكتاب الوطنيين نؤيد الكفاح الوطني الديمقراطي للطلبة ، رافضين كافة الحلول الاستسلامية للقضية الوطنية ، ابتداء من قرار مجلس الامن (نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٧) الى أية مبادرة تقايض توقيع اتفاقية صلح مع اسرائيل بمساومات الانسحاب الجزئي .. ونؤيد كلّ المطالب التي تضمنها بيان اللجنة الوطنية العليا للطلاب باعتبارها القيادة الحقيقية للحركة الطلابية . ونرفع صوتنا مطالبين بالافراج عن جميع الطلبة المعتقلين ليواصلوا كفاحهم الوطني .

عاشت مصر

عاش كفاح الشعب المصري »

وتفرق الزملاء ومعهم الصيغة يجمعون عليها التوقيعات من المسارح ودور الصحف وبلاتوهات السينما ، وفي اقل من ٢٤ ساعة كانوا قد حصلوا على ٩٠ توقيعا لاسماء معروفة ومجهولة ، من الكبار والصغار ، من الرجال والنساء ، من اليسار واليمين .. بحيث جاء كشف الاسماء وكأنه الصياغة الشرعية لمؤتمر وطني للأدباء والفنانين . تلك هي اللحظة التي اجتمعت فيها كلمة الادباء والفنانين على اختلاف اجيالهم وطبقاتهم واتجاهاتهم ، ربما لاول مرة منذ عشرين عاما . اجتمعت بصدق وشرف وشجاعة ، لا لتأييد كاذب أو لتصفيق زائف ، وانما لتشارك في صرخة واحدة مدوية لانقاذ الوطن .

كانت هذه الخطوة ايذانا بان نفكر ونعيد التفكير . لم نبادر بنشر بياننا في الصحف كما فعلت النقابات المهنية للمحامين والصحفيين والمعلمين والمهندسين . هل كنا نفكر أم كنا نحلم ؟ لست ادري .. كل ما ادريه انني اقترحت على زملائي ان نفكر بصوت عال في نقابة الصحفيين ، ان نذهب الى هناك وندبر امرنا . كان مجلس النقابة قد اصدر بيانا نشرته « الاهرام » وكان بيانا متوسطا اذا قيس ببيان نقابة المحامين مما دعا بعض الصحفيين الى كتابة بيان آخر أكثر شجاعة ، وكنت قد وقعت عليه في الصباح ضمن ما يزيد على ١٥٠ صحفيا آخر .. فانبثق اقتراحي للادباء بالتوجه الى النقابة في ظل هذا المناخ المشجع . كان يوسف السباعي قد اغلق « دار الادباء » بالضبة والمفتاح والجنزير حين أحس ـ او شعر البعض نيابة عنه ـ ان ثمة شيئا يحدث . وأخيرا توجهنا الى النقابة ، كانت كثرتنا لا تتمتع بعضويتها فدخلت الى مكتب صديقي وزميلي القديم سعد زغلول فؤاد الذي جئنا به الى مجلس النقابة رغم انف الرجعية ، دخلت اليه وصارحته بكل شيء .. قلت له ان معي اصدقاء وزملاء في القلم يطلبون من نقابتنا ان تفسح لهم صدرها ، بعد ان اغلقت دار الادباء في وجوههم بابها ، حتى يتسنى لهم الاجتماع علنا وبصورة شرعية يناقشون الوضع الذي تمر به البلاد . بادرني سعد زغلول على الفور : انت

نقابي ، ومن حقك ان تستضيف من تشاء . قلت له كلا ، لا اريدهم ضيوفا علي ، انني منهم اكثر مما انا من النقابة اننا نريدكم ان تمنحونا مقرا لاجتماعاتنا ، وها هوذا طلب رسمي وقعته مع بعضهم ليتك تتصل بالنقيب حتى يكون تصرفك رسميا . واتصل سعد بعلي حمدي الجمال تليفونيا وقرأ عليه الطلب ، وكان النقيب كريما فأجابنا على طلبنا . وبدأنا العمل .

لم يخل الامر من تحرشات بعض الصحفيين المذعورين أو المستائين ، ولكننا كنا قد صممنا على العمل . واستقر رأينا على ان نعقد في الغد اجتماعا موسعا للادباء والفنانين ينتخب من صفوفه « لجنة وطنية مؤقتة » واجتمع بالفعل مساء ٢٥ يناير – كانون الثاني ١٩٧٢ ما يقرب من خمسين كاتبا وفنانا قرروا تشكيل اللجنة واستكمال التوقيعات على البيان الموجز من بين الحاضرين فبلغ عدد التوقيعات ١١٦ توقيعا . تم ذلك في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية يلقي خطابه. وتم انتخاب اعضاء اللجنة المؤقتة وهم : احمد عبد المعطي حجازي ، سمير فريد ، رضوى عاشور ، ابراهيم منصور ، فريدة النقاش ، احمد الخميسي ، عبد الحكيم قاسم ، سامي المعداوي ، عوني هيكل ، رافت الميهي ، سمير عبد الباقي ، عز الدين نجيب ، محمود حجازي وكاتب هذه السطور . وقد راعينا في هذا التشكيل تمثيلا نسبيا للادباء والسينمائيين والمسرحيين والفنانين التشكيليين وابرقنا ببياننا الموقع بعد منتصف الليل الى كل من السادة : رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسكرتير اول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب . وقررنا أن ندعو الى مؤتمر عام للادباء والفنانين يوم الخميس ٢٧ يناير – كانون الثاني ١٩٧٢ لينتخب اللجنة الوطنية الدائمة ويناقش مشروع البيان الشامل الذي حددت اللجنة المؤقتة خطوطه الرئيسية وكلفت لجنة فرعية لصياغته . وقد رأينا أن انعقاد هذا المؤتمر فرصة لا ينبغي ان تضيع لتثبيت الدعوة الى قيام الاتحاد العام للكتاب والفنانين .

وقد اعد ثلاثة زملاء مشاريع مختلفة ومتفقة للبيان الجديد المقترح ، واحيلت المشاريع الثلاثة الى لجنة الصياغة المفوضة لاعداده في صورته النهائية . وقد كان واضحا من المشاريع الثلاثة أن بيننا من يزايد ومن يناقص ومن يوازن ، وكان واضحا بنفس المقدار ان التناقض الرئيسي في صفوف الشعب هو بينه وبين الاستعمار الامريكي والصهيوني لارضنا . وأن بقية التناقضات الثانوية لا ينبغي ان تطمس ، ولكنها لا يجب ان تأخذ حجما أكبر من حجمها الحقيقي حتى لا تلهينا عن العدو الحقيقي . لذلك فالجبهة الوطنية هي الصيغة الديمقراطية المثلى للعمل الوطني في الوقت الراهن . وأذا كانت السلطة ترفع شعار الحرب ، فان الشعب لا يطلب اكثر من وضع الشعار موضع التنفيذ ، لا بالمشروع الفوري المرتجل في القتال ، وانما باعداد البلاد اعدادا ثوريا لمعركة المصير . وبين اخذ ورد وشد وجذب ، نجحت لجنة الصياغة في إعداد مشروع البيان على الوجه التالي :

مشروع بيـان

المؤتمر الاول للكتـاب والفنانين المصريين

المقرر انعقاده يوم الخميس ٢٧ يناير ٧٢

بمقـر نقابـة الصحفيين

يعلن المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين المنعقد يوم الخميس ٢٧ ينايـر ـ كانون الثاني ٧٢ بمقر نقابة الصحفيين ـ بدعوة من اللجنـة الوطنيـة المؤقتـة للكتاب والفنانين ، المنتخبة مـن قبل التجمع الوطني لهم يـوم الثلاثاء ٢٥ ينايـر ـ كانون الثاني ١٩٧٢ ـ ان الحركة الطلابية التي بدات يوم ١٧ ينايـر ١٩٧٢ حركـة وطنية شريفة وناضجة ، وان اللجنة الوطنية العليا للطلاب تعبير حقيقي عن جماهير الطلاب ، وان المطالب التي عبرت عنها هذه اللجنة في الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٢ هي مطالب الشعب المصري ومطالبنا التي لم تكن نجد وسائل للتعبير عنها ، وان هذه المطالب لا تتعارض في جوهرها مع النظام السياسي القائم منذ ثورة ٢٣ يوليو ـ تموز ١٩٥٢ ، وان بروز احدى فئات التحالف الوطني في احدى الفترات بمطالب معينة لا يعني تناقضا بينهـا وبـين بقيـة فئات التحالف وطبقاته ولكنه يعني ضرورة البحث عن صيغة اكثر ديمقراطيـة للتحالف الوطني تتيح لكافة القوى الوطنية فرصة التعبير الصحيح في اطار الجبهة الوطنية ، ومن ناحية اخرى فان دمغ كل حركة جماهيرية بصفة الفوضى وعدم الاصالـة يحرم الفئات والطبقات الوطنية القادرة على التحرك جماهيريا من التعبير الحر عن مواقفها السياسية .

وفي نفس الوقت الذي يؤكد فيه المؤتمر ان الوحدة الوطنية في هـذه المرحلـة الحاسمة من تاريخ شعبنا مطلب ضروري يستنكر المؤتمر اتهام الحركـة الطلابيـة بمحاولة تفتيت الوحدة الوطنية ، واتهامها بالسطحيـة والعمالـة ، كمـا يستنكر الاسلوب البوليسي الذي استخدم في قمع هذه الحركة ، ويرى انه لم يكن هناك ما يبررها ويرى ان هذا الاسلوب في مواجهة الحركة الطلابية هو الذي دفع بها الـى خارج اسوار الجامعة ، وهو الذي ادى الى نزول قوات الامن المركزي الى شوارع القاهرة يومي الاثنين والثلاثاء ٢٤ ، ٢٥ يناير ـ كانـون الثانـي ٧٢ ومـا استتبـع ذلك من احداث مؤسفة ، بينما العدو الاسرائيلي الامبريالي يحتل جزءاً من ارضنا ويعوق مسيرتنا نحو التقدم والاشتراكية .

ويطالب المؤتمر :

١ ـ الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين وعـدم محاكمة اي طالب او تقديم

أي طالب الى مجلس تأديب جامعي يحرمه من حقه في الاستمرار في الدراسة او يعطله عنها .

٢ ــ الرفض الكامل لكافة اشكال الحل السلمي « قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، مبادرة روجرز المصرية ، الرد المصري على ورقة يازنج » بعد أن ثبت ان هذا الحل لن يكون ابدا ، والتاكيد على مبدا عدم التفريط في شبر واحد من ارض الوطن ، او الاراضي العربية المحتلة ومبدأ انه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف باسرائيل ولا تفريط في الحقوق الوطنية الشرعية لشعب فلسطين .

٣ ــ تصفية مصالح الولايات المتحدة الامريكية في مصر ، والعمل على تصفيتها في الوطن العربي كله ، باتخاذ مواقف حاسمة ضد الحكومات العربية العميلة ، على اساس اننا نواجه الولايات المتحدة الامريكية مواجهة صريحة في المعركة مع العدو الاسرائيلي الامبريالي .

٤ ــ التايد الكامل لمنظمات المقاومة الفلسطينية واعادة فتح جميع مكاتبها الاعلامية والسياسية وقبول تطوع المصريين في صفوفها ، والسماح بدخول جميع مطبوعاتها والتصدي لمحاولات تصفيتها .

٥ ــ التاكيد على الاتجاه نحو تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد حرب ، والتأكيد على ان المزيد من التحول الى الاشتراكية يدعم صلابة الوحدة الوطنية ويقدم المزيد من ضمانات النصر الضروري على العدو الاسرائيلي الامبريالي وذلك عن طريق :

أ ــ تحميل اصحاب الدخول العالية العبء الأكبر .

ب ــ وضع حد للتفاوت الهائل في الاجور بين الحد الادنى والحد الاقصى .

٦ ــ تعبئة الجبهة الداخلية تعبئة شاملة من اجل المعركة على اساس اننا سوف نخوض حربا شعبية طويلة المدى ، واليقظة والحذر الى محاولة استخدام هذه التعبئة لممارسة أنواع متباينة من الارهاب تتعارض مع ضرورة الوحدة الوطنية ومع متطلبات النصر الضروري .

٧ ــ رفع الرقابة على الصحافة والنشر والمسرح والسينما والراديو والتليفزيون الا في حدود ما يمس الأسرار العسكرية حتى تتحول هذه المسائل من وسائل للتبرير والتخدير الى اسلحة قوية في المعركة ضد العدو الاسرائيلي الامبريالي وفي المعركة من اجل التقدم والحرية والاشتراكية ومن أجل صنع انسان جديد يشارك بعمق في بناء وطنه .

٨ ـ تغيير السياسة الاعلامية والسياسة الثقافية الراهنة ووضع سياسة اعلامية وسياسة ثقافية تتناسب مع اقتصاد الحرب ، ومسع الاتجاه نحو التعبئة الشاملة للجبهة الداخلية :

وقرر المؤتمر :

١ ـ اعتبار الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٢ من الوثائق الاساسية التي تعمل على ضوئها اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين المنتخبة في هذا المؤتمر .

٢ ـ تكليف اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين بالعمل على انشاء اتحاد عام للكتاب والفنانين بعد أن تأكد خلال الأيام الماضية أن عدم وجود هذا الاتحاد يحول دون الكتاب والفنانين والقيام بدورهم كاملا تجاه وطنهم .

المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين
٢٧ يناير ـ كانون الثاني عام ١٩٧٢

وبادرنا الى توجيه الدعوة الى أكبر عدد ممكن من الكتاب والفنانين لحضور المؤتمر . وطيلة الأيام السابقة لم تكف تحرشات زملائنا الصحفيين المذعورين بنا حتى أن أحدهم هددنا بالشرطة لطردنا بالقوة . ومع هذا فقد كان الجلد والدأب والمثابرة هي الطابع المميز لهذه المجموعة من الشباب المتوثب .. كنا قد وزعنا انفسنا على الاربع وعشرين ساعة حتى يظل لنا « وجود » في النقابة يتابع العمل والاحداث اولاً فأول ومع ذلك فقد كانت الغالبية تتواجد كلها في وقت واحد هذا يكتب شعرا ، والآخر يخطط لافتة ، والثالث ينسخ البيان ، والرابع يعد مجلة حائط ، والخامس والسادس والسابع يتصلون طيلة الليل والنهار بمن يعرفون ومن لا يعرفون ، يدعونهم لحضور المؤتمر . بل أن كثيرين ممن ليسوا أعضاء في اللجنة المؤقتة كانوا يفرضون تطوعهم للعمل ، وتواجدت بيننا بعض العناصر الشريفة التي تنتمي الى الجيل الماضي : ميشيل كامل ، أديب ديمتري ، عبد المنعم القصاص ، يقفون الى جانبنا ، يحاولون حل مشاكلنا مع النقابة ، يوجهون النصح البعيد عن التعالي . وكما كان هناك من يتحرش بنا من الصحفيين ، كان هناك من يؤازرنا ـ .. وبدت الامور حتى الخامسة مساء وكأنها تمضي في طريقها الطبيعي . كنت مع بعض الزملاء قد توجهنا الى معرض الكتاب لنستغل يوم الافتتاح في الدعوة لحضور المؤتمر ، سوف تكون هناك أعداد هائلة من الكتاب والفنانين ، فهذه فرصتنا .

ولكنني فوجئت بمن يطلبني ليهمس في اذني بأن النقابة قررت منع انعقاد المؤتمر بها ، وانه ليس هناك من حل سوى تأجيل المؤتمر ، لاننا لن نستطيع ان نجد مكانا في اقل من ساعتين . واتضح لنا أن التخطيط المضاد الذي اعد على مهل هو ان يتركونا وشأننا حتى اللحظة الاخيرة . ووقفت مع زملائي واصدقائي من اعضاء اللجنة المؤقتة نستقبل القادمين ، وكان حقا مشهداً رائعا ومؤسفا ، فقد اقبل على

حضور المؤتمر ما لا يقل عن مائتي أديب وفنان ، تعلو وجوههم اللهفة والرغبة الصادقة في فعل شيء ما من أجل مصر . وكنا نعتذر لهم ومشاعر متباينة تضطرم في قلوبنا . كان الاقبال على المؤتمر يفوق كل تصوراتنا ، ولكن مـاذا نستطيع ان نفعل ؟ قلنا لهم ان النقابة منعت الاجتماع وعلقت في التابلوه بيانا رسميا بذلك . واننا نؤجل المؤتمر الى موعد يحدد فيما بعد . ومضت ساعتان ونحن نستقبل ونعتذر ونناقش ونؤجل ونختلف ونتفق . واخيرا تفرقنا . بعضنا قرر نهاية التجربة ، وبعضنا قرر استئنافها بصورة اخرى . بعضنا تسرب اليه اليأس ، وبعضنا قبل التحدي . ولكن الجميع ، وهم يتفرقون ، كانوا يفكرون ، بصوت عال حينا وبصوت غير مسموع في اغلب الاحيان ، وبيني وبين نفسي وبيني وبين الآخرين كنت افكر على النحو التالي :

١ ـ لقد نجحت نقابات الصحفيين والمحامين والمعلمين والمهندسين في أن تعلن كلمتها لان لها كيانات مادية ومعنوية ، وما ينقص الادباء والفنانين هو هذا الكيان الذي نعبر عنه بالاتحاد العام . لكن هذه ـ من جديد ـ هي خطوتنا الاولى ، أن نجعل من الدعوة الى قيام الاتحاد عملا وطنيا تجتمع حوله الارادة والوعي بأننا لن نستطيع بغير هذا المنبر ان نصنع شيئا .

٢ ـ لقد اخفقت تجربتنا ـ رغم روعة المحاولة ـ لان الارتجال كان عمودها الفقري على النقيض من حركة الطلبة التي يبدو من سياقها انها نظمت بدقة واحكام بالغين . ان الارتجال كان سببا رئيسيا في « تجمع » طارىء لا يقبل الدوام ، لم يتوفر له الحد الادنى من التجانس الفكري او التنظيمي ، وانما كان « الشعور الوطني » وحده هو مركز الجذب لحظة المد ، كما كان « التهديد بالبطش » هو محور الطرد لحظة الجزر . كان العمل يجري على نحو اختلطت فيه معايير التكتيك والاستراتيجية ، ومن ثم كان التخبط هو السمة البارزة في الاعداد والتحضير .

٣ ـ كان الادباء الشباب ولا يزالون هم عصب اية محاولة جادة على الطريق الى ثورتنا الثقافية الشاملة . ان الاجيال السابقة قادرة على التبني والتشجيع في أحسن الاحوال ، ولكنها عاجزة عن التصدي والصدام .

ومع هذا ، فلأن حركة الجامعة كانت تجسيدا عميق الدلالة لجوهر المرحلة الوطنية التي نجتازها ، لم يتوقف الادباء الشيوخ عن التفكير وامعان النظر . كان مقال الدكتور لويس عوض « تقرير حول المسألة المصرية » الذي نشرته الاهرام صبيحة الجمعة ٢١ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٢ منشوراً سياسيا اذاعه الطلبة في ميكروفونات الجامعة طيلة اليوم . ومن هنا كان طبيعيا ان يحاول لويس عوض مع توفيق الحكيم وحسين فوزي ونجيب محفوظ واحمد بهاء الدين ـ بعد ضياع الامل في انعقاد المؤتمر ـ ان يسندوا باسمائهم الكبيرة حركة الطلبة ، والحركة الوطنية بشكل عام .

وهكذا اعد لويس عوض مشروع بيان باسمائهم الخمسة بهدف النشر في « الاهرام » هذا نصه :

« بعد ان استعرضنا ما جرى من احداث وما صدر من بيانات اثناء حركة الطلبة خلال شهر يناير ١٩٧٢ انتهينا الى النتائج التالية :

١ ـ ان حركة الطلبة في صميمها حركة وطنية لا شبهة في وطنيتها قامت من اجل مصر ولم تستهدف الا تحرير مصر من الاحتلال الاسرائيلي والمطالبة باعداد مصر باكملها للمواجهة الحاسمة مع العدو الاسرائيلي . وانه اذا كانت قد شابت مطالب الطلبة ونداءاتهم بعض اخطاء او بعض وجوه الشطط في التفكير او في التعبير ، فانما مرد ذلك الى حماس الشباب أو اندفاعه أو نقصه في الخبرة السياسية وليس الى نقصه في الوطنية .

٢ ـ دون تدخل منا في التحقيقات التي تجريها النيابة العامة نقرر ان وجود ثلاثين مندسا بين عشرات الآلاف من طلاب مصر لا يمكن ان يفسر اجتماع جماهير الشباب على التعبير عن قلقهم العام على مصير البلاد بانه نتيجة انحراف هؤلاء المندسين بحركة الشباب ، والا حكمنا على زهرة شباب الامة بانهم اغنام يمكن ان تساق في اي اتجاه ، وانما تفسر هبة ابنائنا الطلبة بوجود اسباب وطنية حقيقية وقضايا موضوعية اصيلة ينبغي ان تواجه في صدق وشجاعة يحل بها الاقناع محل القمع ، فالوطن ملك مشاع للحاكم وللمحكوم على السواء ، ومن حق كل مواطن ان يقلق على مصير بلاده وان يعبر عن هذا القلق تعبيرا سلميا كافيا لبلوغ صوته الى ولاة الامور .

٣ ـ برغم استيائنا من بعض ما بدر من شطط العبارة في حركة الطلبة ، نحيي الروح السلمية الرائعة التي اتسمت بها حركة الطلبة ، فقد خلت من اي عمل من اعمال العنف او التخريب ، واثبتت أن ابناءنا الطلبة قد بلغوا سن الرشد الاجتماعي وانهم فخر شباب العالم في مراعاة النظام وفي الالتزام بالروح الديموقراطية الاصيلة .

٤ ـ وبناء عليه فنحن نناشد سماحة ولي الامر ان يامر القائمين بحفظ النظام العام ان يحفظوا ملف قضية ابنائنا الطلبة وان يفرجوا عن المحبوسين منهم على ذمة التحقيق فحيث تختلط الامور والتقديرات والبواعث تصبح ضمانات العدالة ذاتها وضوابطها فوق مستوى الاحكام الفردية وفوق قدرة الافراد على التمييز بين الحق والضلال ، كما نناشد ولي الامر ان يوجه القائمين بحفظ النظام السياسي والاجتماعي ان يبادروا الى اجراء الحوار المستمر مع ابنائنا الطلبة بدلا من اللجوء الى وسائل

القمع والتكميم . فابناؤنا هم ذخر مصر وعتادها عندما يأتي اليـوم العصيب .

عاشت مصر محررة من الغاصبين

عاشت وحدة القيادة والقاعدة في سبيل تحرير مصر .

وعاش الشعب المصري العظيم » .

ولم يتيسر لهذا المشروع ان يتحول بيانا منشورا على الناس . ولكن المحاولة ذاتها تضع في مركز الضوء الباهـر دور المثقفين المصريين مـن احـداث وطنهم . وبالرغم من ان التجربة تؤكد ان « الادباء الشباب » هم طليعـة نضال المثقفين ، الا انها تؤكد من زاوية اخرى ان النضال الوطني المعاصر في مصر يحتاج الى كافة القوى القادرة على « صنع شيء ما » أيا كان حجم هـذا الشيء وايـا كانت وسيلتـه في التعبير واسلوبه في التفكير . كانت تجربة يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٢ مجرد خطـوة في طريق ثورتنا الثقافية التي بدأت تختمر ولا تحتاج الا الـى التنظيم القادر عـلى جمع الشتات وتوحيد الفكر .. وكان « اتحاد الكتاب » هو الهدف العاجل لقيـام هذا التنظيم الوطني .

النضال يستمر

في ظهر التاسع من يوليو ـ تموز ١٩٧٢ فوجئت أهم الشوارع الرئيسية في القاهرة بما يربو على السبعين شابا وكهلا يسيرون في صفوف منتظمة وقـد لفت وجوههم سحابة من الحزن الثقيل ، ويحمل بعضهم لافتات وباقات من الورد لفت في شرائط زرقاء ، وكتب على هذه وتلك ما يفيد انهم يشيعون جنازة « غائب » .

كان « الغائب » قد إغتيل قبل هذا المشهد بأربع وعشرين ساعة ، وهو يهـم بتحريك موتور سيارته في الجاراج الكائن اسفل البناية التي يقيم فيها ، هناك فوق تلك الهضبة الساحلية التي تقع شرق العاصمـة اللبنانيـة بيروت وتدعـى « الحازمية » .

ورغم ان المتفجرات التي وضعت داخل المحرك بعناية بالغة قد مزقت الرجل ـ الهدف وابنة اخته التي كانت تهم بالركوب معـه ، بحيث تحـول الجسدان في لحظات الى نثرات صغيرة من اللحم المشوي ، الا انه امكن العثور بـين الركـام البشري على بطاقة صغيرة كتب عليها بخط واضح « مع تحيات اسرائيل » .

واهتز العالم العربي من اقصاه الى اقصاه ـ وكافة القوى المناضلة من اجل الحرية والسلام والتقدم في الخارج ـ لاستشهاد الكاتـب والمناضـل الفلسطيني غسان كنفاني على هذا النحو البربري الفاجع . ولكـن « تحيات اسرائيل » توالت بعدئذ في قلب بيروت لتصيب ببريدها المتفجر المؤرخ انيس صايغ مديـر مركـز

الابحاث الفلسطينية وقتئذ والكاتب والسياسي بسام أبو شريف الذي حل مكان غسان كنفاني في رئاسة تحرير « الهدف » لسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ثم لتطال ثلاثة قادة بارزين لمنظمة التحرير الفلسطينية من بيوتهم بعد منتصف الليل في اوائل عام ١٩٧٣ وهم ابو يوسف وكمال عدوان وكمال ناصر الشاعر المعروف في عملية قرصنة دموية لا مثيل لها سوى الهجوم المباغت على مطار بيروت عام ١٩٦٨ . وكانت هذه المداخلات الارهابية من جانب اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية هي مقدمة الاحتكاك المسلح بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير في مايو ــ ايار ١٩٧٣ . وهو المخطط الذي بدأ بأيلول الأردني عام ١٩٧٠ ولم ينته بحرب لبنان في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ واحتلال الجنوب في ١٩٧٨ .

كان غسان كنفاني يمثل في الادب العربي الحديث والنضال المعاصر معا رمزا مكثفا لجيل كامل . وكما بدأت الانتفاضة الطلابية في مصر بالاسبوع الفلسطيني ، وكما لم يخل احد بياناتها من الحرص على المقاومة الفلسطينية والربط بين تحرير سيناء وتحرير فلسطين في مصير عربي مشترك يحمل عنوانا داخليا لا يرى هو « عروبة مصر » .. فان استشهاد غسان كنفاني كان البداية لاستئناف حركة المثقفين المصريين . ومن مقهى « ريش » قرب ميدان طلعت حرب (سليمان باشا سابقا) الى دار نقابة الصحفيين اقام الكتاب الشباب والكهول جنازة صامتة ، لم تستأذن جهات الامن ، أوقفت حركة المرور ووضعت رجال الشرطة أمام الامر الواقع ، وتجمهر الناس على الارصفة والطرقات في خشوع مثير للدمع . كانت الجنازة تضم مختلف الاجيال المتقاربة الاتجاهات . وما أن وصلنا دار النقابة المجاورة لنقابة المحامين في شارع عبد الخالق ثروت حتى كانت الشرطة السرية (المباحث العامة) في انتظارنا .. فتقدم الكاتب يوسف ادريس عن الجميع مستفسرا ، فاستفسروا بدورهم عن بقية البرنامج . قال لهم اننا نزمع اقامة مأتم هذه الليلة ــ وكانت الجنازة الرمزية في مصر قد تزامنت مع الجنازة الحقيقية في بيروت ــ واننا سنكتتب عزاء جماعيا في الصحف . وبعد مفاوضات مرهقة دامت أربع ساعات منعت قوى الامن اقامة المأتم ، كما رفضت الصحف نشر البيان القصير . واذكر في هذا الصدد ان الدكتور لويس عوض طلب مني أعمال غسان كنفاني الذي عرف في مصر بكتابه المبكر « ادب المقاومة في الارض المحتلة » ثم بكتابه « في الادب الصهيوني » . وحين قرأ الدكتور عوض الأعمال الروائية للكاتب الفلسطيني أعجب بها اعجابا شديدا وهم بالكتابة عنه وعنها في « الاهرام » ، ولكن رئاسة التحرير اعتذرت عن النشر دون سبب واضح . وان كنا عرفنا بعدئذ ان الموقف الرسمي للنظام من المنظمة الفلسطينية التي ينتسب اليها غسان كنفاني يحول دون هذا المقال أو غيره . وكنا قد سجلنا في بياننا الممنوع من النشر ما يلي : « نحن الكتاب والمثقفين والفنانين المصريين الذين خرج بعضهم في جنازة صامتة لاستنكار اغتيال الشهيد الكاتب غسان كنفاني على تلك الصورة البربرية البشعة لنهيب بكتاب العالم أجمع واحراره وشرفائه ان يقفوا من جرائم الصهيونية

والامبريالية الموقف الجدير بكل انسان متحضر وان يستنكروا هذه الجريمة المروعة وان يقفوا مع المثقفين العرب صفا واحدا ضد جرائم النازية الجديدة دفاعا عن النفس والقيم الانسانية . ان ما حدث لغسان كنفاني ان هو الا الخطوة الاولى في طريق تصفية الثورة العربية من مضمونها الفكري والانساني تمهيدا لقهر روح الشعب العربي وسحق قواه واجباره على الركوع امام الغزاة والامبرياليين الاسرائيليين والاميركيين . يا كتاب العالم قفوا معنا ضد النازية الجديدة » . وقد وقع البيان ٧٣ كاتبا مصريا من بينهم ميشيل كامل وابو سيف يوسف ولويس عوض ولطفي الخولي ومحمد انيس ويوسف ادريس ورفعت السعيد وابراهيم منصور وامل دنقل ومراد وهبة وصلاح عيسى وفتحي عبد الفتاح ومحمد عودة وامير اسكندر ونجيب سرور وعزت عامر ومجيد طوبيا والفنانون محيى الدين اللباد وحسن سليمان ومصطفى رمزي .

وكان اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد المصرية اصدروا مذكرة جماعية — في مواكبة حركة الطلاب — تقول :

١ — انه من الملاحظ ان البلاد ليست في المعركة الفعلية في الوقت الراهن . وحين تأتي هذه المعركة سينصهر في لهيبها الجميع ، ولن يكون هناك تفرقة او انقسام . وفي مثل هذه المرحلة يكون من الطبيعي ان تتعدد الآراء وتتباين .

٢ — ان الحرص على المعركة هو ذاته الذي يدفع الكثير من الشباب الى اتخاذ مواقف المعارضة من كثير من الظواهر التي توصف بانها لا ترقى الى مستوى السلوك الواجب توفره في مجتمع يستعد لخوض معركة حاسمة . وان كان الاستعداد للمعركة يعني السكوت عن اخطاء لكان معنى ذلك ان اسم المعركة يستغل في التستر على الاخطاء .

٣ — من المستحيل وضع حد فاصل بين ابداء راي مخالف لوجهات النظر الرسمية وبين ما يسمى بترويج الشائعات . ولو تمت محاسبة الناس على اقوالهم الشفهية لكان القسم الاكبر منهم معرضين لمثل هذه الاتهامات . اما وضع هذه الآراء في صورة مكتوبة (مجلات الحائط او توزيع بيانات) فانه يبدو في الاحوال الراهنة نتيجة مباشرة لعدم تحقيق مطلب عزيز على كل مثقف وهو الغاء الرقابة على الصحافة ، فمن المستحيل ان يبقى اسلوب البيانات والمنشورات السرية او العلنية لو كانت حرية ابداء الراي مكفولة في الصحف .

٤ — كانت نقطة بداية الموجة الاخيرة من الحوادث الطلابية هي اعلان الصحافة بطريقة استفزازية عن اعتقال بعض الطلاب بالتهم السابقة . ولم تكتف بذلك بل صورت حركة الطلاب على غير صورتها الحقيقية ، ووصل بها

الامر الى حد توجيه اتهامات لا نعتقد أن لها اساسا مثل اعتداء الطلاب على الاساتذة . ان هذا الاتهام ذاته كان على مدى تاريخ بلادنا وبلاد اخرى كثيرة يوجه وبنفس الصيغة الى كثير من الوطنيين الشرفاء .

٥ ـ ان حركة الطلاب ابتداء من يناير ١٩٧٢ حتى اليوم لا ينبغي النظر اليها بمعزل عن الظروف العامة التي تمر بها البلاد سواء على صعيد قضية التحرير او على صعيد غياب الديموقراطية .

وقد وقع على البيان (الذي اوجزنا مضمونه) ٥٢ استاذا واستاذة ومعيد ومعيدة بمختلف جامعات مصر ومعاهدها العليا ، ومن بينهم عمداء كليات ورؤساء اقسام . وقد نشرت النص الكامل للبيان مجلة « البلاغ » اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩ فبراير ، شباط ١٩٧٣ . كان اساتذة الجامعات قطاعا مهما من حركة المعارضة التي قادها المثقفون ، رغم المغريات والتهديدات معا ، مغريات المناصب الوزارية وتهديدات الفصل من العمل .

وكانت الشرطة القت القبض على الصحفية صافيناز كاظم في يناير كانون الثاني ١٩٧٣ داخل الجامعة حيث اعتصمت مع الطلاب . كما فوجىء الصحفي سمير تادرس بالقبض عليه في مطار القاهرة الدولي في الوقت نفسه . وكانت « المباحث العامة » اعتقلت عشية يناير ١٩٧٣ ما يزيد على الاربع مئة كاتب وصحفي وعامل وطالب ومحام من العناصر الديموقراطية . كان التحالف بين الطلاب والمهنيين أقوى كثيرا من التحلف بينهم وبين العمال . .وكانت ادلة النيابة ضد المثقفين متهافتة مستقاة من تقارير المباحث . لذلك كانت « المحكمة » تأمر بالافراج عنهم ، ولكن رئيس الجمهورية كان يستخدم غالبا حقه في الاعتراض على الافراج ، فيبقون في السجون بتهمة دعم الطلاب او قراءة الشعر أو حيازة ادب المقاومة او القاء محاضرة في الجامعة او اقامة حفل احتجاجي في نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين .

من هنا كان التحرك المباغت لتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض تحت ضغط الشارع الثقافي في مصر ، ففي الثامن من يناير ـ كانون الثاني كتب توفيق الحكيم بحضوري انا ويوسف ادريس وابراهيم منصور ، بيانا هذا نصه الحرفي ، لاهميته الاستثنائية في الاحداث التالية :

بيان من الكتاب والادباء

« نحن الكتاب والادباء الموقعين على هذا البيان قد رأينا من واجبنا ان نعاون ونشارك ـ من مواقعنا في المجتمع ـ مؤسسات الدولة في تقصي الحقائق في حالة الاضطراب التي بدت بوادرها الآن في بعض الاحداث الجارية ، يدفعنا الى ذلك شعورنا بالمسئولية التاريخية وثقتنا بشعبنا وتقديرنا لوطنية رئيس الدولة ،

واعتقادا منا بأن في استطاعته الامساك بالزمام للسير بالبلاد في طريـــق محفوف بالمخاطر تهب عليه الزوابع من كل جانب ويحتاج الى الحكمة وسداد الراي لتجنيب الوطن ويلات الشطط وتوجيهه الى حيث يجد نفسه ويؤكـــد شخصيته ويسترد قوتــــه .

ولما كان من خصائص الكتاب والادباء بحكم رسالتهم في الامـــة ان يكتشفوا باطنها ويستشفوا ضميرها ، في حين ان مهمة الصحافة هي تحري اخبارها ، ومهمة الهيئات الرسمية هي تقصي حقائقها من واقع احداث معينة قد تكون مجرد بثـور خارجية لمرض دفين ، ودخان ظاهري لنيران متاججة تحت رماد ، لذلك كان علينا نحن الكتاب والادباء ان نكمل الصورة ونقدم المعونة بابراز ما استتر وتخفى ممـا يعتمل الآن ويضطرم في باطن الامة وضميرها ، وليس ذلك فقط لمجرد استكمال عمل تقوم به الهيئات الاخرى، ولكنه ايضا للخشية من ان يهمل امر هذا الغليان الذي يفور في نفوس الناس فيجد طريقه في اي لحظة الى الانفجار وتقع الكوارث. وذلك انه مما لا شك فيه لدينا ان البلد يغلي في الباطن علي نحو لم يعد يخفى على احد . وقـد لا يعرف كل الناس تعليلا لما يشعرون به من قلق واضطراب وغليان داخلي ، وقـد يبدي البسطاء من الناس والابرياء من الشباب تعليلات مختلفة يسوقونها بغير تفكير او تمحيص ويرددونها في احاديثهم او يضعونها في منشوراتهم ، وهذه التعليلات او المطالب او الاحتجاجات قد تبدو في اغلبها سطحية او غـير ناضجة او مدروسة ، ولكن يكفي الحقيقة التي لا شك فيها وراء كل هذا وهو شعورهم جميعا بانهم قلقون لشيء ما وانهم ما عادوا يحتملون ما هم فيه من احساس بالضياع .

والآن ما هو منشأ هذا الاحساس العام بالقلـق والاضطراب والضياع فـي نفوس الناس ؟ لعل السبب الاهم في ذلك هو عدم وضوح الطريق امامهم . فالصيحة المرتفعة في كل حين بكلمة المعركة وان الطريق هو المعركة كان من الممكن ان يكون هو الجواب على اسئلتهم والطريق الواضح امام اعينهم .

وهذا لا شك ما ارادت الدولة ان تقدمه كجواب او مصباح لوضوح الرؤية في طريق المستقبل المحتـم .

ولكن مع الاسف تمضي الايام وتصبح كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة لا حدود لها ولا ابعاد لمعناها ولا تحليل لعناصرها . مجرد كلمة مطلقة تلوكها الافواه ، مجرد لقمة مستهلكة لكثرة مضغها ، ويصبح الناس ويمسون وهذه الكلمة تزدد على جميع النغمات في الاناشيد والاغاني والخطب والشعارات حتى فقدت قوتهـا وفاعليتها بل وصدقها . وصارت اللقمة الممضوغة في الفم غصة ، لا هـم يستطيعون ابتلاعها ولا هم يجرؤون على لفظها . واصبحوا في حيرة في شأنهم . واصبح طريـــق المستقبل امامهم مرة اخرى مسدودا وهم في ضياع .

ولما كان الشباب هو الجزء الحساس في الامة ، وهو الـــذي يعنيه المستقبل اكثر من غيره ، فهو لا يرى امامه الا الغد الكئيب ، فهو يجتهد في دراسته ليحصل

على شهادته النهائية فاذا هي شهادة القذف به في زمال الجبهة لينسى ما تعلمه ولا يجد عدوا يقاتله . وهذا ايضا هو الضياع .

اما بقية المواطنين فهم يعيشون بالنسبة اليه في حياة صعبة سيئة الخدمات العامة . وكل نقص واهمال او توقف او عبث يختفي خلف صوت المعركة وفي انتظار المعركة وتمحكا بالمعركة واذا بالامر في نظرهم ينقلب الى مهزلة والى سخط والى قرف عام .

هذا بعض ما استقر في الضمائر هذه الايام . ولا بد من حل سريع لهذا الوضع . ولا يمكن ان يكون هناك حل الا في الصدق ، والصدق وحده لان الصدق هو الذي ينهي الحيرة ويقنع الناس ويهدىء النفوس . ولان الغليان في باطن الاناء يهدأ اذا كشف الغطاء . الشعب يريد ان يقتنع بشيء لانه غير مقتنع . ولا بد لراحة باله واقتناعه من عرض حقائق الموقف امامه واضحة .

وهذا يقتضي النظر في تغيير بعض الاجراءات التي تسير عليها الدولة اليوم . ومنها حرية الراي والفكر وحرية المناقشة والعرض لالقاء الضوء على كل شيء حتى تتضح الرؤية . وليكن ذلك داخل المؤسسات ، اذا كانت السرية في ظروفنا الحاضرة تقتضي بذلك . على ان لا يكون للدولة رأي مسبق تضغط به على اهل الراي ويجعلهم مجرد ابواق لترديده وترويجه . بل ان تكون الدولة آخر من يبدي الراي بعد ان تستمع وهي جادة صادقة الى راي مصر الحر اولا ، وان تصوغ هي رايها من راي الشعب ، وممثليه . لا ان تصوغ هي الراي وتضع الشعار وتلقي به الى الناس وتفرضه عليهم فرضا .

آن للدولة في هذه الظروف العصيبة ان تتخفف هي من كل العبء والمسئولية وتضعها على كاهل الامة .

ان في ذلك مصلحتها ، وصيانة لها امام التاريخ » ..

وقد وقع على البيان بعض من كبار كتاب مصر ، وكان اسم توفيق الحكيم ــ الذي حرره بخط يده ــ حصانتهم الاولى ، وبسرعة تم نسخ عدة صور من البيان لارسالها الى رئيس الوزراء والامين الأول للاتحاد الإشتراكي ورئيس مجلس الشعب ولجنة تقصي الحقائق البرلمانية ومديري الجامعات والنقابات المهنية والصحف (برجاء عدم النشر ــ لرؤساء التحرير فقط للعلم) .

اربع نهايات لرحلة واحدة

في صباح يوم (١٩٧٣/١/٩) نشرت جريدة « الانوار » اللبنانية النص الكامل لبيان الكتاب والادباء المصريين في صدر صفحتها الاولى واختارت ١٢ اسما من الـ ٤٣ توقيعا يمثلون أهم الاجيال والاتجاهات (حتى ثروت اباظة الكاتب اليميني

المعروف كان قد وقع على البيان المذكور) . وجريدة « الانوار » في ذلك الوقت – وربما في اغلب الاوقات – كانت اللسان اللبناني للنظام المصري في مختلف العهود . وعنها تناقلت وكالات الانباء الخبر المثير لعدة اسباب اولها انه نشر في صحيفة موالية فهو نبأ موثوق ، وثانيا لانها المعارضة العلنية الاولى لكتاب في طليعتهم من تستحيل نسبته الى اليسار ، وثالثا لان البيان نشر خارج مصر مما يدل على ان « الكتاب الكبار » انفسهم ليسوا متمكنين من حرية ابداء الراي داخل بلادهم ، ورابعا لان مجموعة التحفظات التي يرصدها البيان تلتقي في كثير من النقاط مع بيانات الحركة الطلابية وتدعمها .

ومن الطبيعي ان تثور « الاجهزة الرسمية » المصرية ثورة عنيفة على البيان وكاتبيه والصحيفة التي نشرته . كما كان من الطبيعي ان يثور توفيق الحكيم على تسرب البيان الى الخارج . وربما ظل سر هذا التسرب خافيا الى اليوم ، فقد كان من الصعب املاء البيان تليفونيا على بيروت لان الرقابة كانت ستمنع ذلك . والذي حدث هو ان الزميل اللبناني طلال سلمان المحرر في « الانوار » وقتئذ كان في القاهرة وعلى مقربة من الاحداث بحكم عمله الصحفي . وقد لاحظ بعين صديقة قربي الشديد مما يجري في مكتب توفيق الحكيم ، بل ومشاركتي في مختلف المراحل ، فطلب منه ان افعل المستحيل للحصول على نسخة من البيان . وكان ذلك مستحيلا بالفعل ، لان الكمية المطبوعة معروفة العدد . ولما كان مكتبي يجاور مكتب الحكيم فقد نقلت البيان بخطي واخترت بعض التوقيعات واعطيته لطلال سلمان في منزلي .. الذي غادره الى المطار رأسا ، حيث تمكن من اللحاق بالمطبعة في ساعة متأخرة من الليل . وكان ما كان . ولا بد ان اصحاب « الانوار » لم يدركوا خطورة البيان الا بعد نشره وورود ردود الفعل من القاهرة .. حتى ان الصحفي الوطني النشيط لم ينج منهم ولا من القاهرة .

والمهم ان الرئيس السادات في اليوم الثالث (١٩٧٣/١/١٠) عقد اجتماعا عاجلا لرؤساء تحرير الصحف ووبخهم توبيخا قاسيا على « التقصير » وذكر بيان الحكيم – على حد تعبيره – وبعض فقراته وبعض اصحاب التوقيعات .. بأسلوب لا يخلو من التهديد .

وفي اليوم الرابع (١٩٧٣/١/١١) طلب الدكتور عبد القادر حاتم – نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام – من توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وثروت اباظة ملاقاته في مكتبه بعد ظهر ذلك اليوم (الموافق الخميس) في الساعة الواحدة . ولم يقل لنا احد من الثلاثة اكثر من انهم كرروا امام المسؤول الاول عن الاعلام مضمون البيان واعلنوا عدم مسؤوليتهم عن نشره في الخارج . ولن يكون هناك دليل في اي يوم ، ينفي او يؤكد هذا التصريح المشترك ما لم يعترف احدهم بغير ما جاء فيه .

ولكن الذي حدث بعد ذلك يثير ما هو اكثر من التساؤل . فقد شنت حملة مكارثية ضد رئيس تحرير الاهرام وتوفيق الحكيم وقد « اتهمهما » البعض

بالشيوعية . وكان مصدر الحملة مكاتب وتنظيمات الاتحاد الاشتراكي .

وبعد اقل من شهر على صدور « البيان » ـ أي صباح الرابع من فبراير ـ شباط ١٩٧٣ فوجىء المصريون بصدر الصحف اليومية الثلاث (الاهرام ـ الاخبار ـ الجمهورية) يحمل بروازا بعنوان « اسقاط عضوية ٦٤ من الاتحاد الاشتراكي » وعنوان آخر يليه « هيئة النظام اتخذت قرارها بعد اجتماع ٣ ساعات » . وقالت ديباجة النبأ الذي نشر على ثلاثة اعمدة « أصدرت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي قرارها باسقاط العضوية العاملة عن ٦٤ من المهنيين اعضاء التنظيم السياسي . ثم أوردت أسماء ٦٤ كاتبا وصحفيا من المع وجوه الصحافة المصرية ومن مختلفي الاتجاهات الفكرية ـ الناصرية والماركسية والديموقراطية المستقلة ـ وقد لوحظ ان كتابة الاسماء جاءت ثلاثية ورباعية فلويس عوض مثلا اسمه « لويس حنا خليل عوض » ومحمد عوده هو « محمد عبد الفتاح أحمد عودة » ، وهكذا . . مما يؤكد ان القائمة « مباحثية » وليست مهنية ، كما كان من المفارقات الساخرة أن بعضنا ممن وردت اسماؤهم في القائمة ليسوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي اصلا ، ولا اعضاء في نقابة الصحفيين . وقد الحقت القائمة بمذكرة تفسيرية تقول « من المعروف ان الفصل من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي يترتب عليه اسقاط عضوية اي تنظيم نقابي او مجلس ادارة او وحدة اتحاد اشتراكي او اي مستوى من مستويات التنظيمات السياسية المساعدة . كما يترتب عليه ابعاده عن اي عمل تكون العضوية العاملة شرطا لممارسته مثل الصحفيين وذلك حسب قانون نقابة الصحفيين ولا يجوز تبعا لذلك ان يعتبر صحفيا لان ممارسة العمل الصحفي تشترط ان يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكي على ان تسوى حالته في المؤسسة الصحفية ويحال الى المعاش (اي التقاعد) . وهيئة النظام في حالة انعقاد مستمر للنظر في باقي الحالات » .

ورغم ان المصريين لم يسمعوا من قبل عن شيء يدعى « هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي » الا انهم أدركوا على الفور انها محكمة تأديبية من نوع شاذ وغير مألوف حيث لا يدعى المتهم للمثول امامها ولا يملك بالتالي حق الدفاع عن النفس او بواسطة محام ، وانما هي اشبه بمحاكم التفتيش التي عرفتها اوروبا في العصور الوسطى ، تصدر الحكم مقترنا بالتنفيذ غير قابل للنقض او الاستئناف . وقد توقف المصريون طويلا أمام أسماء أعضاء المحكمة التي تشكلت من السادة : حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب (وهو نفسه رئيس المحكمة التي كرست انقلاب ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ باحكام الاعدام والسجن المؤبد على المسؤولين الذين إستقالوا من مناصبهم . وقد كان محاميا في الارياف وناظما للشعر الرديء وحافظا للقرآن) . ومحمد حامد محمود واحمد عبد الآخر واحمد كمال ابو المجد ويوسف مكادي ومحمد عثمان اسماعيل . ولم تنس وكالة انباء الشرق الاوسط ان ترفق هذا الاجراء البالغ الشذوذ والاستثناء بتصريح لمتحدث رسمي اشار فيه الى ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية من ان بعض الكتاب وبعض الصحف كانت وراء

الحركة الطلابية الاخيرة ، ومن ان بعض هؤلاء الكتاب يمد الصحف الإجنبية ووكالات الانباء بمعلومات كاذبة « او التوقيع على بيانات مضللة لكن تنشر في الخارج بهدف اظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الاستقرار والفوضى » .

وفي السابع من فبراير – شباط ١٩٧٣ صدرت القائمة الثانية التي ضمت اسماء ١٠٥ كاتبا وكاتبة وصحفيا وصحفية . وبعدها بقليل صدرت القائمة الثالثة التي اشفقت هذه المرة على الصحفيين من التقاعد فحولتهم شكلا الى « مصلحة الاستعلامات » وفعلا الى بيوتهم .

وقد بلغ مجموع القوائم الثلاث ١١١ كاتبا ومحررا هم صفوة العمل الفكري والادبي والفني والصحفي في مصر ، ابتداء من احمد بهاء الدين ولويس عوض ولطفي الخولي وحيشيل كامل ويوسف ادريس والفريد فرج ومحمد عودة الى احدث الاجيال من الشعراء الشباب والروائيين والفنانين التشكيليين والمذيعين والعاملين في التلفزيون . وقيل ان قائمة خاصة باعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا هما قيد الاعداد . ولكن الاحداث كانت تمضي بمعدلات سرعة خارقة . كان المصريون قد اعتادوا في ظل الناصرية كما في ظل السادات هذا القمع لحرية الراي والتعبير . . منذ مذبحة الجامعة عام ١٩٥٤ (حيث طرد خيرة الاساتذة بقرار من مجلس قيادة الثورة) ومذبحة نقابة الصحفيين في العام نفسه (حيث الغيت قوائم العضوية القديمة واعيد فتح باب القيد من جديد ليقبل من ترضى عنهم السلطة) ، الى طرد بعض الوجوه الوطنية والتقدمية كمحمد مندور وعبد الرحمن الخميسي وآخرين من جريدة « الجمهورية » عام ١٩٦٥ وتوزيعهم على شركات الاخشاب والاحذية والاسماك ، الى اعتقال وتشريد مؤسسي الاذاعة والتلفزيون في مذبحة مايو ، أيار ١٩٧١ . ليس جديداً على المصريين اذن ما حدث ، ولكن حجمه ، وتحت شعار « سيادة القانون » كان اثقل من ان يحتمل . . ففي ظل ملكية الدولة للصحف يعني القرار الحكم على ١١١ كاتبا بالموت جوعا وعلى الصحافة ذاتها بالتدهور المخيف وعلى الفكر المصري بالهجرة او الانتحار او الجنون .

ولقد انتهت هذه « الخطوة الاولى » من رحلة الثورة الثقافية المصرية اربع نهايات :

● كانت النهاية الاولى (التي اضحت بداية ايضا) هي ظاهرة النزوح الجماعية لصفوة المثقفين الوطنيين الديموقراطيين المصريين الى خارج الحدود الاقليمية لمصر : نحو بيروت وبغداد والكويت والجزائر وباريس ولندن . كتاب وصحفيون واساتذة جامعات ورسامون وممثلون ومخرجون ، رجالا ونساء ، كهولا وشبابا ، من مختلف العقائد السياسية .

● كانت النهاية الثانية هي تلك التي ابرزتها الصورة الكبيرة الوحيدة التي تصدرت « الاهرام » في ٢٢ مارس ، آذار ١٩٧٣ وقد ظهر فيها الرئيس السادات

يصافح توفيق الحكيم ، وقد كتب تحت الصورة المثيرة للانتباه ان رئيس الجمهورية استقبل توفيق الحكيم برفقة الدكتور خاتم لمدة نصف ساعة ثـم اختلى الرئيس والاديب الكبير وحدهما لمدة ساعة ونصف صرح على اثرها الحكيم — في صياغة تبدو كما لو كانت بيانا مشتركا — ان الرئيس يرى « ان البناء الجديد لمصر هو قوتنا الخلفية التي تدعم قوتنا العسكرية ، وان هذا البناء يجب ان تتضافر فيه كل الجهود وان تنسى من أجله كل الانقسامات من طائفية وطبقية وعقائدية ، وان يعمل الجميع في التشييد دون عزل او انعزال عن الانتاج الذي ينفع المواطن ، فالكل يجب ان يشارك وان يعود الى حضن الوطنية المصرية من أجل بناء مصر منتصرة ، متحضرة ، وقوية » .

وكان المراقبون قد لاحظوا ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ قد استثنيا من قرارات « هيئة النظام » ولكن ملاحظاتهم بعد صورة « الاهرام » وما كتب تحتها تحولت الى تحفظات محددة هي :

١ — ان مؤتمر الادباء العرب كان منعقدا في ذلك الوقت تماما في تونس ، وان اتحاد الكتاب اللبنانيين قد طرح للبحث قضية الكتاب المصريين . فما كان من يوسف السباعي ، رئيس الوفد المصري ، الا ان اخرج صحيفة « الاهرام » ولوح بها امام المجتمعين ليطمئنوا الى ان الامور قد عادت على ما يرام . وكان الذي عاد هو السباعي نفسه ، ليصبح وزيرا للثقافة والاعلام .

٢ — ان توفيق الحكيم قد اخرج من جعبته بعد هذا اللقاء كراسته الشهيرة « عودة الوعي » اخراجا يتسم بالحيلة والذكاء .. فقد سربها على الآلة الكاتبة اولا ثم « تطوع » أصدقاؤه كما يقول (قاصدا ثروت اباظة) بطبعها على الاستنسل وكأنها منشور سري لتثير الفضول قبل طبعها في كتيب في بيروت اولا ثم في القاهرة بعد ذلك ، يعترف فيها بفقدان الوعي طيلة الفترة الناصرية وانه عاد الى وعيه متأخرا .. ويكرس الضوء الاخضر للهجوم على مرحلة عبد الناصر بكل ما فيها من سلبيات وايجابيات تحت عنوان ضخم هو فتح الملفات .

٣ — ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وغيرهما اصبحا من ذلك الحين كتاب النظام الجديد في مختلف مواقفه المصيرية ، وانفصلا تماما عن التيار الذي ركبوا موجته لفترة محدودة اول السبعينات .

● وكانت النهاية الثالثة هي انقسام اليسار بين الذين تعلموا الدرس فحاولوا التوفيق بين يساريتهم والسلطة ، وهو الامر الذي رحب به الانقلاب من يومه الاول تطبيقا لسياسة « الاحتواء » من اعلى .. وبين الذين تعلموا الدرس أيضا ولكن بطريقة عكسية حين حرصوا على استقلالهم والا يكونوا « دمية » في مسرح العرائس

تحركهم خيوط السلطان او تصبغ وجوههم بماكياجات لا تـدل عليهـم وتلبسهم اقنعة تخفي وجوههم .

● وكانت النهاية الرابعة هي « مفاجأة » الرئيس في نهاية الاسبوع الاخير من شهر سبتمبر ، ايلول ١٩٧٣ و « مفاجأة المفاجآت » ـ كما سميت ـ الثانية قبل نهاية الاسبوع الاول من شهر اكتوبر ـ تشرين الاول من العام نفسه .

وكانت النهايات الاربع تؤدي في خاتمة مطافها ، الى بداية جديدة طويلة .

الفصل الرابع

الحرب البديلة

١ ـ لم تكن مفاجأة

كان المحور الرئيسي لعدد ديسمبر ـ كانون الاول ١٩٧٣ من مجلة « الطليعة » المصرية عنوانه « رؤية شعبية لحرب اكتوبر » ، وهو تحقيق ميداني ، كان السؤال الاول فيه « هل كانت (معركة السادس من تشرين الاول ١٩٧٣) متوقعة من حيث التوقيت والنتائج ؟ » . وبالطبع كان المقصود بالنتائج هو الجانب العسكري المعروف حتى تاريخ توجيه السؤال .

وقد اجابت العينات المختارة من الاوساط العمالية بالنسب التالية :

- ٢٥ر٥٧ في المائة اجابوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ٢٠ر١٨ في المائة اجابوا انهم فوجئوا بها .
- ٥٥ر٢٤ في المائة اجابوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

اما العينات المختارة من اوساط الفلاحين (اجراء زراعيون وصغار ملاك) فقد اجابت بالنسب التالية :

- ٦٠ر٥٢ في المائة قالوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ٣٠ر٢٦ في المائة قالوا انها كانت مفاجأة .
- ١٠ر٢١ في المائة قالوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

ورغم اية تحفظات على اسلوب « الاستجواب » فقد تضمنت الاجابات عنصرا اضافيا مهما لم يرد في السؤال هو التطوع التلقائي بتفسير الاجابة وتعليلها . كان من البديهي ان الذين لم يفاجأوا بالحرب قد قالوا انهم كانوا متأكدين من « النصر » وان الذين لم يتوقعوا الحرب قد قالوا انهم توقعوا الحرب في غير هذا الموعد وبخسائر عسكرية كبيرة ادهشهم انها لم تحدث . ولكن الجميع ، بصورة عفوية ، اجابوا على السؤال غير الوارد في الاستجواب وهو « لماذا ؟ »

وقد حصر الذين توقعوا الحرب مبرراتهم هكذا :

أ ــ ان مصر رغم كل ما يقال كانت تبني قواها العسكرية طول الوقت .
ب ــ ان وضع القوات المسلحة لم يعد يحتمل حالة اللاحرب واللاسلم .
ج ــ ان الوضع الداخلي لم يعد يطيق حالة اللاسلم واللاحرب .
د ــ ان اسرائيل لا تريد حلا سلميا .
هـ ــ ان اميركا تماطل ولا تضغط على اسرائيل .

وقد حصر الذين لم يتوقعوا الحرب مبرراتهم هكذا :

أ ــ انهم يسمعون ليل نهار ان السوفيات يحجبون عنا السلاح .
ب ــ انهم يسمعون دائما عن مبادرات لفتح القناة ومقترحات لمبعوث الامين العام للامم المتحدة واتصالات مع الولايات المتحدة ، من شأنها تجميد اي حل عسكري .

ج ــ ان الجبهة الداخلية ممزقة .
د ــ اضاف صوت واحد (من العمال) أن ما وقع هو « معجزة » الهية .

وقد حصر الذين لم يتوقعوا التوقيت وان توقعوا الحرب مبرراتهم في ان هذا كان امرا طبيعيا من القيادة السياسية والعسكرية حتى تخدع العدو . واضاف صوتان (من الفلاحين) أن « العناية الالهية » تدخلت بدورها في تحديد الموعد مع القدر .

ان هذه الاجابات ، ايا كانت درجة نموذجيتها ، فانها تدل على نحو ما على أن القطاعات الاوسع من الشعب المصري لم تفاجأ تماما بالحرب ولا بنتائجها المباشرة . ولذلك عدة اسباب واضحة :

● اولها ان هزيمة حزيران ــ يونيو ١٩٦٧ لم تكسر ارادة القتال عند الجندي المصري ولم تكسر ارادة النضال عند المواطن العادي . فالانتفاضات المتتالية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ كان محورها الرئيسي « استرداد الارض » والبرامج التي صاحبت بيانات الطلاب والمثقفين والعمال والمهنيين ليست الا تفاصيل هذا المحور . وكانت اسرائيل قد وصلت في حربها النفسية ضد مصر الى حد القول ان سيناء ليست جزءا متكاملا مع الاراضي المصرية لا اقليميا ولا جغرافيا ، فمصر افريقية

ولا علاقة لها بآسيا والضفة الغربية لقناة السويس تشكل حدودا طبيعية لمصر (١).
ولقد كان الشعب المصري قريبا غاية القرب من اعادة عبد الناصر لبناء القوات المسلحة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ وذلك عبر حوادث مجيدة كمعركة « راس العش » و « اغراق ايلات » و « معركة جزيرة شدوان » طيلة عام ١٩٦٨ مباشرة بعد الهزيمة . ثم من خلال « حرب الاستنزاف » التي بدات على نحو متصل وثابت من آذار ـ مارس ١٩٦٩ حتى قبول مشروع روجرز في ٢٣ تموز ـ يوليو عام ١٩٧٠ . وهي الحرب التي قال عنها الكولونيل تريفور . ن . ديبوي أنها « اعطت رجال المدفعية المصريين فرصة للتدريب على أصابة الهدف . كما انها كشفت لهم عن قدرات صواريخ سام ارض ـ جو الروسية الصنع على تحدي السيطرة الإسرائيلية على الجو . تلك السيطرة التي لم تكن تقبل التحدي حتى ذلك الوقت . وعلاوة على ذلك فقد اعطت الروح المعنوية المصرية دفعة كانت مصر في أشد الحاجة اليها وذلك من خلال تبادل اطلاق النار مع العدو ومن تنفيذ اغارات عبر القناة بواسطة الكوماندوس المشاة » إلى ان يقول « إن كفاءة الاحتراف في التخطيط والاداء الذي تمت به عملية العبور لم يكن ممكنا لاي جيش آخر في العالم ان يفعل ما هو افضل منها . ولقد كانت نتيجة هذا العمل الدقيق من جانب أركان الحرب وعلى الاخص عنصر المفاجأة التي تم تحقيقها هو ذلك النجاح الملحوظ في عبور قناة السويس على جبهة عريضة » ، وفي المصدر نفسه (الندوة الدولية لحرب اكتوبر ـ ص ١٧٩) يقول البريطاني ادغار او بالانس صاحب الكتاب المعروف عن حرب ٦٧ « ويمكن القول بأن الاسلوب الفني السوفياتي الذي يعتمد على مركزية الاشراف على آلاف المدافع يعتبر افضل الاساليب المتبعة في العالم . ومما لا شك فيه أنه ساعد المصريين على احداث الثغرات في خط بارليف » . هذا ما قاله عسكري اجنبي محترف عن حرب استنزاف التي قال عنها كاتب مصري إنها « اثبتت ضعف الجيش المصري كما اعطت البرهان على آن الدعم السوفياتي غير كاف » (٣) . بينما كل من يعزف

---

(١) الموند ديلوماتيك ـ عدد تموز ١٩٧٣ ويراجع : د. حامد ربيع ـ « الحرب النفسية في المنطقة العربية » ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٤ الفصل المعنون « الدعاية الصهيونية وهزيمة حزيران » من ص ٧٥ الى ٩٧ وبالذات ما ورد في ص ٧٨ حول اعتماد الدعاية الصهيونية على تذكير الانسان العربي بفضل النبوغ اليهودي على الغرب ، وان التراث المسيحي امتداد للتراث العبري ، وتحويلها لعقدة الذنب الاوروبية الشهيرة الى عقدة مسؤولية ، وان اوروبا هي الحضارة المسؤولة عن تطور الانسانية الامر الذي يفرض عليها عملا ايجابيا يعكس عظمتها التاريخية ويؤكد حقوقها المشروعة في المنطقة (ص ٧٩) .

(٢) الندوة الدولية لحرب اكتوبر ـ القاهرة ٢٧ ـ ٣١ اكتوبر ، تشرين الأول ١٩٧٥ ـ المجلد الاول ـ القطاع العسكري ـ ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة (ص ٣٧ و ٣٨) .

(٣) محمود حسين ـ العرب في الحاضر ـ موضوع اصلا بالفرنسية ومترجم للعربية ـ دار الطليعة بيروت ١٩٧٤ (ص ٣٢) .

الإهمية الاستراتيجية لاقامة اسرائيل خط بارليف يدرك اهميـــة حرب الاستنزاف التي فتحت ثغرات محققة في جداره الحصين واجبرت اسرائيل على نقل قواتها ١٥ كيلومترا الى الوراء بعيدا عن مرمى المدفعية المصرية فكانت الحلقة التمهيدية لحرب تشرين (٤)».

● لم يكن سرا على الشعب المصري ان اعادة بناء القوات المصرية المسلحة التي كرس لها عبد الناصر كل جهده ثلاث سنوات قد اختتمت قبل وفاته بتخطيط اولي للمعركة المقبلة عرف في ما بعد بخطة « جرانيت ١ » تحقق التقدم حتى المضرات في سيناء (أوردها هيكل في « الطريق الى رمضان » ص ١٤١) . ويبـــدو ان توقيت المعركة نفسه لم يكن بعيداً عن الفترة التي غاب حواليها جمال عبد الناصر . فقـد اصبح معروفا ان احـدى المشكلات التـي وقعت بـين الرئيس السادات ونائبـه والوزراء الذين استقالوا في مايو ، أيار ١٩٧١ هي انهم كانوا قد ورثوا خطة المعركة ومشروع روجرز معا . وبينما كان المشروع الاميركي في جوهـرة مناورة لالتقـــاط الانفاس الاسرائيلية ــ فلم يحدث ان قبلته بـه اسرائيـل في اي وقت ــ كـان ايضا قبوله من جانب مصر مناورة ناصرية لنقل جدار الصواريخ الى مواقع متقدمة على طول الجبهة . وهو الامر الذي تحققت منه اقمار التجسس الاميركية ، وتذرعت بـه اسرائيل لعدم انجاز بقية بنود المشروع . كانت القيادة المصرية ، منقسمة ، بين شقي التركة فكلا الشقين ناصري : احدهما يرى انجاز المعركة ، والآخر يحاول حلا سلميا ترعاه اميركا . وكان مفهوما ان مختلف محاولات « الحل السلمي » قد اخفقت حتى ان الرئيس السادات في خطبه السابقة على حرب اكتوبر وجه كلاما قاسيا الى الولايات المتحدة ورئيسها . كما كان مفهوما ان التمزق المريـر في صفوف الشعب يهدد بانفجار داخلي ما لم يلتئم جرح ١٩٦٧ خاصة وان صديد الاحتلال كان قـد تسرب كالسم في شرايين الاقتصاد والمجتمع والثقافـة ، واصبح يهـدد بكارثـة حقيقية

● كانت اسهم النظام الجديد في انخفاض مستمر سواء تحت ضغط « الرقابة الايجابية » لحركات الطلاب والعمـال والمثقفين او بسبب الاسئلـة المطروحـة دون جواب منذ اعتقالات ايار ١٩٧١ الى الاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفيات الى قوانين الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية الى قمع حريات الفكر والتعبير .. فقد كانت الهوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين الوعود وتحقيقها وبين المقدمات والنتائج وبين البرامج المعلنة والتشريعات المطبقة وبين الاحلام والواقع الاجتماعـي . وكما ان الشعب قد نادى بالحرب واتخذ بشانها قرارا حاسما في مختلف تعبيراته العفويـة والمنظمة، تجسيدا واعيا حينا وغير واع احيانا اخرى لثورة جديدة يواكب فيها تحرير الارض تحرير الانسان .. فان دولة الرئيس السادات كانت عشية حرب اكتوبـر

---

(٤) راجع تقييما رائـدا لحرب الاستنزاف لياسين الحافظ في « اللاعقلانيـة في السياسة » ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥ (ص ١٩٦ و ٢٠٠) .

تماني اهوال البحث عن شرعية تحول « الانقلاب » الـذي كرسته احـداث ٧١ الى « نظام » راسخ ومعترف به ، مهما تناقضت مسيرته مع « الثورة الجديدة » التـي يحلم بها الشعب وتجسدها حركات واعمال المثقفين .. كان الشعب يفكر في « حرب التحرير » كثورة ثقافية شاملة ، وكانت السلطة تخطط « للحـرب البديلة » لهـذه الحرب .. حتى يكتسب النظام الجديد هويته في معمودية النـار والدم . وهكـذا يبدو التناقض جوهريا بين النظام الناصري الذي قبـل مشروع روجرز كفاصلة بين مقدمة عنوانها حرب الاستنزاف وكتاب مجهول يعرف من عنوانه « ازالـة آثـار العدوان » ، وبين نظام السادات الذي قبل مشروع الحرب في اكتوبر ١٩٧٣ كفاصلة بين مبادرته لفتح القناة عام ١٩٧١ وزيارته للقدس في ١٩٧٧ .



غير ان ذلك كله لا يمنع أن الحرب عام ١٩٧٣ كانت « مفاجأة » بمعنى آخر ، ومن زاوية اخرى ، عبر عنها الفريق عبد المنعم رياض رئيس الاركان المصري لجمال عبد الناصر في خريف ١٩٦٧ بقوله «ان المفاجأة ستكون لنا حتما .. ذلك ان مجرد بدئنا نحن باي هجوم سيكون في حد ذاته أهم عنصر من عناصر المفاجأة ... ان العدو لـن يتوقع منا الهجوم اطلاقا » (٥) . وقد صدق ظن عبد المنعم رياض ــ وهو من أعظم رجالات العسكرية المصرية في تاريخها الحديث ــ بعـد ست سنوات كاملـة ، فالاسرائيليون انفسهم لم يدركوا ظلال الحقيقة الا الخامسة صباحا من يـوم كيبور (عيد الغفران اليهودي الذي تصادف ان يكـون في العاشر مـن رمضان) لأن احـد اكبر عقولهم العسكرية كان يفكر ويسلك على اساس أن جيش الدفـاع الاسرائيلي « قوي وقادر على تحطيم اي تحرك عربي » وعـلى أساس أن « إستمرار حالـة اللاحرب واللاسلم ٢٠ ــ ٣٠ سنة يتم خلالها خلق حقائق جديـدة ، وتتسع الثغرة التكنولوجية بين العرب واسرائيل » (٦) . وكان موشى دايان صاحب هـذا التفكير والسلوك ، هو نفسه الذي علق على مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ بقولـه « ان مـا اظهره من وحدة العرب سوف لا يبقى طويلا » (٧) .

والمسح الاستراتيجي (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن) عام ١٩٧٢ تناول منطقة الشرق الاوسط مرتين في فصلين احدهما « الشرق الاوسط » والثاني « الشرق الاوسط وشمال افريقيا » فاستبعد ــ رغم حمى التسلح ــ ايـة مداخلات عسكرية تغير الوضع الراكد . واقبلت قمة موسكو في ايـار ١٩٧٢ بـين

---

(٥) هيكل ، محمد حسنين ــ الطريق الى رمضان ــ (ص ٤٨) .

(٦) هارتس ١٩٧٢/١١/٣٠ و ١٩٧٢/١٢/٧ ، والنصوص عن محمود سويد « الصراع فتـلى ارض التسويـة الاسرائيليـة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٨ » ــ دار الطليعة ــ بيروت ١٩٧٨ (ص ٣٦) .

(٧) ناجي علوش ــ خط النضال والقتال وخط التسوية والتصفية ــ دار الطليعـة ــ بيروت ١٩٧٧ (ص ٢٧) .

اميركا والاتحاد السوفياتي لتؤكد هذا الاتجاه . ولسنا بحاجة الى التأكيد على « مفاجأة » كيسنجر الذي أوقظوه من النوم ليبلغوه النبأ .

ويختلف بعد ذلك الخبراء والمؤرخون العسكريون حول هوية المفاجأة وما اذا كانت استراتيجية او تاكتيكية ، فالكولونيل الاميركي جيمس ف. دنويدي يقول مثلاً « لقد كانت الميزة العسكرية المكتسبة من هذه المفاجأة ميزة ملحوظة ، ولكنها لم تكن حاسمة »(٨) بينما يراها الجنرالات المصريون جميعاً انها مفاجأة استراتيجية (في الندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ ـ القطاع العسكري) . ويراها هيكل في واحد من اهم الكتب التي صدرت عن هذه الحرب « الطريق الى رمضان » انها مفاجأة تحتمل المعنيين الاستراتيجي والتاكتيكي معاً .

أيا كان الأمر ، فالحرب لم تكن مفاجأة على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي في مصر ، ولكنها كانت مفاجأة كاملة على الصعيد العسكري في ميدان القتال .

٢ ـ البحث عن هوية

ان حواراً واسعاً في صفوف الفكر العربي على كافة المستويات ، من المواطن البسيط الى الحاكم مروراً بالمثقفين جرى اثناء الحرب وغداتها حول هوية الحرب . ويمكن القول ان المصريين جميعاً ، داخل البلاد وخارجها ، اكدوا انها « حرب تحرير وطنية »(٩) ، كما يمكن القول ان اصواتاً قليلة خارج مصر قالت انها « تمثيلية » او اقرب ما تكون الى ذلك ، وكادت تتهم العملية كلها بالتواطؤ بين الطرف المصري خصوصاً والطرف الاميركي (١٠) وقد ساعدت اصحاب هذا التفكير النتائج

(٨) الندوة الدولية لحرب اكتوبر ـ المجلد الاول ـ (ص ١٦٢أ) .

(٩) قال لطفي الخولي رئيس تحرير « الطليعة » المصرية في عدد نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٣ ما نصه « الحرب الرابعة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي هي الاولى في مجرى التحرير » (ص ١٣ من الافتتاحية) وحذا حذوه كتاب العدد نفسه . فقال الدكتور فؤاد مرسي « انها حرب تحريرية مائلة » (ص ٢٢) وعبد المنعم الغزالي « بدأت حرب التحرير الوطنية » (ص ٢٣) والمعنى نفسه في صيغ مختلفة كتبه رفعت السعيد (ص ٤٧) وابو سيف يوسف (ص ٥٠) وخيري عزيز (ص ٥٦) و د. اسماعيل صبري عبد الله (ص ٦٤) وفي المباني التي تبلورت اكثر في ندوة « الطليعة » في عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٤ تحت عنوان « حركة التحرر العربي بعد ٦ اكتوبر » حيث قال ع. الغزالي ان هذا التاريخ « ميلاد جديد » لحركة التحرر العربي ، واكد التعبير نفسه سعيد خيال . اما استاذ الفلسفة د. مراد وهبة فاستخدم تعبير « التغير الكيفي » في وصف التاريخ ، وشاركه استاذ الاقتصاد السياسي د. فؤاد مرسي استخدام التعبير ذاته .

(١٠) ليست هناك كتابات منشورة بهذه الدقة في التعابير ، ولكن الفكرة كانت شائعة في هواء اليسار العربي المتطرف دون ان يجرؤ احد على تسجيلها وسيما اثناء الحرب ، وحين اثبتت النتائج السياسية جرؤ البعض على تأكيدها .

السياسية السريعة للحرب والدور البارز الذي لعبته الولايات المتحدة والذيول العسكرية التي ترتبت على التزام مصر بوقف اطلاق النار وانتهاك اسرائيل للخطوط الجديدة منذ ثغرة الدفرسوار الى محاصرة الجيش الثالث ومدينة السويس ، ومن اجتماع الخيمة ١٠١ الى اجتماع جنيف في قصر الامم ، ومن صدور قرار مجلس الامن الجديد ٣٣٨ الى الاتفاق الاول لفصل القوات على الجبهة المصرية . وهي الامور التي ادت ببعض الكتاب الوطنيين الى تفسير الحرب ونتائجها بأنها من « بقايا هزيمة حزيران » (١١) . غير ان حرب تشرين وجدت ايضا من يصوغ هويتها في تقييم موضوعي بالغ التبكير ، فيخلع عنها صفة « التمثيلية » و « التواطؤ مع اميركا » وصفة « التحرير » ايضا (١٢) .

ولكن اكثر المواقف من الحرب اثارة كان ما « تنبأ » به الرئيس الليبي معمر القذافي علنا ، من انه يشك كثيرا في خطة الحرب واهدافها ، ومن ثم نتائجها ، وان لم يمنعه ذلك من تجريد المحلات التجارية في ليبيا من الاطعمة وتجريد المستشفيات من الادوية وارسالها جميعا على وجه السرعة الى مصر ، كذلك فقد اوفد في الايام الاولى للمعركة اثنان من اعضاء مجلس قيادة الثورة لمتابعة الحرب عن كثب . وعندما تمكن الاسرائيليون من اختراق القناة الى ضفتها الغربية شعر الرئيس الليبي « بأن شكوكه بالنسبة الى خطة العملية كان لها ما يبررها » (١٣) . ويبدو تأثر القذافي من كافة الملابسات واضحا في برقية ارسل بها الى السادات قال فيها « ابعث اليك بكل ما نملك من القذائف المضادة للطائرات ومعها حامية طبرق ، كما ان الاوامر صدرت الى لواء مدرع بأن يتحرك الى القاهرة فورا . فضلا عن ان المخازن جردت مما فيها . وقد بلغني انك تأثرت لبعض ما نقل عني اني قلته . وحقيقة ما قلته هو : انه حتى ولو سارت المعركة في غير مصلحتنا ، لا سمح الله ، فان ذلك سيكون نتيجة لتفوق اسلحة العدو ، لا نتيجة اي قصور من جانب جنودنا . ويكفي ان الجندي الاسرائيلي يفر الآن امام الجندي المصرى . ان ذلك ليس نصرا عظيما للشعب المصري وحسب ، لكن له اهميته الكبرى خارج مصر (ولا يمكنني أن اتصور اي شيء يغاير ذلك في الوقت الحاضر) . لكني اود ان ابلغك يا سيدي الرئيس ، ان شعبنا يشعر بالاستياء لعدم ذكر اي شيء في كل ما تذيعه اذاعات القاهرة عن مساهمته السياسية في المعركة ، بينما تبالغ هذه الاذاعات في كل ما تقوله عن مساهمة الملك فيصل . ان ليبيا لا ذكر لها على الاطلاق . وهذا امر يبعث على الاسف يا سيدي الرئيس ، لكن المهم الآن هو ارادة القتال ، كان الله معك في

---

(١١) د. الياس فرح ٦ تشرين الأول بين التسوية والتحرير ــ دار الطليعة ــ بيروت ١٩٧٤ (ص ٥ و ص ٦٠)

(١٢) مثلا ، ياسين الحافظ ــ اللاعقلانيــة في السياسة ــ (ص ٢٠٨ و ٢٠٩) .

(١٣) هيكل ، محمد حسنين ــ الطريق الى رمضان ــ ص ١٧٧

هذا الوقت . القذافي » (١٤) .

كان واضحا ان الرئيس الليبي في برقيته يعاتب ويخفف مما قاله بعد بدء القتال بأقل من ٤٨ ساعة ، واقبل الاختراق الاسرائيلي ليؤكد نبوءته على الصعيد العسكري ، كما زحفت النتائج السياسية لترسخها على الصعيد السياسي . ولا ينبغي لحظة واحدة ان ننسى أن القذافي هو شريك الحرب والسلم سواء بما أعطاه من سلاح وجنود (وقد اكتشف العالم أمر الميراج بعد الحرب) او بصفته عضوا رئاسيا في « الاتحاد » القائم بين مصر وسوريا وبلاده . فهو الاتحاد الذي كاد يوشك على التطور الى « وحدة دستورية » بين مصر وليبيا قبيل الحرب بشهر واحد . ولكن الرئيس الليبي لم يفصح في أي وقت عن « المعطيات » التي دفعته الى « التحفظ » على الحرب وهي في بدايتها ، أي وهي في ذروة الانتصار خلال يوميها الاولين . وهو الامر الذي تكرر منه عند انعقاد مفاوضات كيسنجر في « اسوان » خلال ربيع ١٩٧٥ حول اتفاقية سيناء الثانية ، فقد اعترف حينذاك بأن لديه من المعلومات ما يؤكد ان « الاتفاقية » مقبلة وما هو افظع منها ولكنه لم يكشف شيئا من أسراره الى الان .

على اية حال ، فان الوثائق او الوقائع المتوفرة تنير الطريق قليلا :

● الواقعة الاولى يرويها محمد حسنين هيكل « في مساء يوم ٢٤ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٢ دعا الرئيس السادات الى اجتماع لمجلس الامن القومي في منزله في الجيزة ، حضره ١٥ لواء وفريقا واللواء بحري عبد الرحمن فهمي ، واستمرت المناقشات التي اشتدت حدتها في كثير من الفترات ، الى ما بعد منتصف الليل . كان الرئيس يؤيد بشدة فكرة الحرب المحدودة ، ويركز على النقطة المفضلة لديه ، وهي انه اذا نجح في كسب عشرة ملليمترات فقط من الارض على الضفة الشرقية لقناة السويس ، فان هذا سيعزز موقفه الى ابعد حد في مفاوضاته السياسية والديلوماسية اللاحقة . لكن عددا من كبار الضباط ابدوا تشككهم ... وبعد يومين كان الرئيس قد استقر على قرار . ففي الساعة الرابعة بعد الظهر استدعى الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الاركان وقال له : اعتبر نفسك قائدا عاما للجيش ابتداء من هذه اللحظة . ثم بعث يستدعي اللواء احمد اسماعيل وأصدر اليه الامر بحلف اليمين باعتباره وزيرا للحربية . وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين اوفد سكرتيره الى منزل الفريق صادق برسالة تقول : لقد قبل الرئيس استقالتك (وفي الحقيقة ، يقول هيكل ، انه لم يستقل) وفي اليوم التالي كان وزير الحربية ومساعده وقائد البحرية وقائد المنطقة العسكرية المركزية ومدير

---

(١٤) المصدر السابق (ص ٢٠٠)

المخابرات ، قد فصلوا جميعا من مناصبهم (١٥) .

● اتضح أثناء الحرب انه لم تكن هناك مشكلة « سلاح »، ولكن الموقف الرسمي المعلن من هذه القضية قبل الحرب وبعدها كان عدائيا من الاتحاد السوفياتي بسببها . بينما كان الموقف الحقيقي مختلفا ، حيث يروي هيكل واقعة مثيرة في هذا الصدد ، اذ قال له الرئيس السادات ذات يوم قبل الحرب « انهم (اي السوفيات) يغرقوني بالاسلحة الجديدة ، فقد تلقت مصر في الفترة ما بين ديسمبر، كانون الاول ١٩٧٢ ، ويونيو ، حزيران ١٩٧٣ كميات من السلاح تفوق ما تلقته منهم طوال السنتين السابقتين » (١٦) . واذن فالخلاف المستمر والعلني مع السوفيات الذي رافق الحملة الضارية على النظام الناصري لم يكن مصدره « البخل بالسلاح » من جانب الدولة الاشتراكية ولا الخضوع لها من جانب الدولة الناصرية .. بل كانت العنصر الثاني في تكوين « الحرب البديلة » : محدوديتها العسكرية أولا ، والاستبعاد السياسي للطرف الدولي الحليف ثانيا .

● وهما العنصران اللذان يرشحان تلقائيا قدوم العنصر الثالث دون تواطؤ معه ، فكما أن اقصاء علي صبري والآخرين لم يكن مرسوما مع ممثل المصالح الاميركية في القاهرة ، فقد جاء توقيته مع زيارة روجرز للقاهرة بمثابة « دعوة » لتكريس الاتصالات السرية السابقة مع الولايات المتحدة ، لا اكثر . كذلك الامر في الاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفيات الذي علق عليه كيسنجر بدهشة بانه لو كان الرئيس السادات وضع هذه الاجواء المثيرة شرطا على مائدة المفاوضات لكنا اعطيناه في مقابله ، ولكنه في الحقيقة قدمه مجانا . وهذا صحيح ، لم يكن الاجراء شرطا ولا تواطؤا ولكنه كان « دعوة » جديدة لأميركا . واقبلت « الحرب البديلة » دعوة أخيرة استجابت لها على الفور .

لماذا ؟ يقول الدكتور هنري كيسنجر في كتابه « ضرورة الاختيار The Necessity of Choice » ـ مقدمة الفصل الرابع وعنوانه « تقييم الحرب المحدودة » ـ ان « الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتعدى قيودا معينة» .

---

(١٥) المصدر السابق (ص ١٦٤ و ١٦٥) . ونلاحظ من هذه الواقعة وحدة اسلوب الرئيس السادات في التعامل مع معاونيه ، اسلوب الاقالة والاعتقال والنفي عند بروز اية معارضة . هكذا كان موقفه من علي صبري الذي عارض مبادرة شباط ١٩٧١ لفتح القناة كبديل للحرب . وهكذا كان موقفه من وزير حربيته الاثير محمد احمد صادق عام ١٩٧٢ وكلاهما اقيل وحوكم واحدهما سجن . وهكذا كان موقفه من الفريق الشاذلي اثناء الحرب حين اعترض على الموقف الرسمي من ثغرة الدفرسوار فقد اقيل ونفي الى الخارج سفيرا . هذا من ناحية الاسلوب . اما « المضمون » فالمبادرة المبكرة والحرب المحدودة كلاهما تؤديان الى فكرة واحدة هي استبعاد « حرب التحرير » واستكشاف آفاق « الحرب البديلة » سياسيا او عسكريا .

(١٦) المصدر السابق (ص ١٦٤)

ويرصد لنا الدكتور سعد الدين ابراهيم في كتابه « كيسنجر وصراع الشرق الأوسط » (١٧) مراحل تطبيق نظرية وزير الخارجية الاميركي على حرب تشرين الاول هكذا :

أ ـ كانت الدعوة الى وقف اطلاق النار والعودة الى خطوط ما قبل ٦ اكتوبر ١٩٧٣ هي خطوطه الاولى (ص ٩٩) .

ب ـ في اليوم الثالث (بين ٨ و ١٠ اكتوبر) للقتال قامت الولايات المتحدة باقامة جسرها الجوي المكثف بالسلاح لاسرائيل (ص ١٠٢) .

ج ـ في اليوم الرابع للحرب ، قدم كيسنجر اقتراحا آخر لوقف اطلاق النار ، ولكن في هذه المرة على أساس بقاء الفريقين المتحاربين في اماكنهما . وكان هذا يعني نصرا جزئيا للعرب (ص ١٠٠) .

د ـ في اليوم العشرين من اكتوبر كان الاختراق الاسرائيلي في الجبهتين المصرية والسورية قد أعطى ثماره العسكرية الضارة بالانجاز العربي في الاسبوع الاول « وهنا وجد كيسنجر فرصته الذهبية في ان يفرض معادلة جديدة لوقف القتال بموافقة كل الاطراف . طار الى موسكو بناء على دعوة الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف . وفي العاصمة السوفياتية توصلت الدولتان الى مشروع اتفاق بوقف اطلاق النار ، وقدماه سويا الى مجلس الامن حيث ووفق عليه » (ص ١٠٤) .

هـ ـ بينما كانت مغامرة الدفرسوار مظاهرة سياسية اكثر منها ثغرة استراتيجية ، اتضح لاسرائيل « ان هذا النصر التكتيكي يمكن ان يتحول الى مصيدة استراتيجية تفني فيها قوات هذا الجيب المحاصر بدوره من ثلاث جهات ... فاسرع كيسنجر بالذهاب الى الشرق الاوسط ، وتنقل بين القاهرة وتل ابيب . ومع ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني كان قد توصل الى اتفاق مبدئي بين مصر واسرائيل » (ص ١٠٧) . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الاول ، التقى المصريون والاسرائيليون للمرة الاولى في جنيف ، وكان ذلك انجازا اميركيا لا ريب فيه احرزه كيسنجر . والسؤال ، لمن ؟

لاميركا اولا ، فالشرق الاوسط « اقيم قطعة عقار في العالم » كما قال

---

(١٧) دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥

عنها ايزنهاور (١٨) حرفيا « The most Valuble Piece of real estate in the world » وليست صدفة أنه كان صاحب المشروع المعروف باسمه « ملء الفراغ » في الشرق اوسط بعد جـلاء القوات الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية عن مصر بعد عدوان ١٩٥٦ . وهـو المشروع الذي أتيح له إن يبعث من جديد على أيدي كيسنجر عام ١٩٧٣ واضعا في الاعتبار متغيرات ١٥ عاما .

ويستخلص الدكتور سعد الدين ابراهيم مـن « الثوابت والمتغيرات » تصورا اميركيا لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط يشبه « مثلثا » ضلعـه الاول عسكري سياسي والثاني اقتصادي والثالث ثقافي حضاري . وهـو مثلث مترابط الاضلاع « ففي الوقت الذي كانت فيه سفن الاسطول السادس تدخل المياه المصرية (للمساعدة) في تطهير القناة ، كانت اكبر ثلاثة بنوك اميركيـة تطلب تراخيص بفتـح فروع لها في مصر ، وكانت الجامعة الاميركية في القاهرة تطلب رفع الحراسة المصرية عنها لتعود مؤسسة اميركية خالصة بلا تدخل او توجيه من قبل السلطة المصريـة الوطنية . والتحرك على هذه الجبهات الثلاث تم في خلال اسابيع قليلة بعـد حرب اكتوبر » (ص ١٢٩ من كتابه المذكور) . ولتنفيذ هذا المخطط استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات التي اتخذت هيئة « الحرب البديلة » وهي الهوية التـي اعلنها سياسيا في ذروة « القتال » عبر خطابه في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، واثناء الاختراق الاسرائيلي للدفرسوار . استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات ، لمصلحة اميركا اولا التي كان كيسنجر صريحا في تحديدها بالامـن الاستراتيجي الاميركي في منطقة من اكثر المناطق حساسية ، وبتأمين الطاقة للغرب بقيادة الولايات المتحدة ، وباقتلاع السوفيات من مصر حسب تعبيره «Expelling the Soviets From Egypt» متبعا لتحقيق هذه الاهداف وسيلة الابتزاز العسكري بالوكالة: (اسرائيل في الشرق الاوسط وايـران في الخليـج) وتعريب الصراعات المتصلة بقضية فلسطين (من مذبحة ايلول الارذني الى حرب لبنان) الـى تحييد وتجميد العسكرية العربية: (من اتفاقية سيناء الثانية الى التدخل السوري فـي لبنان الى حرب مصر وليبيا الى المداخلات العربية في القرن الافريقي) الى الالتفاف الاقتصادي بالوعود التي نثرتها زيارة نكسون للقاهرة في ١٠ حزيران ، يونيو ١٩٧٤

---

(١٨) قال الرئيس ايزنهاور في الفقرة ذاتها « ان الشرق الاوسط هو الجسر الذي يربط بين اوروبا وآسيا وافريقيا . ولقد ولد على ترابه كبار الرحالة والتجار ، وجابت ارجاءه جيوش الغزاة والفاتحين على مر العصور . ثلاثة من الاديان العالمية نشأت هناك .. وتحت ارضه يرقد اكبر مخزون من احتياطي العالم المعروف مـن البترول ـ الذهب الاسود الذي نعتمد عليه في عصر الآلة » مـن مذكرات الرئيس الاميركي :

Dwight Eisenhower, The White House years: Waging Peace, 1956 — 1961 (New York: Doubleday, Page 20).

الى محاولة صندوق النقد الدولي رفع الدعم عن السلع الرئيسية والتي اثمرت احداث ١٨ و١٩ يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ ، واخيرا وقد يكون اولا تصفية المناخ الراديكالي في المنطقة وخاصة قوى اليسار في مصر والعالم العربي عموما .

وكما كان الانجاز الاول للدكتور هنري كيسنجر ــ بعد الحرب ــ لمصلحة اميركا ، كذلك كان لمصلحة اسرائيل ، والنظم العربية المحافظة ، وبعض الفئات الاجتماعية المصرية التي ترتكز عليها دعائم النظام . ان هذا الانجاز هو الذي قاد منطقيا اتفاقية سيناء الثانية والذي دفع اسرائيل الى التراجع عن الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ رغم اندفاع الرئيس السادات الى زيارة القدس .. وهو نفسه الانجاز الذي دفع المملكة العربية السعودية الى قيادة المنطقة حوالي اربع سنوات (١٩) . وهو ايضا الانجاز الذي اتاح للقوى الاجتماعية الوافدة المؤتلفة في هيكل السلطة المصرية فرصة التنفس دوليا ، فبعد ان كانت شبه محاصرة اضحت تستطيع الاشارة الى اميركا كصديق دولي والى وزير خارجيتها بكلمة « عزيزي » .

٣ ــ البحث عن الشرعية

لا شك ان الحرب كعمل اجتماعي لا بد من دراسته في سياقه التاريخي بشرط أن يكون التاريخ هو الماضي والمستقبل . فاذا كان الكثير مما جرى قبل تشرين الاول ١٩٧٣ يفسر قرار السادس من هذا الشهر ، فان ما جره بعده يكمل التفسير .. لقد كان النظام المصري الباحث ابدا عن هوية قبل الحرب هو نفسه الباحث عن الشرعية أثناءها وبعدها . ولا ريب ان الحرب كعمل عسكري منحته الشرعية على الفور ، شرعية القدرة على « اعلان » الهوية . وهي شرعية بالغة الاستثناء في التاريخ عموما ، والتاريخ المصري على وجه الخصوص ، وتكاد تكون نقيضا للشرعية التي اكتسبها عبد الناصر في حرب ١٩٥٦ .

والرئيس السادات بخطابه في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٧٣ وكذلك رئيسة وزراء اسرائيل السيدة غولدا مائير بخطابها في اليوم نفسه ، كانا قد أعلنا من موقعين مختلفين هوية الحرب على العالم كله .. رغم الزيارة السرية التي قام بها الرئيس الجزائري هواري بومدين الى موسكو ليبلغ القادة السوفيات « ان تلك

---

(١٩) يقول كمال حمدان في مقال « النفط العربي بؤرة الاهتمام العالمي » بكتاب « الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي » ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ١٩٧٦ ــ « ان مرحلة التراجع السياسي التي تولت تنظيمها القيادة المصرية بدعم من السعودية ادت الى تنازلات جدية على جبهة النفط .. مما اتاح لشركات الكارتيل النفطي ان تلتقط انفاسها من جديد بعد سلسلة التراجعات التي فرضت عليه في العام ١٩٧٣ .. بطلب مباشر من السعودية ومصر وضغط سعودي مصري مشترك » (ص ١٤) . وراجع ايضا للدكتور صادق العظم « سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية » ــ دار الطليعة ــ بيروت ١٩٧٧ .

الحرب التي بدأت يوم ٦ تشرين هي أول حرب تحرير شاملة ، ووافق الاتحاد السوفياتي على ان يفي بكل التزاماته نحوها وسافر كوسيغن رئيس الوزراء السوفياتي ليدرس الموقف على الطبيعة ، ولكن قبل وصوله ، وبشكل مفاجىء كان هناك مشروع سلام وطلب لوقف اطلاق النار طرحه الرئيس السادات في خطاب له امام مجلس الشعب . وبعد محادثات مكثفة كان هناك الحاح من القاهرة على الاتحاد السوفياتي ان يتدخل لوقف اطلاق النار ، وقد ضمن هذا الطلب في رسالة خطية الى القادة السوفيات » (٢٠) .

ويقول الفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية في الندوة الدولية لحرب اكتوبر « تم التخطيط لحرب اكتوبر ١٩٧٣ على انها حرب محلية شاملة .. لها اهداف استراتيجية حاسمة بحيث تقلب الموازين في المنطقة ، وتهدم نظريات اسرائيل ودعائم استراتيجيتها » (٢١) . ولكن البريجادير جنرال البريطاني كنيث هنت في الندوة ذاتها ـ وعلينا ان نلاحظ ان هناك فاصلا زمنيا يبلغ عامين بين الحرب والندوة ـ يقول « كانت الصدمة النفسية التي حدثت لاسرائيل نتيجة للحرب ـ التي لم تكن متوقعة ابدا ـ هائلة وأحدثت شرخا عميقا . واظهرت مدى ثمن الاخذ على غرة دون استعداد ، غير انها في نفس الوقت من الناحية البشرية والمادية زادت من قيمة الحدود الآمنة والاعماق في العقول الاسرائيلية » (ص ١٠٢ من مجلد الندوة) . وقد اكدت إسرائيل نفسها تصور الخبير العسكري البريطاني بعد خمس سنوات من نهاية الحرب وبعد زيارة رئيس اكبر دولة عربية للقدس ، باصرارها على بقاء مستوطناتها العسكرية في سيناء .

غير ان المهم هو التناقض بين كلام الفريق الجمسي ـ الذي لم يكن الرجل الاول ولا الثاني في غرفة العمليات فضلا عن التخطيط قبلها ـ وكلام هيكل الذي كان رغم انه رجل مدني قريبا غاية القرب من الاحداث ، كما يشهد له كتابه « الطريق الى رمضان » فقد ذكر لقاء هاما بينه وبين السفير السوفياتي فينوغرادوف اثناء احدى ليالي الاسبوع الاول من القتال ، قال له السفير « كنت طوال اليوم في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريين . واقول لك الحق ، انهم غير مرتاحين الى النحو الذي يتطور اليه الموقف . ولست ادري السر في عدم تقدمكم الى الممرات ؟! ان هذا ليس بالأمر المنطقي الذي يجب على جيشكم ان يفعله فقط ، لكنه يساعد ايضا في تخفيف الضغط على السوريين .. ان الوقت ضيق جداً أمام العرب للحصول على النتائج » ثم قال السفير ان من بين الاسئلة التي وجهها اليه بريجنيف بالتليفون في ذلك اليوم « ما هي حدود اهدافهم المحدودة » ويعلق هيكل بأن الرئيس السادات كان لا يزال يؤكد للسوفيات بأن هذه الحرب محدودة » (ص

---

(٢٠) طاهر عبد الحكيم ـ خطوة خطوة من العدوان الى الردة ـ مطابع « دار الثورة » بغداد ١٩٧٦ (ص ١٦ و ١٧) .

(٢١) ابحاث الندوة في المجلد المذكور سابقا (ص ٢٧) .

١٩٧ من كتابه المذكور) . وهو تأكيد يتناقض مع تأكيدات الرئيس الجزائري .. ورغم ذلك كان الجسر الجوي السوفياتي لمصر وسوريا كان قد بدأ بالفعل (الصفحة نفسها) . وقد ابلغ هيكل الرئيس بما دار بينه وبين السفير الروسي فأجاب السادات « كما قلت لحافظ الاسد ، فان الارض ليست مهمة ، انما المهم هو استنزاف العدو . وانا لا اريد ان ارتكب خطأ الاندفاع الى الامام بسرعة كبيرة لمجرد كسب المزيد من الارض » . وقال له الفريق احمد اسماعيل وزير الحرب الدائرة « اتعرف .. **تلك كانت نيتي** (اي الوصول الى الممرات) لكنه لا بد لنا الآن من تعديل خططنا نظرا الى الوضع على الجبهة السورية . ذلك انه لا بد لنا ، اذا تحول العدو وركز كل هجماته علينا ، من ان نتجنب بأي ثمن ان تكون قواتنا منتشرة بطريقة خطيرة » (ص ١٩٩) .

ويبدو من الطلب المصري بوقف اطلاق النار الى خطاب الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٧٣ مرورا بزيارة بومدين السرية لموسكو ، ان الرئيس المصري كما تمكن من خداع الجميع قبل الحرب من قبيل « الايهام » العسكري بقصد مفاجأة العدو ، فانه تمكن بديكور « الحرب البديلة » ان يخدع الجميع اثناء الحرب من قبيل الايهام السياسي بقصد مفاجأة الحليف العربي والدولي . ويبدو انه منذ ذلك الوقت تكرس الشرخ العميق في العلاقات المصرية السورية . وقد كتب الرئيس حافظ الاسد وقتذاك الى الرئيس السادات ما نصه « لقد كنت أفضل — ونحن لا نزال وسط المعركة — ان اطلع على المقترحات التي اعلنتها في مجلس الشعب قبل ان تعلنها .. ان من حق كل منا ان يعرف افكار ونوايا الآخر قبل ان يسمعها من الاذاعة ، ما دمنا مشتركين في معركة حياة أو موت » (٢٢) .

وقد رد الرئيس المصري على زميله السوري بما اصبح بعدئذ فكراً سائداً في خطبه كلها ، قال « لقد قاتلنا الاسرائيليين الى اليوم الخامس عشر . وكانت اسرائيل وحدها في الايام الاربعة الاولى . لكنني كنت في العشرة ايام الاخيرة اقاتل الولايات المتحدة أيضا عن طريق الاسلحة التي ترسلها لاسرائيل . واقولها بصراحة: انني لا استطيع ان اقاتل الولايات المتحدة » (٢٣) . ويرد كيسنجر نفسه على هذه الفكرة التي استهوت الرئيس السادات بأن « اميركا لم تبدأ جسرها الجوي الا بعد ما بدأ السوفيات جسرهم » (ص ٢١٠ من « الطريق الى رمضان ») . ويقول الكولونيل تريفور . ن. ديبوي في ندوة حرب اكتوبر الدولية « لمست لدى اصدقائي العرب تذبذبا غريبا في الآراء حول نشاط القوتين العظميين اثناء الحرب . فهم يعتبرون العون من روسيا شيئا طبيعيا لا غبار عليه لانها اخذت على عاتقها التزاما أدبيا بتزويدهم بمعظم عتادهم وتدريبهم على استخدامه ، ولكنهم سرعان ما

---

(٢٢) الطريق الى رمضان (ص ٢٠٩) .

(٢٣) المصدر السابق (ص ٢١٥) .

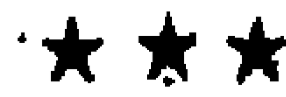
يؤكدون ان روسيا لم تكن لها علاقة بخوض الحرب ، فقد خطط لها العرب وقاتلوا فيها بدون اي معونة خارجية . ومن ناحية اخرى يندد العرب بالدعم الاميركي لاسرائيل ويعتبرون قيام اميركا بتزويد اسرائيل بالسلاح والمعدات انما هو اشراك لنفسها في الحرب ضد العرب » ويستدرك في ما يشبه السخرية باصحاب هذا القول « ولا اظن احدا لا يزال يعتقد ان الاميركيين قد اشتركوا في القتال » ثم يستأنف « وفي رأيي ان التفكير بهذا الشكل يفتقر الى الترابط والمنطق لانه يقوم على فهم خاطىء تماما لدور القوتين الاعظم » (ص ٥٥ من مجلد اعمال الندوة) .

على اية حال فمن سوء حظ الرئيس السادات ان حجته الاميركية لم تقنع احدا (اذا نسينا تماما انه اذا كانت جنسية السلاح هي التي تحارب فمعنى ذلك ان روسيا واميركا هما اللذان تحاربا طيلة ٣٠ عاما) . على انه من سوء حظ مصر ، والعرب عموما ، ان هذه الفكرة قد ترجمت عسكريا على الفور بما سمي ثغرة الدفرسوار . وهي الثغرة التي وصفها الخبير العسكري البريطاني ادغار . او . بالانس في ندوة اكتوبر الدولية بهذه الكلمات بانها « معركة الدعاية » وانها « ابرزت شجاعة وصلابة صغار الضباط وصف الضباط والجنود المصريين الذين صمد كثير منهم في جيوب مقاومة صغيرة في المناطق التي ادعى الاسرائيليون انهم احتلوها . واصيب الاسرائيليون بخيبة امل كبرى عندما رفض الجيش الثالث المصري ان يلقي سلاحه ويستسلم برغم انه كان يعاني نقصا في الذخيرة والماء والمؤونة ورغم ما تعرض له من المشاق والهجمات والقصف ومنشورات الدعاية الاسرائيلية » (ص ١٩٠ من مجلد اعمال الندوة) .

ولكن الحقيقة في مشكلة « الثغرة » اوما اليها الرئيس السادات في كتابه « البحث عن الذات » (ص ٣٥٦ و ٣٨٦) حين قال مرتين ان معركة الثغرة كان يمكن ان تكون احدى اروع معارك العرب لولا ما قيل من ان كيسنجر هدد في هذه الحال بتدخل اميركي مباشر . بالاضافة الى « المناورة النووية » الشهيرة واعلان حالة الطوارىء في حدها الاقصى للقوات الاميركية في انحاء العالم . ولكن الحقيقة العسكرية البسيطة رواها هيكل في « الطريق الى رمضان » بصراحة كاملة « كان يوم ١٧ اكتوبر ، تشرين الاول حين صدر الامر الى تشكيل مشهود له بالكفاءة هو لواء المظلات المصري ٢٢ بالتحرك للسيطرة على الموقف . وكانت عناصر من هذا اللواء وصلت تقريبا الى تقاطع الطرق الاسرائيلية . كما كان رجال الضفادع البشرية ، بالتنسيق مع قيادة اللواء ، قد استعدوا لنسف الجسر **عندما تلقوا الامر بالتراجع** واقامة جبهة على خط الفرقة نفسه الواقفة بجانبهم لتجنب وجود نتوء . وكان من العسير على العقيد قائد اللواء **ان يصدق ان هذا الامر صادر عن مقر القيادة المصرية** ، وطلب تعزيزا له ، فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته . لكنه في محاولة منه لكسب الوقت ، واتاحة الفرصة لنجاح مهمته ، فانه طلب تعزيزا للامر من مقر القيادة العليا للقوات المسلحة في القاهرة . وجاءه التعزيز ايضا ، **فاضطر على رغم انفه الى رفع قبضته عن زمارة الرقبة الاسرائيلية وكان قاب قوسين**

او ادنى منها . وكانت مدفعية الجيش الثاني تحت اشراف قيادة قديرة للعميد عبد الحليم ابو غزالة ، وعناصر من مدفعية الجيش الثالث بقيادة ضابط لا تقل كفاءته عن قيادة ابو غزالة ، قد بدات في قصف جسور العدو واصابتها باكثر من اصابة مباشرة **حين تلقت القيادتان بدورهما امرا بالانسحاب** » (ص ٢١٢) .

ان اهمية « ثغرة الدفرسوار » في مسيرة حرب اكتوبر انهـــا ــ في ضـــوء تصريحات السادات وحكاية هيكل وشهادة الخبراء الاجانب حددت بشكـل قاطـع هوية « الحرب البديلة » . ولم يكن خطاب الرئيس السادات في اول ايام الثغرة الا « الغطاء الشرعي » لهذه الهوية . ومن هنا يلتمس المرء عذرا حقيقيا للذين وصفوا الحرب من المصريين والعرب بأنها « حرب تحرير وطنية شاملة » والذين قالوا انهـا « تمثيلية التواطؤ مـــع اميركا » .. فالشكل الخارجي للحـرب ، اي انجازاتهـا العسكرية في الايام الاولى ، تمنحها بغير شك صفة التحرير للارض . امـا مضمونها السياسي فقد رسمته اوامر الانسحاب وعـدم تصفية الثغـرة الاسرائيلية فـــي الدفرسوار ، ومفاوضات الخيمة ١٠١ وتوقيعات قصر الامم في عاصمة سويسرا . وهو مضمون « الوقاية » من مقومات ثورة جديدة في مصر باجهاضها عـــن طريـق اكتساب الشرعية في ميدان القتال .



لقد قامت العسكرية المصرية بدور تاريخي في الحرب ، ولكـن المسافة بـــين الوجه العسكري والوجه السياسي للسادس من اكتوبر ٧٣ يظلم مصر كلها .. لان قرار الحرب الذي اتخذه الشعب العربي في مصر كـــان يستهدف شيئـــا نقيضا للتنفيذ . ومن الجلي ان القوات المسلحة المصريـــة كانت تعـــي مضمون القرار الشعبي ، ولا علاقة لها بنوايا القرار السياسي . وحين كانت تكتشف نتفا من هذه النوايا وتعترض عليها بالقول او الفعل كانت تلقى المصير المحتوم لايـــة معارضة . فالشعب والجيش المصريان هما المسؤولان عن الوجه الايجابي الخـــلاق للاسبوع الاول من حرب اكتوبر ١٩٧٣ والرئيس وحده هو المسؤول عن « المعادلة » التي ظن انه يستطيع ان يخربها من الميدان الى مائدة المفاوضات .

ويستطيع الرئيس السادات والسلفيون العرب والاميركيون والدولة العبرية جميعا القول بانهم انتصروا بهذه الحرب لا في هذه الحرب .. فقـــد تمكنوا مـــن توظيفها لتحقيق مخططات كل منهم على حدة والحد الادنى من خططهم مجتمعة .. كرست للرئيس السادات انقلابه في « نظام شرعي » امتص الغضب الشعبي العـام لأمد طويل ، وتمكن من الافصاح عن الاسس الاقتصادية والاجتماعية والفكريـــة للنظام الجديد . وكرست للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على موارد النفط وطرق مواصلاته « ليس فقط من اجل مواجهة ازمة الطاقـــة ، ولكن لفرض مزيد مـــن السيطرة على دول اوروبا الغربية واليابان التي تعتمد بشكل اساسي عـلى بترول

الشرق الاوسط ، وذلك لمعالجة المشاكل النقدية المترتبة على العجز في ميزان مدفوعاتها » (٢٤) وكرست للدول المنتجة للنفط من العرب المحافظين دوراً قياديا في احداث المنطقة (٢٥) وكرست لاسرائيل زمام المبادرة الاستراتيجية من جديد فالغت ــ مؤقتا على الاقل ــ السادس من اكتوبر ١٩٧٣ من تاريخ الصراع بامتصاص نتائجه بل واستغلالها وتجاوزها .. الى حد احتلال الجنوب اللبناني في ربيع ١٩٧٨ وكأن هزيمة حزيران ١٩٦٧ لا زالت تعطي ثمارها .

والمسؤول هو نظرية « الحرب البديلة » التي تغي الحاكم ثورة على انقلابه بعض الوقت وتكسبه شرعية لوقت آخر ، ولكنها تنقلب على الوطن والامة كلها لوقت يطول .. بعد زوال الاشخاص والنظم .



عندما شقت سيارة الرئيس المكشوفة شوارع القاهرة الرئيسية في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ طريقها الى مجلس الشعب (البرلمان) كان الذين توقعوا الحرب والذين فاجاهم التوقيت والذين لم يتوقعوها على الأطلاق ، يحتشدون جميعا على الجانبين « يبايعون » النظام الجديد . كانت هذه هي لحظة ميلاد « الشرعية » لانقلاب اضناه البحث عنها طويلا . فخلال ثلاث سنوات صعبة تبدأ من خريف ١٩٧٠ الدامي والاسود والحزين (خريف ايلول الاردني الفلسطيني ورحيل عبد الناصر) ظل الانقلاب المصري في السلطة يبحث عن الشرعية التي تؤمن له البقاء واستكمال اسباب التحول السلمي من مجتمع يحلم بالثورة الى مجتمع يحيا الثورة المضادة . وهنا يجب ان نتابع خطين متلازمين في الخصوصية الاجتماعية التاريخية الثقافية المصرية . الخط الاول هو **عبادة الشرعية** التي تجلت قديما في توحد الاله والملك (فرعون) وتجلت حديثا في ثورة يوليو ، تموز ذاتها عام ١٩٥٢ حيث لم يفهم العالم غالبا كيف يودع الثوار العسكريون ملكا توديعا رسميا حتى اللحظة الاخيرة ، وكيف تظل مصر « ملكية » عاما كاملا بعد قيام الثورة .. ولعل هذين المشهدين من بين المظاهر التي ضللت البعض عن المضمون « الثوري » لانقلاب ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ فحسبوه انقلابا يكرس الهوية الاقتصادية والسياسية للنظام القديم بوجوه شابة جديدة ، وليس **انتقالا سلميا** للسلطة من نظام الى نظام . ولقد انشغل فقهاء القانون الدستوري حينذاك بمجلس الوصاية على العرش وثيقة تنازل الملك لولي عهده الأمير الطفل ، انشغالا زعزع ثقة الكثيرين

---

(٢٤) طاهر عبد الحكيم ــ حول حرب تشرين والتسوية الاميركية ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ١٩٧٦ ــ (ص ٢٢٦) .

(٢٥) راجع تفصيلا : د. حامد ربيع ــ سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي ــ المؤسسة العربية للدراسات ــ بيروت ١٩٧٤ (ص ٢٠٣ وما بعدها) .

واصاب المتحمسين للتغيير بالقلق . خاصة وان الذين شغلوا مقاعد مجلس الوصاية على العرش كانوا من المحسوبين على غلاة اليمين الديني المتطرف . وكان القائمقام رشاد مهنا بلحيته الكثيفة وانتمائه للاخوان المسلمين ابرز وجوه هذه « الواجهة الملكية » حيث لم تعلن الجمهورية الا في ١٨ يونيو ، حزيران ١٩٥٣ .

ان عبادة الشرعية عند المصريين ، لا عبادة الفرد ، من أهم خصائصهم الوطنية، فهي تعني لديهم القانون والنظام والسلم ولا تعني مطلقا الدكتاتورية والطغيان . بل ربما كان العكس هو الصحيح ، فالقانون والسلم والنظام توجز في الضمير الحضاري العريق معاني الحرية والعدل والتقدم . ولا بد ان ندرك هذا الجذر البعيد حتى نتفهم العديد من المفارقات في وعي وسلوك المواطن المصري .

والخط الثاني الملازم لذاك الخط في « الخصوصية المصرية » هو انتفاء الحرب الاهلية من تاريخهم ، فهم يتوحدون وطنيا ، سواء ضد السلطان المحلي في عمل سلمي شامل ، أو هم ينصهرون في حرب تحريرية ضد الاجنبي يبذلون فيها الدم بشجاعة اسطورية . ومن هنا كان « الاجماع » الشعبي عند المصريين لخلع حاكم ما عملا سلميا ، والاجماع المضاد ، اي تأييد حاكم ما ، يتم غالبا عبر حرب تحريرية ضد الغازي الاجنبي يقودها هذا الحاكم . فليس هناك حل وسط كما يتوهم البعض اوهاما جغرافية عن طبيعة المصريين ، وليس هناك نوع من « التسليم » كما يتوهم البعض أوهاما تاريخية عن سيكلوجية المصريين . حتى عندما « يتفرجون » على صراعات الغزاة مع بعضهم البعض ، فهم لا يتخذون بهذه الفرجة موقفا سلبيا، ولكنهم يغتنمون فرصة الصراع حتى يضعف الفريقين ثم يقومون هم بالضربة القاضية .

وتعود فكرة الارتباط بين الاجماع الشعبي في السلم والحرب ، الى القيمة المحورية التي تحتلها « الارض » في حياة المصريين أصحاب اعرق حضارة زراعية عرفها الانسان . . حتى ان توحد الاله والملك في العقائد المصرية القديمة يبدو انعكاسا معقدا لتوحد الارض والانسان ، فشرعية الملك هي مدى ارتباطه بالمطلق السماوي الذي تعرفه الارض والرعية معرفة مباشرة (كاشعة الشمس أو ماء النيل) . وكما في السماء كذلك على الارض ، فشرعية الحكم هي ثمرة ارتباطه بالارض والانسان . ولم تكن الديانات المصرية القديمة وفي مقدمتها ثورة اخناتون الا تعبيرات سوسيولوجية عن هذا « التوحد » و « التعدد » في تاريخ مصر الاجتماعي كمظهرين غير متناقضين لجوهر واحد : الاجماع السلمي لتغيير النظام (اي سحب الشرعية) والاجماع الدموي على تحرير الارض والانسان ومنح الشرعية لمن يقود الحرب ، اي لمن يحقق هذا الهدف . كان الشعب المصري هو الذي ثبت محمد علي على الاريكة المصرية حين استقل بمصر ، وهو نفسه الذي خلع فاروق آخر السلالة العلوية في حكم مصر ، هو الذي أعطى الشرعية وهو الذي استردها . وكان الشعب المصري هو الذي وقف خلف الضابط احمد عرابي في مواجهة الخديو بساحة قصر

عابدين ، وهو نفسه الذي وقف خلف جمال عبد الناصر في الساحة ذاتها . ولعله لم يمنح عبد الناصر الشرعية الحقيقية الا حين قاد حرب السويس عام ١٩٥٦ .

لم تكن هذه المعاني او ظلالها بعيدة ، في ارجح الاحتمالات ، عن مخيلة الرئيس السادات ، او في اللاشعور على اقل تقدير ، وهو يشق الطريق المزدحم بالمواطنين الى البرلمان صبيحة السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ . فقد كان على يقين داخلي صارم بأن هذا الشعب قد اجتمع عفويا ليمنحه « البيعة » التي طال انتظاره لها منذ عام ١٩٧٠ . كانت شرعيته الاولى مستمدة من انه كان « نائب جمال عبد الناصر » واحد رجالات ثورة يوليو الباقين ، وقد اهتزت هذه الشرعية الشكلية بمجموعة الاجراءات التي اقدم عليها منذ ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ حيث كرس انقلاب الرحيل المباغت لقائد الثورة . ومن هنا كانت الشرعية الجديدة ، والبالغة الاستثناء ، اكثر من ضرورية لا لتثبيت ما سبقها فحسب ، بل لتبرير الخطوات اللاحقة واقامة النظام الجديد كليا . لقد فهم الشعب المصري من اكتوبر ١٩٧٣ ما لم يقصده الرئيس . يقول في كتابه « البحث عن الذات » ـ مشيرا الى احداث الطلاب والمثقفين بين نهاية ٧٢ وبداية ٧٣ ـ « في خطابي يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ اعلنت اني قد عفوت عفوا تاما عن الطلبة والصحفيين . . حتى القضايا التي كان الطلبة متهمين فيها ، وكلهم من اليساريين ، اسقطتها جميعا وكأنها لم تكن . . تلقف اليساريون هذا وفسروه على انه **مصالحة وطنية من اجل تدعيم الجبهة الداخلية** ولم يخطر لهم على بال ان هذا كان جزءا من تخطيطي للمعركة » (٢٦) . وهو اعتراف مثير للدهشة ، فالوحدة الوطنية التي فسر بها اليسار قرار التجميد للاجراءات الاستثنائية لا يضعها الرئيس في اعتباره رغم انها « مضمون » الاجماع الشعبي في منح الشرعية . غير ان مصدر الاثارة يكمن في قوله ان قراره بالعفو عن الطلاب والصحفيين كان جزءا من « التخطيط للمعركة » . وكأنه يقصد به مجرد « المناورة » . وقد برهنت مسيرة الحرب ونتائجها العسكرية والسياسية على صحة كلام الرئيس ، اذ هو اجري ـ بواسطة الحرب ـ عملية مقايضة لا مثيل لها: اذ حقق العبور غرب قناة السويس عدة كيلومترات ليصبح الطريق المعكوس الى القدس ممكنا . وهو الامر الذي لم يخطر فعلا لا على بال اليسار وحده ، بل ولا على بال احد مطلقا .

٤ ـ اللانصر واللاهزيمة

لعب الاسبوع الاول من حرب اكتوبر ١٩٧٣ دورا استثنائيا في حياة الشعب المصري وحاكمه بفضل المؤسسة العسكرية الوطنية . حصل الحاكم على الشرعية التي يريدها ، ولكن ليفصل ما يستحيل فصله ، فقد اخذ الشكل ـ وهو الاجماع

---

(٢٦) الطبعة العربية ص ٣٣٠ .

الشعبي على التحرير ـورفض المضمون وهو وحدة الارض والانسان . ولـو ان الرئيس السادات قد استطاع أن يوحد الارض والانسان في حرب تحريرية لكليهما، لاستطاع ان يتجاوز أمجاد البطولة الوطنية في تاريخ مصر الحديث مـن أحمد عرابي الى عبد الناصر . ولكنه افتراض غـير علمي ، لان احداً لا يتجاوز نفسه ومكوناتـه الموضوعية . لذلك ففي الوقت الذي اراد فيهتحت الاضواء المتلالئة ان يمنح الارض مقابل الشرعية ويأسر الانسان ، فقد الارض ذاتها . فقدهـا رمزيـا بالعبـور الاسرائيلي المضاد غرب السويس . ثم فقدها استراتيجيا باستحالة حصوله عـلى مكسب سياسي يتجاوز ما استردته القوات فعلا من الاراضي المحررة . والحقيقة ان « الفقدان » لم يكن من نصيب الرئيس ، بل من نصيب الشعب الـذي خسر رهان الشرعية والجيش الذي اهدرت انتصاراته . فلقـد فوجـىء العسكريون المصريون بالقائد الاعلى للقوات المسلحة ـ الرتبة الشرفية لرئيس الجمهورية ـ وهو يعرض على العدو في السادس عشر من اكتوبر اسلوبا آخـر للحل غـير الاسلوب العسكري الذي لم ينجز كل اهدافه بعد . كان مؤكداً أن القيادات التي توالت على الجيش المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ لم تخطط لتحريـر فلسطين ، ولكنهـا خططت لتحرير سيناء حتى الممرات عـلى الاقل . ورغم اية تحفظات عـلى الميول السياسية لبعض هذه القيادات الا ان هذا الهدف لم يتغير قط . وهـو النسبب الكامن وراء الاصطدامات المتوالية بين الرئيس وهذه القيادات التي كان سرعان ما يلجأ الـى تغييرها . ويبدو أن المشير الراحل احمد اسماعيل ـ وزير الحربية البديل للفريق صادق ـ هو وحده الذي كان قريبا من القرار السياسي للرئيس . وهـو « قـرار العبور » لا قرار التحرير . ثـم تسببت المسافـة بين القرار السياسي والقـرار العسكري في مجمل التعقيدات التي رافقت نهاية الحرب وبدايـة الدبلوماسية ، والتي يمكن ايجازها كما يلي :

● العبور الاسرائيلي الى الغرب ـ مهما كان دعاية تلفزيونية ـ لقـد وضع الجيش المصري الثالث في مأزق صعب ، كما انه صاغ النتيجـة النهائيـة للحرب وكأنها « التعادل » بين فريقين ، رغم انه تعادل غير صحيح بمعنيين : الاول هـو ان القدرة العسكرية المصرية برهنت على انه يدخل في حيـز امكانياتها تحريـر سيناء باكملها . وقد حرمت من تحقيق هذا الهدف حرمانا سياسيا لا عسكرياً . وهـي بهذه القدرة لا تتعادل مع القدرة الاسرائيلية على الصمود ، بل تتفوق عليها . ولكن المعنى الثاني النقيض ويؤدي الى النتيجة ذاتها ، هو أن تحرير عدة كيلومترات من ارضنا وبقاء غالبية سيناء محتلة ، ليس تعادلا حتى ولو لـم يحـدث العبـور الاسرائيلي المضاد الـى الغرب . في الحالين ليس هنـاك تعـادل ، ولكن صيغة « اللانصر واللاهزيمـة » ـ كشقيقتها : اللاحرب واللاسلم ـ كانـت التمهيد العسكري للفكرة السياسية القائلة بالتكافؤ بين فريقين ، ومن ثم يمكنهما اللقـاء المباشر والتفاوض والاتفاق وغير ذلك من المحطات التـي تسلك الطريق المقلوب . . الى القدس ، هكذا كان الرئيس المصري امينا مع نفسه حين لجأ من الحرب ـ وهي

في ذروتها — الى نداء التفاوض ، لان استكمالها العسكري من المحتم ان يؤدي الى نتائج سياسية مغايرة لحساباته كلها . ولم يكن الشعب الجريح منذ ١٩٦٧ في وضع يسمح له بالرؤية الواضحة ، فقد كان يسيرا وهو يبايع رئيسه ان يراه يخاطب العالم (لا العدو) من مركز قوة ومواقع النصر . ولكن الحقيقة كانت واضحة لدى العسكريين . ومن هنا كانت التغييرات الدراماتيكية في القيادات ذات الثقل والوزن في الفكر العسكري والتخطيط الاستراتيجي (٢٧) .

● كما أن حالة « اللاسلم واللاحرب » ليست أكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود — والا لكان اسمها الطبيعي البسيط هو **الهدنة** — اذ كنا بالفعل في حالة حرب مع اسرائيل من معركة راس العش واسقاط ايلات الى معركة جزيرة شدوان الى حرب الاستنزاف الطويلة ، فان حالة اللانصر واللاهزيمة ليست اكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود .. فالحقيقة السياسية هي الهزيمة طالما اننا نحن الذين أعلنا الحرب ولم نحقق الهدف فيها ، لا هدف الشعب او المؤسسة العسكرية بل هدف الرئيس ذاته والتحالف الاجتماعي الذي يمثله .. مما ادى به بالضرورة الى مجموعة من التنازلات وصلت حد زيارة القدس دون ادنى تغيير في موقف الطرف الآخر . ولقد بدأت هذه التراجعات عمليا بخطاب ١٩٧٣/١٠/١٦ ولكنها سرعان ما اتخذت معدلا مذهلا للسرعة ، بفاعلية التعقيدات التي نجمت عن « الثغرة » في الغرب فالخطاب يقول ما نصه « اننا على استعداد **لقبول وقف اطلاق النار** على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من **كل الاراضي** المحتلة **فورا** وتحت اشراف **دولي** الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ » ثم « اننا على استعداد فور **اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي** ان نحضر مؤتمر سلام دولي في **الامم المتحدة** . سأحاول جهدي ان اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني لكي نشارك معا .. » . ورغم أن العسكريين فوجئوا بالخطاب أصلا وتوقيته ، لانهم يعرفون اكثر من غيرهم ان الواقع المستجد غرب السويس لا يستدعي التفاوض بل استكمال المهمات العسكرية ، ورغم الاستغراب الشديد الذي لقيه العرض عند المقاتل في سيناء ، ورغم عدم التشاور في مضمونه مع رفاق السلاح من الجبهات الاخرى .. فقد ظن من يسمون انفسهم بالمعتدلين ان تنفيذ هذا البرنامج يحقق بعض الاماني دون استسلام ولا مفاوضات مباشرة . ولكن الجميع بهتوا ولا شك حين لاحظوا ان

---

(٢٧) اتهم ؟! ليس في كتابه « البحث عن الذات » هذه القيادات كلها باستثناء المشير احمد اسماعيل بالانهيار رغم انها هي التي خططت ونفذت العبور الى الشرق. ولا بد هنا في تصحيح الوقائع من قراءة اهم ثلاثة احاديث صحفية ادلى بها الفريق سعد الدين الشاذلي : الى سمير كرم في « الكفاح العربي » اللبنانية بتاريخ ١٩٧٨/٧/٣ والى نبيل مغربي في « الوطن العربي » الباريسية بتاريخ ١/٧/ ١٩٧٨ والى ابراهيم سلامة في « المستقبل » الباريسية ايضا والتاريخ نفسه . بالاضافة الى مجموعة وثائق قدمها سمير ندا في مجلة « الف باء » العراقية بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٢ و ١٩٧٨/٧/٢٦ و ٢/٨/

صاحب الخطاب يقبل وقف اطلاق النار قبل انسحاب اسرائيل من اية اراض بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ في ١٩٧٣/١٠/٢١ وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٣ ارسل الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي الى السكرتير العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ان الرئيس المصري قبل اتفاقا من نقاط ست تم توقيعه في خيمة عسكرية اقيمت عند الكيلو ١٠١ في طريق القاهرة ـ السويس وقع فيه اللواء محمد عبد الغني الجمسي ـ مساعد رئيس الاركان وقتذاك ـ مع الجنرال اهارون ياريف مساعد رئيس الاركان الاسرائيلي وقتذاك ايضا على ما يلي :

١ ـ توافق مصر واسرائيل على مراعاة وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الامن بدقة .

٢ ـ يوافق الجانبان على بدء المحادثات بينهما فورا لتسوية قضية العودة الى خطوط وقف اطلاق النار القائمة في ٢٢ اكتوبر ، تشرين الاول ضمن نطاق اتفاق على فصل القوات باشراف الامم المتحدة .

٣ ـ تتلقى مدينة السويس تموينات يومية من المواد الغذائية والماء والادوية وينقل جميع الجرحى المدنيين من مدينة السويس .

٤ ـ لن تكون هناك عقبات في طريق انتقال التموينات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

٥ ـ تحل نقاط تفتيش دولية محل نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة ـ السويس . وعند نهاية الطريق قرب مدينة السويس يستطيع ضباط اسرائيليون الاشتراك مع الامم المتحدة في الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة .

٦ ـ بمجرد اقامة نقط التفتيش الدولية على طريق القاهرة ـ السويس سيتم تبادل اسرى الحرب بما فيهم الجرحى » (٢٨) .

كان اجتماع الخيمة العسكرية عند الكيلو ١٠١ واتفاق النقاط الست تراجعا راديكاليا عن خطاب السادس عشر من اكتوبر الذي كان بدوره تخليا عن الحرب .. فهو اولا مفاوضات مباشرة مع العدو في ارضنا المحتلة بوساطة اميركية ، وهو ثانيا اتفاق يبرم قبل اي انسحاب اسرائيلي من اية اراض ، وكان ذلك مشهدا مصغرا لمجموعة المشاهد التي ستتوالى حتى زيارة القدس .. وكلما كان المشهد يكبر كان التنازل معه يكبر حتى عن حقوق الآخرين التي لا يملكها سواهم . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٣ افتتح مؤتمر جنيف بحضور مصر واسرائيل والاردن والولايات

---

(٢٨) من جريدة « النهار » اللبنانية ١٩٧٣/١١/١٢

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، واقر الجميع الاتفاق المذكور الـذي ينهي مضمون خطاب الرئيس السادات ، ويمنح كل الاوراق للولايات المتحدة .

● يجب ان نقرأ تطور النظام المصري الجديد في ضوء الارتباط بين هـذا الاتفاق العسكري مع اسرائيل والاتفاق السياسي مع الولايات المتحدة ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة ، كما سنلاحظ في مواكبة الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر بدءا من الحرب البديلة حتى اتفاقية سيناء الثانية حيث وصل الحكم الى نقطة التحول الاستراتيجية .

قبلها وفي ١٩٧٤/٦/١٤ كان النظام قد وصل الى نقطة الحسم السياسية ، بالزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي السابق ريتشارد نيكسون للقاهرة ، ففي نهايتها صدر البيان التالي تحت عنوان « مبادىء العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة »

١ ـ ان السلام العادل يعني تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ مع الاخذ بالاعتبار مصالح شعوب المنطقة ، وحق دولها في الوجود .
٢ ـ يمكن تحقيق السلام عن طريق المفاوضات وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .
٣ ـ على البلدين تكثيف مشاوراتهما ، وتدعيم تعاونهما الاقتصادي والعلمي والفني والسياحي ، ومواصلة السعي لتحقيق السلام .
٤ ـ اعتبار اجتماعات الرئيسين أول اجتماع للجنة التعاون المشتركة المصرية ـ الاميركية التي تم انشاؤها في ٣١ مايو (آيار) ١٩٧٤ وقيام وزيري الخارجية المصري والاميركي باجراء المشاورات الرامية الى تحديد البرامج المشتركة .
٥ ـ دعم الولايات المتحدة لمركز مصر المالي .
٦ ـ بدء المباحثات الخاصة بالتعاون في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية . شريطة تعهد القاهرة بتقديم ضمانات تحددها الولايات المتحدة (لمنع استخدام المفاعلات النووية لاغراض عسكرية) .
٧ ـ تشكيل مجموعات عمل مشتركة لتعميق قناة السويس ، وزيادة الاستثمارات الاميركية الخاصة في مصر ، وزيادة الانتاج الزراعي المصري ، وتبادل العلماء ، وتطوير التكنولوجيا والبحث العلمي ، وتطوير البحث الطبي ، وتنمية التبادل الثقافي .
٨ ـ تكوين مجلس اقتصادي مشترك يضم ممثلين عن القطاع الخاص في البلدين .

٩ ــ تتعهد أميركا بتقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية المصرية .

١٠ ــ معاونة مصر على اعادة بناء دار الاوبرا .

١١ ــ عزم الحكومتين على القيام بكل ما هو ممكن لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون بما يتفق مع مصالح البلدين » (٢٩) .

وكان واضحا لمن يتابع بيانات الدول ان هذا الاتفاق المصري الاميركي يلغي تلقائيا المعاهدة المصرية السوفياتية ، التي سبق أن الغيت عمليا ، فالمادة الرابعة من المعاهدة ينص على نضال الطرفين المتعاقدين « ضد الامبريالية من اجل تصفية الاستعمار تصفية تامة ونهائية » ، وفي المادة العاشرة يتعهد الطرفان « بعدم الدخول في أية اتفاقات دولية تتنافى معها » أي مع المعاهدة . ولكن الالغاء الرسمي احتاج الى ما يقرب من عامين آخرين ، اذ لم يتقدم الرئيس السادات الى « مجلس الشعب » بمشروع قانون يلغي معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي الا في ١٩٧٦/٣/١٤ حيث كان من الممكن ان يقع خلال هذه الفترة اخطر حادثين : أشتعال حرب لبنان في ١٣ أبريل ، نيسان ١٩٧٥ وتوقيع اتفاقية سيناء الثانية في الأول من سبتمبر ، ايلول من العام ذاته .

● هل كان في « ذهن » السادات سيناريو محكم التكنيك بدءا من الحرب العربية الاسرائيلية الى الحرب الاهلية اللبنانية وصولا الى اتفاقية سيناء الثانية ؟ وهو السؤال التمهيدي لما هو أهم : هل كانت الحرب البديلة مقدمة لحرب لبنان وطريقا الى القدس ؟

والسؤال ، حتى يستقيم مدلوله الاستراتيجي ، يجب ان يكون سؤالاً اجتماعيا لا سؤالا خاصا بشخص الرئيس .. حتى نستطيع تفسير ظاهرة استقبال نيكسون وظاهرة استقبال عودة السادات بعد زيارة اسرائيل ، مهما كانت المبالغات الاعلامية المصرية من ناحية ، ومهما بلغ عدد المتظاهرين بالاجر أو الامر من ناحية اخرى .

وقد لا يعرف غالبية المصريين الى اليوم انه في السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ (ذلك اليوم المشهود بكافة المعاني) قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ « بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بين مصر والمانيا الاتحادية بشأن توريد القمح » (٣٠) وانه بعد شهر صدر في ١٥ /١٩٧٣/١١ قرار رئيس الجمهورية رقم

---

(٢٩) عن جريدة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٩٧٤/٦/١٥ .

(٣٠) عن النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري ــ الادارة العامة للبحوث والاحصاء ــ المجلد ٢٧ العدد ٢ ــ القاهرة ١٩٧٤ (ص ١٥٩) .

١٩٠٥ « بشأن الموافقة على اتفاقيتي القرض والضمان الخاصة بمشروع لتنمية واستغلال حقل غازات ابي قير البحري بين مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٧٣/٧/٤ » (٣١) . وانه في ٢٦/١/١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ « بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول والشركة الالمانية لتوريد الزيت الخام ــ ديمنكس ــ في شأن البحث عن البترول واستغلاله في منطقة خليج السويس البحرية » (٣٢) . وانه في ١٩٧٤/١/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧ بتأسيس الشركة العربية لانابيب البترول ــ سوميد ــ من مصر والكويت والسعودية وابو ظبي وقطر « وقد نص القانون على ان تدفع الشركة حصص الارباح للمساهمين بالعملات الحرة القابلة للتحويل والا تسري عليها القوانين المنظمة للرقابة على النقد وكذا قوانين الشركات المساهمة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » (٣٣) . وانه في ١٩٧٤/٣/١٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ « بانشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي .. ويختص الجهاز بالعمل على تنظيم وتنمية وتدعيم العلاقات الاقتصادية والفنية مع الدول العربية والاجنبية وهيئات تقديم المعونة الفنية وهيئات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية ، وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية » (٣٤) . وقد تكللت هذه القرارات .في العام نفسه بالقانون الشامل رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والخاص باستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة . وهو القانون الذي اجاز « أن ينفرد راس المال العربي او الاجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعا تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي بالخارج » كما تقول الفقرة (ب) من المادة الرابعة . و « لا يجوز نزع ملكية العقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها » كما تقول المادة الخامسة . وبموجب المادة العاشرة « لا تخضع المشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط وأجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة » . والمادة ١٥ « تستثني من احكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، ويسمح للمشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون ان تستورد دون ترخيص بذاتها او عن طريق الغير ما يحتاج اليه اقامتها ثم تشغيلها من مستلزمات انتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها . وتكون هذه العمليات مستثناة من اجراءات العرض على لجان البيت » .

---

(٣١) المصدر السابق (ص ١٦٠)
(٣٢) المصدر السابق والصفحة نفسها.
(٣٣) المصدر السابق (ص ١٦٠ و ١٦١)
(٣٤) المصدر السابق (ص ١٦٢)

والمادة ١٦ «مع عدم الاخلال باية اعفاءات ضريبية افضل مقررة في قانون آخر ، تعفى أرباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تعفى الاسهم من الدمغة النسبية ومن الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها .. ويسري هذا الاعفاء على عائدات الارباح التي يعاد استثمارها في المشروع » .

والآن ، ما هو المدلول الاقتصادي ـ الاجتماعي لهذه الاجراءات والقوانين ، ولماذا تقررت في موازاة « فك الارتباط » العسكري مع اسرائيل وتوثيق الارتباط السياسي بالولايات المتحدة ؟ وما علاقة ذلك بميزان القوى الاجتماعية داخل مصر ؟

٥ ـ البحث عن البديل

هنا يصح الجواب ضمنا على سؤال الحرب البديلة ، وما اذا كانت الامور كلها مجرد مشاهد سيناريو محكم في ذهن الرئيس . فالحقيقة الاجتماعية تقول ان « الحرب » كانت الوسيلة الوحيدة امام الانقلاب لا ليكتسب الشرعية الدستورية (الاجماع الشعبي) فقط ، بل ليتمكن من اعداد النظام البديل واستحضار ركائزه وتهيئة الأسس الموضوعية التي يبنى فوقها .. فالعبور العسكري شرقا ، كان الوسيلة الوحيدة أمام الحكم للعبور الاقتصادي والسياسي غربا . وهذا ما عنيته مرتين بفكرة « المقايضة » ألتي انجزها الرئيس ببراعة ، حين اراد فصل الارض عن الانسان اي فك الارتباط بين الشعب المصري والثورة ، او اجهاض الثورة المحتملة بالحرب البديلة ، فقد فهم المصريون ما لم يقصده الرئيس . والمرة الثانية هي ان وحدة الارض والانسان في التاريخ الحضاري لمصر ، لا في جغرافيتها السياسية ، يستحيل فصم عراها .. لذلك كان استرداد الارض بحد ذاته ـ وقد وصلت محاولة النظام في هذا الصدد حتى ابرام اتفاقية سيناء الثانية ـ مستحيلا . وقد كتبت زيارة القدس هذا المستحيل بأبرز الحروف وبمختلف اللغات .

ولكن ذلك كله لم يكن اجتهادا فرديا او مزاجا شخصيا لدى الرئيس السادات ، بل كان تجسيدا في المقام الاول لميزان القوى الاجتماعي الذي اختل في ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ لمصلحة التحالف الطبقي الجديد في قمة السلطة . فلقد كان المحتوى الاجتماعي للسلطة الجديدة ـ باعتمادها أساسا على الراسمالية الزراعية والقطاع الربوي من الراسمالية التجارية ـ يتطلب حسما اقتصاديا وتحولا إستراتيجيا في الهيكل الرئيسي للنظام . ولم يكن استبعاد الحليف العالمي التقليدي (المعسكر الاشتراكي) من لعبة التسوية السلمية ، واضطهاد المعارضة الوطنية الا « شكلا سياسيا » لما سمي بالانفتاح الاقتصادي في بلد متخلف ومحتل . فالبلد الرأسمالي المتطور الشريك في النظام الراسمالي العالمي ، يقيم علاقات متوازنة مع المعسكرين الكبيرين خارجيا ، وينفتح ليبراليا على القوى السياسية في الداخل . اما الراسمالية غير المتطورة وشقيقتها غير المنتجة فلا تصنعان شريكا كفؤا

للراسمالية العالمية ، وهما داخل فلكها تتبعان دوران اقطابهـا الجاذبـة فقط . من هنا لا يمكن القول بأن « ذهن » الرئيس كان يتضمن « سيناريو » مسلسل الحلقات، بل كانت هناك منطلقات استراتيجية للتحالف الاجتماعي الذي يمثلـه ، قدم « طلب انتساب » ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ الى النظام العالمي البديل لكتلة عدم الانحياز ، ثم قدم الضمانات والتاكيدات واوراق التزكيـة المطلوبـة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ وكانت الحرب البديلة هي كبرى هذه الاوراق التي نال بهـا الشرعية الاستثنائية والمزدوجة : الاجماع الشعبي في الداخل والقبول الغربي مـن الولايات المتحدة . وكان « حضور » الخارجية الاميركية والبنتاجون والبيت الابيض على ساحة الشرق الاوسط ، حضورا ماديا مباشرا بدءا من نهاية الحرب والاتفاق الاول لفصل القوات الى اتفاقية سيناء بمثابـة اعتماد رسمي لقبـول اوراق العضو الجديـد ضمن « المجموعة التابعة » للفلك الاميركي . ومنذ ذلك الحين كان هنـاك سيناريو ، لا في مخيلة النظام المصري ، بل العكس تماما .. اصبح هـذا النظام يتلقى التوجيه من اجهزة التخطيط الاستراتيجي الاميركية ، فالعضو التابع لا يقرر ولا يشارك في صنع القرار بل عليه التنفيذ . غير اننا كما لا نقول بأن النظـام المصري او رئيسه كـان يملك « سيناريو » منذ البداية ، فاننـا لا نقول ايضا بأن الاستراتيجية الاميركية وحدها كانت تملك التخطيط والتنفيذ . فبالاضافة اليهـا كانت القوانين الموضوعية لتطور الراسمالية الطفيلية والمتخلفة في مصر قـد ساهمت اقتصاديـا واجتماعيا وسياسيا في دعم هذا المخطط ودفعه الى التطبيق. كما ان القوى المحافظة العربية، بالمنح والمنع ، كانت حاضرة هي الاخرى في الساحة لدرجة القول باننـا نحيا « حقبة سعودية » من تاريخنا العربي (٣٥) . ورغم ان التسمية تبالـغ في تصوير الـدور السعودي ورغم ان تبريرها قد انطـوى بقصد او بغير قصد مباشرة او بطريق غير مباشر على الترحيب بهذا الدور ، الا ان « الانقـلاب » الداخلـي في مصر هو الذي استدعى بالضرورة دورا نشطا واستثنائيا للقوى المحافظة العربيـة . ولان المبالغة كانت سيدة الموقف السياسي الداخلي ، فان العون العربـي المحافظ لـم ينقذ الاقتصاد المصري ولا سياسة النظام المصري ، اذ ان تحالفه العضوي مع الغرب لـم يؤد الى نتائج سياسية حاسمة مع اسرائيل . لذلـك كان الانعكاس السلبـي لهذا الدور داخل مصر مزدوجا : حضاريا برعاية الاتجاهات الدينية المتطرفة واستصدار التشريعات الثيوقراطية من البرلمان واثارة الفتن الطائفية ، وسياسيا بـرد الفعـل العنيف لدى المصريين البسطاء ضد كل ما هو « عربي » وفي ظـل التعتيم الاعلامـي المتقن لم يكن في مقدور المصري البسيط ان يميز بين العروبة والمحافظين العرب .

كذلك شاركت اسرائيل الى جانب القوى السلفية المصرية والعربيـة في تهيئة المناخ للمخطط الاميركي ، باقدامها على توقيـع الاتفـاق الاول لفصل القوات على

---

(٣٥) راجع رد دكتور صادق جلال العظم على هذه التسمية في كتابـه « سياسة كارتر ومنظـرو الحقبة السعودية » ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٧

الجبهتين ، ثم بتوقيعها على اتفاقية سيناء الثانيـــة ، وبمداخلاتهـا العسكريـــة والسياسية في حرب لبنان . هـذه العناصر كلهـا أحاطت الاستراتيجية الاميركية بمقومات القدرة على التحرك الفعال لانجاز هدفين رئيسيين :

● ان اسقاط الاستقلال المصري مـن شأنه ان يغير موازين القوى الدولية في الشرق الاوسط وافريقيا وبعض اقطار كتلـة عدم الانحيـاز . . فالقاهرة الفقيرة المأزومة بانفجارها السكاني ، لا زالت تمثل ، كما كانت منذ قرنين ، مفتاحا رئيسيا لاخطر ابواب العالم النامي الى الخامات الاوليـة للتطـور الصناعي وخطوط الملاحة البحرية والمواقع العسكرية الاستراتيجية . فاسترداد قرارهـا السياسي مـن « الارادة المصرية الحرة » الى فلك النفوذ الاميركي يعـد اخطر مكسب اميركي بعد الحرب العالمية الثانية (٣٦) .

● ان اضعاف الوجود السوفياتي في المنطقة ، واحـلال « الخطر الشيوعي » محل « الخطر الصهيوني » من شانـه ان يحول دون ايـة تطورات راديكاليـة في المستقبل المنظور مما يحمي منابع النفط من ناحية ويثبت الوجود الشرعي لاسرائيل من ناحية ثانية ويضع السوفيات في مواقع الدفاع في مناطق اخرى مـن العالم مـن ناحية ثالثة . وباستثناء هذا الهدف الاخير فقد أصبح ممكنا لقانوني مصري كبير — هو د. وحيد رأفت — ان يكتب في جريدة « الاخبار » المصرية مـا نصه « أن الخطر الشيوعي يهدد أمن المنطقة وسلامتها ، ويفوق في خطورته الخطـر الصهيوني الذي تفرغنا لمحاربته » (٣٧) كما صار ممكنـا لرئيس اكبـر دولة عربيـة ان يعترف باسرائيل في القدس ذاتها ، دون اي مقابل أو وعد بمقابل .

وهكذا فقد كانت « الحرب البديلة » بمثابة الصياغة العسكرية لنقطـة الحسم الاقتصادية (ما سمي بالانفتاح الاقتصادي) من جهة ونقطـة التحول الاستراتيجية (اتفاقية سيناء الثانية) من جهة اخرى . وهما معا « البديل » الذي كان يبحث عنه النظام الجديد الذي كان بدوره « بديلا » يبحث عنه الغرب .

وقد بدت المشكلة الوحيدة في بعض الاحيان هـي الصيغة السياسية الملائمة للحسم الاقتصادي والحسم الاستراتيجي كليهما . . فالتحول ذاته (الانقلاب) لـم يتم أصلا بالديموقراطية ، بل ضدهـا ، فكيف يمكن للحسم أن يتم بهـا . كان التناقض كامنا منذ البداية بين فكرة « الانفتاح » اي الانتقال الـى نظام راسمالي تابع ومتخلف والفكرة « الليبرالية » التي تحتاج الى راسمالية منتجة كما هو الحال

---

(٣٦) من المفيد ان تقرأ معا في هذه النقطة كتاب طاهر عبد الحكيم « كارتـر والتسوية في الشرق الاوسط » ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٧ حيث تتبين ان الاميركيين صرحـاء مـع انفسهم في تعيين الاهداف البعيدة .

(٣٧) عن « النهـار العربي والدولي » الباريسية ١٢/٨/١٩٧٨

في الهند او البرتغال او اسبانيا او اليونان او تركيـــا او اليابان أو المانيـــا الغربية (رغم اختلافاتها النوعية فهي اقطار مثقلة بنقاط ضعف امـــا نتيجـــة الحرب العالمية الثانية او نتيجة انظمة فاشية سابقة او قلة الموارد او زيادة عـــدد السكـــان) او رأسمالية متطورة بدرجات مختلفة كما هو الحال في العالم الصناعي المتقـدم كله .
لقد كان هذا « المأزق » في السياسة الداخليـــة وراء التخبط المثـير بين صيغـــة « المنابر » المتعددة في ظل الاتحاد الاشتراكي ، ثم صيغة « الاحزاب » التـــي أرادها الحكم ديكورا لحزب « الوسط » الحاكم ، فما ان اخذتها الجماهير المصرية جـــدا حتى تراجع النظام عن اللافتة الديموقراطية علنا ، فالغى حزبا وجمد الآخر ، حتى اعلن الرئيس عن تأسيس حزب جديد معترفا بصورة غـــير مباشرة ، بـــلا شرعية « حزب الحكومة » واخفاقه المرير في حل المشكلات الآنية وانعدام قدرته التدريجي في التصدي للمعارضة في الشارع الشعبي .
والسؤال : لماذا ؟ لماذا اخفق « البديل » في اقناع المصريين رغم بريق اكتوبر ؟ تجيب « الخصوصية المصرية » دائما بلغة الظاهر والباطن معـــا . بلغـــة الاقتصاد « ارتفعت الاسعار في الاسواق السلعية خلال عام ١٩٧٣ الى حد فاق كل التوقعات . ويعيد التضخم المذكور الى الاذهان ما كان عليه الحال عـــام ١٩٥٠ ـــ ١٩٥١ » (٣٨) اي عشية ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ . تلك كانت مقدمة « الانفتاح » التـــي تكرسها دراسة رسمية اخرى بعنوان « الاقتصاد المصري عـــام ١٩٧٣ » بأنـــه قد حدث « توسع نقدي غير عادي لم يتحقق منذ اكثر من عشرين عاما ، انعكست آثاره عـــلى ارتفاع الارقام القياسية للاسعار بما يزيد على ضعف الزيادة التـــي تحققت في عـــام ١٩٧٢ » (٣٩) . ولم يكن هذا الارتفاع الجنوني للاسعار نتيجة التضخم العالمي وحده (الذي ينعكس اولا على اقتصاد البلدان الراسمالية المتطورة قبـــل غيرها مـــن دول العالم المتخلف) بل تصارحنا الدراسة المذكورة بانخفاض **الانتاج** الزراعي وبالتالـــي **المواد الغذائية** « . . بنقص نقطتين لكل منهما عـــن العام السابق ، هـــذا في الوقت الذي يقدر فيه زيادة عدد السكان بمعدل ٢٫٢٤٪ سنويا ، الأمر الذي ادى الـــى انخفاض الرقم القياسي **لمتوسط نصيب الفرد** من كل من الانتاج الزراعي والغذائـــي بنسبة ٢ في المائة » (ص ٣٤١) كذلك « انخفض انتاج الطاقـــة الكهربائية المولـــدة خلال عام ١٩٧٣ بما نسبته ١ في المائـــة عن العام السابق » (ص ٣٤٤) مما يشير الى تدهور كافة الصناعات والخدمات المرتبطة بالكهرباء . تلـــك كلهـــا كانت مقدمات « الانفتاح الاقتصادي الذي توجته الديون الاجنبية غير العسكرية بما قيمته حوالي ستة مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ (٤٠) » وهـــو العام الـــذي

---

(٣٨) هذه مقدمة تقرير رسمي للنشرة الاقتصادية (البنك الاهلي المصري ـــ الادارة العامة للبحـــوث والاحصاء) مجلد ٢٧ عدد ٣ ـــ القاهرة ١٩٧٤ (ص ٢٥٢) .

(٣٩) النشرة المذكورة ـــ العدد الرابع ـــ ص ٣٣٤

(٤٠) يراجع مقال « الدين الخارجي المصري : الابعاد والنتائج » لعادل حسين ـــ مجلة « دراسات عربية » ـــ عدد يوليو ، حزيران ١٩٧٨ .

عقدت في بداية شهر سبتمبر ، أيلول منه ، اتفاقية سيناء الثانية ، اقصى ما وصلت اليه دبلوماسية الحرب البديلة .

٥ ـ المحطة الرئيسية في الطريق الى القدس

من حرب اكتوبر ١٩٧٣ الى زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ كانت اتفاقية سيناء الثانية هي المحطة الرئيسية التي ضللت اغلب المراقبين فظنوا ان قطار التسوية متجه الى جنيف .. لان القراءات المتعددة اللغات واللهجات للاتفاقية فاتها ان تضع النقاط المصرية على الحروف العربية ، اي فاتها ان تنطلق اولا من مصر لتبصر ما يجري في لبنان حتى يتكامل المشهد الجديد لمتغيرات خريطة الشرق الاوسط . فالاتفاقية ليست مجرد معاهدة عسكرية مؤقتة بين بلدين ، ولكنها « منهج محدد الوسائل والغايات » هو رؤيا شاملة للتحالف الطبقي المهيمن على السلطة المصرية لا مجرد نتيجة لمجموعة اسباب او حاصل جمع عدة عوامل . انها حركة مستمرة في الزمان والمكان ، وليست « وثيقة » جامدة في متحف التاريخ .

وقد تبدو التفاصيل الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية وكأنها بعيدة كثيرا عن الديكور العام لاتفاقية سيناء ، ولكننا عند التأمل سوف ندرك جوهر هذه الاتفاقية ومغزاها الحقيقي الذي يتصل بمختلف ارجاء حياتنا . هل نحتاج الى امثلة ؟

على صعيد السياسة الخارجية لنضرب مثلا افريقيا ، حين توجه نائب الرئيس المصري الى مؤتمر القمة الافريقية في اديس ابابا لحسم قضية انغولا دبلوماسيا بتأييد او معارضة تمثيل الحركة الشعبية لانغولا وكيف يرى الاقطاب الافارقة مستقبل المستعمرة البرتغالية السابقة . ماذا كان موقف مصر صاحبة التاريخ العريق في دعم حركات التحرر الافريقية ، صديقة سيكوتوري ونكروما ولومومبا ، مصر التي جرؤت ذات يوم على اعتقال « تشومبي » ؟ وقف حسني مبارك ليقول ـ ما قالت به الولايات المتحدة حرفيا ـ انه على الحركات الثلاث ان تشترك في حكومة اتحاد وطني وانه لا مجال للاعتراف بحركة واحدة منها . وهو يعلم ان حركتين من الثلاث تمولهما اميركا وتدعمهما بالقوات والسلاح حكومة جنوب افريقيا العنصرية ويشارك الى جانبهما في القتال جنود مرتزقة من مختلف اقطار الغرب الاستعماري ، وان وكالة المخابرات المركزية لم تكن بعيدة عن الميدان بالخبرة والتدريب والمال والسلاح والقتال الفعلي . وبالطبع حين انتصرت الحكومة الشرعية ، حكومة الحركة الشعبية ، اعترفت بها مصر ووافقت منظمة الوحدة الافريقية على قبولها عضوا كاملا ، وتقربت منها الولايات المتحدة بلسان وزير خارجيتها في جولته الافريقية الاخيرة . ولكن هل كان يمكن أن يحدث ذلك قبل اتفاقية سيناء التي اصبحت تعني في السياسة الخارجية ، تبعية القرار المصري للقرار الاميركي ؟

.هذا المثل تال لتوقيع الاتفاقية ، فلنضرب مثـلا آخر سبق الاتفـاق في سالزبورغ على الاتفاقية مباشرة ، ويمس قضيتنا الوطنية مباشرة ، وهو مـا حدث في مؤتمر كمبالا . وهو المؤتمر الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية لان الجـو السياسي كان مهيأ لاتخاذ قرار تاريخي بالعمل على طرد « اسرائيل » من الجمعية العامة للامم المتحدة . وفي الخرطوم قبيل وصوله الـى كمبالا صرح الرئيس انور السادات بما يفيد انه لا يرى اية فائدة من وراء طرد اسرائيل مـن المجتمع الدولي الذي يلزمها بقراراته ، وان اسرائيل ستكون اسعد الاطراف بمثل هـذا الطرد لانها حينذاك ستكون طليقة اليدين من الشرعية الدولية .

ولم يكن كلا التبريرين صحيحا ، فهيئة الامم المتحدة لـم تلزم اسرائيل مطلقا بقراراتها منذ عام ٤٨ الى اليوم . واسرائيل طليقة اليدين في جميـع الاحوال سواء كانت عضوا بالاسرة الدولية او طريدة منها . ولم تكن اسرائيل ولا الولايات المتحدة ولا الغرب عموما يجرع كؤوس السعادة بالدعوة الى طرد اسرائيل ، بـل انهم جميعا مارسوا ضغوطا علنية صريحة على دول العالم اجمع اذا طـرح الموضوع للتصويت . وقد اصابهم يومها والى الآن سعار وحشي لا يهدأ مـن مجرد التفكير في طرح هذه القضية .

ولكن مجتمع الدول العربي الافريقي في كمبـالا حين رأى « مصر » تعارض قرارا اوليا بهذا المعنى ، لم يتمكن من اتخاذ القرار . فهل كان من الممكن اتخاذ هذا الموقف في غير اجواء التمهيد لعقد اتفاقية سيناء مـن قبيـل اثبات « حسن النية » لاسرائيل واميركا معا ؟ ولو ادى هذا الاثبات الى خضوع القـرار المصري لاعتبارات تتناقض وجوهر السياسة الوطنية واكثـر مناطقها حساسية ، وهو الصراع العربي الاسرائيلي ؟

اما على صعيد السياسة الداخلية فنتخذ مثلا يبدو تافها وتفصيلة صغيرة هي قانون منع شرب المسكرات في الاماكن العامة على المصريين . وهو مثل تافه لان اكثر من خمسة وثلاثين مليونا من العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود لا علاقـة لهم بالقانون من قريب او بعيد ، فهم يكتفون بالشاي المـر والتبغ الملفوف او السجاير والارجيلة في احسن الاحوال . رغم ذلك فان هذا المثل التافه لـه دلالته الخطيرة . فمصر ذات التاريخ الحضاري العظيم والتي تتميز بمستوى رفيع مـن التطور بين اقطار ما يسمى العالم الثالث فضلا عن العالم العربي بسبب تقاليدها الحية التـي حافظت على قدرة الاستمرار ، جاء اخيرا من يقول لها ان الخمر حـرام في الشارع حلال في البيوت ، وان غناء المرأة حرام لان صوتها عورة وغـدا يأمرونها الا تبارح البيت ، ويعيدون اليها الحجاب . وان لفظ الاشتراكيـة حـرام لانـه لـم يـرد في القرآن ، وان السارق لا بد وان تقطع يده وان وان الـى آخر « المحرمات » التي ينسبونها صوابا او خطأ الى الدين الاسلامي . ولكنهم على ايـة حال ، وسواء فـي الصواب او الخطأ ، هم يتجهون الى تطبيق الشريعة الاسلامية في بلـد لا يشك احد

في ايمان أهله وفي بلد ناضل ابناؤه ضد الهيمنة الثيوقراطية اجيالا بعد اجيال منذ اكثر من قرن ونصف . وهم لا يدخلون في دائرة الخطايا التي تعاقب بقطع اليد أو الراس الدعارة المباشرة وغير المباشرة السرية والعلنية ، ولا السلب والنهب المنظم وغير المنظم كالرشوة والاختلاس والعدوان على المال العام والتطفل على الانتاج والسمسرة من الابواب الخلفية قبل الامامية والاحتكارات المشروعة وغير المشروعة . فهذه كلها تندرج في باب الانفتاح اما الخمر فهي كصوت النساء وكلمة الاشتراكية ومهاجمة الولايات المتحدة من المحرمات .

ولكن ، ما قصة الخمر ؟ انها تبدأ بثمانية وثلاثين نائبا اجتمعوا تحت قبة مجلس الشعب وقالوا انها حرام على المصريين حلال على السياح ، حرام على المواطنين في البارات والنوادي والحفلات العامة حلال عليهم في البيوت والمخادع . هكذا . حسنو النية من المضللين بدعوة الانفتاح قالوا انها حرب على الانفتاح وامسكوا بأقلامهم وآلاتهم الحاسبة وصرخت نتائجهم بالاضرار الخطيرة على الاقتصاد القومي ، وسخر رسامو الكاريكاتير من شكلية القانون التي ستجعل مواطنا من صعيد مصر يرتدي القبعة ويطلب كأسا بالانكليزية الصعيدية . وتشجع كاتب مسيحي ــ هو سامي داود الذي غادر دنيانا بعد مقاله الذي اشير اليه ــ وقال ان مبدأ حرية العقيدة في الدستور يمنح المواطن المسيحي حقا في شرب الخمر غير المحرمة في الانجيل ، بل ان احدى معجزات المسيح انه حول الماء الى خمر في احد الاعراس (وهو حفل عام) . ولكن كل عقدة ولها حلال كما يقول المصريون ، فقد بادرت وزارة السياحة (ووزيرها مسيحي بالمناسبة) واصدرت بيانا يؤكد ان القانون لن يؤثر على السياحة وبالتالي لن يضير الاقتصاد القومي من هذه الناحية (لم يشر البيان الى الاستفحال المفترض للسوق السوداء وزيادة التضخم والاضرار المادية التي ستصيب مزارع الكروم ومصانع الخمر فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة، وكل ذلك من وجهة نظر الاقتصاد القومي للنظام .. بعيدا جدا عن المغزى الحضاري الخطير ، الاكثر خطورة من القانون ذاته والخمر نفسها) . وتفضل كاهن مسيحي منافق ــ هو عضو بمجلس الشعب ــ وكذب قائلا ان المسيحية حرمت الخمر كالاسلام تماما . والمهم ، عاد مجلس الشعب الى الاجتماع وقرر بالاغلبية الموافقة على القانون .

وتجدر هنا الاشارة الى واقعتين تاريخيتين ، احداهما قبل حرب اكتوبر في مجلس رئاسة اتحاد الدول العربية حين طلب الرئيس معمر القذافي تطبيق الشريعة الاسلامية في دول الاتحاد ، وشدد بالذات على موضوع الخمر . والثانية بعد حرب اكتوبر حين ربط الملك فيصل بين المساعدة الاقتصادية السعودية وتطبيق اصول الحكم الاسلامي في مصر بحيث يتم الغاء الاشتراكية (هكذا كان يسمي النظام في مصر) من الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم ، وشدد رحمه الله على تغيير برامج التعليم ليصبح تعليما اسلاميا وعلى الخمر باعتبارها رجسا من عمل الشيطان .

ورغم اختلاف المنطلقات اختلافا يكاد يكون جذريا بين موقف القذافي وموقف فيصل ـ فضلا عن ان القذافي لم يمارس ابتزازا ولا ربط بين الاخذ برأيه والاخذ منه ـ فان موقف القيادة المصرية في الحالين كان واضحا ومحددا في نقطتين : الاولى هي انه على رغم ان نسبة المسلمين التي « تشرب » اكثر من نسبتها عند المسيحيين الا ان منع الخمر سيمنح المسيحيين المصريين ـ وهم عدة ملايين لا عدة آلاف ـ شعورا بالغبن والاضطهاد والعدوان على حرية عقيدتهم التي لم تحرم الخمر . والنقطة الثانية هي ان وجه مصر الحضاري في العالم المتمدن سوف يتأثر قطعا بما يصيب الحركة السياحية والاقتصادية بافدح الاخطار . ويومها لم يتوقف القذافي طويلا عند هذه النقطة . اما فيصل فتوقف طويلا ، حتى بعد ان انتقل الى رحاب الله ، فالسعودية تستأنف شروطه لمساعدة مصر الى اليوم .

وهذه هي البداية الحقيقية لقانون منع الخمر على المصريين في الاماكن العامة . ان السعودية تعلم ان الاشقاء العرب ـ وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين ـ هم من يشربون الخمر في مصر اكثر من الاجانب واكثر كثيرا من المصريين . ولكن الأشقاء العرب ـ وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين ـ لا يذهبون الى المقاهي والنوادي الثقافية الرفيعة ولا الى البارات الصغيرة والرخيصة ، بل هم يذهبون الى الفنادق الكبرى والعمارات الفخمة المفروشة وكابريهات شارع الهرم . وهم في نظر القانون المصري أجانب لا ينطبق عليهم القانون الذي سيطبق على المصريين وحدهم .

والشرط السعودي اذن استهدف مصر كحضارة وكمجتمع وكوجه عربي متمدن . ففي الوقت الذي اعلن فيه الرئيس السادات ان الازمة الاقتصادية المصرية تبلغ حوالي ٨ مليارات من الدولارات كانت السعودية تختزن في المصارف الأميركية ٢٨ مليارا لعام ١٩٧٥ وحده . ومع ذلك فلم تمتد اليد السعودية باكثر من ٣٠٠ مليون دولار مشروطة بمشروعات مشتركة . والموقف السعودي من دعم سوريا ليس افضل حالا ، رغم ان حرب اكتوبر التي قادتها مصر وسوريا معا هي التي رفعت سعر النفط . لماذا اذن ؟

الجواب هو ان « حنفية » المال السعودي تحركها الازرار الاميركية . واذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في اضعاف مصر عسكريا وسياسيا بتوصلها الى ابرام اتفاقية سيناء حيث انعطفت بموقع مصر من مكانتها القيادية البارزة في حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار الى مكانة ذيلية داخل فلك النفوذ الامبريالي ، فانها قد اسندت مهمة اضعاف مصر حضاريا واجتماعيا ومعنويا الى السعودية .. حيث تصبح شروطها التي تبدو في الظاهر دينية مدخلا ابتزازيا لجر مصر الى هوة الانتحار المعنوي ، بتكريس تخلفها واسرها في قيود الحاجة الاقتصادية للعودة بها الى الوراء وما وراء الوراء ، بتحويلها الى صحراء حقيقية لا من ناحية الديكور ولكن على نمط الصحراء السعودية ومثالها .

وما لم تنجح فيه جماعات الاخوان المسلمين وفرق اليمين الديني المتطرف طيلة عشرات السنين يبدو ان السعودية قد بدأت تحرز فيه النجاح .. اذ راحت تعامل بعض النواب المصريين كتعاملها مع بعض النواب اللبنانيين بأن دفعت لهم ودفعت بهم الى التصويت الى جانب قانون منع الخمر على المصريين في الاماكن العامة . ولا بد من تكرار التأكيد على ان القانون في ذاته لا يعني شيئا بالنسبة للغالبية الساحقة من المصريين ، ولكنه يعني الكثير بالنسبة لوجه مصر المتمدن وبالنسبة للحريات العامة ، وبالنسبة ـ وهنا مكمن الخطر ـ لمبدأ حرية العقيدة في الدستور . فبالرغم ايضا من أن القانون لا يعني شيئا بالنسبة لكثرة المسيحيين المصريين ، فانه جاء مدخلا خبيثا غاية الخبث الى فتنة طائفية غريبة على جسم مصر والمصريين . فاليوم قانون الخمر وغدا قانون السرقة الى آخر القوانين التي تؤدي في خاتمة المطاف الى مجتمع طائفي شبيه بالمجتمع اللبناني السابق على المذبحة . هذا هو الهدف الحقيقي من تدخل السعودية في شؤون مصر الداخلية عبر اتفاقية سيناء والتبعية للنفوذ الاميركي وانهيار الاقتصاد المصري بعد الانفتاح .

ولقد وددت من طرح هذه الامثلة ـ الخطير منها والتافه ـ ان ادلل على أن اتفاقية سيناء ليست وثيقة ميتة تكرس الماضي ، ولا هي مجرد اتفاق عسكري يفصل بين القوات المتحاربة في سيناء ، وانما هي « حركة » مستمرة في الزمان والمكان ، افرخت اليوم ما كان جنينا بالامس ، وتلد غدا ما نراه اليوم جرثومة طرية تتحرك ببطء في الحشايا . انها العنوان الشامل لنظام متكامل ومرحلة متكاملة ، وهذا ما عنيناه حين اطلقنا عليها نقطة التحول الاستراتيجية . ومن هنا لم يكن جائزا ولا ممكنا صياغة برنامج عمل نضالي لشعب مصر ـ فضلا عن الاستراتيجية ـ دون اتخاذ « اتفاقية سيناء » منطلقا ونقطة ارتكاز ، بمختلف ابعادها الديناميكية الداخلية والعربية والخارجية وعلى كافة الجبهات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

القسم الثاني

اتفاقية سيناء

نقطة التحول الاستراتيجية

الفصل الأول

من يلغي ـ باسم مصر ـ اتفاقيـة سينـاء ؟

ترسم اتفاقية سيناء المعقودة بين مصر واسرائيل في اول ايلول ١٩٧٥ ، نقطة حاسمة في تطور الخط البياني لموقف البرجوازية المصرية من المسالة الوطنية .. وهي بدورها المسالة التي تنطلق منها مختلف المواقف الاجتماعية في الداخل ، والقومية على الصعيد العربي ، والخارجية على الصعيد الدولي .

ولعل مجموعة « المعاهدات » التي ابرمتها مصر مع الغرب واخيرا مع اسرائيل ، تجسد لنا السياق التاريخي « لوطنية » البرجوازية المصرية ، بكل ما يشتمل عليه هذا السياق من مراحل المد الثوري ومراحل الجزر الديموقراطي العنيف ، وما انطوت عليه هذه المراحل المتباينة بين الشد والجذب من تحولات بلورت « القانون الداخلي » لتطور تاريخ مصر الحديث ، بانعكاساته السلبية والايجابية معا على الوطن العربي والسياسه الدوليه .

اننا في مطلع الخمسينات ـ وبالتحديد في ٨ تشرين الاول عام ١٩٥١ ـ نطالع مشهداً تاريخيا لمصطفى النحاس باشا زعيم الوفد المصري ، وهو يعلن ان « من اجل مصر » وقع معاهدة ١٩٣٦ « ومن أجل مصر ايضا » يلغي هذه المعاهدة . وبعد أن القى خطابه المدوي في البرلمان مساء ذلك اليوم واتجه الى محطة القاهرة ليستقل القطار الى الاسكندرية ساله الصحفيون عن الخطوة التالية ، فأجاب « لقد ادت الحكومة واجبها والكلمة الآن للشعب » .. وكانت كلمة الشعب هي حرب الفدائيين المصريين ضد القوات البريطانية على ضفاف القنال .

ولم نكد نقطع منتصف الخمسينات ـ وبالتحديد في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ـ حتى نطالع مشهدا تاريخيا آخر لجمال عبد الناصر ، وهو يعلن تأميم قناة السويس وبعدها بفترة قصيرة يلغي من طرف واحد اتفاقية الجلاء المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٥٤ ويستأنف الفدائيون المصريون « عملهم » على ضفاف القنال .

وكما اقترن الغاء معاهدة ١٩٣٦ بالمد الفدائي الذي انتهى بحريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢ واعلان الاحكام العرفية واقالة الوفد ، فان الغاء اتفاقية ١٩٥٤ اقترن بالمد الفدائي والعدوان الثلاثي على مصر .

غير ان الفرق الجوهري والخطير بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٦ هـو ان حريق القاهرة آذن بسقوط النظام باكمله ، بينما العدوان الثلاثي آذن بالولادة الشرعية للنظام الجديد . وفي هذا الفرق تكمن الدلالة السياسية لتطور مصر ـ البرجوازية التاريخي . كما ان وجه الشبه الرئيسي بين موقف النحاس باشا الذي وقع معاهدة ١٩٣٦ والغاها وجمال عبد الناصر الذي وقع اتفاقية ١٩٥٤ والغاها ، يضع ايدينا على « مضمون » هذا التطور ومعناه .. بحيث نستطيع الاستنارة بـه في رؤيـة اتفاقية سيناء الاخيرة ، ومن هو المرشح تاريخيا لالغائها .

ولنلق اولا نظرة على معاهدة ١٩٣٦ واخرى على اتفاقية ١٩٥٤ حتـى نتعرف على تفاصيل السياق التاريخي الذي ادى الى توقيعها ، والسياق الآخر الذي ادى الى الغائها بالقلم ذاته .. وما اذا كان « التطور » الذاتـي للبرجوازية المصريـة ، والموضوعي لمصر كلها ، يؤدي الى تكرار المشهد التاريخي ، ام ان السياق الجديـد يحول دون ذلك بالقطع ، ومن ثم يتعين على « **قوى اخرى** » ان تمسك بزمام المبادرة التاريخية ، لتلغي الاتفاقية ـ بكافة معاني هذا الالغاء الخفية والظاهـرة ، الداخلية والعربية والدولية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ وتتحمل بذلـك اعبـاء المستقبل ومسؤولية المجهول ؟

لم تكن معاهدة ١٩٣٦ اكثر من التتويج السياسي المتاخر لثورة ١٩١٩ اذ كان النضال المزدوج ضد الاستعمار ومن أجل الديموقراطية ، هـو العمل السياسي المصري منذ الهزيمة العرابية ، وان اختلفت الطبقات الاجتماعية المصرية في توصيف الاستعمار والديموقراطية ومن ثم اساليب النضال من أجل الاستقلال والدستور . وقد كان التحالف المعقد ـ في درجاته واشكاله ـ بين الاحتـلال البريطاني والقصر الملكي والارستقراطية الزراعية من أهم العوامل التي اسهمت في تشكيـل المعارضة المصرية العريضة التي وحدت بين أعدائها وبالتالي وحدت هدفها .. فأي مقاومـة للاستعمار هي في الوقت ذاته مقاومة لدكتاتورية العرش والاقليـات الدستورية . وكانت الفئات المتوسطة مـن البرجوازية المصرية الوليدة هي التي استطاعت بقيادة سعد زغلول ان تستقطب وراءها الجماهير العريضة من الفلاحين والموظفين الصغار والحرفيين والطلاب والمهنيين والعمال في ثورة « سلمية » بادىء الامر ، سرعان مـا تحولت الى معارك دموية بالتصدي المسلح لقوات الاحتلال التي كانت متمركزة فـي صفوف الشرطة والجيش على السواء . كانت الثورة المصرية عام ١٩١٩ (اي غداة انتهاء الحرب العالمية الاولى وانتصار الحلفاء) مـن البوادر الباكرة لحركـة التحرر الوطني العربية فقد واكبتها ثورات مشابهة في بعض أرجاء الوطن الكبير . ذلك ان قوى اجتماعية جديدة على الصعيد القومي كانت قد برزت الـى ساحة الوجـود السياسي ، تألق امامها « الأمل » في الانسلاخ عن التبعيـة الاستعمارية . كـان الانتصار على الفاشية يعني لدى شعوب المستعمرات انبثاقـا جديـدا لنـور الديموقراطية ، وكانت ثورة اكتوبر الاشتراكية تعني ولادة جديـدة للمستحيل .

ولكن البرجوازية المصرية ــ كمثيلاتها في المناطق المستعمرة ــ كانت من الضعف والتخلف والتداخل الطبقي مع شرائح ملاك الارض ، بحيث لم تستطع ثورتها عام ١٩١٩ ان تحقق اهدافها التي رسمتها فئاتها الوسطى فضلا عن المنظور الشامل للاستقلال والديموقراطية عند الطبقات الاجتماعية الاخرى التي استقطبتها ــ كقاعدة جماهيرية ــ من الجماهير المسحوقة . لم تستطع ان تحقق سوى « تصريح فبراير (شباط) ١٩٢٢ » ودستور ١٩٢٣ وكلاهما يمنح استقلالا شكليا هشا وديموقراطية شكلية مقيدة . ورغم ذلك فقد ظلت مصر بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٦ تعاني ويلات الارهاب والبطش والدكتاتورية سواء بالغاء الدستور وحل البرلمان او بتغييره الى دستور ١٩٣٠ الذي يمنح الملك مزايا استبدادية جديدة او بوثوب احزاب الاقليات الارستقراطية الى الحكم الحديدي المباشر او بالسيطرة البريطانية على كافة مداخل البلاد ومخارجها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . وبطبيعة الحال لم يكف نضال الشعب المصري طيلة هذه السنوات ، ولم يكف حزب الوفد ــ بتمثيله الاجتماعي اساسا للفئات الوسطى من البرجوازية ــ عن النضال من جل الاستقلال والديموقراطية . . غير ان الفئات الاجتماعية التي يمثلها كانت قواها الاقتصادية قد ازدادت تداخلا مع الارستقراطية الزراعية من ناحية والاحتكارات الاجنبية من ناحية اخرى ، مما ترك تاثيره السياسي واضحا في حركة الوفد ، اذ اقترب بخطى وئيدة من بعض الوسائل والغايات التي كانت تحرك بعض احزاب الاقليات . أصبحت « عودة » دستور ١٩٢٣ هي غاية المراد ، وكأن الزمن لم يتحرك ، واصبح التخلص من قيود ٢٨ فبراير ١٩٢٢ هو غاية المنى وكان الدنيا لم تتغير . اي ان حركة الوفد ظلت متوقفة موضوعيا عند حدود ثورة ١٩١٩ ومن هنا دارت المفاوضات داخل هذه الحدود . ومن هنا ايضا كانت مساومة ــ او معاهدة ١٩٣٦ ــ عودة موضوعية الى الوراء ، وانجازا متواضعا لاهداف ثورة ١٩١٩ أهداف قيادتها البرجوازية المتوسطة بمعنى أدق ، لا أهداف قاعدتها الجماهيرية العريضة . والدلالة الاولى لهذا النكوص ان البرجوازية المصرية عام ١٩٣٦ كانت قد بدات المد التنازلي في تجسيدها التاريخي لاماني شعب مصر الوطنية .

لقد قررت المادة الاولى للمعاهدة ــ التي تم توقيعها في ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٣٦ ــ « **انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور** » فاعترفت بريطانيا رسميا بسيادة مصر على اراضيها ، واقرت الغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة ، واصبح من الممكن لمصر ان تصبح عضوا كامل الصلاحية في عصبة الامم ، والغيت اتفاقيتا ١٨٩٩ بشأن السودان ، كما الغيت وظائف رئيسية عديدة ــ خاصة في اجهزة الامن ــ كان يحتلها الانجليز . ولكن المعاهدة احتفظت لبريطانيا بقواعد بحرية في مصر ، كما احتفظت لها بعشرة آلاف جندي من القوات البرية ، واحتفظت لها بمجموعة من التسهيلات البرية والجوية . . بالاضافة الى حق الجيش البريطاني في العودة في حالة الحرب او خطر

الحرب ، وانه ليس من حق مصر في مجال العلاقات الدولية عقد اية اتفاقيات تتعارض مع نصوص المعاهدة ، كما انه من حق بريطانيا ان تطالب بفرض الطوارىء واعلان الاحكام العرفية . وحددت المعاهدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية ، حيث يعاد النظر في المعاهدة .

وهي على هذا النحو ، لم تكن « صك خيانة » كما وصفها الحزب الوطني آنذاك ، ولم تكن « وثيقة الشرف والاستقلال » كما وصفها مصطفى النحاس . وانما كانت « معاهدة التهادن » . كان التطور الاقتصادي والاجتماعي للفئات الوسطى من البرجوازية المصرية قد انتقل بها من مرحلة الثورة عام ١٩١٩ الى مرحلة المساومة الفعلية عام ١٩٣٦ بالرغم من انجازها عودة الدستور والغائها عمليا تصريح ٢٨ فبراير .. ذلك ان تجميد سبعة عشر عاما من الكفاح الشعبي ليس « مراوحة في المكان » بل هو حركة الى الوراء ، لعلها كانت مؤشرا الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الخطير حين ارتضى الوفد ان يعود الى الحكم في ظل الحراب البريطانية .

وربما كان من المفيد تسجيل ردود الفعل الفورية على معاهدة ١٩٣٦ فقد ادلى المستر ايدن أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦ بتصريح قال فيه : **« ان السبب الذي دعا حكومة انجلترا الى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والاقتصار على منطقة قناة السويس ، هو ان قوات انجلترا اصبحت ميكانيكية تستطيع الحركة في سهولة على الطرق المعبدة »** ولذا نصت المعاهدة في ملاحقها على ان تقوم الحكومة المصرية ببناء ثكنات القوات البريطانية في الاماكن التي تحددها ، مع انشاء شبكة طرق بمواصفات خاصة عرفت باسم (طرق المعاهدة) بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والأسماعيلية والسويس وغيرها (عن كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو لاحمد حمروش ـ الجزء الاول ص ٩٢) . أما الدكتور محمد حسين هيكل فقد اعترض على الالتزامات العسكرية لمصر ، وهو نفسه الاعتراض الذي بلوره محمد محمود باشا في قوله الصريح **« أن الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر »** .

ويقول عبد العظيم رمضان في كتابه « تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ » في معرض تقييمه لسلبيات المعاهدة وايجابياتها « انها قد هيأت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلي الى الحد الذي سمح به النضال الحزبي في مصر فيما بعد في ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ، والى الحد الذي سمح به اخلاص انجلترا في تطبيق المعاهدة في حادث مثل حادث ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٢ والى الحد الذي سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصري الذي كان في حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيأت لمصر التمتع باستقلالها الخارجي الى الحد الذي سمح لها باتخاذ موقف الحياد في حرب كوريا سنة ١٩٥٠ والى حد عدم الأعتراف بالصين الشعبية او الدخول في صلات وثيقة مع الاتحاد

السوفياتي ! كما هيأت لمصر التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذي سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى في الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر امام العصابات الصهيونية ! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا وهي المشاكل التي جعلت سعد زغلول وغيره من الساسة المصريين يرون ان لا تشتت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ، فأخذت مصر بعد المعاهدة تفيق الى عروبتها والى المحيط العربي الذي تسبح فيه ، واخذ التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ مصر الحديث » (١) .

ولعل هذا التقييم لمعاهدة ١٩٣٦ يجرنا خمسة عشر عاما الى عام ١٩٥١ حين الغاها من وقعها ، لنكتشف في السياق التاريخي مجموعة من الحقائق الهامة :

● **اولها** ان المعاهدة ــ التي وقعها مع الوفد زعماء المعارضة ــ كانت تجسيدا اساسيا **لاقصى** ما وصلت اليه طاقة الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية على النضال في ظل الشروط الاقتصادية والسياسية للنظام القائم . اي ان الدور الموضوعي للبرجوازية الوسطى المصرية لم يكن قد انتهى ــ تاريخيا ــ بعد ، ولكنه في اطار النظام العام أصبح مشلولا وعقيما .

● **ثانيها** ان الفترة التي تلت المعاهدة الى بداية الخمسينات شهدت تحولا اجتماعيا حاسما في بناء مصر الحديثة ومن احشاء البرجوازية ذاتها ، فقد تبلورت الى حد ما قوى اجتماعية جديدة كانت تائهة تنظيميا في العشرينات ، اما في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، فقد تمكنت قطاعات من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بشرائحها المختلفة الا تكتفي بدور « القاعدة الجماهيرية » لحزب الوفد ، بل ان تبحث لنفسها عن طريقها الخاص المستقل في المشاركة ندا لند في قيادة التطور الوطني والاجتماعي . بل ان بروز هذه القوى الاجتماعية الجديدة في صميم هيكل الانتاج الزراعي والصناعي وضع مقدمة مغايرة للثورة الوطنية حين أصبح الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وجهان لعملة واحدة هي التقدم . ولعل « **اللجنة الوطنية للطلبة والعمال** » عام ١٩٤٦ كانت الذروة السياسية لهذا المعنى الجديد في الخريطة الاجتماعية والسياسية المصرية .

● **ثالثا الحقائق** ان الاحداث المحيطة بمصر مباشرة قد نسفت المنظور الاقليمي لسعد باشا زغلول صاحب العبارة الشهيرة أن العرب « صفر + صفر + صفر » حتى ان أول الحروب التي خاضها الجيش المصري بعد المعاهدة كانت حربه على ارض فلسطين خارج الحدود الدولية لمصر .

---

(١) د. عبد العظيم رمضان ــ تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ ــ دار الكاتب العربي ــ القاهرة ١٩٦٨ ــ (ص ٨٠١ و ٨٠٢)

● **رابع الحقائق** ان الفترة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٥١ شهدت تحولات تاريخية حاسمة على خريطة العالم ، بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وبداية انحسار شمس الامبراطوريتين العجوزتين بريطانيا وفرنسا ، وانبثاق الاسرة الاشتراكية ــ الى جانب الاتحاد السوفياتي ــ في شرق اوروبا والصين ، وتعاظم قوى حركة التحرر الوطني في المستعمرات ، والبدايات الاولى للاستعمار الأميركي الجديد .

هذه المجموعة الجديدة من الحقائق هي التي فرضت نفسها على الصراع السياسي في مصر طيلة الاربعينات حيث شهدت غليان الشارع المصري كما لم تشهده من قبل ، حتى ان حزب الوفد نفسه شهد انشقاقا موضوعيا ، يختلف عن انشقاق بعض « الشخصيات » في تاريخه الطويل ، حين ظهرت في صفوفه موجة الشباب الراديكالي المعروفة بالطليعة الوفدية . وبالرغم من فساد البيئة الاجتماعية للقيادة التقليدية بانفتاحها على كبار الملاك والفئات العليا من البرجوازية ، فقد كان **تصحيح الخطأ التاريخي** هو آخر أمجاد البرجوازية المتوسطة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين استغلت مناخا محليا ودوليا مواتيا وضربت ضربتها بالغاء المعاهدة على يقين تام بأن **الطريق امام النظام باكمله اصبح مسدودا** .

ويقول طارق البشري في كتابه « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » ان « القرار الذي اتخذه الوفد بالغاء المعاهدة ، كان عملا يتخطى اسلوب كفاحه التقليدي ويعترف ببداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، مرحلة تتخطى اسلوب الكفاح السلمي المشروع ، وتتخطى بالضرورة الصيغ والاطر التي كان هذا الاسلوب يمارس في نطاقها . وبهذا كان الغاء المعاهدة بغير بديل من اتفاق آخر مع المحتل ، كان عملا يتخطى الوفد نفسه ، يتخطى المؤسسة التي قامت قيادتها للحركة الوطنية الديموقراطية على تبني الاسلوب السلمي وحده والتي لم تكن معدة ــ لا فكرا ولا اعضاء ولا تنظيما ــ لخوض الكفاح بأسلوب آخر وللامساك بالسلاح ، فكان الوفد بهذا الالغاء يمارس آخر اعماله الكبيرة كقيادة للحركة الوطنية ، بعد ان أوصل ــ من خلال كل التذبذبات التي عرفها تاريخه وتاريخ مصر معه ــ هذه الحركة الى مرحلة جديدة تتخطى النظام القائم ودعائمه وتتخطاه هو ذاته » (٢) .

ويؤكد هذا التحليل ان الحركة الشعبية التي التهبت دما على شواطىء القنال لم تكن « حلا وفديا » ، بل ما ان شب حريق القاهرة ــ كمحاولة يائسة من قوى الثورة المضادة ــ حتى سقطت الحكومة و « الديموقراطية » معها لانها لم تكن قط

(٢) طارق البشري ــ الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ــ الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٧٢ (ص ٤٨٥)

من القوة بحيث تحمي الطريق الذي فتحته أمام الحل الصحيح . لقد استطاعت فحسب ان تستغل مناخا سياسيا مواتيا لتصحح خطأ تاريخيا ، هو المعاهدة ، تحت ضغط الاجنحة الوفدية الاكثر تقدما وفي ظل درجة الغليان القصوى التي وصلت اليها حرارة الشارع الشعبي . هكذا فتح الوفد الطريق امام الحل ، ولكنه لم يكن مؤهلا تاريخيا لانجاز الحل الذي قدمته فجر ٢٣ تموز ١٩٥٢ ثورة جمال عبد الناصر .

سقطت شرعية النظام القديم اذن عام ١٩٥١ بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ولم يكن حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ الا رمزا لهذا السقوط المدوي . ولم تستطع الاحزاب والمنظمات العلنية والسرية ـ لاسباب بالغة التعقيد ليس هنا مجال ذكرها ـ ان تقيم دعائم النظام الجديد ، فاقبلت القوات المسلحة لتجيب على سؤال الطريق المسدود . وكرست في أعوامها الثلاثة الاولى سقوط النظام السابق، باعلان الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣ والغاء الالقاب والرتب والاحزاب ، وحاولت ضمن هذا التكريس أن تحقق الجلاء . . اي ان محاولة اجلاء القوات البريطانية عن القنال جاء في واقع الامر ضمن اجراءات اسقاط النظام القديم . كذلك كان قانون الاصلاح الزراعي في ايلول ١٩٥٣ . فقد كانت الركائز الثلاث للنظام القديم هي العرش والاحتلال وكبار الملاك . ولا سبيل لاسقاط النظام الا بالخلاص من اعمدته الثلاثة . لهذا لا يمكن أعتبار الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ من الناحية العلمية الدقيقة تاريخا لولادة النظام الجديد ، فالحقيقة التاريخية هي ان هناك خمس سنوات على وجه التقريب بين السقوط الموضوعي لشرعية النظام السابق في ٨ تشرين الاول ١٩٥١ حين الغيت المعاهدة وميلاد الشرعية الجديدة لنظام جمال عبد الناصر في اتون تأميم قناة السويس وتمزيق اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٦ .

كان قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢ اذن ، تحديا للفئات العليا من البرجوازية الزراعية ، وكان أعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ استكمالا قانونيا لأسقاط الملكية ، وجاءت مفاوضات **ناصر ـ هيد** عام ١٩٥٤ التي تمخضت عن اتفاقية الجلاء **تكريسا لعملية اسقاط النظام القديم ، دون ان تكون تحقيقا جوهريا للاستقلال الوطني** . ولم تستغرق مفاوضات عبد الناصر مع الانجليز اكثر من ستة عشر يوما بين ١١ و ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٥٤ حيث وقعت الاتفاقية بالاحرف الاولى ، مما يدل على أن المفاوضات الفعلية سبقت الجلوس حول المائدة المستطيلة بدار مجلس الوزراء . ويؤكد احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو **((ان هذه السرعة في توقيع الاتفاق كانت نتيجة وساطة امريكية، كما ذكر لي زكريا محيي الدين ، استهدفت حل المشاكل بين البريطانيين والمصريين**

لخلق جو مناسب لربط مصر بسياسة جديدة في المنطقة (٣) . ويؤكد انور عبد الملك في كتابه « المجتمع المصري والجيش » ان مفاوضات الجلاء بدات بين عبد الناصر والسفير البريطاني سير رالف ستفنسون في ربيع ١٩٥٣ ، وان هدف الولايات المتحدة كان واضحا وهو التزام النظام الجديد بالانضمام « **الى جهاز عسكري للدفاع الجماعي في الشرق الاوسط ، وهو جهاز مرتبط مباشرة بحلف الاطلسي** » (٤) . ومن المفيد القول بأن المفاوض المصري قد ضغط على القوات البريطانية في القنال بسلسلة من الاعمال الفدائية بين كانون الثاني وأيار ١٩٥٤ حين اوقف الهجمات ، وبادرت بريطانيا في حزيران ـ من قبيل اظهار حسن النية ـ بالافراج عن عشرة ملايين جنيه استرليني من الديون المصرية المستحقة عليها . وفي تموز عرضت مشروعها للجلاء بشرط الابقاء على الفنيين المدنيين وبشرط عودة القوات البريطانية اذا هوجمت دولة عربية أو **تركيا** . ونصت الاتفاقية على انسحاب القوات البريطانية من منطقة القنال خلال فترة لا تزيد عن عشرين شهرا ، وانهت رسميا ـ من جانب بريطانيا ـ معاهدة ١٩٣٦ والتزاماتها ، واقرت بملكية مصر للقنال ، على ان تكون حرية الملاحة الدولية حسب اتفاقية الاستانة في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٨٨ . وتم التوقيع الكامل على الاتفاقية في ١٩ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٤ ، فماذا كانت ردود الفعل ؟

يذكر جون بادو سفير اميركا السابق في القاهرة و ر. هـ. نولت في كتابهما « **لقد ازالت هذه الاتفاقية بالنسبة لبريطانيا والغرب ، العقبة الاساسية في وجه مشاركة مصر في معاهدة للدفاع عن الشرق الاوسط** » (٥) . ويقول جان لاكوتير في كتابه عن عبد الناصر « **لم يبد البكباشي اكثر انعزالا عن الشعب المصري كما بدا في اليوم الذي حمل فيه الى الشعب اتفاقية الجلاء** » . ويقول احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو « **.. وبين توقيع الاتفاقية بالحروف الاولى وتوقيعها النهائي تبلورت المعارضة للاتفاقية عموما ولجمال عبد الناصر خصوصا** ». ويروي ناتنج في كتابه انه استعار قلم جمال عبد الناصر عند التوقيع ثم احتفظ به الا ان عبد الناصر التفت اليه مداعبا « **اظن انكم اخذتم مني الكثير في هذه الاتفاقية. فهل تسمح باعادة قلمي** » وهي مداعبة لا تخلو من دلالة ، تذكرها عبد الناصر بغير شك ورصاصات المنشية تخطئه بينما كان صاحبها يصرخ « أريد ان اقتله ، لقد باع بلادي » .

---

(٣) احمد حمروش ـ مجتمع جمال عبد الناصر ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٥ ـ (ص ٣٤)

(٤) د. انور عبد الملك ـ المجتمع المصري والجيش ـ دار الطليعة ـ بيروت (ص ١١٩)

(٥) نقلا عن كتاب د. انور عبد الملك المذكور سابقا (ص ١٢٠)

ولكن عبد الناصر لم يكن قد باع بلاده ، وليس الدليل على ذلك انه مزق الاتفاقية بعدئذ باقل من عامين ، بل لأنه خلال هذين العامين كان قد خيب آمال الغرب القديم والجديد حين رفض باصرار بطولي الانضمام الى اي حلف عسكري ، وحين كسر احتكار السلاح وحين شارك ايجابيا في مؤتمر باندونغ. ولا شك ـ لحظة واحدة ـ في ان اتفاقية ١٩٥٤ كانت في جوهرها **تهادنا** مع الاستعمار ، اذ هي سمحت بالفنيين المدنيين الانجليز كما سمحت بعودة القوات البريطانية اذا هوجمت تركيا . ولكن هذا التهادن كان ينطوي **اولا** على جلاء جميع القوات البريطانية عن ارض مصر ، كما انه **ثانيا** كان تهادنا قصير العمر لا يقبل المقارنة بين تاريخ التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ وتاريخ الغائها عام ١٩٥١ ، كما انه لا يقبل **ثالثا** الحكم النهائي لتطور الحركة السياسية السريع من جانب القيادة المصرية خلال اقل من عامين . **واخيرا** فان تقييم هذا التهادن ينبغي أن يرتبط باطار تلك المرحلة من مراحل الثورة الناصرية ، مرحلة اسقاط النظام القديم .

وهكذا جسدت مجموعة الاجراءات التي اتخذتها ثورة ١٩٥٢ في بداياتها الاولى طموحات ما يسمى بالبرجوازية الوطنية ، اشارة الى الفئات المتوسطة من البرجوازية المصرية ، دون مزاحمة او هيمنة للشرائح البرجوازية الاعلى ودون التقاليد الليبرالية التي صارعت في ظلها ، اي ان التمثيل الطبقي الذي فقده الوفد بتسلل الارستقراطية الفلاحية والمصرفية الى بنيته الحزبية ، اكتسبه جمال عبد الناصر ابان هذه الفترة . وربما كان التغيير الجوهري الذي حدث هو ان الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية عام ١٩٥٢ كانت قد بلغت تطورا كيفيا في بنائها الانتاجي وعلاقاتها الاجتماعية ، عما كانت عليه عام ١٩١٩ .

وبرهن عبد الناصر في عام ١٩٥٦ على ان اتفاقية الجلاء ليست غاية المنى ، وانما هي خطوة تكتيكية نحو الهدف الكبير : تأميم قناة السويس وتمصير البنوك والشركات الاجنبية . وليست صدفة ان يسبق ذلك مباشرة ـ عام ١٩٥٥ ـ انشاء « المؤسسة الاقتصادية » والتعاقد على صفقة السلاح السوفياتي . اي ان الهدف كان « الاستقلال الوطني » اقتصاديا وحمايته عسكريا وتجسيده سياسيا في الانتخابات التي جاءت بعبد الناصر الى رئاسة الجمهورية . ولم يستطع العدوان الثلاثي على السويس ان يصمد في وجه الشرعية الجديدة التي ولدت في اتون التأميم والحرب ، كان الشارع المصري قد منح عبد الناصر ثقة تاريخية وهو يمزق اتفاقية ١٩٥٤ ويسلح الشعب ويقود الجماهير الواسعة للذود عن استقلالها بالدم . وهنا بالضبط اختلفت المعادلة الطبقية فبالرغم من ان الفئات الوسطى من البرجوازية ظلت في مركز الصدارة ، الا ان التدخل لم يعد بينها وبين الارستقراطية الزراعية والاحتكارات الاجنبية بل اصبحت القاعدة الجماهيرية العريضة من عمال وفلاحين وبرجوازيين صغار عنصرا حيويا نشيطا ومستفيدا من التغييرات الطارئة على الخريطة الاجتماعية وعلاقاتها بالسلطة .

اي ان عبد الناصر منذ وقع اتفاقية ١٩٥٤ الى ان الغاها عـام ١٩٥٦ الـى الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨ الى الاجراءات الوطنية بـين عامـي ١٩٦١ و ١٩٦٢ كان تعبيرا سياسيا متطورا في اتجاه سيادة الشعب على مقدراته وانجـاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية واستقطاب جماهير اوسع الـى دائرة الاستفادة من ثروات البلاد والاستغناء في المقابل عن الدور التقليدي لبعض فئات البرجوازية الوسطى « الوطنية » .. حيث تطورت المؤسسة الاقتصادية الى « قطاع عـام » بالتأميمات الواسعة التي شاركت في بناء التنميـة الاقتصادية والاسراع بمعدلاتها وحشد القوى الاجتماعية الجديدة حول « ميثاق العمـل الوطني » بالمشاركة فـي الارباح والادارة والتمثيل السياسي .. جنبا الى جنب مع تحديث وسائل الانتـاج والصناعة الثقيلة وتهيئة الكوادر الفنية بتقرير مجانية التعليم في مختلف مراحلـه حتى الجامعة .

ولم تكن القطيعة بين عبد الناصر والغرب الا مرادفا للقطيعة بينـه وبين التبعية الاستعمارية . واذا كان النضال الديموقراطي أيام الوفد يعني الكفاح ضد الاحتلال ومن اجل الدستور في وقت واحد ، فان النضال الوطني في ظل عبد الناصر قـد اكتسب معنى اكثر عمقا هو **دعـم الاستقلال** الاقليمي المفتوح عـلى المصير العربي وحركة التحرر العالمية والمعسكر الاشتراكي ، **والتقدم الاجتماعي** لاعرض قطاعـات الشعب .

ولقد كان عام ١٩٥٦ حاسما من هذه الزاوية ، وكان تمزيق اتفاقية ١٩٥٤ ـ رمزا وفعلا ـ بداية تاريخية جديـدة .. وقفت لهـا بالمرصاد القـوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية المحلية والجيوب اليمينية في النظـام الناصري والاخطـاء الديموقراطية العديدة ، حتى الحقت بها الهزيمة المدوية عام ١٩٦٧ .

★★★

ادت هزيمة حزيران ـ موضوعيا ـ الى سقوط نظـام ثورة يوليو ، ولكـن القيادة التاريخية لشخصية عبد الناصر ـ او ما يعبر عنه بدور الفرد في التاريخ ـ قد امدت النظام بثلاث سنوات اخـرى كانت امتدادا كميا للسنوات السابقة عـلى الحرب ، وانتهت على نحو فاجع ليس له مثيل : مجزرة ايلول الاردنيـة ، وفـاة عبد الناصر المفاجئة ، صراع السلطة بين الجناح البيروقراطي للناصرية او ما سمي اجتماعيا وتجاوزا حينذاك بالطبقة الجديـدة ، والجيوب اليمينية في النظام التـي اشتملت بدورها على اغنياء الريف والجناح الطفيلي على الانتاج سواء داخل القطاع العام او خارجه من اعمدة القطاع الخاص المتنامي في غيبـة الرقابـة الديموقراطية للشعب . وفي ليلة ١٤ ـ ١٥ أيار ١٩٧١ حسم التحالف الرجعي بـين اغنياء الريف والعناصر الطفيلية صراع السلطة ، بانقلاب سافر على البيروقراطية الناصرية .

اين كان الشعب في تلك الليلة ؟ بالدقة ــ والامانة كلها ــ كان **يتفرج** ! ذلك ان جماهيره العريضة كانت :

● فقدت الثقة نهائيا في الصيغة اللاديموقراطية ، اي الاسلوب السياسي للنظام .

● عانت الويلات من التضخم السرطاني للطبقة الجديدة والذي كان من شأنه الهبوط بمعدلات النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٦٥ .

● لم تؤد انتفاضاتها العفوية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ الى تنظيم صفوفها في جبهة وطنية قادرة على تغيير النظام لمصلحة القوى الشعبية .

● كانت تعي لا شعوريا ان النظام سقط منذ وقت ، وانه المسؤول تاريخيا عن « **ملء الفراغ** » من جانب القوى اليمينية .

وتوالت الاحداث المعروفة ــ اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ــ والتي اكدت للجماهير صدق وعيها ، ولو انه في مكامن اللاشعور . فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ سلكت السلطة المصرية طريق الردة خطوة خطوة ، ولكن بجسارة الفاجرين .

ولقد كان الاحتلال الاسرائيلي لسيناء ــ دون الاهتمام الجدي بالاراضي العربية الاخرى ولا بقضية فلسطين ــ هو العقبة الكأداء امام النظام الانقلابي الجديد ... فكان لا بد من تحريك هذه العقبة في طريق الحل الاقليمي الجزئي المنفرد حتى تكتسب السلطة الانقلابية الجديدة شرعيتها على انقاض النظام الجديد. ولعل مجموعة الاجراءات التي توالت بين تاريخ الانقلاب عام ١٩٧١ وحرب تشرين الاول ١٩٧٣ تشكل ادوات « **تكريس السقوط** » للناصرية محليا وعربيا ودوليا ، كما تسجل نتائج الحرب شهادة الميلاد « لشرعية » الانقلاب ان جاز التعبير .

كيف ذلك ؟

● ادت سياسة « **الانفتاح** » الاقتصادي الى **الابننة** التدريجية لهيكل الانتاج المصري ، بتحويل اجزاء عديدة الى مناطق حرة ، وبتشجيع القطاع الخاص على حرية الاستيراد والتصدير دون قيود يعتد بها ، وبالتشريعات الميسورة لاستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية . وبمحاصرة القطاع العام وتصفيته من داخله ، وبفك اوصال قوانين الاصلاح الزراعي ، وبالاتجاه المتزايد نحو المشروعات ذات الصبغة الطفيلية كأعمال التهريب والسمسرة والابنية الفخمة .

● ادت سياسة « **الانفتاح** » السياسي الى اغتيال التحالف مع الشرق الاشتراكي والارتماء في احضان الصداقة الاميركية ، والتجبيه مع الانظمة الرجعية العربية

والاحتفاظ بصيغة الاتحاد الاشتراكي بعد تعديلات فعلية في تعريف العامل والفلاح بحيث أصبح كبار الملاك ورجال الاعمال هم أعمـــدة السلطة في مختلف مستوياتها التشريعية والتنفيذية .

● أدت سياسة « الانفتاح » الايديولوجي الى ضرب الاقلام والمنابر الوطنيــة والتقدمية سواء بتهجيرها أو بتجميدها أو باستهوائها او باستضافتها في الزنازيــن بين وقت وآخر ، وفي المقابل الترويج لافكار شوفينية اقليمية وعنصرية دينية وقيم مجتمع الاستهلاك .

كان هذا الديكور تكريسا موضوعيا لسقوط النظام السابق ، ومناخا لحــرب تشرين الاول التي تعد « **اتفاقية سيناء** » المعقــودة اول أيلـــول ١٩٧٥ نتيجتهــا السياسية الحاسمة ، فروحها ونصوصها تبلور ابعاد الموقف المصري من المسألــة الوطنية والقضية القومية والسلام العالمي .

وبالرغم من ان القيادة السياسية المصرية اعلنت اكثر من مـــرة ان الاتفاقية مبرمة بينها وبين الولايات المتحدة ، وانها لم تعقد شيئا مع اسرائيل ، فان المقدمــة تنفي ذلك قطعيا بقولها في السطر الاول « **اتفقت حكومــــة جمهورية مصر العربيــة وحكومة اسرائيل على ما يلي** » وبموجب القانون الدولي تعد هذه العبارة **اعترافــا رسميا باسرائيل** .

ليكن ، فربما كان قرار مجلس الامن الشهير رقـــم ٢٤٢ في تشرين الثانـــي (نوفمبر) ١٩٦٧ ينطوي على اعتراف تقريبي ، وان كان الفرق الخطــير هـــو ان القرار المذكور كان بصوغ « واقع الحال » آنذاك وهـــو الهزيمة . بينما الاعتراف المحدد سنة ١٩٧٥ يجيء في واقع مغاير ، كما تتباهى بذلك السلطة المصرية ذاتها . وأرجح الاحتمالات ان الاعتراف الرسمي المصري باسرائيل لا يجسد بدقــة نتائــج الحرب ، بقدر ما يجسد الهوية السياسية للنظام المصري الراهن .

تتكامل معالم هذه الهوية حين تقول المادة الثانية من الاتفاقية « **يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة او التهديد او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخــر** » الامر الذي تشرحه المادة الثالثة على هذا النحو « **سيستمر الطرفان في ان يراعيــا بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن اي اعمـــال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الآخر** » . والمادتان صريحتان في تجميد القوات المسلحة المصرية عن التحرك سواء في مماطلة اسرائيل بشأن انسحاب آخر من سيناء او في عدوانها على دولة عربية اخرى خاصة سوريا شريكة الحرب وخاصــة المقاومـــة الفلسطينية المحصورة في لبنان ، ويتأكد التجميد العسكري لمصر بما ورد في ملحق الاتفاق تحت عنوان « القيود عـلى القوات والتسليح » حيث لا يتجـاوز مجمـوع القوات المصرية المسموح لها بالتواجد في الضفة الشرقية عن ثمانية آلاف جنــدي

منها ٨ كتائب مشاة وتملك ٧٥ دبابة و٧٢ قطعة مدفعية بما فيها الهاونات الثقيلة . **غير ان اخطر المواد على الاطلاق هي التي تخص نظام الانذار المبكر** الـذي يمنح الولايات المتحدة حق ايفاد ٢٠٠ فني لأدارته لا ينسحبون الا برغبة أميركية او **برغبة** الطرفين المتعاقدين **معا** . وبالرغم من ان رقم المائتين يبدو **قليلا** ، وبالرغم من ان صفته **الفنية المدنية** تخفف من وقعه على الاذن ، الا ان هذا الشكل لا يخفي مضمون التواجد الاميركي ، حيث ان أجهزة الرادار البالغة الرقي لا تحتاج الى **جيش** لادارتها ، وهي لن تحول دون نشوب الحرب فحسب ، بل **انهـا تحتـل موقعـا استراتيجيا التجسس الاميركي على نطاق الشرق الاوسط باكمله** بواسطة اجهزة التوصيل المتمركزة في قواعد حلف الاطلنطي القريبة . انه أحدث واخطر انواع الاحتلال المباشر ، لا لقطعة من الارض في سيناء ، بل للسيادة الوطنيـة المصريـة والسيادة العربية في المنطقـة التـي يطالهـا الرادار والتـي تمتـد حتـى حـدود الخليـج العربـي والعراق عبـر الاردن وسوريـا ولبنـان حيث قواعـد المقاومة الفلسطينية .

ومعنى ذلك أن الهوية السياسية للنظام المصري الراهن ، تتحدد فـي ضـوء بنود الاتفاقية وملحقاتها على النحو التالي :

● تغيير حركة القوات المسلحة المصرية في ما يخص التحرير**الوطني** والمسالـة **القومية** وطليعتها قضية فلسطين .

● التفريط في سيادة مصر واستقلالها بالدخول المباشر ضمن النظام الدفاعي للغرب كتتمة وتتويج للدخول المباشر ضمن دائرة النفوذ الاستعماري على الصعيـد الاقتصادي .

● التفريط في الانتماء العربي لمصر بتقديم التسهيلات العسكرية لاخطر اجهزة العدوان الامبريالي في عالمنا المعاصر .

● التفريط في التحالف مع المعسكر الاشتراكي بتعرية حدوده الجنوبية مـن دعائم الأمن المتبادل بين الاسرة الاشتراكية وحركة التحرر العربية ..

وليست هذه كلها الا اسيجة الدفاع عـن هـذا القسم الرجعي المتخلف مـن البرجوازية المصرية ، الدفاع عن مصالحها الطفيلية العابرة حتى وان ادى الامر لان تلقي علم الاستقلال في الوحل . **وهو ارتداد استثنائي في مجرى التاريـخ المصري الحديث ، يتجاوز القوانين الموضوعية المحركة لهذا التاريخ** .. فالتطـور الاجتماعي لمصر طيلة المرحلة الناصرية قد بلور كيانا اجتماعيا واقتصاديا لا يسمح بهذا الارتداد سواء على صعيد القوى المنتجة او العلاقات الاجتماعيـة . غير ان الملابسات الشاذة لسقوط السلطة الناصرية منذ هزيمة عام ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر عـام ١٩٧٠ الى انقلاب ايار ١٩٧١ هي التي افسحت في جـدار مصر التاريخي هـذه **الثغرة**

الاستثنائية التي نفذت منها قوى الردة . غير إن التناقض الموضوعي بين تطور مصر الاجتماعي والسلطة المصرية الراهنة لا يتيح لها امكانات العير الطويــل . ان ملايين العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والجنود الذين تخلقوا خــلال عشرين عامـا ، كقوى انتاجية وعلاقات اجتماعية ، قد خلقوا مصر جديدة لا سبيل الـى نسفها الا من الجذور وبحرب اهلية مدمرة . ولا يستطيع ميــزان القوى الاجتماعي هذا ان يعبر عن نفسه بأية درجة من الدرجات في هذه السلطة التي تجمع في سلة واحدة بين اكثر القطاعات تخلفا من الراسمالية الزراعية الى العناصر الطفيلية عـلى الانتاج . انها ليست البرجوازية الوطنية التقليدية التي قادت في مرحلة ما ، ثورة ١٩١٩ وفي مرحلة تالية ثورة ١٩٥٢ . بل هي راسمالية النهب السريـع الجشع القصير النفس الذي لا يستطيع ان يحل مشكلة واحدة في ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة، مهما بلغ حجم القروض او الاستثمارات الاجنبية . ولـم تكـن مصادفـة ان يصرح احمد ابو اسماعيل وزير الماليــة المصري أن عام ١٩٧٥ كان اسوأ عـام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث . وليست مصادفة ان معدلات التنميــة الاقتصادية تواجـه انهيارا تدريجيا ، وان التضخم وارتفـاع الاسعار واختفـاء السلع مــن الملامح الرئيسية لنهاية الطريق المسدود . ذلك ان الراسمالية المصريــة اجبن مـن ادارة هيكل الانتاج . ولهذا تعمد الى اسلوب « الخطف والجري » عن طريق الاستهلاك . ومن هنا كان سقوطها الاقتصادي محتما ، رغم مخدرات الانفتاح وجاذبية المعونات، كمقدمة لسقوطها السياسي . ولا ريب في ان انعـدام التماسك التنظيمي للجماهير الشعبية ، قد شارك في صنع الثغرة الاستثنائية التي نفذت منها هــذه السلطة ، ولا شك ان التحالف السياسي والعسكري مع الغرب سوف يقيها مهاوي السقوط السياسي لفترة ما . وسوف يرتبط تمسك النظـام القائم بالحماية الاستعماريـة لاتفاقية سيناء المعقودة والتي يمكن ان تعقــد في المستقبل المنظور ، ارتباطا عضويا لا ينفصم عراه من جانب السلطة المصرية الراهنة ، وانما بقدرة الجبهة الشعبية على التنظيم واحداث التغيير في بنية السلطة السياسية . اي ان القيادة الحالية ليست مؤهلة تاريخيا لموقف مماثل لموقف الوفد عــام ١٩٥١ حين الغــى النحاس باشا معاهدة ١٩٣٦ من اجل مصر وباسمها ، ولا لموقف مماثــل لموقف عبد الناصر عـام ١٩٥٦ حين مزق اتفاقية ١٩٥٤ واعلن تأميم قناة السويس .

ذلك أن الخطأ التاريخي في معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤ كان قابلا للتصحيح من جانب القوى الاجتماعية التي اقترفت الخطأ . . فانهـاء الوجـود البريطاني من القاهرة والاسكندرية عام ١٩٣٦ وانهاؤه من منطقة القنال عام ١٩٥٤ لم يكن ارتدادا وطنيا بل كان تهادنا بموجب الشروط الصعبة التـي قبلها المفاوض المصري في سبيل الجلاء الأول او الجلاء الثاني . والتهادن يقبل التصحيح اذا كانت القوى الاجتماعية نفسها هي التي تقود التطور نحو الاستقلال الوطني . ولذلك اسقط الوفد النظـام الذي كان يكبل قواه الاجتماعية بالاغلال حين الغى المعاهدة . ولذلــك ايضا اقام عبد الناصر دعائم النظام الجديد، حين افسح المجال للطبقة المتوسطة لان تغير المعادلة

الاجتماعية التي تخنق تطورها ، بتحقيق الجلاء والتمصير وهدم الملكية وقص الاذرع الطويلة للفئات العليا من البرجوازية الزراعية .

واذا قيست نصوص اتفاقية سيناء بنصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤ دون تخل عن اعتبارات المسافة التاريخية والاجتماعية ، فانه يتأكد لنا ان **الالتزامات العسكرية** التي قالت المعارضة وقتذاك — وبحق — انها تتعارض مع استقلال مصر وسيادتها على اراضيها ، لا تساوي الكثير ازاء الالتزامات العسكرية في اتفاقية سيناء التي استضافت احتلالا اميركيا واقعيا — لم يكن موجوداً — الى جانب الاحتلال الاسرائيلي الجاثم . وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق امام تطور القوات المسلحة التي قامت بثورة ١٩٥٢ والجمت بريطانيا عن التدخل في شؤوننا الداخلية مما اسهم في نجاح الثورة بنصيب غير منكور ، فأن اتفاقية سيناء تضع اخطر العراقيل امام قواتنا المسلحة و « **تنذر** » اي تحرك داخلي بالتصدي والمواجهة . وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق الى انتماء مصر العربي الذي تأكد في الساحة الفلسطينية عام ١٩٤٨ والذي سارع جمال عبد الناصر الى ترسيخه جماهيريا عام ١٩٥٦ فان اتفاقية سيناء تقوقع مصر في حدودها الاقليمية الناقصة !

ومن المثير ان القيادة السياسية المصرية اصرت في العديد من تصريحاتها انه ليست هناك ملحقات سرية للاتفاقية — بالرغم من ان المعلن منها يكفي لادانتها — فان الولايات المتحدة سارعت الى نفي هذا الزعم ونشرت النصوص الكاملة للوثائق السرية . وهي النصوص التي تجهز على موقف مصر العربي كمركز ثقل لحركة التحرر العربية :

— تحت رقم ٥ من الوثيقة الاولى يقول النص « لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة من اسرائيل ان تبدأ بتنفيذ الاتفاق قبل ان تنفذ مصر تعهدها بموجب اتفاق كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط ، القاضي بالسماح بمرور **كل** الشحنات الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس » .

— تحت رقم ١٢ من الوثيقة ذاتها يقول النص « يقوم موقف الولايات المتحدة على ان الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري الاسرائيلي ، وتطبيقه وسريان مفعوله ومدته ، **ليست مشروطة باي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى واسرائيل** . ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق **قائما في ذاته** » .

— تحت رقم ٢ من الوثيقة الثانية يقول النص « ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ، **اي انها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها** ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨

وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسعى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل » .

وليس مهما بعد ذلك ان هذه النصوص خير تكذيب للتصريحات المصرية الرسمية ، وان غير ما ذكرناه من المواد يمنح اسرائيل احدث منجزات التكنولوجية العسكرية الاميركية بكميات هائلة ، وان احد البنود ينص صراحة على التدخل المباشر لحماية الامن الاسرائيلي اذا هدده بطريقة مباشرة او غير مباشرة تدخل « دولة كبرى » في صراع الشرق الاوسط .

ليس هذا كله مهما اذا قيس بالمضمون الجوهري لاتفاقية سيناء وملحقاتها السرية والمعلنة (!) وهو المضمون الذي يعكس بدقة بالغة الهوية السياسية للنظام المصري الراهن . انها الهوية التي تسمح بمزيد من التورط في فخاخ النفوذ الاستعماري ولا تسمح مطلقا للسلطة الحالية أن تقدم لنا **المشهد التاريخي الثالث** في عمر مصر الحديثة ، بالغاء اتفاقية سيناء . ذلك ان الأمر يحتاج الى **مشهد داخلي** جديد يسقط « الشرعية » الاستثنائية لسلطة الانقلاب التي ولدتها حرب تشرين الاول حتى يتمكن من اسقاط ما شيد فوق هذه الشرعية المزيفة ، من اتفاقيات مضادة لاستقلال مصر ومصيرها العربي وتقدمها الاجتماعي .

الفصل الثاني

راسمالية في غير اوانها

ليست اتفاقية سيناء الثانية المعقودة بين اسرائيل والولايات المتحدة ومصر مجرد حدث سياسي وعسكري كبير ، ولكنها نقطة التحول الاستراتيجية في تاريخ النظام المصري الراهن وسلطته الانقلابية التي اقبلت على مسرح الحياة المصرية في مايو ـ أيار ١٩٧١ . وهي النقطة التي يؤرخ لها عادة بالاول من سبتمبر ـ ايلول ٧٥ اشارة الى تاريخ التوقيع بالاحرف الاولى بين الاطراف المعنية في القاهرة وتل ابيب على الاتفاقية المذكورة . ولكن الحقيقة هي ان نقطة التحول الاستراتيجية هي التجسيد العسكري فحسب لنقطة الحسم الاقتصادية والسياسية التي وصلت اليها السلطة المصرية ونظامها في سياق معقد بالغ التمويه منذ قامت الى الآن .

واذا كنا قد انتهينا الى انه من المستحيل على القيادة الطبقية للسلطة الراهنة ان تكرر المشهد التاريخي لمصطفى النحاس او جمال عبد الناصر ، والاول يلغي معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها والاخر يلغي اتفاقية ١٩٥٤ التي وقعها ، فان البحث عن البديل القادر على الغاء اتفاقية ١٩٧٥ يعني محاولة صنعه ، كما يعني ترجمة هذه المحاولة باللغتين الاقتصادية والسياسية ، ويعني ثالثا تحديد القوى الاجتماعية المطروحة واقعيا للقيام بهذا العبء التاريخي ، ويعني رابعا واخيرا ان الغاء اتفاقية سيناء ـ او نقطة التحول الاستراتيجية ـ ليس تمزيقا لمعاهدة بين دولتين بل تغييرا لنظام واستبدالا لسلطة بأخرى .



ووفقا للقانون الذي استخلصناه من حركة البرجوازية المصرية ، فاننا سوف نستكمل هنا مسيرتها الاقتصادية والسياسية ، قبل وبعد حرب تشرين ـ اكتوبر ١٩٧٣ وقبل وبعد اتفاقية ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٥ ، حتى نستخلص قانون الحركة الاجتماعية المضادة للردة التاريخية وتبيان القوى المؤهلة موضوعيا لتصحيح التاريخ ومدى قدراتها الذاتية لاسترداد الوطن وحجم التحديات وتفاصيل التناقضات في صفوف الشعب وبرنامج العمل المرشح لانقاذ مصر .

(١)

لا بد اولا من تحديد الاطار المنهجي الذي يقودنا ـ ضمن المعطيات الواقعية ـ الى تحليل « نقطة الحسم » التي وصل اليها النظام المصري الراهن على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي عكستها « نقطة التحول الاستراتيجية » في اتفاقية سيناء .

والعنصر الاول في هذا الاطار هو ان انقلاب ايار ـ مايو ١٩٧١ قد بدأ صراعا على السلطة « داخل » النظام ، وانتهى « ثورة مضادة » على النظام . اي انه بدأ بالتفاصيل السياسية وانتهى بالخط العام الاستراتيجي في مستوياته التشريعية والدستورية ، اقتصاديا واجتماعيا .

والعنصر الثاني هو ان الانقلاب في جوهره العميق ثمرة موضوعية للنظام الناصري وليس بأية حال براعة ذاتية في سرقة السلطة .. فقد هيأ التمثيل الطبقي للحكم الناصري وأسلوبه في العمل السياسي طيلة ١٨ عاما ومنهجه في التفكير ، مناخا صالحا لولادة الانقلاب من صلب السلطة الشرعية ، ولم يكن قط مناخا مواتيا لولادة النقيض الاكثر تقدما والاكثر شرعية .

والعنصر الثالث هو ذلك « الشيك على بياض » الذي اعطاه مجمل اليسار المصري للحكم الناصري بشكل مطلق ، واعطاه ـ مرة اخرى ـ لسلطة الانقلاب بشكل نسبي ، مما كان له اثره ولا يزال على مسيرة الحركة الاجتماعية المصرية وقواها السياسية .

وسوف نعرض للعنصرين الاول والثالث في سياق البحث ، اما العنصر الثاني فهو الذي يحتاج الى ايضاح اولي حتى لا « نفاجأ » بما آلت اليه الامور بعد غياب عبد الناصر ورحيل رفاقه عن دفة الحكم .

.. ولربما كان عام ١٩٦٥ علامة فارقة في رحلة النظام الناصري رغم اية تداعيات بالذاكرة الى ما قبلها واية تاملات في ما جرى بعدها . انه العام الذي انتهت به الخطة الخمسية الاولى للتنمية ، هو ايضا ختام تجربة التخطيط الوطني الشامل بعد اجراءات التأميم ، هو كذلك العام الذي انحدرت بعده معدلات التنمية ولم تبدأ الخطة الثانية الى يومنا . ولا شك ان كتاب علي صبري « سنوات التحول الخمس » يسجل انتصارات الشعب المصري الاقتصادية التي نالها بنضاله التاريخي وعرقه وجهده وعطائه السخي من اجراءات التأميم وبركات التنمية . ولكن القراءة الصبورة لهذا الكتاب تدلنا في غير عناء ، على جرثومة الفساد التي افرخت بعدئذ السوس المتوحش الذي نخر في عظام البناء الاقتصادي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠

حيث كانت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ تجسيدا كاشفا لما هو اعمق ، وحيث اقبلت ليلة الرابع عشر من ايار ـ مايو ١٩٧١ حصادا للهشيم ! جرثومة الفساد هذه هي الاسس الرأسمالية للقطاع العام ، وطلاء هذه الاسس بتسميات غير علمية كالقول انها تنمية لارأسمالية او الطريق اللارأسمالي للتنمية ، وكالاشارة الى احدى الشرائح الاجتماعية بانها رأسمالية « غير مستغلة » . يقول علي صبري في كتابه « الرسمي » ان العمليات التي اسندها القطاع العام الى مقاولين من الباطن ـ اي القطاع الخاص ـ « تصل الى ١٤٤ مليون جنيه في كل سنة من سنوات الخطة ، وتحقق ربحا يبلغ ٢٩ مليون جنيه » ثم « استغل القطاع الخاص هذا الوضع فأخذ في رفع اسعار العمليات التي يعهد اليه بها ، حتى في ظل نظام المناقصات ، مما أدى الى زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء وهي التي تمثل ٤٧٪ من قيمة الاستثمارات الشكلية للخطة » . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو ما يسميه طه شاكر بالاختلال الهيكلي « بزيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات على حساب القطاع السلعي ، وهو من الاسباب الرئيسية لزيادة الطلب الاستهلاكي والضغوط التضخمية التي صاحبت تنفيذ الخطة » (١) . فقد نقصت خلال السنوات الخمس نسبة القطاعات السلعية في هيكل الانتاج الكلي من ٧٠٫٢٪ الى ٦٨٫٢٪ بينما زادت الخدمات من ٢٩٫٨٪ الى ٣١٫٨ وكان نصيب الزيادة « للخدمات الحكومية والمؤسسات » هو الفرق بين ١٤٫٦٪ و ١٧٪ بينما انخفض نصيب الصناعة من ٤٢٫٧ الى ٤٢٫٣٪ . كذلك هبطت الطاقة الادخارية فارتفع الاستهلاك خلال السنوات الخمس ٤٦٫٩٪ . وكان من الطبيعي ان يتميز منهج التصنيع للصناعات الاستهلاكية جنبا الى جنب مع التحيز الطبقي وسوء التوزيع في ما يتعلق بالقوى العاملة بتضخيم الهيكل الاداري على حساب العمال .

وغم ذلك كله فقد ارتفعت معدلات التنمية اثناء سنوات الخطة الى ٧٫٢٪ حسب الاحصاءات الرسمية التي يجوز التحفظ عليها ولكن هذا الارتفاع انعكس واقعيا في الحرب ضد البطالة بين العمال والمثقفين ، وارتفع ايضا نصيب الفرد من اجمالي الدخل بنسبة ١٩٫١٪ بين عامي ٦٤ و ٦٥ . ولكن سرعان ما اخذت معدلات التنمية في الانحدار مع بداية عام ١٩٦٦ فانخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي وفرضت الحكومة ضرائب جديدة وزادت الضرائب القديمة . وبين عامي ٦٦ و ١٩٦٧ انخفض مجموع الانتاج في القطاعات السلعية ٠٫٩٪ وهبط الدخل الحقيقي الى ٦٢٫٨ جنيها في العام . وانتعش القطاع الخاص خلال الاعوام ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ فزادت حصته من مجمل الانتاج في صناعة الغزل والنسيج الى ٣٠٫٨٪ والصناعات الغذائية الى ٢٣٫٦٪ والصناعات الميكانيكية الى ٢٤٫١ بالمائة

(١) طه شاكر ـ قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية ـ دار الفارابي ـ بيروت (ص ١١٦ و ١١٧)

وابان تلك السنوات ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢٫٤٪ مقابل ١٢١٫١٪ للقطاع العام (٢) .

لماذا كان التقدم اثناء خطة التنمية ذاتها بطيئا ، ولماذا كان التراجع عنها كليا سريعا ؟

الجواب لانها لم تكن خطة جذرية للتنمية الشاملة ، لم تكن قط خطة التحول الاجتماعي الى الاشتراكية ، بل كانت منذ البداية خطة راسمالية ، ولكنها راسمالية « الدولة » الوطنية . كانت التاميمات الواسعة في جوهرها عملا وطنيا للتحديث والاستقلال والسيادة ـ طالما ان الفئات العليا من البرجوازية المصرية رفضت المساهمة الحرة في التنمية ـ ولقد كان لهذا العمل الوطني آثاره الاجتماعية على اوسع الجماهير . ولكنه ايضا وبنفس المقدار كان تحولا راسماليا من حيث التشريع والتنفيذ ، من حيث التفكير الاقتصادي والاطار السياسي . ولقد كان الميثاق الوطني هو دستور « راسمالية الدولة الوطنية » كما كان الاتحاد الاشتراكي هو تنظيمها السياسي .

هكذا استمرت ما تسمى بالراسمالية الوطنية في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات . واذا كان التخطيط والتنمية والتاميم قد حد من تراكم راس المال الفردي ، فانها استفادت من اشكال النمو الراسمالي غير المرئية بل واستفادت من انحسار شمس البرجوازية الكبيرة باحتلال مراكزها المالية في عمليات التسليف والتسويق . ولعلها استضافت عناصر جديدة من الشرائح الاقل راسمالية ، ولكن وزنها الاقتصادي المستثنى من صفة الاستغلال في الميثاق ، آتاح لها نموا غير استثنائي .

وهكذا نمت ايضا « الطبقة الجديدة » وهي تسمية عامة ، ولكنها دالة على العناصر التي شكلت قوامها الرئيسي (يمكن هنا مراجعة الدراسة الرائدة التي كتبها عادل غنيم في « الطليعة » المصرية عن هذه الطبقة عدد ٢ سنة ١٩٦٨) فقد تكونت من كوادر القطاع العام الادارية والتقنية ومن كوادر التنظيم والنظام السياسيين .

كذلك افلتت من اجراءات الدولة الوطنية الراسمالية ، بعض الفئات البرجوازية الكبيرة التي هجرت راسمالها الى قنوات شرعية تماما كالمقاولات والتصدير والتعامل المباشر مع القطاع العام واجهزة الدولة . ويقول الدكتور فؤاد مرسي « يكفي ان تجارة الجملة وحدها كانت بأيدي ٢١٩ تاجرا فقط يتصرفون في

---

(٢) المرجع السابق (ص ١٢٤)

٦٠٠ مليون جنيه » (٣) .

ونستطيع ان نضيف فئتين كان لهما دائما خطرهما الكبير في تهيئة مناخ الارتداد دون ان يتمتعا بالانتباه الشديد سواء من جانب الحكم الناصري او من جانب التنظيم السياسي ، وهما بقايا الطبقات القديمة التي هاجرت الى الداخل واستثمرت ما تبقى لها في علاقات اقتصادية حميمة سواء مع القطاع الخاص مباشرة او مع اجهزة الدولة او مع كوادر القطاع العام . والفئة الثانية التي يدعوها فؤاد مرسي بجماعات المغامرين الافاقين ، من ارباب التهريب واقطاب السوق السوداء ، وسادة السمسرة والرقيق الابيض وعلب الليل والشقق المفروشة ومكاتب التوكيلات واصحاب البورصة غير الرسمية وشركات الربا غير المعلنة واساتذة فن الرشوة والمزادات والمناقصات والخدمات غير المشروعة . هاتان الفئتان الخطيرتان كان لهما ابعد الاثر بالتسلل والتسرب والتحايل والغواية والارهاب على ترسيخ الاسس الراسمالية في هيكل الانتاج بل وتسويد النمط الطفيلي على التجارة والنمط الاستهلاكي على الصناعة .

اما الرأسمالية الزراعية فانها لم تتعرض مطلقا لاية ضغوط او تحديات من النظام الناصري ، بل على النقيض من ذلك وجدت كل تجاوب وتشجيع .. فقد ورثت كبار الملاك الاقطاعيين في اسلوب التعامل مع الفلاحين ، وفي اتساع رقعتها الاجتماعية التي استفادت من القوانين الباكرة للاصلاح الزراعي حيث تفتت الملكيات الكبيرة الى ماكيات متوسطة . واستثمرت خيرات الدولة في التسليف والتعاون والتحديث الزراعي ، واشترت مساحات هائلة من اراضي الملاك الصغار الذين لم تثبت قواهم امام المنافسة الراسمالية « المشروعة » كما انها استفادت الى اقصى الحدود من توسيع السوق الداخلية . وهكذا انتفعت الراسمالية الزراعية اساسا من كونها لم تمس طيلة سنوات الثورة بأي قانون او تشريع بل هي استفادة من القوانين الراسمالية للاصلاح الزراعي وتدرجها واساليب تنفيذها .

ولقد كان التحالف العفوي — واحيانا المقصود واحيانا الاضطراري — بين التشريع الراسمالي للتنمية الناصرية واسلوب التنفيذ البيروقراطي والبوليسي الذي يستهدف ابعاد الرقابة الشعبية المباشرة ، هو اته التحالف بين الفئات المهيمنة على السلطة الناصرية من داخلها وخارجها على السواء ، من اصدقائها واعدائها على السواء .. فقد تشابكت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك ارتبطت المصالح السياسية بين بيروقراطية القطاع العام ومقاولي القطاع الخاص

---

(٣) عن مقاله « سيطرة علاقات الانتاج الراسمالية » — مجلة « الطليعة » المصرية — عدد ١٢ سنة ١٩٧٥

والجناح العسكري الذي « ذاب في الحياة المدنية » على حد تعبير عبد الناصر نفسه، وبقايا الطبقات القديمة والسماسرة والمرابين .

ذلك هو المناخ الناصري ان شئنا التعبير الدقيق (والموضوعية والامانة) عن مقدمات انقلاب آيار – مايو ١٩٧١ . كان عام ١٩٦٥ بمثابة بداية النهاية التي اقبلت عام ١٩٦٧ . ولكن الشخصية التاريخية التي يتمتع بها جمال عبد الناصر أخرت موعد التسجيل الرسمي ثلاث سنوات ، فبرحيله المباغت كان الانقلاب قد ولد . وهو انقلاب شرعي ، أي انه مفارقة تاريخية سببها المفارقة – الجرثومة في دم النظام السابق ، وهو ردة استثنائية ترتفع ضرورة تصحيحها الى مستوى الحتمية التاريخية .

(٢)

من ليلة الانقلاب الى نقطة الحسم الى نقطة التحول الاستراتيجية سنوات خمس . وبين عامي ٦٥ و ١٩٧٠ خطة خمسية غائبة عن التفكير وطبعا عن التنفيذ . وبين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ حركة طلابية عارمة وحركات عمالية وفلاحية متناثرة وحركة ثقافية متطورة توقفت عند الرصاصة الاولى في حرب اكتوبر . تتوازى هذه الحلقات الخماسية من السنوات المصرية وتتقاطع لتشير في النهاية الى الحوار الملتهب فوق السطح وتحت الارض بين الشعب والسلطة من الهزيمة الى الحرب ، والحوار الآخر البارد في صفوف الشعب من الحرب الى الثورة . الثورة الثقافية الشاملة . ثورة تغير النظام وتغير المجتمع ، تغير هيكل الانتاج وقواه العاملة ، ثورة تلغي اتفاقية سيناء – نقطة التحول الاستراتيجية – في اللحظة التي تلغي فيها المقدمات والنتائج والسياق الكامن بينهما ، او ما اسميه بنقطة الحسم .

ما هي اولا نقطة الحسم ؟

انها نقطة التحول الاقتصادية عن نظام راسمالية الدولة الوطنية ، الى النظام الراسمالي التقليدي بمضاعفاته الطبيعية وامتداداته التلقائية ، ولكن في ظروف بلد محدد كمصر تنتمي جوهريا الى العالم المتخلف ، وجزء من اراضيها محتل . أي انها النقطة التي يلغى عندها التخطيط الوطني الشامل الهادف الى التحديث والاستقلال والتنمية المركزية لهيكل الانتاج ، واستبدال هذه « الاهداف » بالتخطيط الراسمالي الحر للمشروع الفردي او الشركة او الاحتكار ، بقصد الحصول على الربح وحده وتراكم رأس المال . ومن ثم يقتصر معنى الحداثة على بعض وسائل الانتاج ومظاهر الادارة وسلع الاستهلاك لا يتجاوزه الى عصرنة القيم والعلاقات والخدمات الاجتماعية للشعب ككل . كما يقتصر معنى الاستقلال على اسوار المشروع لا يتجاوزه الى الاستقلال الطني . وتصبح التنمية لامركزية

مبعثرة وفقا للتقسيم الاجتماعي للانتاج ، فيتجه حصاد التنمية لطبقات دون اخرى ولانواع من السلع دون اخرى بل ولمناطق جغرافية دون اخرى . وسوف نلاحظ في التطبيق ان هذه « الاهداف » المتواضعة من نقطة الحسم الاقتصادية لم تتحقق . . فبالاضافة الى انها وصلت بالبلاد الى حافة الانهيار الشامل التي يمكن ترجمتها شعبيا بالمجاعة ، فانها لم تنجز الاهداف الذاتية الضيقة كالتحديث الميكانيكي واستقلال المشروع الفردي والتنمية اللامركزية . ذلك أن الظروف النوعية الخاصة بمصر فرضت شروطها الموضوعية على الاهداف الذاتية ، فلم يجن اصحابها سوى الملايين ، ولكن في اطار الخضوع للقوانين الراسمالية العامة التي لا سبيل للنجاة منها لمن شاء سلوك الطريق الراسمالي : كهيمنة القطاع التجاري في بلد متخلف على بقية القطاعات وخصوصا الصناعة ، وكهيمنة الاستيراد على التصدير ، وكهيمنة الفئات الطفيلية على مجموع الشرائح الراسمالية ، واخيرا ــ ولعله اولا ــ كهيمنة الاحتكارات الاجنبية على السوق المحلية ، فلا يتمتع اصحاب « المشروع الراسمالي المصري » حتى بحق الشريك الاصغر ، بل دور التابع . وهذا هو جوهر نقطة الحسم الاقتصادية ، سواء قالها اهل الانقلاب او اضمروها ، انها نقطة التحول عن نظام الدولة الراسمالية الوطنية المخططة الموجهة المناضلة ضد الاستعمار الى نظام الدولة الراسمالية الدائرة في فلك النفوذ الامبريالي . وهي النقط التي قادت بالحتم الى تحويل الانقلاب ــ عبر حرب اكتوبر ــ الى نظام جديد كيفيا تعبر عنه نقطة التحول الاستراتيجية في اتفاقية سيناء .

وتحت شعارين متلازمين ، هما « سيادة القانون » و « الانفتاح » ، جرت الامور . ولعلنا نذكر أن بيان ٣٠ آذار ــ مارس كان رائد الدعوة الى سيادة القانون ، كما ان الانفتاح الاقتصادي خصوصا لم يكن بعيدا عن التجربة الناصرية في العديد من مراحلها . وقد صدرت المرة تلو الاخرى القوانين التي ترحب برؤوس الاموال الاجنبية . ولكن شعارات انقلاب ايار ١٩٧١ لم تكن تستهدف المعنى الكامن في برنامج ٣٠ آذار ولا المعنى الرابض في قوانين الاستثمار التي اصدرتها السلطة الناصرية . كانت سيادة القانون ولا تزال عند سلطة الانقلاب تعني التضييق العملي على التيارات الوطنية واليسارية (مذبحة لجنة النظام ــ مذبحة مجلة الكاتب ــ الاعتقالات الدورية ــ تهجير المثقفين ــ فرض الصمت بتحطيم الاقلام ــ اغراء البعض بالانحراف والانضواء تحت لواء السلطة) . كما تعني الترحيب العملي بالتيارات الرجعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، بفك الحراسات والافراج عن المدانين في شرفهم الوطني واستدعاء المهاجرين من المصريين البيض وقلب السياسة الاعلامية راسا على عقب بتوصيل العناصر الموالية الى قمة السلطة في الاجهزة والمؤسسات الثقافية والاعلامية .

وكان الانفتاح في ظل الحكم الناصري ــ والذي وصل سياسيا الى حد

القبول بمشروع روجرز ـ هـو الترحيب بالاستثمار الاجنبي في الحـدود التي لا تهدد الاستقلال الوطني وفي الاطـار الذي يحقن التنمية الاقتصادية بالدم والقـوة . ولكن الانفتاح الذي أراده الانقلاب بدأ رمزيا بطـرد الخبراء السوفيات وتعقيـد العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي ، ثم بدأ اقتصاديا بالقانون رقـم ٦٥ لسنة ١٩٧١ حول الاستثمارات العربية والمناطق الحرة . وهو القانون الذي عدل فـي التاسع من حزيران ٧٤ بقانون « الاستثمار العربـي والاجنبي والمناطق الحـرة في مصر » حيث جاء القانون تتويجا « للمبادىء العامـة » التي اعلنتها مصر والولايات المتحدة أثناء زيارة الرئيس الاميركي للقاهرة ، وشرطا لتوقيع اتفاق فصل القوات . ولقد نص القانون على مواد تبيـح للرأسمال الاجنبـي بالاستفادة القصوى مـن استثماره في مختلف المشاريع ، وبالتالي جني أكبر الارباح الممكنـة .. وحـددت المشاريع التي يسمح باستغلالها بالصناعة والتعدين والسياحة والنقـل والاسكان والاستثمار في البنوك والتأمين واستصلاح الاراضي .. وقـدم القانون ضمانات وامتيازات لتشجيع الرأسمال الاجنبي عـلى الاستثمار في مصر فاقت ضمانـات وامتيازات الدول النامية المرتبطة بالامبريالية الاميركية كايران عـلى سبيل المثال . ومن بين الضمانات التي وفرها القانون المصري :

● لا يجوز تأميم المال المستثمر او مصادرته ، كما لا يجوز تجميد تلك الاموال او الحجز عليها او فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي (المادة ٧) .

● تتم تسوية منازعات الاستثمار فيما يتعلق بتنفيذ احكام هـذا القانـون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر او في اطار الاتفاقيات السارية بين مصر ودولة المستثمر او في اطار تسويـة منازعات الاستثمار بين الـدول ومواطني الدول الاخرى التي انضمت اليها مصر بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الاحـوال التي تسري فيها ، فاذا تعذر ذلـك تعرض المنازعة عـلى لجنـة تحكيم ... الخ . (المـادة ٨) .

● تعتبر الشركات المنتفعة بأحكام هذا القانون من شركات القطـاع الخاص بغض النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسري عليهـا القوانين والاحكام واللوائح الخاصة بالقطاع العام او بالعاملين فيه (المادة ٩) .

● تستثنى المشروعات من احكام القوانين المنظمة للحد الاعلى للاجور والمرتبات والمكافآت وكذلك من أحكـام قوانين التأمينات والمعاشات بشرط تمتـع العاملين بالمشروع بنظام تأمينات افضل (المادة ١١) .

● ومن بين الامتيازات الاخرى التي تتمتع بها رؤوس الاموال الاجنبية اعفاء ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها والدمغـة

النسبية على اسهم راس المال وعن الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات إعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط ويسري هذا الاعفاء ولنفس المدة على عائد الارباح آلتي يعاد استثمارها في المشروع ويشترط لسريان الاعفاء الا يترتب عليه ان تصبح ارباح هذه المشروعات خاضعة فعلا للضرائب في دولة المستثمر الاجنبي او في غيرها من الدول ... ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد مدة الاعفاء الى ثماني سنوات وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى اهميته في التنمية الاقتصادية (المادة ١٦) اضافة الى ذلك تعفى من الضريبة العامة على الايراد والارباح التي يوزعها كل مشروع بحد اقصى قدره ٥ بالمائة من قيمة المال المستثمر (المادة ١٧) واعفى القانون ايضا الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التي يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم ، ويسري ذلك الاعفاء على فوائد القروض التي يمول بها الجانب المصري نصيبه في المشروع (المادة ١٨) وسمح القانون للخبراء والعاملين الاجانب القادمين من الخارج للعمل في احدى المشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون ان يحولوا الى الخارج حصة من الاجور والمرتبات والمكافآت التي يحصلون عليها في مصر ، على الا تتجاوز خمسين في المائة من مجموع ما يتقاضونه (المادة ٢٠) .

● ان الاموال التي تستثمر في ظل احكام هذا القانون يمكن ان يعاد تصديرها الى الخارج او التصرف فيها بموافقة مجلس ادارة الهيئة (المادة ٢١) .

● اما الفصل الثاني من القانون فيتعلق بالمال المشترك ويعرفها بأنها الاموال المستثمرة في المشاريع المشتركة بشكل شركات مساهمة او ذات مسؤولية محدودة وباسهم او حصص اسمية (المادة ٢٣) .

● وتناول الفصل الثالث صلاحيات الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة .. اما الفصل الرابع فتناول المناطق الحرة ونشاطاتها وصلاحيات مجالس المنطقة الحرة .

ان هذه الامتيازات والضمانات التي وفرها القانون المصري لرؤوس الاموال الاجنبية وخصوصا الاميركية لم تتوفر في قوانين سابقة اصدرتها دول مثل ايران والسعودية وغيرهما .. وكان الامتياز الذي حصلت عليه مصر مقابل هذا القانون « الفريد » هو تخصيص ملياري دولار من الحكومة الاميركية لاستثمارها في المشاريع المصرية ، هذا باستثناء رؤوس الأموال التي ستستثمرها المؤسسات والشركات الاحتكارية الاميركية .. وهو الامر الذي لم تتحقق منه سوى القشور ، حيث لم يكن الوعد اكثر من ورقة ابتزاز سياسية ، كما لم يكن الوعد أكثر من شرط لسيادة القانون « الاميركي » على الاقتصاد المصري (٤) .

---

(٤) راجع مقال « الى اين تتجه مصر » — حربي محمد — جريدة « الثورة » العراقية ١٩٧٤/٧/٨

وتقول الدكتورة اوديت الاسيوطي ـ الاستاذة بجامعة هارفارد ـ في خاتمة بحثها بمؤتمر « مصر عام ٢٠٠٠ » الذي عقد بالقاهرة في اواخر ديسمبر ٧٤ ما نصه « ونست في حاجة الى ان ازيد بالتأكيد على ضرورة وجود قانون ثابت تسير عليه الحكومة فقد لاقى قانون الاستثمار المباشر للعام ١٩٧١ تجاوبا قليلا برجع الى السياسة السابقة ضد مبدأ الاستثمار الاجنبي . اما قانون ١٩٧٤ الذي اتى كخطوة لاحقة فقد لاقى تجاوبا افضل لان مبدأ الشقة قد وجد . كما ان على مصر ان تأخذ بزمام المبادرة ، فاذا ما عرفت الشروط والمطالب المحلية وتأكدت مطالب الشركات المتعددة الجنسية ، فان تلك الشركات بمطالبها التي تتمشى مع مطالب مصر وشروطها يكون على مصر ان تتصل بها وتعرض عليها مطالبها . وفي عالم تعتبر فيه مزايا تلك الشركات المتعددة الجنسية سلعة نادرة ، فان البلاد الناجحة تجذبها اليها بشدة ، وكمثال فان اغراء الاتحاد السوفياتي لشركة فيات مثل جيد على مثل هذه الفلسفة . وقانونا الاستثمار لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ أوجدا منطقة للتجارة الحرة . وعموما ان ايجاد شروط مناسبة ليست ناجحة تماما لاجتذاب الشركات المتعددة الجنسية لأن هذه الشروط تثير كراهية داخلية ، وبالتالي تلغي تلك المزايا الخاصة بالاعفاء من الضرائب . وفكرة منطقة التجارة الحرة يمكن أن تكون ناجحة لان اسواقا خارجية كبيرة مستهلكة قريبة منها مثل اوروبا الغربية والبلاد العربية الاخرى . وتعاني اوروبا الغربية نقصا حاداً في الايدي العاملة فهي تستورد العمال من منطقة البحر الابيض . وبالتركيز على الصناعات التي تعتمد على ايد عاملة كثيرة لها مزايا يمكن نقلها فان مصر بما تملكه من أيد عاملة متوافرة تستطيع مد مواقع الانتاج في المناطق الحرة حيث تنتج هذه الشركات السلع لتصديرها الى اوروبا وغيرها . والمطلب الوحيد هو ان تكاليف الايدي العاملة في مصر بالنسبة الى اوروبا يجب ان تكون مخفوضة بكفاية تكاليف النقل والتخزين وتكاليف التصدير من مصر الى اوروبا » .

وقد أوضحت الدكتورة الاسيوطي في هذا البحث دون قصد منها ربما « مزايا » القانونين الصادرين في ٧١ و ١٩٧٤ ، مزاياهما بالنسبة للاحتكارات الاجنبية لا للشعب المصري الذي يجب ان يقدم « أيدي عاملة مخفوضة التكاليف »!!

وفي التطبيق نستطيع أن نرصد بضعة أمثلة على « نوعية » الانفتاح الاقتصادي ببعض المشاريع التي وافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي في الخامس من أيار ١٩٧٤ :

١ ـ شركة مشتركة براس مال مصري ـ سعودي لاقامة فندق يحل مكان فندق سميراميس ، وتتولى ادارة الفندق الجديد شركة إنتركونتيننتال العالمية .

٢ ـ مزرعة لتربية الاغنام برأسمال مصري بريطاني .

٣ ـ شركة ملاحية لنقل تجارة مصر الدولية براس مال مصري اميركي .
٤ ـ بواخر نيلية لاغراض السياحة براس مال يوناني .
٥ ـ شركة اوتوبيسات سياحية براس مال مصري عربي .
٦ ـ شركة أعمال سياحية للنقل والخدمات براس مال عربي .
٧ ـ ستريو ومطعم وحمام سباحة برساميل مصريين يحملون الجنسية الاميركية .
٨ ـ معمل فني للتصوير بالالوان الطبيعية براس مال مصري سعودي .
٩ ـ مصنع لتفصيل الملابس الجلدية والشنط والجوانتيات والاحزمة براس مال مصري ـ الماني غربي .
١٠ ـ وحدة تصنيع لمنتجات خان الخليلي براس مال مصري عربي (٥) .

هذه مجرد « عينات » و « نماذج » للمشاريع غير الانمائية مطلقا ، بل هي مشاريع استهلاكية لطبقات محددة ، من شأنها ازدياد التضخم وتفاقم الغلاء في السلع الرئيسية لمجموع الشعب . ومن هنا كان الاتجاه سريعا لالغاء الحد الاعلى لدخل الفرد ، وتركيز المادة ١٩ من قانون الاستثمار على استثناء المباني السكنية المنشاة وفقا لهذا القانون من سيادة قانون الايجارات المطبق على مجموع الشعب .

وبموجب الاتفاقية الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة اصبح ممكنا لراس مال مشترك بين مصر واي بلد اجنبي ان يؤسس بنكا يمارس كافة الأعمال المصرفية بلا قيود ، سوى ان راس المال المصري تبلغ نسبته ٥١٪ . كذلك اصبح ممكنا ـ وقد حدث ـ افتتاح فروع لبنوك اجنبية . كما اصبح ممكنا تأسيس بنوك مصرية أجنبية مختلطة للاستثمار والاعمال بلا قيود سوى التعامل الحر بالعملات الحرة في المناطق الحرة !!

وهكذا تم القضاء « شرعيا » على مبداين جوهريين في « ميثاق العمل الوطني » وهما قيادة القطاع العام للعمل الوطني ، وان تكون المصارف في حوزة الملكية العامة . وتوالت على الفور تصفية الحراسات وقوانين السوق الموازية للنقد (اي تشريع التهريب والسوق السوداء) .

ولم يتبق ـ بعد التجارة والصناعة والمصارف ـ سوى الزراعة والارض التي لم تمس « راسماليتها » طيلة سنوات الثورة الناصرية ، بل ازدادت رسوخا ، فماذا نالت من نقطة الحسم الانقلابية ؟

---

(٥) الامثلة مأخوذة من دراسة لحازم امين ثابت ـ مجلة « كتابات مصرية » ـ العدد الاول ـ ايلول ١٩٧٤ ـ بيروت (ص ٥٧ ـ ٥٩)

وافق مجلس « الشعب » المصري بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٧٥ على اربعة تشريعات أساسية هـي :

١ ــ رفع القيمة الايجارية على الا تتجاوز سبعة أمثـال الضريبة الزراعيـة الحاليـة .

٢ ــ جواز تحويل العلاقة الايجارية من نظام النقد الى اسلوب المزارعة .

٣ ــ الغاء لجان فض المنازعات واستبدالها بالمحاكم الجزئية .

٤ ــ جواز طرد المستاجر من الارض اذا ما تخلف عن دفع القيمة الايجاريـة بعد شهرين من انتهاء السنة الزراعية .

والتشريعات الاربعة رئيسية ، ولكنها ليست كل قوانين « الثورة الزراعيـة المضادة » لفقراء الفلاحين وصغار المـلاك ، ولكنهـا وحدهـا تستكمـل « الثـورة الاقتصادية المضادة » للتخطيط المركزي والتنمية الوطنية الشاملة .. وكما تـم الاجهاز على قيادة القطاع العام للتطور الاقتصادي بالعدوان عـلى شرعية الميثـاق الوطني وما أقره من حقوق للملكية العامة ، تم أيضا الاجهاز على مضمون الاصلاح الزراعي الذي لم يتجاوز قط القوانين الراسمالية « الوطنيـة » ولكنهـم ارادوا الانقلاب جذريا ، ونقطة الحسم شاملة لا تتجزأ .

.. فماذا كانت النتائج ؟

(٣)

لقد ذكرنا « المقدمات » وحدها ، ولن نصل الـى النتائج الا بعـد سردنا للسياق . يكفي القول الآن أن وزير المالية المصري اعترف قائلا بأن « عام ١٩٧٥ هو اسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث بأكمله » وان وزير التخطيط ــ المفكـر الكبير الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ــ وضع النقط فوق الحروف ، فقال ان منهج الخطة واسلوب التنمية وطريق الانفتاح تؤدي جميعها بمصر الى الهاوية . اما رئيس الوزراء فقد أدلى أمام مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١ ببيان يفصح عن الفجيعة بأقوى لسان يطلب حلا مزدوجا هو التقشف في الداخل ، وطلب المساعدة من « الاشقاء العرب » !!

وهي نغمة تتناقض الى حد مروع مع الاحـلام التي رافقت رحلـة نيكسون الشهيرة عام ١٩٧٤ فلماذا كان حتميا للسقوط ان يكون مدويا ، وما هي آفـاق تطور التجربة الانقلابية بعد ان هيأت لهـا الحرب سبـل الشرعية الاستثنائية ، ثـم انزلقت من ثغرة الدفرسوار « فلجأت » الى خيمة الكيلـو ١٠١ الى ان سقطت في حفرة سيناء الشهيرة ؟ وكيف يمكن بسقوط شرعية النظام الذي ولدته الجراحـة القيصرية لحرب تشرين أن تستمر السلطة الانقلابية ؟ والى متى ؟

★★★

يفتتح الدكتور فؤاد مرسي ثلاثيته النقدية ★ لسياسة الانفتاح الاقتصادي قائلا « ليس الانفتاح الاقتصادي مجرد موقف من رأس المال في الخارج . وليس الانفتاح الاقتصادي مجرد سياسة عارضة او عابرة او مؤقتة . وانما الانفتاح الاقتصادي هو جوهر استراتيجية المرحلة التاريخية التي بدأت بعد حرب اكتوبر » (٦) . ولعل الخطأ الوحيد في هذه المقدمة الصحيحة هو التحديد التاريخي بأن الاستراتيجية الجديدة للانقلاب « بعد » حرب اكتوبر ، فالحقيقة الموضوعية انها ولدت مع الانقلاب عام ١٩٧١ ثم اكتسبت شرعيتها بسرقة الحرب من الشارع الشعبي المطالب بها (وقد حاولت مرارا قطع لسانه الجهير بطلب الحرب) . وربما كان الخطأ ذاتيا ، فقد عمل الدكتور مرسي وزيرا للتموين في حكومة الانقلاب ، ولكنه كان رجلا شجاعا فاستقال ورفض أن يكون اداة لتنفيذ قوانين الغابة . وربما كان مصدر الخطأ أيضا ان « الصوت العالي » للانفتاح قد ارتفع فعلا بعد الحرب على حسابها .

ليس هذا هو المهم ، فالاهم ما يستخلصه الدكتور فؤاد مرسي من نظرية الانفتاح المصري وتطبيقه قائلا « يتضح لنا الآن معنى الانفتاح الاقتصادي ، فهو اباحة الاستثمار لرأس المال . هو السماح لرأس المال الخاص ، الاجنبي والمحلي ، بما كان محظورا عليه . الانفتاح الاقتصادي هو السماح لرأس المال الخاص بالنمو الافقي وبالنمو الراسي ، بلا قيد او شرط . وبصفة خاصة ، فهو السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو الى رأسمالية كبيرة ، وبأن ترتبط بالرأسمالية العالمية . وهو السماح للرأسمالية العالمية هي الاخرى بأن تستعيد مراكزها داخل الاقتصاد المصري » (المصدر المذكور) .

هكذا بدأ انتهاك المحرمات « الميثاقية » باقتحام رأس المال الاجنبي لمجالات كانت مقصورة على القطاع العام ، بل وتحويل القطاع العام ذاته الى قطاع خاص بالمشاركة في رأس المال سواء من جانب القطاع الخاص المحلي او المستثمرين الاجانب . ومن ثم الابتعاد نهائيا عن خطة التنمية جنبا الى جنب مع ابتعاد شبح التامين او المصادرة او فرض الحراسة . وجنبا الى جنب مع انتهاء التزامات الدولة القديمة نحو العاملين من حيث المشاركة في الادارة والارباح وقوانين العمل وخطة الانتاج . وقد كان هذا الانتهاك لقدس أقداس الميثاق الوطني مناخا مثاليا لشروط رأس المال الأجنبي وشروط القطاع الخاص على السواء . ان الرأسمالية العالمية ـ يقول فؤاد مرسي في مقاله المذكور ـ « تحتمي بالمشاركة المحلية لتحكم سيطرتها على الاقتصاديات التابعة . أنها تستفيد من الوضع الممتاز الذي صارت

★ صدرت بعد ذلك في كتاب عنوانه « هذا الانفتاح الاقتصادي » من دار الثقافة الجديدة بالقاهرة ١٩٧٦

(٦) مجلة « الطليعة » المصرية ـ عدد ١٠ سنة ١٩٧٥

تتمتع به الراسمالية المحلية . ثم تعود لتضفي حماية اكبر على هـــذه الراسمالية المحلية ألتي تتخذ من مقدم راس المـال الاجنبي وامتيازاته الباهظـة فرصة تاريخية سانحة للتمتع بالمزيد من النفوذ الاقتصادي ثم السياسي . من هنا اصطحب قانون الاستثمار الاجنبي عند صدوره بقوانين تصفية الحراسات ونقل التوكيلات التجارية الى الراسمالية المحلية . انها تهيء المناخ المواتي للاستثمار الاجنبي . لكنها فـــي الوقت نفسه تتيح للراسمالية المحلية اكثر من فرصة عملية لزيـادة ثرواتها . في هذا الاطار اصبح للاجانب حرية تملك حتى الاراضي الزراعية . وفي هذا الاطـار ايضا أعفيت الهيئات والشركات العالمية العاملة مثلا فـي مشروعات تطوير قنـــاة السويس من جميع الضرائب والرسوم المستحقة على ارباحهـا وتوزيعاتها وعـلى اموالها ومعداتها ومعاملاتها ... ان القطاع الاجنبي يزحف ليتحول بحكم ارتباطاته العالمية وبحكم نشاطاته الداخلية وبحكم حجم أمواله وامكانياته ، وبحكم تداخله مع الراسمالية المحلية وحتى مع القطاع العام والدولة ، ليصبح هـو القطاع القائـد في الاقتصاد المصري » .

لذلك كان طبيعيا ان يصدر عقب التشريع لاباحة الاستثمار الاجنبي بأقصى درجات التيسير ، قانون التوكيلات التجارية الذي يعيد هذه التوكيلات الى الافراد والشركات الخاصة فيضرب ثلاثة عصافير بحجر واحـد : اولها تشجيع القطـــاع الطفيلي في التجارة ، وثانيها تصفية التجارة الخارجية مع القطاع العـام ، وثالثها تبعية الاستيراد لخطة الوكيل المصري والمصدر الاجنبي المشتركة بغض النظـر عن الاحتياجات الموضوعية للبلاد مع السلع الضرورية . وقد وظفت تيسيرات الاستيراد (واهمها التهريب المقنع بعدم تحويل عملة) بمهـارة اللصوص المحترفين في جلـب السلع الكمالية الترفيهية وتصدير السلع الضرورية مـن قوت الشعب . واصبح باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه للمغامرين دون اي ضابط او شرط او تحديد من جانب الدولة للسلعة المستوردة او للجهة المصدرة او للنقد المتداول . ومـــن المعروف ان التجارة الخارجية كانت من البنود الاساسية في جدول خطـة التنميـة حيث إنها الاسلوب الامثل في ظل القطاع العام للحصول على النقـــد الصعب دون الحاجة الى التمويل بالعجز ودون الحاجـة الـى القروض غير المجزيـة او الشروط التي تهدد السيادة الوطنيـة . ثـم أصبحت الآن بنـدا رئيسيـا في جـدول اعمال الراسمالية التجارية ، الطابع الغالب على تطور البرجوازية المصريـة ، وخاصـــة شريحتها الربوية الطفيلية . لذلك كان بديهيا ان تتداعى أبنية القطاع العـام سواء بعرض اسهم بعض شركاته للبيع في المـــزاد العلني او بالاشتراك الشرعي لخبـراء القطاع الخاص في ادارته بحكم اشتراكهم في راس المال . وامست القوانين العاديـة لراس المال وفي مقدمتها قانون الربح والخسارة وقانون العـرض والطلب وقانـون فائض القيمة ، هي الاطار العام لدولاب الانتاج ، دون اي اعتبار للتكامـل المفترض بين وحدات هذا الانتاج ، ودون اي اعتبار لتطوير قوى الانتاج ووسائله ، ودون اي اعتبار لوظيفة الانتاج ودوره والجهة التي يخدمها ، فضلا عما يجب ان يساهم بـه

الانتاج في « الخدمات العامة » لمجموع الشعب كالصحة والتعليم ، وما يجب ان يساهم به في دعم القوات المسلحة حامية الاستقلال الوطني .. فهذه كلها اعتبارات لا تخطر على بال قوانين الاستثمار الفردي ـ محليا كان او اجنبيا ـ ولا على تشريعات التيسير التي تؤدي دورها موضوعيا في خدمة الاهداف المضادة لهذه الغايات .

كذلك كانت النتيجة في الزراعة التي نالتها الثورة المضادة لقوانين الاصلاح الزراعي الراسمالية في جوهرها ، اذ هددت مستقبل ثلاثة ملايين من صغار المستأجرين يعيشون من استئجار ٥ر٢ مليون فدان تمثل ٤٣٪ من مساحة الاراضي الزراعية . وان رفع القيمة الايجارية للفدان من سبعة امثال الضريبة التي رافقت قوانين الاصلاح الى سبعة امثال الضريبة الحالية هو خراب مستعجل ـ بكل معنى التعبير المصري الشائع ـ لأعرض قطاع من المزارعين الفقراء . اما التشريع بحق المالك في طرد المستأجر إذا تأخر عن دفع الايجار شهرين ، فالمقصود به هو طرد مئات الالوف من الفلاحين الصغار من الاراضي المستأجرة ليزرعها اغنياء الريف لا بالمحاصيل التقليدية التي يعيش منها الشعب كالقطن والقمح والذرة والفول والارز ، بل بحدائق الفاكهة والخضر التي تدر ربحا اكبر واسرع واضمن . واما تقرير جواز تحويل العلاقة الايجارية من النقد الى المزارعة فهي عودة صريحة الى النظام الاقطاعي ، حيث العمل بالسخرة هو الاساس واستئجار الارض هو الاستثناء . وتهيأت للراسمالي الزراعي آخر القلاع التي يحتمي فيها من « عدوان » المستأجر الفقير ، باحالة المشكلات بينهما الى المحاكم لا الى لجان فض المنازعات حيث يمكن للقضايا ان تلف وتدور حتى يموت الفلاح الصغير جوعا .. قبل ان يصدر الحكم !

وقد كانت النتائج الفورية لهذا الانقلاب الاقتصادي ـ او ما نسميه بنقطة الحسم الاقتصادية ـ صاعقة ، يمكن ايجازها في ما يلي :

١ ـ العجز الفادح في ميزان المدفوعات ، ومن ثم التمويل بالعجز ، واللجوء الى طبع الورق النقدي دون تغطية ذهبية .

٢ ـ اختفاء التمويل الداخلي لخطة التنمية باحجام اصحاب الدخول العالية عن الادخار ، ومن ثم الاعتماد على الديون الباهظة الفوائد من الدول الراسمالية ، والقاء العبء الثقيل على كاهل القطاعات الشعبية ذات الدخل المحدود .

٣ ـ جمود التصدير وانفلات الاستيراد ، اذ تخصصت الراسمالية المصرية وتفرغت لاعمال القرصنة والتهريب والسمسرة والتخزين حيث الربح السريع في اقصر وقت وحيث التراكم الراسمالي الفردي الجبان . مما

اثرت معه الاسواق المصرية بالكماليات المرتفعة الثمن وافتقرت الى السلع الرئيسية ، فزاد التضخم وارتفعت البطالة .. بهرب رؤوس الاموال عن المشاريع الطويلة الامد .

٤ ـ كان حتميا لذلك ان تتدهور حصة القطاع العام في الانتاج للمرة الاولى بنسبة ٣ر١ ٪ في غياب التخطيط ومنافسة القطاع الخاص وبتفكيك اوصال القطاع العام الادارية والمالية والانتاجية .

وهكذا لم يكن « اسوأ عام في تاريخ مصر الحديث » ـ أي عام ١٩٧٥ ـ على حد تعبير وزير المالية ووزير التخطيط ورئيس الوزراء صدفة ، رغم فتح قناة السويس وازدهار السياحة والايدي المترددة التي امتدت من العرب للمساعدة وعض الاصابع معا كالبنك الدولي وبعض البنوك الاميركية وبعض الشركات الاوروبية . لم يكن صدفة على الاطلاق ، ان تصل مصر ـ وقد انجزت ما انجزت في حرب اكتوبر ـ الى نقيض حالها عام ١٩٦٧ ، عام الهزيمة المدوية .

لم يكن ذلك ثمرة « المجهود الحربي » الذي لم تدفع ديونه حتى الآن ، ولم يكن نتيجة الغلاء العالمي في الاسعار الذي لم ينعكس على حياة البلاد الاقتصادية الا كامتداد للديون الراسمالية ، ولم يكن نتيجة الانفجار السكاني فالهجرة الجماعية من الوطن لم تتوقف ولا الوفيات ، ولم يكن نتيجة ما يسمى بالبخل العربي فالدعم النفطي المقرر في قمة الخرطوم لا يزال ساري المفعول .

.. وانما كان الثمرة العادلة ـ وان تكن مرة ـ لنقطة الحسم الانقلابية ، بالتشريع للثورة المضادة ، بالخروج من حركة التحرر الوطني العربية والدوران في فلك النفوذ الامبريالي .

ولعله من المؤسف ـ ولكنه طبيعي تماما ـ ان تكون روشتة العلاج عند رئيس الوزراء هي تقشف الشعب والشحادة من الاشقاء والمتاجرة بالدم العربي في مصر . على إنه ليس مؤسفا من وجهة نظر الذين اختاروا عدة امتار في سيناء مقابل « مصر كلها » .

كان اختيارا سياسيا منذ البداية ، قاد بالضرورة الى الاختيار الاستراتيجي في اتفاقية سيناء .. فمن اقدس الابواب ـ الحرب ـ عبرت مصر من الهزيمة الناصرية الى النصر المهزوم من خلال ما يسمى عسكريا بثغرة الدفرسوار الشهيرة.

ولا بد هنا من تسجيل اقوال الفريق سعد الدين الشاذلي ـ رئيس اركان حرب إكتوبر ـ التي ادلى بها بعد ابعاده سفيرا في بريطانيا . قال :

● « ان الفرد مهما اوتي من شجاعة لا يستطيع ان يحقق انتصارا من دون السلاح .. في هذه المعركة كان السلاح سوفياتيا مائة في المائة » واضاف انه « لا يمكن ان ننسى فضل الاتحاد السوفياتي قبل المعركة وخلال المعركة وبعد المعركة .. فالاتحاد السوفياتي قبل معارك حرب اكتوبر سلح المنطقة بشكل لم تشهد ولن تشهد له مثيلا من دون ان يكون هناك الاتحاد السوفياتي .. ان الاتحاد السوفياتي كان يرسل الدبابات الى مصر وسوريا والجزائر والعراق وحتى المغرب بالآلاف وليس بالمئات في الدفعة الواحدة » واشار الى ان « أسلحة روسية غير موجودة لدى حلف وارسو اشتركت في القتال » .

● « كان من الممكن ان لا تحدث الثغرة ـ الجيب الذي احدثته القوات الاسرائيلية فوق الضفة الغربية ـ ولكن كيف حدثت ؟ » يجيب « ان القيادة المصرية استهانت او قللت من اهمية الثغرة في المراحل الاولى الى ان حدث ما حدث ، علما بانه كان يمكن القضاء عليها بعد حدوثها » ثم « ظهر كيسنجر في هذه المرحلة ، وهو يحمل مجموعة من الوعود ، وتمكن من ان يقنع القيادة السياسية المصرية التي رحبت به ، رغبة منها في أظهار حسن النية وفي أنها لا تريد أن تدحر اسرائيل » ، « ان القيادة السياسية في مصر تراجعت عن تطبيق الاستراتيجية التي كانت تعتمد في السابق .. وكان السائد قبل الحرب ان الاستراتيجية المصرية ـ السوفياتية كانت تقول بانه كلما طالت الحرب مع اسرائيل كلما نجعل العدو يجثو على ركبتيه .. فلو طبقنا الاستراتيجية كان يجب ان لا تحدث الثغرة ، وحتى بعد ان حدثت كان يجب ان يقضى عليها .. ولو التزمنا بالاستراتيجية لتمكنا من ان نتفادى حصول فك الارتباط ولاستمرت الحرب » (٧) .

والفريق الشاذلي يتكلم كرجل عسكري ، له تاريخه المشرق في صفوف الجيش المصري ، لم يعرف عنه قط محبة السوفيات ، ولم تعرف عنه قط الاحلام السياسية وطموحات السلطة المدنية . ولكن عرف عنه الانضباط الصارم والولاء للقيادة السياسية الشرعية . لذلك تصبح معلوماته في مستوى الحقائق التي يعتمد عليها ، وتصبح تحليلاته اقرب الى وقائع التاريخ . فكيف نفسر كلماته الخطيرة ؟

نفسرها اولا بأن السلطة الانقلابية في مصر كذبت على الشعب المصري والراي العام العالمي حين اكدت اكثر من مرة ان السوفيات يحجبون عنها السلاح . وكان هذا الكذب تغطية لاول اجراءاتها المعادية لجوهر التحالف بين حركة التحرر المصرية والمعسكر الاشتراكي ، واعني به طرد الخبراء والمستشارين السوفيات . وفي

---

(٧) عن جريدة « السفير » اللبنانية ـ ٢٢ اب (اغسطس) ١٩٧٤

كتابه « الطريق الى رمضان » لف محمد حسنين هيكل ودار حول هذه النقطة « الغامضة » حتى قال ان أحدا لا يستطيع ان يحدد تماما العامل الذي ضغط على الزناد فأصدر الرئيس السادات قراره بالاستغناء عن الخبراء . ولكن « المفاجأة » احاطتها مجموعة من الملابسات المريبة أهمها زيارة وزير الدفاع السعودي لكل من واشنطن والقاهرة قبل وأثناء وبعد اتخاذ القرار (٨) .

وليكن أن احدا في البنتاجون او البيت الابيض لم يطلب من مصر رسميا طرد السوفيات (رغم ان التصريحات الاميركية في هذا الصدد لا تحتاج الى استشهاد لفرط كثرتها وتركيزها على ان الوجود السوفياتي في مصر يحول دون تسوية الصراع العربي الاسرائيلي) . ليكن ، فالحصيلة الموضوعية الختامية للقرار هي انه ابرز الهوية السياسية للسلطة الجديدة بعد اقصائها لما يسمى بالجناح الناصري في لعبة مشتركة من الجانبين . هذه الهوية هي الانسلاخ عن معسكر التحرر والاشتراكية . وكانت الشيفرة العلنية الأولى التي طالبت « الغرب » بفك رموزها لعله يفهم ويتحرك .

ونفسر كلمات الشاذلي ، ثانيا ، بتصريحات الرئيس السادات المتوالية لمجلة « الحوادث » اللبنانية ، وفيها يركز على نقطتين : الأولى هي انه ارسل حافظ اسماعيل الى واشنطن لجس نبض الولايات المتحدة قبل حرب اكتوبر ، فقيل له بلهجة دبلوماسية مهذبة انكم أمام خيارين أحدهم انكم مهزومون وعليكم قبول شروط الهزيمة والآخر ان تتحركوا حتى نتحرك . وكان المعنى ذاته تقريبا في تصريحات زعماء اوروبا الغربية وخاصة فرنسا .

وتحركت مصر في حرب اكتوبر ، وهنا تجيء النقطة الثانية التي ركز عليها الرئيس السادات في تصريحاته المستمرة الى مجلة « الحوادث » خاصة بين عامي ٧٤ و ١٩٧٥ وهي أنه كان ممكنا لثغرة « الدفرسنوار » أن تكون مقبرة للاسرائيليين وان تشهد — على حد تعبيره حرفيا — احدى أروع معارك العرب . لولا ان الدكتور كيسنجر نصح بالتريث لان اميركا حينئذ ستتدخل (وكان الرئيس المصري قد صرح مرارا انه خلال الايام العشرة الاخيرة من الحرب فوجيء بأنه يحارب اميركا بالفعل لا اسرائيل !!) ولكن المهم ان القيادة السياسية المصرية أعلنت أنها لا تستطيع محاربة اميركا ، ولذلك فهي تقبل النقاط الست لاتفاق فصل القوات الاول . وهو الاتفاق الذي توجته عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن وزيارة نيكسون الخرافية وما واكبها من اتفاقيات وأحلام اقتصادية . ولقد كان

(٨) محمد حسنين هيكل — الطريق الى رمضان — الطبعة العربية — دار النهار اللبنانية — بيروت ٧٥ — (ص ١٥٤ و ١٥٥) و (ص ١٦٥)

« اعلان المبادىء المشتركة » الذي وقع اثناء هذه الزيارة بمثابة المعاهدة البديلة لاتفاق الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي الذي جمد عمليا وهوجم رسميا . اي انه كان الوجه الآخر لطرد الخبراء السوفيات .

ويمكن تفسير كلمات الشاذلي ، ثالثا ، في ضوء الخطاب التاريخي الذي قاطع به القائد الاعلى للقوات المسلحة المصرية صوت الحرب ليقول انه على استعداد للتفاوض من أجل السلام ، ولم يكن قد تم تحرير سوى بضعة كيلومترات على الضفة الشرقية ، وكان الجنرال شارون قد بدأ رحلته الى الضفة الغربية . وكان يوم السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ هو يوم « التعادل » الذي يجيز التفاوض من مركز قوة !!

ولا شك ان هذا السياق يوحي بأن الحرب كانت « تمثيلية » ، ولكنها بالقطع لم تكن كذلك . فميادين القتال لا تعرف التمثيل بآلاف الدبابات والمدافع والطائرات وملايين الاطنان من النيران . كذلك فقد كان قرار الحرب متخذا بطول الشارع المصري — والعربي عامة — وعرضه . ولكنها بالقطع أيضا لم تكن حربا تحريرية من جانب القيادة السياسية المصرية ، وان كانت كذلك من جانب الشعب والجيش . فثغرة الدفرسوار تجسد المسافة بين القرار العسكري والقرار السياسي ، كما ان اتفاقية سيناء الثانية تجسد المسافة بين اختيار الشعب واختيار السلطة .

فلقد كان اختيار الشعب للحرب ضد « اسرائيل » اختيارا وطنيا واجتماعيا في آن ، يخترق قلب الهزيمة الناصرية عام ١٩٦٧ الى مرحلة ارقى من التحرير الوطني والاجتماعي ، بدرء سلبيات التجربة السابقة التي آلت نهايتها البيروقراطية البوليسية الى وراء الاسوار ، وباستعادة الاستقلال الوطني لسيناء في ضوء الرؤية القومية لبقية الاراضي العربية المحتلة وطليعتها فلسطين ، وبانجاز التحول الاجتماعي من مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية الى تأسيس القاعدة المادية الصلبة للاشتراكية . وهذه كلها ليست حلقات مغلقة معزولة عن بعضها البعض ، ولكنها حركة جدلية واحدة متفاعلة الوسائل والغايات . وكانت انتفاضة الطلاب والمثقفين والعمال والفلاحين المصريين بين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ قرارا بالحرب ، ولكن في حدود هذه المعاني . غير ان الاحداث التي جرت بين عامي ٧١ و ١٩٧٣ كانت تعد لحرب اخرى تمنح الشرعية لسلطة الانقلاب وتحولها الى « نظام » ، وتكرس سلبيات التجربة السابقة بتقنين الانحراف ، وتستغل المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٠ لتقيم أعمدة الهيكل المناقض كيفيا للبناء القديم . وقد دخل المصريون غمار الحرب ، بغض النظر عن اهداف النظام ، بشجاعة الرسل ونقاوة الانبياء .. حتى تبينوا بعد وقت قصير انهم كالراهب الذي ادى الصلاة في بيت الدعارة . فوجئوا بأنهم عبروا الهزيمة الناصرية حقا ، ولكن الى نصر مهزوم ، وكأن « الحرب » كانت جراحة قيصرية أجرتها سلطة

الانقلاب لتحصل على شرعية الولادة الاستثنائية ، لنظام كان جنينا جرثوميا في احشاء النظام الناصري ، ولكنه اصبح الآن نقيضه المتطرف .

(٤)

وتأخر الصدام عاما كاملا ..

فبعد الانتهاء من « فصل القوات » على جبهة سيناء تقدمت أجهزة الامن المصرية الى الرئيس السادات بتقرير هام يدق ناقوس الخطر الداخلي ..

وفي اجتماع عاجل لهيئة الامن القومي قال البعض وفي مقدمتهم حافظ اسماعيل ★ : انني أوافق على الجانب الوصفي في هذا التقرر ، ولكني لا أوافق على النتائج التي يتوصل اليها ، انني الاحظ قدرا من المبالغة في تصور الأمور .

وسافر حافظ اسماعيل الى موسكو سفيرا .

ولكن دائرة « الاستشارة » في ما احتواه التقرير من معلومات وما تضمنه من تحليل اتسعت . وقال البعض وفي مقدمتهم مراد غالب ـ وزير الخارجية حينذاك ـ ان من واجب « الاجهزة » ان تقدم المعلومات ، ولكن ليس من شأنها ان تقدم النصائح .

وسافر مراد غالب الى بلغراد سفيرا .

بعد ذلك بأقل من عام ، اضطربت شوارع القاهرة بموجة عارمة من المظاهرات ، فاستأذن اصحاب التقرير الجهات العليا في « تنفيذ الخطة » وحصلوا على الضوء الاخضر في اقل من ٢٤ ساعة تمكنوا بعدها من اعتقال الف مواطن مصري في ثلاثة أيام فقط !

ولكن ماذا قال التقرير ؟

قال انه منذ وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بدات بعض التنظيمات والتجمعات السياسية تتشكل من جديد ، حينا بسرية مطلقة وحينا آخر بصورة نصف علنية .. فالى جانب الاتحاد الاشتراكي ـ وهو التنظيم الرسمي ـ هناك :

● تنظيمات ناصرية : من بقايا الجهاز الطليعي للاتحاد الاشتراكي بالاضافة الى عناصر جديدة اغلبها من الشباب ، وهي ترى ـ خاصة بعد ١٥ مايو ـ ايار

★ مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي حينذاك ، وسفير مصر في باريس حاليا .

١٩٧١ ـ ان ما حدث هو انقلاب على الناصرية .

● تنظيمات شيوعية : انصهرت فيها تدريجيا عناصر من التشكيلات القديمة، ولكن رفدت اليها افواجا متلاحقة من الطلاب والعمال .

● تنظيم وفدي : له اربعون عضوا في مجلس الشعب ، ومنتشر الى حد ما في الجامعة ، علق انصاره اربع مجلات حائط في كلية الحقوق بجامعة القاهرة وثلاث مجلات في كلية التجارة .

● الاخوان المسلمون : وحزب التحرير الاسلامي وشباب محمد ، والتنظيمات الثلاثة مستقلة عن بعضها البعض .

● تجمعات غير منظمة حزبيا : في النقابات العمالية والاتحادات الطلابية وأوساط المهنيين خصوصا بين الصحفيين والمهندسين والمحامين .

وحول تقييم هذه التنظيمات قال التقرير :

● الناصريون هم أكبر التنظيمات « اليسارية » بينما الاخوان المسلمين هم أقوى التنظيمات « اليمينية » .

● الشيوعيون أقل عددا ولكن اكثر تنسيقا وتماسكا وتأثيرا .

● هناك تقارب يصل الى حد التعاون بين الناصريين والشيوعيين .

● هناك خلافات حادة بين الاخوان وحزب التحرير الاسلامي .

وقال التقرير ان هذه التنظيمات تختلف اساسا حول دور الاتحاد السوفياتي واميركا والعرب ، وحول معنى الديموقراطية واشكالها . ولكنها تتفق تقريبا حول ضرورة استئناف القتال .

واخيرا ، فقد نصح التقرير القيادة السياسية بضرب هذه « الاقلية المنظمة » قبل ان يستفحل خطرها .

ولكن القيادة السياسية « احتفظت » بالتقرير ، وراحت توجه دفة الامور على النحو التالي :

● اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي على رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، وبالطبع المصرية .

● اعلان سياسة الانفتاح على الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة .
● رفع الرقابة الرسمية عن الصحف .

« .. وعلى أجهزة الامن ان تظل في درجة الانتباه القصوى » . وتدفقت رؤوس الاموال على بناء الفنادق والكازينوهات وتصنيع السيارات ، واطلت مكاتب الشركات الخاصة للاستيراد والتصدير ، وجالت في سماء الشرق الاوسط طائرة كيسنجر وطائرة نيكسون ، وبدات الصحافة المصرية « عهداً جديداً » .

بدأ هذا العهد مبكرا باقصاء محمد حسنين هيكل عن « الاهرام » ، لانه كتب محذرا من الارتماء في احضان الولايات المتحدة او الاعتماد على شخص الرئيس الاميركي المهدد بفضيحة « ووترغيت » او بريق كيسنجر الذي لن يبقى طويلا . بدأ العهد رسميا بعودة التوأمين علي ومصطفى أمين الى عرشهما القديم . واصبحت « الديموقراطية الجديدة » تعني الهجوم على عبد الناصر تلميحا وتصريحا ، الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، الهجوم على الاشتراكية ، والهجوم على منجزات ثورة يوليو في الاقتصاد والسياسة الخارجية .

واكتفى اليسار المصري بالدفاع عن عبد الناصر وثورة يوليو والاتحاد السوفياتي والاشتراكية في « روز اليوسف » و « الجمهورية » و « الكاتب » و « الطليعة » . وما ان بدا هذا اليسار العلني المؤمن بقيادة الرئيس السادات ، يحلل حرب اكتوبر ويقيم نتائجها السياسية حتى اختتم « العهد الجديد لحرية الصحافة » اعماله بتصفية مجلة « الكاتب » .

ولكن السلطة السياسية لم تكتف برفع الرقابة عن الصحف للتعرف على مدى صحة التقرير الذي قدمته اجهزة الامن ، بل بادر الرئيس السادات بتقديم « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » . ان رفع الرقابة تؤدي الى معرفة تقريبية بالاتجاهات « السياسية » العامة في المجتمع . اما ادارة حوار جماهيري واسع حول الاتحاد الاشتراكي ، فانه يؤدي الى معرفة تقريبية أيضا بالنوايا « التنظيمية » لهذه الاتجاهات .

هكذا دار في طول مصر وعرضها اعنف حوار حول الاتحاد الاشتراكي . وقد راس لجنة الاستماع بمجلس الشعب السيد محمود ابو وافية عديل الرئيس . وقام باعداد التقرير الختامي للمناقشات المهندس سيد مرعي صهر الرئيس .

قال التقرير الذي أعدته لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » (٩) :

---

(٩) يراجع النص الكامل « للورقة » المذكورة في مجلة « الطليعة » المصرية ـ قسم الوثائق ـ عدد ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٤ وكذلك عدة تعليقات من اسرة التحرير ، وايضا الدراسة المنشورة في اكتوبر ١٩٧٤

● « اكدت جماهير شعبنا ان الغرض من التطوير هو مزيد من الحرية والديموقراطية والفاعلية » .

● « طالب البعض باعادة النظر في تعريف الفلاح والعامل بما يضمن التمثيل الحقيقي لفئتي العمال والفلاحين » .

● « ذهب فريق الى ان صيغة الاتحاد الاشتراكي قد فشلت في اداء المهام المنوطة بها ، او انها لم تعد ملائمة لمواجهة مهام المستقبل ، وهو ما يستلزم في الحالتين ، البحث عن صيغة بديلة ، وهي في راي هذا الفريق صيغة تعدد الاحزاب. وقد وضح هذا الاتجاه على الخصوص بين المثقفين ورجال الفكر من اساتذة الجامعات والصحفيين واعضاء النقابات المهنية المختلفة ، كما ظهر هذا الاتجاه ايضا في الحوار الذي دار في خمس محافظات » .

● « اذا كانت اغلبية الجماهير كما عبرت عن نفسها في الحوار الوطني الواسع قد استبعدت فكرة الاحزاب على الاقل في الوقت الحاضر ، الا انها تستعيد لتنظيمها السياسي اهم ما في النظام الحزبي من ايجابيات ، وهي تعدد الاتجاهات والمنابر والمعارضة الفعالة » .

هذا ما انتهى اليه التقرير « الرسمي » الذي قدمه سيد مرعي الى الرئيس ، مخففا من دعوة الجماهير وارادتها في تعدد الاحزاب ، ولكن دون أن يستطيع الهروب من المشكلة برمتها . ولا بد ان الرئيس قد أستعاد الى الذاكرة المناقشات الواسعة التي جرت في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعد ١٥ مايو ـ ايار ١٩٧١ ، وكيف ان الغالبية العظمى طالبت والحت في طلب تعدد الاحزاب .

في هذا الوقت كانت نتائج « سياسة الانفتاح » قد ادت الى نتائج محددة :

● على الصعيد السياسي دخلت « التسوية » في دائرة مفرغة ، بدات بزيارات كيسنجر « الصديق الوفي » وانتهت بالغاء زيارة بريجنيف . ولا زال الاحتلال الاسرائيلي جاثما على الارض العربية ومنها سيناء .

● على الصعيد الاقتصادي اختفت السلع الاساسية من الاسواق ، وارتفعت الاسعار خلال عام واحد الى اكثر من الضعف ولم ترتفع الاجور قرشا واحدا ودخلت البلاد مرحلة « المجاعة الشاملة » .. بينما « ازدهرت » الاستثمارات الطفيلية التي تهم الطبقات العليا كبيع وشراء السيارات ، واستيراد الكماليات المترفة من الملابس الداخلية الى ادوات الزينة . وتحولت عمارات كاملة الى « شقق مفروشة » . وتعذر انتاج الاقمشة الشعبية والدواء والاسكان على اوسع قطاعات الشعب . فلم يعد العمال والفلاحون والطلاب وحدهم يعانون البؤس بل أستضافوا

الى جانبهم فئات اجتماعية جديدة تنتمي اصلا الى الطبقة المتوسطة بشرائحها المختلفة .

واستندت جريدة الجمهورية الى احصاء رسمي لجهاز تخطيط الاسعار يقول « ان في مصر ٢١٩ تاجرا يكسبون ٢٥ مليونا من الجنيهات سنويا » (١٠) . وكتبت روز اليوسف تقول « ان القيمة الايجارية لكازينو الميريلاند زادت على نصف مليون جنيه وكان المستأجر القديم يدفع ٣٠ الف جنيه . وفي نفس الوقت بيع ملهى ليلي بشارع الهرم الى تاجر عربي بـ ٤٥٠ الف جنيه مقابل ١٣ الف جنيه فقط في العام الماضي » (١١) .

هكذا لم يعد في ميسور المواطن العادي ان يحلم بالمأوى او الطعام او الكساء او التعليم . . فقد اصبحت تجارة الكتب في الجامعة من ابشع معالم الانحراف « الاقتصادي » التي تدفع الطالب الفقير الى البحث عن عمل بدلا من البحث عن العلم . وبدات تصفيات شركات القطاع العام تتم الواحدة بعد الاخرى في هدوء وصمت . واصبح القطاع الخاص ـ في سلع الحياة اليومية الضرورية ـ هو سيد الموقف في الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير .

وارتفع الهمس من الصدور الى صفحات الجرائد ؛ فعلقت القيادة السياسية « احنا حنسيب الناس تفضفض وتقول اللي عايزاه ، وبعدين احنا اللي هنقرر » .

وبدات في مصر موجة من « الحوادث المؤسفة » كما ارادت الاجهزة ان تسميها : في طابور الجمعية التعاونية للحصول على صابونة ، اقدم احدهم على قتل آخر لانه حصل على ثلاث صابونات زيادة . في طابور آخر سقط احدهم بالسكتة القلبية حين اعطوه دجاجة وكيلو من اللحم لمدة اسبوع . اعتقلت الشرطة أحد المتهمين في جريمة عادية بحي السيدة زينب ، وشاع بين الناس أنه توفي أثناء التحقيق فقامت مظاهرة رمت قسم الشرطة بالطوب ودخلت مع البوليس في معركة . سقط جدار النادي الاهلي من الازدحام فمات بعض الشباب وقامت معركة دامية بين الجمهور والشرطة . صدمت احدى السيارات الخاصة مواطنا امام احد مصانع شبين الكوم ، فتجمهر الناس واحرقوا اربع سيارات مارة بالطريق واصطدموا بالبوليس بمختلف أدوات العنف .

ولا بد ان ذاكرة السلطة قد استعادت مسلسل الحرائق قبل حرب اكتوبر ـ والذي انتهى بدمار دار الاوبرا . وظل الفاعل « مجهولا » الى الآن !

---

(١٠) جريدة « الجمهورية » المصرية ـ عدد ١٩٧٤/١١/١٤

(١١) مجلة « روز اليوسف » المصرية ـ عدد ١٩٧٤/١٠/٧

وتلوثت ـ فجأة ـ مياه القاهرة . ربما لاول مرة في التاريخ . رغم ذلك جاء تقرير المدعي العام الاشتراكي ليؤكد ان « الفاعل مجهول » . وسخر فنان الكاريكاتير المصري المعروف صلاح جاهين من التقرير في « الاهرام » ولكن المدعي العام الاشتراكي طلبه للتحقيق لانه « مس جهة قضائية بما يعتبر قدحا وذما » . وبهذا الاجراء فتح المدعي العام الاشتراكي بابا كان مغلقا ، فقد راح البعض يكتب مستفسرا كيف يسمح للمدعي العام الاشتراكي ان يجمع بين هذه الوظيفة ومنصب وزير العدل .

كان الباب مغلقا ، ففتح على مصراعيه : كيف يجمع وزير العمل أيضا بين هذا المنصب ورئاسته لاتحاد العمال وبعض النقابات ؟ كيف يجمع وزير الثقافة بين احد عشر منصبا ؟ بل كيف يصبح رئيس الجمهورية رئيسا للاتحاد الاشتراكي ، التنظيم السياسي الوحيد ؟

واستمرت موجة « الحوادث المؤسفة » كما دعتها وزارتا الداخلية والاعلام ، ولكنها اتخذت اشكالا اخرى . قرار قضائي بحل مجلس نقابة المهندسين ، وقرار ثان وثالث ، لمخالفتها القانون في الانتخابات ، ولكنها لا تحل . رئيس قسم بجامعة عين شمس يضرب استاذا بالحذاء لمجرد ابدائه بعض الملاحظات على الفساد في الجامعة .

وتستمر « الحوادث المؤسفة » في موازاة الفراغ السياسي المؤلم الذي خلقته مسيرة الحل السلمي بعد الحرب ، وفي موازاة الغلاء المجنون والانخفاض المروع للاجور والاثراء البشع للسماسرة .

وذات صباح ..

اقبلت « الاجهزة » وبين يديها تقرير مطبوع ، قدمته الى الرئيس السادات ، تحت عنوان « مشروع برنامج عمل للقوى الشعبية » . اضاءت الاجهزة الضوء الاحمر وهي تقرأ على الرئيس . قالت انهم « الشيوعيون والناصريون » هم اصحاب هذا التقرير . اتصلوا ببعضهم البعض واجتمعوا على ما جاء فيه . يقول التقرير :

● « .. ها نحن نشهد منذ الايام الاولى لوقف القتال ، وعبر الخطوات والتطورات اللاحقة سلسلة من التحركات السريعة والواضحة من جانب كل القوى الداخلة في الصراع .. فالامبريالية الاميركية راس القوى المعادية لنضالنا وسند اسرائيل الاساسي وحامية القوى الرجعية وقوى الثورة المضادة في بلادنا وفي الوطن العربي كله ، تنشط فور وقف القتال الى العمل المكثف في سبيل اهدافها الاساسية التي لم تتنازل عنها قط . وفي الوقت الذي لا تتوقف فيه أميركا عن دعم العدوان

الاسرائيلي بكافة المعونات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، تتقدم بلا حياء لتلعب دور (الوسيط) بيننا وبين اسرائيل ، ولتفرض نفسها (الحكم) الوحيد في هذا الصراع ، وهي تهدف من ذلك الى احتواء كل نتائج وآثار حرب اكتوبر ، وتسعى لاستثمار هذه النتائج لصالحها هي ، على حساب نضالنا وعلى حساب التضحيات الباهظة لشعبنا والشعوب العربية الشقيقة » .

● « .. ان الفئات اليمينية من الراسمالية الوطنية التي كانت ترتبط بمعسكر الثورة الوطنية برباط ضعيف تستعد الآن تأمينا لمصالحها وجريا وراء اطماعها لقطع هذا الرباط وللتخلي عن وطنيتها . انها تستعد لالقاء راية الاستقلال الوطني في البحر ، وللقيام بدور الشريك الاصغر لرأس المال الامبريالي والاجنبي ، في اطار دولة رأسمالية متخلفة وتابعة » .

● « .. ان القوى الشعبية الهائلة تعرف بكل وضوح طريقها ، تعرف ما تريد وتعرف ما ترفض .. فهي ترفض ان تتحول قضية الارض المغتصبة الى طريق المساومات والحلول الجزئية المنفردة ، وان تكون اميركا وهي خصمنا الاساسي حكما بيننا وبين اسرائيل . وهي ترفض كل محاولات الامبريالية الاميركية واعوانها من الرجعيين والعملاء لاستغلال العدوان الاسرائيلي لتحقيق هدفها الدائم في فرض سيطرتها على بلادنا ، وعزلنا عن الوطن العربي ، بدفعنا الى التخلي عن مكاننا في حركة النضال العربي من اجل التحرير والتقدم والوحدة . وترفض محاولات الرجعية واليمين العربي لاستغلال الروابط القومية لصالحها ، واعطاء حركة التضامن والوحدة بين البلاد العربية مضمونا رجعيا ويمينيا معاديا لمصالح الشعوب العربية وآمالها . وترفض الاتجاه الرجعي واليميني الى الردة في سياستنا الخارجية بالاتجاه الذي يدعو الى التهادن والوفاق مع القوى الامبريالية والى العزلة عن القوى الصديقة لشعبنا . وترفض استمرار الاوضاع المنافية للديمقراطية في بلادنا تحت اي حجة من الحجج . وترفض المحاولات الامبريالية والرجعية الرامية الى تجميد وتصفية تطورنا الاقتصادي والاجتماعي . وترفض الخط اليميني لدفع تطورنا الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه التطور الراسمالي ، وتصفيته او احتواء الانجازات الايجابية الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو » .

● « .. ولا شك ان برنامجا موحدا للقوى الشعبية في جبهة واحدة يلعب دورا تنظيميا وتوحيديا عظيما . وليكن شعار الطلائع الواعية من الجماهير : فلنعبىء حركة الجماهير الشعبية في جبهة واحدة تتولى قيادة النضال ، فيسبيل تحقيق البرنامج الشعبي ، جبهة تتمثل فيها سائر القوى الوطنية والديموقراطية والثورية، وسائر الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية المعبرة عن هذه القوى . وهذه الجبهة سوف تكون بالضرورة جبهة معادية للامبريالية والرجعية كما انها معادية لقوى اليمين الراسمالي .

ولكن هذه الجبهة لن تعتبر نفسها ـ بالضرورة ـ جبهة معادية للسلطة القائمة لانها من موقع النضال في سبيل تحرير الارض ،وفي سبيل الحفاظ على الاستقلال الوطني ملزمة بأن تؤيد وتدعم كل خطوة تتخذها السلطة في هذا الاتجاه ، غير انها من هذا الموقع ايضا ملزمة ان تعارض بحزم اي خطوة تتخذها السلطة وتكون متعارضة مع المفهوم الصحيح للمصلحة الوطنية » .

● « .. واخيرا فانه من موقع الادراك فان الضمان الاساسي انما هو في تحقيق التمثيل الصحيح لمختلف طبقات الشعب وفئاته العاملة داخل سلطة الدولة بسائر أجهزتها . من موقع الادراك لهذه الحقيقة ، فان جبهة القوى الشعبية من حقها ان تناضل بلا كلل من أجل سلطة وطنية ديمقراطية شعبية تشترك فيها بنصيبها الكامل سائر طبقات وفئات شعبنا العامل ، ويتمثل فيها التحالف الديموقراطي لهذه الطبقات والفئات » .

وكان هذا التقرير السري مؤرخا في آب ـ اغسطس ١٩٧٤ وقد تلت هذا البيان الاهداف العامة للبرنامج المطروح للحوار بين القوى السياسية المختلفة في مصر (١٢) .

وبهذه « الوثيقة » ايقنت السلطة السياسية ان كافة ادوات التنفيس و « الفضفضة » لم تنجح في امتصاص الجو التنظيمي السري وشبه العلني ... ابتداء من الرفع الشكلي للرقابة على الصحف ، الى الحوار الواسع حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي .

وبدأت القيادة تقرأ من جديد التقرير الاول لاجهزة الامن . وايقنت ان « شيئا آخر » غير الذي حاولت احتواءه هو الذي يجري .. فقد استيقظت بعض القضايا التي ظن البعض انها ماتت . وربحت قضية استشهاد المناضل شهدي عطية الشافعي (الذي اغتيل في معتقل ابي زعبل عام ١٩٦٠) تعويضا قدره اثنا عشر الفا من الجنيهات . وصدر كتاب بالغ الاهمية في بيروت عنوانه « الاقدام العارية » يكشف وقائع التعذيب والموت التي تعرض لها المناضلون المصريون ـ شيوعيون وغير شيوعيين ـ بين عامي ٥٩ و ١٩٦٤ . واحست اجهزة الامن انها ليست بعيدة ، مهما تغيرت الوجوه والاسماء ، وان مستقبلها مرهون باستعادة هيبتها في القمع والابادة .

لذلك بادرت باعداد « القوائم » منذ تسعة اشهر كاملة ، كما اعترفت بذلك

---

(١٢) نشر هذا التقرير فيما بعد في مجلة علنية هي « الشرارة » البيروتية ـ عدد ٣ السنة الاولى ـ يناير (كانون الثاني) ـ مارس (اذار) ١٩٧٥

ـ مصادفة ـ وكالة أنباء الشرق الاوسط وهي الناطق الرسمي باسم النظـام . قالت الوكالة المذكورة بتاريخ ١٩٧٥/١/٥ ان « اجهزة الامن بالاشتراك مع النيابة العامة كانت تتابع هذا النشاط الهدام والضار بالامن القومي منذ ٩ اشهر تقريبا ». لم تكن هذه الاجهزة مشغولة اذن برصد شبكات التجسس الاسرائيلي ، ولا بمتابعة شبكات الاختلاس والتهريب والنصب العلني والمستور ، ولا بمطاردة المتلاعبين بأرزاق المواطنين في سوق البورصة .. وانما كانت مشغولة غاية الانشغال بأولئك الذين يناضلون من أجل حقهم وحق غيرهم في التنظيم السياسي المستقل اي في الدفاع عن الديمقراطية . وهكذا كانت « الصحافة الحرة » وندوات « تطوير الاتحاد الاشتراكي » كالمصيدة التي فتحت شهية الناس ليتكلموا ، وحين جهروا بآرائهم في ضرورة تعدد الاحزاب واستقلال المنابر الصحفية ، كانت الاجهزة تسجل عليهم انفاسهم وترصد حركاتهم قبل اسمائهم .

وتعالت الاحداث بسرعة .

بدأت « التسوية » تهرول في الطريق المسدود ، ولدت « المساعي الحميدة » للدكتور كيسنجر فأرا ، وتبخرت أحلام البعض في الاموال الاميركية . تضاعفت الاختناقات في الشارع والبيت والجامعة والمصنع والمكتب ، في المواصلات والاغذية والادوية والاحذية والملابس والكتب الدراسية والمساكن .

وفي هذا « الجو » تأجلت زيارة بريجنيف .. وكانها بمقدماتها ونتائجها تبدو نقيضا لزيارة خروشوف الشهيرة عام ١٩٦٤ .

كانت زيارة خروشوف تتويجا سياسيا (معنويا) لتحولات اجتماعية في مصر ، بدأت بقرارات يوليو ١٩٦٢ ، وفي يوم الزيارة لم يكن هناك معتقل شيوعي او وطني داخل الاسوار ..

ويجيء تأجيل زيارة بريجنيف تتويجا سياسيا لتحولات اجتماعية وسياسية بدأت بفصل القوات ثم راحت تدور في حلقة مفرغة .

وفي هذا « الوقت » بالذات بدأت مظاهرات بور سعيد القليلة العدد ، وأنتهت بمظاهرات القاهرة الكبيرة : الوف العمال الذين عانوا أهوال الغلاء وقمع الحريات والطريق المسدود أمام التحرير والدماء الغزيرة لابنائهم الشهداء . والوف الطلاب الذين عانوا الاهوال من الوصاية على نشاطهم السياسي ومن برامج التعليم الرجعية ومن تجار الكتب الجامعية .

وكأن « الحوادث المؤسفة » الفردية كانت انذاراً بما يغلي بـه باطن الارض من تفاعلات ، تفجرت عفويا كبركان صباح اليوم الاول مـن العـام الجديد ١٩٧٥ ...

انفجار بركاني لم ينظمه احد ، ولكنه معبأ تلقائيا بأثقال الواقع المر . انه احد اشكال النضال ذات التقاليد العريقة في مصر والتي لا تحتاج الــى « عناصر مندسة » ★ لاشعالها لان الشعب المصري ليس قاصراً عن الوعي ، ولا يحتاج الى ازرار خارجية ليتحرك . ولعل العناصر المندسة حقاً ـ وكما اعترفت احدى المصادر العليمة ـ من عملاء اجهزة الامن المدربين على التخريب وافتعال الشعارات « المبتذلة » . هؤلاء هم الذين حطموا عن قصد شركات الطيران الفرنسية والليبية والمكتبة السوفياتية وعشرات السيارات دون تفريق ، لمجرد تلفيق تهمة « التخريب » للمتظاهرين من أبناء الشعب .

كانت ولا تزال مظاهرات الاحتجاج على الغلاء البشع ، وقمع الحريات ، والتسوية المائعة . كانت ولا تزال مظاهرات نظيفة في شعاراتها وأساليبها . ولقد سبقت ولا تزال كافة التنظيمات السرية وشبه العلنية في التحرك . كان الناصريون والشيوعيون والديموقراطيون يحاولون ولا زالوا ايجاد الصيغة الصحيحة للنضال المشترك من أجل الديموقراطية .

ولكن الاجهزة لم تهمها المظاهرات ولا فكرت السلطة في دلالتها الخطيرة .. وانما راحت تلمع القوائم الجاهزة بأسماء المناضلين عن مصر والعروبة والاستقلال والاشتراكية .

ان هذه المظاهرات ليست من تدبير المخابرات الاميركية كما قال عبد الرحمن الشرقاوي في « روز اليوسف » ولكنها من تدبير الشعب المصري والغلاء والقمع ، وما حدث من تشويه مرده الى عناصر السلطة المندسة في صفوف الجماهير .

ان هذه المظاهرات ايضا ليست من تخطيط احدى المنظمات اليسارية والناصرية والوطنية ، ولكنها « هبة » عفوية انطلقت من الصدور والحناجر . انها تعبر عن « المناخ العام » اكثر من تجسيدها لنشاط حزبي معين .

والعلاج الذي قامت به السلطة ، باعتقالها لالف مواطن مصري من العمال والطلاب والمثقفين والكتاب لم يطفىء الشعلة المتهبة .. لانه ليس علاجا ما دام المرض كامنا في بنية النظام الذي استضاف الى السلطة في السنوات الاخيرة بعض اغنياء الريف والفئات الطفيلية على الانتاج من السماسرة وعملاء الشركات الاجنبية. انه ليس علاجا ، ما دام المرض مستوطنا في الغلاء الفاحش وغياب الديموقراطية والتهادن في تحرير الارض . وليس علاجا ما يطالب به البعض ملوك وامراء البترول

★ تعبير اشاعته في البداية اجهزة الامن المصرية ، ثم استخدمته القيادات الرسمية في الخطب والتصريحات ، وما لبث ان ذاع بواسطة اجهزة الاعلام .

العربي من سرعة انقاذ مصر من المجاعة ، او ما يطالبون به اميركا من مبادرات جديدة تنقذ أنظمة الحكم المهددة بالانهيار .

وانما يجيء اعتقال الالف مناضل مصري ــ والافــراج عنهــم ثــم استردادهم وهكذا ــ ضمن برنامج شامل للتسوية السياسية والتصفية الاقتصادية والأجتماعية لمنجزات ثورة يوليو .

★★★

ذات صباح ، في اليوم الاول من يناير ١٩٥٩ ، قامت اجهـزة الأمن المصريـة بأكبر حملة اعتقالات في تاريخ مصر الحديث ، كان مـن نتائجها الفوريـــة انفصال الوحدة المصرية السورية ، ومن نتائجها البعيدة هزيمة يونيو ــ حزيران ١٩٦٧ .

وذات صباح ، في اليوم الثاني والثالث من يناير ١٩٧٥ قامت أجهزة الامــن المصرية بأكبر حملة اعتقالات بعد رحيل عبد الناصر .. فالام تؤدي؟

هذا هو السؤال !

واقبل الجواب في « المحلة الكبرى » عاجلا وحاسما . تكونت أول « كومونة » حقيقية في اكبر مدينة عمالية مصرية ، حاصرتها قــوى الجيش وأجهضتها بالسلاح والسجن . كان ذلك في آذار ــ مارس ١٩٧٥ حيث بدأت مسرحية «فشل» كيسنجر في مفاوضات اتفاقية سيناء التي نجحت في تمــوز في قمــة سالزبورغ بين الرئيسين الاميركي والمصري ووقعت بالاحرف الاولى في أيلول .

كانت محطة سالزبورغ النمسوية بمثابة محطة الوصول . وصول نقطة الحسم الاقتصادية الى نقطة التحول الاستراتيجية . وبينهما كانت نقطــة الوصول مـــن مرحلة الانقلاب الى مرحلة النظام المعبر عنهـــا عسكريا بحرب اكتوبـر وثغــرة الدفرسوار . فماذا عن الأطار السياسي الشامل لهذا الطريق البالغ القصر والبالغ الاسراع ؟

(٥)

البرجوازية المصرية التي سادت في خاتمة المطاف هي الراسمالية التجارية ، وخاصة قطاعها الطفيلي الربوي . انها الشريحة الاعرض في البناء الراسمالي المصري الجديد ، تلازمها الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية حيــث أن راسمالها هـــو « الوظيفة » المتداخلة عضويا مع دورة الراسمال الربوي والمتباعدة نوعا عــن هيكل الانتاج المادي للمجتمع . وتشاركها السلطة الراسمالية الزراعية التــي استضافت

منذ عام ١٩٧١ عناصر جديدة من مصادر متعددة أشار اليها الدكتور فؤاد مرسي في الجزء الاخير من دراسته على النحو التالي (١٣) :

١ ـ بعد عام ١٩٧١ تمت تصفية املاك الدولة ووزعت الاراضي المستصلحة على خريجي المعاهد الزراعية ، وبيعت بعض الاراضي المستصلحة ، واعيد ١٣٦ الف فدان من اراضي الوقف كانت تديرها هيئة الاصلاح الزراعي الى وزارة الاوقاف التي طرحتها فوراً للبيع .

٢ ـ في عام ١٩٧٣ تقرر تغيير نظام التسويق التعاوني للقطن وذلك بالشراء راسا من المنتجين . ومن ثم فتح السبيل امام عودة سماسرة القطن وتجار الداخل. وفي كل ذلك يتميز المنتج الراسمالي الكبير للقطن . ثم صارت الدعوة الآن تتجه للمطالبة بحرية التسويق لكافة الحاصلات الزراعية الخاضعة لنظام التسويق التعاوني .

٣ ـ وضمن قانون تصفية الحراسات أعيد مما تبقى من اراضي الحراسات الى ملاكها السابقين واغلبهم من الاقطاعيين . وتم الصلح بين الراسمالية الريفية وبقايا الاقطاع .

٤ ـ قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة السماح للاسرة بحيازة ارض زراعية بطريق الايجار تزيد على خمسين فدانا .

فاذا لم ننس التشريعات « الزراعية » التي خدمت الفئات العليا من الراسمالية الريفية وحطمت صغار المستاجرين وصغار الفلاحين فضلا عن الاجراء ، فاننا نستطيع ان نلمس حدود التحالف الطبقي المهيمن على السلطة المصرية الراهنة، وهما القطاعان التجاري اولا والزراعي ثانيا .

في المقابل هناك ما يسمى بالفئات الوسطى التي تزاول الانتاج السلعي الصغير من الفلاحين وصغارهم (وهم أعرض فئة مالكة في الريف اذ تضم حوالي ٣ ملايين فلاح) ووسائل انتاجها بدائية تفي اساسا باستهلاك الاسرة . ثم هناك العمال الزراعيون الذين يبلغ عددهم ١ر٤ مليونا اي نصف عدد العاملين على الصعيد الوطني الشامل . غير ان ٤٠٪ من العمال الزراعيين في حكم البطالة المقنعة لاسباب التخلف الزراعي .. فبينما ينتج العامل الزراعي عادة ما قيمته ٢٩٦ جنيها في العام ينتج العامل الصناعي ما قيمته ٢١٨٨ جنيها في العام .

هناك ايضا الحرفيون في المدينة وهم يقابلون صغار الفلاحين في الريف . وفي

(١٣) مجلة « الطليعة » المصرية ـ عدد ١٢ سنة ١٩٧٥

مصر يسود الانتاج السلعي الصغير على جانب كبير من الصناعة، كصناعات الاثاث والجلد والمنسوجات . ومن الطبيعي ان يحيا الحرفي في مصنع متخلف سواء من ناحية وسائل الانتاج او من ناحية الكم الانتاجي وعائده فضلا عن مردوده الاقتصادي للدخل العام . وتشبه هذه الفئة زميلتها في القطاع التجاري من المعروفين بتجار التجزئة .

وهنا أخيرا - في الجانب الرأسمالي بشرائحه المتباينة درجيا احيانا ، ونوعيا احيانا أخرى - شريحة الموظفين العريضة . وهي كالمجتمع نفسه ، وكالراسمالية ذاتها ، متعددة الاجنحة والفئات والمصالح .. منها القيادات البيروقراطية التي لا تختلف وظيفتها في الانتاج وعوائدها من الدخول عن اعلى الفئات الطفيلية في القطاع التجاري ، ومنها الفئات الوسطى التي يرتبط اصلها الاجتماعي (ويمتد في عروقها) بالملكيات العقارية الصغيرة او اصول فلاحية متواضعة او جذور تجارية ضئيلة ، ومنهم من لا يختلف وضعه عمليا عن مصير الطبقة العاملة رغم الفارق في اداة الانتاج ووظيفته .

اما الطبقة العاملة المصرية فتضم الآن ٩ مليون ونصف من العاملين . وحين كان عددها عام ١٩٧٣ لا يزيد على ٧ر٨ مليونا ، كان العمال موزعين حسب نوعية النشاط هكذا : ٦٤٪ في القطاعات السلعية كالزراعة والصناعة ، و ١٤٪ في قطاعات التجارة والتوزيع ، و ٢٢٪ في قطاعات الخدمات . اما حسب نوعية القطاع ، فان ٦٨٪ من العمال يشتغلون في مجالات الانتاج الخاص بينما يعمل ٣٢٪ في القطاع العام .

والطبقة العاملة الصناعية تضم ١ر١ مليونا من العمال يمثلون ١٢٪ من مجموع الطبقة العاملة المصرية .

فما هو الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الجديد لصياغة التفاعلات الاجتماعية المحتدمة .. فالتفاوت الطبقي ازداد اتساعا اضعافا مضاعفة نتيجة المعادلة الطبقية الجديدة باتجاهاتها الاقتصادية ، والصراع الاجتماعي تفاقم ضراوة ، فما هو الوعاء الصالح لضبط هذا الصراع ، خاصة وان مؤشرات التفاعل تضيء كلها باللون الاحمر ؟ فقد زاد التضخم من ٧٢ الى ١٩٧٤ فقط ٢٢ نقطة اذ بلغت اسعار المستهلكين ١١٩ في ديسمبر ١٩٧٢ ووصلت الى ٣ر١٤١ في اكتوبر ١٩٧٤ . كذلك ارتفعت اسعار المواد الغذائية خلال ١٣ شهرا بنسبة ٢٤٪ رغم أن نسبة الدخل التي تخصص للغذاء عموما (وتزيد قطعا لدى الطبقات الشعبية) هي ٥٧٪ . وارتفعت ايضا اسعار السلع الاستهلاكية في الريف ، مع العلم بأن سلعا كالشاي والسكر والدخان ليست من الكماليات . وارتفعت اخيراً بل اولا ايجارات المساكن بنسبة حدها الادنى ١٠٠٪ اما حدها الاقصى فيعرفه المضاربون ومقاولو القطاع

الخاص وحدهم . و « في ظروف مجتمع يستهلك ٨ر٩٪ من مواطنيه ٥ر٤٤ من مجموع استهلاكه ، بينما يستهلك ٢ر٩٠٪ وهم الاغبية الساحقة ٥ر٥٥٪ من الاستهلاك ، بل وداخل الفئة الاولى فان نسبة ٣ر٢٪ فقط من المواطنين تستهلك وحدها ٢٤٪ من حجم الاستهلاك ، كفت اسر عديدة متوسطة عن تذوق اللحم وشرب اللبن واكل البيض . واخذت تتسع يوما بعد يوم قائمة السلع الغذائية التي يتم الاستغناء عنها . ولذلك لم نفاجأ حين اسفر تحقيق اخير عن أن من بين كل مائة تلميذ مريض وجد ٩٩ منهم مرضى بالانيميا وسوء التغذية » (فؤاد مرسي — المصدر السابق مباشرة) .

ما هو اذن الشكل السياسي الذي يوفر الامن لنظام بات غابة صغيرة تابعة للغابة الكبرى ؟

لا بد من الاشارة اولا الى جملة اعتبارات :

● اهمها ان الراسمالية المصرية التي تبلورت نهائيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات العشر الاخيرة ، ثم استقرت بشكل قاطع على عرش السلطة السياسية خلال السنوات الخمس الاخيرة ، تختلف تماما عن الراسمالية المصرية التي كانت قبل ثورة ١٩٥٢ ، كما تختلف كيفيا عن الراسمالية التي تبقت بعد الثورة وحتى طيلة سنوات التحول الاجتماعي (٦١ — ١٩٦٥) . طابعها السائد هو التجارة وبالذات الاعمال الطفيلية ، نهجها المسيطر هو التبعية للاحتكارات الاجنبية بلا شروط . وذلك في مجتمع متخلف ومحتل .

● كان من بين ما ورثته هذه الراسمالية الربوية من سلبيات النظام السابق صيغة التنظيم السياسي الواحد تحت راية ما يسمى بتحالف قوى الشعب العامل . وهو التنظيم الذي برهن على عدم شرعيته وعدم صلاحيته حتى أن يكون حزبا للسلطة قبل رحيل عبد الناصر وبعده . وكان سقوطه الكاريكاتوري ليلة الرابع عشر من أيار — مايو ١٩٧١ مدويا ، لانه كان تنظيما ورقيا تملأ الثغرات جدرانه في كل موضع وفي كل موقع . ولكن أخطر ما فيه انه كان يمنع شرعية التنظيمات المستقلة للطبقات الاجتماعية المختلفة . كان مفصلا تفصيلا على مقاس الحكم غير الديموقراطي في الممارسة السياسية ، حتى عندما « يمنح » هذا الحكم بعض الحقوق لبعض فئات الشعب الكادح فانه « يقررها » من اعلى دون اية مشاركة شعبية أو رقابة جماهيرية .

● اذا كان التمويه الديماغوجي من الصفات التي رافقت النظام المصري بعد عام ١٩٥٢ فقد أصبح العمود الفقري للسلطة بعد ١٩٧١ بحيث أصبحت « الوثائق » ذاتها تكاد لا تعني شيئا الا من حيث مقارنتها بالعمل الفعلي حيث يضع المرء يده على

شيء اشبه بالمسافة بين الحلم الذي تحشوه أجهزة الاعـلام ومؤسسات التشريع في الرؤوس حشـوا ، والكابوس الواقعي الذي يحيونه .

في ضوء هذه الاعتبارات الرئيسية ــ ففرعياتها كثيرة ــ يمكن تحديد الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الراهن كما يلي :

● لا سبيل أمام البرجوازية المصرية لان تكون كالبرجوازية المصرية الطيبـة الذكر قبل عام ١٩٥٢ برجوازية ليبرالية . وهنا ايضا أستعين بفقرة بالغـة الاهمية وردت في الجزء الاخير من دراسة الدكتور فؤاد مرسي المشار اليهـا ، تقول « أن الراسمالية الكبيرة القديمة التي صفيت كانت راسماليـة اسهم وسنـدات ، اقامت شركات صناعية وتجارية وبنوكا . ومع ذلك فلقد كانت شريحة اجتماعية رقيقة بـل وبالغة الرقة . كان ٦٢٪ من مجموع الاسهم بأيدي ٩٪ من مجموع المساهمين . بل ان اجراءات التأميم ونزع الملكية في عام ١٩٦١ لـم تمس في مجموعها سوى ٧٣٠٠ فردا . وقتها كان في مصر اربعة افراد فقط هم كل اصحاب الملايين . أما الراسمالية الكبيرة الجديدة فتقف على رأسها فئة اجتماعية عريضة يقدر عددها بالآلاف مـن اصحاب الملايين » . هذه الحقيقة الاقتصادية المحض تحـول تلقائيـا دون تحقيق الوجه السياسي للبرجوازيات التقليدية الطبيعية التكوين والمتقدمة ، عنيت الوجه الليبرالي ، بـل هي تحـرم الصراع الاجتماعـي مـن التعبير الديموقراطي .. لان الديموقراطية الليبرالية ذاتها ــ وهي البديهية السياسية التـي تلازم الاقتصاد الراسمالي ــ ستعيق حتما من النمو السرطاني لراس المال الطفيلي واساليبه غـير المشروعة وتخليه عن مهام الاستقلال الوطني بتفريطه في الحد الادنى من التنميـة وفي تبعيته المطلقة لراس المال الاجنبي . أن الديموقراطية الليبرالية هنا هي سيف لا غصن زيتون ، لذلك ترفضها مثل هذه الراسمالية بخصائصها النوعيـة المميـزة بالتخلف والنهب السريع .

● لذلك فهي تجد في صيغة الاتحاد الاشتراكي وما يسـمى بالتحالف الوطنـي ميراثا ذهبيا لا يجوز الاستغناء عنه ، طالما انه يمنع « الآخرين » من تنظيم انفسهـم تنظيما ديموقراطيا سلميا (وهي التي تجمع بين ايديها كافة أجهزة القمع) . ولكنها تنادي بالتعدد والتنوع تمشيا مع جذور الفكرة الراسمالية فـي الاقتصاد الحـر « دعه يعمل ، دعه يمر » فلا بأس من بقاء الاتحاد الاشتراكي واختـراع « المنابر » داخله .. فما دامت هناك « قوانين » لتعريف العامل والفلاح والراسمالي الوطني ، فان « سيادة القانون » تفرض الحوار بين المصالح المتعارضة في احـدث طـراز للنوادي السياسية . ومن تعدد المنابر يمكن مداعبة تعدد الاحزاب، ما دامت السلطة ــ او مجلس « الشعب » ــ هو الذي سيقبل او يرفض الترخيص لهذا او ذاك من الاحزاب « المعروضة » . ويكفي حينئذ قبول « عدة » احزاب تعبر عـن مصالـح الطبقة الواحدة . وكلها « أفكار » صالحة للتنفيذ .. بعد انجاز التحرير الشامل !

اي ان مسخ الديموقراطية ـ حتى ؟ ـ مرتبط كليا بما يسمى « التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط » والمعبر عنها واقعيا باتفاقية سيناء .

● هنا يصبح التمويه الديماغوجي لازما ومن امضى الاسلحة . ماذا تقول « الوثائق » ؟

تقول « ورقة الحوار » (١٤) التي اعدتها ـ قبل حرب اكتوبر بحوالي شهرين ـ الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي واللجنة الدائمة لمجلس الشعب ان ما جرى في ١٥ مايو ١٩٧١ هو « حركة » تصحيح ، ثم قال الرئيس السادات عام ١٩٧٥ ان ما جرى في ذلك اليوم هو « ثورة » ، فمن نصدق ؟ المهم ان ورقة الحوار اكدت « بما لا يدع مجالا للشك او التشكيك » الالتزام الكامل « بمواثيق ثورتنا » والالتزام الكامل « بحماية المكاسب الثورية الاشتراكية والديموقراطية التي حققها شعبنا بثورة ٢٣ يوليو » . وقد لاحظنا « الواقع » يكذب هذا الالتزام تكذيبا فاضحا ، لا بالحملة الضارية على شخص جمال عبد الناصر والتجربة الناصرية فقط ، بل بالاجهاض على تطبيقات هذه التجربة في مختلف المجالات .

ولكن الورقة رغم حبك الصياغة تكشف التمويه المضمر في ثناياها حين تتكلم عن جملة قضايا :

١ ـ حين تتكلم مثلا عن الانفراج الدولي وتسميه كالعادة « الوفاق الدولي » فتقول ان هذا الوفاق « اضعف من قوة الامم المتحدة » . ونعلم انه بعد توقيع وثيقة هلسنكي ـ ذروة الانفراج الدولي ـ تم الاعتراف الواسع من الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتمت الادانة شبه الاجماعية للصهيونية كايديولوجية عنصرية ، فهل ذلك علامة ضعف ، الا من وجهة نظر الولايات المتحدة واسرائيل والدويلات التابعة ؟

كذلك فان الوفاق عند اصحاب الوثيقة قد تم « على حساب الامم الصغيرة » . وفي ظل الانفراج الدولي تم تحرير فيتنام وكمبوديا ولاوس و . . انغولا ! في ظل الوفاق ايضا ترى ورقة الحوار انه قد تم « رفع قيود الهجرة عن اليهود السوفيات » بينما الذي حدث هو العكس على خط مستقيم ، فقد رفض الاتحاد السوفياتي التوقيع النهائي على اي اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة يكون مشروطا بأي « كلام » عن اليهود السوفيات !

و « تتهم » الورقة الولايات المتحدة بانها « تدعم الاحتلال الاسرائيلي » ثم

---

(١٤) يراجع النص الكامل لورقة « الحوار » بمجلة « الطليعة » المصرية ـ عدد ايلول سنة ٧٣

تصبح الولايات المتحدة هي « الصديق الوفي » ! وتنادي الورقة بالأسراع في اقامة الوحدة مع ليبيا ، ثم يحدث النقيض المتطرف لهذه الدعوة ★ .

ولكن الأهم ان أصحاب الحوار ينتهون السنى ضرورة « المحافظة على الوحدة الوطنية ودعمها داخل تحالف قوى الشعب العامل » فهذا هو بيت القصيد من الحوار بحجة ان مصر تجتاز « مرحلة المواجهة الشاملة » اي حرب اكتوبر .. التي قدم باسمها الرئيس ورقة جديدة استفتى فيها الشعب فأجاب بنعم (!!) ماذا قالت الورقة الجديدة ؟

قالت ان الدستور يقرر في مادته الاولى أن « الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات » و « المادة ٢٦ تنص على حقوق العمال في الادارة والارباح . والمادة ٣٧ تحمي اجراءات الاصلاح الزراعي . والمادة ٣٠ تنص على دعم القطاع العام وعلى انه يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية » . وقد لاحظنا أن « الاجراءات » الاقتصادية التي اتخذت وتتخذ قبل وبعد ورقة أكتوبر هي تراجع سريع وارتداد غير منظم عن كافة هذه المعاني الدستورية . المهم ان الورقة تختتم « اجتهادها » بالقول الصريح للسيد الرئيس « نحن نعلم ان الديموقراطية ليسنت مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية . والديموقراطية لا تمارس في فراغ . بل لا بد من اطارات تتحدد من خلالها الاتجاهات التي تخص امور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية . واننا في معركة البناء والتقدم لاحوج ما نكون لهذا التجمع . ومن ثم فانني أرفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب . ولكنني ايضا لا اقبل نظرية الحزب الواحد الذي يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الراي ويحرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية . ولهذا فانني حريص على ان يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الاغلبية والتي يجب ان تتبناها الدولة . أن التنظيم السياسي يجب ان يكون بؤرة للحوار تنصهر فيها الأفكار المتعارضة وتتبلور الاتجاهات التي تعبر بحق عما تريده القاعدة الجماهيرية العريضة » . هكذا تبقى صيغة الاتحاد الاشتراكي هي الشكل السياسي الامثل رغم حرب اكتوبر بل أننا « بهذا وحده » — تقول الوثيقة حرفيا — « نكون اوفياء حقا لروح رمضان اكتوبر العظيم » ! أي ان اية اجتهادات اخرى لن تكون وفية لروح اكتوبر !

★ عندما قوبلت « مسيرة الوحدة » الليبية القادمة عبر الصحراء الغربية بقطع الطريق الرئيسي على الحدود .

وفي آب ـ اغسطس ١٩٧٤ قدم الرئيس السادات ورقته الثانية لتطوير الاتحاد الاشتراكي (١٥) ، هذا التنظيم الذي أعيا الجميع واجهدهم في محاولة تطويره دون جدوى . ذلك ان الترقيع والترميم لا يجديان . ولا يمكن لصيغة تثبت فشلها في التطبيق طوال هذه السنين ، الا اذا كانت « نظريتها » باطلة . وقد جاءت ورقة التطوير المذكورة كآخر محاولة ـ في ما يبدو ـ من جانب السلطة للابقاء على التنظيم السياسي الواحد ، قبل شروعها في الترخيص بتعدد « احزابها » . تقول الورقة « ان نفي فكرة الحزب الواحد لا يتأكد الا بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي » وهي نغمة قديمة ، ولكن الجديد الشكلي هو الدعوة الى تعدد « المنابر » داخل التنظيم الواحد . وفي محاولة التطبيق تحولت الفكرة الى « سيرك » في أسوأ الفروض و « برافان » لتعدد الاحزاب القائم فعلا في احسنها . بدا واضحا ان مصير فكرة المنابر كمصير الاتحاد الاشتراكي ذاته ، الى استحالة التحقيق .. فقد رفض الرئيس علنا تكوين منبر ناصري ، اما الشيوعيون فهم يحالون الى القضاء والسجون كل يوم . ولكن آخر تصريحات الرئيس لا تستبعد فكرة الاحزاب نهائيا . وهكذا كبندول الساعة يتردد النظام في حسم « الشكل » السياسي ، رغم حسم الطريق السياسي .

هل تستمر حيرة السلطة وترددها طويلا ؟ انها « تطمح » الى اكتشاف الصيغة التي تهيء للطبقة السائدة دكتاتوريتها ، ولكنها أيضا تسلك طريق التمويه الديماغوجي بشعارات الديموقراطية . والتناقض الحقيقي ليس بينها وبين الشعب فحسب ، بل داخلها ايضا ، حيث انها « راسمالية في غير اوانها » لن تستطيع حل المشكلات الحالية والعاجلة في مختلف الجبهات الاقتصادية والاجتماعية . راسمالية مغامرة لا تبصر ما هو أبعد من انفها . لذلك فهي « ضائعة » في « تنظيم » البلاد رغم انها « حاسمة » في جذب الوطن الى حافة الهاوية .

.. لذلك ايضا لم يكن الحل يوما في يدها .

---

(١٥) نشر النص الكامل على صعيد الاعلام الشعبي في « الاهرام » المصرية بتاريخ ٩ اغسطس (٩ آب) ١٩٧٤.

الفصل الثالث

الشارع ـ اليسار

اذا كانت اتفاقية سيناء هي نقطة التحول الاستراتيجية من جانب النظام المصري الراهن ، بمعنى انها جسدت نقطة الحسم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جانب السلطة المصرية الحالية .. فهل وصلت القوى الشعبية المعارضة الى نقطة الحسم الخاصة بها ، ومن ثم البحث عن البديل الاستراتيجي القادر على الغاء اتفاقية سيناء بكافة معاني هذا الالغاء : معانيه المباشرة وهي تحرير الارض ومعانيه غير المباشرة وهي تحرير الانسان والمجتمع ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، فما هو برنامج النضال المصري في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف ابعادها المحلية والعربية والدولية ؟

من المؤكد ان مسيرة اتفاقية سيناء التي بدات بطرد الخبراء السوفيات وانتهت بالغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي ، قد استقطبت من حولها فئات اجتماعية محددة عبرت عن نفسها في « اجتماعات » مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي واجهزة الاعلام المختلفة على خطوات المسيرة داخليا وعربيا وخارجيا .. فلم تكن « الاتفاقية » مجرد قرار علوي من رئيس الدولة او تأييد شكلي من مجلس الوزراء ، بل كانت ولا تزال اطارا سياسيا شاملا يلبي مطامح فئات اجتماعية اوسع من دائرة السلطة المباشرة قليلا » واضيق من دائرة الشعب كثيرا كثيرا ، بل لعلها اضيق من الدائرة البرجوازية ذاتها قليلا او كثيرا . ولكنها في جميع الاحوال هي « شريحة » اجتماعية باشرت ـ فور انقلاب ١٩٧١ ـ الفكر والتشريع والتنفيذ والاعلام . وبالرغم من الضيق النسبي لهذه الشريحة ، فقد « نجحت » في ابرام اتفاقية سيناء مرتين . الاولى في كونها حققت خطوات جوهرية في مسيرة الاتفاقية اقتصاديا تحت شعار « الانفتاح » وما اقتضاه من تشريعات ارتدادية عن الميثاق الوطني ، واجتماعيا تحت شعار « السلام الاجتماعي » وما اقتضاه من الحرص على بنيان الاتحاد الاشتراكي وصيغة التنظيم السياسي الواحد ، وسياسيا تحت شعار « ثورة التصحيح » وما اقتضاه من تعديلات في الموقف المحلي من قوى اليسار وفي الموقف العربي من قضية فلسطين، وفي الموقف الدولي من القوى الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي . ونجحت هذه الشريحة الضيقة مرة اخرى عندما « اقنعت » اعلاميا فئات اوسع منها ، خاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة ، بصواب مسيرتها . وعندما « اقنعت »

عربيا بعض الفئات التي بهرتها حرب تشرين وبعض الفئات النظيرة لها في الاحلام الاقتصادية والسياسية . وعندما « اقنعت » دوليا الفئات المتطرفة ضد الاشتراكية والمعسكر الاشتراكي والفئات التي رات في حرب اكتوبر مخرجا لازمة الشرق الاوسط .

اقول ان هذه الشريحة الضيقة من البرجوازية المصرية قد « نجحت » مرتين، واضع « نجاحها » بين قوسين لاعتبارات عديدة سيرد عنها الحديث. اما « النجاح » فمؤكد حتى لا نضلل انفسنا وجماهيرنا عما احرزت وكأن شيئا لم يحدث ، وكأنه ليس مطلوبا في المقابل نضال حاد وعنيف لاسقاط هذا « النجاح » . آن الاعتراف بالواقع هو المقدمة الضرورية لتغييره وتجاهله هو المقدمة الطبيعية للاستسلام لمقاديره .

نجحت اذن سلطة الانقلاب الرجعي في مصر . وكانت اتفاقية سيناء ذروة نجاحها او هي التجسيد الاوفى لمختلف النجاحات في مختلف المجالات . لماذا ؟

● لانها من احدى الزوايا امتداد لجرثومة اليمين المتخلف في السلطة السابقة عليها ، فقوتها ليست طارئة ، وانما لها جذور غائرة في النظام الناصري ذاته ، لم يستطع جمال عبد الناصر بكل جلال شخصيته التاريخية أن يقضي عليها تماما ، بل لعلها هي التي قضت عليه عام ٦٧ ثم اغتالته بأرقى وسائل القتل عام ١٩٧٠ فكان موته انقلابا .

● ولانها استغلت ثغرات حقيقية في النظام القديم ، وخاصة في قضية الديموقراطية . لقد اكتشفت امامها سلبيات جاهزة لا تحتاج الى افتعال ، سلبيات تمس شغاف كل قلب . ورغم انها شاركت في ارتكاب الخطايا والجرائم ، الا انها اغتنمت الفرصة المتاحة وتاجرت بدماء المصريين واحزانهم وذكرياتهم المرة ، تاجرت حتى بجثث خصومها .

● ولانها اكتشفت في هزيمة ٦٧ بؤرة الجرح الوطني الغائر في اعماق النفس المصرية ، فكان مجرد « العبور » الى الشرق هو الجسر الذهبي من شاطىء الانقلاب السلمي الى شاطىء الشرعية المعمدة بالدم .. فأقبلت حرب تشرين وكأنها الولادة الجديدة للنظام الجديد . واذا كانت الحرب اولا واخيرا هي قرار الشعب والجيش منذ حزيران ٦٧ الى تشرين ٧٣ فانها تحولت في التنفيذ ــ لدى السلطة ــ الى جواز مرور نحو اتفاقية سيناء عام ١٩٧٥ .

● ولان الشعب المصري الذي لم يسمح في ماضي تاريخه الحديث بتوقيع مثل هذه الاتفاقية بل لعله ضغط فألغى ما هو اقل منها خطورة ، قد وجد نفسه بلا قيادة طليعية تنظم معارضته وضغطه لمنع هذه الاتفاقية بدءا من خطوتها الاولى

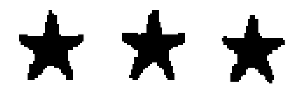
وانتهاء بخطوتها الاخيرة ، بدءا بمقدماتها السياسية والاعلامية وانتهاء بأبعادها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية . ان هذا الشعب لم يتوقف قط عن مناهضة اجراءات الثورة المضادة عبر انتفاضته العفوية . وقد كان بالغ التبكير في التعبير عن معارضته منذ عام ١٩٦٨ الى اليوم ، بعماله وطلابه وفلاحيه ومثقفيه . ولكن طليعته القادرة على تنظيم الضغط والحيلولة دون التدهور بل والمقاومة ، كانت مفتتة تفتيتا مروعا . بعضها كان قد اختار « النضال » من داخل النظام ، والبعض الآخر ناضل بالكلام ، والبعض الثالث بالصمت ، والبعض الرابع من خارج الحدود، والبعض الخامس من داخل النظام القديم ، والبعض السادس من تحت الأرض . هذا على صعيد « الشكل » وحده الذي كان ـ وربما لا يزال ـ يعكس تمزقا أليما في الفكر وضياعا فادح الثمن في اساوب العمل . ان غياب الطلائع المنظمة للشعب المصري سواء بتشرذمها او تخلفها أو ضعف نموها ، قد أجهض الانتفاضات العفوية لهذا الشعب ، وأتاح للسلطة المضي في مخطط سيناء دون حساب جدي للمعارضة .

● ولان الانقسام العربي وخلط الاوراق العربية قد بلغ بعد حرب تشرين حدا مروعا ، امسكت فيه اكثر الممالك العربية بدفة القيادة السياسية ، وتقاربت خلاله بعض الانظمة المتحررة والانظمة الرجعية ، وتمزقت الحدود الدنيا للاتفاق بين غالبية الانظمة الوطنية . ان النتائج السياسية لحرب تشرين أفسحت المجال واسعا لعودة ممالك النفط واماراتها الى صدر الساحة العربية ، واقامت من نفسها جسورا وقنوات تصل بين الاجنحة المترددة في الانظمة المتحررة والامبريالية العالمية .

● ولان الوضع الدولي كان ولا يزال يشكل مفارقة مؤسية في منطقة الشرق الاوسط . . ففي الوقت الذي تنحسر فيه شمس الاستعمار القديم والجديد عن مواقع أقدامه التقليدية في آسيا وافريقيا ، يظل الوطن العربي ـ خاصة في المشرق ـ مرتبطا من داخله وخارجه بحزام أمن استعماري شديد الوطأة . في الداخل هناك اولا جرحنا القومي المتمثل بالوجود الاسرائيلي المرتبط عضويا بالامبريالية الاميركية . وفي الداخل أيضا هناك الانظمة الغنية بالمواد الخام والدائرة منذ أمد بعيد في فلك النفوذ الامبريالي ، تكاد لا تمثل لها « اسرائيل » الا مشكلة دينية ، وعدوها الرئيسي هو حركة التحرر العربية . أما في الخارج فهناك الامبراطورية الفارسية تمسك بخناق الخليج ، وهناك حلف الاطلسي الذي يكاد يجعل من شاطىء البحر المتوسط المحاذي لتخومنا بحيرة اميركية رغم علاقات « حسن الجوار » بيننا وبين تركيا واليونان الا ان الصراع بينهما على قبرص يحول الجزيرة الى مصدر مباشر لتهديد أمننا .

وفي مثل هذه الظروف يصبح الاتحاد السوفياتي في مأزق تاريخي لا يحسد

عليه ، خاصة وان الانقسام الرئيسي في الحركة الثورية العالمية يترك بصماته في هذه الاحوال لحساب القوى الرجعية المحلية والدولية . ومن ثم يصبح المجال أمام التحرك ــ التقدمي ــ الدولي محدودا للغاية ، لانه محكوم سلفا بموازين القوى الداخلية في مصر والوطن العربي عامة .



لهذه الاسباب مجتمعة « نجحت » مسيرة اتفاقية سيناء . غير انه كما اضفت حرب تشرين على انقلاب أيار ١٩٧١ شرعية استثنائية تعادي جوهريا منطق التاريخ الذي لا بد من تصحيحه اذا توفرت الشروط الذاتية جنبا الى جنب مع نضج الظروف الموضوعية ، فان « نجاح » اتفاقية سيناء بأركانها الاقتصادية والاجتماعية المضمرة في الاتفاق العسكري والسياسي هو الآخر نجاح استثنائي يعادي جوهريا حركة التاريخ التي لا بد من تصحيحها اليوم وقبل غد .

والمكلفون بالتصحيح الثوري لحركة التاريخ ــ أي إلغاء اتفاقية سيناء بمختلف معانيها الظاهرة والباطنة ــ هم الطلائع المنظمة للشعب العربي في مصر ، الطلائع التي تضبط الانتفاضات العفوية للجماهير في اطر نضالية قادرة فكرا وعملا على انجاز مشروعها التاريخي . اي ان اليسار المصري على اختلاف منابعه الاجتماعية وجذوره الايديولوجية ، لا زال هو المرشح الوحيد لانقاذ الثورة من براثن الثورة المضادة .

.. ولكن ، من هو اولا وتحديدا ، اليسار المصري ؟

هل هو مجموعة المثقفين الدين عرفوا بنشاطهم « الشيوعي » خلال ربع القرن الاخير ؟ هل هو مجموعات الشباب التي ارتبطت بالناصرية ــ انتماء وتمردا ــ خلال السنوات العشر الاخيرة ؟

ام ان هذا اليسار هو بضعة أفراد ظلوا في بؤرة الضوء بعد حل التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ ، ام أنه على العكس من ذلك بضعة أفراد بقيت على ولائها لفكرة التنظيم سواء تمكنت من تحقيقها ــ بالنجاح او الاخفاق ــ او انها احتفظت بها ضميرا معذبا بين الضلوع دون الجرأة على الفعل ؟

هل اليسار المصري هو مجموعة العاملين تحت الارض ، في اطار النظام او خارجه ، ام انه مجموعة العاملين فوق سطح الارض ، في أجهزة الاعلام الرسمية ، ام انه مجموعة العاملين خارج الحدود ؟

هل اليسار المصري هو العناصر « المثقفة » من مهنيين وكتاب وصحفيين

وفنانين ، ام انه العناصر « العاملة » في الحقل والمصنع ؟ هل هذا اليسار هو « الفكر » أم هو « الفعل » ؟

الحق انني لا استهدف جوابا شاملا على هذه الاسئلة ، بقدر ما اتوخى المساهمة في ازالة الضباب الكثيف حول « اليسار المصري » الذي كاد من فرط التشويه ان يصبح « احجية » ولغزا في عيون الغالبية من الناس . حتى اضحت الصورة الشائعة لليساريين تجمع في خطوطها بين الالحاد والدم والخروج المبتذل على الاعراف الاجتماعية السائدة . وقد شاركت في تزوير هذه الصورة المزيفة اطراف عديدة في مقدمتها الدعاية الاستعمارية التي ارتدت لوقت من الزمن ثوبا انجليزيا ثم تحولت ـ لوقت طويل ـ الى الرداء الاميركي . في مقدمة هذه الاطراف ايضا الاتجاهات السياسية التي توسلت بالدين لخدمة اهدافها كجماعة الاخوان المسلمين . وشاركت بنصيب موفور في تزييف الصورة الايدي الملوثة بالتعاون مع الغرب وبالولاء للرجعية المحلية ، كصحف ومجلات دار اخبار اليوم . كما أن التناقضات الحادة بين سلطة ٢٣ يوليو والشيوعيين لم تكن بعيدة ـ في بعض الفترات ـ عن المشاركة في اهتزاز الصورة بقصد أو عن غير قصد لا يهم .

ولا شك ان الاصول التاريخة والاجتماعية للقيادات اليسارية المصرية ، ومناخ القهر المبكر من جانب السلطات المتوالية على طول التاريخ الحديث ، كانت ضمن الجذور الموضوعية لعديد من الاخطاء السياسية والتمزقات التنظيمية التي لم تكن بعيدة هي الاخرى عن تشويهات الصورة الشائعة عن اليسار المصري .

ولكن هذه الصورة ، رغم كافة ما أصابها من تزوير وتشويش ، لم تخف تماما الصورة الصحيحة . . ذلك ان اليسار المصري ظل دائما اكبر من التنظيمات السرية والوجوه العلنية ، اشمل من القيادات التاريخية ، واعرض من منابر الاعلام ، اعمق من الشعارات المرفوعة واوسع من القطاعات المثقفة واسبق في رؤية المستقبل .

كان اليسار المصري ولا يزال حركة شعبية عميقة الجذور في ارض الواقع الوطني ، تتجسد حينا في تنظيم سري وحينا آخر في مجلة علنية وحينا ثالثا في عمل نقابي وحينا رابعا في جبهة طلابية او انتفاضة فلاحية . ذلك ان التنظيم الجامع المانع لجماهير الثورة ، كان ولا يزال نقطة الضعف الرئيسية في حركة هذا الشعب التي يستقطبها في الاغلب الاعم عجز السلطات المتعاقبة منذ اكثر من نصف قرن عن حل المسألتين المحوريتين في حياة البلاد وهما : المسألة الوطنية ومشكلة التقدم الاجتماعي . وكان الضغط الجماهيري الكاسح ـ غير المنظم ـ هو الذي يوجه السلطة الى احد طريقين لا ثالث لهما : القمع او الاصلاح الاجتماعي البطيء . وليست مصادفة ان تكون « الطليعة الوفدية » من ثمار حزب الوفد ، كما انها

ليست مصادفة ان تتخذ سلطة ٢٣ يوليو بعض الاجراءات الوطنية والتقدمية ، بينما كانت مئات العناصر الشيوعية وراء الاسوار .

اي ان « الشارع » هو اليسار المصري ، والتغيير لا يتجاوز دائما حدود الثورة الراديكالية من داخل السلطة . ومعنى ذلك بوضوح انه لم يوجد بعد التنظيم الذي يجسد الشارع في احداث التغيير في المجتمع بتغيير السلطة ذاتها . ان الشارع في معظم بلدان العالم يساري بالضرورة ، فهو الرمز السياسي لجماهير العمال والفلاحين والفئات التقدمية من البورجوازية الصغيرة . ولكن هذا الشارع في البلدان الاخرى له ممثلوه وتنظيماته ، وهي التي تدخل به ومعه في حوار هادىء او ساخن مع السلطة القائمة . اما الشارع المصري فهو ليس يساريا فحسب ، وانما هو اليسار مباشرة .

كيف كان ذلك ؟

ان اقوى التنظيمات السرية في تاريخ مصر الحديث هو بلا منازع تنظيم الاخوان المسلمين ، اي الحزب اليميني المتطرف . كما ان اكبر التنظيمات العلنية في تاريخ مصر الحديث كان بلا منازع هو حزب الوفد . وقد اخفقت سرية ووحدة التنظيمات الشيوعية اخفاقا مريرا ، كما اخفقت علنية التنظيمات الناصرية من هيئة التحرير الى الاتحاد القومي الى الاتحاد الاشتراكي الى جهازه الطليعي اخفاقا لا يقل مرارة .

فلنتأمل هذه المجموعة من « الحقائق » التاريخية ، ولنحاول ان نستشف من باطنها شيئا ما ، بل أشياء :

● اولها انه حين يكون التنظيم يمينيا رجعيا متطرفا فانه يتمتع بقوة البناء الحديدي والاستمرار الصلب ، رغم كل ما يتعرض له من التصفيات والمطاردات ، ولكنه ابدا لا يصل الى السلطة سواء في ظل الديمقراطية الليبرالية (لم يحصل الاخوان المسلمون على مقعد واحد في مجلس النواب ايام الوفد) او في ظل العلاقة الخاصة التي كانت تربط بعض القيادات ببعض اعضاء مجلس ثورة ٢٣ يوليو .

● والملاحظة الثانية أن اكبر التنظيمات العلنية التي وصلت الى الحكم ، كان حزب الوفد . وهو لم يكن حزبا بالمعنى الدقيق للتعبير السياسي والتنظيمي ، وانما كان أقرب الى المنتدى الذي تجمع بين افراده مجموعة من القيم في مقدمتها الليبرالية السياسية ومجموعة من لشخصيات لتاريخية كسعد زغلول ومصطفى النحاس .

● والملاحظة الثالثة ان التنظيمات الشيوعية التي لاقت الاهوال الاسطورية من القهر والمطاردة والتسرب البوليسي الى داخل صفوفها قد عرفت من التمزق

والبعثرة والتبشتت – لاسباب كثيرة – ما لم تعرفه غيرها من التنظيمات . ولكنها رغم ذلك كله مارست تأثيراً فكريا ودورا سياسيا من خارج السلطة يتجاوز حجمها الحقيقي . انها لم تشكل بذاتها ضغطا على السلطات المتوالية ، وانما استطاعت بفعاليتها الفكرية والسياسية داخل المجتمع ان تشيع جوا عاما ضاغطا . . لا يقتصر على الثقافة والآداب والفنون ، وانما يصل الى حدود العمل الوطني والاصلاحات الاجتماعية . واذا كان الفضل اكبر الفضل يعود الى نشاط حزب الوفد في استقطاب الجماهير المصرية حول المسألة الوطنية التي سميت حينذاك بقضية الجلاء ، فان الفضل اكبر الفضل يعود الى الماركسيين المصريين في استقطاب اعرض قطاعات الشعب المصري حول المسألة الاجتماعية وما يسمى حينذاك بقضية العدل الاجتماعي . بالاضافة الى التغييرات الجوهرية التي ادخلوها في ميادين الفكر والثقافة والادب والتي امتد تأثيرها الى خارج الحدود الاقليمية لمصر الى رحاب الوطن العربي بأكمله .

● والملاحظة الرابعة هي ان تنظيمات السلطة الناصرية لم تنجح في تشكيل الحزب بالرغم من انضمام ملايين الافراد اليها ، وبالرغم من انها تنظيمات السلطة القائمة ، وبالرغم من أن هذه السلطة قد اتخذت في بعض الفترات مواقف واجراءات لمصلحة الغالبية من الشعب . وذلك لفقدان عنصر « الاختيار الحر » فلم يكن امام المواطن المصري سوى تنظيم الحكومة ليدخله . وهذا هو الفرق الجذري بين الانتماء القديم الى سلطة حزب الوفد الذي يذهب ويجيء وسلطة الذين جاءوا ولا يذهبون !

ماذا تدلنا هذه الملاحظات ؟

● تدلنا ، اولا ، على ان الشارع المصري ظل منذ أواخر العشرينات الى اوائل الخمسينات شارعا وفديا سواء كان الوفد في الحكم أو خارجه ، وان هذا الشارع اصبح ناصريا منذ اواسط الخمسينات الى اواسط الستينات سواء كان عبد الناصر منتصرا أو مهزوما . . وان الانتماء الى الوفد ، او الى الناصرية كان ارتباطا بمجموعة من القيم والطموحات والاشخاص اكثر منه ارتباطا بحزب او تنظيم .

● تدلنا أيضا على أن هذا الشارع لم يكن شيوعيا ولا اخوانيا ، رغم ان الشيوعيين المصريين كانوا أكثر التعبيرات السياسية قربا من أحلام الشعب المصري وامانيه ، وبالرغم من ان الاخوان المسلمين تستروا وراء اقدس المقدسات في حياة الغالبية العظمى من المصريين . ولم يستطع الاخوان ولا الشيوعيون ان يستوعبوا حركة الشارع المصري استيعابا تنظيميا رغم حديدية التنظيم الاخواني او بسببها ورغم تمزقات التنظيمات الشيوعية او بسببها .

● ولكن المحلل يقع في خطأ فادح اذا استنتج من هذا « الواقع » هذه النتيجة السياسة الساذجة والقائلة بأن الشعب المصري وسطي الاتجاه يكره التطرف . كما ان المؤرخ ينزلق في مهاوي الخطأ الاكثر فداحة اذا ساوى في موقف الشارع المصري من الاخوان والشيوعيين .. فالحق ان هذا الشارع لم يكن في يوم من الايام وسطيا او محايـدا .

● وانما هناك خاصية سياسية في تاريخنا الحديث تكاد تبلغ درجة القانـون وهي عفوية الهبات الجماهيرية عند المصريين وتلقائية التحرك الشعبي الاكبر حجما من اي تنظيم والأبعد انضباطا بأي حزب .. هكذا كان الشارع وفديا بمعنى أبعد ما يكون عن الحزبية الوفدية ، فالوفديون الحزبيون انفسهم لم يكونوا يشكلون حزبـا بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة .. وانما كان الامر كله ارتباطا مـن جانب الجماهـير بالاستقلال والديمقراطية وشخصية سعد زغلول ومن بعـده مصطفـى النحاس ، كذلك كان الشارع ناصريا بمعنى أبعد ما يكون عن عضوية هيئة التحرير والاتحـاد القومي والاتحاد الأشتراكي ، وهي التنظيمات الناصرية التي اخفقت باعتراف قادتها في خلق حزب حقيقي ، وانما كان ارتباطا من جانب الشعب بالانجازات الوطنيـة والأجراءات التقدمية وشخصية جمال عبد الناصر .

● ولا بد من التفرقة الحاسمة بين موقف الشارع المصري مـن الاخـوان والشيوعيين ، فبالرغم من بعثـرة التنظيمات الماركسية وانقساماتها اللانهائيـة ، كان اثرهم على الاتجاهات الكبرى التي انتسب اليها الشارع انتسابا رمزيا كالوفد والناصرية ، اثرا ضخما وفاعلا واحيانا حاسما . كانوا هـم الذين اثمرت افكارهم الجناح اليساري في حزب الوفد والذي دعي بالطليعة الوفدية ، وكانوا هم الذيـن تفاعلت صداماتهم ولقاءاتهم مع الناصرية ، فاثمرت الصياغـات التقدميـة لمواثيق ٢٣ يوليو وشعاراتها والعديد من اجراءاتها ، بل ان تحول حزب كان يداعب الفاشية كمصر الفتاة الى المناداة بالاشتراكية لم يكن بعيدا عن تأثيراتهم .

● ان ابتعاد الكتلة الرئيسية من الشعب المصري عن فكرة التنظيم تحتاج الى تأمل عميق فهي ظاهرة كاملة تستحق الدراسة المطولة . ولكننا نكتفي هنا بالقـول ان هذه الظاهرة تفسر وفدية الشارع حينا وناصريته حينا آخر. انه انتساب رمزي كما قلت ، فالحقيقة ان الجماهير العريضة لم ترتبط تنظيميا بأي من الاتجاهـين . وانما هي ارتبطت بالاهداف العامة والرجال ، سواء كانت هذه الاهداف احلامـا ووعودا او حقائق واجراءات ، وسواء كان الرجال في قمة السلطة او فـي ذمـة التاريخ . ولعل الباحثين سوف يتوقفون طويلا امـام جنازتين فـي تاريـخ الشعب المصري : جنازة مصطفى النحاس عام ١٩٦٦ وجنازة جمال عبد الناصر عـام ١٩٧٠ كان الاول بعيدا عن الحكم منذ خمسة عشر عاما وكان الثاني مهزوما فـي حـرب

مدمرة منذ ثلاث سنوات فقط . ومع ذلك خرج الشارع المصري عن بكرة ابيه يودعهما بالملايين في بحر من الدموع .

● ذلك ان الشارع في بلادنا هو « اليسار » مباشرة ، حينا يكون وفديا وآخر يكون ناصريا ، لكنه في جميع الاحوال ومن حيث الجوهر هو اليسار لا شارعا يساريا فحسب ، انه المصدر الاول والمقياس والرادار السباق الى رؤية البعيد . لذلك فهو ربما تناقض مع هذا التنظيم اليساري او ذاك ، ولكنه دائما في تناقض جذري مع اليمين بتنظيماته المختلفة . والتنظيم اليساري ينجح حين يتلقى تعليماته من الشارع ، حين يضع اذنه على دقات قلبه ويضع عينيه خلف نظارته . وتبقى للشارع مكانة القائد .

● فهو يبتكر اشكال النضال الوطني والاجتماعي ويرسي تقاليد العمل السياسي الموسوم بطابعه . وهو يبادر او يؤيد او يتخذ موقفا سلبيا . ولكنه في جميع الاحوال لا يستغني عن التنظيمات الوطنية القائمة سرية كانت او علنية . انه يؤكد في مختلف وثباته أنه ليس بديلا عنها . ولكن الفرق يظل هائلا بين ظاهرة الشارع المصري ، وظاهرة التنظيمات الحزبية في بعض الاقطار العربية الأخرى حيث تستطيع إن تحرك شارعها وفقا لتعليماتها تحريكا دقيقا وحيث انها حين تدخل مرحلة الجزر في غياهب السجون يصاب الجزء الذي تسيطر عليه من الشارع بالشلل حتى يظهر كادر جديد وهكذا . اما الشارع المصري فلا تؤثر عليه تأثيرا حاسما مراحل الجزء الديمقراطي . انه يبتئس حقا للعطل المفاجىء الذي يصيب شريانه الفكري حين يدخل المناضلون المنظمون وراء الاسوار ، ولكنه لا يكف مطلقا عن الحركة والضغط والفعالية وكأن شيئا خطيرا لم يحدث . والسلطات التي كانت تسجن الوفديين او الشيوعيين او الناصريين لم تكن تجني ثمار القمع لان مشكلتها الحقيقية هي هذه الملايين التي يخطف منها بعض الافراد ولكن نشاطها لا يتوقف . من هنا كانت الفكرة العاجزة عن الفهم والقائلة بأن هناك « اقلية مندسة » تكاد تصبح اضحوكة الزمان . . لأن الحقيقة التي تصفعهم هي ان الشعب كله ، « آقلية مندسة » اذا جازت المفارقة التعبيرية الصارخة .

الشارع المصري هو اليسار ، ولكنه ليس بديلا عن التنظيمات اليسارية بل هو يستمد منها الروح والوعي أو ما اسميته بالمناخ العام الذي أشاعه الماركسيون المصريون في هواء المجتمع المصري . ولكن عجز الحكومات عن تقديم الحلول الجذرية، سواء للمسألة الوطنية او للمسألة الاجتماعية هو الذي يجنسح بالشارع المصري تاريخيا ناحية اليسار . ذلك ان العمود الفقري لهذا الشارع كان ولا يزال هو العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون وصغار الحرفيين . اما برجوازية الموظفين بجهازها البيروقراطي الضخم ، والبرجوازية الزراعية بتقاليدها الريفية الموروثة عن الاقطاع ، والبرجوازية التجارية التي عاشت حياتها وترعرعت في أحضان

الاحتكارات الاجنبية الدافئة ، فانهـا تشكل غالبـا الحصن الحصين للرجعيـة والاستبداد والسلبية .. اما البرجوازية الصناعية فلم يمنحها الزمن فرصة التكون الكامل ولا عصر التنوير .

هكذا كانت الانتفاضات الفلاحية التي تشهد عليهـا مواويل الشعب وهـو يغني الى الآن سيرة « ادهم الشرقاوي » و « ياسين وبهية » ولعل قريـة كمشيش واستشهاد المناضل صلاح حسين هي احدث هذه البطولات الملحمية .

كذلك كانت « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ تتويجا من الشارع ـ اليسار ، لمختلف فصائل العمل الوطني في المصنع والجامعـة مـن شيوعيين ووفديين ومستقلين وغيرهم . ان الاكثرية الصامتة في بلاد غيرنا هي التي تتكلم في بلادنـا .

والفرق الخطير بين « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ وبين حريق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ هو الذي يضع خطـا فاصلا بـين يساريـة الشارع المصري وبربرية الثورة المضادة . كذلك يتألق هذا الخط الفاصل بين جماهير العمل الفدائي على ضفاف القنال عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ وجماهير ازمـة مـارس ١٩٥٤ . ويتضح هذا الخط الفاصل اخيرا بين العمل الديمقراطي الجماهي الذي عرفته مصر منذ ثورة ١٩١٩ الى الآن ، والاغتيالات الفردية .

الشارع المصري وان يكن بعيدا عن فكرة التنظيم الحزبي ، فهو إبعد ما يكون عن الفوضى والتخريب . وقد دلتنا احداث التاريخ دائما على ان تعكـير الاسلوب الديمقراطي بتشويه مظاهره او اضراب او اعتصام أو اجتماع او غيرها من الاشكال التي ابدعتها الجماهير لحظة الخلق الثوري ، لا يتـم الا بامتداد أصابع « الحكومـة الخفية » هي التي تحرق وتدمر وتحاول عبثا حرف الشارع عـن خـط سيره الرئيسي . أو انها تستغل المناسبة لسرقة بعض المناضلين من بيوتهم . أو انها تبدأ العنف ولا بد حينئذ من الدفاع عن النفس .

لقد خرجت الجماهير المصرية ليلة التاسع من يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ ، ثـم في جنازة عبد المنعم رياض ثم في جنازة عبد الناصر ، بالملايـين الهادرة دون توجيـه من أحد بل لتوجه احدا ، ودون حادثة تخريب واحدة وفي وقت كانت السلطة فيـه بالغة الضعف . ومن حادثة كوبري عباس الشهيرة التي اغرق فيهـا اسماعيـل صدقي طلاب الجامعة في النيل الى حركة الطلاب عـام ١٩٧٣ ظلـت التقاليـد الديمقراطية العريقة سارية المفعول بين الجماهير . لقد استعادت بلجانها الوطنيـة المنبثقة من صفوفها أعظم التقاليد في تاريخنا الوطنـي .. فالشارع المصري ليس مستقطبا تنظيميا من جانب حزب من الاحزاب ، ولكنه بالمقابل ليس بالونا مليئـا

بالهواء تتجاذبه الرياح ويطفو على سطح الامواج . ان لـــه ابداعاته الخالصة فـي الجامعة والمصنع والحقل .



وقد ابدع الشارع المصري منذ عام ٧٢ ولا يزال يبدع الى اليوم ـ في مواجهة الردة التي أصبحت اتفاقية سيناء رمزا مكثفا لها ـ انتفاضاته العفوية المتتالية في مختلف مجالات الفكر والعمل المصريين ، نشير هنا الى أهمها في ايجــاز لاستخلاص قوانين المسيرة المضادة للثورة المضادة :

١ ـ **حركة الطلاب** التي تمتد جذورها القريبة الى عام ٦٨ غـداة الهزيمـة ، ولكنها في عام ٧٢ تمكنت من التبلور النسبي والتماسك والاستقطاب .. فلم تقع في مصيدة الفوضى الليبرالية على صعيد الفكر ، ولا في شبكـة العنف عـلى صعيـد العمل . وقد ساعدها في ذلك التطورات السياسية التي شدتها البلاد بعد غيــاب عبد الناصر .

والحركة الطلابية المصرية التي كانت أقرب لان تكون مجرد رد فعـل عـلى احداث الهزيمة وفساد المؤسسة العسكرية واجراءات السلطة القمعية ، تحولت عام ٧٢ الى ما يشبه الحركة السياسية الوكيلة عن طبقات اجتماعية معينة .. فلم تعد برامج التعليم المتخلفة ، اي المطالب الفئوية ، هي مصدر النشاط الطلابي مـن اجل التغيير . لم تعد اللائحة غـير الديموقراطية للجامعات ، وعلاقـة الاساتذة بالطلاب ، وعلاقة الطلاب باتحاداتهم هي نقطة الانطلاق في صياغة برامـج التغيير . بل أضحت قضايا التحرير الوطني والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والمقاومة الفلسطينية والوحدة العربية هي رؤوس المسائل لدى الطلاب . ولم تعد الحركـة معزولة في مدرجات الجامعة وقاعات المحاضرات ، بل اتصلت في الاغلب الاعـــم بحركات المثقفين والمهنيين الموازية لها . وقد ابدعت أشكالها التنظيمية الخاصة بها كاللجان الوطنية ، ومنابرها الاعلامية المستقلة كجرائد الحائط . ونظمت تفاعلاتهـا مع دوائر المثقفين والمهنيين في نواديها السياسية ومهرجاناتها الفكريـة والادبيـة ونشاطاتها الفنية والمسرحية .

ولان حركة الطلاب المصريين خرجت من عنق الزجاجـة الفئـوي ، وامست اقرب ما تكون للطلائع الثورية شبه المنظمة ، فقـد تعـددت فروعهـا الايديولوجية تعدد جذورها الاجتماعية .. وكادت تصبح مؤشرا للانقسام الوطنـي الشامـل بانقسامها المبكر بين المجموعات الناصرية والماركسية في جانب والجماعات الدينيـة في جانب آخر .

وبين عامي ٧٢ و ٧٥ مرورا بعام الحرب ، تعرضت حركـة الطلاب المصريين

لمد وجزر شديدين ، سواء في تحالفاتها وخصوماتها الداخلية او في موقفها من النظام او في علاقاتها بالقوى الاجتماعية المختلفة . وكما ان الحرب بنتائجها السياسية المحددة ـ وصولا الى اتفاقية سيناء ـ قد تسببت في بلبلة عنيفة داخل صفوف الشعب والوطن العربي والعالم ، فقد كان من الطبيعي ان تتسبب في اضطراب حاد بين صفوف الطلاب . وقد وقعت نتيجة لذلك بعض الاخطاء الفكرية والعمليــة .

كان افدح هذه الاخطاء على الاطلاق هو التصور اليساري النزق بأنه يمكن لحركة الطلاب ان تكون بديلا عن الحركة الوطنية المنظمة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي واحد يقول هذا الكلام . ولكن التحليل السياسي الذي قام به البعض سواء للسلطة القائمة أو لحركة المجتمع المصري ، يعطي هذا الايحاء خاصة في الممارسة السياسية الاحادية الجانب لهذا البعض .. حيث مالت في الاغلب الاعم الى تضخيم دور الطلاب في قيادة الانتفاضة الوطنية الشاملة (عشية الحرب) الامر الذي ادى بها فعليا الى مواقع ذيلية (غداة الحرب) . ولا شك ان لحركة الطلاب المصريين خصوصيتها التي تتلاءم مع الواقع الخاص لحركة النضال المصري ، ولا شك انها ابدعت في نطاق هذه الخصوصية (رقابتها الايجابية النشطة) كما احب ان ادعو محتواها السياسي . ولكن هذا الدور الفاعل لا يتجاوز ـ كيفيا ـ مكانة الطلاب في هيكل الانتاج ، وبالتالي قدرتهم الموضوعية على تغيير هذا الهيكل . ان هذا الخطأ في تقدير القوة الذاتية من موقع المبالغة قد أدى الى عزل الحركة نسبيا بعد حرب تشرين عن أعرض الجماهير .

والخطأ الثاني هو التصور اليميني الدارج والذي يدعو الى حصر النضال الطلابي في الحدود الجامعية والاطر الشرعية للنظام والارتماء كليا في احضان اللوائح والقوانين والاقتصار على كشف التناقض بين اقوال السلطة وافعالها ، والابتعاد قدر الامكان عن استفزازها حتى لا يتسنى لها ضرب الحركة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي يقول هذا الكلام مباشرة . ولكن فكر البعض وممارستهم السياسية ، يدلان في غير عناء على هذا التصور « الفئــوي والشرعي » لنضال الطلاب .. مما اسهم أكثر فاكثر في عزل الحركة عن اصولها الاجتماعية من ناحية وتطويق طموحاتها السياسية من ناحية أخرى .

والخطأ الثالث هو غياب الرؤية الواضحة لهوية السلطة اقتصاديا واجتماعيا اي طبيعتها الطبقية ، مما اوقع حركة الطلاب أحيانا كثيرة في مزلق « التعليــق » على قرارات او خطب او اجراءات سياسية يقوم بها النظام . ولما كان الوجه السياسي في بعض الاحيان ليس اكثر من قناع يخفي الوجه الطبقي الحقيقي ، ولما كان « الاعلام السياسي » في أحيان اخرى متناقضا ، فقد تسبب ذلك في اهتزاز الفكر السياسي للطلاب من آن لآن ، كما تسبب في تمزق الجسم الرئيسي للحركة الطلابية من اتجاه الى اتجاه ، كذلك تسبب غالبا في ترجيح كفة اليمين الطلابي .

غير ان هذه الاخطاء الثلاثة ــ وغيرها كثير ــ لا تنفي ان الحركة الطلابية المصرية منذ عام ٧٢ كانت ابداعا يساريا للشارع الشعبي في مصر في مواجهة اتفاقية سيناء قبل اكتوبر وبعدها . وانها في مجموعها العام لم تكن ظاهرة عرضية مؤقتة ــ لم تكن مظاهرة ــ بل شكلت استمراريتها ظاهرة شعبية راسخة . كما انها ابرزت الى الوجود السياسي مجموعة من القيادات الشابة التي تزداد نضجا مع الايام . وكانت مصدرا سخيا للعديد من النماذج النضالية التي تجاوزت اسوار الجامعة الى ميدان التنظيمات السياسية الواسعة نسبيا كالتنظيمات الماركسية والناصرية .

وكما اننا لا نجد تحليلا طبقيا شاملا في بيانات الطلاب المصريين لطبيعة السلطة وهوية النظام ، لا نجد أيضا تحليلا سياسيا شاملا لاتفاقية سيناء .. ولكننا اذا غضضنا النظر عن الموقف الفكري المباشر من هاتين المسألتين ــ وهو تقصير فادح لا ريب ــ فاننا نلاحظ على المواقف العملية للطلاب من « تفاصيل » اتفاقية سيناء ومسيرتها كالموقف من القطاع العام والاصلاح الزراعي ومكاسب العمال والفلاحين وتحرير الارض والقضية الفلسطينية واجهزة الاعلام ونضال المثقفين وتقييم الناصرية ، نلاحظ على مواقفهم العملية من هذه القضايا بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمترتبة على نتائج الحرب والاتفاقية ، انهم يعون الملامح العامة للطبقة القائدة للسلطة الراهنة والمحتوى العام لاتفاقية سيناء المضادة لروح اكتوبر المجهضة .

ولقد كانت حركة الطلاب عند بدء ظهورها « مفاجأة » للكثيرين في غمرة الفراغ الحزبي الذي عانت منه مصر في ظل هيمنة التنظيم السياسي الوحيد للدولة الناصرية ، وفي خضم الاعلام الموجه والسلطوي النظرة ، وفي ذروة تخلف برامج التعليم ومناهج التربية المتخلفة عن حضارة العصر وافكار العالم الجديد ، وفي عهد طويل الامد انقطعت خلاله الصلة بين اجيال الخمسينات والستينات والتقاليد العريقة لاجيال الطلاب المصريين في الاربعينات وما قبلها حتى آوائل القرن.

ولكن المفاجأة تزول تدريجيا حين نعلم انه من احشاء الثورة الناصرية ذاتها ولدت هذه الظاهرة الايجابية في تاريخنا السياسي .. فهؤلاء الطلاب هم ابناء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بأجنحتها المختلفة ، هم الذين فازوا بحق مجانية التعليم فدخلوا الجامعات افواجا . وفدوا اليها من القرية والكفر والنجع في الريف ومن الحارة والزقاق والحي الشعبي في المدينة . وكانوا يعودون منها في نهاية اليوم او العام الدراسي الى بيوتهم واكواخهم ، بيوت العمال والموظفين الصغار واكواخ الفلاحين ، فالصلة لم تنقطع يوما بين اصلهم الاجتماعي وطموحهم . ومن ناحية اخرى اتيحت لهم في فترات متفاوتة ما لم يتح لغيرهم من « ثقافة » خارج جدران الجامعات .. ثقافة الكتاب والفنانين والصحفيين الوطنيين

التقدميين الديموقراطيين ، وثقافة العالم المتطور التي كانت تباع احيانا كثيرة على ارصفة الطرقات ، واحيانا اخرى كانت تعدها النيابة العامة من المضبوطات والقرائن الدالة على « احمرار » من يقتنيها .

في جميع الاحوال كانت حركة الطلاب المصريين ولا تزال من أبداعات الشارع المصري الوطنية الخالصة التي أخترق بها جدار العوف . كانت من زاوية ما رده على الهزيمة ووقوده في الحرب واحتجاجه الذي لا يتوقف على مقدمات اتفاقية سيناء ونتائجها . كانت ايضا ولا تزال بنداً حيا في جدول اعماله النضالي ، ونصا له صفة الديمومة في برنامجه المضاد للثورة المضادة .

٢ ـ **حركة العمال** التي كانت الشرارة الاولى لانتفاضة ٦٨ والتي كان مصدرها الرئيسي عمال المصانع الحربية في حلوان هي ذاتها التي قامت بالمبادرة الكبيرة اول عام ١٩٧٥ حيث تلتها المبادرات المبدعة لجماهير العمال في اكبر مدينتين صناعيتين وهما المحلة الكبرى (آذار ٧٥) وكفر الدوار (آذار ٧٦) . وبين هذين التاريخين يمكن رصد العلامات البارزة على طريق النضال التاريخي للطبقة العاملة المصرية . وهي الطبقة ذات الجذور الغائرة في وجدان الشعب المصري وابداعاته المستمرة لمنجزات الثورة . فقد كانت قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي العصب الرئيسي لتلك الانتفاضة المشهودة في الاربعينات والتي اتخذت لها شكلا تنظيميا هو اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ . وهي التي قدمت اول شهداء المعارضة الديموقراطية عام ١٩٥٢ ببطليها خميس والبقري .

وقد كان من الثمار الوطنية التي حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية بكفاحها الدائب الموصول ان انعطفت بحركة الثورة الناصرية في الستينات انعطافا حاسما . سواء بالتأميمات الواسعة لوسائل الأنتاج او بالتصنيع الثقيل والتحديث او برفع الحد الادنى للاجور او بالمشاركة في ادارة المؤسسات وارباحها او بالأعتراف السياسي للعمال والفلاحين بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة في التمثيل الشعبي والتشريعي على مختلف المستويات .

فاذا أضفنا الحجم الذي تحتله اليد العاملة المصرية في هيكل الانتاج الوطني المصري ، تبين لنا حجم الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المرشحة له تاريخيا في حمل عبء التصدي للردة المتمثلة في اتفاقية سيناء بخطواتها المحسوبة خطوة خطوة على كافة الجبهات .. فتصفية القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص وبالذات وجهه الطفيلي والتيسير لرؤوس الاموال الاجنبية على حساب الصناعة الوطنية ومكتسبات العاملين المصريين وضرب العلاقات المصرية السوفياتية وما تنعكس به على فروع الصناعات الحربية وغير الحربية ، كل ذلك مما افرزته اتفاقية سيناء في مقدماتها وسياقها ونتائجها على السواء ، انما يوجه ضربته الرئيسية الى

جماهير الطبقة العاملة المصرية .

ومن هنا لم تكن انتفاضتها العفوية اول عام ١٩٧٥ الا حلقة جديدة إختتمت المرحلة التي بدائها عام ١٩٦٨ وافتتحت المرحلة التي بداتها في آذار ١٩٧٥ ذلك ان اهم ما في تحرك كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٥ ان عمال المصانع الحربية في حلوان هم الذين تحركوا ، وكانوا هم أيضا اول من تحركوا غداة الهزيمة في شباط ـ ايار ١٩٦٨ ولكن حركتهم العفوية الجديدة قد اصطدمت في التوقيت بمخطط قوى السلطة ومناخ التسوية الذي تهيء له .. ذلك ان النظام كان يعدالعدة لاحياء بيان الاسكندرية الشهير بهدف الضغط على المقاومة الفلسطينية والتشاور مع اكثر الدوائر العربية رجعية بشأن التسوية المرتقبة وقيادة حملة التشهير الضاربة ضد الاتحاد السوفياتي واعتقال مجموعات هائلة من قادة النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والتعاونيات الفلاحية ، ودس العناصر المباحثية للتخريب . غير ان تحركات اول يناير ١٩٧٥ تبقى مجرد امتداد لما سبقها مباشرة من مظاهرات واضرابات واعتصامات خاصة في مصانع وجامعة الاسكندرية وقصر الثقافة ببور سعيد وجنازة المشير احمد اسماعيل .

اما المبادرة الحاسمة فقد اتت في آذار ١٩٧٥ بالمحلة الكبرى حيث لم تشهد المدينة الصناعية المصرية البارزة اضرابا بمثل الحجم الذي حدث منذ عام ١٩٤٧ ، انها المدينة الام لصناعة الغزل والنسيج وتضم اضخم تجمع عمالي موحد يبلغ تعداده ٣٣ الف عامل على وجه التقريب في القطاع العام وحده ، بالاضافة الى عشرات الالوف من العاملين في القطاع الخاص بالمدينة ذاتها . وكانت مصانع المحلة وشركاتها قد استقبلت حوالي ٥٤٠٠ عامل من الذين كانوا مجندين في خدمة القوات المسلحة . وقد تحرك عمال المحلة في البداية احتجاجا على لائحة الاجور مطالبين بلائحة جديدة اكثر عدلا تضمن حقوق العمال العائدين من الخدمة العسكرية في الترقي وزيادة الاجر ، وترفض تطبيق قانون الاصلاح الوظيفي الذي يعتبر الشهادات الدراسية أساسا للترقية ومعياراً لسلم الاجور ضاربا بذلك مصالح العمال الذين يعتمدون على الانتاجية والخبرة . كذلك طالب عمال المحلة بوسائل انسانية للامن الصناعي تحميهم من حالات الربو التي تقود الى الاصابة بالدرن .

ولكن السلطة رات ان ترويض الطبقة العاملة وفرض القيادات الصفراء عليها كفيل بأن ينسيها هذه المطالب والحقوق المشروعة فعمدت الى تجاهلها زمنا طويلا، مما دفع عمال المحلة الى استخدام « الاضراب » سلاحا في المعركة .. وقد اعتصمت بالفعل ورديتان من العمال يومي الاربعاء والخميس ١٩ و ٢٠ آذار ١٩٧٥ رغم تطويق قوات الامن التابعة لمحافظة الغربية للمصنع . ولكن الاضراب حتى ذلك الوقت ظل سلميا . وفي صباح الجمعة ٢١ آذار وصلت قوات الامن المركزي الى المدينة فاثارت خواطر ذوي العمال المعتصمين ، ثم قامت طائرات مقاتلة باختراق

حاجز الصوت بقصد الارهاب ، ولكن أهل المدينة تصوروا ــ من هــول الفرقعــة وتحطم زجاج النوافذ ــ ان الطائرات تقصف المصنع بالقنابل فافلت زمــام الاهالــي وهب الالوف من المواطنين يذودون عن ابنائهم المحاصرين . واحتشد فــي المظاهرة الكبيرة عمال القطاع الخاص وعمال المحالج والخدمــات والطــلاب . وارتفعت الشعارات واللافتات المفاجئة تماما ، والتي تقول « عبد الناصر ساب وصيــة ــ العمال مع الفدائية » ، « عبد الناصر ياما قال ــ خلو بالكو من العمال » . وبانفلات الزمام من قوى الامن الداخلي ، قام بعض العمال بدخول بيــوت المديرين حيــث انتزعوا منها الثريات الكريستال والثياب الغالية والطعام الفاخــر ، وعلقوا كــل شيء دون اي تخريب على أعمدة الكهرباء والتليفونات والاشجار والى جانبها نماذج من الخبز الاسود والثياب المهلهلة دون تعليق . وكتب مصطفــى امين فــي اليــوم التالي بجريدة « اخبار اليوم » ان عمال المحلة هــم الذيــن افشلوا مباحثــات كيسنجر !

اما داخل المصانع فقد أقام العمال ما يمكن اعتباره دون زيادة او نقصان اول كومونة عمالية حقيقية ، فالاعتصام جرى جنبا الى جنب مع التسيير الذاتي لعجلــة الانتاج ، بحيث لم يتوقف العمل ، بل تشكلت على الفور اللجان الادارية والرقابية والفنية التي نقلت ملكية المصنع طيلة الايام الثلاثة المجيدة الى العمال انفسهم .. وهو الامر الذي اسفر عن الصدام الدموي مع السلطــة فسقط خمسون شهيــدا واعتقل الفا مناضل ناصري وماركسي ونقابي . ان ما سمي « فشل » كيسنجر في آذار قد عرف طريقه الى « الملحق » في قمة سالزبورغ التي افضت بدورها الــى النجاح وتوقيع الاتفاقية بالاحرف الاولى مع بداية ايلول من نفس العام .

ولكن موجة الاضرابات لــم تتوقف . وبقيت اصداء كومونة المحلــة تتمتــع بتأييد ساحق من عمال مصنع شركة الغزل بالمنصورة وعمــال الحديــد الصناعي بحلوان وعمال النسيج بشبرا الخيمة حيث قام حوالي ٣٠ الف عامل فــي شركــة الكابلات بشبرا الخيمة والاسكندرية باضراب شامل لم ينل حظه مــن الاعــلام الرسمي . وكالعادة التي اصبحت تقليدا ورمزا لما هو اهم ، بــدأ العمال اضرابهــم لاسباب اقتصادية تتمثل في ضرورة تطبيق قانــون الرسوب الوظيفي عليهــم (أي منحهم الترقيات والعلاوات التي يستحقونها من سنوات والتــي كانت مجمــدة) وزيادة علاوة الغلاء واعادة تقديم الوجبة الغذائية التي توقفت .

وقد نظم عمال الكابلات اضرابهم تنظيما دقيقا ، فاخرجوا كبار السن مــن الرجال والنساء ، وقسموا انفسهم الى ثلاث فرق : الاولى تحرس المتاريس المقامة حول المصنع حتى لا يتسنى لعملاء السلطة ان تمتد ايديهم بالتخريب الــى داخله ، وللحيلولة دون ان تفتعل الاصابع الملوثة ما يبرر اقتحام قوات الامــن المركــزي للمصنع والاعتداء الوحشي على العمال ، كما حدث في المحلة الكبرى . والفرقــة الثانية تواصل الانتاج على نحو يكفل لادارة العمال نجاحــا يفوق مردوده المنسوب

العادي . والفرقة الثالثة تناوب العمل مع الفرقتين الاخريين .

وعندما توجه محافظ الغربية الى المصنع كان نصيبه الطرد . وعندما توجه وزير العمل الى هناك لم يحظ بنصيب افضل رغم ان قوات الامن المركزي كعادتها كانت قد طوقت المصنع ومن فيه . وعندما وصل وزير الداخلية في حماية المصفحات حمله العمال الى سيارته خارج المصنع . وكانت النتيجة ــ أمام صمود العمال واصرارهم ــ ان اضطرت السلطة تكتيكيا الى تنفيذ بعض المطالب . كان ذلك في حزيران ٧٥ والطريق الى اتفاقية سيناء اصبح قصيرا جدا ..

وطيلة شهري تشرين اول وتشرين الثاني من عام ١٩٧٥ كان عمال الغزل والنسيج بالاسكندرية يعقدون اسبوعيا مؤتمرا بمبنى النقابة التي تمثل ٧٠ الف عامل بقطاع الغزل والنسيج ويقررون الى جانب المطالب الاقتصادية « باستقلالية العمل النقابي وكفالة الحريات النقابية واجراء الانتخابات على القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على ان يعرض القانون الجديد على القواعد العمالية لابداء رأيها فيه . وان يكون الاشراف على الانتخابات للجهات القضائية ضمانا لحيدة الانتخابات » . كذلك أضرب عمال النقل العام في جراجي فم الخليج ودار السلام فحضر اليهم رئيس الوزراء مقسما بشرف رئيس الجمهورية انه سيلبي مطالبهم . وحين حاولت سلطات الامن ان تحقق مع عدد من العمال اجاب الكل اننا جميعا مسؤولون . ثم قبضت السلطة على عدد من العمال في مصنع ٤٥ الحربي .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦ وقع صدام واسع النطاق بين قوات الامن المركزي واهالي مدينة المنزلة التي يسكنها غالبية من العمال وفلاحي الارز والحرفيين وصغار التجار وصيادي السمك . ووقع الصدام على اثر تعذيب احد المواطنين لحد الموت بسبب مجاهرته بمعارضته النظام ، مما دفع الاهالي الى اقتحام مركز الشرطة ووقوع المذبحة التي حاولت السلطة تغطيتها بصرف تعويضات لذوي الشهداء .

وبعدها بقليل وقعت مجزرة مشابهة في دمياط بين صيادي السمك ايضا وقوات الامن . ولكن الصدام الرئيسي لعام ١٩٧٦ كان في كفر الدوار ــ المدينة الصناعية الكبرى ــ بين قوات الامن والسلطة ، على غرار ما وقع في المحلة تقريبا من زاويتي المقدمات والنتائج . لقد سقط القتلى واعتقل المناضلون ، وكانت الشعارات السياسية المناوئة للنظام قد اضافت الى كومونة كفر الدوار بعدا جديدا .

ولعل الملاحظة الرئيسية الاولى على حركة الطبقة العاملة المصرية في نضالها المركز خلال السنوات الاخيرة انها في مواجهة القرارات والتشريعات التي مست

مصير الهيكل الناصري للانتاج ـ وهو الجانب الاقتصادي من اتفاقية سيناء ـ ترفع الشعارات الاقتصادية المضادة لهذه الردة ، وعيا منها بأن المطالب الاقتصادية في مثل هذه الظروف ، هي بعينها طرح سياسي مضاد لسياسة الثورة المضادة . والملاحظة الثانية انها رغم ما يمكن ان تنطوي عليه من لمسات نقابية ومساهمات تنظيمية (يقدمها الناصريون والشيوعيون أساسا) فانها في صورتها العامة مبادرة شعبية لاستقلاليتها وبصماتها الابداعية الخاصة في أساليب النضال ومضمونه .

٣ ـ **المثقفون والفلاحون والقوات المسلحة** ، لم تتوان هذه الفئات الثلاث عن تقديم مبادراتها الوطنية الشجاعة قبل وبعد ابرام اتفاقية سيناء . . فالمثقفون من كتاب وادباء وشعراء وفنانين وصحفيين قد واجهوا في منابرهم الشرعية وغير الشرعية داخل الحدود وخارجها تحت الارض ومن فوقها اتفاقية سيناء من قبل توقيعها . ونالوا من جراء ذلك مذابح السجن والتجويع والنفي والتهجير وتحطيم الاقلام . والمهنيون في نقابات المحامين والمهندسين والاطباء وغيرها ، وقفوا الى حد كبير في وجه الردة . وربما كان الدور الكبير الذي لعبه ويلعبه المثقفون حتى الآن هو دور التوعية والتنوير . وكان نضالها في بعض اللحظات ان يصل الى حد « المبادرة » الايجابية التي لا تقل اهمية عن مبادرات الطلبة والعمال . . سواء في تأسيس جمعية « لكتاب الغد » أو في الضغط لتأسيس اتحاد ديموقراطي للكتاب ، او في عقد المؤتمرات واصدار البيانات والمشاركة الفعلية في ندوات الطلاب ، او في الدفاع الجسور عن منجزات الثورة الناصرية وفي المعارضة القوية لكثير من تشريعات النظام الحالي ، وفي الهجوم المباشر احيانا على اتفاقية سيناء .

غير ان ارتباط اجزاء عريضة من المثقفين المصريين بباب الرزق الحكومي يملي عليها اكثر فأكثر الارتباط بالشرعية وقنواتها الضيقة . بالاضافة الى أن سلبيات الديموقراطية في النظام الناصري لا زالت تلقي ظلالها على عيون البعض بحيث تحجب عنها الرؤية الصحيحة للنظام الحالي . كما ان « هوس الليبرالية » قد تحول مع زمن القهر الى ما يشبه المرض الذي يجد تربة صالحة في وجدان المثقف المهيأ بطبيعته تقريبا لادواء التفرد والانعزال والنرجسية ، مما يتسبب في التشرذم وتفكك الاوصال . على اية حال ، فقد ادى ذلك الى أن دور المثقفين المصريين في مواجهة اتفاقية سيناء بشتى ابعادها يكاد يكون دورا فكريا محضا باستثناءات نادرة لا تشكل في محتواها السياسي « مبادرة شعبية » على صعيد الفكر المنظم .

والفلاحون من كمشيش الى دكرنس مرورا بأبي كبير ينتفضون على اجراءات الثورة المضادة ، ويسقط منهم الشهداء ، فهم الذين اضيروا من التراجعات عن قوانين الاصلاح الزراعي واتساع الملكيات الكبيرة وعودة نفوذ كبار اغنياء الريف وطغيان أشباه الاقطاعيين .

والقوات المسلحة التي جمعت في صفوفها عند حرب اكتوبر طلائع خريجي

الجامعات والتي ضمت اعدادا غفيرة من ابنــاء العمــال والفلاحين والبرجوازيــة الصغيرة بفضل الحق الذي حصلوا عليه من الثورة الناصرية فــي دخول الكليات العسكرية مجانا ، والتي سقط منها ألوف الشهداء فــي صحراء سيناء ، لا زال جسمها الرئيسي وطنيا صميما ، والتمردات المتعاقبة داخله لا تحصى ولا تعــد . وقبيل توقيع اتفاقية سيناء بوقت قصير اعتقلت المخابرات العسكرية ١٠٠ ضابط وفصلت ٤٣ من كبار الضباط واعتقلت عددا آخر من الطيارين بحجة انهم كانــوا يدبرون انقلابا . بينما لم يتجاوز الامر ان بعضا من الاتجاهات الوطنية في الجيش لم ترض عن الخطوط العريضة التي تسربت من اتفاقية سيناء اثناء جولة كيسنجر في آذار ١٩٧٥ وطالب عدد من الضباط بعدم توقيع اي اتفاق قبــل عرضه عــلى الجيش ، فردت السلطة بالقمع .

ان للمثقفين والفلاحين والجنود في تاريخ مصر الحديث مجموعة راسخة مــن التقاليد الوطنية والمبادرات الخلاقة ، غير أن تشرذم الفئــة الاولــى وليبرالية وجدانها وانسحاق الفئة الثانية تحت ضغط اللاوعي واللاتنظيم وانضباط الفئــة الثالثة وفق تنظيم عسكري هرمي صارم ، جعل من المبادرات الطلابيــة والعماليــة عمودا فقريا لابداع الشارع الشعبي في مصر وانتفاضاته العفوية في مواجهة اتفاقية سيناء .

★ ★ ★

ولم يقتصر ابداع الشارع اليساري على الانتفاضات العفويــة للطلاب والعمال ــ وهي الانتفاضات التي لم تصل بعد الى ما يشبه مــــع الفارق التاريخــي ذروة التلاحم بينهما عام ١٩٤٦ ــ ذلك ان هذه الانتفاضات **لم ولن تكون** بديلا عن الطلائع النضالية المنظمة ، بل لعلها اخصب المناخات لولادة هذه الطلائع واستنباتها .

لهذا لم تكن صدفة على الاطلاق ان تواجه نقطــة الحسم مــن جانب السلطــة الانقلابية بنقطة حسم مقابلة من جانب القوى الاجتماعيـــة المعارضة باتجاهاتهــا السياسية المختلفة . ولا شك أن أرض مصر لم تخل يوما من التنظيمات السرية ، سواء في ظل القهر الديموقراطي المخيف او في ظل الاجراء الرسمي الذي اتخذته التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ بحل نفسها . . فقــد كانت التنظيمات اليساريــة واليمينية على السواء « على قيد الحياة » بصورة ما . ولكن هزيمة حزيــران ٦٧ ثم غياب عبد الناصر فانقلاب أيار ٧١ قد دفع الى دائــرة الضوء قضية التنظيــم السياسي المستقل لاطراف عديدة . وجاءت رحلة السلطة من الانقلاب الى الحرب الى اتفاقية سيناء على كافة الاصعــدة الاقتصادية والاجتماعيــة والعسكريــة والسياسية لتمنح « الفكرة » نوعا من الشرعية والقبول لدى الرأي العام . حتــى فكرة « المنابر » ذاتها اصبحت تعني عند البعض مرادفا للاحزاب او فــي الاقــل

طريقا اليها . وقام احد عتاة الرجعية ــ عبد العزيز الشوربجي المحامي ــ ليقول انه سيشكل حزبا وسيمثل امام المحكمة عند الضرورة مؤكدا ان الدستور ليس ضد تكوين الاحزاب . وتناولت اقلام رجعية عريقة مهمة الدفاع عن فكرة الاحزاب . وتقدم اثنان من اعضاء مجلس الثورة القديم ــ كمال الدين حسين وحسين الشافعي ــ بطلب اعادة جماعة الاخوان المسلمين الى الحياة تحت ستار انها جمعية دينية وليس في القانون ما يمنع اعادتها . وفي حزيران ٧٥ نشرت مجلة العالم الاسلامي التي تصدر في مكة خبرا يبشر ويهنىء بقيام تنظيم الاخوان المسلمين في مصر من جديد واختيار مكتب ارشاد للتنظيم بقيادة الدكتور توفيق الشاوي الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة القاهرة . وظلت الفئات الحاكمة حريصة على بقاء الاتحاد الاشتراكي وان تعددت منابره جنبا الى جنب مع اجهزة القمع التقليدية باعتبارها جميعا الشكل الأمثل لحزب السلطة .

ولم يتخلف اليسار المصري عن الدعوة الاجتماعية الملحة الى التنظيم المستقل . فالكثيرون من الذين جربوا « الالتحاق » بالاتحاد الاشتراكي او تنظيمه الطليعي ومنيت احلامهم بالاخفاق ، انضموا الى التشكيلات الحزبية الجديدة التي انصهرت عناصرها في بوتقة السنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٥ من طلاب وعمال ومثقفين وموظفين صغار ومهنيين .

كان هذا العام بالتأكيد تتويجا لحوارات الفترة السابقة بين مختلف الاتجاهات اليسارية ، وتتويجا وتجديدا لاجتهادات المناضلين الذين بقوا على ولائهم لفكرة التنظيم . وقد اضفى اعلان « الحزب الشيوعي المصري » عن اعادة تشكيله في تموز ١٩٧٥ تكريسا شرعيا رامزا الى نقطة الحسم التي اتخذتها الطبقات الشعبية في مواجهة نقطة الحسم المصيرية التي اتخذتها الطبقة المهيمنة على السلطة .

كان ذلك ولا يزال رمزا تاريخيا فحسب ، اذ استطاعت مجموعات من الشيوعيين القدامى والشيوعيين الجدد ، ان تتوحد في اكبر هيكل تنظيمي للشيوعيين المصريين . ولكن ذلك لا ينفي انه قد سبقت تشكيل الحزب وتلته عدة تنظيمات شيوعية وناصرية . ولا بد من الاشارة هنا الى ان « جماهير » التنظيمات الناصرية هي الكفة الشعبية الارجح وزنا ، وان كانت هذه التنظيمات اقل تماسكا وانسجاما وقوة من التنظيمات الماركسية . كذلك لا بد من الاشارة الى تعدد الاتجاهات الفكرية داخل جميع التنظيمات اليسارية ناصرية كانت او ماركسية . وفي بعض الاحيان يختلط الامر بين الدمغة التاريخية على جبين « المناضل » فاذا به ماركسي أو ناصري لاسباب « قديمة » . وربما نجد ماركسيا من هذا النوع يتكلم بقلب ناصري وأحيانا بلسان ساداتي ، بينما نجد ناصريا أقرب في يساريته الى الماركسيين . ولا يمنع ذلك أن الناصريين انفسهم موزعون عقائديا بين مراحل

مختلفة من تطور جمال عبد الناصر .. فبعضهم لا يزال رابضا عند مرحلة العداء للشيوعية ، والبعض الآخر لا يرى اية سلبيات في التجربة السابقة بل يراها تجربة التجارب ولا يعوزها اي تطوير اذ بلغت في راي هذا البعض غاية الكمال . في جميع الاحوال ، فان الجسم الرئيسي للناصريين المصريين لا يتوقف عن مناواة النظام الحالي تحت راية مواثيق الثورة الاساسية ، وخاصة « ميثاق العمل الوطني » . لذلك وقفوا بحسم وحزم بالفين الى جانب « المكتسبات » الناصرية المهددة كالقطاع العام وحقوق العمال والفلاحين والطلاب ، والى جانب « المنجزات » كالصناعة الثقيلة والسد العالي والعلاقات المصرية السوفياتية وحركة التحرر العربية وقضية فلسطين ، ومن ثم في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف ابعادها . ولكن الوثائق الناصرية المصرية المتاحة لا تكشف عن « برنامج » نضالي ، سياسيا وتنظيميا ، لتحويل المعارضة من مستوى رد الفعل ـ احيانا العفوي ـ على اجراءات الثورة المضادة الى مستوى الفعل الثوري الخلاق . بل لعلهم الفئة الاكثر دفاعا عن صيغة « الاتحاد الاشتراكي » كتنظيم سياسي وحيد .. مما يقيم حواجز حقيقية دون بلورة الاحزاب الوطنية المستقلة ودون قيام الجبهة الديموقراطية العريضة القادرة على اجهاض اتفاقية سيناء بالغاء مقدماتها ونتائجها على السواء .

اما الماركسيون فليسوا كلهم منظمين ، وليس كل المنظمين موحدي الاتجاه والتنظيم . غير انهم جميعا ـ وبدرجات متفاوتة ـ كانوا المبادرين الى صياغة البرامج النضالية القادرة في رايهم ، كل حسب اجتهاده ، على تصحيح حركة التاريخ التي تحاول قوى الثورة المضادة الانتكاس بها الى ما قبل ثورة تموز ١٩٥٢ .
.. فماذا يقول اليسار المصري ؟

يجدر بنا اولا ان نفرق بين اليسار العلني من زاوية اعتماده على اجهزة الاعلام الرسمية ، واليسار المعتمد على المنابر السرية ، دون ان يكون لهذه التفرقة اية ظلال فكرية او حتى تنظيمية على اي من « الشكلين » . ويجدر بنا ثانيا ان نحدد نقاط الاتفاق بين مختلف الاتجاهات اليسارية ونقاط الاختلاف ، حتى نضع ايدينا على اتجاه السهم الرئيسي لبرنامج اليسار المصري .

الفصل الرابع

نحو برنامج للعمل الوطني

لا شك ان افتتاحية العدد العاشر من مجلة « الطليعة » المصرية عام ١٩٧٥ « عن اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارتفع باسم اليسار المصري معارضا اتفاقية سيناء . ونقصد بالعلنية هنا ان المعارضة وجدت طريقا لها عبر الاعلام الرسمي . كما نقصد بشبه الوحيد انه كان المقال اليتيم الذي دخل الى الموضوع مباشرة دون لف او التواء ، وانه المقال اليتيم الذي لم يؤيد ثم استدرك ، بل كان في معارضته واضحا ومحددا ، رغم اية تحفظات فكرية او شكلية يمكن ان تؤخذ على المضمون او الصياغة .

ولعله من المثير ان هذه الافتتاحية الشجاعة قد اثارت خارج مصر زوبعة اراها نقيضا للزوبعة الحقة التي كان يجب أن تثيرها .. فقد راح البعض يشكك في مدى تعبير المقال عن فكر رئاسة التحرير التي غاب توقيعها المعتاد على افتتاحية الطليعة ، وما اذا كان المقال يعبر فحسب عن كاتبه . والحقيقة هي ان معارضة « الطليعة » لاتفاقية سيناء ، بالشكل الذي وردت به والمحتوى الذي تضمنته ، لا تعبر فقط عن الرأي الخاص لكاتبها او راي مجموعة الطليعة وحدها ، بل انها في ظني تصوغ بكفاية وقدرة معارضة قطاع عريض من اليسار المصري المناضل داخل مصر ، اي تلك المجموعات التي اختارت القتال في الخط الامامي للجبهة ولكن في اطار الشرعية . وارجو الا اتجاوز اذا قلت انها تجسد ايضا موقف اجزاء لا يستهان بها من الشارع ــ اليسار ، حيث يجب التركيز بأمانة على جملة الظروف الموضوعية التالية :

● ان الاعلام اليساري الرسمي ، والذي باتت تمثله مجلة « الطليعة » وحدها تقريبا ، هو اكثر مؤثرات التوعية فاعلية في الجمهور العريض من المنشورات السرية والمطبوعات غير القانونية . فاعليتها تمتد الى القواعد الحزبية المنظمة وتتجاوزها الى الفئات الاعرض التي تنتفض عفويا من حين لآخر من العمال والطلاب والمثقفين والمهنيين وصغار الموظفين والجنود .

● لا يكفي القول بأن المنبر الرسمي ، مهما كان يساريا ، فانه يشكل ديكورا للنظام او أداة تنفيس للغضب .. بل لا بد من الاقرار بأن امثال هذا المنبر يفعل فعله

المستقل عن اهداف مهندسي الديكور ، وأنه لا يمكن لاية اداة اعلامية ان تنفس عن غضب له ركائزه الموضوعية الا اذا استبدلت هذه الركائز بحقائق مضادة . بل علينا ان نضيف من موقع المسؤولية ان النضال المكشوف ان جاز التعبير عن العلنية تحفه المخاطر من كل جانب وترسم له حدوده الفكرية بل والصياغية أيضا . حتى لتصبح مع الزمن هناك « شيفرة » بين المنبر وقراءه الذين « يفهمونها وهي طايرة » كما يقول المثل الشعبي المصري .

● ولا بد من الاعتراف بأنه في هذه الحدود قام المنبر اليساري العلني في مصر بتربية العديد من الكوادر التقدمية المناضلة في صفوف الشعب . ولا يجوز ـ والحالة هذه ـ خلط الاوراق ، بل يجب التفرقة بحزم بين قلم يبرر وآخر يفسر وثالث يضع بعض النقط على بعض الحروف .

● كما لا بد من التكرار والتأكيد بأن المنبر الديموقراطي يرادف اجتماعيا قطاعا عريضا من جماهير الانتفاضات الديموقراطية غير المنظمة .. وان ابدعت اشكالها التنظيمية الخاصة . ان هذا اللقاء بين المنبر العلني وجماهير العمل السياسي العلني ، ينبغي ان يظل كامنا في خلفية تحليلنا للدور الذي يمكن ان تقوم به معارضة هذا المنبر لاجراءات السلطة وبالذات المصيري منها . كما لا يجب تغييب عن بالنا لحظة واحدة مجموعة القيود التي تغل ايدي الذين يكتبون علنا ، فيبقى الاختيار دائما بين هذا الحد الادنى او عدمه لا بينه وبين الحد الاقصى .

من هنا نقول ان افتتاحية عدد اكتوبر ـ تشرين الاول ١٩٧٥ من مجلة « الطليعة » المصرية « عن اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارتفع باسم قطاع مهم من اليسار المصري بل ومن الشارع المصري معارضا اتفاق سيناء . وتتمثل هذه المعارضة في أهم صورها المنهجية حين تقول الافتتاحية « لا يمكن ان تكون الولايات المتحدة طرفا محايداً حتى نقبل خبراءها بيننا وبين اسرائيل على أرضنا . وهي ليست ، ولا يمكن ان تكون حكما بيننا وبين اسرائيل على أي وضع من الاوضاع » . ان هذه الفقرة وحدها تشكل اساسا منهجيا ينسف اتفاقية سيناء من جذورها التي بدات بوقف القتال « حتى لا نحارب أميركا » كما قال الرئيس السادات حول امكانيات تصفية ثغرة الدفرسوار ، ومرت بفك الاشتباك الاول ونقاطه الست والموافقة على دبلوماسية « الخطوة خطوة » الاميركية التي كانت زيارة نكسون و « إعلان التعاون بين مصر والولايات المتحدة » من ثمراتها المرة ، وانتهاء باتفاقية سيناء ثمرة الثمار ونقطة التحول الاستراتيجية في مسيرة النظام الراهن سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

والفقرة المنهجية التي أشير اليها ليست بمعزل عن بقية عناصر البناء الفكري لافتتاحية « الطليعة » حيث تقول بوضوح « ان سياسة الخطوة خطوة التي

اقترحتها اميركا لم تكن في مصلحتنا » كما جاء حرفيا في النقطة الاولى . اما النقطة الثانية فتنصب على المواد الاولى والثانية والثالثة والتاسعة حيث انتقدها المقال بما نصه « أن قليلا من التأمل يرينا ان هذه المواد تعني ان الاتفاقية اذ تلزمنا بعدم استخدام القوة ، فانها تفتقر ــ مع ذلك ــ الى اي تحديد زمني ، فهي سارية المفعول حتى يتم التوصل الى اتفاقية اخرى . وربما فتح هذا امام اسرائيل فرصة التسويف الى أجل غير معلوم » . اما النقد الثالث الذي توجهه الطليعة للاتفاقية فينصب عموما على الدور الخاص والمتميز الذي أعطته الاتفاقية لاميركا ، وخاصة نظامها لاجهزة الانذار المبكر التي تقتضي وجودا اميركيا عسكريا في ثياب مدنية على ارضنا والتي تمنح التجسس الاجنبي حقا شرعيا . وقد أفاضت « الافتتاحية» في سرد مواقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الاسرائيلي قبل الاتفاقية وبعدها ، بحيث انتهت ــ من دروس التاريخ القريب والبعيد ــ الى ان اعطاء هذا الدور المتميز للولايات المتحدة « لا يساعد على التعجيل بصيغة جنيف ، ولا يقرب بالتالي موعد التسوية الشاملة للنزاع » ومن ثم فليس هناك « واجب أقدس من ان يبذل كل جهد لأعادة رص الصف الوطني المناهض للاستعمار والصهيونية » .

ولا شك أنه في إطار هذه الخطوط العامة التي تعارض جوهر اتفاقية سيناء يمكن اعتبار هذه المعارضة تيارا عريضا سواء في صفوف اليسار المصري او في صفوف الشعب . ولكن هذا لا يمنع ان مخاطر العمل العلني ومحاذير المنبر الرسمي قد القت بظلالها على صياغة المعارضة التي حملت « الطليعة » أعباء ريادتها ، ومن ثم اخترقت هذه الظلال جدار الشكل الى هوية المضمون ، كما نلاحظ في النقاط التالية :

● تقول الطليعة في صدر افتتاحيتها « أن القيادة السياسية في مصر لم تنه حالة الحرب مع اسرائيل » . وهذا صحيح شكلا ، بمعنى ان هذه القيادة لم توقع بعد اعلانا رسميا مستقلا بانهاء حالة الحرب . ولكنه ليس صحيحا بالمرة من الوجهة الموضوعية حيث تنص المادة الاولى من بنود الاتفاقية على ان النزاع بين الطرفين لا يتم بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية . كما نصت المادة الثانية على ان الطرفين يتعهدان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر . ونصت المادة الثالثة على ان الطرفين سوف يستمران في ان يراعيا بدقة وقف إطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن أي اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الآخر . والمفارقة ان الطليعة اشارت الى هذه البنود في الهامش . ويمكن أن نضيف اليها البند الخاص بأن احداً من الطرفين لا يحق له الغاء الاتفاقية بمفرده ، بل لا بد من موافقتهما معا . وتظل الاتفاقية سارية المفعول ــ دون تحديد زمني ــ الى ان تحل مكانها اتفاقية جديدة كما تقول المادة التاسعة .

وهكذا يتضح بجلاء ان القيادة السياسية لمصر ــ دون غيرها ــ قد انهت عمليا حالة الحرب مع اسرائيل .

● يترتب على ذلك نتيجة فكرية خطيرة ، هي تقييم بمعنى انهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني – ويسهل بالتالي تفسير الخطوات الداخلية والعربية والدولية التالية من جانب السلطة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية – ثم تقييم « القيادة السياسية » التي قامت دون غيرها بذلك كله تحت شعارات « الانفتاح » و « سيادة القانون » و « المتغيرات الدولية » .. اذ لم يعد ممكنا « نقد » كل جزئية على حدة من الاجراءات الاقتصادية المعادية للقطاع العام والمشجعة بغير حدود للقطاع الخاص الى الاجراءات السياسية والاستراتيجية المعادية لحركة التحرر العربية والمعسكر الاشتراكي والمرحبة بغير حدود بعودة النفوذ الامبريالي الى المنطقة . لم يعد نقد الجزئيات ممكنا ولا جائزا ، ولم يعد الاستشهاد « بأقوال » القيادة السياسية في احدى المناسبات أو المناورات او التكتيكات على مناسبة أخرى ممكنا ولا جائزا ، كأن تقول الطليعة « ويكفي ان نستمع الى ما قاله الرئيس السادات عن الاتفاقية من انها لا ترضينا بشكل كاف ، حتى نقتنع بأن الاتفاقية هي – ككل عمل انساني – شيء يمكن نقده ، بل ومعارضته » . او كما تختتم الافتتاحية بشرح استراتيجية التحرير في ضوء الطرح الذي قدمه الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر حين حدد عناصرها بثلاثة « القوة الذاتية المصرية ، الامكانيات العربية ، الدعم السوفياتي » .. فالمغالطات المميتة هنا مصدرها « الاستشهاد بالقيادة السياسية » اما دفاعا عن النفس بتحييدها او قناعة بصواب مواقفها – كعادة التبرير – وخطأ الشياطين المحيطين بها . واذا كان ذلك ممكنا في الماضي وان لم يكن جائزا في أي وقت ، فانه ليس ممكنا ولا جائزا في « اتفاقية سيناء » . انها بالقطع ليست « ككل عمل انساني شيء يمكن نقده بل ومعارضته » . انها نقطة تحول حاسمة في تاريخ الامكانات العربية والدعم السوفياتي ، وهي التي تناقضت مع معظم العرب ومع الاتحاد السوفياتي تناقضا لا سبيل لتجاوزه مع بقاء اتفاقية سيناء .

● لا ريب طبعا ان اتفاقية سيناء « عمل انساني » فلم يزعم احد قط انها عمل الهي او من عمل الشيطان ، ولكنها بالقطع ليست « ككل » عمل انساني ... فهي عمل سياسي واستراتيجي له اتجاه محدد ومن صنع قيادة محددة . وقد جاء نقد الطليعة لهذه الاتفاقية بعيدا عن تحديد هذا الاتجاه وتقييم هذه القيادة بل أحيانا الاستشهاد بها للايحاء بعكس ما تمثله ، وكأن اتفاقية سيناء تشبه ميزانية الدولة او احد مشروعاتها يقبل النقد والمعارضة في حدود الشرعية وفي الحدود الجزئية . بينما اتفاقية سيناء تمحو الشرعية التي منحتها حرب اكتوبر للسلطة الراهنة ، ولا تجوز مناقشتها كجزئية او تفصيلية من اعمال هذه السلطة ، بل كنقلة نوعية وتحول كيفي في اتجاه النظام .. هو بالضرورة ثمرة تراكمات كمية عديدة خلال السنوات الخمس التي سبقتها .

ان هذه الملاحظات لا تبررها مطلقا « علنية » منبر المعارضة اليساري شبه

الوحيد في مصر ، ولكنها لا تنفي في الوقت نفسه الطابع الايجابي الفاعل للنقد والاهمية القصوى لتمثيله « تياراً عريضا » لا وسط مثقفي اليسار بل وسط الشارع الشعبي أيضا . وهي ذاتها الاهمية التي نسبغها على مجموعة الندوات التي عقدتها « الطليعة » بين مجموعة من مثقفي اليسار المصري والاستاذ توفيق الحكيم حول التجربة الناصرية وما بعدها .. فهذه الندوات التي بدأت مع ديسمبر – كانون الاول ١٩٧٤ وانتهت في حزيران – يونيو ١٩٧٥ اي قبيل التوقيع بالاحرف الاولى في ايلول – سبتمبر ٧٥ تضع ايدينا على الملامح العامة للبرنامج العلني الذي يراه قطاع هام من اليسار المصري قادرا على انجاز الثورة الوطنية الديموقراطية في مصر الغد . ان ملف هذه الندوات لم يتعرض قط بطبيعة الحال لاتفاقية سيناء التي لم تكن قد ولدت رسميا بعد ، ولكنه يتعرض بالضرورة للامح الجنين وهي تتشكل في احشاء السلطة واجراءاتها المتوالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لقد ظهر الملف في مناخ محدد الابعاد . واذا كان الهجوم على التجربة الناصرية هو السبب المباشر لعقد الندوات ، فان تقييم الحاضر واستشراف المستقبل كانا بندين رئيسيين في جدول الاعمال .

واذا غضضنا النظر عما سمي في الملف (١) بورقة توفيق الحكيم وكذلك مداخلاته التي تنطوي على كثير من السذاجة السياسية والمراوغة وتسمية الحديث عن مستقبل مصر بالغيبيات ، فاننا نتوقف مباشرة عند ورقة خالد محي الدين حيث يحدد الهدف الاستراتيجي قائلا انه « بناء مجتمع عربي متطور صناعيا وزراعيا وثقافيا مما يفرض على مصر – بحكم وضعها في العالم العربي – ان تلعب دورا قياديا » .. ومن هنا تصبح الوحدة العربية منهجا في التفكير واتجاها في صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والعالم العربي ورؤية نضالية ضد الخطرين الاستعماري والصهيوني وتحالفا وثيقا مع المعسكر الاشتراكي . ويرفض خالد محي الدين الديموقراطية الليبرالية التي تمنح الراسمالية في مصر امكانيات جديدة للنمو ، ولكنه يقبل بما يسميه مرة بالديموقراطية الاشتراكية ومرة اخرى بالديموقراطية التقدمية التي تلعب فيها القوى الشعبية المنظمة في احزاب دورا رئيسيا على اساس التحالف الوطني والبرنامج الموحد . ويضيف أبو سيف يوسف تحديدا لمعنى « الدولة الوطنية الديموقراطية العصرية » انها ديموقراطية بمعنى أن السلطة فيها « تكون في أيدي الطبقات الشعبية : اساسا العمال والفلاحين والمثقفين والجنود وهذه الاقسام من الراسمالية التي لا يتعارض نشاطها مع التحول الاجتماعي .. وفي هذه السلطة يتاكد ويتزايد الدور القيادي للطبقة العاملة » (٢) .

---

(١) نشرته دار القضايا اللبنانية في كتاب عنوانه « ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم » – القاهرة – مطابع « الاهرام » التجارية – ١٩٧٥

(٢) هذا النص وغيره لخالد محي الدين ماخوذ عن ورقته الاساسية في الندوة ومداخلاته المنشورة في الملف المذكور (من ص ٤٦ الى ٧٢ ومن ص ١١٧ الى ١١٩) .

ويؤكد ابو سيف ان هذه السلطة انتقالية بين الحاضر والمستقبل الاشتراكي . وهو يوافق على ما جاء في ورقة خالد محي الدين حول الليبرالية والديموقراطية الجديدة الواجب ان تكون صياغة عامة لتحالف الطبقات الوطنية . أما الدكتور مراد وهبه فهو يضع حدا ادنى لتقدم العالم العربي وهو العلمانية ، ويستبعد ـ وحده تقريبا ـ ان تكون هناك رأسمالية « وطنية » في مصر الى الآن ، وبالتالي فهو يستبعدها من التحالف المفترض . ولكن الدكتور عبد العظيم انيس يضع اكثر من نقطة على اكثر من حرف حين يدعو الى « جبهة وطنية في مصر بين أحزاب اشتراكية واحزاب وطنية تعبر عن برنامج للعمل القومي واضح ممثل لمصالح العمال والفلاحين . وتكون هذه الاحزاب حقيقة ممثلة اجتماعيا للمصالح الحقيقية للفئات الوطنية في هذا الشعب » (٣) . وهو يحدد هذه الفئات بأنها العمال والفلاحون « وذوي الدخل المحدود من شرائح الطبقة المتوسطة » . وبينما تتفق الدكتورة لطيفة الزيات مع الدكتور انيس حول هذه التعريفات ، فانها تركز القول حول « الجبهة » بأن « قيام هذه الجبهة مرتبط بالحريات الديموقراطية . بل انه لا يمكن تحقيق الحريات الديموقراطية دون قيام هذه الجبهة . لان هذه الجبهة ستكون ـ بالضرورة ـ مكونة من الطبقات الشعبية المستفيدة من الاشتراكية والمستفيدة من التحرر الوطني » (٤) . ويستوقف الحوار بين أعضاء الندوة سؤال عميق الدلالة للدكتور فؤاد مرسي هو « نحن أمام مشكلة نقص الاجراءات التي تكفل اكمال عملية التحول الاشتراكي في بلادنا . هذه هي مشكلة مصر على المستوى الاقتصادي والسياسي ، وليست هي أي مشكلة اخرى . . . لان مصير مصر ومستقبلها قد تحدد منذ عام ١٩٦٢ بأن مستقبل مصر هو الاشتراكية . لا مجال لاعادة النظر في هذا المجال . تحددت مصر المستقبل بانها مصر الاشتراكية . المناقشة ، الآن ، هي كيف تستعيد الطريق الى التحولات الاشتراكية التي تكمل مسيرتنا » (٥) . ولكن أحمد عباس صالح يعود الى ان « نقطة الانطلاق في استشراف المستقبل هي النظر في التنظيم السياسي القائم وهو الاتحاد الاشتراكي واعادة تصحيحه » . وربما فاجأ البعض بقوله « ان الرجعية المصرية التي تحاول قلب نظام الحكم الحالي ليست قادرة وحدها على ان تقوم بهذا العمل » موحيا بأن هناك مؤامرة خارجية بل ومؤكدا هذا الايحاء صراحة « أنا في الواقع أتهم الرجعية المصرية بأنها تحاول قلب نظام الحكم . وهو أمر حقيقي وواضح تماما أمام جميع الناس . . ولكن بعد عشرين سنة من الثورة يبدو أن هذه القوى المحلية اضعف من ان تقوم بهذا الدور وحدها » . ويدعو لان يمتد التنظيم السياسي المحلي الى خارج مصر « باعتبار أن التحولات في مصر هي تحولات شاملة للعالم العربي كله » (٦) .

وقد استخلص لطفي الخولي من جلسات الحوار التسع ، خمسة معطيات

---

(٣) المرجع السابق (ص ١٥٢)
(٤) المرجع السابق (ص ١٦٩)
(٥) المرجع السابق (ص ١٧٤ و ١٧٥)
(٦) المرجع السابق (ص ١٨٠ و ١٨١)

اولها ان « البرنامج » الذي يقصدونه هو برنامج مرشح لان يكون تعبيرا عن القوى الوطنية والتقدمية في البلاد :

● « هذه القوى التي تجمع على معاداة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتقوقع الاقليمي . وهذه القوى قد حسمت ـ بالتالي ـ اختياراتها السياسية على أساس التحرر السياسي والاقتصادي ، ونقل المجتمع نقلة كيفية من التخلف الى التقدم ، على اساس خطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومستقلة ذات آفاق اشتراكية ، تستهدف في النهاية الغاء استغلال الانسان للانسان وتأمين انسانيته وحريته ، واطلاق ملكاته الابداعية . وكذلك العمل من اجل تحقيق الوحدة العربية بأسلوب ديموقراطي وبمضمون يخدم حركة التقدم وقواه الشعبية » (٧) .

● « ان قوى البرنامج ـ على هذا الاساس ـ ليست موحدة ، ولكنها بحكم الواقع والظروف متعددة المنابع الاجتماعية والفكرية . وهي تمتد على جبهة عريضة ، تشمل العمال وفقراء ومتوسطي الفلاحين ، والمثقفين الديموقراطيين والتقدميين والجنود والبرجوازية الوطنية المنتجة والمستنيرة » (٨) .

● « امام تعدد منابع قوى البرنامج فلا بديل عن قيام تحالف وطني ديموقراطي حقيقي فيما بينها ، تحالف لا يطمس الهوية النوعية لكل فصيل فيها ولا يصادر على استقلالها التنظيمي والفكري في منابر او احزاب او جماعات سياسية » (٩) .

● « والبرنامج يمثل خطوة تدعم ما تم احرازه من ايجابيات ، خاصة ايجابيات ثورة يوليو ٥٢ كما يمثل استمرار النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية » (١٠) .

● « البرنامج يأتي في ظروف ما زالت فيها قضية تحرير الوطن عربيا وفلسطينيا من الاحتلال الاسرائيلي قائمة وحادة » وهناك « خريطة دولية جديدة لعلاقات القوى يسودها مناخ يتزاوج فيه التعايش مع الصراع بين العالم الاشتراكي وبين العالم الرأسمالي على نحو جديد » بالاضافة « الى ثورة العلم والتكنولوجيا التي فتحت آفاقا لا حدود لها للانسان نحو التقدم ، وتدعيم سيادته وسيطرته على الطبيعة وعلى واقعه ومصيره » (١١) .

ما هو البرنامج اذن بعد هذه الديباجة ؟ انه يتكون من ثلاث نقاط أساسية : اولها بناء ديموقراطية لتحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية في اطاراتها التنظيمية المستقلة والموحدة حول الحد الادنى من الاتفاق حول خطة شاملة لتطوير

(٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠) المرجع السابق (ص ٤٢٩ و ٤٣٠)
(١١) المرجع السابق ص (٤٣١)

المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتحرير الارض عسكريا وسياسيا . النقطة الثانية هي ان مصر تاريخا ومصيرا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي مع ما يتطلبه ذلك على كافة الاصعدة ، وخاصة فيما يتصل بالحق الفلسطيني في الوطن المغتصب . النقطة الثالثة هي السياسة الخارجية المستقلة عن المعسكرات ولكنها المتحالفة ستراتيجيا مع الاصدقاء وفي مقدمتهم المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر في العالم .

لقد بدأت جلسات هذه الندوة وانتهت في حزيران ١٩٧٥ أي بعد مقدمات عديدة لاتفاقية سيناء وعشية ابرامها . ولقد بدأت الجلسات وانتهت علنية بين مجموعة من أهم القيادات اليسارية الديموقراطية ، معبرة بذلك عن « تفكير » قطاع مهم من المثقفين المصريين فضلا عن قطاع لا يقل اهمية من الشارع ــ اليسار . كذلك لا بد من الاقرار سلفا بأن ثمة همزة وصل رقيقة تربط بين برنامج هذا القطاع والمنهج الذي ساد على نقد « الطليعة » لاتفاقية سيناء . بل اننا نستطيع ان نقرأ هذا النقد في سياق البرنامج النضالي المقترح او كتتمة له ، ونستخلص من ثم النتائج التالية :

اولا : ان الراي الراجح هو انه لا مستقبل لليسار بغير منبره التنظيمي المستقل ، وبعبارة أوضح « الحزب » . وهي قفزة فكرية لها دلالتها سواء كان اصحابها يقصدون حزبا علنيا او يقصدون الحزب على الاطلاق .. فمجرد الوصول الى قناعة بضرورة الحزب اليساري وحتميته لا يبقى ثمة معنى للتساؤل حول النوايا ، وما اذا كان المقصود ان يكون الحزب علنيا أو لا يكون . وهذه القناعة الجديدة ربما تشكل على نحو ما نقدا ذاتيا من جانب الذين حلوا التنظيمات الشيوعية رسميا ــ وهم من بين أعضاء الندوة ــ عام ١٩٦٥ وتراجعا عن قناعاتهم السابقة التي كان يكفيها وجود « مجموعة ــ او فرد ؟ ــ اشتراكية في قمة السلطة » حتى يتوجب الانخراط في التنظيم السياسي الوحيد او على اكثر التقديرات جهازه الطليعي . وربما لا تعني القناعة الجديدة هذا النقد الذاتي او التراجع ، وانما تعني ان الظروف قد تغيرت كيفيا خلال السنوات الخمس التي مضت على رحيل جمال عبد الناصر وانزواء رفاقه وراء الأسوار . على أية حال سواء كان المعنى رابضا هنا او هناك ، فلا شك أن المعنى الاشمل هو ان العمال والفلاحين والجنود والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين ليسوا ممثلين في السلطة الراهنة ، وعليهم تكوين حزبهم او احزابهم التي تناضل من أجل تمثيل حقيقي في السلطة .

ثانيا : الراي الراجح ايضا هو أنه لا سبيل لانفراد حزب ما او فئة اجتماعية محددة بالحكم في مصر ، ولا بد من تشكيل جبهة وطنية ديموقراطية تضم الطبقات الشعبية المشار اليها بالاضافة الى الشرائح الوطنية من البرجوازية المتوسطة . ومن المفيد الاشارة الى ص ٤٣٠ من الملف المنشور في كتاب حيث يؤكد الخط الثاني من

البرنامج ان « كلا من الرأسمالية الطفيلية المتخلفة والبورجوازية الريفية المتخلفة والشرائح العليا من البيروقراطية خارجة عن اطار هذا البرنامج » اي عن اطار الجبهة المقترحة . ولما كانت هذه الطبقات والفئات المرفوضة تحتل في السلطة الراهنة مراكز « القرار » — وليس هذا رأينا فحسب بل هو خلاصة التحليل الذي توصلت اليه الندوة لحاضر مصر — فان المعنى المضمر هو انه لا بد من تغيير جوهري في هيكل النظام يتيح للجبهة المفترضة ان تمثل الشعب والوطن في اعلى قمة السلطة .. كمرحلة انتقال الى المجتمع الاشتراكي ، كما ورد في الحوار اكثر من مرة .

ثالثا : الراي الراجح كذلك هو امتداد اكثر نضجا لتقاليد الفكر الماركسي في مصر حول الوحدة العربية والقومية العربية . فالقضية هنا لم تعد مجرد تكامل اقتصادي او تضامن عربي او غيرها من التعبيرات المائعة ، بل اصبحت كيانا عضويا تشكل مصر داخله العمود الفقري .. وما يترجمه ذلك من معان اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونضالية سواء لتحرير الارض او لتكوين الدولة العربية الواحدة تكوينا ديموقراطيا ينشد الانعتاق من اسر التخلف . ان تركيز هذه النخبة من الماركسيين المصريين على عروبة مصر يوسع ويعمق من دائرة الرؤية الاستراتيجية للشارع الشعبي في مصر لكافة المهام والقضايا والمشكلات التي تعالجها السلطة الراهنة من منطلق اقليمي — شوفيني او ديني —وفي المقدمة منها قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي وموقع الرجعيات العربية من حركة التحرر والتنمية العربية . وعلاقة ذلك كله بحركة التحالفات والخصومات مع التيارات الرئيسية في عالم اليوم .

رابعا : الراي الراجح اخيرا هو تركيز هذه المجموعة من اليساريين المصريين على قضية « الديموقراطية » سواء في تقييمهم للماضي او في رؤيتهم للمستقبل ، فالتفرقة الحازمة بين الديموقراطية الوطنية والليبرالية البرجوازية لم توقعهم في تضليل النفس عما جرى في الماضي ، ولم تقف بهم عند اعتاب التصورات التقليدية للديموقراطية الشعبية .. فالواقع المصري الخاص يحتاج الى ابداع حقيقي يحل الاشكال التطبيقي للتناقض بين الديموقراطية والاشتراكية ، وكيف يمكن — بالفعل والممارسة — ان تكون الديموقراطية بتقاليدها الايجابية العريقة في التراث الانساني ، الوجه الآخر للاشتراكية . بل وكيف تصبح الاشتراكية ذاتها تطبيقا حيا خلاقا للديموقراطية لا في مجال الحياة المادية وحدها ، بل وفي ميادين الروح والمعنويات والضمائر والقيم .

واذا ربطنا بين هذا « الملف » الهام ونقد « الطليعة » لاتفاقية سيناء باعتبار هذا النقد تعبيرا عن اغلبية المتحاورين ، فاننا نستطيع ان نلاحظ في غير عناء كيف غاب التحديد الواضح لهوية السلطة الراهنة طبقيا وان استطعنا ان نستشف

الملامح العامة لهذه الهوية من تحليل البعض للاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة . كذلك فنحن لا نحصل على تصور دقيق ـ من نقد اتفاقية سيناء ـ للمهام الملقاة على عاتق المناضلين المصريين والعرب ازاء هذه الاتفاقية سوى السطر البالغ التعميم والقائل بضرورة وحدة الصف الوطني المعادي للاستعمار والصهيونية . ولا يشفي ذلك نهمنا للتساؤل : ماذا يمكن ان تفعله بهذه الاتفاقية اذا كانت على هذا النحو من السوء ، هل المطلوب الغاؤها ام تصحيحها ام « نقدها ومعارضتها » فقط ؟ ومن هي القوى المؤهلة للالغاء او التصحيح ، وكيف يتم ذلك ؟

ولا شك انها تساؤلات مطروحة لدى اصحاب البرنامج والنقد الموجه الى الاتفاقية (التي جاءت في جوهرها تتويجا لاجراءات عديدة من جانب السلطة في شتى الميادين الداخلية والعربية والدولية مما تعرض له المتحاورون احيانا) .. ولكن ما العمل ، وتلك هي الحدود القصوى للعمل العلني من منبر رسمي ؟ على اية حال ، فحصيلة هذا العمل كافية للامساك برمق القطاعات الواسعة من الشارع المتمرد والمنتفض عفويا .. والبعيد عن التنظيم في نفس الوقت .

وانها لحصيلة اكثر تقدما بما لا يقاس من حصيلة المجموعة « اليسارية ! » السرية العلنية والمسماة « بالتيار الثوري » الذي صاغ بيانا ابعد ما يكون عن الثورة والثورية حذر اصحابه من الوقوع « في اخطاء سياسية تجاه القيادة المصرية مما قد يترتب عليه من حدوث اضرار كبيرة بمسيرة النضال العربي تفوق تلك الاضرار التي قد يلحقها هذا الاتفاق الاخير بهذه المسيرة » بل هم يكشفون اوراقهم تماما حين يقولون « ومن الناحية النظرية فان هناك **مساومة ثورية** مسموح بها هي تلك التي تتيح لاصحاب الحق فرصة الاستعداد لمواصلة الهجوم مرة اخرى واستعادة الحقوق كاملة ... والبرجوازية المصرية ترى ان هذه المساومة ستؤدي الى تقلص اسرائيل وتحديد حجمها الحقيقي وبالتالي تقليم اظافرها مما سيؤدي الى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ، وان هذه المساومة هي في صالح الشعب الفلسطيني كما هي في صالح مصر لان الفلسطينيين ان يستطيعوا ان يحققوا اليوم اكثر مما تهدف اليه البرجوازية المصرية بحكم ضعفهم وبحكم الاوضاع الدولية التي تعترف باسرائيل وتعترض على ازالتها » . ثم ينتقل البيان الى تبرير الاتفاقية من الموقع الاقرب الى تبريرات السلطة فيقول « لقد وقعت هذه الاتفاقية لان البرجوازية المصرية لا يمكنها ان تتوقع حالة طويلة من وقف اطلاق النار تشل فيها القضية ولا تتحرك » . ويؤكد اصحاب البيان في صيغة قاطعة « ان الذين اعدوا لحرب اكتوبر المجيدة وعلى راسهم السادات لا يمكن ان يقعوا في وهم (الوصول الى حل الصراع العربي الاسرائيلي بالطرق السلمية) وانهم حتما يستعدون اليوم لحرب جديدة مثل حرب اكتوبر اذا اصر العدو الاسرائيلي على تعنته » لذلك فهم يحذرون مظاهرات الطلاب واضرابات العمال وانتفاضات الشارع المصري من

تسخين الجبهة ضد السلطة « انهم سيرتكبون اكبر اخطائهم اذا اتخذوا من توقيع هذه الاتفاقية فرصة لتصفية الحساب مع السادات » وان « ما نحتاج اليه حقا ليس القيام بمظاهرات هدفها الاعلان عن معارضة الاتفاق والتشهير بأنور السادات والسلطة الحاكمة ، بل ما نحتاج اليه هو خلق حركة جماهيرية بين كافة طبقات الشعب ، وطنية ديموقراطية متحدة مستمرة » ثم يقفز البيان الى استخلاص هذه النتيجة « ان خطة السادات لحل الصراع العربي الاسرائيلي ومنها هذا الاتفاق تحظى بتأييد أغلبية المصريين » .

وما كنا لنتوقف عند اصحاب هذا البيان الذي يسمون انفسهم « تيارا ثوريا» وهم مجموعة أفراد لا حول لهم ولا قوة ، لولا انه يؤكد لنا :

١ ــ ان الدمغة التاريخية على جبين « المناضل » لم تعد تصلح أداة للتمييز بين المناضلين الحقيقيين وغيرهم من الذين أحالوا انفسهم أو احالتهم الظروف الى التقاعد السياسي .. فهذا « التيار الثوري » ــ رغم قلته العددية التي لا تشكل اي وزن على الاطلاق ــ يضم اناسا كانوا ذات يوم بعيد من المحسوبين على الحركة الماركسية .

٢ ــ يظل الشارع المصري بانتفاضاته العفوية وابداعاته الثورية الخلاقة على يسار بعض التنظيمات « السرية » التي لا يدري احد لماذا كانت سريتها ، وهي المعادية أصلا لتكوين الحزب أو اعادة تشكيله ، وبالتالي فان كلامها عن جبهة وطنية يبدو حروفا عزلاء لا تكون جملة مفيدة .. ولا يقودنا هذا التقييم الى الاشتباه فيهم او الريبة بل لعله يقودنا الى تصور الاخطاء القاتلة التي يمكن أن تصيب البعض ممن لا يضعون آذانهم على قلب الشعب ليسمعوا دقاته ماذا تقول .

غير ان ضياع هذه الفئة المتعبة لا يرادف القول بأن التيار العلني ــ الذي مثلت جانبا منه ندوة « الطليعة » ونقدها لاتفاقية سيناء ــ هو التيار المرشح لتجسيد برنامج الشارع ــ اليسار ، اذ تبقى الحقيقة راسخة وهي أنه لا بديل عن الطلائع الثورية المنظمة للشعب المصري ، وفي المقدمة منها « الحزب الشيوعي المصري » الذي اقترنت اعادة تشكيله بذروة الاعداد لتوقيع اتفاقية سيناء . فلم تكن من قبيل المصادفات ان يعلن عن هذا التشكيل في تموز ٧٥ وكأنه الرد التاريخي والرمزي معا على نقطة الحسم الاستراتيجية التي بلغتها السلطة المصرية في الاول من أيلول ١٩٧٥ . كان ذلك معناه ان الشعب ايضا قد وصل الى نقطة الحسم الخاصة به . ان اعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري ليس مجرد دعوة الى المنبر المستقل ، بل هو مبادرة شجاعة الى تحقيق هذه الدعوة . وبيانه الاول الصادر عن سكرتاريته المركزية ليس صيغة احتفالية بمولد التنظيم ، بل هو عمل نضالي في المقام الاول .

ماذا يقول هذا البيان ، او هذا التقرير ؟

يقول منذ البدء « ان السلطة الحاكمة في مصر تأبى الا ان تتحدى مسار التاريخ ، وتتشبث بانتهاج خط التراجع والانتكاس في كافة المجالات وعلى طريقة الخطوة خطوة » (١٢) . ففي القضية الوطنية « تراهن السلطة الحاكمة على الدور الاميركي في المنطقة ، وتتشبث بالتوصل الى حل اميركي للازمة .. وتعترف على حلقات بدولة اسرائيل وتستعد وتعد للتعايش معها في المنطقة .. ولا تمانع في قبول حل جزئي منفرد مع اسرائيل مقابل كيلومترات من صحراء سيناء » وفي السياسة الخارجية « تتخلى السلطة الحاكمة اكثر فأكثر عن شعار التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي .. وتعمل بدأب على تبييض وجه الامبريالية الاميركية ... وتدعم علاقاتها مع النظم العميلة للامبريالية الاميركية » وفي السياسة العربية « تزيد السلطة الحاكمة من تعاونها مع النظم العربية الرجعية ويتزايد تجاهلها الى التخلي عن التزاماتها القومية » . ثم يرصد التقرير في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية اهم خطوات التراجع التي اتخذتها سلطة ١٥ أيار ٧١ وينتهي الى ان «ما يجري اليوم في بلادنا هو النتاج الطبيعي والمنطقي للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة في مصر بثبات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » .

ويتجه بيان سكرتارية الحزب الشيوعي المصري مباشرة الى تحديد هوية السلطة الطبقية الحاكمة فيقول ان هناك تحالفا في قوة السلطة قد استضاف قوى جديدة في اعقاب حرب اكتوبر وفي أجواء التحضير لاتفاقية سيناء . انضمت اذن الى التحالف الحاكم هذه العناصر : الرأسمالية الكبيرة في قطاع المقاولات ، كبار الرأسماليين والملاك الزراعيين الذين اضيروا بقوانين التأميم والاصلاح ، عناصر جديدة انبثقت من صفوف التحالف الحاكم وهي عناصر كومبرادورية حصلت على توكيلات الشركات الاحتكارية الكبرى . ويشرح التقرير ان القوى الطبقية الجديدة قد غزت التحالف الحاكم بموجب التشريعات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة طيلة الفترة الماضية . اي ان هذه التشريعات كانت الثغرات التي فتحها الحكم في جدار النظام فنفذت منها القوى الجديدة ومن ثم وثبت الى مراكز القرار . وهكذا تصبح الطبيعة الطبقية للسلطة خليطا غير متجانس من العناصر : بعضها بلغ حد الخيانة والعمالة ، والبعض الآخر ـ بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية ـ يسعى الى التهادن مع الامبريالية ويستميت في التوصل الى حل وسط معها ويحلم بأن يلعب دور الشريك الاصغر لها في المنطقة ، والبعض الثالث لا زال يؤمن بالخط الناصري الوطني . وبالتالي ، فان الموقف الذي يزكيه الحزب الشيوعي

---

(١٢) هذا النص وبقية النصوص المأخوذة من البيان ، نقلا عن جريدة « السفير » اللبنانية عدد ١٩٧٥/٨/٤ وتشير الخاتمة الى ان البيان صدر رسميا في القاهرة بتاريخ يوليو (تموز) ١٩٧٥ .

المصري هو حرفيا « النضال من اجل ضرب القوى العميلة في الحكم التي تسعى لتنفيذ المخططات الامبريالية وتنحيتها واقصائها عن التحالف الحاكم ـ العمل على شل تردد القوى المترددة التي تميل ميلا متزايدا للتهادن مع الامبريالية ـ دفع وتشجيع العناصر والفئات الوطنية في السلطة الى مقاومة الاتجاهات الاستسلامية والاتجاهات التهادنية التي تصب الماء على حد سواء في طاحونة المخطط الاميركي في المنطقة » . وتصبح مهمات المناضلين ـ في ضوء هذا التحليل ـ هي كشف وفضح الاتجاهات الاستسلامية والتهادنية ، والموقف النضالي الموحد للقوى الثورية والوطنية على المستوى المحلي والعربي ضد المخططات والحلول الامبريالية والاميركية . وكذلك كشف وفضح الاتجاهات الساعية الى تخلي مصر عن مسؤولياتها القومية الرائدة في حركة التحرر الوطني العربية ، والتحذير من « الدعوة الى اسقاط النظام في مصر » باعتبارها دعوة يسارية مغامرة . ثم الدفاع النشيط عن مكتسبات العمال والفلاحين وحشد الجماهير للتصدي لاي اعتداء عليها او انتهاك للحريات الديموقراطية . وايضا الاسراع في اقامة الحلف العمالي والفلاحي وبناء جبهة القوى الشعبية مستفيدين من الظروف المواتية التي تخلقها سياسة السلطة الحاكمة والتي تؤدي الى توسيع القاعدة الاجتماعية للجبهة . واخيرا اقامة أوثق العلاقات النضالية بين الحزب والجماهير (١٣) .

ويجدر بنا قبل الانتقال الى تقييم الحزب الشيوعي المصري لاتفاقية سيناء ان نتوقف قليلا عند موقف الحزب من السلطة القائمة .. فهذا الموقف يلقي بظلاله دون شك على نقد الاتفاقية ، خاصة وان التقرير المشار اليه لم يكن احتفالا باعادة تشكيل الحزب بل تحليلا سياسيا شاملا ومؤرخا في تموز ١٩٧٥ وقد جاء نقد الاتفاقية في ايلول من نفس العام اي بعد شهرين فقط . هكذا لا بد من تسليط الاضواء التالية ـ ولعلها تحفظات ـ على البناء الايديولوجي لتقرير الحزب حتى يتكامل في وعينا الموقف الشامل لليسار المصري من اتفاقية سيناء وبرنامجه النضالي ازاءها ، ومساهمة منا في حوار ديموقراطي واجب القيام مع فكر الحزب الشيوعي المصري في صورته الجديدة :

١ ـ ان القول بأن « ما يجري اليوم في بلادنا هو النتاج الطبيعي والمنطقي للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة في مصر بثبات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » يتعارض تماما مع القول بانه « في اعقاب حرب اكتوبر ٧٣ ، وخاصة بعد زيارة كيسنجر الى المنطقة وتوقيع اتفاقية الفصل الاولى بين القوات ، وبعد انتهاج السلطة سياسة المراهنة على الحل الاميركي والانفتاح الاقتصادي ، انضمت قوى اجتماعية جديدة الى التحالف الحاكم » هي التي احدثت المتغيرات في مسيرة السلطة المصرية .

---

(١٣) النصوص ماخوذة من التقرير الرسمي المنشور في مجلة « اوراق ديموقراطية » ـ العدد المزدوج ٣ و ٤ لعام ١٩٧٥ ، ملحق : مجموعة وثائق هامة للحزب الشيوعي المصري » .

ان التعارض بل التناقض بين التاريخ الأول (١٩٧١) والتاريخ الثاني (١٩٧٣) بالغ الخطورة .. لانه من ناحية يصيبنا بالبلبلة في تحديد هوية ما جرى عام ١٩٧١ ويكاد يمزق الصلة بين تلك الهوية وما جرى منذ ذلك التاريخ الى اليوم . ومن ناحية اخرى فانه يعني او يكاد صاحب المسؤولية الاولى - وهو عنوان احداث ٧١ - عن المضاعفات التي انتهت باتفاقية سيناء والتي يوحي هذا التعارض بأنها من عمل الذين وثبوا الى السلطة بعد حرب ١٩٧٣ .

٢ - والرصد الموجز لمجموعة الارتدادات والانتكاسات التي سجلها التقرير للسلطة التي دعاها بالتحالف الحاكم ، تشكل في خلاصتها النهائية ومن حيث الجوهر انقضاضا سافرا على النظام الناصري السابق . رغم ذلك فبيان الحزب الشيوعي المصري يحذر من الدعوة الى اسقاط النظام الجديد دون ايضاح تفصيلي ومقنع لهذه الدعوة سوى انها يسارية مغامرة . وربما يتفق البعض مع هذه النتيجة ، ولكن ضمن سياق آخر غير الذي أورده التقرير والذي يقود قارئه حتما الى ضرورة اسقاط هذه السلطة . بينما جاء « النضال » محاصرا بعمليات الكشف والفضح وتوثيق العرى بين القوى الوطنية دون تحديد أيضا للهدف من هذه « المهمات » : هل تقود هذه التعرية للنظام الى توطيده ام لاسقاطه ، وهل ستقوم الجبهة الشعبية المفترضة بالتحضير لتسلم السلطة أم لتثبيت كيان السلطة القائمة .

٣ - ان هذا التشويش الفكري المثير هو انعكاس امين لما قدمه البيان من « تحديد غير محدد » لطبيعة السلطة طبقيا .. فهو تحديد ينتمي جوهريا الى العقلية اليمينية التي سادت بعض اوساط الشيوعيين المصريين في الستينات وقادتهم الى حل تنظيماتهم عام ١٩٦٥ . انه التحديد او التحليل الذي يتوهم الموضوعية كل الموضوعية في تبيان الفروق الشخصية بين أعضاء الشركة المساهمة في السلطة ، ليدلف الى القول بأن هناك اجنحة متمايزة وشرائح لا يجوز وضعها في سلة واحدة . بعضها وطني والبعض الآخر عميل والبعض الثالث متردد بينهما ، ومن ثم يجب مساندة الوطني وفضح العميل وشل التردد عند المتذبذبين (وهم كذلك بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية اي لاسباب أعم من الافراد وكأن الآخرين ليسوا برجوازيين ، فكيف تم اعفاءهم من هذه الصفة الموضوعية جدا ؟) . ويبدو ان الطبيعة المزدوجة للبرجوازية هي طبيعة الذين قاموا بتحليل طبقية السلطة المصرية بهذا المنهج المتردد . لان الموضوعية الحقيقية هي النظر الى خصوصية الواقع المصري الذي تتميز فيه رئاسة الجمهورية بموقع استثنائي من دائرة السلطة ، فالصلاحيات الدستورية المطلقة والجمع بين رئاسة التنظيم السياسي الوحيد ورئاسة الدولة ، يترتب عليها عمليا ان تتمركز « سلطة القرار » في يد واحدة ، ولا تفسح الا مجالا ضيقا وحيزا محدودا لمراكز الضغط والتأثير داخل « التحالف الحاكم » .. فهو ليس كالتحالفات الجبهوية المعروفة في التاريخ

السياسي ، وانما هو أقرب ما يكون الى تحالف العائلة البطريركية الواحدة بقيادة « الاب » الذي له في النهاية « الكلمة الاخيرة » .

هذه « الكلمة الاخيرة » التي ندعوها سياسيا بالقرار ، هي التي ينبغي أن تكون ــ خاصة لدى الماركسيين ــ موضع التقييم .. فالقرار الرئاسي الذي يجيء بمباركة مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء ، هو الجدير بالتحليل وليس « الاشخاص » او تاريخهم او نواياهم الباطنة . ان هذا القرار هو الذي يغير المجتمع نحو القطاع الخاص او العام ، نحو مجانية التعليم او الى الجامعة الاهلية ، نحو تمليك الارض للفلاحين او نقلها الى الباشوات ، نحو الاتفاقيات المنفردة مع العدو او حرب التحرير . هذا القرار هو الذي يكشف هوية السلطة الطبقية ، فالسلطة ليست حاصل جمع أعضاء الحكومة او المجلس النيابي او التنظيم السياسي ، ليست ايضا القاسم المشترك الاعظم بين أصولهم الاجتماعية او طموحاتهم السياسية . ولكن السلطة ــ ببساطة شديدة ــ هي مركز التقرير ، هي القرار في التشريع والتنفيذ . ان وجود مجموعات من الليبراليين الى جانب « الرئيس » في الولايات المتحدة ، لا يغير مطلقا من الطبيعة الاحتكارية النظام الاميركي . بل ان وجود حزب العمال البريطاني في قمة السلطة لا يغير على الاطلاق من الطبيعة الراسمالية للنظام البريطاني . كذلك فان وجود ماركسي قديم او ناصري سابق أو حتى حالي في الحكومة المصرية آو مجلس الشعب او اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لا يضيف كثيرا او قليلا ــ خاصة في العالم الثالث وخاصة في الوطن العربي وخاصة في مصر ــ الى طبيعة السلطة الطبقية حيث يصبح القرار هو عنوانها .

ان التقييم الموضوعي السليم لقرارات السلطة المصرية الراهنة منذ انقلاب ٧١ الى اتفاقية سيناء عام ٧٥ هو وحده الذي يمنحنا المعرفة الامينة بالهوية الطبقية لهذه السلطة . واذا قادنا هذا التقييم الى ان هذه السلطة تمضي في خط مضاد لمصلحة الشعب والوطن والامة ، فان ذلك لا يقودنا مباشرة الى المناداة باسقاطها .. لا لانها غير جديرة بالسقوط ، ولا لأن « البديل » اكثر رجعية ، وانما بسبب موازين القوى الداخلية والعربية والدولية التي تتحكم في « التغيير » ووسائله . دون ان يقودنا ذلك أيضا لحظة واحدة الى بلبلة المناضلين وتشويشهم بوهم نظري مجرد عن « تعدد الاجنحة » داخل السلطة وبالتالي « تعدد المواقف » منها .

غير ان هذه التحفظات لا تنفي الاهمية الكبيرة لمعارضة الحزب الشيوعي المصري للسلطة القائمة من منبره التنظيمي المستقل ، وفي الظروف الصعبة للعمل السري . كما انها لا تنفي الاهمية الاكبر حجما لنقده المدروس الذي أصدره غداة التوقيع على اتفاقية سيناء . انه على النقيض من « التيار الثوري » يقول في بيانه (السري) المعنون « اتفاقية سيناء خطوة اخرى على طريق التهادن » :

● « ان الحزب الشيوعي المصري اذ يعلن رفضه القاطع لاتفاقية فصل القوات بين مصر واسرائيل وادانته لما انطوت عليه من تراجعات عن الخط الوطني التقدمي، يدعو الجماهير الشعبية للتعبير عن معارضتها وتسجيل رأيهـا فـي اجتماعـات التنظيمات الجماهيرية .. كما يدعو الى رفض مظاهر التأييد المفتعلة التـي تنظمها السلطة لتأييد الاتفاقية » .

● كما يدعو الى تكثيف النضال لحمل السلطة « على العدول عن خط التراجع ووقف سياسة التنازلات والتخلي عن أوهام الحلول الاميركيـة المنفردة والالتزام العلني بالتضامن مع أية جبهة عربية تدخل في صدام مع اسرائيل » .

● « ويطالب الحزب العناصر الوطنية في السلطة باعـلان موقفها وتحديـد موقعها من خط التهادن والتراجع خاصة وان توقيع الاتفاقية قاطع الدلالـة عـلى تصميم الجناح العميل في السلطة بالتنسيق الكامل مـع الجناح المتهادن على المضي قدما وحتى النهاية في طريق الانتكاس في السياسة الداخلية والعربية والدولية » .

● « ان اتفاقية فصل القوات تقدم الدليل القاطع على ان الركض وراء سراب الحل الاميركي والسعي لحل مشاكل التحرر الوطني بالاعتماد على حسن نوايـا الامبريالية الاميركية وبمعزل عن الحلفاء الطبيعيين لحركة التحرر الوطني يؤدي الى السقوط في براثن مخططات الامبريالية » .

● « .. ولكن الحزب الشيوعي المصري يثق ثقة مطلقة بـأن الشعب المصري العظيم بسجله الحافل بالنضال ضد الاحلاف الامبريالية وفـي اسقاط الاتفاقيات المشبوهة هو السد العالي الشامخ القائم في وجـه أيـة حلـول استسلامية » (المقتطفات عن نص البيان المنشور في مجلة « الانتصار » السرية وفـي « أوراق ديموقراطية » العدد المشار اليه سابقا) .

وليس من العسير القول بأن هذه المعارضة لاتفاقية سيناء هي التطبيق العملي للخطوط النظرية الواردة في تقرير السكرتارية المركزية السالف الذكـر . ولا شك ان البيان في هذه الصياغة أوفر حظا من الوضوح والجذرية من نقد الطليعة . انه على الاقل يصل الى نتيجة خطيرة مؤداها ان الجناح العميل فـي السلطة بتنسيق كامل مع الجناح المتهادن مصممان على المضي قدما في طريق الردة . ولكن تبقـى نقطة الضعف المنهجية الخطيرة والقائلة بتعدد الاجنحة في السلطة . وهي النقطـة التي تحاصر النضال ضد اتفاقية سيناء بمجرد الامل في الجناح الوطنـي لعله يحسم موقفه ويحدده ويعلنه تبرئة للذمة و « المسؤولية التاريخية » ! وهكـذا يتحـدد مسار المعارضة النضالية للاتفاقية في ثلاث وسائل هي : تشجيع الشعب عـلى التعبير العلني عن معارضتها ، ومناشدة العناصر الوطنية (ويبدو إنها هي الاخـرى

امست مترددة) ان تحسم موقفها ، والثقة المطلقة في الجماهير التي سبق لها ان أسقطت الاتفاقيات المشبوهة .

واذا ضممنا الصوت في ضرورة تعبير الشعب عن معارضته ــ وقد فعل ــ واذا غضضنا النظر عن « العناصر الوطنية » التي يبدو أنها لم تحسم موقفها حتى هذه اللحظة ، ولعلها على عكس ما يتصوره أصحاب البيان قد حسمته منذ أمد بعيد ، على غير النحو الذي توهموه .. فانه يبقى لنا **الثقة** في جماهير الشعب المصري ذات التاريخ العريق في اسقاط الاتفاقيات المشبوهة . **هنا لا بد من التساؤل** : ما هي الترجمة السياسية لهذه الثقة ، وما هو برنامجها النضالي ؟ وهل هو الاعتماد على المجهول والانتفاضات العفوية للجماهير ، وكانه قدر ميتافيزيقي ان تهب فجاة وتسقط الاتفاقية التي لم تعد مشبوهة بل مدموغة ؟ ام أن هذه الثقة تحتاج الى « برنامج عمل » يشرح للجماهير : كيف يمكن اسقاط الاتفاقية **دون اسقاط النظام** ، فالبيان يدعو الى تكثيف النضال **لحمل السلطة على التراجع عن خط التراجع** .

ان بلبلة الكوادر المنظمة بالتشويش الايديولوجي حول هوية السلطة قد انعكس كاملا على معارضة الحزب لاتفاقية سيناء ، وبالتالي على فكر الجماهير وسلوكها . بدلا من ان تكون ايديولوجية الحزب وتوجيهات بوصلة هادية وسط الانواء ، واطارا يضبط حركة الجماهير في اتجاه واضح تعرف فيه مواقع اقدامها والى أين تسير . وهو الدور التاريخي للطلائع المنظمة ، خاصة في بلد كمصر حيث الانتفاضة العفوية ما زالت ترجح كفة التنظيم بما لا يقاس .

ولا ريب في ان ذلك كله يعكس تكوين الحزب وظروف اعادة تشكيله ، حيث تبدو الاكثرية المرجحة من اعمدته تنتمي الى المدرسة الشيوعية المصرية القديمة ذات الاتجاه اليميني في تقييم السلطة والموقف منها . ولكن مجرد اعادة تشكيل الحزب ــ اكرر للمرة المائة ــ وكونه يضم اكبر هيكل تنظيمي للشيوعيين المصريين ، يضع معارضته الحاسمة لاتفاقية سيناء موضعا لا يقل اهمية عند الشارع ــ اليسار ، من نقد الطليعة العلني .

غير ان التنظيمات اليسارية السرية سبقت وتلت تشكيل الحزب الشيوعي الجديد . وأيا كان حجم هذه التنظيمات فانها تدل من ناحية على صفة « التشرذم » التي ورثتها الاتجاهات اليسارية الجديدة عن الماضي القريب والبعيد ، كما تدل من ناحية اخرى على تعدد التيارات بين الشيوعيين المصريين من النقيض الى النقيض ، وغلبة المثقفين على قيادة هذه التيارات . وتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » هو اكثرها يسارية منذ أصدر مجموعة من الموضوعات كتبت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ تحت عنوان « طبيعة السلطة وقضية التحالف الطبقي ».

وفي هذا الكتيب مقولات صحيحة منهجيا كالقول ان « البرجوازية لا يمكن ان تنجز ثورتها حتى النهاية ، فهي تترك الكثير مـن بقايـا العلاقات الاقطاعيـة بالريف وانعكاساتها الايديولوجية ومؤسساتها السياسية لتستخدمها في تكثيف استغلال البرجوازية واحكام قبضتها ، كما لا تعرف التصفية النهائية للعلاقات مـع السوق الاستعمارية ولا تكف عن اقامة علاقات جديدة مع الاستعمار في علاقات القـوى المتغيرة ، لذلك فان استكمال الثورة البرجوازية والسير بها لنهايتها تصبح مهمـة ملقاة على عاتق الطبقة العاملة ، ولكن حجم هذه المهمة وطبيعتها يبتعدان بهـا عن ان تكون مهمة ستراتيجية ، فالسلطة من الناحية الاساسية تنفرد بها البرجوازية ، والعلاقات السائدة في الاقتصاد والسياسة والفكر هي علاقات برجوازية وذلـك يجعل طبيعة الثورة القادمة اشتراكية مـن زاويـة مضمونهـا الطبقـي ومهماتهـا الرئيسية ، ويحتم من ناحية اخرى استكمال الثورة البرجوازية كمهمـة تكتيكية ملقاة على عاتق الثورة الاشتراكية ، فلا يستوجب هذا الاستكمال مرحلـة تاريخية كاملة » (١٤) . وباستثناء مصطلح « البرجوازية البيروقراطية » الذي يحتاج الـى مراجعة « طبقية » لتوصيف البرجوازية المصرية الحاكمة ، فان الفقـرة التاليـة تنطوي بغير شك على نبوءة علمية تقول « ان البرجوازية البيروقراطية التي تبنـي اقتصادا رأسماليا في عصر اضمحلال الراسمالية العالمية فـي مواجهة تناقضاتها القاتلة الناشئة عن طبيعتها الاستغلالية ، عن أزمة نموها ، لذلـك فاحتمالات الردة الوطنية وظهور قنوات مختلفة للاتصال بهذه الكتلة او تلـك مـن الكتـل الامبريالية المتناقصة تتزايد ، وفي نهاية منعرجات السياسة التهادنية التي لا تستبعد حدوث مساومات عالية الصوت ومناوشات نظامية مسلحة مـع اسرائيل وبيانـات شديدة اللهجة موجهة ضد الاستعمار الاميركي ، يلوح الارتباط بالاستعمار العالمي نتيجـة حتمية للنمو التلقائي للرأسمالية المصرية ، وهـو ارتباط يختلف عـن العمالـة القديمـة » (١٥) .

وفي ١٩٧٥/٩/١٣ أصدر « حزب العمال الشيوعي المصري » بيانا تفصيليـا شاملا بعنوان « فلنقاوم استسلام النظـام المصري امـام الاستعمار الاميركـي واسرائيل » يدين فيها بكل شدة « اتفاقية الخيانة التي تمت » على حساب الشعب المصري والامة العربية والشعب الفلسطيني ، ويرى « ان حرب اكتوبر لم تغير مـن الناحية الاساسية واقع هزيمة ١٩٦٧ » . والسلطة الراهنة ليست الا « استمرارا لخط استسلامي مترابط الحلقات » ، واخطر ما في الحلقة الجديدة هـو الانفراد والتخلي عن بقية الاراضي العربية وقضية فلسطين ، وكذلك الوجود الاميركي فـي سيناء . ومن ثم يصبح الموقف الاستراتيجي هو **الاطاحـة الثوريـة بالسلطة البرجوازية المصرية** . أما الموقف المرحلي فهو النضال ضـد التسوية الاميركيـة ،

---

(١٤) المرجع المذكور في النص (الناشر وتاريخ النشر مغفلان) ص ٧٣ و ٧٤

(١٥) المصدر السابق ص ٧٨

نضال الشعب المصري جنبا الى جنب مع القوى الثورية العربية باعتبار ان اتفاقية سيناء ليست خيانة وحنية اقليمية بل خيانة قومية شاملة ، وتحذير القوى الثورية من الارتباط بالمحاور العربية والأحتفاظ باستقلاليتها في وجه الانظمة المتخاذلة . ومن واجب القوى الثورية العربية فضح النظام المصري امام جماهيرها واحاطتها بالحقائق حتى يمكن استقطابها الى جانب الصمود المصري ضد كارثة الاستسلام (١٦) .

ولا أحد يختلف حول المعاني العامة ورؤوس المسائل المطروحة في هذا البيان، الا ان النتوء اليساري يتضح في سياق التحليل من جملة نقاط :

النقطة الاولى هي تعبير «البرجوازية البيروقراطية». وهي تشبه من قريب التعبير القديم «البرجوازية العسكرية» في كون المصطلح يختصر احدى صفات البرجوازية ويعممها على السلطة متجاهلا الوظيفة الاقتصادية لهذه الشريحة ودورها في الانتاج او تطفلها عليه. واذا كان المقصود بالبيروقراطية هو مجموعة كبار المسؤولين في الدولة واجهزتها التشريعية والتنفيذية ، واذا كان الهدف هو التمييز بين الراسمالية القديمة والراسمالية الجديدة ، فان صفة البيروقراطية لا تعكس هنا الفئات الطفيلية والكومبرادورية التي لا تحتل مكانا مباشرا في اجهزة الدولة ، ولا تعكس ازدهار القطاع الخاص التقليدي ، ولا تعكس الراسمالية الزراعية التي قد يكون بعض رموزها من الفئات البيروقراطية ولكن صفتهم الطبقية تكتسب اصلا من دورهم المباشر في الانتاج الراسمالي . وهكذا فان التعميم اليساري الكامن في مصطلح « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي في السياسة العملية الى نتائج يمينية ، لان اختصار هوية الطبقة المهيمنة على السلطة ، يختصر بالضرورة وسائل النضال ضد الشرائح الواقعية المتمركزة في مختلف مرافق السلطة والتي تنتمي الى مختلف نشاطات الراسمالية المصرية القديمة والجديدة . ومن ثم فان تعبير « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي حقا الى طمس المعالم الطبقية ولا يحدد الهوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام .

النقطة الثانية تتعلق بالهدف الاستراتيجي لتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » وهو اسقاط السلطة الراهنة . والمعروف ان لكل استراتيجية خطواتها التكتيكية . فما هي تكتيكات الاسقاط المرحلية التي يمكن لحصيلتها في المدى البعيد ان تثمر سقوط النظام ؟ وهل هذا السقوط سيتم عفويا تلقائيا عشوائيا ، ام ان هناك قوى اجتماعية وطلائع منظمة سوف « تبادر » الى هذا الاسقاط بهدف الاستيلاء على السلطة . واذن فما هي المبادرات التكتيكية لهذه القوى ، ومن تكون ، وما هو برنامجها البديل ؟ جميعها اسئلة بلا جواب .

---

(١٦) عن العدد الاول من مجلة « الشيوعي المصري » ـ تشرين ٢ ، ١٩٧٥ (ص٣٠ ـ ٤٥) .

النقطة الثالثة هي خطورة عدم التمييز بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو ـ أيار ١٩٧١ فتحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يوحي بأن ثمة انقلابا نوعيا قد حدث عام ١٩٧١ فهو يربط بين الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وقبول التوقيع على اتفاقية سيناء كسلسلة متصلة الحلقات . اي ان تغيرا في السلطة لم يحدث . وهو خلط يساري يؤدي في مجمله الى نتائج يمينية فادحة . فالمساواة بين السلطة الناصرية والسلطة الجديدة يستبعد على الفور من جبهة التحالف الشعبي الوطنية قطاعات واسعة من الجماهير المستفيدة من القطاع العام والاصلاح الزراعي ، اي جماهير « الناصرية » فضلا عن « الجماهير الناصرية » المنظمة . وهذا منطق يساري يرى الواقع بنظرة احادية الجانب تبالغ في قوة اصحابها وفي ضعف سواهم . بينما يهاجم التحليل السلطة الراهنة في مواقع اخرى ، بمنطق الدفاع عن مكتسبات العمال والفلاحين والعلاقات المصرية السوفياتية وغيرها مما يمكن تسجيله رصيدا لا ينسى للسلطة الناصرية السابقة .

ان عدم التمييز بحسم بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو ١٩٧١ هو اخطر ما جاء في تحليل هذا التنظيم لاتفاقية سيناء سواء على الصعيد النظري او على صعيد العمل النضالي اليومي داخل مصر وخارجها . انه ، ايديولوجيا ، تسطيح لحركة السلطة المصرية ونموها ، وتقييم اعتباطي بالغ العسف للسلطة الناصرية خلال ١٨ عاما ، وتحليل مبتسر لواقع الهزيمة في ٦٧ والحرب في ١٩٧٣ . وهو ، نضاليا ، يستنفر الى جانب الجبهة المعادية قوى ثورية عربية ودولية تناوىء اتفاقية سيناء من منطلقات أقرب الى الناصرية .

غير ان هناك وجها ايجابيا لامعا في تحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يجوز تجاهله بل التأكيد عليه وتطويره دائما ، هو الاطار العربي الذي تفرضه اتفاقية سيناء سلبا وايجابا .. ذلك انه اذا كانت السيادة الوطنية المصرية قد مست في الصميم من أهوال هذه الاتفاقية التي تقيد حركة العسكرية المصرية في تحرير الارض ، بالاضافة الى الوجود الاميركي على اراضينا وبقاء اجزاء واسعة من سيناء تحت الاحتلال ، فان السيادة القومية للوطن العربي لم يكن جرحها أقل اتساعا . انها ليست مجرد « اتفاقية منفردة » تتيح للعدو مجالا اوسع في الضغط على بقية الجبهات ، وليست مجرد « انهاء حالة حرب » بين مصر واسرائيل تحول دون المشاركة المصرية الفاعلة في اية معركة يخاطر بها العدو ضد دولة عربية اخرى .. بل هي اكثر من ذلك واخطر ، اذ تطوي ملف القضية الفلسطينية عند الحدود التي يقبل بها ويضغط عليها العدو المزدوج ، كما انها تتيح للاستراتيجية الاميركية مجالا أوسع لحركة التجسس على الشرق العربي بأكمله بالسماح لاجهزة الانذار المبكر وقادتها الاميركان ، مما يهدد الامن العربي عموما والفلسطيني تهديدا مباشرا .

ان هذه الآثار « العربية » المترتبة على اتفاقية سيناء « المصرية » انما توحد

النضال اكثر من اي وقت مضى بين قوى الثورة المصرية وقواها العربية ، توحيدا عضويا كاملا ، استراتيجيا وتكتيكيا على السواء . انه لم يعد نضالا مشتركا بل نضالا واحدا . وهو المعنى الذي يوحي به تركيز « حزب العمال الشيوعي المصري » على الاهمية القصوى لنضال الثوريين العرب ضد اتفاقية سيناء بدءاً بتنوير الجماهير العربية في كل مكان بدور هذه الاتفاقية في حياتهم المباشرة ومستقبلهم المباشر ، وانتهاء بالتعبئة المنظمة للعمل على اسقاط هذه الاتفاقية .

ويبقى التيار الاخير الذي تعبر عنه نشرة « التضامن » التي تصدرها لجنة التضامن مع الحركة الوطنية الديموقراطية المصرية ، بالتعاون مع المناضلين الوطنيين في مصر . ومن الواضح انها منبر تنظيمي مستقل . وبتوقيع « طارق » وتحت عنوان « فلنستخلص الدروس الصحيحة » يقول الكاتب « الآن ينبغي استخلاص النتيجة الوحيدة الصحيحة ، وهي ان الموقف النضالي السليم يجب ان يجعل هدفه اسقاط طريق التسوية الاميركية الصهيونية اليمينية العربية ــ وليست هناك تسوية أخرى بديلة ــ والحشد والتعبئة من أجل حرب التحرير الوطنية الشاملة والطويلة الامد » (١٧) . ولعل هذه الاسطر القليلة ــ أيا كان حجم التأثير الذي تمارسه نشرة التضامن وتنظيمها المصري ــ قد وضعت كلا اليدين على مفتاح الحل النضالي الوحيد الممكن للازمة التي ولدت اتفاقية سيناء في الصف العربي .. فالحرب العربية الجديدة هي القادرة على تصحيح الوضع المأساوي الذي خلفته اتفاقية سيناء .

وبهذه الرؤية الواضحة والحاسمة معا يقول « طارق » في المقال نفسه « ان انقلاب ١٥ مايو ــ أيار ١٩٧١ قد تم على ايدي القوى اليمينية الموالية لاميركا والتي كانت قد بدأت الاعداد له منذ عدوان ١٩٦٧ ، وقد تم هذا الانقلاب اساسا بهدف تحقيق الارتداد عن الخط الوطني وعن خط التقدم الاجتماعي ، واي تفكير آخر ليس الا ضربا من الاوهام يلحق أفدح الاضرار بنضال الجماهير » . وفي تقديري ان هذه المنطلقات هي اكثر الخطوط السياسية نضجا واعمقها صوابا رغم انها لا تميل الى التفصيل احيانا كثيرة ، ورغم انها ــ على الصعيد التنظيمي داخل مصر ــ قد لا تشكل وزنا يضاهي بقية التنظيمات .

انها على اية حال في « رسائل الى المناضلين المصريين » قد بادرت إلى صياغة المؤشرات العامة لخط سياسي سليم وبرنامج وطني ديموقراطي واقعي وجبهة وطنية ديموقراطية واسعة ، مما يشكل في مجمله مشروعا قابلا للحوار حول أخطر القضايا والمهام الملقاة على عاتق اليسار المصري . والكراسة التي بين ايدينا ليست مؤرخة وتحمل رقم (١) والموضوعات الثلاثة المطروحة للنقاش بتوقيع « طارق » .

---

(١٧) العدد الرابع من مجلة « التضامن » ــ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥

يقول ان بلادنا تمر بمرحلة « استكمال الثورة الوطنية الديموقراطية » وأن ذلك يعني في المحل الاول « حل القضية الزراعية حلا ثوريا » وتحرير الارض المحتلة والغاء كل الاتفاقيات التي عقدت حسب شروط العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية وتصفية كل مظاهر وركائز النفوذ الاستعماري الجديد للامبريالية الاميركية والرجعية النفطية العربية » (١٨) .

و « الاطاحة بسلطة التحالف الرجعي الحالية واقامة سلطة الجبهة الوطنية الديموقراطية التي تلعب فيها الطبقة العاملة وحزبها الطليعي دوراً قياديا نشيطا » (١٩) . ثم يعرض لبرنامج تفصيلي من نقاط عامة يختتمه بالقول « ان التحرك المخطط والمنظم بين هذه القطاعات الثلاثة : العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون ، هو الذي يمكن ان يحدث هزة قوية في بقية القطاعات الاجتماعية ، ويعيق لديها الاهتمام بقضاياها الفئوية ، وبالقضايا الوطنية العامة ، ويحفزها الى التحرك، والى تنظيم صفوفها من أجل الدفاع عن مصالحها . ان قطاعات واسعة من المثقفين الذين يكتفون من الاحداث بموقف المراقب سينجذبون الى ساحة العمل السياسي المنظم ، وفي قواعد المهنيين : مدرسين ، أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، والمهندسين والاطباء والمحامين والصحفيين . . الخ ستتبلور اتجاهات منظمة أو شبه منظمة وقد تتخذ شكل احزاب سياسية تعبر عن مواقف هذه الفئات سواء من قضاياها الفئوية او من القضايا الصغيرة (موظفين وحرفيين ومنتجين صغار) وبعض المنتجين الوطنيين الذين لا مجال لهم للارتباط برؤوس الاموال الأجنبية ولا صلة لهم باعمال السمسرة والمضاربة والوساطات لتعبر بشكل او آخر عن مطالبها ومواقفها السياسية . ومن جماع هذا التحرك المنظم حزبيا في بعض جوانبه ، والمنظم جماهيريا (أن في لجان جماهيرية) في جوانب أخرى ، والذي يأخذ شكل تيار ليست له اطر تنظيمية واضحة في بعض القطاعات ستبرز الجبهة الوطنية الديموقراطية » (٢٠)

ولقد آثرت ان انقل هذا النص المطول لانه « التفصيل » العملي لكيفية ضبط الحركة العفوية للشارع ــ اليسار ، في مواجهة الثورة المضادة ، وكيفية تحويل الابداعات الخلاقة للشارع الشعبي الى اطر جبهوية قادرة على الفعل . بل ويصل هذا « التفصيل » للعمل النضالي الى هذه الصيغة الرفيعة من التفكير النظري ، حيث يقول الكاتب « ان العمل من اجل بناء الحزب ، وبناء الحلف العمالي ــ الفلاحي يجب ان يسير جنبا الى جنب مع العمل وسط الفئات الاجتماعية الحليفة . وهناك تأثير جدلي بين العمليتين : بناء الحزب والعمل بين العمال والفلاحين يستنهض الحركة السياسية بين الفئات الاخرى ، والعمل السياسي بين الفئات الاجتماعية

(١٨) رسائل الى المناضلين المصريين ــ ص ٢٣

(١٩) المصدر السابق ــ ص ٢٤.

(٢٠) المصدر السابق (ص ٥٤)

الحليفة يوسع من نطاق النضال الديموقراطي الذي يخلق بدوره مناخا مواتيا للاسراع في وتائر عملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي ـ الفلاحي ، وكلما تعمق المناخ الديموقراطي وتوسع كلما تعاظمت الحماية التي تحيط بعملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي الفلاحي ، وكلما تعددت القنوات التي من خلالها يستطيع الحزب ان يكتشف ويستوعب العناصر الطليعية هنا وهناك ليغني بها صفوفه » (٢١).

★★★

تلك هي خلاصة الفكر الماركسي المنظم وذاك هو عمله السري ، فماذا نستطيع أن نلاحظ على تياراته وعلى الاتجاه العلني الديموقراطي الصادرة اصوله عن الماركسية ايضا ، وكذلك التيارات الاخرى وفي طليعتها الناصرية ؟

نلاحظ ان الحزب اليساري المصري لا زال جنينا ، فاعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري مجرد نواة لتجمع المناضلين الماركسيين ، والناصريون من جانبهم لم يبلوروا هيكلا تنظيميا قادرا على استقطاب كافة اتجاهاتهم . ولا زال الشارع العفوي هو سيد النضال المصري بكل ايجابيات هذه العفوية وسلبياتها على السواء. ولعل أولى هذه السلبيات هي ان انضاج البديل القادر على الغاء اتفاقية سيناء بما تعنيه ستراتيجيا وعسكريا وسياسيا ، سوف يحتاج الى وقت طويل .. فعلى الصعيد السياسي لن يكون لشعار « الاطاحة بالسلطة الراهنة » رنينا واقعيا لدى الجماهير ، الا حين تصبح الجبهة الشعبية القادرة على تصحيح مسيرة البلاد في مستوى الفعل لا في مستوى النظر . وهذا لن يتيسر تحقيقه الا بوحدة اليسار وانفتاحه الايجابي على مبادرات الشارع العفوية .

والمتأمل في الخطوط السياسية لليسار الماركسي مثلا يدرك على الفور ان عناصر التكامل لا تقل اهمية ولا فاعلية عن عناصر التعارض مما يطرح جديا ودون ابطاء مهمة المهام في توحيد المناضلين الماركسيين فكريا وتنظيميا وعلى اسس ابعد ما تكون عن ميراث الحركة الشيوعية المصرية في التمزق والتشرذم . وتقع المسؤولية الاولى في هذا الصدد على عاتق « الحزب الشيوعي المصري » .

والمتأمل في الخطوط السياسية لليسار الناصري يدرك على الفور ان عناصر التكامل ـ في مواجهة اتفاقية سيناء بكل ما تعنيه من خطوات الردة ـ هي العناصر الاكثر حسما ، وهي الاساس الموضوعي الذي يصلح نقطة انطلاق للتجمع الجبهوي للشارع ـ اليسار .

---

(٢١) المصدر السابق (ص ٢١)

ويبقى أن اتفاقية سيناء ليست نهاية الشوط عند السلطة المصرية ، بل هي نقطة التحول الاستراتيجية عن النظام السابق فقط ، وان سباق الزمن في المدى القصير يجري لحساب المعادلة المصرية الاسرائيلية الاميركية .. فما هو الجدول الزمني المضاد ؟ وقبل اعداد هذا الجدول ما هي الاستراتيجية العامة المضادة للثورة المصرية المضادة ؟

القسم الثالث

الثورة المضادة تواجه «المأزق»

الفصل الأول

اليمين الديني يشهر السلاح

١ ــ المسألة الدينية والثورة

ربما كان عام ١٩٥٤ هو اكثر الاعوام اثارة وحسما في تاريخ الثورة الناصرية: ففيه تبلور الصراع على السلطة وبلغ الذروة ، ووقعت المواجهة الشاذة بين العمال والمثقفين ، واطلق الرصاص على جمال عبد الناصر ، وطافت بالشوارع لافتات تنادي بسقوط الديموقراطية ، وضرب قاضي القضاة في مجلس الدولة ، وشنق ستة من اقطاب الاخوان المسلمين ودخل منهم السجون والمعتقلات آكثر من ستة عشر الفا ، وعقدت محاكمات عسكرية بأسماء « محكمة الغدر » و « محكمة الشعب» و « محكمة الثورة » لغالبية الزعماء السياسيين في العصر الملكي السابق ... مما لا يمكن ان تنساه ذاكرة المصريين عن ذلك العام الخطير في حياتهم ، حيث تعلقت انفاسهم بدافع اكبر من الفضول بسؤالين عن الماضي والمستقبل : كيف كانت تحكم مصر ، وكيف ستحكم مصر ؟

غير ان ابرز ايام ذلك العام المثير لا يكاد يذكره غالبية المصريين ، رغم انه اكثرها احتفالا بالغرائب التي تصل الى حد التفرد والاستثناء في التاريخ المصري الحديث ، اذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطريركية الاقباط الارثوذكس التي تحتل شارعا صغيرا متفرعا عن شارع كلوت بك (١) فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم ــ وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما في ذلك الوقت ويدعى ابراهيم هلال ــ برفقة ثلاثة الى القصر البابوي . كان الوقت فجرا ، بين الرابعة والخامسة صباحا ، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا يوساب الثاني اية مقاومة والنوم يعقد جفونهم . واخيرا وصل الشباب الاربعة الى غرفة نوم البطريرك .

---

(١) يبدأ من ميدان باب الحديد (محطة القاهرة الرئيسية) وقد اصبح فيما بعد شارع ابراهيم باشا (ابن محمد علي) واخيرا اصبح شارع الجمهورية . ولكن الناس لا يذكرونه حتى الان الا بذلك الاسم القديم للطبيب الفرنسي الذي انتدبه محمد علي في القرن الماضي لتحديث الجهاز الصحي المصري ، وانعم عليه برتبة البكوية . وقد الف كلوت بك كتابا هاما عنوانه « لمحة عن مصر»

ورغم ان تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسي ، غير ان واحدا منهم لم يوقظه المسدس من نومه يوما . فاذا علمنا ان الانبا يوساب لم تكن له اية علاقة من قريب او من بعيد بالسياسة ، نستطيع ان نتصور الرجل العجوز وقد تخيل الأمر كله مجرد « كابوس » مزعج . ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى ، أيقن بعد قليل انه لا يحلم ، وان « لصوصا » تجرؤوا على الحرم البابوي (٢) . ولكنه فوجيء بالشباب يمهلونه خمس دقائق في حضورهم ليرتدي ثيابه . وما ان فعل حتى قدموا اليه « وثيقة تنازل عن العرش البطريركي » ليقوم بتوقيعها ، ووثيقة اخرى يأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملي العام للاجتماع والاعداد لانتخابات بابوية جديدة ، والتوصية باعادة النظر في « اللائحة الانتخابية » المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الارثوذكس المصريين ان يشاركوا في عملية الانتخاب.

وبعد ان قام يوساب الثاني بتوقيع الأوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجي ، ولم يكن قد استيقظ احد من الرهبان المقيمين في جناح آخر ، وكان الحرس الداخلي والخارجي وقد افاق تماما في ذهول لا يستطيع ان يتحرك ، كما كان الاتصال التليفوني قد قطع . وعند الباب الرئيسي كانت هناك عربة سوداء فارهة ، فتح احدهم بابها الثاني من جهة اليمين الى الخلف ودخل قبل البطريرك ، ثم طلب من البابا ان يتفضل مفسحا مكانا لثالث . وفي مقعد السائق جلس احدهم والى يمينه زميله الذي طلب اسدال الستار على الزجاج الخلفي . اما قائد المجموعة فقد اخذ الاوراق واعطى اشارة التحرك ، فمضى السائق على الفور ، واختفى هو .

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا ، وأمثال هذا الحي الشعبي تبكر في فتح محلاتها ومقاهيها ، ويزدحم الترام بالعمال الذاهبين الى مصانعهم ، وتمتلىء الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والذاهبين الى بقية انحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة . ولان الناس كانت تسأل عن أشياء اخرى لا علاقة لها بالبابا او غيره من رجال الدين ، فان « الحادث الاستثنائي » لم يشعر به احد طيلة ثلاث ساعات . فحتى الحراس الذين افرج عنهم ، بمجرد تحرك السيارة، لم يفهموا ما حدث تماما ، ولم يحاولوا تعقب المحامي الشاب الذي استأجر أمامهم تاكسيا ومضى به ولم يكلف احدهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة ، او ايقاظ احد « الآباء » النائمين .

وفي التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثاني قد وصل بمرافقيه الى دير

---

(٢) الكنيسة المصرية كنيسة بابوية ، بمعنى انها لا تتبع مركزا دينيا اعلى خارج البلاد ، بل كانت حتى وقت قريب ولا زالت جزئيا تشرف على الكنيسة الحبشية ، والبطريرك المصري هو « بابا الاسكندرية والخمس مدن الغربية » اشارة الى سلطانه على كنائس غرب مصر قبل الفتح الاسلامي.

وادي النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الاسكندرية في الصحراء . وقد فوجئت رئاسة الدير والرهبان بـ « سيدنا » كما ينادونه وهو « يزورهم » بغير موعد سابق ودون موكب رسمي تقليدي ودون مرافقة اكليريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفي وقت ابعد ما يكون عن مواسم الصوم أو أعياد القديسين . ولا بد انهم دهشوا للوجوه « الغريبة » ـ العلمانية ، اي التي لا يرتدي اصحابها الثياب الدينية ـ التي تحيط به . ولكن احدهم بادر رئيس الدير قائلا : البابا مريض قليلا وسيرتاح عندكم . وركب مع زملائه السيارة وقفلوا راجعين دون اي تفسير آخر .

وفي الوقت نفسه كانت معظم كنائس القاهرة والاسكندرية والمحافظات الرئيسية في مصر ، وكذلك دور الصحف ووكالات الانباء قد تلقت بيانا عن « جماعة الامة القبطية » يعلن تنازل البطريرك المصري عن العرش ويندد بالفساد الذي عم ارجاء الكنيسة في عهده ، ويدعو الى انتخابات عاجلة يشارك فيها « الشعب القبطي » ويطلب من الحكومة الا تتدخل « في شؤون الاقباط الداخلية » . وينتهي البيان بشعار يقول « الانجيل دستورنا والقبطية لغتنا والموت في سبيل المسيح اسمى أمانينا » .

وقد تبين ان وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامي ابراهيم هلال ترخيصا لاقامة جمعية دينية اتخذت لها اسما هو « جماعة الامة القبطية » . كما تبين أن بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة قد ارسلوا لها بطاقات تأييد او تهنئة باحدى المناسبات . ومن بين هذه البطاقات علقوا بطاقة باسم « انور السادات » في اطار عند المدخل الرئيسي لمركز الجماعة في القاهرة . الا ان وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث ان الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الاخوان المسلمين . وكان واضحا لاي انسان بسيط ان شعارها هو نقل حرفي معاكس لشعار الاخوان المعروف « القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا » . وكالاخوان ايضا كانت « الجماعة » تنظيما سياسيا يستتر بالدين ، وانها تمثل انشكاقا للجناح المتطرف لما يسمى « بمدارس الاحد » التي تكتفي بتعليم الدين للناشئين . وقد تغلغلت الجماعة بسرعة في انحاء المدن والاقاليم . كانت « مدارس الاحد » في مصر ولا تزال تعمل في حدود « الشرعية » اي في ظلال الكنيسة الرسمية . اما الجماعة الجديدة فقد هاجمت رجال الدين مباشرة ، وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر أحدا للتنفيذ بل عملت من اجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية في المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المنقرضة شباب متوقد بالحماس والتعصب لدرجة رفضهم كلمة « مصري » بل حرصوا وأصروا على استخدام كلمة « قبطي » .

ولم يلتفت القضاء المصري الى فحوى الشعار الذي تطرحه الجماعة ،

فالعودة الى احدى اللغات المصرية القديمة (رغم استحالتها) وتحويل الانجيل الى دستور (رغم خلوه من التشريع) والاستشهاد في سبيل المسيح (رغم ان المسيحية ليست في عصر الشهداء) هي عوة سياسية صريحة الى قيام « دولة قبطية » مستقلة عن دولة مصر المركزية . ولان هذا الالتفات لم يحدث ، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين ، فقد اودعت المحكمة ابراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات « لحيازتهم سلاحا غير مرخص به » و « احتجازهم احد الافراد عنوة » . وليس المهم العقوبة في ذاتها ، بل الحيثيات التي لم تدرك ماذا يجري في مصر .

بعد عشرين عاما تماما وقع الحادث نفسه ـ بطريقة عكسية ـ كاد ان يصيب رئيس الجمهورية شخصيا عام ١٩٧٤ ، واصاب احد علماء الازهر عام ١٩٧٧ . ومع ذلك بقيت الحيثيات كما هي : حيازة السلاح او احتجاز حرية احد الافراد ، او القتل . والعقوبة هي السجن او الاعدام . ولا احد يحاول ان يدرك ماذا يجري في مصر . ولا احد يواجه السؤال الكبير : لماذا كانت تصفية « جماعة الامة القبطية » او « جماعة الاخوان المسلمين » دائما تصفية ادارية بالسجن والنفي والتعذيب ، بينما كانت مع اليساريين والديموقراطيين مواجهة سياسية بواسطة الاعلام الديماغوجي المضاد وقهر الصوت الآخر عن البوح ، بل منعه حتى حين يلتقي رايه (في الاخوان المسلمين مثلا) مع راي السلطة ؟

وايضا : لماذا كانت حرب النظام « دفاعية » في مواجهة الارهاب الديني ، فلا تتحرك الاجهزة الا كرد فعل على تهديد مسلح من اليمين الثيوقراطي المتطرف ، بينما هي تشن الحروب « الوقائية » على الفكر الوطني واليساري دون ان يشهر السلاح مرة واحدة ؟ لقد شنق عبد الناصر الاخوان المسلمين مرتين وسجنهم مرات حين حاولوا اغتياله عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ . كذلك فعل الرئيس السادات بطريقة مختلفة ، فقد افرج عن الاخوان المسلمين واعدم المتطرفين وسجن بعضهم حين قاموا بحادث « الكلية العسكرية » عام ١٩٧٤ ، وحين اغتالوا الدكتور محمد الذهبي (احد شيوخ الازهر) عام ١٩٧٧ .

٢ ـ مقدمات المأزق الطائفي

غير ان التمييز الدقيق بين اوجه التشابه واوجه الاختلاف ، في كلا العهدين ، يقودنا الى التشخيص الدقيق لمعالم « المأزق الطائفي » الذي تسارعت وتيرته في مصر خلال السبعينات ، ولم يكن بعيدا جدا عن « المأزق اللبناني » فكلاهما يرتبطان من احدى الزوايا بصراع الشرق الاوسط وجوهر ما يسمى بالتسوية السلمية ، وان بقيت الزاوية الرئيسية هي النظام الاجتماعي الثيوقراطي هنا وهناك وفي مختلف انحاء الارض العربية . وتبدو مصر التي ناضلت عن العلمنة والديموقراطية

اكثر من قرن ونصف ، وكأنها ترتد على نفسها في أواخر القرن العشرين ، وكأن التاريخ يمضي الى الوراء . ولكن الحقيقة هي أن ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ مسؤولة الى حد كبير بعجزها الشديد عن حل المسألة الديموقراطية . ولقد تسبب اتصال الغالبية العظمى من قادة الثورة بالاخوان المسلمين (حتى التقدميين منهم كخالد محي الدين) لفترة او لاخرى ، قصرت او طالت ولدرجة أو لاخرى قويت او ضعفت ولهدف او لآخر استراتيجيا كان او تكتيكيا ان ظلت المسألة الدينية من المحرمات التي لا يجوز الخوض فيها ، ولو لمصلحة الدين او لمصلحة الشعب . وبالرغم من ان عبد الناصر لم يكن بالزعيم الذي تستهويه التجارة بورقة الدين ، فلم يخلع على نفسه قط صفات الايمان ولم يختتم خطبه مطلقا بالآيات القرآنية ، الا أن الكتاب الوحيد الذي صادره عام ١٩٥٧ كان « الله والانسان » لمصطفى محمود ، وهو كتاب مادي تنويري مبسط ، ارتد صاحبه بعدها ليصبح اسلاميا فجا متطرفا . . بينما سمحت الاجهزة الناصرية بسيول هادرة من الكتب والكتابات الدينية ــ السياسية ، حتى ان عبد الناصر نفسه كتب مقدمة كتاب « نحن والشيوعية » عن سلسلة « اخترنا لك » هاجم فيها الشيوعية من زاوية الدين . لقد ارتبط اليسار مبكراً في وعي هذه الفئة من مثقفي البرجوازية الصغيرة بالفلسفة « المادية » . واذا كان ذلك يبرهن على «جهل نشيط» ــ كما كان يقول فولتير ــ بتاريخ الفلسفة وتاريخ اوروبا فانه يبرهن من جهة ثانية على ان اليسار المصري في الاربعينات قد اهتم اهتماما بالغا بفكر التنوير . ولكن النتيجة النهائية كانت سلبية مرتين : الاولى حين « اجتهد » بعض هذا اليسار في التوفيق بين العلم والدين (حين تراجع عن منجزات عصر النهضة العربية الحديثة بين بدايات القرن الماضي ومنتصف القرن الحالي) فحاول ان يعصرن الاسلام او يؤسلم الحضارة الحديثة . وهي مهمة جائزة لرجال الاصلاح الديني وليست من مهام المفكر الاجتماعي المستنير . وكانت النتيجة سلبية مرة أخرى حين « تطور » بعض قادة الثورة وقالوا بالفصل بين الوجه الاقتصادي للنهضة والتحول الاجتماعي والوجه الفلسفي للفكر المادي . وقد كان هذا الانفصال في « الوعي » عند قطاع عريض من المستنيرين المصريين من اهم الاسباب للابقاء على التخلف ، والتنازل التدريجي الشامل لمصلحة الفكر السلفي المحافظ .

وذلك بالاضافة الى أن ما يعده رجل السياسة تكتيكا مرحليا ، يتخذ منه الكثيرون ركائز استراتيجية ، فحين كانت تلجأ الاجهزة الناصرية الى سلاح الدين لمهاجمة الشيوعيين لم تكن على الارجح تأخذ في اعتبارها ان هذا الغطاء الديني المؤقت سيتحول عند قطاع كبير الى ثوب دائم يرتد عليها من جديد ، حين يتحول اصحابه من الدين الى السياسة . وهو المأزق التقليدي عند الطبقة الوسطى المصرية منذ صاغت في فجر نهضتها « الثنائية التوفيقية » بين الدين والعلم ، او بين التراث والحضارة الحديثة . وهي الثنائية التي ادت عمليا الى ازدواجية الفكر والسلوك الحضاري والانفصام الجماعي بين الاندفاع على « استخدام » منجزات

التكنولوجيا الحديثة والتخاذل عن الحوار مع معطياتها الفكرية . وايضا رفع اللافتات الليبرالية في الدستور والقانون والعجز الفادح عن تطبيق موادهما . وقد ساعدت الامية العالية النسبة (متوسطها التقريبي ٨٥ في المائة) على ترسيخ هذا الانقسام في الشخصية المصرية . وقد بدا اليساريون اوقت طويل وكأنهم خارج هذا الانقسام بوحدة نظرتهم الى الطبيعة والمجتمع من وجهة أقرب الى العلم . كما بدا اليمين الديني المتطرف وكأنه خارج هذا الانقسام بنظرته الدينية مسيحية كانت او اسلامية الى الكون . ولكن هؤلاء واولئك كانوا دائما مجرد هامشين ضيقين في صفحات الكتاب الاجتماعي المصري .. فالغالبية الساحقة من الشعب البسيط لم تكن على المثال اليساري في التفكير ، ولم تكن « اخوانا » أقباطا او مسلمين . فالشخصية الاجتماعية الرئيسية للمصريين هي التي تعاني من هول الانقسام . وكان الاختيار الاجتماعي القلق للسلطة الجديدة بعد الاستقلال قد تزاوج مع هذه الشخصية المنقسمة ، فما سمي بالطريق اللارأسمالي للتنمية لم يكن طريقا اشتراكيا ، وقد أثمر ذلك على الفور هوة واسعة بين التطور الاقتصادي والتخلف الاجتماعي . كما ان النهضة التي بلغت ذروتها في التقدم الثقافي للستينات سرعان ما آلت نحو السقوط بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وتكرس السقوط بعد انقلاب ١٩٧١ . ربما كان فقر الموارد الطبيعية لمصر والانفجار السكاني وانعكاسات أزمة الديموقراطية على ما سمي خطأ بالتحول الاشتراكي وتعاظم نمو « طبقة جديدة » تمسك بالاعمدة الرئيسية للبناء الاجتماعي وكذلك كوارث الضربات العسكرية من الخارج ، قد أدت جميعها الى تهيئة مناخ « فقدان الامل » وتجلي « اليأس » في « التدين » المبالغ في مظاهره الخارجية ، على عكس العدمية الغربية .

غير او أوجه الاختلاف بين موقف التجربة الناصرية من الدين والمؤسسة الدينية بشقيها المسيحي والمسلم ، وموقف التجربة التالية ، تبقى هي الاساس في رؤية الاحداث التي سبقت وواكبت اتفاقية سيناء الثانية في مصر وحرب العرب في لبنان . وهي الأحداث التي صاغ مسارها الرئيسي منعطف الطريق المصري المعكوس الى القدس ، فالزيارة الشاذة في تاريخ العرب الحديث ، لم تكن فقط لدولة عنصرية النشأة والتكوين والنظام والعقيدة السياسية ، بل لاكثر أجنحتها الحزبية تطرفا دينيا وارهابا تاريخيا . كما انها توجت حربا لبنانية ــ لبنانية ولبنانية ــ فلسطينية ، اتخذت الطابع الطائفي ستارا لاهدافها المعلنة وغير المعلنة . وهكذا فالمقارنة بين اوجه الاختلاف اهم من المقارنة بين أوجه التشابه بين النظامين السابق والحالي في مصر ، من حيث الافتراض الذي تؤيده الوقائع بأن النضال العلماني الديموقراطي للمستنيرين المصريين قد انجز الكثير على صعيد الفكر ، واقل من القليل على صعيد المجتمع . ولكن التكوين السوسيولوجي للنظام الجديد قد استطاع ان يستغل التربة الصالحة لازدهار الايديولوجية الدينية في مواجهة أية احتمالات راديكالية داخلية من ناحية ، ولمخاطبة الأنظمة العربية الاكثر

محافظة من ناحية اخرى ، ولمحاورة القشرة الدينية لعنصرية اسرائيل من ناحية ثالثة . ومن ثم لم تكن صدفة تأييد النظام المصري لحزب الكتائب اللبناني في وقت بالغ التبكير من الحرب . هذا هو اطار المقارنة ، فهي ليست مقصودة لذاتها ـ ايهما افضل ، ايهما انجح ـ بل هي متابعة جدلية للصراع بين الثورة والثورة المضادة .

لقد ورث عبد الناصر مجتمعا تسود اعرض قطاعاته الشعبية فكرة لا شعورية وفي النادر واعية بالارتباط العضوي بين الديموقراطية والتحرر الوطني والوحدة الوطنية . انه التقليد الغالب على وجدان الغالبية من المصريين منذ ثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ومن بعده حزب الوفد . فالكفاح ضد الاحتلال البريطاني يعني في الوقت نفسه تقليم اظافر الاوتوقراطية الملكية بالدستور والبرلمان والصحافة . وكلاهما يرادفان اللاطائفية . فعندما كان يحتدم الصراع ضد الاستعمار يزداد الضغط الشعبي على دكتاتورية النظام وثيوقراطية المجتمع معا . ولكن عبد الناصر ورث حقيقة تاريخية ـ اجتماعية مناقضة لهذا التقليد الوطني . وهي ان عدد السنوات التي امضاها حزب الوفد في الحكم لا تتجاوز خلال اثنين وثلاثين عاما اكثر من سبع سنوات ونصف بين عامي الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ مما يعني ان ثلاثة ارباع المرحلة التاريخية وقعت في قبضة التخاذل امام الاستعمار الاجنبي والدكتاتورية والثيوقراطية جميعا .. وهذا صحيح ، رغم كافة الظواهر المتناقضة والمفارقات ، كاشتراك حزب الوفد نفسه في التوقيع على معاهدة التهادن مع الانكليز عام ١٩٣٦ ، وكقبول هذا الحزب الجماهيري الواسع العودة الى الحكم على اسنة الرماح البريطانية في ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ ، وكاغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي أحد رموز الاقليات الدستورية بأيدي « الاخوان المسلمين » ثم اغتيال حسن البنا زعيم هذه الجماعة بأيدي حكومة الاقلية . وكاتجاه حزب « القمصان الخضر » ـ مصر الفتاة ـ الى تأييد المحور ، واتجاه الاخوان المسلمين الى تاييد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية رغم التوجه الاسلامي والارهابي لكلا التنظيمين اليمينيين (٣) . غير ان هذه التناقضات والمفارقات كانت تدور في اطار الحصيلة العامة ، وهي غياب الحريات الديموقراطية (حل البرلمان ، اغلاق الصحف ، اعتقال الوطنيين ، الاغتيال الفردي) والتهادن مع الاستعمار (من معاهدة ١٩٣٦ الى مفاوضات صدقي ـ بيفن التي دعاها الشعب المصري بالقول : جورج الخامس يفاوض جورج الخامس) وسيادة الاحكام العرفية وقانون الطوارىء ، الى الازدهار المثير للتطرف الديني المنظم والنعرات الطائفية وحرق الكنائس . ذلك هو التقليد المضاد والذي يحتل رقعة زمنية واسعة بلغت اربعة وعشرين عاما ونصف .

---

(٣) حول هذه المتناقضات في السياسة المصرية يراجع كتاب « الحركة السياسية في مصر » لطارق البشري ـ الهيئة المصرية العامة ـ القاهرة ١٩٧٢ وكتاب « حسن البنا : متى وكيف ولماذا » لرفعت السعيد ـ مكتبة مدبولي ـ القاهرة ١٩٧٨ .

ورث عبد الناصر كلا التقليدين ، ولكن دون الوعي بجوهرهما المزدوج : انهما رغم التناقض يشيران الى الارتباط العضوي بين المسألة الوطنية والمسألة الطائفية وانهما يجسدان ظاهرا وباطنا للحركة الاجتماعية المصرية ، فالضجيج التنظيمي الارهابي المسلح للاخوان المسلمين لا يعادل قاعدتهم الشعبية . وحكومات الاقلية الدستورية لم تكن تمثل بالطبع سوى الأقلية الشعبية . ومن ثم ، فالتناقض بين اتساع الرقعة الزمنية لحكم الاقلية الدكتاتورية من موقع السلطة وحكم الاقلية الارهابية للشارع من جهة ، وضيق الحجم الاجتماعي للقاعدة الشعبية التي يعتمدان عليها يضعان أي تغيير راديكالي في بنية النظام والمجتمع امام الاختيار الديموقراطي وجها لوجه .

ولكن التجربة الناصرية في الحكم ـ لاسباب تتعلق بظروف نشأتها العسكرية والبيئة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة والتكوين الايديولوجي لمعظم قادتها ـ أممت الديموقراطية على نحو حسابي لا يستقيم مع الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية حيث يرتبط وجها التغيير الاجتماعي والتحرر الوطني ارتباطا عضويا وحيث تصبح الديموقراطية هي العمود الفقري للتغيير بوجهيه . وحيث تدعم الديموقراطية في أقطار العالم المتخلف والمستقل حديثا الاتجاه الاكثر تقدما بالضرورة . ولا علاقة لهذه النوعية من الارتباط بتجربة الشرق او الغرب ، لو ان شعار « الانبثاق عن واقعنا » كان مقصودا بموضوعية . فالشرق بتجربته الاجتماعية وحزبه الواحد يتسق هيكله التنظيمي والسياسي نظريا ، وفي التطبيق تعود المشكلة الديموقراطية ـ رغم كل المنجزات المادية ـ الى الظهور . والغرب الراسمالي بليبراليته السياسية ينسجم مع نفسه نظريا ، حيث يتحول الاحتكار في التطبيق الى سلطة دكتاتورية مقنعة ، وحيث يضطر ديغول في احداث ١٩٦٨ ان يغازل الجيش .

وقد برهنت الاحداث على ضراوة النتائج المأساوية التي لحقت بالتجربة الناصرية كثمرة مرة لانفصام « العروة الوثقى » بين الديموقراطية وكل من التغيير الاجتماعي والتحرير الوطني .. فقد اقبلت الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ والهزيمة السياسية في انقلاب ٧٠ ـ ١٩٧١ دليلا حاسما على ان هذا الفصل الميكانيكي بين الديموقراطية وغيرها من عناصر التغيير ، لم يكن قط تعبيرا عن الواقع الاجتماعي للخصوصية المصرية . ومن هنا كانت الثيوقراطية من اكثر « الآلام » التي عاناها النظام الناصري حين أراد الجمع بين الاوتوقراطية والعلمنة في وقت واحد . فماذا كانت النتائج العملية ؟

● لقد أمكن ، بالتغيير الاجتماعي ، اتخاذ اجراءات تمس البنى الفوقية والتحتية للمجتمع مسا مباشرا كتاميم المصالح الاجنبية وتأميم الفئات العليا من الراسمالية المحلية وتصفية الشرائح الكمبرادورية وتحديد الملكية الزراعية والبدء في

تشييد القطاع العام في الصناعة والتجارة والقطاع التعاوني في الزراعة . وكذلك اعادة صياغة الانتاج الاجتماعي صياغة تكنولوجية حديثة بالتصنيع الثقيل واشتراك العمال في الادارة والريجي وبناء السد العالي في اسوان لتوليد الكهرباء وتوسيع رقعة الارض الزراعية وتحويل نظام الري كله الى ري دائم . هذا على صعيد البنية التحتية (الاقتصادية الاجتماعية) . وفي الوقت نفسه تقرر التعليم المجاني للمصريين في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية ، واصبح مجموع الدرجات في شهادة اتمام الدراسة الثانوية هو وحده معيار القبول في هذا المعهد او ذاك . وكان ذلك قرارا مهما على صعيد البنية الاجتماعية الثقافية .

لقد كان من شأن هذه الاجراءات بشقيها الفوقي والتحتي ان خلطت الاوراق الاقتصادية الاجتماعية في الطريق نحو « الوحدة الوطنية » واللاطائفية (ولا اقول العلمنة) .. بمعنى ان القانون قد ساوى بين المواطنين مساواة طبقية ، فقد اضيرت المصالح الاجنبية كلها أيا كانت هويتها الدينية . كما اضيرت بعض المصالح البرجوازية المحلية ايا كانت الطائفة التي تنتمي اليها . كما ان الفئات الاجتماعية الواسعة التي استفادت من الارض والصناعة. والتعليم لم يفرق بين طوائفها القانون . حتى قانون العمالة (اي تشغيل جميع الخريجين) كان يضمن احدى الوظائف لكل خريج مهما كان لونه الديني ، ولم يكن ليستطيع التعصب الديني ان يمنع احد حاملي المؤهلات من احتلال مكانه الوظيفي في المجتمع .

قد ادى ذلك كله الى التخفيف من حدة التوتر الطائفي ، حيث كان الجيش والشرطة من الاجهزة المحرمة عرفا على المسيحين المصريين ايام الملكية ، فلم يكن مسموحاً لنسبتهم في المعاهد العسكرية العليا وبالتالي سلك الضباط ، ان تتجاوز ٣ في المائة . وليست صدفة ان يقترن هذا العرف الطائفي ، بلائحة قانونية لا يقبل بمقتضاها جميع المصريين المسلمين الراغبين في العمل العسكري ، فقد كان شرطا ان يكون والد الطالب من ملاك الاراضي واصحاب الاسهم في الشركات ، فضلا عن « التوصيات » الخاصة والرشاوى .

٣ ــ نتائج غيبة الديموقراطية

ولكن هذا التخفيف للتوتر الطائفي والذي يمكن التعبير عنه بتطبيق حد ادنى من الديموقراطية الاجتماعية ، لم يصل في غيبة الديموقراطية السياسية الى الهدف الراديكالي الاصيل وهو العلمنة ، فلم تنجح الثورة الناصرية في تحقيق ما يلي :

١ ــ محو الامية التي وصلت نسبتها الى ٧٥ في المائة من المواطنين . والامية في جوهرها « وضع طبقي » كمراحل التعليم ذاتها .. فمن يتوقف عند المرحلة الابتدائية ينتمي الى طبقة غير الطبقة التي ينتمي اليها من يتوقف عند المرحلة

الثانوية . وكلاهما يختلفان عمن تتاح لــه الدراسة الجامعية . وهــذا نفسه يختلف انتماؤه الاجتماعي عمن يسافر لتلقــي العلم في الخارج . لقــد اكتفت الثــورة بــأن اعطت بعض الارض لبعض الفلاحين وأعطت « الحــق » لبعض ابنائهم في استكمال التعليم العالي . ولكن الاشكال الاجتماعي ، هو السؤال عمن كان يصل مــن ابنــاء الفلاحين الى خاتمة الدراسة الثانوية ، مع هذه النسبة العالية من الأمية والتــي يحظى فيها الريف بالنصيب الاوفر . لم ترفع الثورة « سن الالزام » ، ولم تقــم بعمل سياسي منظم ضد الامية (كالتجارب الناجحة في الصين او كوبا) . وكانت الثمرة هي ثبات نسبة الامية طيلة سنوات الثورة ، وظهور مــا يسمى بأميــة المتعلمين . والترجمة الاجتماعية الثقافية لذلك هي الثبــات النسبي لمجمــوع العلاقات والقيم الاجتماعية لسكان القرية رغم التغير المحدود الذي طرأ على وسائل الانتاج وقواه . مما ابقى على التقاليد والعادات الرئيسية في حياة الفــلاح المصري وابقى على البؤس الاجتماعي لقطاعات لا يستهان بها من الفلاحين . ولكنه ابقى في الاساس على تدني مستوى « الوعي » . والقراءة الموضوعية ، لا الفنية ، لروايتي « الارض » و « الفلاح » للكاتب المصري عبد الرحمن الشرقاوي ، تؤكــد هــذه الحقيقة الاجتماعية . فالرواية الاولى تناقش وضع الريف في الثلاثينات من هــذا القرن ، والثانية تناقش الوضع ذاته في الستينات ، ولا يشعر القارىء بأن هــذا الوضع قد تغير راديكاليا خلال ثلاثة عقود . . صمد في نهايتهــا المجتمع الثيوقراطي والمناخ الاوتوقراطي الذي صور احدى زواياه توفيق الحكيم في روايته المعروفــة « يوميات نائب في الارياف » عام ١٩٣٣ كما صور الزاويــة الاخرى يوسف ادريس في روايته « الحرام » عــام ١٩٥٩ . وللتاريخين ودلالتهما الاجتماعيــة فــي تاريــخ الشعب المصري ، حيث يمثلان في نظامين مختلفين ذروة غياب الديموقراطية .

٢ ــ تحقق التعليم المجاني الذي نادى به طه حسين وغيره في الاربعينات مــن هذا القرن ، ولكن دون أن يقترن ذلك بحرية الفكر من جهة (وهــي التــي جعلت الجامعة المصرية منارة للعقل طيلة ثلاثين عاما قبل الثورة) بل بدأت الثورة علاقتها بالجامعة بأن اقدمت على ما سمي بمذبحة الجامعة حين فصلت ٦٠ استاذا ومدرسا من اعمالهم عام ١٩٥٤ لمجرد انهم كانوا في جملتهم « احــرار الفكــر » مــن الديموقراطيين واليساريين . ولقد الغت نظام الحرس الجامعي القديــم ، ولكنهــا احلت مكانه عيون أجهزة الامن واللوائح غير الديموقراطيــة وفرضت التنظيــم السياسي الوحيد على الطلاب والاساتذة . وكان من نتيجة ذلك ان زيف التاريــخ السياسي للبلاد وكأن المصريين ولدوا فجر ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ . امــا النتيجة الاكثر خطرا فهي الابقاء على المناهج الرجعيــة في التربية والبرامــج المحافظــة فــي مادة التعليم في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع ، وتحريم دراسة الفكر « الآخر » دراسة حرة من ايديولوجيات السلطة . لقد ابعد التقدميون مــن الاساتذة عــن الجامعة الى الصحافة او السجون ، وظلت المدارس الفكرية المناوئــة لاي فكــر يساري او علماني تمارس وحدها سلطة تنشئة العقول الجديدة . ولم تكن صدفــة

ان السيد كمال الدين حسين — احد اقوى اعضاء مجلس الثورة الناصرية — قد كان وزيرا للتعليم ورئيسا أعلى للجامعات ونقيبا للمعلمين ورئيسا أعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، لفترة حوالي عشر سنوات ، وهو أحد الكوادر غير المنظمة للاخوان المسلمين .

بالاضافة الى ان عبد الناصر في احدى مراحل الصراع مع « الاخوان المسلمين » راح يزايد عليهم تكتيكيا بعملين يبدوان متناقضين من الخارج ، ولكنهما يؤديان الى نتيجة واحدة : جعل مادة « الدين » مادة أساسية في مختلف مراحل التعليم تؤدي الى الرسوب او النجاح كغيرها من المواد العلمية . وفتح جامعة عصرية داخل الازهر مقصورة على الطلاب المسلمين فمن يرغب في دراسة الطب او الهندسة او الزراعة الى جانب المواد الدينية . لقد ادى العملان رغم تناقضهما الى « حضور طائفي » جديد على مصر ، اذ بدأ تلاميذ المدارس يعرفون التفرقة الدينية وهم بعد صغار ، كما أنهم — مسيحيين ومسلمين — بدأوا يولون القيم الدينية اهتماما زائدا خوفا من السقوط ، ويتدرج بغالبيتهم الامر الى تغليب الفكر الديني في غياب الفكر العلمي ثم الى تغليب الحس الديني على الحس الوطني والقومي . اما بالنسبة للطبيب الازهري او المهندس الازهري او الصيدلي الازهري ، فلم يكن يتخرج في الحقيقة طبيبا (اي علميا) خالصا او ازهريا (عالما بالدين) خالصا ، بل كان « التركيب » الجديد هو التطرف الثيوقراطي المعادي للعلم الا كوسيلة لصنع القنابل ، فليست صدفة أن كثيرا من خريجي الجامعة العصرية للازهر يتحولون الى اخوان مسلمين وغيرها من المنظمات السياسية — الدينية المتطرفة .

● أن مصر التي كانت مرشحة لانجاز ثورتها العلمانية الديموقراطية ، باتخاذ خطوة أكثر حسما في طريق فصل الدين عن الدولة اتخذت قيادتها الناصرية خطا وسطا يناور الدين بعين والعلم بالعين الاخرى ، وفقا لتقليد « الثنائية الساكنة » غير الجدلية في فكر الاصلاح الديني من رفاعة الطهطاوي الى محمد عبده . ولم تتبن التقليد الآخر الذي يمتد من علي عبد الرازق في « الاسلام واصول الحكم » عام ١٩٢٥ الى طه حسين في « الشعر الجاهلي » عام ١٩٢٦ . لقد حوكم الكاتبان في ذلك الوقت تعبيرا عن عجز البرجوازية المصرية الناشئة ، رعبا من اتهامها بالكفر والالحاد فلسفيا ، وذعرا من الاحتلال الاجنبي والملك (اي تهادنا في مسألتي الديموقراطية والتحرر الوطني) سياسيا . كان ذلك في اعقاب انتكاسة ثورة ١٩١٩ . ولكن هذا لا ينفي أن دستور احمد عرابي قائد الثورة المصرية ضد الخديو والانكليز بين عامي ١٨٨١ و١٨٨٢ قد خلا من اي نص على دين للدولة. ولا ينفي أيضا المعارضة الواسعة لاضطهاد فكر جلي عبد الرازق وطه حسين . ان الثورة الناصرية، وقد كان عليها ان تنجز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية للطبقة الوسطى ، اختارت « الفكرة الثنائية » للاصلاح الديني ، وهي الفكرة الجائزة عند رجال الدين المستنيرين لتحديث الاسلام وفتح باب الاجتهاد وتبرير العلم لاستخدامه في الحياة

العملية ، ولكنها لا تجوز عند رجال « ثورة » تنشد الفكر جنبا الى جنب مع التطبيق ، كما يفترض . كان غياب الديموقراطية وعدم الثقة في الجماهير هو الذي قاد التجربة الناصرية الى الحل الوسطي التوفيقي الذي يلفق المتناقضات ، فكرست النص على دين الدولة الرسمي . وكان من نتيجة ذلك ان نفذت القوانين التي تساوي بين المواطنين في الخطوط العامة ، كتوزيع الأرض والتعليم وحق العمل ، ولكن ما لا يندرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون كان يخضع للعرف السائد قبل الثورة .. كتعيين وزير مسيحي وعشرة نواب في البرلمان . وكأن الدولة غير الديموقراطية تتفضل على احدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع . رغم انها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لابداء رايه ، فلربما لا يأتي بنائب واحد مسيحي ، وربما يأتي بخمسين . ولربما لم يكن هناك مسيحي واحد يصلح للوزارة ، ولربما كان هناك عشرة . ولكن « التعيين » كان اداة الدكتاتورية في ترسيخ الطائفية من حيث تقصد اولا تقصد التخفيف من حدتها . خاصة وان الوزارات التي امسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية . وقد كان عرف « التعيين » من بين العناصر الرئيسية لاشعار قطاعات من المسيحيين المصريين بأنهم « اقلية » ، فاما أن يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المستويات ، واما انهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين . ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية في اجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات في صفوفهم ادى بهم الى الاعتقاد بأن الدولة لا تنصفهم كأقلية ولا كمواطنين . وهو الشعور الذي ادى في مواجهة الدولة والاخوان المسلمين معا الى ظهور الحالات المستجدة تماما على تاريخهم : كجماعة الامة القبطية التي كادت تعلن نفسها دولة داخل الدولة والتي وان حلت رسميا الا انها بقيت « وجدانا هائما » عند الكثيرين. وهم هذه الاعداد الهائلة من الشباب المسيحي المصري الذي هاجر الى « الغيتو » الاميركي والأسترالي والكندي . وهم ايضا هذه الاعداد الهائلة من شباب الجامعات الذي دخل في سلك الكهنوت افواجا ، فأصبحوا قساوسة ورهبانا واساقفة ، ومنهم البطريرك الحالي نفسه . ان السلوك الارهابي الذي اتبعته « جماعة الأمة القبطية » مع البابا يوساب الثاني عام ١٩٥٤ لم يكن مشهداً فولكلوريا . ومن يتصفح جرائد مثل « الفداء » و « النيل » و « مصر » في ذلك العام المثير يتاكد من هويتها الطائفية المتطرفة .. التي كانت رد فعل لغياب الديموقراطية من جانب الدولة ، وتعاظم قوة الاخوان المسلمين ، فوقع هذا الاستقطاب المرير في صفوف الشعب المصري . لقد صورت اجهزة الاعلام ما حدث فجر احد أيام ١٩٥٤ في القصر البابوي وكأنه « انقلاب على الكنيسة » . وقد كان في واقع الامر « انقلابا » ولكن على الدولة والنظام الاجتماعي ، اتخذ شكلا يناسب الاقلية الدينية من جهة وعلى المثال العسكري لثورة يوليو — تموز ذاتها من جهة اخرى . اما جماعة الاخوان المسلمين ، فكان انتماؤها للاكثرية الدينية يؤهلها في العام ذاته لمواجهة الدولة وجها لوجه وباسلوب الثورة المضادة : اذ راحت في شخص محمود عبد الرؤوف

تطلق الرصاص على جمال عبد الناصر في ساحة المنشية بالاسكندرية. هذه هي النتيجة الحاسمة للموقف السلبي من قضية الديموقراطية والحل الوسطي للمسالة الدينية : انفصام الوحدة الوطنية حتى يصل التطرف المسيحي الى حدود الدولة الطائفية ، والانقضاض الاسلامي المتطرف على النظام بكامله .

● ورغم ذلك « البرهان » المسلح ، لم يكن النظام الناصري ليستطيع الخلاص من تكوينه التاريخي ـ الاجتماعي ، ولا من هويته الثقافية .. « ففي الايام الاولى للثورة زار اللواء محمد نجيب قبر حسن البنا ـ زعيم الاخوان المسلمين ـ ووقف امامه باكيا » (٤) ثم قررت الثورة فتح ملف قضية اغتيال البنا ، وفي المحكمة وقف البكباشي محمد التابعي نائب الاحكام ليمجد « الامام الشهيد » ويطالب براس قاتليه قائلا « ان للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة استشهد في سبيلها ، تقوم على الاصلاح وترمي الى التخلص من الاستعمار باعتباره راس الفساد ومصدره » (٥) . وتشاء الصدف ألا يمضي زمن قصير حتى تشهد القاعة ذاتها محاكمة الاخوان المسلمين التي تنتهي بشنق بعض اقطابها وسجن الالوف من اعضائها . وفي ذروة الهجوم على الجماعة يتوجه جمال عبد الناصر في صحبة عدد من اعضاء مجلس الثورة وعدد من الاخوان المسلمين الموالين له لزيارة قبر « الامام الشهيد » مترحما ومشيدا بالرجل واعماله (٦) .

ولكن لا المساومة مع التطرف الديني افادت ولا قهره بالسجن والتعذيب والشنق حالت دون اقدام الاخوان المسلمين بعد احد عشر عاما على محاولة اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ . ذلك ان « معامل التفريخ » لهذا التطرف كانت قائمة : غياب الديموقراطية ، غياب العلمنة ، الذعر من اليسار . فلم يكن « الدين » في التجربة الناصرية تخطيطا استراتيجيا لبناء اجتماعي ، بل كان تكتيكا مرحليا وورقة للمناورة . ومن المؤكد ان الدولة الدينية لم تحكم مصر في زمن عبد الناصر ، ومن المؤكد ايضا ان الدين لم يفصل عن الدولة . ولذلك كان من اليسير ضرب التطرف الديني اذا امسك بالمسدس ، ولكن مواجهته تعذرت على الثورة الناصرية وهو يمسك بالكتاب ، دون ادراك للعلاقة الحتمية بين الكتاب والمسدس . لذلك كان من الممكن ان تصدر كتب مثل « جاهلية القرن العشرين » لمحمد قطب و « معالم على الطريق » لشقيقه الذي شنق سيد قطب عن مؤسسة الدولة للنشر في ظل مسؤول الثقافة والاعلام حينذاك عبد القادر حاتم .

لم تحدث فتنة طائفية واحدة في ظل الناصرية ، وحلت « رسميا » جماعتا

---

(٤) د. رفعت السعيد ـ حسن البنا : متى وكيف ولماذا ـ (ص ٥٩) .

(٥) محاكمات الثورة ـ الكتاب الاول ـ محاكمة ابراهيم عبد الهادي باشا ـ ص ١٧٩

(٦) جريدة « الجمهورية » المصرية ١٣ ـ ٢ ـ ١٩٥٤ .

الامة القبطية والاخوان المسلمين . ولكن الجمر كان تحت الرماد . وكانت الهزائم فادحة الثمن ، اذ كان ميسورا لمعاول الهدم ان تحطم الابنية الايجابية ، طالما اهدرت الديموقراطية ، همزة الوصل الوحيدة في « الخصوصية المصرية » بين التغيير الاجتماعي والتحرر الوطني . فالديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية بافتقادها الديموقراطية السياسية ، كانت تجسيدا للتمثيل الطبقي العام لثورة يوليو رغم انعطافاته وتعرجاته وتفاصيله . من ناحية ادى عدم الارتباط العضوي بين الديموقراطيات الثلاث او الوجوه الثلاثة للديموقراطية الى هزيمة خطة التنمية الاقتصادية بدءا من عام ١٩٦٥ والهزيمة العسكرية أمام العدو الوطني والقومي في عام ١٩٦٧ وأمكن قلب النظام الاجتماعي بدءا من عام ١٩٧١ أي أن غياب عنصر واحد ادى تدريجيا الى تفكك وانحلال بقية العناصر . ولكن الهزيمة الاعمق كانت لفكر البرجوازية الصغيرة التي رات أحدى شرائحها الاساسية من موقع السلطة الفعلية أن « اليسار » هو عدوها الوحيد . ومن ثم كانت الارض ممهدة موضوعيا لانقلاب يحسم التردد لمصلحة اليمين الديني المتطرف . كان « الدين » في ظل التجربة الناصرية أحد أوراق لعبة التوازن بين اليمين واليسار ، وكان من الطبيعي ان تكون الخاتمة نجاحا لليمين ، فاللعب على أرضية الدين يربح فيه الاكثر تطرفا .

٤ ـ نقطة الحسم الايديولوجية

بدات مرحلة « الاحتواء » من جانب انقلاب ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ وكانها ايديولوجيا ضد الخرافة ، فكتب محمد حسنين هيكل في ذلك العام مقالين عن « تحضير الارواح » الذي كان يلجا اليه قادة الجناح الناصري المهزوم في الانقلاب ، للاتصال بعبد الناصر بعد وفاته وتلقي « الوحي » منه . وكان الهدف من هذين المقالين ، هو تصوير هذه المجموعة بأنها لم تكن اكثر من دمى في حياة عبد الناصر ، وانها لا تستطيع لعب اي دور سياسي في غيبته . ولكن الهدف الآخر ، غير المقصود ربما ، هو ان هذه المجموعة قد آمنت بخرافات العجائز ، ولا علاقة لها بالعلم .

على اية حال ، فلم يكن ذلك الا في مرحلة « الاحتواء » الباكرة من عمر الانقلاب . ولكن الذي حدث بعدئذ هو أن رئيس الدولة الجديدة قد اطلق على دولته شعار « العلم والايمان » واطلق عليه لقب « الرئيس المؤمن » . وبعد أن كان الناس يعرفونه باسم انور السادات أصبح محمد انور السادات . ولم يكن ذلك كله ليمر دون مغزى . وفجأة ملأت شوارع القاهرة الفتيات اللواتي يرتدين « الطرحة » غطاء الراس الابيض للنساء في فجر الاسلام وفي بعض الأقطار الاسلامية إلى اليوم والذي تتميز به « الحريم » في العصر التركي ، وقد تتدرج الوانه فتصل الى الاسود في قرى مصر وبعض الاحياء الشعبية في المدن . وفجأة تحولت صلاة الجمعة في مساجد العاصمة والاقاليم الى مظاهرات دينية صاخبة ، حيث يفترش الناس

الارض المحيطة بالمسجد ويسدون الطرقات . وفجاة بدا التلفزيون والاذاعة يقطعان برامجهما اذا ما حان موعد الاذان . وفجاة بدا مجلس الشعب (البرلمان) نفسه يقطع جلساته اذا ما حان موعد الصلاة . وفجأة خصصت الصحف والمجلات صفحات يومية للدين (الاسلامي) . وفجاة أنتشر الحديث عن ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية بدلا من القوانين الوضعية ، بقطع يد السارق ورجم الزانية وتحريم الخمر . وفجاة انتشرت صحف الحائط الدينية في الجامعات ، وتحرش الطلاب المنتمين الى جماعات اسلامية متطرفة ببقية زملائهم .

وكانت مفاجاة المفاجآت ــ رغم هذا المناخ الثيوقراطي وبفضله معا ــ ان توجهت مجموعة من الشباب المسلح احد ايام صيف ١٩٧٤ الى الكلية الفنية العسكرية ، فقتلت بعض حراسها واعتقلت آخرين وحاولت توجيه الضباط والجنود والطلاب الى انقلاب شامل على النظام واغتيال رئيسه . وقد باءت المحاولة بالفشل لاسباب « فنية » لا اكثر . وكالعادة اتهم النظام من دعاهم بالقائمين على الفتنة بالمروق على الدين مخالفين الآية القرآنية « واطيعوا اولي الامر منكم » . واستكتب بعض علماء الازهر ورجال الاسلام مقالات تتهم هؤلاء بالكفر . ودخل معهم في « مزايدة » اعلامية تفرق بين « الدين » والذين يستغلونه . وصورهم امام المواطنين على انهم مجموعة من العصابيين . وتولت الصحف ــ باقلام بعض اساتذة علم النفس وعدسات الكاميرات الصحفية ــ تبرز ملامحهم الداخلية والخارجية وكأنهم جميعا مصابون بالذهان والاضطراب العقلي الذي يصل لحد الجنون . وكانت « المشنقة » في انتظار قيادتهم والسجن للكثيرين منهم . وانتهى الامر عند هذا الحد في مخيلة السلطة . اما اساتذة علم الاجتماع فقد تولوا اقناع الجماهير بان هذه « القلة المنحرفة » من الطلاب الفاشلين في حياتهم العائلية والجامعية قد ارادوا الانتقام من المجتمع ككل . وباتت الشخصية الثيكوباتية هي التفسير الباثولوجي المعتمد من ثقافة الاعلام الرسمي . كما باتت الدولة الثيوقراطية هي الحل الدستوري من جانب الحكم الأوتوقراطي .

٤ ــ نحو دولة طائفية

كان الاختلاف المركزي بين التجربة الناصرية والانقلاب الجديد في المسألة الدينية هو التمزق الذي صاحب التجربة الاولى في ترددها بين العلمنة الكاملة التي تفترض الديموقراطية وبين النظام المعادي للديموقراطية ، بينما حاولت التجربة الثانية أن تنسجم مع نفسها بايجاد الاتساق بين الايديولوجية الدينية والنظام الجديد . وكانت ازمتها الوحيدة ان يكون اهل النظام الجديد هم اصحاب الايديولوجية ، لا غيرهم من اصحاب التنظيمات التاريخية والمحدثة .

وكان الاختلاف اجتماعيا في جوهره . وكان المشهد السياسي في السنوات الاولى من ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ دالا على الهوية الاجتماعية الاولى للثورة ، فلم

يكد يمر عام واحد على نجاحها حتى حكمت بالاعدام شنقا على قائدين عماليين في مدينة « كفر الدوار » الصناعية لانهما ناديا بحق « الاضراب » للعمال ـ وكان القطاع الخاص سيد الاقتصاد المصري في ذلك الوقت المبكر ـ بينما لم تحكم باعدام الاخوان المسلمين الا حين شهروا السلاح في وجه عبد الناصر عام ١٩٥٤ . ولكن هذه الثورة نفسها تطورت بعد ذلك ، حتى انها في غمرة هزيمة ١٩٦٧ لم تتوسل بالدين في مواجهة اليأس الاجتماعي الشامل ، رغم انه كان « النغمة » المرشحة تلقائيا للسيادة . ولم تتوسل بالعنف في مواجهة الاضرابات الكاسحة للعمال والمثقفين في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني ، من عام ١٩٦٨ . بل اصدرت بيان ٣٠ مارس ، اذار (في ذلك العام) الذي تبنى حصيلة النقاش الواسع للمثقفين حينذاك ، فدعا الى قيام الدولة العصرية ، دولة المؤسسات ، وسيادة القانون ، والاخذ باسباب العلم في حل مشكلات المجتمع . وكان عبد الناصر بذلك يحسم ، ولو على الورق ، قضية التخلف الاجتماعي في ايديولوجية بدات رسميا في « الميثاق الوطني » حيث اختار **الاشتراكية العلمية منهجا** للتغيير الاجتماعي ، وفي « بيان ٣٠ مارس » اختار الديموقراطية اسلوبا في الحكم . ولم يتحول ذلك كله خلال العامين التاليين قبل غيابه الى تشريعات واجراءات ، ولكنه في جملته كان **اتجاها** فكريا نحو العصر والعلمنة والنهضة في مواجهة الدعوة الثيوقراطية النامية تحت السطح سواء في اجهزة الدولة او بين طبقات المجتمع او في سراديب الثقافة . كان عبد الناصر طيلة هذين العامين قد اختار الاهتمام « العسكري » بقضية التحرير الوطني انطلاقا الى الحل السلمي او الحل المسلح ايهما اسرع واكثر انجازا . وكان قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف معا ، هما التجسيد العملي لهذا الاهتمام . واذكر انه في اجتماعه بنا ـ وكنا مجموعة من المثقفين الماركسيين ـ في دار « الاهرام » عام ١٩٦٩ انه بدأ حديثه بقوله : لن نتناقش في اية قضايا اجتماعية ، فكل شيء في هذا النطاق مجمد حتى التحرير . ولكنه خرج من الاجتماع ليصدر بعد ايام قرارا بتخفيض الحد الاقصى للملكية الزراعية من مائتي فدان الى خمسين فدانا . غير ان هيكل التمثيل الاجتماعي للدولة ظل قائما في اعمدته الرئيسية بتنظيمه السياسي الوحيد . كانت الايديولوجية « الوسطية » المترددة تتحكم في مسيرة ما بعد الهزيمة .

واقبل الرئيس السادات لا ليستكشف همزة الوصل الغائبة بين التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي ـ الديموقراطية ـ بل ليعيد صياغة المجتمع والنظام في الاتجاه المضاد والاكثر انسجاما بين الدولة وايديولوجيتها من ناحية ، وبين الرئيس وتكوينه الشخصي من ناحية اخرى . لقد كان هذا التكوين مزيجا نفسيا وعقائديا

من ثلاثة احزاب وثلاثة رجال . اما الاحزاب فهـي « الحزب الوطني » (٧) و « مصر الفتاة » و « الاخوان المسلمين» واما الرجال فهم عزيـز المصري باشا (٨) والشيخ حسن البنا (٩) واحمد حسين (١٠) .

يصف لقاءه بالشيخ حسن البنا عام ١٩٤٠ وكان بعد ضابطا في الجيش ، قائلا « تصادف وجود بعض الاخوان المسلمين بين جنودي ففوجئت يـوم مولـد النبي باحدهم يهمس في اذني بأن بالباب رجل ممتاز في الدين يريد ان يقول كلمتين للجنود بمناسبة المولد . وكنت ضابط النوبة في تلك الليلة .. سألت مـن يكون .. ولما عرفت انه الشيخ حسن البنا المرشد العام للاخـوان المسلمين رحبت بـه وجعلته يلقي المحاضرة على الجنود بدلا مني .. كان ممتازا في اختيـاره للموضوعات وفهمه للدين وشرحه والقائه .. من كل النواحي فعلا كان الرجل مؤهلا للزعامة الدينية .. هذا الى جانب انه كان مصريا صميما تكل مـا تحملـه مـن دماثة خلـق وسماحـة وبساطة في معاملة الناس .. كنت قد سمعت الكثير عـن الاخـوان المسلمين وكنت اتصور انها جماعة دينية هدفها الوحيد الاصلاح الخلقي واحيـاء قيم الاسلام .. ولكني بعد ان استمعت الى الشيخ البنا بدأ مفهومي يتغير بعض الشيء . فقـد كان الرجل يتكلم عن الدين والدنيا معا وباسلوب لم نالفه من رجال الدين . أعجبت بـه كل الاعجاب فبعد أن انتهى من المحاضرة هنأته من كـل قلبي .. وجلسنـا نتبادل الحديث لبعض الوقت .. وقبل ان يخرج دعاني لحضور درس الثلاثاء الذي كـان يلقيه كل أسبوع بعد صلاة المغرب في مقر المركز بالحلمية الجديدة . وذهبت اليـه وحضرت بعض الدروس وفي كل مرة كان يصطحبني لنتجاذب اطـراف الحديث .. ولفت نظري ما كان عليه الاخوان من تنظيم وما كانوا يحيطون بـه المرشد العام مـن احترام وتبجيل يكاد يصل الى درجة التقديس حتـى انهم في معاملتهم لـه كادوا يقبلون الارض بين يدي لمجرد انه كان يدعوني للجلوس معه في مكتبه » (١١) .

وبالنسبة لعزيز المصري يقول « كنت مفتونا بشخصية عزيز المصري .. كنـا بحاجة الى الافادة من خبرات هذا المحارب العظيم وارشاداته ، فطلبت مـن الشيخ حسن البنا ان يجمعني به وكان ذلك سنة ١٩٤٠ وهي نفس السنة التي التقيت فيها

---

(٧) هناك اكثر من حزب بهذا الاسم في تاريخ مصر الحديث . اول هـذه الاحزاب نشأ في احضان الثورة العرابية في اواخر القرن الماضي ، ولكـن المقصود هنا هو حزب المحامي الشاب مصطفى كامل (١٨٧٤ ــ ١٩٠٨) الذي اسسه عام ١٩٠٧ وقـد تطور بعـد وفـاة مؤسسه الباكرة لان يصبـح اكثـر محافظة .

(٨) (١٨٧٩ ــ ١٩٧٤) ضابط وسياسي مصري يميني ومغامر .

(٩) (١٩٠٦ ــ ١٩٤٩) اسـس « الاخـوان المسلمين » عام ١٩٢٨ .

(١٠) اسس حزب « مصر الفتاة » عام ١٩٣٠ تحت شعار « الله ــ الوطن ــ الملك » .

(١١) البحث عن الذات ــ ص ٣٥

بالشيخ البنا .. واستجاب الرجل على الفور » (١٢) ، « استمرت اتصالاتي بعزيز باشا المصري .. كما لم تنقطع صلتي بالشيخ حسن البنا » (١٣) . وبعيدا عن التفاصيل السياسية والتنظيمية بهذه الاحزاب وهؤلاء الرجال ، فقد كان القاسم المشترك بينهم واضحا :

● رجلان منهما (عزيز المصري ـ احمد حسين) لم يخفيا في اي وقت طيلة الحرب العالمية الثانية علاقاتهما المباشرة بالمانيا الهتلرية .

● الرجل الثالث (حسن البنا) لم يخف يوما علاقاته المباشرة بالانكليز وحكومات الاقليات .

● الرجال الثلاثة آمنوا بالتنظيم السياسي ـ العسكري المسلح ، والاغتيالات الفردية .

● الاحزاب الثلاثة (الوطن ، مصر الفتاة ، الاخوان) آمنوا بالفكرة الاسلامية الجامعة للشعوب الاسلامية بدرجات متفاوتة ، وفي الوقت نفسه بالاقليمية المصرية. كان الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل في بدايات القرن الحالي ، وفي ظل المناخ العام للهزيمة العرابية يدعم الخلافة العثمانية في تركيا ضد الاستعمار الغربي . وكان الاخوان المسلمون ولا يزالون يؤمنون بوحدة العالم الاسلامي وان القومية العربية فكرة استعمارية رغم تعاونهم مع الانكليز . وكانت مصر الفتاة ترفع شعار « مصر فوق الجميع » وتتصل بالمحور .

● أي أن الاوتوقراطية (حكم الفرد وعبادته) والثيوقراطية (العلاقات الاجتماعية الهرمية وفق سلم كهنوتي وقيم اكليركية) والارهاب (بالسلاح والعقيدة الدينية) والاعتماد على النظام العالمي الاكثر رجعية (النازية الالمانية والفاشية الايطالية او الامبراطورية البريطانية) .. هي مجموعة العناصر الرئيسية المشتركة بين هذه الاحزاب وهؤلاء الرجال .

كان الرئيس السادات ـ في الايديولوجية والتطبيق والنشأة الاجتماعية (١٤)ـ

---

(١٢) المصدر السابق ـ ص ٣٨

(١٣) المصدر السابق ـ ص ٤٠

(١٤) في « البحث عن الذات » رموز دالة على « العقدة الاجتماعية » التي عانى منها السادات منذ نشأته ، فهو يذكر « الباشا » الذي خاطب اباه في عنجهية (ص ٢٦) حين اراد توسيطه لقبول ابنه في الكلية الحربية « تجربة لم تبرح وجداني ولا اظن اني سأنساها مدى الحياة » .. ولكنه حين رأى =

مزيجا مركبا على نحو فريد منها ومنهم . وقد كان هذا التكوين مصدر اللقاء المصيري بينه وبين التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة (الراسمالية الريفية والراسمالية الطفيلية والبيروقراطية) ، وبينهما معا والغطاء الديني للدولة والمجتمع . كما ان هذا التكوين نفسه كان مصدر « الازمة » بين النظام الجديد والتنظيمات السياسية ــ الدينية ، الجاهزة سلفا والتي ازدادت تجهيزا في ظل دولة الرئيس « المؤمن » .

وكان التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي وواسطة العقد بينهما ــ الديموقراطية ــ هي المعادلة الصعبة امام النظام السابق ، فاقبلت « الحرب البديلة » و « الانفتاح الاقتصادي » و « تعدد » المنابر فالاحزاب كمعادلة سهلة للنظام الجديد . ولكن الحقيقة هي أن الحرب التي لم تنجز التحرير والانفتاح الذي لم ينقذ الاقتصاد والاحزاب التي عجزت عن تحقيق الديموقراطية ، تحولت في ظل التخلف والتبعية للراسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، مجرد واجهات شفافة لا تخفي بأية حال الثالوث الجديد : الاوتوقراطية كاسلوب في الحكم ، والثيوقراطية كمجموعة قيم وعلاقات يراد تسويدها على المجتمع ، والبيروقراطية كبنية سوسيو ــ ثقافية للدولة .

لذلك عاد الى الظهور الاستقطاب الطائفي المتطرف الذي عرفته مصر سنة ١٩٥٤ على نحو اكثر تركيبا .. فالاخوان المسلمون لم يعودوا وحدهم في الميدان ، بل اصبح على يمينهم ويسارهم جماعات اخرى كشباب محمد وجند الله والشكريين (نسبة الى مصطفى شكري زعيم الجماعة المسماة بالتكفير والهجرة) . وجماعة الامة القبطية ارتدت ثيابا جديدة لا علاقة لها بالاسم القديم ولا الشعارات القديمة ، ولم تعد في مواجهة الكنيسة ، بل تستظل بالكنيسة . اي انها راحت تعمل في اطار الشرعية . وقد تساوق ذلك كله مع التمهيد الحثيث لاتفاقية سيناء الثانية وحرب لبنان . اي انه في مرحلة التحضير لفك الارتباط مع العدو الطبقي والقومي واشعال

= الباشا بعدئذ وقد فرضت الثورة الحراسة على املاكه بادره قائلا « اياكان تتصور انهذا اللقاء ترك في نفسي اي اثر بالنسبة لك (ص ٢٧) . مثلا آخر حين كان مسجونا بتهمة التعاون مع النازي « ذات صباح فوجئت بالسجان يفتح الباب يحمل الي بعض الطعام ومعه روب شتوي ممتاز .. فردت الروب امامي على السرير ووقفت انظر اليه واتحسسه .. كان شيئا جميلا للغاية كالاشياء التي نراها في السينما . لم اصدق عيني فناديت السجان وسألته اذا كان هذا الروب حقيقة لي .. تاكدت فلبسته وانا في منتهى السعادة .. مثل هذا الروب لم يكن في استطاعتي شراءه وانا يوزباشي في الجيش » (ص ٦٥) . مثل ثالث وهو يصف الاسوار العالية للقصر الملكي « لم اكن اعرف في ذلك الوقت انني ساشارك وزملاء لي في تغيير وجه التاريخ .. واني سوف اجتاز يوما ما هذا السور الرهيب .. واجلس في نفس المقعد الذي كان يجلس عليه الملك فؤاد ومن بعده فاروق » (ص ١٧) .

النيران الطائفية في لبنان كانت المفارقة المصرية تبدو هكذا : المحاولة المستحيلة للبننة الاقتصاد المصري والمحاولة الممكنة للبننة الصراع الاجتماعي . محاولة اللبننة الاقتصادية مستحيلة في المدى الاستراتيجي وان تعاظم نمو الفئات الطفيلية على الانتاج ، وبالتالي وإن بدت ممكنة لبعض الوقت . . فالبنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المصرية في تركيبتها الاساسية بنية **انتاجية وطنية** ، فبالاضافة الى تاريخ الانتاج الزراعي في مصر والى كونها اول مجتمع صناعي عربي يقترب فيه تاريخ بعض الصناعات من التاريخ الاوروبي ذاته ، فان الزراعة والصناعة المصريتين شكلتا خلال النصف القرن الاخير على الاقل ، قاعدة اجتماعية عريضة للانتاج المحلي . فلم تكن مصر سوقا للاحتكارات العالمية بالمعنى التقليدي في زمن التبعية الاستعمارية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ولم تكن قط مجتمع ترانزيت ، وبديهي انها لم تصبح مجتمع استهلاك في عهد الثورة حين قامت بالتصنيع الثقيل وشيدت القطاع العام . فالرأسمالية التجارية وخاصة جناح المقاولات وجناح الاستيراد والتصدير ، لم تكن سيدة الاقتصاد المصري في اي وقت وان تميزت عن غيرها في مرحلة النشأة الاولى للبرجوازية المصرية . ومن هنا كان النموذج الاقتصادي المصري نقيضا جذريا لهيكلية الاقتصاد اللبناني حيث الاعتماد الاكبر على التجارة وبالذات على شريحتها الربوية (البنوك ، الترانزيت ، السمسرة والعمولات .. الخ) . ومن هنا ايضا كان الفرق بين « الاتساق » الاجتماعي والتجانس الحضاري لمصر ، والازدواجية اللبنانية : حيث القشرة الخارجية التي يتطلبها مجتمع الترانزيت لامعة باحدث منجزات الحضارة الحديثة ، بينما الواقع الداخلي ينطوي على مجتمع فسيفسائي ممزق بين الواجهة الحضارية والمضمون القبلي والعشائري والطائفي . واقبلت الحرب عام ١٩٧٥ لتمزق القناع الزائف وتكشف الوجه الدميم وتقول باستحالة بقاء المعادلة المصطنعة على كافة المستويات (١٥) .

مصر لم تعان حضاريا هول المسافة بين الشكل والمضمون في الازدواجية الاجتماعية اللبنانية . بل واقبلت الحرب لتنفي النموذج اللبناني نفسه خارج دائرة البقاء . لذلك كان تكرار النموذج في مصر محاولة مستحيلة . كذلك فقد كان التاريخ الاجتماعي اللبناني مرشحا لان يدعم حرب ١٩٧٥ وما تلاها بوقود طائفي اتصل لهيبه على مدى قرون احدثها عام ١٨٦٠ في القرن الماضي وعام ١٩٥٨ في قرننا الحالي . بل ان ما يسمى « بلبنان الكبير » الذي تأسس عام ١٩٢٠ وما يسمى « بالميثاق الوطني » الذي تكرس عام ١٩٤٣ يضع الجغرافيا السياسية لهذا الوطن

---

(١٥) للروائية العربية غادة السمان روايتان بالغتا الاهمية في هذا السياق : الاولى « بيروت ٧٥ » وقد صدرت قبل الحرب بشهر واحد وصورت لنيا الحتمية السوسيوثقافية لسقوط هذا النظام الاجتماعي . والثانية « كوابيس بيروت » حيث تحققت النبوءة الادبية وشهد لها التاريخ بأسرار جديدة . الروايتان صدرتا للمرة الاولى في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على التوالي عن دار الاداب ـ بيروت .

الصغير امام المسالة الطائفية وجها لوجه (١٦) . وكلها امور ابعد ما تكون عن التاريخ الاجتماعي لشعب مصر وجغرافيته السياسية وتكوينه الديموغرافي .. حيث وحدة وادي النيل والدولة المركزية العريقة في القدم منذ آلاف السنين والانفتاح الحضاري على العالم القديم والوسيط والحديث بالغزو والغزو المضاد عبر موقع استراتيجي استثنائي يربط افريقيا وآسيا واوروبا وعبر مستودع تاريخي لاكبر الحضارات الانسانية من المرحلة اليونانية ـ الرومانية الى المسيحية الى الاسلام الى العصر الحديث .. هذه كلها ساهمت في الاستقرار والاستمرار النسبيين والاتساق والتجانس النسبيين في روح وجسد الشعب المصري ، مما جعل التكوين الطبقي للمجتمع نموذجا كلاسيكيا والوحدة الوطنية حالة سوسيوثقافية . اما النتوءات الطائفية والقبلية ، فليست اكثر من هوامش ثانوية على صفحة الكتاب الرئيسي في تاريخ هذا الشعب . وهكذا كان مستحيلا « لبننة » الصراع الاجتماعي للمصريين ، كما هي استحالة لبننة الاقتصاد المصري ، ولكن المحاولة في ذاتها بدت ممكنة لوقت قصير ، فلقد تقدمت « السياسة » على المعطيات التاريخية ـ الاجتماعية الثقافية ، بأن احتلت البنية الفوقية للمجتمع مكانا استثنائيا في الساحة ، تستطيع بواسطته التأثير النسبي على مقومات الاقتصاد والحضارة : « انفتح » الاقتصاد على نموذج الترانزيت ، وغلف الصراع الاجتماعي والتحرر الوطني بالأيديولوجية الدينية والفعل الثيوقراطي .

٥ ـ يمين زائف ويمينان اصيلان

بدات ازمة اليمين الحاكم بعد « الحرب البديلة » مباشرة وفي مواكبة الحسم الاقتصادي والاستراتيجي بأن اصبح محاصرا باليمين الديني الاكثر انسجاما مع نفسه (والذي ندعوه مع غيرنا خطأ بالتطرف) واليمين الليبرالي القديم المتمثل في بقايا حزب « الوفد » . كان اليمين الديني قد استعاد قواه التنظيمية تدريجيا في ظلال وارفة من شعارات النظام الدينية ، وكان تحديه لاهل النظام صريحا في أنه الاكثر وفاء لمبادىء الاسلام وصاحب الحق التاريخي في تجسيد هذه المبادىء . وكان اليمين الليبرالي قد استعاد قواه السياسية تدريجيا في ظلال وارفة من شعارات « الانفتاح » على الاقتصاد الحر وفهم على الفور ان تصفية ثورة يوليو ، تموز تعني العودة الى النظام السابق عليها ، في ما عدا الملكية ، بالرموز ذاتها والرصيد الشعبي

---

(١٦) في هذا الصدد يجب ان نقرأ بدقة : « العاميات الشعبية في لبنان » ليوسف خطار الحلو ـ مطبعة النجاح ـ بيروت ١٩٥٥ . و « تاريخ لبنان الاجتماعي » لمسعود ضاهر ـ دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٤ . و « في اصول لبنان الطائفي » لوضاح شرارة ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥ . و « معركة العروبة والديموقراطية في لبنان » لبشارة مرهج ـ المؤسسة العربية للدراسات ـ بيروت ١٩٧٤ . و « اضواء فلسفية على ساحة الحرب اللبنانية » لانطوان جورج خوري ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٨

العريق لحزب الوفد صاحب الحق التاريخي في تجسيد الليبرالية والوحدة الوطنية بين المسيحيين والمسلمين .

ولقد بوغت النظام الجديد بغير شك بالظاهرتين الجديدتين رغم أبوته الشرعية لهما ، فقد انجز الانقلاب ثورته المضادة لحسابه اولا وللفئات الاجتماعية التي دعمته ثانيا وللقوى العربية والدولية التي آزرته ثالثا ، بترتيب تصنيفي لا بترتيب الاولويات . ولكنه لم يحسب حسابا لان تكون القاعدة الاجتماعية للايديولوجية الدينية أكثر اصالة من قاعدته ، وان القاعدة الاجتماعية للاقتصاد الحر اكثر اتساعا من قاعدته . وبالتالي فهما ـ رغم التناقض بينهما ـ يضمان اعرض قاعدة شعبية لها مصلحة في الثورة المضادة لوسطية النظام الناصري ايديولوجيا واقتصاديا .

وقد اخذت الفرق الدينية زمام المبادرة التنظيمية منذ حادث الكلية الفنية العسكرية ، وقد برهن على تسرب عناصر وفكر اليمين الديني الى جسم القوات المسلحة . وكان الانعكاس المباشر لهذا التسرب هو تلك الشائعات التي تناثرت خلال حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ عن أن بعض العسكريين المسيحيين هم الذين تسببوا في ثغرة الدفرسوار ، مما اضطر الرئيس السادات الى تعيين ضابط مسيحي سجل بطولة فائقة في تحرير القنطرة شرق ، قائدا للجيش الثاني وترقيته من رتبة عقيد الى رتبة لواء .

وقد كشف الحادث الدموي في « الفنية العسكرية » عن ظاهرتين متلازمتين، هو هجرة بعض الشباب من المدينة و « اللجوء » الى كهوف الجبل في صعيد مصر، بعد تركهم الدراسة اذا كانوا طلابا او العمل اذا كانوا موظفين ، وبعد خلعهم الملابس المدينية وارتدائهم ثياب البدو او الفلاحين ، واتخاذهم أسماء جديدة ، وقطع كل علاقاتهم الاجتماعية القديمة ، وتمضية الوقت في دراسة القرآن وتعاليم مرشديهم والتدرب على استخدام كافة انواع الاسلحة . قادت هذه الظاهرة الى اكتشاف الظاهرة الاخرى ، وهي العثور على كميات من الاسلحة المخبوءة في محافظة « قنا » اقصى جنوب مصر (قبل اسوان مباشرة آخر محافظات الصعيد) وقد بلغت ٣٢٠٠ قطعة من السلاح الخفيف والثقيل من بينها مدافع للطائرات .

ولم يربط التحقيق في أي من مراحله ـ أو لم يشأ ان يربط بتعبير ادق ـ بين حادث الكلية العسكرية ، وهجرات الشباب المسلح من المدن ، والكميات والنوعيات الاستثنائية من السلاح غير المشروع حمله . فالشباب مريض بالذهان وحيازة السلاح بهذا الحجم تجارة غير قانونية .

وكان الدكتور هنري كيسنجر ـ وزير الخارجية الاميركي ـ قد اعلن « فشل» مهمته في مارس ، اذار ١٩٧٥ في محاولة الوصول الى اتفاق سيناء الثاني . وكانت حرب لبنان قد اشتعلت في ١٣ نيسان ، ابريل من العام نفسه . بدايتها أشبه ما تكون بالرمز الشامل ، اذ انطلقت الرصاصة الكتائبية الاولى في الصدر الفلسطيني.

ثم اقبلت قمة سالزبورغ بين الرئيسين فورد والسادات في يوليو ، تمـوز ١٩٧٥ ، حيث امكن الوصول الى اتفاقية سيناء في الاول من ايلول ، سبتمبر من العام نفسه. واستأنفت الحرب اللبنانية مسيرتها ، وانطلق الرصاص الطائفي في الصدر الوطني اللبناني . فماذا كان رد الفعل الرسمي لدى النظام المصري تجاه ما يجري في الداخل والخارج ؟

كان ان اعلن الرئيس السادات اثناء مروره بقناة السويس في الذكرى الاولى لافتتاحها انه لا يخون الشيخ بيار الجميل ويؤمن بعروبته . وفي الوقت نفسه اعلن فجأة احصاء سكاني جديد في مصر يقول بأن عدد المسيحيين المصريين يبلغ حوالي مليونين وثلث المليون . لم تكن هناك اية مناسبة لاحصاء من هذا النوع ، ولكن اجهزة الاعلام البصرية والسمعية راحت تشيع الرقم المثير بكثافة لافتة للانتباه . ثم تقدم « الأزهر » ـ فجأة ايضا ـ بمشروع قانون الحدود ★ الى مجلس الشعب لاقراره . تلك كانت مناورة النظام في الرد على التطرف الديني داخليا، وتغطيته لاتفاقية سيناء بدعم اكبر الاحزاب الطائفية في لبنان . يحاول ان يكون اكثر اسلاما من الجماعات الاسلامية المنظمة داخل مصر ، وان يكون اكبر الحلفاء للحزب « المسيحي » في لبنان . وجهان لعملة واحدة .

وسوف نلاحظ بوضوح شديد أن الفعل ورد الفعل الطائفيين قد صدرا اصلا عن المصادر الرسمية ، فالتعداد تقوم به الحكومة مباشرة ، ومشروع القانون باقامة الحدود ، تقدم به الازهر وليس الاخوان المسلمين ، وهو الجهة الدينية الرسمية . كما أن الاحتجاج المسيحي لم يأت من جماعة الامة القبطية او حتى «مدارس الاحد» بل اقبل من القساوسة والاساقفة والمطارنة ثم البطريركية فالقصر البابوي نفسه. ولما كان الازهر يستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة دينية متطرفة في تاريخ مصر، ولما كانت الكنيسة تستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة قبطية متطرفة في حياة البلاد ، فلنا أن نتصور الهزة العميقة والواسعة التي اصابت المصريين جميعا ، فجأة . ولقد كانت قلة قليلة من اهل الدينين الرئيسيين في مصر هي التي تبينت من « التعداد » بعده السياسي المخيف ، ومن مشروع قانون « الحدود » بعده الحضاري الاكثر رعبا . وأقل من القليل هم الذين تبينوا الخيط الرهيف الذي يربط بين محاولة « لبننة مصر » من ناحية ، ومحاولة طبعها بالنموذج السعودي من ناحية اخرى . هؤلاء واولئك هم وحدهم الذين استطاعوا ان يروا القضية على وجهها الصحيح ، فلا هي قضية مسيحيين ومسلمين ولا هي قضية استبدال القوانين الوضعية بالشريعة الاسلامية ، بل هي قضية مصر في صراع

★ راجع باب « الوثائق » في نهاية الكتاب . والقانون مستوحي بكامله من الشريعة الاسلامية بقطع يد السارق ورجم الزانية واعدام المرتد عن الاسلام .

الشرق الاوسط ، انطلاقا من اتفاقية سيناء مرورا بحروب لبنان وانتهاء بزيارة القدس .

المستشار جمال صادق المرصفاوي رئيس محكمة النقض في مصر ، خرج عن صمته فجأة منذ تولي منصبه عام ١٩٧٢ ليدلي بعدة تصريحات مثيرة . قال ان « اللجنة العليا لتطوير القوانين قد انتهت من مشروعات القوانين وارسالها الى وزارة العدل لتطبيقها على كل السكان **من المصريين وغير المصريين والمسلمين وغير المسلمين عملا باقليمية القوانين** » (١٧) واوجز هذه القوانين فاذا بها لا تخرج عن مقترحات الازهر . وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه « قانون الخروج عن الديانة الاسلامية » . وقد « اشترط مشروع القانون ان يطلب الى المرتد التوبة فاذا انقضت مدة ثلاثين يوما دون العودة الى الاسلام والاصرار على الرد عوقب المرتد بالاعدام شنقا » (١٨) . كما تضمن مشروع القانون أنه يكفي أن يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم .

وبالرغم من ان هذه « الافكار » الرسمية قد واكبتها حملة رسمية ايضا على اليسار والالحاد والمنظمات الاسلامية المتطرفة، الا أن الكنيسة قد استقبلته وكانها المستهدفة به اولا واخيرا . بينما كان الربط الواضح تماما بين الفكر اليساري والالحاد ، يومىء بان الخطة الجديدة هي تجاوز العقوبات المقررة للتنظيمات اليسارية في القانون ، الى حكم الأعدام ، بحجة الارتداد عن الدين الرسمي للدولة لا بحجة التنظيم السري او الفكر اليساري . ولكن « النوايا » شيء ، ورد الفعل الحتمي عند غير المسلمين شيء آخر . حتى ان كاتبا يمينيا هو مصطفى امين كتب مستنكرا صدور هذا القانون (١٩) . ولكن رد الفعل الطائفي كان قد انطلق ، خاصة وان مجلس الدولة قد وافق على القانون ونشر ذلك في الصحف (٢٠) .

وفي السابع عشر من يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ عقد اخطر مؤتمر ديني مسيحي

---

(١٧) جريدة « الجمهورية » المصرية ١٩٧٧/٦/١١

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) قال مصطفى امين في جريدة الاخبار في العمود اليومي « فكرة » : « حمدت الله ان القانون اللذي وافق عليه مجلس الدولة بأعدام المرتد عن الاسلام لم يصدر من سبعين سنة، فعندما اصدر قاسم امين كتابه « تحرير المراة » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما اصدر الشيخ علي عبد الرازق كتابه « الاسلام واصول الحكم » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما اصدر طه حسين كتابه « في الشعر الجاهلي » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وقد يجيىء مصر بعد عشر سنوات طاغية يعتبر من يعارضه في الراي مرتدا أو من يطالب بالحرية كافرا ، او من ينقد تصرفاته زنديقا يستباح دمه او يجب رجمه بالحجارة المدببة » .

(٢٠) الاهرام ١٩٧٧/٧/١٥

في تاريخ البلاد منذ ستة وستين عاما (٢١) . وقال البيان الذي صدر عن المؤتمر ولم ينشر★ «دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي **الشعب القبطي** بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنوده الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى » (٢٢) ، « وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو ١٩٧٦ » (٢٣) ، « ووضع الجميع نصب اعينهم ـ رعاة ورعية ـ اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الاخر : اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر والتي كرستها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الابرار على مر الاجيال . والامر الثاني الامانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الاقباط اقدم واعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب ارضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر » . ثم عرض البيان للمسائل المطروحة للبحث وهي : حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، وحماية الاسرة والزواج المسيحي ، والمساواة وتكافؤ الفرص ، وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، والتحذير من الاتجاهات الدينية المتطرفة . وقد طالب البيان بالغاء مشروع قانون الردة واستبعاد التفكير في تطبيق الشريعة الاسلامية على غير المسلمين ، والغاء القوانين العثمانية التي تقيد بناء الكنائس واستبعاد الطائفية من الوظائف العامة على مختلف المستويات وحرية النشر .

وكان واضحا من البيان انه يخاطب المستويات العليا في قمة السلطة مباشرة، كما كان واضحا التطرف والطائفية معا في استخدام تعبيرات مثل « الشعب القبطي » و « السلالة العريقة في القدم» . وعلينا ان نلاحظ ايضا الالتفاف حول « الكنيسة » اي الشرعية جنبا الى جنب مع التمسك « بالوطن » . غير ان اخطر ما في البيان هو ما سمي « بالتوصيات التنفيذية » والتي طالبت المسيحيين « بصوم انقطاعي لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ » و « اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة » .

وفي وقت واحد وصلت رئاسة الجمهورية عدة « مذكرات » من الرعايا

---

(٢١) اول مؤتمر طائفي مسيحي في تاريخ مصر عقد في محافظة اسيوط جنوب مصر عام ١٩١١ وكان الاستعمار البريطاني قد تمكن من اشعال فتنة طائفية بعد هزيمة الثورة العرابية عام ١٨٨٢ وتعيين بطرس غالي باشا رئيسا لمحكمة « دنشواي » التي حكمت بالاعدام شنقا على مجموعة من الفلاحين رفضوا السماح للجنود الانكليز باصطياد حمام قريتهم عام ١٩٠٦ .

★ راجع باب (الوثائق) .

(٢٢ ، ٢٣) هذه هي الاشارة الاولى الى مؤتمرات تحضيرية سابقة لم يعلن عنها .

الاقباط في الولايات المتحدة وكندا (العرائض مقدمة بتاريخ ١١ فبراير ، شباط ١٩٧٧) ومن استراليا الى رئيس مجلس الشعب (في ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧) . وكلها تدور حول المحاور ذاتها التي جاءت في بيان الاسكندرية . ولكن المثير هو مجموعة الاسئلة التي وجهتها الكنيسة القبطية في ملبورن الى المهندس سيد مرعي والتي جاء فيها « ماذا تقول عن المقالات التي تتهم كتابنا المقدس بالتحريف » (٢٤) ، « والمقالات التي تنسب لنا الكفر والشرك » (٢٥) ، « والمطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين » (٢٦) كما جاء في الرسالة أيضا احصاء يلهب المشاعر الطائفية حول عدد المسيحيين المصريين في الوظائف العامة ، مع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثين واربعين عاما واحيانا نصف قرن . وقد ارفقت الرسالة المذكورة ، بما سمي « قرارات المؤتمر القبطي المنعقد في ملبورن يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٧ وسيدني يوم الاحد ٣ يوليو ١٩٧٧ » حيث كان القرار الاول هو الصوم الانقطاعي ، والثاني أعداد كتيب عن « اقوال المسؤولين بخصوص الشريعة الاسلامية » بلغات متعددة ، والثالث « مسيرة في كل مدن استراليا في وقت واحد » والرابع « الاتصال بكنائسنا في اميركا واوروبا وافريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود » والخامس « الاعداد لعقد مؤتمر لكافة المسؤولين في الحكومة والاذاعة والتلفزيون».

ولم يكن نشاط المسيحيين المصريين في استراليا ليحتاج الى الاتصال ببقية القارات، اذ نشطت كلها في اتجاه واحد وتوقيت واحد ، مما لا يسمح بالتفكير في « حسن النوايا » أو التلقائية . . اذ كان التقريب بين المسيحيين اللبنانيين في المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين ، غاية واضحة مهما اختلفت الوسائل من اتفاقية سيناء الى حرب لبنان .

وهكذا أصبحت هناك « مسألة قبطية » في الاعلام الخارجي ، حتى أن مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية في باريس تدعى « العالم القبطي » ★ وكما حدث عام

---

(٢٤) المقصود هو مقال للشيخ حسنين مخلوف في « الاهرام » ١٩٧٦/٣/١٢ .

(٢٥) المقصود هو تحذير الشيخ الفحام في « الاهرام » ١٩٧٦/١٠/٢٢ .

(٢٦) المقصود هو مطالبة الدكتور محمد بيطار في « الاهرام » ١٩٧٦/٩/٢٤ .

★ من المثير ان يصدر العدد الاول من هذه المجلة الفصلية في شهر تموز ، يوليو ١٩٧٧ اي في ذروة احداث الفتنة الطائفية في مصر . وفي التعريف برسالتها تقول الافتتاحية ان المجلة تستهدف « خلق صلة وصل بين الاقباط المشتتين في انحاء العالم » . ولاحظ المعلقون بدهشة لها ما يبررها ان ثلاثة رؤساء اتحفوا العدد الاول من المجلة برسائل مطولة ، هم جيسكار ديستان الذي رأى في عيون ابي الهول نظرات « لا تتجه نحو الماضي بل نحو الافق في انتظار شروق الشمس » ، وانور السادات الذي وصف الحضارة القبطية بأنها « الحضارة المصرية التي تسعى الى توطيد العلاقات مع البلدان الفرنكوفونية » ، وليوبولد سنغور الذي رأى فيها « ارثا للحضارة المصرية القديمة » . ويصبح من الطبيعي التساؤل « هل هناك علاقة خفية بين تحرك هذا التيار القبطي وبين المحاولات الحثيثة الجارية لخلق فوارق طائفية في مصر ، على غرار ما حصل في لبنان ، خاصة بعد ظهور جماعات متعصبة من طراز التكفير والهجرة » كما جاء في مقال جورج الراسي حول المجلة المذكورة (الدستور ــ لندن ــ ١٩٧٧/٨/٨) .

١٩١١ حين عقد « المؤتمر الاسلامي » المضاد لمؤتمر الاقباط ، وكاد يتكرس الانقسام الطائفي تحت راية الاحتلال البريطاني باستصدار « قانون حماية الاقليات » (٢٧) فقد عقد في شهر يوليو ، تموز مؤتمر « الهيئات والجماعات الاسلامية » تحت رعاية الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر « واشتركت فيه كل الهيئات والجمعيات الاسلامية بمصر » كما ورد في البيان الختامي الذي اوصى بما يلي :

● كل تشريع او حكم مخالف ما جاء به الاسلام باطل ، ويجب على المسلمين رده والاحتكام الى شريعة الله التي لا يتحقق ايمانهم الا بالاحتكام اليها .

● الامر بتطبيق الشريعة الاسلامية ، فليس لاحد ان يبدي فيهما رأيا في وجوب ذلك ، ولا نقبل مشورة بالتمهل او التدرج او التأجيل .

● ان التسويف في اقرار القوانين الاسلامية ، معصية لله ورسوله ، واتباع لغير سبيل المؤمنين . وعلى الهيئة التشريعية ان تبرىء ذمتها امام الله والناس باقرار مشروعات القوانين المقدمة اليها .

● ينظر المؤتمر بعين التقدير الى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية عن عزمه على تطهير اجهزة الدولة من الملحدين (٢٨) ، ويناشده سرعة التنفيذ ، حرصا على سلامة الامة وقوة بنيانها .

● يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية اصدار اوامره بتطهير وسائل الاعلام .

● وجوب تربية النشء في جميع مراحل التعليم تربية دينية .

● تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة الجهود التي تعبر عن اجماع الامة على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية (٢٩) .

وكان البيان حريصا على خاتمة تقول « اشترك في المؤتمر الازهر وهيئاته » . اي انه كيان مؤتمر الاسكندرية المسيحي يستظل بالشرعية .

ولان كلتاهما « شرعية طائفية » ان جاز التعبير ، فقد تبددت شرعية النظام السياسية وكأنها اليمين الزائف بين يمينين : احدهما اليمين الديني ــ مسيحيا كان

---

(٢٧) هو مشروع القانون الذي رفضه الاقباط انفسهم وتنادى وحتى عام ثورة ١٩١٩ ومن سياسييهم الكبار الذين رفعوا لواء الرفض : ويصا واصف باشا وسينوت حنا بك وواصف باشا غالي ووليم مكرم عبيد باشا والقمص مرقص سرجيوس .

(٢٨) كان الرئيس السادات قد اعلن ذلك على اثر انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ .

(٢٩) كانت مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين قد عاودت الصدور وكتبت في عدد فبراير ، شباط ١٩٧٧ موضوعا يقول ان الزعماء المسيحيين يوافقون على تطبيق الشرع الاسلامي .

او مسلما ـ والآخر هو اليمين المدني الـذي تمثل في انبعاثة حـزب الوفـد . كان اليمين الديني هو الاستجابة الايديولوجية الاكثر تماسكا واصالـة من شعارات النظام ، وكان اليمين الوفدي هو الاستجابة الاقتصادية الاكثر تماسكا وأصالة مـن التحالف الاجتماعي الحاكم . ولكن « لبننة » مصر و « سعوديتها » ظلت المعادلـة المستحيلة التي توهمت الثورة المضادة امكانية تحقيقها (٣٠) .

٦ ـ الدماء تبدد الحلم

بعد منتصف ليلة الثالث من يوليو ، تموز ١٩٧٧ تحول الحلم الـى كابوس . فقد حدث « شيء ما » لم يعرفه سوى افراد قلائل لاسرة شيخ ازهري . وقبل ظهر اليوم التالي ـ حوالي الحادية عشرة صباحا ـ كانت تليفونات بعض الاشخاص تدق ، ويأتي صوت شاب هادىء رتيب يقول « نحن الجماعة التي يسميها الكفار جماعـة التكفير والهجرة ، نعلن اننا اختطفنا الدكتور حسين الذهبي لانـه نشر مقـالا ضد الجماعة بتاريخ ٣٠/٥ في جريدة الاخبار الكافرة » . وسرعان ما انتشر الخبر المثير بطول مصر وعرضها . وكان الرئيس السادات خارج البلاد في « رحلة مـا » بـين رومانيا وايران والسعودية ، فبادر رئيس وزرائه (ضابط الشرطة السابق ممدوح سالم احد اركان انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١) بتجنيد مكثف لقوات الامن السرية والعلنية للكشف عن المكان الذي احتجز فيه العالم الازهري الدكتور محمد حسين الذهبي وخاطفيه . ولكن هذه القوات لم تستطع التوصل الى المكان والرجل الا بعد ثلاثة أيام ، وكان قد قتل برصاصة في الراس . وكان من اليسير بعد ذلـك شن حملة امنية واعلامية ضد أوكار الجماعة الاسلامية المتطرفة . وكان مـن اليسير

---

(٣٠) كانت المفارقة ولا تزال هكـذا : يقول احصاء الاذاعة والتلفزيون لعـام ١٩٧٧ ان عـدد ساعات البرامج والاحاديث الدينية التـي تبثها الاجهزة الرسمية قد بلغت ٣٢ ساعة في اليوم الواحد. وتقول دراسة احصائية اخرى صادرة في نسخ محدودة عن الجامعة الاميركية في القاهرة ، العام نفسه ان عدد الصفحات الدينية في مصر قـد بلغ ١٢٠ صفحة (بين جريدة ومجلـة) اسبوعيا . ويشير احصاء دار الكتب انه قد صدر ١٠٣٥ كتاب ديني (غير المصحف) خلال العام ذاته . ورغم ذلك فقد نشرت مجلة « الدعوة » الناطقـة باسم الاخوان المسلمين في عدد اغسطس ، اب ١٩٧٧ تحت عنـوان « هذا هو راي الشعب يا وزير الاعلام » ان « التلفزيون يدعو للخيانة الزوجية عـن طريق التمثيليات الساقطة » وان « دولة العلم والايمان في اجهزة الاعلام مجرد شعارات » . وما لم تقله الدعوة قالـه المؤتمر الاسلامي المشار اليه سابقا ، حين ناشد رئيس الجمهورية تطهير الاعلام « من الموبقات الاخلاقية التي تجرح صدور المؤمنين » . وما لم تقله جريدة الاخوان والمؤتمر الاسلامي قالـه مركـز البحوث الاجتماعية حين نشر في بحث احصائي ان عدد الكابريهات في شارع الهرم قد زاد بنسبة ٣٧٥ في المائـة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وان عـدد الشقق المفروشة لاغراض الدعارة السرية قد زاد بنسبة ١٠٠٠ في المائة عن الفترة ذاتها وان حوادث خطف الفتيات واغتصابهن قد زادت بمعدل ٤٠٠ في المائة .

أيضا القبض بعد فترة على « أمير الجماعة » كما يسميه انصاره : شكري احمد مصطفى . وتوالت الاعتقالات من الاسكندرية شمالا الى أسوان جنوبا مرورا بمختلف محافظات الدلتا ومصر العليا . فقد تبين ان للجماعة « امارات » في كل محافظة ومدينة وقرية ، كما تبين أنها تختزن من المال والسلاح الشيء الكثير .

فماذا كان موقف النظام ، وماذا كان موقف المجتمع ؟ ومن تكون « جماعة الشكريين » هذه كما تحب ان تسمي نفسها (نسبة الى زعيمها شكري الذي يدعو نفسه أميرا للمؤمنين) ؟

وأول ما لفت نظر المصريين ان الحادث هو اول اغتيال سياسي يجري في مصر منذ ثلاثين عاما . وانه يختلف عن حركة الاغتيالات التي عرفتها البلاد في الاربعينات من هذا القرن في انه تم بعد « خطف الضحية » والتقدم بطلب « فدية » للافراج عنها . ويختلف أيضا في كونه ليس اغتيالا فرديا بالمعنى الذي مارسه الملك فاروق ضد خصومه او حكومات الاقليات الدستورية او الحلقات الارهابية الضيقة في ذلك الوقت ، بل هو عمل جماعي منظم وقرار سياسي مبرر أيديولوجيا . وأخيرا فهو يختلف من حيث ان « الضحية » هو أحد رجالات الأزهر ومن علمائه البارزين .

ولقد خطفت الايام الثلاثة التي مضت على اختفاء الرجل انفاس المصريين وأشاعت البلبلة في صفوفهم ، اما النظام فكانت هيبته البوليسية موضع امتحان عسير طيلة اثنتين وسبعين ساعة . وكان ما تسرب من آن هناك « قائمة » باغتيالات جديدة قد هز أعمدة السلطة هزا . ولكن منهجها في المعالجة ـ بعد أن وضعت يدها على أعضاء جماعة الشكريين وأميرهم ـ لم يتغير . فقد جندت حملة أعلامية واسعة النطاق بأقلام والسنة رجال الدين ، تقول ان « المنضمين الى التكفير والهجرة مصابون بعقد نفسية » على حد تعبير رائد جماعة « العشيرة المحمدية » في اهرام ١٩٧٧/٧/٨ وانهم « ليسوا جمعية دينية بل عصابة للتدمير والتكفير » كما صرح رئيس الجمعية الشرعية في العدد ذاته من الجريدة نفسها ، وان « مبادىء التكفير والهجرة منافية لتعاليم الاسلام » كما صرح رئيس « جمعية شباب محمد » وان « الاسلام بريء من الهمجية والارهاب وتهديد أمن المجتمع » كما قال رئيس « جمعية المحافظة على القرآن الكريم » في الصحيفة المذكورة أيضا (٣١) .

ولم يكن ذلك تفسيرا للاسلام بقدر ما كان تبريرا للنظام . ولكن النظام نفسه كان في أزمة حقيقية بين الشعار الديني المعلن ، والواقع غير الديني للانفتاح

---

(٣١) بالاضافة الى رأي مفتي الديار المصرية سابقا الشيخ حسنين مخلوف الذي وصف اعضاء الجماعة بانهم من « الجناة الآثمين الذين لا يبالون الافساد في الارض » ورأى الدكتور محمد سلام مدكور رئيس قسم الشريعة بحقوق القاهرة بانهم « بغاة » ورأى الدكتور احمد شلبي رئيس قسم التاريخ الاسلامي بكلية دار العلوم بأن « ما حدث لا نعرف له نظيرا في التاريخ الاسلامي » ـ عن « الاهرام » ١٩٧٧/٧/٨

الاقتصادي . بالاضافة الى ان جماعة التكفير والهجرة وضعت الشرعية الدينية للازهر في مأزق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الدينية للازهر في مأزق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الاسلامية للنظام في خانة الكفر . وكان النظام كلما اقترب خطوة من الصبغة الاسلامية للدولة والمجتمع ، بضغط خارجي من السعودية وضغط داخلي من الاخوان المسلمين ، كان يرى انه يقترب خطوات من الانفجار الطائفي .. فلم يكن ممكنا في أي وقت تسويد الشريعة الاسلامية على ما يقارب ثمانية ملايين مسيحي مصري ، بغض النظر عن سمعة مصر الحضارية .

ولكن النظام اتبع سياسة الهرب الى الامام ، وذلك بالمزايدة على المتطرفين بالمزيد من تطرف الشعارات كتصوير « الوضع » وكأنه نتيجة تردي الايمان في القلوب وانعدام التربية الدينية ونشاط الدعوات اليسارية « الملحدة » . والهدف هو ايجاد نوع من الوحدة الطائفية ، لا الوحدة الوطنية ، فالتقاء الكنيسة والأزهر في مواجهة « الالحاد » ــ والمقصود هو اليسار ــ من شأنه أن يضرب « القلة المنحرفة » عن الشرعية الاسلامية والمسيحية من امثال جماعة التكفير والهجرة وجماعة الامة القبطية من ناحية ، كما يضرب النشاط السياسي المتعاظم لقوى اليسار واليمين الوفدي . فاليسار الذي بدا « ديكورا » عندما تقرر تعدد الاحزاب، أصبح قطبا جاذبا لجماهير لا يستهان بها ، وانضمت اليه بعض الشخصيات الدينية المستنيرة من الفريقين المسيحي والمسلم على اساس وحدة وطنية واجتماعية ، لا طائفية . اما الوفد فقد استقطب من حوله اعرض قطاعات المسيحيين المصريين بمجرد الأعلان عن نشاطه الرسمي ، وكأن الكنيسة قد وجدت فيه ملاذا من حزب الحكومة ، بالاضافة الى رصيده التاريخي في وحدة « الهلال والصليب » شعار الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ .

ولقد كان من الطبيعي للمواطن المصري المسلم ان ينصت بانتباه الى صوت شكري احمد مصطفى ــ أمير جماعة التكفير والهجرة ــ ليراه اكثر انسجاما مع الاسلام من شعارات النظام والازهر على السواء . كانت تسمية « التكفير والهجرة » في بدايتها تسمية اعلامية تلخص دعوة « الشكريين » الى تكفير الدولة والمجتمع والعالم المعاصر كله من جهة ، والى الهجرة تشبها بهجرة رسول الاسلام ، استعدادا لتغيير ذلك كله بقوة السلاح . ولم يشأ محقق واحد ممن أسندت اليهم مهمة استجواب المتهمين في مقتل الشيخ الذهبي ، أن يربط بين الظاهرة الجديدة (وغالبية عناصرها من الشباب ، طلابا او موظفين) والظاهرة الأسبق منها والمتعددة الأسماء والأفعال : حادث الكلية الفنية العسكرية ، اختزان الكميات الهائلة من السلاح في صعيد مصر ، اللجوء الجماعي الى كهوف الجبال ، النشاط المتزايد للجماعات الاسلامية في الجامعة . ولم يشأ محقق واحد ــ رغم توفر الوثائق ــ أن يقرأ الارتباط العضوي الوثيق بين الايديولوجية « الشكرية » والعقيدة السياسية لجماعة الاخوان المسلمين . ولم يكن ممكنا ان يمتد خيط

البحث الى القرن الماضي حتى نكتشف اصول الفكر الديني المتطرف ، ومدى علاقته بالبيئة الاجتماعية المصرية .

ماذا تقول كتابات « امير المؤمنين طه المصطفى شكري مصطفى امير آخر الزمان ووارث الارض ومن عليها » كما جاء في صدر مخطوطة « التوسمات » التي يتناقلها « الشكريون » بخط اليد حتى لا تدنسها حروف المطبعة وهي من اختراع الكفار ؟

● تقول ان اقامة دولة الاسلام تقوم على امرين : ١ ـ تدمير الكافرين . ٢ ـ توريث المؤمنين الارض ومن عليها « .. فاذا محق الكافرون وتمحص المؤمنون يظهر دين الله » (٣٢) . ولكن لا سبيل لاقامة هذه الدولة الا على هدى نبي الاسلام فلا بد « من الهجرة ... لا اسلام ودولة تقام له الا بعد الهجرة » . ذلك « ان هلاك الكفار وتدمير دولتهم لا يأتي وهناك مؤمنون في وسطهم والسنة ان يخرج المسلمون من ارض الكفر ولا يبقى الا الكافرون .. حينذاك ينزل العذاب عليهم » .

● تنقسم مراحل جهاد المؤمنين عند شكري مصطفى الى ثلاث : ١ ـ ان ينجو الانسان بنفسه اولا من الفتنة ، فتنة السقوط في الشرك وفتنة التعرض للرجم والتعذيب من قبل الكفرة . ٢ ـ احداث البلاغ الكامل الشامل على مستوى الارض . ٣ ـ الجهاد في سبيل الله لتقام دولة الاسلام » .

● ويصوغ شكري سؤال الجهاد هكذا « ما هي ام القرى في عهدنا الحالي (وقد كانت في زمن محمد مكة الوثنية) ، عهد قيام الدولة الاسلامية مرة ثانية ؟ » ويعيد السؤال في عبارات اخرى اكثر دلالة « اين هي ام القرى .. اين المكان الذي يصدر الكفر الى العالم العربي ؟ اين القرية التي حاربت كل من نادى بالجهاد في سبيل الله ؟ » ويجيب « هي ببداهة الآن مصر » .

● واذا كانت مصر هي بداية الرحلة او الهجرة او الجهاد ، فهي ليست النهاية ، لان الدولة الشكرية سيمتد سلطانها على العالم بأسره « .. فيمهد الله سبحانه وتعالى لجماعة الحق بقتال بين قوتين عظيمتين على خلاف فكري كبير وكل منهما تحاول السيطرة والغلبة في الارض .. ونقصد بذلك روسيا وامريكا .. فيضع كل منهما كل معداته وجيوشه واسلحته في هذه الحرب ، ويدمر كل منهما الآخر ، ويهلك كل منهما الآخر . كل هذا يصنعه الله تمهيدا لقيام الدولة الاسلامية التي

---

(٣٢) هذا النص وغيره من « التوسمات » مأخوذ عن مقال لرفعت السعيد « الحركات الاسلامية من الارتداد الى المزيد من الارتداد » ـ مجلة « دراسات عربية » ـ عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧

تكونت من الجماعة الاسلامية .. جماعة الحق .. وبعد تدمير القوتين تدميراً كاملا ، وذلك في الحرب العالمية الثالثة كما نتوقع ان تتكافأ القوى بين المسلمين وغيرهم تكافؤا نسبيا ، ويبدأ القتال » .

تلك هي محاور الفكر الرئيسية عند « امير جماعة الحق » شكري مصطفى كما دونها بخط يده ، وقد اعتمدنا عليها مباشرة بحثا عن اصولها القريبة والبعيدة ، بدلا من اية اقوال منسوبة عن صواب او خطأ او تضليل بواسطة اجهزة الاعلام . فهل تعد هذه الافكار خروجا ايديولوجيا على عقائد الاخوان المسلمين ، اذا سلمنا بأن الجماعة الشكرية تعد خروجا تنظيميا على الاخوان ؟

انه حسن البنا ، مؤسس الاخوان المسلمين ، وليس شكري مصطفى ، هو الذي خاطب انصاره ذات يوم منذ ثلاثين عاما قائلا « .. وفي الوقت الذي يكون فيه منكم معشر الاخوان المسلمين ، ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسيا وروحيا بالايمان والعقيدة ، وجسميا بالتدريب والرياضة . في هذا الوقت طالبوني بأن إخوض بكم لجاج البحار ، واقتحم بكم عنان السماء ، واغزو بكم كل عنيد جبار ، فاني فاعل أن شاء الله » (٣٣) . وايضا « لسوف تخاصمون هؤلاء جميعا (القوى السياسية الحاكمة والمحكومة في مصر) في الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة » (٣٤) . وكان الشيخ حسن البنا هو الذي اخترع تعبير « فن الموت » و « صناعة الموت » حين يقول لرجاله : « إيها الاخوان ، ان الامة التي تحسن صناعة الموت يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعيم الخالد في الآخرة ، وما الوهن الذي اذلنا الا حب الدنيا وكراهية الموت ، فاعدوا نفسكم لعمل عظيم واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة » (٣٥) . و « من خرج على الجماعة أضربوه بحد السيف » (٣٦) .

ان شكري احمد مصطفى المهندس الزراعي الذي ترك « الدنيا » وجند الكتائب المسلحة بالمئات لاقامة الدولة الاسلامية ، ليس الا تلميذا نجيبا في مدرسة البنا ، لم يخرج على البناء التنظيمي للاخوان المسلمين الا لان مناورات السياسة العملية كادت تفسد البناء العقائدي للمنظمة العتيدة . انه التعبير الاكثر نقاوة عن فكر الاخوان المسلمين . وهو الفكر المأخوذ أصلا عن جمال الدين الافغاني ، على غير ما يرى البعض (٣٧) في « رده على الدهريين » ، ومحمد اقبال الباكستاني في كتابه الشهير عن الفكر الاسلامي ، وابو الأعلى المودودي في كتابه الاشهر عن « نظرية الاسلام السياسية » ورشيد رضا في « الخلافة أو الامامة العظمى » حيث تتبلور

(٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦) النصوص مأخوذة عن مقال رفعت السعيد « الشكريون وجماعة الاخوان : حواريون ام خوارج » ـ مجلة « المستقبل » ـ ـ باريس ـ ١٩٧٧/٨/٢٧ .

(٣٧) د. رفعت السعيد مثلا في مقاله السابق ذكره بمجلة « دراسات عربية » .

مجموعة افكارهم في ان الاسلام دين ودولة وان الاسلام وطن وجنسية وان الاسلام هو دين الله ودولته على الارض .

والملاحظة السوسيوثقافية على هذا التفكير انه في غالبيته الساحقة « مستورد » وليس نباتا أصيلا في ارض مصر او ارض العرب ، حتى الشيخ رشيد رضا كان انحرافا واضحا عن فكر استاذه الامام محمد عبده . والملاحظة الثانية ان ينبوع هذا الفكر كان طائفيا . فما ابعد هذا التفكير عن تراث رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وعلي عبد الرازق وطه حسين الذين قالوا بالاصلاح الديني والعلمنة والديموقراطية والتحديث وفتح باب الاجتهاد ؟ اولئك هم الاكثر تعبيرا عن الوجدان العربي العام ، وعن الضمير الشعبي في مصر رغم اية « مكاره » تعرضوا لها من الاحتلال البريطاني او القصر الملكي او التحالف الاقطاعي الكمبرادوري الحاكم في مصر وقتذاك . وظل الفكر الاسلامي المتطرف في حلقات تنظيمية تتسع وتضيق ، ولكنها في اكثر مراحل الليبرالية المصرية ازدهارا ، لم تكن لهم القاعدة الاجتماعية التي ترشحهم للحكم او المؤسسات النيابية . وذلك يعني ان غالبية الشعب المصري ــ رغم كل ما يقال عن تدينه ــ لا تميل الى الطابع الديني لنظام الحكم .

ولكن هذا الشعب وقد هزه في العمق مقتل عالم ازهري بأيدي جماعة دينية راح ينصت باهتمام الى افكار « أميرها » ، فبعد ان راجت شائعة اتهام الشيخ الذهبي بانه كتب ضد هذه الافكار اتضح العكس تماما . . اذ تبين ان الادارة العامة للدعوة الاسلامية التابعة لوزارة الاوقاف قد اصدرت للدكتور محمد حسين الذهبي ــ وكان وزيرا للاوقاف ــ في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٦ كتيبا يقول في مقدمته « اغلب الظن ان هذه الجماعة ليست الا فئة من الشباب ينشد التدين في اسمى صوره وابعدها عن مظاهر فساد الخلق وانحراف السلوك » (٣٨) . وعلى صعيد الفكر كان الرجل واضحا ، فآخر بحث اعده في حياته كان عنوانه « اثر اقامة الحدود في استقرار المجتمع » قدمه الى مؤتمر الفقه الاسلامي الذي نظمته جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض ، قال فيه « ان المجتمعات الاسلامية تشهد الآن املا في عودة المسلمين الى ربهم والى شريعتهم ، عودة من كان اعمى فارتد بصيرا ، بل عودة من اماته الله ثم بعثه » . أي ان الرجل بالغ الصراحة في التبني المطلق لتحويل مصر الى مجتمع اسلامي كامل دستورا وشريعة واسلوب حياة . فمن اين اقبل التناقض الذي وصل الى مرحلة سفح الدماء ؟

كان هذا هو السؤال ــ اللغز في عيون المصريين وعلى شفاههم احيانا ، فهم لم يتجاوبوا مع تصريحات رجال الدين الرسميين المعادية للجماعة ، فقد تدربت

(٣٨) عن روز اليوسف ــ عدد ٢٥٦١ ــ ١٩٧٧/٧/١١

ذاكرتهم على حفظ هذا الاسلوب منذ عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ حين كانت تطلق السلطة حملتها « الدينية » ضد الاخوان المسلمين . وبعضهم عبر عن هذا الاعتراض علنا ، فقال الدكتور سيد الطويل المدرس بكلية الدراسات الاسلامية « فليحذر علماؤنا الاجلاء من اصدار الاحكام على هذه الجماعة باسم الاسلام » وأن « ينظروا الى أعضائها نظرة اسلامية موضوعية ، مؤكدا ان « هؤلاء الشباب لم يطلقوا على انفسهم هذا الاسم ـ اي التكفير والهجرة ـ وانما الذي اطلقه عليهم هو اجهزة الامن ، أما الاسم الحقيقي الذي اختاروه لانفسهم فهو : جماعة الدعوة الى الاسلام » (٣٩) . بل وكان المصريون يعرفون عن الجماعة الكثير مما تنشره الصحف. يعرفون « أن هناك معسكرات للجماعة للتدريب على السلاح منتشرة في مناطق عديدة . وان نساء هذه الجماعة يرتدين زيا خاصا اشبه بزي الراهبات . وان هذه الجماعة مسيطرة على الجمعيات الدينية في كليات تجارة القاهرة ، وهندسة عين شمس ، وطب الاسكندرية ، وعلوم وهندسة وزراعة جامعة المنصورة ، وأيضا بعض كليات جامعة اسيوط ، بل ان بعض شبان وفتيات هذه الجماعة من طلاب كلية التجارة بجامعة القاهرة اشتركوا في حلقتين من البرنامج التلفزيوني (نور على نور) . وان عدداً من شباب هذه الجماعة يقومون وينامون بصفة دائمة بمساجد الجيزة وحي عابدين وحي القللي . وان تنظيمات هذه الجماعة معروفة وبصورة علنية في الكثير من القرى والمدن المصرية ، وخاصة في محافظات المنيا واسيوط والجيزة ، وأن لهذه الجماعة استمارات عضوية مطبوعة توزع على افراد الشعب . وان أمير الجماعة قد تمكن من السفر الى جمهورية اليمن مرتين ، رغم انه مطلوب القبض عليه بعد صدور الحكم بسجنه في قضية عام ١٩٧٢ » (٤٠) .

كان المصريون يعرفون ذلك كله وأكثر ، بل ان أجهزة الامن ذاتها كتبت تقول بعد تهديد الجماعة لبعض اعضائها المنشقين « أن هذه الجماعة تنظيم ديني ارهابي يستخدم العنف لضم التنظيمات الدينية المعارضة تحت زعامته بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة ، وأنه يعد امتدادا فعليا لتنظيم صالح سرية الذي اعدم مؤخرا بعد ادانته امام القضاء في حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية » (٤١) . لذلك اتسع السؤال ـ اللغز ، وشاعت البلبلة في صفوف الناس البسطاء ، الذين لم يفهموا الفرق بين كلام الحكومة وكلام الازهر وكلام شكري مصطفى ، ولماذا يتناحرون جميعا . والقلة القليلة التي فهمت حاولت ربط الأمور على النحو التالي :

● ان اسلوب السلطة في معالجة التنظيمات الدينية المسلحة يؤكد ان « صراع القوى » بين اهل النظام انفسهم لم يحسم بعد ، وأن بعض اعمدة السلطة

---

(٣٩) المصدر السابق .

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) المصدر السابق .

ممن لهم تاريخ في تربية الكوادر الدينية واثارة الفتنة الطائفية وضرب اليسار ، ليسوا بعيدين عن مبررات الحضور التنظيمي لهذه الجماعات المتطرفة . ان التحالف الاجتماعي الحاكم من اغنياء الريف وسماسرة الاستيراد والتصدير ـ يصوغان معا أيديولوجيتين متناقضتين ، فالرأسمالية الزراعية وبيروقراطية دولة الموظفين ، كلاهما يرتاح الى الوسادة الدينية . والمتطفلون على الانتاج يرتاحون الى قيم الاستهلاك والتسلية وتزجية الفراغ وما يسمى بالمحرمات . أحدهما يرى المسجد حصنا والآخر يرى الكاباريه . احدهما يرى لبننة مصر والآخر سعوديتها .

● صراع القوى داخل التحالف الاجتماعي الحاكم ، بطبيعة تكوينه ، وثيق الارتباط بالقوى العربية المزدوجة ، بين الانفتاح الاقتصادي والانغلاق الديني . لذلك فالقوى العربية المحافظة ، ليست جناحا واحدا ولا حتى داخل الدولة الواحدة .. احد أجنحتها يدعم رجالات الدين الرسميين وبعض النواب وأجهزة الاعلام ، والجناح الآخر يدعم التنظيمات الدينية المتطرفة ، والجناح الثالث يدعم اليمين الوفدي .

● تعدد التيارات داخل الدائرة الواحدة محليا وعربيا ليس معزولا ، في صراع الشرق الأوسط ، عن القوى الاجنبية ذات المصلحة الاستراتيجية في الامن العسكري والطاقة . وقد تعددت تيارات هذه القوى بدورها ، حتى داخل الدولة الواحدة .. فتيار يقول بخلق دويلات طائفية تصلح حاجزا امنيا طبيعيا لاسرائيل ، وتبريرا ايديولوجيا لنموذجها . وتيار يستبق رد الفعل العربي المضاد لاسرائيلات جديدة في الشرق الأوسط ويكتفي بمجتمع ثيوقراطي معاد لاية تغيرات راديكالية . وتيار يقول بدرجة من التحديث ونوع من الليبرالية كافيين لافتعال ازدهار اقتصادي وبريق ديموقراطي من شأنهما استبعاد السلطة عن مرمى اليسار .

ولكن هذا التحليل قد اصطدم بالفروق النوعية بين مجتمع كلبنان وآخر كالسعودية وثالث كمصر .. فالمصريون الحائرون أمام السؤال ـ اللغز في مقتل الشيخ الذهبي قد انصتوا الى افكار جماعة التكفير والهجرة بطرق مختلفة . نشطت بعض الجهات في استعجال مشروع قانون الردة من جديد ، فدعا البابا شنوده الثالث الى صيام جماعي من جديد . وبينما كانت الفكرة هي ايجاد الحد الادنى من اللقاء الديني بين المسيحيين والمسلمين في مواجهة اليسار ، اتجه المسيحيون بكثافة لافتة نحو « الوفد » ، ونجح صيامهم في صياغة ظاهرة خطيرة . وراح المسلمون ـ هذه المرة ـ المهاجرون الى اميركا وكندا يعقدون مؤتمرا في « تورنتو » في منتصف يوليو ، تموز ١٩٧٧ . وجاء المؤتمر شبيها بالمؤتمرات المسيحية في هذه المهاجر ، وان اقبلت القرارات أو التوصيات على النقيض . وكأن جهة واحدة هي التي تنظم كلا النوعين من هذه المؤتمرات الطائفية لتكريس

الانقسام الوطني للمصريين في الخارج .

الى ان وقع حادث مثير في محافظة « المنيا » جنوب القاهرة ، حين اقدم بعض الشباب المسلم في ظلمة الليل على احراق الكنيسة الرئيسية ، مما دفع الشباب المسيحي في الليل التالي لحرق مسجد المدينة . وفي اليوم الثالث كان هناك مشهد « لبناني » يحدث للمرة الاولى في تاريخ مصر ، اذ اقيمت الحواجز في البلدة وبدأ الخطف على الهوية .

واشتعل الفتيل مجددا حين نشرت الصحف في الاسبوع نفسه خبرا مثيراً : فقد حكمت احدى المحاكم للاحوال الشخصية لرجل مسيحي بحقه في الزواج من « أخرى » مع احتفاظه بزوجته الاولى ، تطبيقا للشرع الاسلامي على غير المسلمين في دولة دينها الرسمي الاسلام . وقد ايدت المحكمة الثانية الحكم . وانتشر اللهب الطائفي في مصر من اقصاها الى اقصاها من حرق واعتداءات بدنية متبادلة الى غير ذلك . كما ضبطت من جديد أربعة آلاف قطعة سلاح في مصر العليا وحدها . وكادت « لبننة مصر » تنحرف عن شعارها الاقتصادي الى مضمونها الطائفي .

وحدث ان أرسل رئيس الجمهورية رسالة مكتوبة الى المؤتمر الأسلامي في تورنتو بكندا جاء فيه « ولا عجب في ان يكون الاسلام هو الوسيلة الوحيدة التي تنقذ العالم من شرور الالحاد وما يجره من جرائم اخلاقية وامراض نفسية ونزعات شيطانية » (٤٢) فزادت حيرة المسيحيين والمسلمين معا ، لان جماعة التكفير والهجرة يمكن ان تتهم بكل شيء سوى الالحاد . ولكن الرئيس كان قد قرر أن يكون الالحاد هو الوجه الآخر لليسار ، وان تستبدل الحملة على التطرف الديني بالحملة على المتسائلين عن القوت والارض .

وفجاة سافر البابا شنوده الى الولايات المتحدة الاميركية ، وقابل الرئيس كارتر . ولا يدري احد عما دار في هذا الاجتماع سوى ان الرئيس الاميركي ، في حضور السفير المصري اشرف غربال ، اشار عامدا الى انه لا يمكن تجاهل المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطي .. وفهم سفيرنا في واشنطن مغزى الاشارة من سيد البيت الابيض .

وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ قصد الرئيس مجلس الشعب (البرلمان) ليخاطب اعضاءه قائلا :

« في ١٨ و ١٩ يناير تخرج قلة ضئيلة تستغل الغوغاء ، ثم يخرج أو تخرج

---

(٤٢) « الاهرام » المصرية ١٩٧٧/٧/١٥

اذاعة دولة من الدول العظمى هي الاتحاد السوفيتي لتقول ان هذا او هذه الاعمال هي انتفاضة شعبية .. ماذا كانت هذه الاعمال؟ حريق.. محاولة حريق العاصمة.. حرق المجتمعات الاستهلاكية ونهب محتوياتها ونحن نشكو من التضخم ومن ازمة التموين .. حرق الاوتوبيسات ونحن نشكو من ازمة المواصلات .. حرق مرافق الدولة .. اذا كان هذا في عرفهم وفي عرف عملائهم هنا هو انتفاضة شعبية فلا كانت ابدا .. سنواجه هذا بمنتهى الحسم والعنف .. ولا يمكن ان اسمح لاية فئة ان تفرض على هذا الشعب ما لا يرضاه او ان تروج في هذا الشعب المؤمن والذي يكون الايمان فيه جزءاً من دمائه .. جزءا من تكوينه .. لن اسمح ان يفرض على هذا الشعب الالحاد .. وعلى ذلك فقد سمعتموني في الماضي اتحدث اليكم وشجبت هذه الاعمال وقلت ان من لا ايمان له لا امان له .. اقولها الآن اضعها امامكم لكي تسجل في مضابط مجلسكم ولن يوضع في منصب او في اي مكان يؤثر على تكوين الراي العام او تكوين افكار الشعب ملحد ابدا طالما انا في هذا .. ليس معنى هذا اني اعادي احدا ابدا .. انا لا اريد ان اعادي احدا .. ابدا .. وانما كما قلت لكم انا حريص يوم ان اسأل وانا ولي الامر هنا ماذا فعلت ؟ حريص ان اؤدي الامانة وان اؤدي الرسالة .. ابدا لن اتركها ولو اقتضى الامر ان انزل بنفسي الى الشارع لاقاتل في هذا .. اننا شعب الايمان جزء من كياننا وتكويننا ولا يمكن ان نسمح ابدا لاية قوى مهما كانت هذه القوى ان تزلزل هذا الايمان او ان تتطرق بطرق ملتوية لمحاولة تضليل اجيالنا المقبلة عن هذا الايمان كما حدث في بلاد اخرى .. ابدا لن اسمح بهذا اقوله لكم بمنتهى الصراحة لكي يثبت في مضابط مجلسكم ولكي يكون سياسة واضحة معلنة .. لن يلي في هذا البلد منصب يؤثر على تكوين الراي العام او على الجماهير او بأي شكل من الاشكال يؤثر على تكوين اجيالنا المقبلة .. لن يلي هذا المنصب اي ملحد » (٤٣) .

وكان هذا الخطاب هو الذي اعلن فيه للمرة الاولى استعداده لزيارة اسرائيل. وبعد عشرة ايام فقط كان يهبط من الطائرة في مطار اللد لينحني امام العلم الاسرائيلي . وكانت اول برقية تأييد تصله من الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر . كان الرئيس في القدس والشيخ في واشنطن .

وكانت احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ — لا جماعة الشكريين او غيرهم — هي التي اوفدت رجال الذين الى اميركا ، والرجل السياسي الى المسجد الاقصى . ومرت طائرة الرئيس على سيناء المحتلة والحرب اللبنانية المشتعلة في ٣٥ دقيقة في محاولة لمحو ثلاثين عاما من الصراع .

---

(٤٣) « الاهرام » المصرية ١٠/١١/١٩٧٧

الفصل الثاني

الثورة المعلقة او يناير المستمر

١ ـ الوجدان الطبقي والوعي المستلب

لم تكن الفتنة الطائفية الجديدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وكذلك النشاط المسلح لليمين الديني المتطرف ـ رغم الحجم الأعلامي الضخم لهاتين الظاهرتين ـ الا ستارا ممزقا لم ينجح في تغطية مقدمات ونتائج الحدث الاهم في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . ولقد وصل الحد بجريدة « الاخبار » المصرية في اكتشافها لهذا « التمزق » في الستار الديني الكثيف ان قالت بأن جماعة التكفير والهجرة ليسوا الا شيوعيين متنكرين ، وهم انفسهم الذين قاموا بالتخريب في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . (١) . وكانت الصحيفة بذلك تزايد على أجهزة الامن نفسها التي اعترفت في تقريرها السري بأن الجماعة الاسلامية المتطرفة تحضر لعمليات اغتيال وتعد لانقلاب مسلح على نظام الحكم منذ عامين (٢) . ولكن كلام « الأخبار » كان يدل على مدى « المأزق » الذي وقع فيه النظام ، حيث كان يتوقع الريح من نافذة اليسار وحدها ، فاذا بها تهب من نافذة اليمين ايضا . ولانه متورط حتى العنق في الاتجاه يمينا ، كان عليه تحميل اي وزر ، أيا كانت هويته الايديولوجية ، على كاهل اليسار . وهكذا بدت « نكتة » الاخبار منطقا يكشف مدى التخبط الذي واجهه اهل النظام .

ولقد ظلت المشكلة السوسيوثقافية المزمنة ، هي عدم ادراك الكثيرين من داخل النظام وخارجه خصوصية الواقع الاجتماعي المصري .. حيث لا يستطيع اليمين ان يقدم على « فعل » دون تنظيم حديدي مسلح ضيق الدائرة ، بينما يستطيع اليسار ان ينجز الفعل ـ بالنجاح او الاخفاق ـ بغير التنظيم الحديدي ولا السلاح ، لان الشارع الشعبي في مصر هو نفسه « اليسار » لا طلائعه المثقفة فحسب . وهو ليس يسارا بالمعنى العام الذي ينطبق على اي شارع في العالم ، اي بمعنى ان « مصلحته يسارية بطبيعتها » .. ولكن بمعنى « النضال » الطبقي المتجه يسارا .

---

(١) « الاخبار » ١٩٧٧/٢/٨.

(٢) روز اليوسف الاسبوعية المصرية في ١٩٧٧/٧/١١

وهو نضال قد يخلو من الوعي الايديولوجي والتنظيمي ، ولا يحمل السلاح الا في ابسط اشكاله دفاعا عن النفس . لذلك فهو يتخذ شكل « الانتفاضة العفوية » ، بعكس اليمين الذي يتخذ دوما شكل « المؤامرة » . والتاريخ المصري منذ العصر المملوكي الى الحملة الفرنسية الى ثورة ١٩١٩ لا تخرج انتفاضاته على هذه الصورة التي رسمها الجبرتي لثورة القاهرة الاولى آخر القرن الثامن عشر حيث يقول في كتابه « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » ما نصه « في يوم السبت عاشر جمادى الاولى عملوا الديوان واحضروا قائمة مقررات الاملاك والعقار ، فجعلوا الاعلى ثمانية والاوسط ستة والادنى ثلاثة .. ولما اشيع ذلك بين الناس ، كثر لغطهم واستعظموا ذلك .. فتجمع الكثير من الغوغاء **من غير رئيس يسوسهم ، ولا** قائد يقودهم .. واصبحوا يوم الاحد **متحزبين** ، على **الجهاد عازمين** ، وابرزوا ما كانوا اخفوه من السلاح وآلات الحرب والكفاح .. فذهبوا الى بيت قاضي العسكر ، وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الالف والاكثر ، فخاف القاضي العاقبة ، واغلق ابوابه واوقف حجابه ، فرجموه بالحجارة والطوب » .

تتكرر هذه الصورة على طول التاريخ الاجتماعي لمصر ، ولا سبيل لفهم احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا في ضوء هذه الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية . والا ستبدو هذه الاحداث للمراقب الاجنبي كلوحة تجريدية غامضة لا يربط خطوطها والوانها سوى الانحياز السياسي المسبق (٣) .

والعناصر الثلاثة الرئيسية في اية انتفاضة شعبية مصرية هي : ١ ــ انها **عفوية** اكبر من اي تنظيم سياسي يتمناها او يعد لها ، توقيتها وشعاراتها وحيزها الجغرافي اكثر دقة ومفاجأة من اي تحضير « تكنولوجي » حديث . ٢ ــ انها مباشرة ، فالمطلب الاقتصادي يختزل بقية المطالب ، لا يطويها ، ولكنه يلخصها ويبقى هو فوق السطح كالشعار . ٣ ــ انها سلمية ، حريصة على « الوطن » أرضا ومؤسسات فهي ضد الغزاة والتخريب ، ولا يركب موجتها بقصد تلويثها سوى عملاء الغزاة او السلطة الرجعية .

فلنمتحن هذه المجموعة من الفروض في ضوء بعض وثائق البحث الاجتماعي الثقافي المتاحة خلال السبعينات . اول هذه الوثائق بحث احصائي لم ينشر اجراه محمد الشاذلي ، الباحث بوزارة الصناعة ، على ثلاث شرائح من العمال الصناعيين:

---

(٣) المثل الاجنبي شبه الوحيد لهذا الانحياز وعدم الفهم معا هو الفصل الذي عقده تيري ديزجاردان ـ كبير محرري الفيغارو الفرنسية بعنوان « فتنة القاهرة » في كتابه « البارود والسلطة » (ص ١٥٤ ــ ١٩١)

Thierry DES JARDIN, La Poudre et le Pouvoir, Fernand Mathan, Paris 1977.

شركة وسائل النقل الخفيف ، والشركة الشرقية للدخان وشركة الحديد والصلب . والبحث منسوخ بالاستنسل في ٢٣ صفحة ، كتب على اولها « مجلة الطليعة ـ مؤسسة الاهرام » عنوان « الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي عند عينة من العمال الصناعيين في مصر » . وقد ضمت العينة ٣٠ عاملا من كل شركة ، وطبقت استمارات البحث ابتداء من اول يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ وانتهى العمل بها في ١٥ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ واشتملت كل استمارة على : ١٠ بيانات اولية عن كل عامل و ٥٥ سؤالا في مختلف النواحي الثقافية والسياسية والاجتماعية .

ومن البيانات الاولية نستخلص ان هناك اربعة عمال فقط من بين التسعين عاملا تقل أعمارهم عن عشرين عاما ، وان هناك ٢٦ عاملا تقع اعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما ، وان هناك ستين عاملا تزيد اعمارهم على الثلاثين . على صعيد الاجور ، هناك اربعة عمال فقط يتقاضون مرتبا شهريا أقل من ١٢ جنيها و ٦١ عاملا يتقاضون بين ١٢ و ٢٥ جنيها و ٢٥ عاملا يتقاضون اكثر من ٢٥ جنيها . على صعيد التعليم هناك ٣٧ عاملا يحملون شهادات متوسطة ، وسبعة عمال يحملون « الاعدادية » و ٣٦ عاملا يجيدون القراءة والكتابة بلا شهادات وعشرة عمال فقط « يعرفون » القراءة والكتابة . والعينة تضم ٨١ ذكرا وتسع اناث . ومن بين التسعين سبعة تزوجوا دون انجاب ، و ٢٧ تزوجوا وانجبوا من ١ الى ٣ أولاد و ٢٧ انجبوا اكثر من ٣ أولاد و ٢٩ أعزبا . وهناك سبعة فقط لهم دخل اضافي اكثر من ٦٠ جنيها سنويا و ٨٣ لا دخل اضافي لهم . على صعيد الثقافة العمالية بلغ عدد العمال الذين حضروا دورة واحدة ٤٦ عاملا والذين حضروا اكثر من دورة ستة عمال فقط . اما التدريب السياسي بالاتحاد الاشتراكي او منظمة الشباب فقد بلغ عدد الذين اشتركوا مرة واحدة ثمانية عمال والذين اشتركوا اكثر من مرة عاملان فقط ، اما الذين لم يشتركوا في اية دورة ، فقد بلغ عددهم ٣١ عاملا . على صعيد النشاط الديني او الاقليمي ، بلغ عدد الذين انخرطوا في جمعيات دينية ثمانية عمال وفي الجمعيات الاقليمية خمسة ، والذين لم يشتركوا لا في هذه ولا في تلك فقد بلغوا ٧٨ عاملا .

وحول سؤال عن الانتخابات في المصنع ، هل يؤيد العامل مرشحا بالذات اجاب ٧٤ عاملا بنعم و ١٦ بلا . وعن الاسس التي يؤيد فيها المرشح اجاب ٣٤ عاملا « بأن يكون واعيا بمشاكل العمل والعمال » و ٣١ عاملا « بأن يتميز بحسن الاخلاق والصدق والامانة » و ١٩ عاملا « بأن يكون قادرا على بذل الجهد في العمل العام » و ١٨ عاملا « بأن يكون ممتازا في عمله » و ١٨ آخرين « بأن تكون لديه القدرة على حل المشاكل » و ١٣ عاملا « بأن يكون واسع الثقافة » و ١٣ آخرين « بأن يكون قادرا على التضحية من اجل الآخرين » وتسعة عمال « بأن يكون من العمال حتى يسهل التفاهم معه » وثمانية عمال « بأن تكون لديه الجراة للمطالبة بحقوق العمال » وسبعة آخرين « بأن يكون صدره رحبا لتقبل شكاوي زملائه »

وستة عمال « بأن يكون صاحب رأي مستقل » وثلاثة عمال « بأن يكون متواضعا » وواحد فقط قال « بأن يكون بعيدا عن تأثيرات الادارة » وثلاثة عمال يضع امامهم الباحث تعبير « أسس أخرى » .

وعما اذا كان العامل يوافق على وجود المهندسين والمحامين والكيماويين والموظفين في الشركات ، ضمن الاتحاد العام للعمال ، أجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦ بلا . وعما اذا كانت تجربة اشتراك العمال في مجالس الادارات بالمصانع تجربة ناجحة ، أجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦ بلا . وحول دور العمال في المعركة الوطنية أجاب ٨٩ عاملا بأنه « زيادة الانتاج » و « التطوع في الدفاع الشعبي والمدني » و « الاشتراك في القتال وقت الحاجة » ، وعامل واحد أجاب « بنشر الوعي السياسي بين الجماهير » . وحين طلب الباحث من اصحاب العينة ترتيب طبقات المجتمع المصري من حيث دورها في الانتاج وتحرير الارض ، اجاب ٧٥ عاملا بأنها : الطبقة العاملة ، فالفلاحون ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب ١١ عاملا : الفلاحون ، فالعمال ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب اربعة عمال : العمال ، الرأسمالية الوطنية ، الفلاحون . وعما اذا كانت التنظيمات السياسية تضم نسبة الخمسين في المائة من العمال والفلاحين كما جاء في الدستور ، ام ان الذين « يمثلون » العمال والفلاحين لا تنطبق عليهم الشروط ، اجاب ١٨ عاملا فقط بأن هذه النسبة مطبقة وصحيحة ، بينما أجاب ٧٢ عاملا بأنها ليست مطبقة ولا صحيحة .

وحين سأل الباحث أصحاب العينة ان يذكروا له اسماء خمس دول اشتراكية أجاب ٣٥ عاملا الاجابة الصحيحة ، وحين سألهم عن اسماء خمس دول راسمالية أجاب خمسون منهم بالجواب الصحيح . وحين سألهم ما اذا كان من الممكن لاميركا ان تقف « معنا » في الصراع مع اسرائيل ، أجاب تسعة بنعم و ٨١ بلا ، وحين سأل الفريقين « لماذا ؟ » أجاب ثلاثة من القائلين نعم « اذا قاطع العرب اميركا واستخدموا النفط سلاحا ضدها » وقال عاملان « اذا دمرنا مصالح اميركا في الشرق الاوسط » وقال آخران « عندما تنتهي مصالح اميركا في الشرق الاوسط » واجاب الاخيران « اذا خرج السوفيات من المنطقة العربية » وقال ٤٢ من الفريق الثاني الذي اجاب بلا « لان اسرائيل قاعدة اميركا في الشرق الاوسط » و ٢١ عاملا «لان تخلي اميركا عن اسرائيل معناه انهيار النفوذ» و ١٧ عاملا «لان اميركا لا يمكن أن تقف معنا ما دمنا ننادي بالاشتراكية » و ١٦ عاملا « لان مصالحنا الاقتصادية لا تتفق مع مصالح اميركا في المنطقة » و ١٣ عاملا « لتغلغل الصهيونية في اميركا ذاتها » .

وتبين من الاستجواب ان ٥٢ عاملا يقرأون الصحيفة اليومية و ٣٨ منهم لا يقرأونها . وان ٦٥ عاملا يقرأون لمحمد حسنين هيكل و ١٥ لموسى صبري و ١٣

لاحمد بهاء الدين و ١٢ لاحسان عبد القدوس و ١١ لمحمد زكي عبد القادر و ٦ لعلي حمدي الجمال و ٥ لحسين فهمي و ٤ لمحمد التابعي و ٣ للطفي الخولي و ٣ لفكري اباظة و ٣ لجمال العطيفي و ٢ لمحمد عودة و ١ لكلوفيس مقصود (الكاتب اللبناني وكان حينذاك مقيما في مصر يكتب في الاهرام) و ١ لسامي داود و ١ لمحمود امين العالم و ١ لممدوح رضا و ١ العبد الرحمن الشرقاوي و ١ لكامل زهيري و ١ ليوسف السباعي و ١ لحافظ محمود و ١ لبطرس بطرس غالي و ١ لحاتم صادق . اما الكتب الثقافية او الادبية ، فأجاب عشرون عاملا بأنهم يقرأونها و ٧٠ عاملا بلا . اما السينما فتبين ان ٨٦ عاملا يقبلون عليها وان اربعة فقط لم يسبق لهم مشاهدتها . كذلك فهناك ستون عاملا يشاهدون المسرح وثلاثين لم يدخلوه . وقد اجاب ٧١ عاملا بأن الثقافة « ضرورية » لاي عامل ، بينما أجاب ١٥ عاملا بأنها « مستحبة » وقال اربعة عمال ان « لا قيمة لها » . وقد اجاب ٤٣ عاملا بأن لا فرق بين العامل والعاملة في المصنع بينما أجاب ٤٧ بأن العاملات ينتجن اقل . وعما اذا كان مكان المرأة الطبيعي هو البيت لا العمل أجاب ٢٣ بنعم و ٦٧ بلا ، وما اذا كان يقبل الزواج من المرأة العاملة او يقبل ترشيحها للزواج من احد اقاربه واصدقائه اجاب ٥١ عاملا بالموافقة و ٣٠ عاملا بلا (تم استبعاد النساء التسع من هذا السؤال) . واذا كانت ابنته في سن الزواج فهل يبحث لها عن العريس ام تستكمل التعليم اجاب عشرة عمال بأن تتزوج و ٨٠ عاملا بأن تكمل تعليمها .

ورغم اية تحفظات على هذا النوع من الاستجوابات حيث لا يجوز تعميم النتائج ، ورغم اية تحفظات علمية على هذا الاستجواب بالذات عن العمال الصناعيين في مصر لخلوه من بعض الاسئلة الهامة ، فاننا نستطيع ان نجمل بعض الحقائق النسبية عن الوضع الاجتماعي ــ الثقافي للطبقة العاملة في مصر التي شاركت جنبا الى جنب مع الحركة الطلابية المصرية في احداث يناير ١٩٧٢ واحداث يناير ٧٥ ثم الحدث الأكبر في يناير ١٩٧٧ فالعلاقة بين البنية الاجتماعية و « شكل الوعي » يحدد لنا المؤشرات الرئيسية الى « نمط الفكر والسلوك » في لحظات التأزم التاريخي ، الاجتماعي . ان الحقائق السوسيوثقافية في هذا الاستجواب تقول :

● ان تدنيا مروعا في مستوى المعيشة يرهق هذه الشريحة الاجتماعية القائدة للانتاج الوطني ارهاقا مثلثا : فهي تعطي « كل ما تملك » ولا تأخذ سوى ما يمكنها من مواصلة العطاء . ومن ثم فهي لا تجد « الوقت » للتنظيم (السياسي لا النقابي) ولا للوعي (الثقافي لا الطبقي) .. فهي محرومة من عائد الانتاج الذي يوفر لها الكينونة السياسية المستقلة تنظيميا ، والحضور الواعي بدورها الطبقي ثقافيا .

● البديل الجاهز سلفا هو الوعي الطبقي التلقائي الذي لا يرادف مطلقا الوعي السياسي او الايديولوجي ، فغالبية نماذج العينة تستقي « وعيها » من كتاب

البرجوازية بأجنحتها المختلفة . وهي « لا تعلم » الكثير عن خريطة العالم السياسية ، ولا « تعرف » الكثير عن التاريخ القريب أو البعيد . ولكنها « تدرك » مصلحتها كطبقة ــ لا كأفراد فقراء ــ و « تدرك » مصلحة الوطن ككل ، لا كشريحة مضطهدة فحسب ، ادراكا تتفوق أبعاده في حالة « الفعل » على أي وعي نظري . ومن هنا يمكن تسمية هذا الشكل الغريزي للوعي بالوجدان الطبقي ، حتى لا يلتبس المعنى .

● ان « العمل العام » و « الصفات الاخلاقية » هما القيمة المعيارية ويلاحظ هنا ان « الاخلاق » ليست مرادفا للدين ، بل هي ضوابط الفكر والسلوك الموظفة في خدمة « العمل » و« الوطن » . لذلك لم تكن « الجمعيات الدينية » من نقاط الجذب .

ان هذه المجموعة من النتائج قد عثرت على تجسيدها الحي في « حالة نموذجية » درستها اسرة « الطليعة » المصرية على « أنفراد » هي حالة العامل « عبد التواب » (٤) عمره ٣٤ عاما ، يعمل بشركة الدلتا لحلج الاقطان ، حاصل على الشهادة الابتدائية ، متزوج وله ثلاثة أولاد ، مرتبه ستة عشر جنيها ونصف ولا دخل اضافي له . طرح عليه محررو « الطليعة » ١٥٤ سؤالا تناولت الغالبية العظمى من نواحي حياته الخاصة والعامة . ماذا قال المواطن عبد التواب ؟

١ ــ قال ان أسوأ أيام الشهر هو يوم قبض المرتب ، لانه يعود الى البيت بلا قرش واحد ، فهو يستدين المرتب كله مقدما . لا يأكل هو ولا عائلته الفاكهة ، بل الخبز والدخان والشاي والفول والجبنة والبطاطس هي المواد الضرورية والممكن شراؤها بالدين . كذلك « موسم المدارس » يضطره لمبيع قطع من اثاث البيت . اما الملابس ، ففي كل عام يشتريها بالتقسيط ، وفي معظم الاحوال يستدين بالربا . أما اللحم فيأكله مع أسرته مرة كل شهرين . ليس لديه راديو او تلفزيون . ولكنه يشتري صحيفة « الاخبار » يوميا .

٢ ــ كان يحفظ القرآن ثم نسيه مع الايام . لا يقرأ الكتب . وعضو بالاتحاد الاشتراكي . يرى ان مجلس الشعب لا يعبر عن مشكلات العمال ، ولان « نواب العمال » لا يمثلونهم بالفعل . وهو لا يفكر في ترشيح نفسه للبرلمان لأن « ما حدش يسمع لي كلام . لو انا قلت أنا عايز أحل ما حدش رايح يسمع لي كلام » و « الحكومة بتتكلم لكن مفيش تنفيذ » و « المواصلات حالتها عدم » ، « في البلد دي الفقر ما لوش ضهر » .

---

(٤) تحت عنوان « هموم المواطن عبد التواب » الدراسة الرئيسية لعدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ (الاستجواب من ص ١٨ الى ص ٣١ والتعليقات من ص ٣١ الى ص ٤٧) .

٣ ــ بالنسبة لاسرائيل يرى انها دولة صهيونية وانه لا يتأخر لحظة في اداء واجبه الوطني ، ولكنه مع الحل الجزئي و « ضد الوحدة العربية » لان الوحدة المصرية السورية « فشلت » كما يقول ، ولان اتحاد ليبيا ومصر وسوريا ليس « مضبوطا ولا سليما » . وهو يعترض على « اجهزة الانذار المبكر في سيناء » لانها وصاية أجنبية مسلحة على قواتنا وفوق أرضنا . وهو وان كان مع التسوية الجزئية (يقصد اتفاقية سيناء الثانية) فلأنها قد « تصلح من الوضع » ولكنه « مصمم على تحرير كل شبر من ارض مصر ولو الواحد مات . ده تحرير اي جزء بيصلح من الحالة الاقتصادية » .

٤ ــ عن « الانفتاح الاقتصادي » قال انه يسمع عنه ولكنه يسمع ايضا ان المستثمرين الاجانب لم يصلوا بالحجم الذي تحدثت عنه الصحف والمسؤولين ، وان الغلاء الفاحش وصل حد الجنون و « المطلوب هو تخفيض الاسعار لا تثبيتها فقط » .

٥ ــ عن اميركا هي « عدوتنا ، وهي التي حاربتنا في ٦٧ و ٧٣ . اسرائيل واميركا في نفس الوقت » أما الاتحاد السوفياتي « فالواحد مش عارف الحقيقة .. آخر كلام انه سبب النكسة .. وان السلاح اللي حاربنا بيه كان قديم عندنا اخدناه من الجزائر » ، « لكن السوفيات بنوا لنا الصناعة اللي شغلت العمال بالالوف .. السد العالي ، مجمع الحديد والصلب في حلوان ، المصانع الحربية وغيرها » .

٦ ــ لو ان أسرائيل انسحبت من سيناء فقط « يبقى موقفي انا كمصري وعربي ان لا اتنازل عن المعركة ، طالما انها لم تنسحب من الجولان في سوريا ، وطالما ان الشعب الفلسطيني ما خدش حقه » .

٧ ــ مطالب عبد التواب اجملها في عبارة واحدة « زيادة الاجور وتخفيض الاسعار » .

هذه اهم اجوبة العامل عبد التواب او « مواطن الحد الادنى من الاجور » في مصر عام ١٩٧٦ . وبالطبع فالعينة الفردية لأي بحث اجتماعي تحمل في طياتها مشكلات تصغير الصورة وتكبيرها في الوقت نفسه ، فهي من حيث فرديتها الشديدة قد تضع يد الباحث على الملامح التفصيلية الحية لنمط اجتماعي بالغ التعميم . ولكن المقارنة بينها وبين العينة الجماعية السابقة قد تبرز ايضا القاسم المشترك الاكبر بين رجال ونساء هذه الشريحة .

ولقد تساءل الباحث الاجتماعي السيد ياسين في تعليقه على شهادة عبد التواب « كيف يستطيع اي مواطن مصري أن يعيش بدخل شهري لا يزيد على ١٢

جنيها ؟». وكان جواب د. رفعت السعيد في التعليق الثاني أكثر مأساوية «ولست يا عبد التواب افقر المصريين » . ولكن الدكتور مراد وهبة ــ استاذ الفلسفة بجامعة عين شمس ــ هو الذي امسك في تعليقه بتلابيب المشكلة حين قال « حد ادنى للاجر ومحنة في الوعي الاجتماعي » . ورغم الجزء الاقتصادي من العنوان ، فقد ارجع ازمة الوعي (الواضحة تماما في اجوبة عبد التواب السياسية التي لا ترقى الى مستوى وضعه الطبقي) الى التضليل الاعلامي الواسع النطاق والمحكم تكنولوجيا ، بحيث يؤدي الى محنة اللغة « فلم تعد اللغة العربية بقادرة على تحقيق وظيفتها الاجتماعية ، اي لم تعد الالفاظ قادرة على كشف حقيقة الواقع الاجتماعي . ولغة المواطن عبد التواب نموذج على فقدان الصلة بين اللفظ والحقيقة » كما يقول مراد وهبة مستشهدا بكلمات محددة يقول فيها عبد التواب « انا لما آروح البيت مايكونش معي ولا تعريفة ، لان انا باكون مستلف من زملائي في الشغل ، فباضطر اني اديهم فلوسهم واسددهم ، وبعدين اروح البيت يسالوني : قبضت ؟ اقول لهم لسه ، وانا في نفس الوقت أكون قبضت » . وتكتمل المحنة حين يستطرد « لما الواد (يقصد ابنه) بيقول لي هات لنا مثلا برتقالة او جوافة ، يقعد يوم والتنين وثلاثة وانا باقول له حاضر . . . اصبح دلوقت بيقولي : ما تقولش حاضر » . ويعلق مراد وهبه « ومعنى هذه العبارات ان عبد التواب يستخدم الفاظا ليست مطابقة للواقع . . يستخدمها وهو يعلم انها زائفة . ومع الوقت يفطن ابناؤه الى هذا الزيف . وعدم المطابقة تعني انقساما في الشخصية ، انقساما بين الظاهر والباطن . وهذا الانقسام بدوره يرمز الى التصدع الاجتماعي » .

ولا شك ان احدث منجزات سوسيولوجيا اللغة ، سواء في الشرق او الغرب ، تؤيد هذا التعليق . . ولكن دون ان يكون التضليل الاعلامي سببا يؤدي الى نتيجة على نحو رياضي ، أو كارتباط العلة بالمعلول . كذلك القول « بالحد الادنى للاجر » اي « الوضع الاقتصادي » كما جاء في التعليقين الاولين . فلا البنية التحتية تعمل منفردة او عاكسة ، ولا البنية الفوقية تعمل منفردة في حالة منعكسة ، فالسياق بينهما هو الاكثر فاعلية في تحويل العينة الفردية الى نمط اجتماعي ، حيث تلعب الارادة والقيم دورا بنيويا في تشكيل القاعدة الاقتصادية ــ الاجتماعية لهذه الطبقة ، وصياغة وعيها الناقص . انه الوعي الطبقي الناقص ، وليس الوجدان الطبقي . هذا ما يبرهن عليه التفاوت المثير بين الوضعية « الاقتصادية » والرؤية « السياسية » . ونقيض ذلك هو الانسجام النسبي بين الوضع « الطبقي » والوجدان او الضمير . هذا التناقض الواضح في اجوبة عبد التواب حول التسوية الجزئية واميركا واسرائيل والاتحاد السوفياتي والوحدة العربية وتحرير سيناء والاراضي العربية . . وكلها مجموعة من « المفارقات » لا سبيل لتفسيرها الا في ضوء المسافة القائمة بين البنية الاجتماعية والبنية الثقافية ، والسياق الممزق بينهما من الارادة الى القيم . وهو النمط النموذجي ، لخلق الفكر الانفجاري الذي

ينفعل ويفعل على نحو تلقائي غير مدبر ، وغير مدروس أو منظم ، ولكنه يوجز في الشحنة الواحدة ما هو أبعد من العامل الاقتصادي المباشر والشعار السياسي المعلن .

وهذا ما يعاود تأكيده وتثبيته النموذج الثاني الذي نشرته « الطليعة » لامراة عاملة (٥) تبلغ من العمر ٣٧ عاما وتعمل « تمورجية في معهد القلب بامبابه » مرتبها الشهري خمسة جنيهات الا ربعا ، متزوجة ولها ثمانية أولاد ، زوجها عامل كواء باليومية يتقاضى ما بين ٤٠ و ٤٥ قرشا في اليوم (حوالي عشرة جنيهات مصرية شهريا اذا حذفت أيام العطلات) . يأخذ منها الزوج خمسة جنيهات مقابل طعامه والشاي والسجاير ، لانه يأكل خارج البيت ، وتدفع الزوجة جنيهان الا ربعا مقابل السكن في غرفة واحدة . لا يأكلون اللحم بل تذهب الست ام محمد كل عدة شهور الى « المدبح » فتشترى نصف كيلو من الامعاء والطحال . وهي تعمل من ثماني ساعات الى ١٢ ساعة يوميا ، ولا دخل اضافي للاسرة . وهم لا يأكلون الفاكهة . والأولاد لا يدخلون المدرسة ، والبيت يخلو من الكهرباء ، وهي تشتري « العيش الرجوع » (اي الخبز الذي مضى عليه عدة أيام عند البائع) والملابس من « سوق الكانتو » اي سوق الثياب المستعملة . وهي عاملة موسمية غير ثابتة ، وبالتالي بلا حقوق في الضمان الاجتماعي والصحي . ولا يملكون راديو ولا تلفزيون ، ولا يقرأون الصحف ولا يشاهدون السينما او المسرح . لا تعرف يوسف وهبي ولا توفيق الحكيم ولا نجيب محفوظ ولا مصطفى أمين (من أشهر نجوم الفن والادب والصحافة في مصر) ولكنها تسمع صوت عبد الحليم حافظ من راديو الجيران .

تطلب أم محمد تخفيض اسعار القماش والكاز والزيت والشاي والسكر واللحم . لا تسمع عن شارع الشواربي او قصر النيل او سليمان باشا (اشهر شوارع العاصمة المصرية) ولكنها تعرف « العتبة الخضراء » (ساحة شعبية) . لا تسمع عن الانفتاح الاقتصادي ولا عن الاتحاد الاشتراكي ولا تعرف اسم رئيس الوزراء ولا اسم وزير الصحة الذي تعمل في هيئة تابعة له . عن روسيا قالت « زي السعودية مثلا ، فلوسهم كتير ، والناس بتروح تشتغل هناك جريم ورجال » . لا تعرف شيئا عن الالفاظ الآتية : « الاشتراكية » ، « الاستعمار »، «الرأسمالية» ، « الوحدة العربية » . وتسمع ان الناس يسافرون من مصر الى فلسطين . ولا تسمع عن مشكلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، ولا بين مصر واسرائيل ولا بين سوريا واسرائيل . ولكنها تعرف ان الجيش المصري حارب في أكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ وانه انتصر « على بتوع فلسطين وبتوع العريش » بقدرة ربنا . وعن اميركا « اصل انا بقى لما ناس يتكلموا ماليش دعوة بيهم . وبس اشوف شغلي » .

---

(٥) تحت عنوان رئيسي هو « هموم الست ام محمد» ــ عدد فبراير ، شباط ١٩٧٦ (الاستجواب من ص ٣٦ الى ص ٤٥ والتعليقات من ص ٤٥ الى ص ٥١) .

وعندما سئلت ام محمد « هل من الاحسن ان يصدر قانـــون حماية المراة » اجابت بنعم فسئلت « هل يتمشى هذا القانون مع الاسلام ام ضد الاسلام » واجابت « ليه ما يمشيش مع الاسلام ؟ يمشي ونص » . وحين سئلت هــل تصلـي قالت « لما اكون فاضية » . املها في الحياة « ان يكبر الاولاد ، البنــات تتجوز والصبيان يشتغلوا ، وارتاح شوية » . رايها في جمال عبد الناصر « كان كويس اللــه يرحمه . كانت العيشة ارخص . اللي معاه فدان او فدانين بقوا ملكه . ايامها شكـل تاني . كانت الناس بتاكل عيش كتير . كانت الناس بتشتغل وتلاقي فلوس معاها وتلاقـي عيشها » . تعرف الاصلاح الزراعي وتقول انه غير احوال البلد الـى الأحسن ، وان الغاء القطاع العام « غلط . . لان الموظف ما يبقلوش مستقبل » . لهــا اقارب بنات في الجامعة ، ولكنها لا تعرفهن . وتوافق عــلى عمل البنات بعـد التخرج حتـى لا يستعبدهن الرجل « وعلى الاقل تساعده على المعاش . . الدنيا بقت غلا » .

وقد اوجزت الدكتورة لطيفة الزيات ـ الناقدة والروائية واستاذة الجامعة ـ في عنوان تعليقها المأساة بكاملها حين قالت « الوعي المسلوب » . هــو ، بالتأكيد ، الوعي المعرفي ، وليس الوعي السياسي الذي ينطق بمجمل آرائهــا في الناصرية ، وليس هو الوعي الاجتماعي الذي ينطق بمجمل آرائها في تعليم المراة وعملها ، وليس هو بالقطع الوعي الاقتصادي الذي ينطق بمجمل آرائها في انخفاض الاجور وارتفــاع الاسعار . والوعي المعرفي الغائب ليس هو « الجهل بالمعلومات » فحسب ، بل هــو غياب الرؤية السياسية الشاملة لمختلف جزئيات الازمة والحــل معــا . ولكـن « الوجدان الطبقي » هو البديل عند هذه الفئة الاجتماعية الواسعة ، وهــو الذي يستبدل الرؤية بالرؤيا ، وهو الذي يتجاوز في حالـــة الفعـل ، الارهــاب الديني والايديولوجيات الشعارية معا .

هو ذلك الرادار البالغ الحساسية الذي تجلى « عملـــه » مساء التاسع مـن حزيران ١٩٦٧ حين خرجت الملايين ترفض الهزيمة وتتمسك تمسكا اسطوريا بحكم عبد الناصر . وهي ذاتها الجماهير التي خرجت في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ لترفض منطق هـــذا الحكم نفسه في تقييم الهزيمة على اثـر صدور الاحكام في قضايا العسكريين . وهي ايضا الملايين التي خرجت تودع جثمان عبد الناصر في مشهد استثنائي لم يعرفه التاريخ البشري ربما في اي زمـــان ومكان آخر . كان هؤلاء (المعدمين) هم الذين تظاهروا فجأة في جميع الاحــوال باعدادهم الكثيفة ، دون حادث تخريبي واحد ، دون قيادة احد او هيئـــة او حزب ، ودون استعانة بالشعار الديني في مواجهة « يأس » الهزيمة او فاجعة موت الزعيم .

ولا يستكمل الوجدان الطبقي لثمانية ملايين مصري مـــن العمال الصناعيين والزراعيين وعيه المستلب ، الا بذلك الارتباط المباشر بالطلاب وغير المباشر بحركـة المثقفين . هنا تتكامل الخصوصية المصريـــة في المجتمع والتاريخ معــا . فالطلاب

والمثقفون المصريون يقومون في الحركـــة الوطنية بـدور استثنائـي يتجاوز دورهم الكلاسيكي في دورة الانتاج . انهم « الوعي المنظم » في مواجهة الوعي المستلب ، وهم قادة الثورة المصرية منذ عمر مكرم وثورة القاهرة الاولى الى احمد عرابي الـى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر ، من علماء الازهر وطـــلاب الجامعـــات ، وضباط الجيش واصحاب المهن الحرة من مهندسين ومحامين وصحفيين وكتـاب وفنانين . لم يكتف « المثقف » المصري بالـدور التقليـدي للمثقفين المحتجين او الرافضين او المتمردين في بيئات اجتماعية وتاريخية مغايرة ، بل قادوا النضال المصري ، واكملوا الوجدان الطبقي بالوعي المنظم . وهذا ما يميز الحركـة الطلابيـة المصرية ذاتهـا ، بمبادراتها السياسية والتنظيمية واستمراريتها ، وسلميتها المختلفة الى حـد كبير عن حركات الطلاب في العالم . وقد كان اللقاء الموضوعي بين الوجدان الطبقي والوعي المنظم هو المصدر التاريخي الاجتماعي لارتباط العمـــال والمثقفين في تاريـــخ مصر الحديث ارتباطا مصريا متميزا .

ولم يكن يوما ١٨ و١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا امتدادا خلاقـا لتحالف الوجدان الطبقي والوعي المنظم من ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٤٦ وصياغة جديـــدة لما وقع في التاسع من حزيران ١٩٦٧ وايلـــول ، سبتمبـــر ١٩٧٠ ، استحدثتهـــا المتغيرات الحثيثة في قمة السلطة بين عامي ١٩٧١ ونهاية ١٩٧٦ ، حيث كان قد مـر ثلاثة اشهر فقط على اتفاقية سيناء وثمانية اشهر ونصف على حرب لبنان .

٢ ــ للصبر حدود يضعها المصريون

ماذا كان الواقع الاقتصادي المصري عشية يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ ؟ سوف اعتمد في الجواب على مصدرين اساسيين ، هما المصدر الغربي ، والمصدر الحكومي الرسمي ، حتى لا يكون هناك ادنى اعتراض على ايديولوجية المصادر .

● المصدر الاول هو « النشرة السنوية للشرق الاوسط » التي تعدها دائـرة الابحاث في مجلة « الايكونومست » البريطانية . وقد اعد بحث عـــام ١٩٧٦ لنشرة عام ١٩٧٧ مايكل تنفي مراسل صحيفة الفايننشال تايمز في القاهرة وتقع الدراسة بين ص ١٠٠ و ص ١١٥ من النشرة المذكورة . وقد اثبت كاتب البحث تسعة جداول احصائية كبيرة مأخوذة عن السجلات الرسمية المصرية ، واتانا بالمعلومات التالية :

١ ــ « لقد تاخرت المكافآت الاقتصادية التي توقعها الرئيس السادات مـــن توقيع اتفاقية سيناء ، اكثر مما توقع ... ولـم تبـــدا الاستثمارات الاجنبية في الانهمار على مصر ، برغم الجو المناسب للاعمال الذي خلقه التزام الرئيس السادات خلال ثلاث سنوات بعدم استخدام القوة ضد اسرائيل . وفي سنة ١٩٧٦ بدت المشاريع المشهورة كالمفاعـــل الذرى

الذي وعد به نيكسون اثناء زيارته لمصر في ١٩٧٤ بعيدة جدا . وبعد ان غطت مصر مجال العمل السياسي من اجل التعاون الاعظم مع راس المال الغربي ، بدات مصر تكتشف ببطء ان عملية التحول الاقتصادي عملية طويلة لم يتم تقدير تعقيداتها » (ص ١٠٢) .

٢ ــ « اصبح في مصر خمسماية مليونير منذ ان تولى الرئيس السادات السلطة ، ولما كان العديد من المصريين يتقاضون حوالي ١٢ جنيها مصريا في الشهر ، اي حوالي ١٧ دولارا (٦) فانه لم يكن من المدهش انه عندما تناولت الصحافة المحلية القصة حصل غضب شديد في عدد من الاوساط ، ووصلت الادانة العلنية الى الاتحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، حيث عبر البرلمانيون الواعون عن غضبهم وحنقهم بحق ، وانفجر السد كما يقول المثل » (ص ١٠٣) .

٣ ــ « اصبحت تكاليف الاعانات الباهظة قضية سياسية عندما بدا ان العجز في ميزان المدفوعات سيصل الى مليارين من الجنيهات المصرية . **لقد انخفضت الاسعار العالمية** ، ولكن الانتاج انخفض ايضا من الزراعة ، الى درجة ان عائدات الزراعة سنة ١٩٧٥ بلغت اقل من تكاليف المواد المستوردة لهذا القطاع ، مما جعل الزراعة تعاني من العجز **لاول مرة** » (ص ١٠٩) .

٤ ــ « كانت الموافقة على مشاريع المناطق الحرة ، حيث تمت الموافقة على مائة مشروع بحلول ربيع ١٩٧٦ براسمال مدهش يبلغ ٨٥٤ مليون جنيه مصري (١٢٢٠ مليون دولار) كما هو مقترح على الورق ، ولكن اكثر من ثلثي هذه المشروعات كان محسوبا من شركات النفط ، ولم يتم انفاق سوى ٣ر٨ مليون جنيه مصري مع نهاية عام ١٩٧٥ . ان الشركات الاجنبية الوحيدة التي وصلت مصر وبدات عملها هي شركات النفط والبنوك » (ص ١١٠) .

٥ ــ « من النقاط الواضحة في مصاعبمصر المالية الانخفاض السريع في الوضع التجاري . ففي سنة ١٩٧٥ بلغت الواردات الكلية مبلغ ٢١٩٩ مليون دولار بينما بلغت الصادرات ٨٧٤ دولارا . اي بانخفاض يزيد على ١٤٠ مليون دولار عما كان متوقعا لها . ان هذا العجز الخطير الثاني في التجارة قد اكد وجود خطأ خطير في بناء التجارة المصرية » (ص ١١٥) .

---

(٦) يجب ان نلاحظ مطابقة الرقم الذي يقول به الكاتب البريطاني للرقم الذي حصلت عليه « الطليعة » المصرية في استجوابيها المذكورين سابقا .

● المصدر الثاني وثيقة اميركية مزوّرة صدرت عن السفارة الاميركية في اثينا ، ووصلت منها نسخة الى مجلة « روز اليوسف » المصرية على انها وثيقة صحيحة ، وحين نشرتها بتاريخ ٢١ فبراير ، شباط ١٩٧٧ اصدرت السفارة الاميركية في القاهرة بيانا يؤكد ان الوثيقة مزوّرة بمهارة وان لديها نسخة منها ، وان المقصود بعملية التزييف هو تسميم العلاقات المصرية الاميركية . ولم يشر بيان السفارة الاميركية الى الجهة التي يمكن أن تكون زيفت مثل هذه الوثيقة ، ولمصلحة من . ولم يفسر البيان ايضا لماذا سكتت سفارات اميركا في العالم كله عن « الوثيقة المزورة » حتى نشرتها روز اليوسف . وكان من الغريب أن السفارة الاميركية في القاهرة قد ارسلت « بيان الحقيقة » الى جميع الصحف المصرية ما عدا المجلة التي نشرت الوثيقة . . وكأن المطلوب منها قد تم انجازه فوقعت في « الفخ » دون ان تدري ، فالوثيقة المزورة قد سربت عمدا وزيفت قصدا (٧) فماذا تحتوي ؟

انها « محضر اجتماع خاص جداً » عقد في ديترويت بالولايات المتحدة في ٢٤ مارس ، اذار ١٩٧٦ على اثر عودة وزير الخزانة الاميركي السابق وليم سيمون من رحلته الى القاهرة برفقة مجموعة مختارة من رجال الاعمال الاميركيين . . وقد مثل الحكومة في « الاجتماع » نائب الوزير ادوين يومن الذي افتتح الجلسة قائلا « ان الاقتصاد المصري يعاني ازمة عميقة ، وفي حالة مستعصية ، بحيث لا يستطيع اي حقن مالي ان يمنع تدهوره . فالعجز في ميزان المدفوعات المصري يزيد الآن على خمسة بلايين دولار سنويا ، وكل الظواهر تدل على أنه في ازدياد . ومديونية مصر الخارجية تبلغ عشرة بلايين على الاقل ، ان لم يكن اكثر . . . وقد كان زميلي غيرالد بارسكي متفائلا جداً ، في نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٥ حين تصور امكان اقامة مصانع لفوديير وفورد في مصر ، اذ لم ينفذ بند واحد من تلك الخطط حتى الآن . . . وبناء عليه ، فمن الواضح تماما انه في وضع من هذا النوع ، وباستثناء التنقيب عن البترول على نطاق واسع ، ليست هناك استثمارات اميركية في مصر يمكن تصنيفها باعتبارها استثمارات هامة او رئيسية » . والتقرير في هذه النقاط ، سواء كان مزورا او لا ، فهو لا يضيف جديداً الى الوقائع المعترف بها ، والتي سبق ان وردت في مقال « النشرة السنوية للشرق الاوسط » . الى أن يقول آدوين يو « ان القادة المصريين يتطلعون الى ان يجعلوا من القاهرة المركز الاقتصادي والسياسي الرئيسي في العالم العربي . . وقد اسعدهم القتال في بيروت حيث تعاطفوا وعززوا جانبا من

---

(٧) توهمت « روز اليوسف » فعلا ـ في عهد الكاتبين عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ ـ انها يمكن ان تدق اسفينا بين اميركا والنظام ، وبين الاجهزة والرئيس ، فنشرت هذه الوثيقة لتدلل على ان الاميركيين يرغبون في اسقاط النظام « الوطني » وبالتالي فهي لا تستبعد « حضورهم » على نحو ما في احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في مواجهة اتهام اجهزة الامن لليسار بانه هو الذي اشعل الاحداث . وهي تقصد بذلك ان « تبرىء » اليسار من « التمرد » على النظام . . غير مدركة ان « اليسار » ليس هو اليساريين بل الشارع المصري .

الفريقين المتحاربين (٨) . وكان أملهم ان يؤدي الاضطراب في بيروت الى ازدهار القاهرة . ولكنني اقول لكم انه ليست بيروت وحدها ، وانما روما وواشنطن ايضا ، ينبغي ان يلحقهما الدمار حتى تزدهر القاهرة . فالقاهرة في الحقيقة أسوأ ما تكون استعدادا لتستطيع القيام بدور بيروت . القاهرة عاصمة متدهورة ، حيث يعيش الملايين في بؤس . اعداد لا حصر لها ، واعتقد انهم يبلغون مئات الالوف ، من المتعطلين . وهم يكسبون ما يمسك الرمق من بيع الحلاوى والاقلام الجافة في الشوارع المزدحمة . ويواجه سكان القاهرة حربا مستمرة لمجرد البقاء على قيد الحياة . انهم يتقاتلون من اجل الظفر بمقعد او ركن يتعلقون به في السيارات العامة، ويتقاتلون من اجل مكان في طوابير شراء الطعام . ووصول المياه مشكلة مستعصية . وليس من غير المعتاد ان تبقى شقة ايجارها الشهري الف دولار عدة ايام متواصلة دون ماء او كهرباء . والخدمة التليفونية بدائية » . وايضا ليس في هذه النقاط ما يستحق التزوير ، فهي وقائع حية في مصر ، تواجه العين المجردة لكل من يزورها ، وليست من اسرار الدولة . ولكن المؤرخ الاجتماعي يتوقف طويلا عند هذا الوصف الاميركي الحديث لمصر ، ليقارنه بما كتبه احد علماء الحملة الفرنسية في المجلد الضخم « وصف مصر » عن القاهرة .. وكأن الزمن يعود مائتي عام ، فهي الصفات نفسها باستثناء منجزات « الحضارة » التي لم تكن قائمة حينذاك .

ثم سئل ادوين يومن أحد الحاضرين : نحن نبيع لمصر طائرات سنيكي س ١٦٠ وهناك معلومات بأن فورد قرر ان نبيع لهم اسلحة اخرى . كيف يمكن للقاهرة أن تدفع ثمنها ، ألن تكون نهايتنا معهم في آخر المطاف مثل الروس ؟ فاجاب نائب الوزير « هذا سؤال لفورد وكيسنجر ، انني افترض ان المملكة العربية السعودية سوف تدفع ثمن بعض الاسلحة المرسلة لمصر . اما عن الضمانات التي تؤكد لنا اننا لن نلقى مصير الروس ، فلا أدري عنها شيئا ، ولا ادري ما اذا كان هناك مثل هذه الضمانات أصلا » . والحديث عن الضمانات هنا يبرر الى حد ما تزوير هذه « الوثيقة » ان كانت مزورة ويشي بصدقها ان لم تكن كذلك ، فهي جس نبض مباشر للنظام المصري بعد اتفاقية سيناء ، وقد اجاب جزئيا بالغاء المعاهدة مع السوفيات. وهي مدخل غير مباشر الى جوهر الموقف المصري من الأمن الاستراتيجي الاميركي والامن الاقليمي الاسرائيلي معا ، كما سيتضح . فالسؤال التالي يقول : اننا قد نقوم باستثمارات وتقدم الحكومة المساعدات ، وفي النهاية يطلع لنا «ناصر»

---

(٨) لمزيد من الدقة يجب التحديد هنا ، بأن النظام المصري لم يتخذ موقفا تكتيكيا موحدا طيلة الحرب اللبنانية ، بل راوح بين تأييد اليمين المسيحي واليمين الاسلامي اكثر من مرة وفقا لمناوراته في صراع الشرق الاوسط . ولكنه كان يؤيد « اليمين الديني » دائما ، ويرسل او يسمح بارسال شباب مسيحي مصري الى جانب الاحزاب الطائفية المسيحية . ومن عاش منهم ووقع في الاسر اعترف حينا بانه موفد من المخابرات المصرية لتدريب « الكتائب » و « الاحرار » او انه جاء متطوعا لاحترافه « القنص » بالبنادق التلسكوب .

جديد أو شيوعي اكبر منه ، يستغل الموقف ويستولي على السلطة ويؤمم كل شيء، فهل ادخلت حكومة فورد هذه الاحتمالات في اعتبارها ؟ ما الضمانات التي يقدمها بأن دافع الضرائب الاميركي لن يخسر قميصه ؟

وكان ادوين يو قد قال « ان اقصاء النفوذ الروسي عن مصر هو انتصار لا جدال فيه للسياسة الاميركية . والرئس السادات يقطع الروابط بالتدريج مع الاتحاد السوفياتي . ومن اجل مصلحة العالم الحر ، والولايات المتحدة خاصة ينبغي استخدام (الباب المفتوح) للتغلغل في مصر ، فهل لدينا القدرة على هذا العمل التاريخي ؟ » . ولكن أحد الحاضرين اجابه بسؤال أهم « ان شركتي تستثمر في اسرائيل فلماذا لا تستثمر في مصر ؟ استثماراتنا في اسرائيل مضمونة بالجيش الاسرائيلي .ولن يستطيع الجيش المصري تقديم هذا الضمان » . وكان هناك سؤال ختامي بالغ الذكاء من حيث أنه يؤدي الى جواب مهم . قال السائل « اذا قمنا بحل المشاكل في مصر ، وعلى نحو يتحقق معه الاطمئنان على المصالح الاميركية ، الا يؤدي ذلك الى تدمير اسرائيل ؟ » فكان الجواب من نائب الوزير الاميركي « لقد توصلت الدوائر الاسرائيلية فعلا الى نتائج مماثلة .. لكنني افترض على كل حال أن هذه مجرد غيره عارضة . وربما سوء فهم . وبمجرد ان تدرك تلك الدوائر أن **مصر المعادية للشيوعية** هي في الحقيقة **حليف** لهم ، فانهم سيكفون عن غيرتهم .

ان التقارب السياسي الاميركي مع مصر ، وغيرها من البلدان العربية الحرة ، لا يغير من دور ومكانة اسرائيل في الشرق الاوسط . وقد أكد الرئيس فورد لرئيس الوزراء رابين وغيره من القادة الاسرائيليين تلك الحقيقة : « ان دور اسرائيل غير قابل للتبديل » . وهنا يتضح أن الوثيقة ، سواء كانت مزورة او غير مزورة ، فهي ليست اكثر من « رسالة » الى الرئيس السادات ، على عكس تصورات المجلة المصرية التي تسرعت بنشرها . رسالة تقول انهم يعرفون الواقع المصري معرفة جيدة ، فالاقتصاد وصل الى الصفر دون امل في تقويمه ، وان الجيش المصري لا يصلح ضامنا للمصالح الاميركية ، وان التحالف مع اسرائيل والارتباط العضوي باستراتيجية الامن الاميركي ، هما وحدهما درع النظام من السقوط .

● المصدر الثالث هو المضبطة الرسمية لمجلس الشعب المصري (البرلمان) خلال عام ١٩٧٥ أي بعد صدور القانون الجديد للاستثمارات الاجنبية بعام وفي اجواء اتفاقية سيناء الثانية المعقودة في ذلك الوقت . في مضبطة الفصل التشريعي الاول (دور الأنعقاد العادي الرابع) قدم التقرير العام للجنة الخطة والموازنة للسنة المالية ١٩٧٥ والمؤرخ في ١٩٧٤/١٢/١٤ والموقع من الوزير د. أحمد ابو اسماعيل . في القسم الثاني بعنوان « التقويم الاقتصادي والمالي لخطة موازنة ١٩٧٥ » يذكر التقرير ما يلي :

أ ـ « ان نصيب قطاع الزراعة من استثمارات خطة عام ١٩٧٥ لا يعدو ٣ر٤ في المائة ويقل حجم ما خصص لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي من استثمارات في هذه الخطة عما خصص لها عام ١٩٧٤ ، فبينما خص تلك الوزارة استثمارات تصل الى ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ فان الخطة المعروضة علينا قد خفضتها الى ٥٢ مليون جنيه اي بنقص قدره عشرة ملايين جنيه باسعار ١٩٧٤ **واذا استمرت الاسعار في ارتفاعها** فان النقص في استثمارات الزراعة سيكون اكبر كثيرا من هذا القدر» (ص ٧) .

ب ـ « خص قطاع وزارة الكهرباء في خطة عام ١٩٧٥ نحو ٥ر٢٧ مليون جنيه في حين كان مدرجا لها في عام ١٩٧٤ نحو ٢٢ مليون جنيه ، وقد يبدو من الأرقام ان هناك زيادة في رقم الاستثمار في هذا النشاط ، ولكن تحليل الرقم الخاص بعام ١٩٧٥ يتضح منه ان اغلب هذا المبلغ سينفق في اشياء مرتبط عليها في السنوات السابقة ، ومن ثم لا يبقى شيء يذكر للتجديدات في عام ١٩٧٥ » (ص ٨) ، « وهكذا نجد قصورا في الاعتمادات المدرجة للاستثمارات الخاصة بهيئة كهربة الريف عن الوفاء بارتباطاتها ـ الامر الذي لا يمكن الهيئة من استكمال المشروعات القائمة .. ان المعنى الحقيقي لما تقدم هو تجميد كهربة الريف » (ص٩)

جـ ـ « وتخصيص ٣ في المائة فقط من اجمالي الاستثمارات العينية للخدمات التعليمية والبحوث والصحة تعني في الواقع قصورا في تخصيص الحد الضروري من الموارد لتنمية الخدمات التي طال حرمانها ... ولعل ضآلة استثمارات التعليم ترجع الى المفهوم المتداول عن ان التعليم خدمة ومن ثم فالاجدى الاهتمام بالنشاط الانتاجي اولا حيث تقدم استثمارات هذا النشاط عائدا من ورائها » (ص ٩) .

د ـ « نجد تخلفا كبيرا في الخدمة الصحية في الريف وانه لن يتسنى للريف في خلال ١٩٧٥ ان يحصل على خدمات صحية افضل مما كان لديه ، وذلك الى أن يتم استكمال الوحدات الريفية وتطويرها . وسيستمر الريف مضطرا الى الالتجاء الى العواصم الكبرى وخاصة القاهرة والاسكندرية للحصول على علاج مناسب مع ما في ذلك من مشقة وتكلفة » (ص ١٠) .

ويختتم الوزير تقريره بقوله « ان نظرة متانية هادئة لميادين الاستثمار السالف الاشارة اليها والى توزيع الاستثمارات بين مختلف المحافظات وبين الريف والحضر نجد انها قد اهملت الريف بصفة خاصة » (ص ١١) ، « ان خطة عام ١٩٧٥ لم

توزع الاستثمارات ما بين الريف والحضر ، التوزيع الذي يمكن من تغيير البيئة الريفية ، ورفع مستواها ولو الى حد ضئيل » (ص ١٢) .

من ناحية اخرى تخصص مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٠ لتقرير « اللجنة الخاصة لتقصي الحقائق في موضوع صفقة الاتوبيسات الايرانية » ردا على استجواب النائب محمود القاضي لوزير النقل عن « حقيقة الامر فيما يتردد من ان الحكومة قد اشترت سيارات اتوبيس من ايران طراز مرسيدس بسعر يزيد بمقدار الثلث على السعر الذي تعاقدت به ايران مع السودان والكويت في نفس الوقت وبنفس مواعيد التسليم علما بانه لو صح ذلك لكان مقدار ما تتحمله الدولة من فروق يزيد على عشرة ملايين دولار » (ص ٣) . ورغم ان صفقة الاوتوبيسات لم تكن اخطر الصفقات ، الا اذا كانت « نموذجا » اقتصاديا رامزا الى الهيكل الجديد لنظام « الانفتاح » حيث اصبحت «السمسرة» هي العمود الفقري للتطفل الذي استشرى على الانتاج ، واضحى التحالف بين التكنقراط والبيروقراطية هو الصياغة الاقتصادية ـ السياسية الجديدة لسلطة اغنياء الريف والشريحة الربوية من الرأسمالية التجارية . لذلك لم تكن صدفة ان يتم في ذلك الوقت اول تعديل لقانون الاصلاح الزراعي لمصلحة كبار الملاك . فالمضبطة النيابية للجلسة ٦٥ (١٩٧٥/٦/٢٣) تسجل مفارقة تاريخية ، حيث تقف غالبية اعضاء المجلس الى جانب التعديل ، مما يعني ضمنا ان نسبة الخمسين في المائة ـ المفترضة ـ لنواب العمال والفلاحين قد وافقت على قانون طبقي مضاد لمصلحة فقراء الريف . كانت المادة ٣٣ من قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على انه « لا يجوز ان تزيد اجرة الارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة » كما **كانت عند صدور القانون** . وقد استبدلت المادة بنص جديد يقول « لا يجوز ان تزيد قيمة الاجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة امثال **الضريبة العقارية السارية** » . (ص ٣٩) . واذا عرفنا الفرق الهائل الذي طرأ على سعر الارض بين عامي ٥٢ و ١٩٧٥ اي خلال خمسة عشر عاما ، علينا ان نتصور مضمون القانون الجديد الذي يزيد ايجار الارض على المستاجر بما يصل احيانا الى عشرة اضعاف ما كان يدفعه حتى تاريخ صدور القانون الجديد . ولان التعديل شامل وليس جزئيا ، فقد تغيرت ايضا المادة ٣٣ مكرر (د) الى النص التالي « يجوز الاتفاق بين المؤجر والمستاجر على تحويل الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة » (ص ٥٠) . وهو الامر الذي كان من المحرمات في قانون الاصلاح الزراعي بل احد الاسباب التي صدر القانون اصلا لازالتها مع بقايا العلاقات الاقطاعية .. فالمادة تعني عمليا ان يزرع الفلاح (المستاجر) الارض لحساب المالك، وكأنه اجير وليس مستاجرا ، طالما ان المالك سيحصل على حقه من انتاج الارض مباشرة لا من حصيلتها كسلعة في السوق . وقد احتاط القانون الجديد لحماية الملاك من صغار الفلاحين ، بالمادة ٣٥ التي تنص على انه « لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة المتفق عليها في العقد **الا اذا اخل المستاجر بالتزام جوهري**

يقضي به القانون او العقد ، وفي هذه الحالة يجوز للمؤجر ان يطلب من المحكمة الجزئية المختصة ــ بعد انذار المستأجر ــ فسخ عقد الايجار واخلاء المستاجر من الارض المؤجرة » (ص ٥١) وقد ضربت المادة مثلا مباشرا على « الالتزامات الجوهرية » التي تبيح فسخ العقد حين نصت « ... فاذا تكرر تأخر المستأجر في الوفاء بالاجرة المستحقة عليه او بجزء منها في الموعد المحدد لذلك وجب الحكم بفسخ عقد الايجار واخلاء المستأجر من الارض المؤجرة فضلا عن الزامه بالاجرة المتأخرة » (ص ٦٥) . وقد كان ذلك كله من « المحرمات » في قانون الاصلاح الزراعي الذي استهدف حماية المستأجر من جشع الملاك وتهديد « القانون » باخلاء الارض حيث يتحول صغار الفلاحين الى فئة الأجراء الزراعيين الذين يعتمدون على « قوة عملهم » لا على ملكية الارض او حتى استئجارها .

كان هذا « الانقضاض » على قانون الاصلاح الزراعي استكمالا موضوعيا للثورة المضادة في بقية المجالات ، فتصفية صغار الفلاحين وتدهور الريف عموما ، يمضي في خط مواز لتصفية القطاع العام وتدهور المدينة . وكان « الانفتاح الاقتصادي » هو راية هذا التدهور المزدوج . ومن الطبيعي لذلك ان تتعدد الاسباب الى ارتفاع الاسعار ، فالاعتماد على الاستيراد والقروض وانخفاض الانتاج الزراعي ، كلها تؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات والتضخم المالي والبطالة ، ومن ثم الارتفاع غير المتوازن لأسعار السلع الضرورية لاعرض قطاعات الشعب .

● المصدر الرابع هو مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في القاهرة في نيسان ، ابريل ١٩٧٨ حيث استخلص بحث للدكتور جودة عبد الخالق من تطور مصر الاقتصادي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ان الراسمالية المصرية الجديدة تختلف كيفيا عن الراسمالية المصرية السابقة على ثورة ١٩٥٢ (وهي ذاتها النتيجة التي توصل اليها د. فؤاد مرسي في كتابه المهم « هذا الانفتاح الاقتصادي ») فهي **اولا** رأسمالية تابعة لراس المال الاجنبي « ومن بين ٣١ مشروعا استثماريا جاء راس المال المصري بصحبة راس المال الاجنبي في ٢٢ حالة » . وهي **ثانيا** راسمالية تجارية « التجارة عندها هي الاساس ، والربح هو الهدف ، والانتاج يأتي في المرتبة الثالثة » . ولكن اخطر ما توصل اليه هذا البحث هو كونها « راسمالية عائلية » على الصعيد الاقتصادي ، وان هذه « العائلات المساهمة » هي التي تستحوذ على السلطة السياسية . وضرب الباحث على ذلك عدة امثلة على الشركات العائلية التي يملكها وزراء ومسؤولون كبار في الدولة ، بالاشتراك مع رؤوس اموال اجنبية ، ومعظمها شركات الاستيراد والتصدير والخدمات وليس من بينها مشروعات انتاجية ذات قيمة . وكان بديهيا أن تكون اعمال المقاولات والبنوك في طليعة هذه المشروعات العائلية ، وان يكون اسم عائلة عثمان احمد عثمان في مقدمة

أصحابها (٩) . وهو الامر الذي كان من شأنه تركيز الثروة والسلطة بين أصابع ما يشبه اليد الواحدة . ومن نتائج هذا الوضع الشاذ ان « السادات كان يرجو من سياسة الانفتاح على الغرب ان يجد لديه حلا لمشكلاته الاقتصادية والعسكرية والسياسية . وبدلا من ذلك وجد نفسه يزداد اعتمادا على الولايات المتحدة دون ان ينجز النتائج المأمولة » كما قالت كاتبة فرنسية (١٠) . كان المأزق ، وليس الامل ، في الانتظار . ولم تكن احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا تجسيداً لملامح المأزق الكبير وسقوطا للحلم المستحيل : لبننة مصر او سعوديتها على حد سواء . ذلك ان « للصبر المصري » حدوداً يضعها المصريون بأنفسهم .

٣ ـ سلطة في العراء المخيف

كانت المسافة بين « الوجدان الطبقي » للعمال المصريين و « الوعي المنظم » للطلاب ، تضيق يوما بعد يوم في محاذاة تطور مسيرة الثورة المضادة ، فبعد أحداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٥ وكومونة « المحلة الكبرى » في العام نفسه تلاحقت الاحداث طيلة عام ١٩٧٦ كردود فعل فورية على ما يجري في البنية التحتية وعلاقات الانتاج في النظام الاجتماعي الجديد . وكانت المؤشرات الى « الانفجار المحتمل » في اي وقت لا تحتاج الى دليل . . فقد وقعت انتفاضة « المنزلة » في ١٩٧٦/١/٢٩ وتلتها موجات من « الحوادث المؤسفة » كما دعتها اجهزة الاعلام الرسمي حينذاك ، حين اتخذت شكل الاقتحامات الشعبية على اقسام الشرطة في شبرا الخيمة والسيدة زينب والدرب الاحمر ، بالاضافة الى المنزلة نفسها . كذلك اضرب عمال شركة النصر للسيارات ومصنع النقل الخفيف بحلوان ومصنع مصر ـ حلوان للنسيج والشركة الشرقية للدخان والترسانة البحرية بالاسكندرية وبور سعيد ومصنع نسيج السيوف بالاسكندرية . ولكن اكثر الاضرابات آثارة كان اضراب عمال النقل العام بالقاهرة بين ١٨ و١٩ أيلول ، سبتمبر ١٩٧٦ بعد اقل من ٢٤ ساعة على تحديد انتخاب رئيس الجمهورية . على جبهة الطلاب ، تظاهر نادي الفكر الاشتراكي امام مجلس الشعب في ١٩٧٦/١١/٢٥ وكذلك حملة الدبلومات الفنية ، ومعهد التربية الرياضية بالهرم وكلية الاقتصاد وكلية الفنون الجميلة والمدينة الجامعية في الجيزة (١١) .

---

(٩) يراجع التحقيق الواسع الذي نشرته جريدة « الاهالي » المصرية حول هذا البحث في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣ وهو يشتمل على كافة الاسماء والارقام .

(١٠) متاري ـ كريستين اولاس ـ لوموند ديبلوماتيك ـ عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ .

(١١) راجع « دروس انتفاضة يناير المصرية » ـ احمد المصري ـ مجلة « الكاتب الفلسطيني » ـ عدد ٢ نيسان ، ابريل ١٩٧٨ .

هذه المؤشرات كلها كانت « طبيعية » من ناحية ، وكانت كالات التنبيه الى ما « يمكن » ان يحدث من ناحية اخرى . وما كان ينبغي ان يطل « يناير ١٩٧٧ » كمفاجأة بأية حال .

ولكن « المفاجأة » وقعت من جانب السلطة مرتين . الاولى حين مارست الحكومة تغطية اعلامية واسعة من بداية الشهر الاول من العام الجديد ، تهدف الى زرع الأطمئنان في قلوب الملايين من رفع للاجور وتثبيت للاسعار أن لم يكن تخفيضها . وكانت المفاجأة الثانية في مساء السابع عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حين اعلنت رفع اسعار السلع الضرورية للشعب .

اما الشق الاول من المفاجأة فقد حملته « الاهرام » في عدد اول يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حين خرجت بعنوان رئيسي يقول « تثبيت اسعار جميع السلع في عام ١٩٧٧ وتحسين اوضاع **كل** العاملين في الدولة » . وكان العنوان يلخص حديثا ادلى به رئيس الوزراء ممدوح سالم الى المحرر الاقتصادي للصحيفة وجاء فيه تحت عنوان فرعي « الآمال .. الاحتمالات .. والممكن » يقول « تتركز آمالي وتوقعاتي في التوفيق في انجاز خطة الحكومة لسنة ١٩٧٧ كجزء من الخطة الخمسية وكمؤشر يؤكد نجاحها ، وذلك بما تشتمله من جوانب اصلاح الهيكل الاقتصادي ، **ورفع المعاناة عن الشعب** ، واجتياز الصعوبات الاقتصادية **وتحقيق العدل الاجتماعي** .. واتوقع النجاح في زيادة معدل الصادرات والانتاج ، وضبط النفقات الحكومية ، وتحقيق مزيد من الانتاج الداخلي في المحاصيل ، وتوفير اللحوم والدواجن ، والبيض والخضر ، وتشجيع استيراد المواد الغذائية والكساء الشعبي .. وآمل عن طريق كل هذا النجاح في **تثبيت الاسعار . وستتم اجراءات في هذا الشأن** نتيجة للدراسات التي تجري بين جهاز تخطيط الأسعار والوزارات المعنية » .

تاكيدا لهذا الاتجاه صدرت « الاهرام » في اليوم التالي (١٩٧٧/١/٢) بعناوين رئيسية تقول « السادات يطلب الاسراع باصدار قوانين العاملين والاسكان والضرائب .. الرئيس يبحث مع القيادات السياسية : توفير الغذاء والكساء للجماهير ، **تثبيت اسعار السلع الحيوية عام ١٩٧٧** » . وفي اليوم الثالث (١٩٧٧/١/٣) تجزم جريدة « الجمهورية » بالقول **« لن ترتفع اسعار السلع الاساسية »**. وفي ١٩٧٧/١/٩ تنشر جريدة الاخبار في عمودها اليومي « كلمة » ان اتجاه الحكومة **« الى تثبيت الاسعار** وتمكين جماهير الشعب من الحصول على السلع والمواد التي يحتاجون اليها في حياتهم اليومية » . وفي ١٩٧٧/١/١٠ تحمل « الأخبار » هذا العنوان « السادات يطلب الا يتحمل هذا الجيل كل التضحيات » . وفي ١٩٧٧/١/١٢ يدلي وزير الاعلام د. جمال العطيفي بتقريره الاعلامي بعد جلسة مجلس الوزراء ويقول « بأن السيد ممدوح سالم عرض على مجلس الوزراء في بداية الاجتماع توجيهات الرئيس انور السادات بشأن **تثبيت اسعار السلع**

الاستهلاكية والعمل على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معتدل للمواطنين » . وتعلن « الاخبار » في ١٩٧٧/١/١٦ عن « اجتماع هام للهيئة البرلمانية لحزب مصر (اي الحزب الحاكم) لدراسة **تثبيت اسعار عدد من السلع الضرورية**».

وبات المصريون ليلة السابع عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في ما يشبه الاطمئنان الى ان الحكومة ، ولو تأخرت ، فانها « شعرت بهم » اخيراً . واقبل صباح ١٩٧٧/١/١٧ لا يحمل جديدا . وفي مساء هذا اليوم نفسه كان النواب في مجلس الشعب (البرلمان) يستمعون الى الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ورئيس ما سمي « بالمجموعة الاقتصادية » يتحدث عن الوضع الاقتصادي للدولة . ويستمعون كذلك الى وزير التخطيط يتحدث عن خطة التنمية لعام ١٩٧٧ ثم لوزير المالية وهو يلقي بيانه عن موازنة العام الجديد . ولا بد ان فريقا كبيرا من المستمعين قد صعق من هول المفاجأة المدوية . . اذ كان مضمون البيانات الثلاثة هو **رفع الاسعار** بالغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الضرورية ، ابتداء من رغيف الخبز والخضر والمنسوجات الشعبية وانتهاء بالشاي والسكر والدخان والكاز . وهي سلع الاستهلاك الرئيسية عند المواطن المصري العادي .

ولا بد أن هذا المواطن قد بات ليلة الثامن عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وهو منقسم الى نصفين بين مصدق ومكذب ، ففي الليلة السابقة تلقى اطمئنانا لم يكن بحاجة اليه ، وهذه الليلة يتلقى نعيا لذلك الاطمئنان من المصدر نفسه . . وكأن الحكومة قد هيأت « المناخ » اللازم لاشعال الحريق ، بل وحددت ساعة الصفر . كان الامر طبيعيا لابعد الحدود ، ولم يكن مفاجأة بأية حال ، أن يتظاهر العمال والطلاب في مسيرة سلمية تطالب باستقالة الحكومة ، وتهتف بالشعارات التالية :

- مش كفاية لبسنا خيش . . جايين ياخدوا رغيف العيش
- يا حكومة الوسط وهز الوسط . . كيلو اللحمة بقى بالقسط
- يشربوا ويسكي وياكلوا فراخ . . والشعب من الجوع آهو داخ
- الصهيوني فوق ترابي . . والمباحث على بابي
- يا امريكا لمي فلوسك . . بكره الشعب العربي يدوسك
- آحنا الطلبة مع العمال . . ضد حكومة الاستغلال
- عبد الناصر ياما قال . . خلوا بالكو من العمال

بعد حوالي ١٢ ساعة من التظاهر السلمي – كان الرئيس السادات خلالها في اسوان – تحولت الكتل الجماهيرية فجأة الى العنف . وفي تقرير لاجهزة الامن رفعه اللواء احمد رشدي للمستويات العليا يصف المظاهرة التي توجهت الى مجلس الشعب حوالي الساعة السابعة مساء بقوله «تصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم . الا انهم تفرقوا في مظاهرات فرعية تسللت الى صفوفها **شراذم من**

الغوغاء وضعاف النفوس والمخربين .. حيث قام بعض المتظاهرين باتلاف العديد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات واقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية والفنادق ، كما أشعلوا النيران في بعض المؤسسات الصحفية » (١٢) وهو توصيف قريب الشبه من تقرير الجبرتي عن احداث وقعت في مصر منذ قرنين .

في صباح اليوم التالي كان الرئيس السادات لا يزال في اسوان ، ولكنه يستعد للعودة الاضطرارية والعاجلة الى القاهرة .. فقد تباينت التقارير التي وصلته من العاصمة تباينا شديدا . قال التقرير الرسمي الذي اذاعته وزارة الداخلية على المواطنين صباح الاربعاء ١٩٧٧/١/١٩ « أن الأمور عادت لطبيعتها ». ولكن تقارير اخرى قالت ان ما جرى في القاهرة جرى مثله في محافظة الاسكندرية شمال البلاد ومحافظة الجيزة جنوب العاصمة . وكان التقرير الذي وصل مع اشعة شمس أسوان المبكرة في ١٩٧٧/١/١٩ أدق التقارير واكثرها خطورة ، فهو تقرير « على الطبيعة » اذ شاهد بعينيه اهل المحافظة الاخيرة في جنوب مصر ، وقد تدفقوا جحافل غاضبة تعصف في وجه المسؤول الاول ، وما لبثت بقية التقارير الحقيقية ان وصلت تصور مصر كلها وقد تحولت الى مظاهرة واحدة تهدر مع ماء النيل من السد العالي الى كل مدينة صغيرة في الدلتا . حينئذ تحرك مقود طائرة الرئاسة التي ظلت تتلقى البرقيات طيلة ساعتين في الجو عن الهجوم العنيف الذي تعرضت له فيللا نائب الرئيس وبيوت بعض كبار المسؤولين ، وان جانبا مهما من احدى المظاهرات قد توجه الى منزل الرئيس المجاور لفندق شيراتون . وقد نصحت طائرة الرئيس بعدم الهبوط في مطار القاهرة ، ولكن الاسكندرية لم تكن افضل حالا . وحين نصحت مرة اخرى بالهبوط في مطار عسكري ، كان « الجو » في القوات المسلحة لغير مصلحة الناصحين . ولا يعرف احد الى الآن ، متى واين هبطت طائرة الرئيس . ولكن الذي يعرفه الجميع هو ان هذا الهبوط قد اقترن بجملة اجراءات : الامر لقوات الامن المركزي (المجهزة بآليات الجيش) بضرب النار في المتظاهرين . اتهام اليسار بدءا من « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » وانتهاء بالشيوعيين ، بأنهم المحرضون على « الفتنة »، اعلان فوري بالغاء قرارات رفع الاسعار . ورغم سقوط ثمانين قتيلا واكثر من مائتي جريح حسب الرواية الرسمية (١٣) فقد اضطر الحاكم العسكري ان يعلن

---

(١٢) النص مأخوذ عن جريدة « الاهالي » المصرية ــ عدد ١٥ مارس ، اذار ١٩٧٨ .

(١٣) يقول ثيري دبر جاردان في كتابه « البارود والسلطة » المشار اليه سابقا ، ان النتائج « الاولية » كانت ٨٠ قتيلا و ٦٠٠ جريح والف معتقل (ص ١٦٥) . ولكن النتائج النهائية لشهود العيان في ذلك الوقت كما نقلت الصحف العالمية ووكالات الانباء تجاوز الثلاثمائة قتيل والالف جريح . وهي ابشع مجزرة في تاريخ مصر الحديث كله ، فالاحتلال البريطاني لم يقتل مثل هذا العدد في ثورة ١٩١٩ واسماعيل صدقي باشا المعروف بالطاغية لانه فتح كوبري عباس لم يقتل سوى خمسة طلاب .

حالة الطوارىء واستئناف سريان الاحكام العرفية وحظر التجول ونـزول الجيش الى الشوارع .. للمرة الاولى بعد ثورة ١٩٥٢ .

والسؤال الطبيعي هو : ماذا كان يجري على ارض مصر والرئيس في سمائهـا حتى انه قرر هذه الاجراءات بمجرد الهبوط ؟ يمكن وصف ما حدث بايجـاز كمـا يلـي :

● رغم أن العنف قد بدأ مساء ١٩٧٧/١/١٨ الا ان « يوم العنف » كان ١٩٧٧/١/١٩ . ولقد كان ذكاء من السلطة الاعلامية ان دعت هذا العنف بلفظ آخـر يكرهه المصريون هو « التخريب » حتى ان التعبير الكريه جرى على السنة واقـلام الوطنيين والتقدميين في محاولة التبرؤ منه و « تبرئـة الجماهير » معهـم .. اي الوقوف منذ البداية موقف « الدفاع » . ولا شك ان « الزعر » كمـا يسميهم الجبرتي ، وكذلك بعضاً قليلا من المتطرفين دينيا ، وايضا عملاء المباحث قد مارسوا التخريب . ولكن هذا الجانب لا يشكل الا جزءا ضئيلا مـن الحقيقة : وهـي ان الجماهير بصورة عامة قد لجأت فعلا الـى العنف المضاد ، علـى اثـر الاستفـزاز الدموي من قوات الامن المركزي ، وعلى اثر اتهام فريق سياسي محدود بالتحريض وكأن رفع الاسعار ليس هو المتهم الاول او كأن الشعب قطيع من النعاج . يقـول فولني (١٧٥٧ ــ ١٨٢٠) في كتابه « اطلال الحضارات القديمـة او تأملات فـي ثورات الامبراطوريات » عام ١٧٩١ أن « كل ما يقع في مصر تحت البصر او السمع يدل على ان هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فانك لا تسمع حديثا الا ولـه صلة بفتنة اهلية او فاقة عامة او ابتزاز مال او اغتصاب حق او تعذيب بالضرب او افاضة لروح ، فالامن فيها على الارواح والاموال مفقود ودم الانسان يهدر كـدم الحيوان » (١٤) . ومشكلة هؤلاء المؤرخين الاجانب انهم يرون مصر في « لحظـة » بعينها منفصلة عن التاريخ .. فصاحب هذا الكلام لا يذكر شيئا عن ثورات المصريين من بدو (اعراب) وفلاحين طيلة العصور المملوكية والتركية ، وكتابه سابق عـلى ثورتي القاهرة الاولى والثانية ضد الفرنسيين ، وهو لم يعش ليرى ثورة عرابي ومن بعده سعد زغلول وجمال عبد الناصر . ولكنه لو عاش ليرى أحداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ كان سيجد مبررا تاريخيا على الاقل ، لعنف جماهـير الشعب المصري ، فهو عنف غير قابل للاعتذار عنه ، فقد اكتسب شرعيته من العنف المضاد او عنف الثورة المضادة . يقول تيري ديز جاردان في كتابه « البارود والسلطة » ما نصه ان قوات الامن المركزي كانت تطلق الرصاص دون مناسبة جدية (ص ١٦٥) . وهو عنف مزدوج : عنف الرصاص وعنف الجوع . يقـول الكاتـب الفرنسي نفسه « لاول مرة نرى الفقر الحقيقي في مصر . فقر الهند واثيوبيا . في ١٩٧٦ دخلت

(١٤) النص مترجما مأخوذ من د. لويس عوض « تاريخ الفكر المصري الحديث » ــ الجزء الاول ــ كتاب الهلال ــ القاهرة ١٩٦٩ ــ (ص ٧١ و ٧٢) .

مصر مرحلة الفقر الشامل » (ص ١٧٩) . وفي مكان آخر يصف عنف الجماهير المصرية من واقع مشاهدته هكذا « ظهر اطفال صغار يرتدون جلاليب قذرة . لم ينتبه اليهم الجنود . وفجاة بدأ الصبية يلقون بزجاجات مولوتوف على الدبابات ويركضون صارخين . وبدأ الجنود يضربون بالنار ، ولكن الاطفال كانوا قد اختفوا » (ص ١٦٣) .

ليس « العنف » اتهاما للجماهير المصرية او اليسار المصري ، فقد كان عنفا مشروعا ، وسلميا ان جاز التعبير ، في وجه الرصاص ومواجهة الموت جوعا .

● ما هي اشكال هذا العنف ؟ في الريف كان قطع المواصلات ، واقتحام مراكز المسؤولين ، والتوجه الى المدن الصغرى . . تماما كما حدث في ثورة ١٩١٩ مع ملاحظة ان « نسبة » التظاهر في اقاليم مصر عام ١٩٧٧ فاقت الكثافة البشرية والفعل السياسي في ثورة ١٩١٩ اضعافا مضاعفة . في المدن توجه الناس الى اقسام الشرطة ومديريات الامن في موجات هادرة ضد رموز السلطة ، والى الملاهي الليلية والفنادق الكبرى واستراحات كبار المسؤولين بكل ما ترمز اليه من ظلم اجتماعي وازدواجية اخلاقية ، والى المجمعات الاستهلاكية التي تحتوي على غذائهم المنهوب سلفا من البيروقراطية والسماسرة ، والى الجامعة الاميركية وسط القاهرة وما ترمز اليه لا يحتاج الى بيان . وفي المقابل لم تخرب جامعة وطنية واحدة او معهد او مدرسة « ولم يخرب مصنع او تدمر آلة ، ولم يشك صاحب اي متجر بسيط من نهب محله او تحطيم متجره . . . كان المتظاهرون يجدون من الوقت والفرصة الشيء الكافي لنقل عربة خشبية بسيطة لبائع اطعمة جوال الى زقاق فرعي آمين خشية ان تصاب باذى او يلحقها ضرر » (١٥) . وحين عقدت الجماهير محاكمة للممثل الهزلي فؤاد المهندس على جسر ابو العلا بين حي الزمالك الارستقراطي وحي بولاق الشعبي كان سؤالها الوحيد له « من اين لك هذا » اشارة الى السيارة الفارهة التي يركبها ، وهم لا يجدون مكانا في الاوتوبيس . والمعنى المباشر لذلك كله ان عنف الجماهير لم يكن عشوائيا ، بل كان موجها ضد رموز بذاتها ، فلم يكن تخريبا بل تمردا على المرموز اليه .

● كان تمردا يعلن ان « الثورة في الهواء » ــ تعبير لينين ــ ولكنها موجهة من داخلها على اكثر من مستوى ، فهي الفتيل والبنزين ، ولم تكن قرارات الحكومة واكتشاف الخديعة سوى عود الثقاب . وكان عود الثقاب ممكنا في اي وقت ولاي سبب آخر ، فالثورة المطلقة لا تحتاج لاي عامل خارجي . . لذلك كان اتهام النظام لليسار السري والعلني ، كتبرئة هذا اليسار لنفسه تماما كلاهما صحيح ومحزن معا . فلا ريب ان الشارع ــ اليسار هو صاحب شرف المبادرة والتمرد الذي لم

---

(١٥) احمد المصري ــ مجلة « الكاتب الفلسطيني » ــ عدد نيسان ١٩٧٨ .

يتحول الى « الاضراب الوطني الشامل » كما يسميه غارودي . ولا ريب ايضا ان اليسار المنظم بشقيه السري والعلني ، لم يكن في مستوى الحدث التاريخي : تخلف عنه من قبل ان يقع وبعد ان وقع . ولقد كان مؤسفا في الحالين ــ الاتهام والدفاع معا ــ ان يكون الشعب المصري متهما في شرفه الوطني من جانب النظام ، فيسمي تمرده الاصيل « انتفاضة حرامية » كما قال السادات ورددت اجهزة الاعلام ، او كاتهام موسكو تارة وليبيا تارة اخرى باشعال الحريق ، وكأن الشعب المصري قاصر (١٦) وان يكون هذا الشعب بحاجة لمن يبرئه ، كما فعل اليسار دفاعا عن النفس ، يعني في خاتمة المطاف انه كانت هناك « جريمة » او « مؤامرة » . بينما كل الخسائر المادية التي تسبب فيها المتظاهرون المصريون خلال يومين ، لا تقارن نسبتها البالغة التواضع بما يحدث خلال نصف ساعة في بلاد اخرى كلبنان او ايران . والسبب هو ان ما وقع لم يكن قط حربا اهلية ، بل ان ما وصفته في القسم الاول **بالرقابة الايجابية** قد وصل في موازاة تطور النظام من سيء الى اسوأ ، الى مشارف الثورة بقيادة **الوحدة الوطنية** . اي هذه الوحدة التي تدفع الشارع المصري بأكمله ضد الحكم . ان ما أعطى احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حجمها الاستثنائي ، هو شمولها لحيز مصر الجغرافي كله ، ووحدة المطالب التي جسدتها الشعارات ، ووحدة التوقيت . وعند النظرة السطحية لتاريخ المصريين ، يعد ذلك لدى غيرهم تدبيرا مسبقا وتآمرا . ولكن الخصوصية المصرية في هذه الاحداث تتجلى ، حيث تتجمع في بوتقة واحدة ، كافة عناصر الثورة من الشمول الجغرافي الى وحدة التوقيت والشعارات لتنفجر في « لحظة » لايسجل ذبذباتها رادار العدو الطبقي او القومي ، ولكنها مسجلة في ضمير الجماعة ، في اللاوعي الجمعي . وهذه هي السمة الجوهرية التي لا يستخلصها الكثيرون من تاريخ مصر واساطيرها وفولكلورها وآدابها ، وهي السمة التي يمكن مطالعة بعض تأثيراتها على الكاتب المصري توفيق الحكيم في عملية المبكرين « عودة الروح » و « أهل الكهف » . . حيث « تنام » مصر طويلا ، ولكنها لا تموت . وحين تقوم « فالكلّ في واحد » . ان الكثيرين من العرب انفسهم ، والمصريين من بينهم ، لا يعون هذه الخصوصية المصرية حتى يصيبهم اليأس من « نوم مصر » فيظنونه موتا ، ولا يتذكرون لحظات النهضة الا عند وقوعها . . . فلا ينال منهم التفسير الاعمق من الظواهر الخارجية .

ان سلمية التمرد المصري تكمن في ذلك الاحساس الحضاري الراقي بأن هذه المؤسسات جميعها تخص ابناء مصر . يقول صاحب « البارود والسلطة » ان المتظاهرين « كانوا يهاجمون كل ما هو أجنبي » . ورغم المبالغة في اطلاق هذا القول الا انه صحيح بمعنى آخر ، فالملاهي الليلية واقسام الشرطة « اجنبية » عن

---

(١٦) يقول المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود و السلطة» السابق ذكره « لقد تورط وزراء وموظفون كبار امامي في اتهام موسكو باشعال الحريق ، الامر الذي لم يثبت عليه اي دليل . والشيوعيون يستحيل ان يرفعوا مثل هذه الشعارات : فليسقط الخديوي » (ص ١٦٦) .

الضمير الملتهب . المصريون يحبون الليل ويميلون للخطايا ، ولكن الملهى الليلي في شارع الهرم كان يمثل ولا يزال شيئا آخر .. يرتبط بالاجنبي . والمصريون يحترمون الشرعية لدرجة التقديس حين تكون الدولة رمزا للتنظيم المتمدن ، ولكنهم يقتحمون قدس الاقداس ، اذا كان « الصيارفة وباعة الحمام » يفترشون الهيكل فهم يحاكون المسيح ويمسكون بالسياط ويطردونهم قائلين معه « بيتي بيت الصلاة يدعى وانتم جعلتموه مغارة لصوص » .

المصريون في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ لم يفعلوا سوى انهم طاردوا ـ وان لم يطردوا ـ الفريسيين والعشارين من الهيكل .

● لذلك كانت الرؤية الخارجية للاحداث ـ أو الشعب المصري ـ اقرب قليلا من الحقيقة ، على نقيض الرؤية الداخلية من جانب النظام والمعارضة .

قالت مجلة تايم الاميركية « ازداد بشكل كبير غضب الفلاحين المصريين **والطبقة المتوسطة** ـ ويشكلان معا تسعين في المائة من الشعب المصري الذي يبلغ تعداده اربعين مليونا ـ وذلك ضد مطالبات الحكومة المستمرة بأن يقدموا التضحيات . وتعيش هذه الطبقات تحت ظروف اقتصادية صعبة ، ونقص في المواد الغذائية ، وتضخم يصل الى ٣٧ في المائة سنويا . ولاحظ الذين ذهبوا لشراء حاجياتهم من محلات الاغذية الخاصة ان الاسعار تعادل اربعة امثال المجمعات الحكومية . واشتكوا من زيادة اسعار الحليب واللحوم والخضروات . ومن مجموع الشعب فهناك عشرة في المائة يتمتعون بانتعاش اقتصادي ... **وقد اصبح الاغنياء اكثر غنى في ظل النظام الحالي ، وخصوصا بعد ان عاد للكثيرين منهم ممتلكاتهم التي كانت قد وضعت تحت الحراسة في حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر** . وفي الاسبوع الماضي انفجرت مظاهرات غاضبة في الشوارع واتسمت بعنف واستياء لم تشهده مصر منذ ٢٥ عاما حينما طرد الملك فاروق .. وكان هذا الانفجار بسبب القرارات المفاجئة التي اصدرها عبد المنعم القيسوني رئيس المجموعة الاقتصادية برفع الاسعار » (١٧) .

وكتبت نوفيل ابزرفاتير الفرنسية تحت عنوان « انهم يجعلون من مصر هند جديدة » تقول « أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يتوقعا انفجارات الغضب التي اجتاحت مصر ، حين اوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع الاساسية مثل الدقيق (الطحين) والسكر والارز والشاي والبوتوغاز ، والذي كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة . وقد ارتفعت الاسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ في المائة بينما تبقى الاجور على حالها .

---

(١٧) النص مأخوذ من جريدة « الاهالي » المصرية عدد ١٩٧٨/٣/٨ .

فاقل اجر قيمته ١٢ جنيها (يلاحظ هنا مطابقة الرقم مع استجواب الطليعة المصرية السابق ذكره وكذلك مقال النشرة الاقتصادية السنوية للاكونومست البريطانية) واجر خريج الجامعة عشرين جنيها . ويلاحظ المراقب للاحداث ان الفقر يتزايد بسرعة فائقة . وهذه الجماهير هي التي كان عليها ـ حسب تصور الخبراء الدوليين ـ ان تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد » لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط الى انفتاح تام ، والغيت القيود الجمركية واعطى راس المال الخاص امتيازات هائلة . **واهم نتيجة لهذا المخطط الجديد تضخم طبقة الطفيليين الذين يعيشون من استيراد منتجات الترف** ومن السوق السوداء » (١٨) .

وكتب فريتز شتيرن استاذ التاريخ بجامعة كولومبيا الاميركية في مجلة « الشؤون الخارجية » يقول « وصلت الى القاهرة بضعة اسابيع بعد شغب الجوعى الذي هب **تلقائيا** في يناير ٧٧ نتيجة لارتفاع الاسعار الذي فرضته الحكومة على المواد الاساسية . . وقد بدا البوليس عاجزا ، ايا كانت اسباب هذا العجز ، مما اضطر الحكومة الى استدعاء الجيش . واستمرار العنف والالغاء الفوري لرفع الاسعار يشهدان بضعف الحكومة . وكان هذا صدمة للرئيس السادات ، واسرعت الحكومة **مغالطة** الى لوم الشيوعيين » (١٩) .

ونشرت لوموند الفرنسية « يعتقد المتظاهرون ان حكومة مصر نقضت الوعود التي قطعها الرئيس في نوفمبر ، برفعها اسعار عدد من المواد الضرورية لقوت الشعب . وبهذا يكون رئيس الوزراء قد ارتكب خطأ مأساويا لان هذه المواد هي التي تتيح للشعب المصري أن يواصل حياته . **والواقع ان سياسة الانفتاح الاقتصادي اسفرت عن نتائج مضادة ، واصبحت الهوة كبيرة بين الاغنياء** والفقراء . . لقد استفادت منها فئة صغيرة من المستغلين بينما القسم الاكبر يعاني المرارة والشقاء » (٢٠) .

وقالت الغارديان البريطانية « . . فمن الواضح ان البوليس يتصرف تصرفا أعمى على أساس القوائم القديمة التي لديه مما يشير الى انه ليس لديه الكثير من الادلة عن مدبري المظاهرات الحقيقيين ، هذا اذا كان لمثل هذه **الانتفاضة التلقائية** اي مدبرين » (٢١) .

ان اهمية هذه الاستشهادات المطولة انها « شهادة غربية » لا سبيل لاتهامها باليسار أو الشيوعية . وكلها ترجح تلقائية الانتفاضة ومبررها الاقتصادي . وهما عنصران صحيحان ، ولكنهما ليسا « كل » مكونات يناير ١٩٧٧ . اهمية الشهادة الغربية كذلك انها ضد « اتهام » النظام لليسار وضد « دفاع » اليسار عن نفسه ،

(١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١) المصدر السابق .

فليست هناك جريمة ولا مؤامرة ، بل هو انفجار طبيعي لشعب مقهور .

● كان موقف النظام هو العنف الى الحد الاقصى ، واتهام اليسار بتدبير « المؤامرة » بالاشتراك مع عاصمتين : عربيـــة هي طرابلس الغرب ودوليـــة هي موسكو ، والاقرار بأن قرارات رفع الاسعار قد « أغضبت » الجماهير .

والحقيقة هي ان النظام ــ بتفكيره البوليسي ــ قد فوجيء بحجم الاحداث ، والحقيقة أيضا ان السلطة قد باتت ليلتها بين ١٨ و ١٩ ينايـر في العـراء المطلـق . ولان احدا لم يتقدم لملء الفراغ في السلطـــة ، اي لسبب سلبي ، بقيت السلطة القديمة في مكانها .

وقد بات من المقطوع به أن الدم الذي سال في شوارع القاهـرة والاسكندرية برصاص قوات الامن المركزي ، كان مأمورا به . . فلم تتخذ القوات مطلقـــا موقف الوقاية او حماية المؤسسات ، بل بادرت باطلاق النار وبكثافة . رغم ذلك بات مـن المقطوع به كذلك ان قوات الشرطة لم تصمد أمام زحف الجماهير التي لا تملك سوى الطوب والحجارة . ومن هنا أقبل قرار اعلان الاحكام العرفية وانـزال الجيش . ولم يعد سرا أن الجيش قد اشترط لنزوله الـى العاصمة الا يضرب الجماهـير ، فووفق على ذلك .

ولان اجهزة الامن خسرت المعركة سلفا وفي الميدان ، فلم تتنبأ بالاحداث ولـم تقدر على محاصرتها ، فقد كانت قوائم اليساريين الجاهزة هي البديل . ولان رئيس الوزراء ضابط شرطة سابق ووزير داخلية انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ فقد كـان قرار الاتهام معدا لديه قبل النائب العام ، حين اذاع على الفور بيانه الشهير باتهام اليسار العلني (حزب التجمـع) والسري (الشيوعيين) . ولان الرئيس السادات في معركة سافرة مع اليسار ، فقـــد استفتى الشعب استفتاء مذهـــلا ضـــد الديموقراطية ومعها حين اباح تعدد الاحزاب قانونا فـــي فبراير ، شباط ١٩٧٧ ورفع العقوبة على التظاهر والاضراب والتنظيم السري الى الاشغال الشاقة المؤبدة، ليترحم المصريون على قانون « المغفور له كثيرا » اسماعيل باشا صدقي . وهـــو القانون الذي لم تتجاوز عقوبته في هذه الحالات ، حـدا اقصى هـو عشر سنوات وحدا أدنى هو عامين .

ولقد كان اعتذار النظام عن المذبحة هو اقالة وزير الداخلية . وكان هـــذا الوزير مديرا لمباحث أمن الدولة من قبل . ورغم ذلك ففي مناقشة احداث مدينـة « بيلا » امام مجلس الشعب قبيل احداث ١٨ و ١٩ يناير ٧٧ بأيام قليلـة ، ادلـى ببيان قال فيه « استنمت بعض الجرائم في الآونة الاخيرة بظاهـرة العنف . وقـد وضحت هذه الظاهرة في العالم كله لا في مصر وحدهـا . أن مـا حـدث مـن انواع

الشغب والتكسير يمكن ان يحدث في اي اماكن اخرى لا تقاسي بنفس المقدار من الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها بلادنا . لقد وقع اعتداء على بعض مواقع الشرطة من قبل اشخاص غير مسؤولين . وقمنا بدراسة الامر وتبين لنا ان هناك صبية لا يحملون اية مسؤولية ، وان هناك حالة من التوتر المشهود بين الجماهير . ونحن نعلم ان شعبنا عاطفي في التعبير عن سخطه . ان وجود قوات الامن المركزي باسلحتها في اي موقع قد زاد من حرارة الموقف » (٢٢) .

ان هذا التحليل الامني كان ينبغي ان يكون النبوءة او المؤشر لحقيقة التمرد الاكبر الذي وقع . وهو يؤكد ان اجهزة الامن في تقييمها « الموضوعي » قبل الاحداث ، لم تتهم اليسار باشعالها . لكن القرار السياسي شي مختلف ، وفي خدمة هذا القرار تم تقديم سيد فهمي وزير الداخلية كبش محرقة ، ولم تقبل استقالة عبد المنعم القيسوني ، ولم يفكر رئيس الوزراء اصلا في الاستقالة رغم ان هذا « الحل » قد عرض عليه وديا . وتم اعتقال اليساريين من ناصريين وشيوعيين وديموقراطيين بالجملة .

لمـــاذا ؟

لان الخطأ في واقع الامر لم يكن خطأ حكومة ، بل خطيئة النظام . وقد ادرك رأس النظام هذا المعنى دون غيره من الاحداث ، فلم يكن الاحتجاج المباشر على رفع الاسعار الا ستارا سطحيا لاحتجاج شامل على النظام باكمله . كان اتساع رقعة الاحتجاج هو « المعنى » الذي تلقفه الرئيس السادات . ولم يكن ممدوح سالم ولا حزب الوسط مجرد رئيس حكومة وحزب يملك الاغلبية البرلمانية ، بل كان الرجل الثاني في انقلاب مايو ، ايار ٧١ وحزبه هو صوت النظام الجديد .

اما عبد المنعم القيسوني ، فربما كان الرجل الوحيد ، على الصعيدين الفني والاخلاقي ، الاكثر انسجاما مع الهوية الاجتماعية للنظام الجديد . فلقد سبق للاقتصادي الليبرالي عام ١٩٦٥ ان اقترح الاجراءات ذاتها على جمال عبد الناصر فرفضها الرئيس حينذاك واستقال خبير الاقتصاد الحر من الحكومة ، والادق انه أقيل . ولكنه في ظل « الانفتاح الاقتصادي » للنظام الجديد ، كان يرى ــ ومعه الحق وصندوق النقد الدولي ــ ان الاتساق بين الشكل والمضمون في النظام الجديد يقتضي تلقائيا رفع الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع . الدكتور القيسوني في هذا السياق اكثر اخلاصا وفهما لطبيعة النظام ، واكثر تمثيلا له .. دون اللجوء الى « مساومات » الازدواجية بين الشعار والتطبيق ولا « مناورات » الانفصام في الشخصية بين الوجه والقناع . لذلك فهو لم يشارك قط في تضليل الراي العام

(٢٢) عن جريدة « الاهالي » المصرية ١٩٧٨/٣/١٥ .

عن « الاجراءات » التي ستتخذ ، لم يوهم احدا بتثبيت الاسعار . وقد كان يدري مثل غيره أن هذه الاجراءات قد بدأ تنفيذها قبل اعلانها ، وأنه سيستمر تنفيذها بطريقة اخرى بعد رفضها من الجماهير . لذلك أراد الا يشارك في اللعبة . أنه رجل يعمل بالسياسة من خلال الاقتصاد ، ولكنه لا يفهم السياسة بمعنى الكذب . هكذا قدم استقالته صادقا . وهكذا ايضا رفض النظام قبول الاستقالة وكأنه يؤكد على ان الموقف بأكمله هو موقف النظام وليس موقف فرد . والمعروف ان القيسوني كرر الاستقالة بعدئذ ، حين تفاقمت الازمة الاقتصادية طيلة ٧٧ ، ثم أصر عليها ونجح في الهرب من السفينة الغارقة .

● وقد فوجىء الحكم بالقضاء المصري يبرىء ساحة اليسار المصري من احداث يناير ومعه ضمنا العاصمة الدولية موسكو والعاصمة العربية طرابلس الغرب .. فلم يثبت قط من مجمل التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة ان الشيوعيين او الناصريين قد شاركوا في الاحداث كتنظيمات ، ولكن هذا لا يمنع أن يكونوا قد شاركوا كأفراد من الشعب المصري . وفرق كبير بين مشاركة « الفرد » ومشاركة « عضو الحزب » . ولقد تورطت اجهزة الامن والقيادة السياسية للبلاد مع هذه النتيجة « القضائية » الصارخة .، فراحت الأجهزة تستصدر اذنا من النيابة بالقبض على أشخاص ، احدهم كان قد مات منذ زمن ، والآخر يعمل في عاصمة عربية منذ ثلاث سنوات ، والثالث يعمل في باريس منذ سبع سنوات (٢٣). وكان هذا التخبط يعني ان « القوائم » و « الملفات » العتيقة هي التي فتحت فقط، وان الاجهزة لم تر شيئا . وامام القضاء تكون المفاجأة ، حين يشهد رجال الامن بانهم لا يقطعون باشتراك حزب اليسار كحزب في المظاهرات . ولا يرى القضاء بدا من الافراج عن المعتقلين اليساريين ، ولكن رئيس الجمهورية يمارس « حقه » في الاعتراض على الافراج .. وتضطر اجهزة الامن الى تقديمهم في قضايا مستقلة عما حدث في ١٨ و١٩ يناير ، ما عرف بقضايا التنظيمات السرية . ومرة اخرى لا يجد القضاء من الادلة والقرائن ما « يثبت » الاتهام ، فيفرج عنهم الواحد بعد الآخر ، وبعد ان يكون الواحد منهم قد امضى شهورا في الحبس والتعذيب .

ليس هذا هو المهم ، فالاهم ان « براءة اليسار المصري » بمختلف تنظيماته السرية والعلنية هو حقيقة **موضوعية** ليست في مصلحته .. رغم دفاعه عن « الانتفاضة الشعبية » كما دعاها وتحذيره للحكومة من رفع الاسعار . ان تبرئته من الاحداث تدين بشكل مباشر موقفه النظري والعملي من الاحداث. الموقف النظري كامن ــ لدى الحزب الشيوعي المصري حتى ذلك الوقت ــ في تحليل السلطة على اساس انها ثلاثة أجنحة متصارعة بين الوطنية والتردد والخيانة ، وأن النضال هو

(٢٣) جريدة « الاهالي » المصرية ــ عدد ١٩٧٨/٣/٢٢ .

في تغليب الجناح الوطني وحسم التردد واستبعاد الخونة . كان من الطبيعي لمثل هذا التحليل الا يقود الثورة المعلقة الى السلطة . ولقد تخلى الحزب عن اطار هذا التحليل لا عن جوهره بعد آلاحداث حين قال بغلبة الجناح العميل على سلطة القرار، خاصة بعد زيارة القدس . ولكن هذا التخلي الجزئي لا يفيد امام حجم التحديات التي تحتاج الى تغيير راديكالي في الفكر المحلي للمنظمات الشيوعية وفي طليعتها الحزب الشيوعي .. فحتى المناداة باسقاط النظام تبقى شعارا مجردا حتى يختزن من الخلفيات النضالية والمقدمات الفعلية ما يجعله واقعيا وممكنا . لقد كانت احداث ١٨ و١٩ احدى هذه المقدمات التاريخية ، والتي اعلنت موضوعيا سقوط النظام وسحب الشرعية الاستثنائية التي نالها في الحرب عام ١٩٧٣ . وكانت السلطة عارية من اي غطاء ، تنتظر المبادرة السياسية التنظيمية من المعارضة . ولكن هذه المبادرة لم تحدث قط . ان بلدا كمصر ، لا يحتاج تحليل السلطة فيه الى رؤية تعدد الاجنحة رغم وجودها الموضوعي في التحالف الاجتماعي القائم ، بقدر ما تحتاج الى معرفة حصيلة هذا التعدد في القرار السياسي الموحد . فهذا القرار وحده هو محور التحليل لا تشكيلات السلطة ومستوياتها . ان نظاما لا علاقة له بالديموقراطية الليبرالية ولا بالديموقراطيات الشعبية ، يصبح فيه « صانع القرار» هو السلطة . وفي بلدان ما يسمى بالعالم الثالث ــ ومصر على وجه الخصوص ــ يصبح حكم الفرد مرادفا لصنع القرار والسلطة معا . ومن هنا ، فأي تمييز بين « الرئيس » والحكومة او بين الرئيس واجهزة الأمن ، هو تكتيك قصير النظر وليس استراتيجية بعيدة المدى ، يجني ثماره اصحابه انفسهم بالانخفاض او البعد عن مستوى الحدث التاريخي والمشاركة دون قصد في اجهاضه .

اما العاملون في ظل الشرعية كحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، فلا احد يطالبهم بغير ادراك راديكالي لمعنى الشرعية .. فالشعب أولا واخيرا هو مصدر السلطات ، وحين يسحب هذا الشعب شرعية الحكم ، تصبح المعارضة الشرعية في السابق ، هي نواة الحكم الجديد وصاحبة الشرعية الجديدة .

ولا شك ان توازن القوى الاجتماعي داخل مصر لا يؤهل اليسار بمختلف تياراته للانفراد بالحكم ، ولكن هذا التوازن نفسه ، وفي ظل التداخل التاريخي الاجتماعي بين قوى الثورة والثورة المضادة ، يرشح البديل القادر على انقاذ النهضة .. واليسار هو جزء عضوي رئيسي من بناء هذا البديل . ان التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة من كبار الملاك والتكنقراط والسماسرة يرشح تلقائيا التحالف العكسي لنهضة مصر . وقد كان هذا التحالف المضاد حاضرا في قلب احداث يناير المستمر ، ولكن بين الروح المعلقة للثورة في الشوارع والجسد التنظيمي المفكك وراء المكاتب او في السراديب تحت الارض سقط الظل .. سقط النظام والمعارضة معا ، سقطت السلطة والبديل ، وعاشت مصر ساعات طويلة بلا « دولة » ، ساعات لم يعرفها تاريخنا الحديث وربما الوسيط والقديم . غير انه

اصبح لها اعمق الاثر في مجريات الايام وربما السنوات التالية .

● وليس معنى « براءة اليسار » هو اتهام « الاخــوان المسلمين » رغـم اي تواجد فردي لشباب اليمين الديني المتطرف ، خاصة عنـــد الملاهي الليلية التـي كانت السبب في احراق شارع الهرم . ويكاد يكون المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود والسلطة » (ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٢) هو اكثر الذين تبنوا اتهـــام التطرف الاسلامي ابتعاداً عن الحقيقة . لقد شاركته مجلــة « تايم » الاميركية الراي حين قالت « ان الكثير من اعمال الاثارة يتحمل مسؤوليتها الاخوان المسلمون » (٢٤) . ورغم ان السلطة قد اتهمت اليسار وهي تعلم انه بريء لاسباب سياسية ، ولــم تتهم اليمين للاسباب نفسها ، الا ان ذلك لا يمنعنا مـــن استبعاد الاخوان المسلمين كحزب من احداث يناير ، لعديد من الاسباب : اولها ان الاخوان في تيارهم الرئيسي يدينون بالولاء للنظام الذي اباح لهم حرية العمل السياسي العلني دون اعـلان ، كما اتاح لهم الهجوم على النظام الناصري بمـــا يحقق لهم حلم الانتقام . ولكـن سبب الاسباب هو أن الاخوان وغيرهم من اتجاهات اليمين الدينـي المتطرف لا علاقة لهم بالشارع المصري ولا هم يؤمنون . ان تنظيمهم الحديدي قواعـده داخله لا خارجه ، وفكرهم الارهابي لا يطيح بالحكومات او الانظمة بل بالافراد فهم يشهرون السلاح في وجوه رموز بعينها ولا يتظاهرون به . وحين يحملونه ، فاصغر قطعة هـي المسدس وليس الطوب والحجارة ولا حتى السلاح الابيض . انهـم نقيض الشارع ــ المصري بالفطرة والوعي والتنظيم ، ولعل هذا ما يؤكد من جديـد كونه الشارع ــ اليسار . لذلك كان « انقلابهم » المستهدف ، على « المجتمع » لا على نظام بعينه .

لقد اراد صاحب « البارود والسلطة » ان يتهم ليبيا اكثـر مما اراد ان يتهم الاخوان المسلمين ، فهو « يدافع » عـــن الشيوعيين ويقـــول ان السادات قـــد « استعجل » اتهام اليسار (ص ١٦٠) بينما « كـــان للمظاهرات طابـــع اسلامي محض » متسائلا لماذا اتجه المتظاهرون ضد الاجانب « ومصر اكثـر الدول استقبالا لهم فهي مركز حضاري هام على مر التاريخ ، وليست بلدا متعصبا دينيا ، حتى ان الاسلام في مصر وسطي وليس متطرفا » . ورغم صحة هـذه الكلمات ، فان سياقها ليس صحيحا ، فلم يهاجم المتظاهرون مؤسسة اجنبية سوى الجامعـة الاميركية في ميدان التحرير والمكتبة السوفياتية في شارع سليمـــان باشا ، وكلاهمـــا وسط القاهرة . . ولتناقضهما يمكن استخلاص المكونات الاجتماعية المختلفـــة للتظاهر ، بالاضافة الى عفوية الاحداث وتداعيها ومناخها النفسي الـــذي يسمح في حـالات « التحشد » بمثل هذه المفارقات . واكبر البراهين عـــلى هوية التمرد الشعارات التي نادى بها ، ولا علاقة لها من قريب او من بعيد باي طابع اسلامي . وهو ما يؤكد

(٢٤) عن « الاهالي » المصرية ١٩٧٨/٣/٨ .

السمة التاريخية لانتفاضات الشعب المصري (٢٥) . على غير النتيجة التي ينتهي اليها تيري ديز جاردان تحت الحاح البحث عن جواب لسؤال غير مطروح الا لدى الشرطة لا عند المؤرخ الاجتماعي وهو « من الفاعل » ، وتحت ضغط الوهم بأن « ليبيا » هي التي دبرت الأحداث ، بناصريتها واسلامها .. الامر الذي أجابت عنه الشرطة المصرية ذاتها بالنفي القاطع .

٤ ـ الثمرة الدانية والقطاف المؤجل

برهنت احداث يناير ١٩٧٧ على عجز النظام والمعارضة معاً . وكانت كلمات الكاتب اليميني مصطفى امين بليغة التعبير عن عجز النظام ، فقد كتب في عدد « اخبار اليوم » الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ يقول « لا يكفي ان يقال لنا ان الحزب الشيوعي السري والحزب الشيوعي العلني اضعف من ان يحطموا شارعا واحداً في مدينة ، لو اجتمعوا جميعا في مدينة واحدة . ولكنها **مجموعة اخطاء ، تراكمت فوق بعضها البعض** ، وجاءت قرارات رفع الاسعار ، فكانت أشبه بفرش الارض بالبترول . وجاء المخربون بعود كبريت واحد فأشعلوا النار . فاذا جئنا نبحث عن المسؤول عن الحريق لا يكفي ان نشير باصبع واحدة الى من اشعل النار . وانما يجب ايضا ان نشير بأصابعنا العشر الى من سكبوا البنزين ومهدوا لها الحريق » . وكان مصطفى امين بهذه الكلمات مؤشراً هاما الى تململ اليمين المتمدن من الوضع برمته . وهو اليمين الذي سيجد تعبيره السياسي النشيط بسرعة في حزب الوفد الجديد . وهو اليمين الذي تتسع قاعدته الاجتماعية لتشمل شرائح لا يستهان بها من الطبقة الوسطى وقد هالها تحول بعض فئاتها الى الرأسمال الطفيلي وهجران الانتاج ، أي ذوبان الطبقة الأصيلة وتلاشيها التدريجي .

وكان هذا اليمين بالذات قد اخذ درسا قاسيا يوم ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ حين احترقت القاهرة والغيت الديموقراطية ووقع الفراغ السياسي الذي ملأه الجيش .. لذلك لم يكن مفاجئا ان يرحب مصطفى امين عدو الوفد التقليدي في الاربعينات بعودة فؤاد سراج الدين باشا زعيم الوفد الجديد الى أضواء المسرح السياسي . ان هذا « التصالح الرمزي » انما يدل على ان اليمين الاصيل قد أعد البديل ليمين « النهب السريع » . لقد كانت احداث يناير ٧٧ حافزاً ـ من احدى الزوايا ـ لليمين المتمدن ان يرشح نفسه لمصر والعرب المحافظين والغرب بديلا لنظام السادات .

---

(٢٥) يقول د. لويس عوض في الجزء الاول من « تاريخ الفكر المصري الحديث » انه « من اهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية طوال عهد المماليك خلوها من كل ايديولوجية دينية . ومرد هذا عند أ. ن. بولياك (ريفيو دیز اتود اسلاميك عام ٣٤ كراسة ٣ ص ٢٥١ ـ ٢٧٣) هو رجعية رجال الدين طوال هذا العصر ورضاهم بأن يكونوا مجرد أدوات في ايدي الحكام » (ص ١٥) .

اما اليسار فقد اعلن جناحه السري على لسان احد قادته « ان حزبنا لا يرفع شعار اسقاط السلطة ولم يدع الى ذلك . ان موقفنا من النظام واضح ، فنحن نناضل ضد الجناح العميل ★ داخل السلطة » (٢٦) وايضا « ان نضالنا الاساسي ينصب على تشكيل اوسع جبهة من القوى الوطنية والتقدمية ... وغني عن القول ان حل القضايا الرئيسية التي تواجه مصر سواء كانت سياسية او اقتصادية ـ اجتماعية لن يستطيع القيام بها سوى سلطة وطنية شعبية » .. وهو تحليل يستغرب المرء صدوره بعد الاحداث ، لان يناير ١٩٧٧ اثبت عجزه عن استيعاب الحركة التاريخية للشعب المصري ، فضلا عن المشاركة في قيادتها وصياغة البديل القادر على استلام السلطة . وهو التحليل الذي تخلى عنه الحزب الشيوعي المصري بعد ذلك حين اتخذ من « الاسقاط » شعارا .. ولكن دون الفعل السياسي القادر على اعداد البديل او المشاركة في الاعداد الجبهوي للبديل . وكان واضحا من « شعبية » الوفد انه الاسرع والاسبق والاكثر قربا من بناء السلطة الجديدة .

هذا لا ينفي ان المناضلين الشيوعيين المصريين بكافة اجتهاداتهم السياسية والتنظيمية ، وكذلك الناصريين ، وحزب التجمع اليساري قادوا حملة شجاعة وناجحة في مواجهة « القمع » ولمصلحة الطبقات الشعبية ، مما اسهم بفعالية في تعرية النظام من ورقة التوت الديموقراطية في الداخل والخارج . ولكن « الازمة » الفكرية والتنظيمية بقيت تراوح مكانها . لقد استطاع حزب خالد محي الدين ، على وجه الخصوص ، ان يقدم من المبادرات في اطار الشرعية ، ما ستحتفظ به ذاكرة الشعب المصري لزمن طويل كنموذج رائد للمعارضة الوطنية الديموقراطية . ولكن مسألة « البديل » اكثر صعوبة لليسار من اليمين المتمدن ، من حيث ان الشرعية وحدها لا تكفل له حرية التحرك الموازية لمستوى الاحداث . رغم ذلك فقد كانت « التجربة » درسا بليغا لليسار في مصر ومفتاحا مهما للابواب المغلقة .

ان يناير المصري مستمر رغم انتهاء يومه التاسع عشر عام ١٩٧٧ بفاجعة ، فأسبابه لم تنته بعد ، ومقوماته الاساسية لم تتآكل .. فالوجدان الطبقي للعاملين لا زال قائما ، والوعي المنظم للطلاب والمثقفين لا زال كامنا ، والتفاعل بينهما لترسيخ قواعد التغيير مرهون بادراك القيادة السياسية التي ولدتها الاحداث لهوية الازمة : وهي ان محور الوحدة الوطنية المصرية هو الارتباط العضوي بين التحرير والتنمية والديموقراطية . لقد كان غياب هذا العنصر الاخير في التجربة الناصرية سببا في تدهور التنمية منذ عام ١٩٦٥ وفي الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ . والتاريخ الاجتماعي لانقلاب مايو ، ايار ١٩٧١ هو تاريخ الانقضاض على العناصر الثلاثة

★ التخطيط من المتحدث القيادي باسم الحزب الشيوعي المصري .

(٢٦) عن « اوراق ديموقراطية » يناير ١٩٧٧ عدد ٧ .

مجتمعة ، مما كان يجب ان يفضي ـ موضوعيا ـ الـــى سقوط النظــام الجديد . ولكنه بدلا من ان يسقط غمر البلاد بالفتنة الطائفية حينا ، وبمخاطر المجاعة حينـــا آخر ، وبتقنين ألقمع حينا ثالثا ، حتى يخفي هــذا الستار الوجـــه « الساقط » للنظــام .

ولكنه لم يسقط ، لأن الثمرة الدانية ، لم تعثر على اليد التي تقطفها .

الفصل الثاني

الديموقراطية بين الثورة الناقصة والثورة المضادة

١ ـ اليسار والديموقراطية

كانت اطروحة الصراع بين الماركسيين المصريين طيلة العهد الناصري ـ وربما قبل ذلك بقليل وبعد ذلك بقليل ـ هي التساؤل « ثورة أم ثورتان ؟ » ، أي هل المنظور الاستراتيجي لقضية الثورة في مصر ، انها ثورة برجوازية وطنية ديموقراطية تنجز الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، أم انها بصدد ثورة اشتراكية تحقق الديموقراطية الشعبية ؟ كان فريق يقول ان البرجوازية المصرية لم تنجز ثورتها بعد، وبالتالي فنحن لا نزال في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية. اما الفريق الآخر فقال ان البرجوازية ألقت براية الاستقلال في الوحل ، ومن ثم يتعين على الطبقة العاملة « وحزبها الطليعي » ان تقود الثورة للتحرر الوطني والاشتراكية معا .

ومن الواضح ان الفكر والتعبير في هذه الاطروحة ـ الصراع ، من مؤثرات النموذج السوفياتي والصين وتجارب أوروبا الشرقية ، اكثر منه استخلاصا للقوانين النوعية التي تحكم حركة التطور الاجتماعي في مصر . وقد كانت النتيجة البعيدة المدى في آثارها ، هي أن فريقي الأطروحة سقطا في امتحان التاريخ ، حين اكتشفا من موقعين مختلفين عام ١٩٦٥ « طريقا خاصا » للتطور الديموقراطي هو حل تنظيماتهم المستقلة والالتحاق كأفراد بتنظيم السلطة الناصرية . وربما يختلف المؤرخون السياسيون طويلا في المستقبل حول هذه الخطوة الاستثنائية من جانب اكبر تنظيمين شيوعيين في مصر حينذاك . ولكن التاريخ الاجتماعي ـ الثقافي ، يستطيع أن ينير الطريق لهؤلاء ، بمجموعة من الحقائق :

١ ـ ان التخلف الاجتماعي لشعوب المستعمرات قد انعكس على الفكر والمجتمع معا ، ولم ينج من ذلك الفكر الماركسي . وقد انعكس ذلك على التكوين الاجتماعي للحركة الماركسية (القيادات الاجنبية ـ القواعد البرجوازية الصغيرة ـ غلبة المثقفين على الهيكل التنظيمي) ، كما انعكس على اسلوب العمل السياسي (التطرف بين التنظيم الحديدي والتنظيم المتسيب ، والتطرف بين شعار

العمال ماثلة في المائة وشعار كل الشعب ، والبعد عن الفلاحين ـ في ظل الشعارين ـ وهم يؤلفون غالبية الشعب) ، وأنعكس أخيرا على الفكر في عبادة النص والتجريد الذي يصل حد الغموض ، وانعدام التصور الاستراتيجي لحد التناقض بين تاكتيكات قصيرة الزمن (وهو العنصر الذي تزاوج مع فردانية ـ لا فردية ـ البرجوازي الصغير فأثمر ظاهرة التشرذم بالانقسامات والانشقاقات التي لا تحصى والتي كانت تجد دائما مسوغات موضوعية ومبررات مبدئية) .

٢ ـ رغم أن يسار هذه التنظيمات استقبل الانقلاب الناصري في البداية على انه فاشية عسكرية (وهو نفسه تحليل الاحزاب الستالينية في العالم كله حينذاك) بينما استقبل الفريق الآخر الانقلاب في السلطة بأمل ، فانهما معا دخلا السجون والمعتقلات الناصرية التي استشهد فيها الكثيرون من المناضلين ، على انهما « معارضين » . مع ملاحظة انه خلال الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ أنجز النظام الجديد تأميم قناة السويس والمصارف والشركات الأجنبية مما حقق له شرعية جديدة « تطورت » خلالها مواقف اليسار الماركسي فاصبحت أكثر ايجابية لدرجة القول بأن الماركسيين المصريين دخلوا اقبية التعذيب وهم ليسوا في تناقض رئيسي مع النظام ، ولا مع انفسهم . بل كادوا ان يتوحدوا في حزب يناير ، كانون الثاني ١٩٥٨ . وقد كانت هذه الوحدة هي مصدر قلق عبد الناصر من المعارضة الراديكالية المنظمة اي المستقلة عن منابر السلطة ، مهما كانت نقاط الالتقاء . ولم تكن مطلقا مواقف الماركسيين المصريين من الوحدة المصرية السورية هي السبب في اعتقالهم ، وهي المواقف التي أثبتت الأيام المرة في ما بعد صحتها ، على اية حال . أي ان مسألة الديموقراطية كانت الحلقة الرئيسية في أزمة النظام واليسار على السواء .

٣ ـ على بعد مئات الأميال من القاهرة والعمران (حيث معسكرات الاعتقال تحت اشراف الخبراء الالمان) أمضى الماركسيون والديموقراطيون المستقلون المصريون بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ أكثر من اربع سنوات ونصف بعيدا عن الحياة والواقع اليومي للشعب ، ابتعدوا اكثر مما كانوا بعيدين في السابق . . ولم تكن سوى الزيارات العائلية المتباعدة والرسائل السرية والاذاعات التي يمكن التقاطها بأجهزة الراديو الترانزستور ، هي وسيلة الاتصال بالعالم الخارجي . وفي ظل أوضاع بالغة الصعوبة ، وتحول السجن تدريجيا لان يكون هو العالم ، كان من الطبيعي ان تزداد السلبيات في التكوين الاجتماعي واسلوب العمل السياسي والفكر ، فالسجن الطويل الأمد والذي تصبح فيه الحياة الطبيعية من ذكريات الماضي الذي لا يعود ، تبرز الجوانب الاكثر يأسا في الفرد والجماعة على السواء . اضحت عبادة النص امرا اكثر من طبيعي في غياب الواقع الانساني ، وامسى التجريد اطارا وحيدا للتفكير بين جدران زنزانة تبلغ مساحتها مترين مربعين او عنبرا صغيرا محشودا بالارواح الميتة من هول الوحدة والعذاب . ويصبح التشرذم في الفكر

والتنظيم هو الثمرة الوحيدة لتضخم الذات او انكماشها على السواء ، يتشرذم الفكر لا بين افراد الجماعة الواحدة ، بل داخل الفرد الواحد حين تتغير مواقفه بين يوم وليلة ، ويتشرذم التنظيم لا بين الكتل بل بانسلاخ الافراد لدرجة الاعتزال ، او انسلاخ التنظيم الصغير لدرجة الانحلال .

٤ ــ هكذا شهدت السجون المصرية بين اواخر الخمسينات من هذا القرن ومنتصف الستينات اسوأ مرحلة في تاريخ الحركة الماركسية المصرية . عاد اليساريون تحت وطأة عذاب الديموقراطية الى اصولهم المبكرة التي استقبلوا بها الثورة ، فقالوا بأن الدولة تمثل سلطة الاحتكارات (وبفضل هذا اليسار دخلت الارقام بالحاح للمرة الاولى تحليلات الماركسية المصرية ، وان بالغوا في استخدامها لدرجة التجريد الرياضي الذي وصل بهم الى نتائج تعارضت مأساويا مع اجراءات النظام اليومية من ناحية ومع حلهم لتنظيمهم والانخراط في المنبر الناصري من ناحية اخرى) . ومن ثم كان بديهيا ان يختتموا تحليلاتهم بشعار اسقاط الحكم . وراح الآخرون في الطريق النقيض ، اي لدرجة القول بأن هناك مجموعة اشتراكية في قمة السلطة تقود الثورة . وبدأت مشاوراتهم السرية المبكرة لحل التنظيم (وهو الامر الذي عارضه قيادي ماركسي مصري هو الكاتب محمود امين العالم ، حين استدعاه انور السادات عام ١٩٥٨ ليعرض عليه حل الحزب فاعتذر بأن ذلك ليس من صلاحياته) . لقد كانت المفاجأة للتيار اليساري القائل باسقاط النظام الناصري ، تحت وطأة عذاب الديموقراطية ان هذا النظام نفسه قد اتخذ عام ٦١ ــ ١٩٦٢ عدة اجراءات راديكالية في بنية الاقتصاد المصري ، كما اصدر « ميثاقا وطنيا » في العالم نفسه يغازل بعض العموميات الماركسية : وكانت المفاجأة للتيار الآخر القائل باشتراكية القمة في السلطة ان النظام رغم اجراءاته الراديكالية (التي تفترض تحالفا مع الماركسيين) لم يتخذ اجراء ديموقراطيا بالافراج عنهم . وكانت النتيجة ان استمر هذا التيار على خطه ، بينما عدل التيار الاول في اتجاهه اليساري اكثر من الكثير ، رغم أن هذا التعديل جاء نتيجة اجراء اقتصادي نحو الاستقلال والتنمية ولم يكن تعديلا جذريا في المسألة الديموقراطية التي يلح عليها هذا التيار . ولكن « لغة الارقام » التي اغنى بها تحليلاته السياسية هي ذاتها التي قادته الى قلب ــ لا تطوير ــ خطه السياسي من شعار اسقاط النظام الى التأييد . ولم يتساءل الفريقان كلاهما : كيف يمكن بناء المجتمع الجديد بغير قوى اليسار ؟ ولم يجب احدهما بأن سؤال انور السادات لمحمود امين العالم لا يزال قائما لدى النظام ، فحتى « التأييد » من منبر منظم ومستقل مرفوض . هذا من ناحية الاطار السياسي . اما المضمون الاقتصادي الاجتماعي لاجراءات ٦١ ــ ١٩٦٢ فيقول ان التأميمات الواسعة للشرائح العليا من البرجوازية المصرية لم يكن قط بذرة التحول الى الاشتراكية ، بل تأسس « القطاع العام » ليديره التحالف التكنقراطي ــ البيروقراطي بجناحيه العسكري والمدني لحساب راسمالية الدولة الوطنية في طورها التاريخي الجديد . اي ان هذه الاجراءات لم تكن لتحل مشكلة

الديموقراطية التي عانى منها البعض في تحليلاتهم ، ولم تكن لتحتاج الى مواهب وجهود وافكار البعض الآخر لان مضمونها الاجتماعي (من حيث وظيفتها في هيكل الانتاج ومن ثم مواصفات قوى الانتاج اللازمة لتأدية هذه الوظيفة) لا يحتاج اليهم.

٥ ــ بعد حوالي ثلاث سنوات من هذه الاجراءات ، تدرج التقارب بين التنظيمين الرئيسيين في الحركة الماركسية المصرية من الوحدة الفكرية الى التشرذم التنظيمي . وهي مفارقة صارخة ، فالوحدة الفكرية تؤدي الى وحدة تنظيمية . ولكن حين يكون الفكر نفسه هو التسليم بالمنبر الواحد للنظام والغاء الاستقلال التنظيمي لاية قوى خارجه ، فان التفتت التنظيمي يقود موضوعيا الى صياغة « حل الحزب » صياغة تبريرية مشتركة : هي الاعتراف بقيادة عبد الناصر للمرحلة التاريخية . وهو اعتراف متأخر جدا . ولكن ما العلاقة بين شرعية القيادة الناصرية ، وشرعية الديموقراطية ؟ هناك علاقة ، غير ان القول ــ والفعل ــ بأن القيادة هي بحد ذاتها الديموقراطية ، لا يمكن ان يكون تحليلا ماركسيا خلاقا للسلطة والمجتمع في مصر . على أية حال ، فحين أيقن النظام من أن « حل الحزب » الذي طالب به السادات محمود العالم منذ سبع سنوات قد أصبح واقعا من قبل ان يتقرر رسميا ، عمدت السلطة الى الافراج عن الماركسيين مع زيارة خروشوف لمصر في مايو ، أيار ١٩٦٤ . اي انها ربطته بعامل خارجي . ولم يكد يمضي عام حتى صدرت جريدة « الاهرام » شبه الرسمية وفي صدر صفحتها الاولى خبر استثنائي بالنسبة لتقاليد ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ اذ اعلنت ان اكبر تنظيمين شيوعيين اقدما على حل نفسيهما والطلب الى كوادرهما الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي العربي . وهو حادث فريد في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ان لم يكن في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية . بل هو يجيء بعد تجربة معاكسة في اميركا اللاتينية حيث لم يقم الشيوعيون الكوبيون بالثورة ، ومع ذلك تحول فيدل كاسترو الى الشيوعية وأصبح الامين العام للحزب الشيوعي. كما انه يجيء في وقت، وقد انتهت « الخطة الخمسية » الاولى والوحيدة (٦٠ ــ ١٩٦٥) للتنمية المصرية ، والتي بعدها بدأ التدهور الذي انتهى بالهزيمة في ١٩٦٧ .

★ ★ ★

لقد كان ما يشبه « الاجماع » الماركسي في مصر ، يسارا ووسطا ويمينا ، على حل التنظيم المستقل عبئا محزنا على كاهل أزمة الديموقراطية في مصر ، رغم كل الاخطاء الفكرية التي تحمل وزرها المنظمات الشيوعية المصرية . ذلك ان هذا « الحل » المفاجىء والاستثنائي قد اقر ضمنا بشرعية الصيغة الناصرية للديموقراطية ، وحاصر موضوعيا اية اجتهادات اخرى تقول بضرورة الاستقلال التنظيمي رغم اي لقاء سياسي . لقد الغى هذا « الحل » فكرة الجبهة من اساسها، وبالتالي فقد اسهم في تحريم المعارضة وتجريم الرأي الآخر . وقد دفع اليسار

المصري ، والمجتمع ككل ، ثمن هذا الخطأ التاريخي ، ثمنا باهظا . ذلك ان رحلة الثورة المضادة بدأت عام ١٩٧١ من هذه « الثغرة الواسعة » حتى ان اليسار المصري ظهر في تلك الآونة وما بعدها وكأنه من انصار الدكتاتورية والحكم البوليسي . ولم يشفع له الدعم المباشر الذي قدمته بعض وجوهه لانقلاب مايو ، أيار ١٩٧١ بالاشتراك العلني في أرفع مستويات السلطة التنفيذية (الحكومة) والشعبية (الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي) والتشريعية (مجلس الامة) . بل كانت المأساة الحقيقية ان هذا البعض قد استكمل الخطأ التاريخي القديم **بخطأ تاريخي جديد** ساهم في تكريس **شرعية** الانقلاب . وبعيدا عن « النوايا » فهو ادانة موضوعية بالغة التعقيد للخطأ التاريخي السابق وللنظام الناصري معا . فقد كان **الفرق** الذي حرص الرئيس السادات على ابرازه بين العهدين ، هو **الديموقراطية** . ومن ثم يصبح الاشتراك في الحكم الجديد اعترافا بلاديموقراطية الحكم القديم . كيف يمكن اذن تبرير « حل الحزب » ؟ ولكن كيف يمكن ايضا الاشتراك في الحكم الجديد و « التنظيم السياسي الوحيد » للسلطة لا يزال قائما ؟ انه التناقض الذي تكفل النظام الانقلابي نفسه بحله عمليا حين استغنى عن تكتيك الاستعانة بالوجوه اليسارية كواجهة للحكم في البداية . ولكنه التناقض المأساوي الذي جعل « بعض اليسار الحاكم » يشهد ، ولو صامتا مبلبلا ، ضرب الديموقراطية الذي توالى في مجلس الوزراء ومجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي والصحافة . كان منظرا فاجعا بحق أن بعض « الرفاق » يحكمون والبعض الآخر يحاكمون .

ولكن هذا التخبط المثير في مواقف اليسار المصري من قضية الديموقراطية ، كان انعكاسا مباشرا لذلك التبسيط والغموض والتعميم الكامن في الاطروحة ـ الصراع : ثورة ام ثورتان ؟ هل انجزت البرجوازية مهام الثورة الوطنية الديموقراطية أم لم تنجز ؟ فالحقيقة ان هذا السؤال الصحيح في جوهره كان جوابا حاسما عند لينين وستالين في ظروف المجتمع الروسي عشية الثورة والمجتمع السوفياتي غداتها ، وظروف اوروبا الشرقية عشية الحرب العالمية الثانية وغداتها . ولكنه بالنسبة لمصر لا يعود السؤال في ذاته جوابا سهلا ، ولا يبقى الجواب اللينيني او الستاليني من حقنا . بل يصبح السؤال والجواب مرهونين بالتعريف على المسألة الديموقراطية في مصر قبل الناصرية واثناءها وبعدها .

٢ ـ مصر والديموقراطية

قصدنا من التركيز على موقف اليسار من الديموقراطية ان نركز على حقيقة ماركسية تماما ، وهي ان تأثير علاقات الانتاج على الفكر هو العامل الحاسم في تطور الوعي الاجتماعي وليس العكس . هكذا افرزت علاقات الانتاج المتخلفة فكرا عاجزا عن التحليل الصحيح ، رغم امتلاك اصحابه نظرية كاملة للتنوير الاجتماعي . كما أننا اردنا ان نركز على خصوصية المجتمع ، وهي احد عنصري القانون الماركسي

المعروف بالعام والخاص ، ولكن في ظل التخلف يهمل بعض الماركسيين الوجه « الخاص » للقانون ويركزون على « العام » ويعتبرون كل ما قاله ماركس عن بريطانيا او انغلز عن فرنسا او لينين عن روسيا قانونا « عاما » . وليس هذا صحيحا ، فاللينينية اضافات الى نظرية الثورة التطبيق الروسي للماركسية ، والماوية أضافت التطبيق الصيني للماركسية . وكل تطبيق يحتوي بالضرورة على ابداع نظري ، ولكنه « خاص » بالتجربة وليس عالميا مطلقا . فلا لينين ولا ماو صاغا المادية التاريخية او المادية الجدلية ، ولكن يمكن أن نعيد اليهما فضل الكلام المفصل عن الدولة والحزب والتحالف ، لانهما واجها المشكلة عمليا في التطبيق ، اي في الواقع الخاص . وهي مشكلة الديموقراطية بلا زيادة أو نقصان . وهي مشكلة تنظيم علاقات الانتاج في المجتمع الجديد . ولا نظن ان ماركس أو انغلز في أوروبا القرن التاسع عشر كانا مطالبين بصياغة « علاقات الانتاج » في كافة المجتمعات وجميع العصور .

لذلك كان تركيز اليسار الماركسي في مصر على القانون « العام » دون استكشاف عناصر القانون الخاص ، بل وتعميم خصوصيات المجتمعات والازمنة الاخرى ، انعكاسا مباشرا لتخلف علاقات الانتاج في مصر الحديثة ، هو العجز عن الابداع . وتركيزنا على هذه الظاهرة يصدر عن قناعة راسخة بأن اليسار المصري في طليعة القوى الحية القادرة على أحداث أي تغيير في البنى الأجتماعية لمصر ، ذلك ان هذا اليسار قد استمر على مدى ستين عاما متواصلة (تأسس الحزب الأشتراكي الأول عام ١٩١٨ والحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٠) ، كما ان هذا اليسار قد انجز تيارا فكريا قويا تجاوز حدود مصر الاقليمية في الفترة ذاتها ، كذلك فقد اعطى من التضحيات الجسيمة ما يفوق الطاقة ويعد علامة بارزة في تاريخ النضال المصري ، الامر الذي يمنح بصيصا من الأمل في القدرة على الصمود كلما هيمنت الظلمة .

ولكن المسألة الديموقراطية في مصر قد عانت على أي حال من الارتباك الفكري لمختلف الاتجاهات ، خاصة بعد افلاس الليبرالية المصرية عشية الحرب العالمية الثانية مع توقيع معاهدة التهادن مع الاحتلال البريطاني عام ١٩٣٦ . غير أننا قبل هذا الافلاس الليبرالي لا بد أن نشير الى بعض الحقائق الاجتماعية ـ الثقافية في التاريخ المصري الحديث ، والتي تتعلق من زاوية أو أخرى بقضية الديموقراطية .

ان مصر لم تنج في ظل التدهور والانحطاط الذي أصاب الدولة الاسلامية والهيمنة العثمانية من تدني « حقوق الانسان » فيها لدرجة انسحاق « أهل البلد » انسحاقا تاما .. وقد بلغ هذا الانسحاق منتهاه في ظل العصر التركي المملوكي ، فهو انسحاق شامل لحقوق « الفلاح » كما كانوا ينادون المصريين و « البدو » كما كانوا ينادون العرب ، بدءا من حق العمل وانتهاء بحق الدفاع عن أرض الوطن

مرورا بحق **المشاركة في صنع القرار** . كان السادة هم الاتراك والمماليك ، والمصريون هم العبيد . وقد كان ذلك العصر ـ المملوكي التركي والتركي المملوكي ـ على مدى ستة قرون هو أسوأ العصور في تاريخ مصر كله . . حيث انه في ظل المجتمع العبودي الفرعوني منذ آلاف السنين كان المصريون انفسهم هم السادة والعبيد . أما في ذلك العصر فقد صاروا عبيدا بدرجات متفاوتة . والنتائج التي يجمع عليها المؤرخون لهذا العصر (بين بداية القرن الثالث عشر الميلادي ونهاية القرن الثامن عشر) هي انه كان مستحيلا القول بأن هناك **قواما طبقيا لمجتمع مصري** ، بل كان هناك السادة **الاجانب** لهم حق **الحكم** وجمع **الضرائب** وتكوين **الجيش وقوى الامن** الداخلي بمستوياتهما المختلفة . أما « الفلاحون والبدو » فهم مطالبون **بزراعة الارض** دون ملكيتها او استئجارها ، وتعليم القرآن وامامة المصلين لالقاء « مواعظ طاعة اولي الامر » ، والخدمة في منازل السادة وأسواقهم واحتراف المهن التي لا يجيدها الاجانب كالنقش والطلاء والحفر على الجدران والجلد والنسيج ، وكالبناء والزخرفة ، حتى ان العصر المملوكي في مصر كان من ازهى عصور المعمار الاسلامي . وقد كان هناك الى جانب الفلاحين والبدو فئة عريضة من « الحرافيش » الذين لا عمل لهم . ومن الطبيعي ان يكون**الاستقطاب الاجتماعي** في هذه الحال شاملا **فئات الارض** وتجارة **الرقيق** .

ان غياب « القوام الطبقي » للمصريين في ذلك العصر كان يعني انه ليس هناك « مجتمع مصري » ، ورغم ذلك كانت المفارقة هي تتابع الثورات في مصر منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي حتى حملة نابليون بونابرت عند نهاية القرن الثامن عشر عام ١٧٩٨ . ويشير الجبرتي في « عجائب الآثار » كما يشير الطهطاوي في « تخليص الابريز في تلخيص باريز » الى **جمهورية الامير همام** او **شيخ العرب همام** الذي استقل بصعيد مصر في مواجهة الوالي والسلطان التركي معا حوالي عام ١٧٦٥ ويؤكد الجبرتي أن المحاولة الهمامية وصلت ذروتها عام ١٧٣٦ ولكن « الدولة » الهمامية لم تبق اكثر من اربع سنوات عندما انهارت في ١٧٦٩ وكانت بذلك آخر ثورة مصرية قبل الحملة الفرنسية . وبرغم ان الجبرتي قد تصدى لهذه الثورة تفصيلا الا ان الكلمات القليلة التي جاءت على لسان الطهطاوي في « تلخيصه لفرنسا » بالغ الأهمية والاستثناء ، حيث يصف الديموقراطية الفرنسية الوليدة وعلاقة الحاكم بالمحكوم فيقول « لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم ، وهذا هو مثل مصر في زمن **حكم الهمامية** فكانت امارة الصعيد **جمهورية التزامية** » (١) وليس لهذه الكلمات من معنى سوى ان مصر **المسحوقة** عرفت نوعا من الحكم الجمهوري سبق الثورة

---

(١) من المثير للاستغراب والتساؤل ان هذا النص الوارد في طبعة عام ١٩٠٥ (طبع على ذمة مصطفى فهمي الكتبي بجوار الازهر) ص ١٩٦ و ١٩٧ ، لم يرد في طبعة وزارة الثقافة المصرية ص ٢٥٢ و ٢٥٣ حيث نلاحظ النص مبتورا بكيفية لا سبيل لتفسيرها بالخطأ المطبعي .

الفرنسية نفسها . على ان الذي يعنينا هو انه خلال ستة قرون من الانحطاط عرفت مصر الى جانب « **غياب القوام الطبقي** » عنصراً آخر ملازماً هو **الثورة** . او مسلسل الثورات الذي بدأ على نحو **مؤكد** بثورة الهوارة (وهي ذاتها القبيلة التي ينتمي اليها الامير همام آخر الثوار) وبني سليم بزعامة حصن الدين بن ثعلب التي وقعت حوالي عام ١٢٥٣ وانتهت باعلان استقلال صعيد مصر كما جاء في « التعريف » للعمري و « السلوك لمعرفة دول الملوك » للمقريزي . وفي عام ١٢٦٠ قامت ثورة عبيد القاهرة بقيادة الزاهد الشيعي الكوراني وقد ذكرها المقريزي ايضا في المصدر نفسه ، ويشير بولياك الى أنها استمرت سبعة اعوام . ويذكر ابن اياس في « بدائع الزهور في وقائع الدهور » ان ثورة زراعية كبرى في الصعيد عام ١٣٥٣ وهو يستخدم كلمتي « العربان » و « الفلاحين » كمترادفين . ولكن ابن تغري بردي في « الحوادث » يروي الكثير عن « ثورات الفلاحين » للاستيلاء على القمح في ١٢٩٩ و ١٣٠١ و ١٣٥٢ و ١٣٨١ و ١٤٠١ و ١٤٩٦ و ١٤٩٨ و ١٥٠٢ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥١٢ في البحيرة والصعيد والغربية والشرقية ـ جميع أرجاء مصر ـ كما يؤكد ابن اياس . وهو نفسه الذي يذكر ثورات الحرافيش والفقراء عامة واهمها ثورة ١٣٦٩ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ . ويذكر ابن تغري بزدي ثورات العبيد واهمها ثورة ١٤٣٧ التي طالبت بتوزيع الارض وثورة ١٤٤٥ التي يصحح تاريخها ابن أياس بعام ١٤٤٢ . ويبدو أن ثورة شيخ العرب همام في أواسط القرن الثامن عشر كانت تتويجا لهذا التيار التاريخي ـ الاجتماعي من ثورات مصر ، فقد استقطبت اغلب الظواهر التي تكررت في كل ثورة ، وأتيح لها أن تبني **دولة مستقلة** تتبنى صياغة ما للنظام الجديد .

أول هذه الظواهر ذلك التحالف **العضوي المصري** بين الفلاحين والبدو او بين العربان والمصريين بلغة ذلك الزمان . وهي اشارة بالغة التبكير الى العناصر الاساسية **لعروبة مصر** ، وبغير هذا التحالف لم تكن هناك ثورة . والظاهرة الثانية هي ان الهدف ظل دائما استخلاص مصر من المماليك اي **الاستقلال** بلغة زماننا . والظاهرة الثالثة هي انها ثورة **فلاحين** ، يبدو ذلك من قواها الاجتماعية المتصلة بصورة أو بأخرى بالارض وكذلك من « المطالب » التي وصلت الى حد توزيع الارض . والظاهرة الرابعة هي نظام الحكم الذي كان « جمهوريا الترامبا » من مجلسين احدهما « للمشايخ » والآخر « للجمهور » بلغة الطهطاوي . والظاهرة الرابعة هي حصول هذه الثورات على بعض المطالب الجزئية من الحاكم في اطار « حجة » يدعوها البعض تجاوزا « بالماجناكارتا » ، وهي لم تكن في واقع الامر سوى شكل بدائي للميثاق الدستوري بين الحاكم والمحكوم ولا ترقى على اي نحو الى مستوى « العقد الاجتماعي » . ولكنها في جميع الاحوال كانت نواة فكرة الدستور التي ظهرت باسم « فرمان الشروط » بعد وصول بونابرت . وللدكتور لويس عوض ملاحظة مهمة في هذه السياق حين قال « اما سذاجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم ، فواضحة من انهم لم يدركوا ان اي ميثاق او عقد اجتماعي او

دستور يبين أصول الحكم ويحدد اركانه يصبح مجرد قصاصة ورق آذا لـم يكن هناك تنظيم سياسي شعبي من نوع ما يحميه ويضعه موضع التنفيذ » (٢) وذلك في مجال نقده لموقف هؤلاء الزعماء من « ديموقراطية » الحملة الفرنسية . ولكننا سنلاحظ ان هذا التنظيم لم تقم له قائمة ، حتى عندما شارك المصريون في خلع الوالي التركي وتنصيب محمد علي واليا على مصر لـم يعرف المصريون فكرة « التنظيم السياسي الشعبي » الا بعد اكثر من نصف قرن من ذلك التاريخ . وكان طبيعيا ان يتم ذلك مع البدايات الاولى لتبلور مجتمع طبقي واضح في مصر . ذلك ان محمد علي « استقل بمصر » ولم تستقل مصر به .

على اية حال ، فانه رغم الهدف المعلن للحملة الفرنسية بأنها جاءت كما قال بونابرت لتخليص مصر من المماليك وردها الى أهلها ، فان المصريين قاموا في عهده بثورتين تعرفان بثورة القاهرة الاولى وثورة القاهرة الثانية . وخرج الفرنسيون ، ولكنهم كانوا قد بلوروا عند المصريين تلك النواة الغامضة للحكم الديموقراطي من حكومة ومجلس نيابي بل وما يشبه الوثيقة الدستورية ولكـن بتسميات ذلك الوقت . وقد أضاف المصريون بكفاحهم ضد الفرنسيين الى نضالهم السابق ضد الاتراك والمماليك انهم يتوحدون ضد الغزاة والحاكم المستبد ، ولكنهم لا يتمزقون في حروب اهلية ضد بعضهم البعض . وكان ذلك يشكل مفارقة مـع « الأهداف الاجتماعية لثوراتهم » لو أنهم لم يكونوا جميعا مسحوقين ، فالطغاة المستبدون كانوا الاجانب أنفسهم ، قبل ان يتبلور قوام طبقي واضح لاهل البلاد . وما لم ينجزه بونابرت أنجزه محمد علي ، وما أنجزه بونابرت أجهز عليه محمد علي . هنا كانت المفارقة ، فقد استطاع محمد علي أن يقضي على المماليك ، ومن ثم استعاد المصريون بعضا من « وجودهم » الاجتماعي والاقتصادي . أما الحضور السياسي الذي تعرفوا على بعضه ايضا في عهد الحملة فقد ألغاه الحكم الاوتوقراطي لمحمد علي . واقصى ما يمكن قوله في ذلك العهد العلوي الجديد كيفيا انه غير علاقات الانتاج لصلحة المصريين — فضلا عن تحديث وسائل الانتاج — ومهد بذلك موضوعيا لولادة الطبقات الاجتماعية المصرية ، ولكن على حساب المشاركة في صنع القـرار السياسي وحق الرقابة الشعبية على الحكم . هنا كان محمد علي — رغـم كـل منجزاته التي يمكن ايجازها في انه مؤسس الدولة الحديثة في مصـر — وحاشيته الالبانية ، مجرد « اجانب » في مخيلة المصريين . وهـي الصورة التـي ستزداد رسوخا طيلة عصر السقوط بدءا من عباس الاول ابي الخديو توفيق ، حيث لا تعود هناك منجزات ولا دولة حديثة بل « اجانب » فقط . وحيث يترسخ في اعمـاق المصريين ان عدم اكتمال وجودهم بغيابهم القهري عـن مسرح بلادهـم السياسي يتسبب في الهزائم العسكرية والازمـات الاقتصادية الطاحنـة ، ومن ثـم فـي السقوط . اي ترتبط الديموقراطية عضويـا بالاستقلال العربـي لمصر والتقـدم

(٢) د. لويس عوض — تاريخ الفكر المصري الحديث — الجزء الاول (ص ٦٢) .

الاجتماعي لشعبها ، أو ما نسميه بلغتنا المعاصرة ، بالوحدة القوميـة والتنميـة الداخليـة .

لذلك كانت الثورة العرابية (١٨٨١ ــ ١٨٨٢) رغم قصرها الشديد ومأساتها التي وقعت بالغزو الاجنبي (الاحتلال البريطاني) **اكمل نماذج الثـورة الوطنيـة الديموقراطية في تاريخ مصر الحديث ، سلبا وايجابا** . فهي الثورة الوحيدة التـي اختزنت في وعيها ولاوعيها معـا كافة مقومات الثورات المصرية منذ تدهورت الدولة الاسلامية وتفككت أوصالها الى دويلات حتى هيمنت عليها السلطنة العثمانية فـي ظل الخلافة التركية . كانت الثورة **وطنية** ولم يكن هناك **احتلال عسكري اجنبـي** ، بل تمثل السقوط الاقتصادي منذ انهيار دولة محمد علي الى خلع الخديو اسماعيل في القروض الاوروبية والمشروعات الاستهلاكية التي اوقعت مصر في الديون حتى آن **الاجانب** دخلوا جهاز السلطة السياسية في أعلى مستوياته حماية لاموالهم . ومـن ثم فقد كان مفهوم الوطنية آنذاك هـو استقلال مصـر الاقتصادي . كانـت الارستقراطية المصرية قد ولدت بالاقطاعيات التي تكرم بها محمد علي عـلى بعض « الاعيان » المصريين . وكان جنين الطبقة الوسطى يولد في السوق والارض وجهاز الدولة على السواء . ومن ثم أصبحت هناك حقيقة موضوعية مستقلة عـن الحكـم الاوتوقراطي هي « المصلحة الوطنية المصرية » التي اعترف لهـا اسماعيل ببعض الحق في التمثيل السياسي بموجب دستور وبرلمان ١٨٦٦ الذي دام حوالي ثلاثة عشر عاما تعطل خلالها ما يقرب من عامين . ولكن هذه المصلحة الوطنية المصريـة قـد تعاظمت آخر اعوام العقد السابع من القرن التاسع عشر (١٨٧٩) حـين تبلورت اللائحة الوطنية ومشروع الدستور الجديد . ولكن **الغرب** الذي تورط معه اسماعيل في « مديونية مصر » حتى العنق اي حتى انه رهن البلاد تقريبا ، قـد فـزع مـن الليبرالية المصرية وخلع اسماعيل وجاء بتوفيق الـذي رفض ان يصـدر الدستور وعاد الى الحكم الاوتوقراطي . وهكذا فقد كان القـوام الطبقـي للمجتمع المصري البازغ من آثار محمد علي الذي حاول الاستقلال بمصر ، وقد تناقض هـذا التطور الاقتصادي الاجتماعي مع آثار محمد علي نفسه في الحكم الاوتوقراطي ، فأدى الـى نقيض الاستقلال : التبعية الاقتصادية لاحتكارات الغرب واشتراك أوروبا مباشرة في صنع القرار السياسي ، رغم تبعية مصر حينذاك للسلطنة العثمانية . وسنلاحظ الخاتم العسكري لنهاية استقلال مصر بالغزو البريطاني عام ١٨٨٢ . ذلك كله نتيجة الحضور الموضوعي للمصلحة **الوطنية** المصرية وغياب تمثيلها السياسي فـي ظـل الاوتوقراطية . هكذا اشتعلت الثورة العرابية من اجل **الدستور والبرلمان** ، رغـم ان القيادة **عسكرية** اساسا ، او لهذا السبب . فالجيش كان ــ قبل التبلور الطبقي للمجتمع ــ من المحرمات ، ثم اصبح تدريجيا منذ محمد علي علامة التطور الجديد في علاقات الانتاج داخل المجتمع . اي ان نشأته ذاتها كانت ارهاصا وطنيـا بظهـور المجتمع المصري . ولما كان المصريون قبل ذلك هم المسحوقون ، وهم الفلاحون ، فقد كان من الطبيعي آن يصبح تكوينه الاجتماعي مـن هؤلاء . وهـم في الوقت نفسه

الطليعة الاكثر حساسية لتناقض المشهد الاقتصادي مع المشهد السياسي ، وهم ايضا الاكثر اطلاعا على « حلم » الطهطاوي ونبوءاته التي لم تعرف التحقق في زمن محمد علي لان ميلاد قوامهم الأجتماعي لم يكن قد تم ، انهم فلاحون **ومثقفون** كذلك . ويسجل التاريخ يوم ٩ ايلول ــ سبتمبر ١٨٨١ مشهدا سوف يتكرر بعد اكثر من سبعين عاما على نحو مختلف ، حين وقف الضابط الفلاح أحمد عرابي في ساحة قصر عابدين امام الخديو توفيق يطلب باسم الجيش والشعب عزل الحكومة وتشكيل برلمان وزيادة القوات المسلحة والتصديق على قوانين الاصلاح ، فيقول له الخديو مستنكرا « لقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي » فيقول له عرابي « نحن لن نورث بعد اليوم » (٣) وتكون الثمرة الديموقراطية لهذا **الحوار التاريخي المسلح** دستور ١٨٨٢ . وهو ارقى دساتير العالم في ذلك الوقت (٤) . وهو يضيف الى دستور ١٨٧٩ الذي منع من الولادة بخلع اسماعيل . وكان الوثيقة الدستورية الاولى التي **تفصل بين السلطات** بنص صريح (بعد ان انفصلت المصالح بشكل صريح) بتحريمه الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية مجلس النواب (مادة ٢٠) واقراره المسؤولية الوزارية امام المجلس (مادة ٣٦) وحق هذا المجلس في اصدار التشريعات الجديدة والرقابة على اصدار القوانين ، وحقه في تعديل او تنقيح اي قانون (مادة ٢٧) وينسحب هذا الحق على الدستور نفسه (مادة ٢٧) الذي اخذ المجلس حق تعديله وتفسيره (مادة ٤٨) ووضعت الميزانية وكل ما يتصل بالجباية اي الضرائب تحت سلطة المجلس مباشرة (المادتان ٤٥ و ٤٦) والنائب « وكيل عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التي انتخبته » (المادة ٨) وللنواب « الحرية التامة في ابداء آرائهم وقراراتهم » اذ « لا يجوز أن يكون احد منهم مرتبطا في رأيه بتعليمات تصدر له عن وعد أو وعيد يوجه اليه » (مادة ٩) . كما اقر علنية الجلسات (مادة ١٤٥) والحصانة البرلمانية (المواد ١٤ و ١٥ و ١٦) والحق في تنظيم لائحة داخلية للمجلس .

اضاف دستور ١٨٨٢ مبدأ التكافل في المسؤولية بين الوزراء ، فالوزير مسؤول عن وظيفته وعن كل ما يتعلق بمجلس الوزراء (النظار بلغة ذلك الوقت ــ المادتان ٢١ و ٢٢) . واخذ المجلس حق اقرار المعاهدات مع الدول الاجنبية او الامتيازات التي تمنح لرعاياها (مادة ٣٨) بالاضافة الى استقلال القضاء وانشاء ما سمي « بالقضاء الاهلي » . وكان اخطر ما في الدستور ــ وسيظل كذلك الى الآن ــ انه **خلا من اي نص على دين ما للدولة** . وهو بذلك كان يصوغ للمرة الاولى والوحيدة في تاريخ مصر الحديث ثورة وطنية **ديموقراطية** تحطم اركان الحكم الاوتوقراطي بالفصل بين السلطات واركان المجتمع الثيوقراطي بالفصل بين الدين

---

(٣) صلاح عيسى ــ الثورة العرابية ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ١٩٧٢

(٤) د. عصمت سيف الدولة ــ الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر ــ دار المسيرة ــ بيروت ١٩٧٧ (ص ٣١) .

والدولة . هذا حدث عام ١٨٨٢ . لذلك لم يسمح به **الغرب** فتدخلت الاساطيل البريطانية لتمنع حدوثه بقوة السلاح . اي ان الغرب الليبرالي اغتال الديموقراطية المصرية مرتين مشهورتين منذ ستينات القرن الماضي ، فخلع اسماعيل بعد توقيعه على دستور ١٨٧٩ ، وضرب الثورة العرابية بعد دستور ١٨٨٢ واحتل البلاد ثلاثة ارباع القرن .. فلم يتركها الا مكرها عام ١٩٥٦ . وكان عدوانه الثلاثي في ذلك العام « بمناسبة » تأميم قناة السويس ، اي بمناسبة استرداد السيادة الوطنية على آخر « رهنية » لمصر من أيام سعيد باشا والخديو اسماعيل .

كانت هذه الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٥٦ فترة تطور الاستعمار الغربي من الكولنيالية الى الامبريالية الى الاستعمار الجديد ، وقد شهدت مصر طوالها الحضور العسكري المباشر للغرب ، فلم تكد تغيب جحافله عن بوابة مصر الشرقية (سوريا ولبنان وفلسطين) حتى زرع الكيان الصهيوني – اسرائيل – بأحدث وسائل الأجلاء الاستيطاني المطبقة منذ امد بعيد في روديسيا وجنوب افريقيا ، وكشف بذلك تحالفه الاصيل مع رأس المال اليهودي العالمي رغم حربين عالميتين ، كما هتك قناع الديموقراطية عن جوهر عنصري ، لحماية الموقع الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، وممرات الاحتكارات الدولية ، والطاقة الوليدة في آبار النفط العربي . وكانت مصر الفقيرة ، كشأنها دائما مفتاح المنطقة كلها . وكانت محكومة داخل الحدود وخارجها على السواء بهذه الحقائق :

● ان تراث الحكم الاوتوقراطي طيلة تاريخ الاسرة العلوية من ١٨٠٥ الى الملك فاروق ١٩٥٢ والغرب بأشكاله المختلفة وامتداده الصهيوني عام ١٩٤٨ متحالفان مصيريا ضد الديموقراطية المصرية .

● لأن اللحظات النادرة التي استحوذ فيها الشعب المصري على الديموقراطية ، كان يترجمها على الفور **استقلالا** عن النفوذ الغربي **ومشاركة** لاوسع طبقاته في الحكم وتطلعا ما للارتباط بالمشرق .

● ولان احتضان الحكم الاوتوقراطي للارستقراطية المصرية المرتبطة بالارض ، واحتضان الغرب للطبقة الوسطى الناشئة المرتبطة بالسوق ، قد ترك بصمته التاريخية على البرجوازية المصرية بمختلف شرائحها العليا والمتوسطة ، وهو ما اسميه بالتداخل بين قوى الثورة والثورة المضادة . يبدو ذلك واضحا منذ الخلاف « الدستوري » بين شريف باشا وعرابي اذ كان الاول يميل الى دستور ١٨٦٦ بينما كان عرابي يرى الاضافة الى دستور ١٨٧٦ . وجوهر الخلاف « اجتماعي » لان دستور الخديو اسماعيل (١٨٦٦) كان يحدد الناخبين والمرشحين تحديدا اجتماعيا (العمد والمشايخ والاعيان) بينما جاء دستور ١٨٨٢ يعطي السلطة التشريعية للشعب دون وصاية ارستقراطية .

● وقد ظهر هذا التداخل في نشأة أول حزب عرفته البلاد ، وهو « الحزب الوطني » ، فهو لم يكن « حزبا يواجه احزابا اخرى من ابناء البلاد تتعارض في المبادىء والبرامج ، ولكنه في حقيقته ، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية في جملتها » (٥) . وهي الظاهرة التي سنتابعها في نشأة « حزب الوفد » وتطوره من ثورة ١٩١٩ الى معاهدة ١٩٣٦ وحتى الغائها عام ١٩٥١ ، ثم في نشأة التنظيمات السياسية لثورة ١٩٥٢ وتطورها من « هيئة التحرير » الى « الاتحاد القومي » الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » . هذه التنظيمات كلها ليست « أحزابا » بل اقرب الى فكرة المنتديات من الناحية التنظيمية والى « الشارع » نفسه من زاوية المضمون السياسي . انها تضم « مصر كلها » وقد اجتمعت حول قضية ما وزعامة ما ، وبالتالي فهي ليست « جبهة » أيضا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة . انها وعاء واسع وغير انضباطي .

● والتداخل التاريخي في البنية الاجتماعية للبرجوازية المصرية له اصوله الاقتصادية وانعكاساته السياسية معا . من ناحية الاصول ، فان ما يسمى بالاقطاع المصري لم يكن قط اقطاعا بالمعنى الاوروبي ، حيث كانت الدولة المركزية في مصر تنظم الري والزراعة منذ فجر التاريخ المكتوب بحيث لا تسمح بنشأة الاقطاع على الطراز الدائري المغلق في اوروبا . كذلك فان كبار ملاك الاراضي المصريين قد وظفوا انتاجها في التجارة والعقارات والمقاولات والصناعة . والطبقة المتوسطة من الفلاحين المالكين واصحاب الشركات والمصانع الحرفية الصغيرة في القاهرة كانوا بالضرورة على علاقة عضوية براس المال الكبير سواء كان قادما من كبار الملاك أو الشركات الاجنبية . وفي مضاربات البورصة كثيرا ما أفلس المتوسطون ، وايضا نجا بعضهم بالالتحاق بالفئات العليا او التحول الى كومبرادور . انعكس ذلك التداخل سياسيا بانسجام الحكم الاوتوقراطي مع المصالح الارستقراطية في الارض والسوق معا . وهو الامر الذي شكل تحديا مبكرا لاستقلال الطبقة الوسطى . وهو الاستقلال الذي لم يتم انجازه قط ـ رغم جلال ثورة ١٩١٩ ـ الا مع الثورة الناصرية ، اي بغير الاداة التنظيمية للطبقة وهو « الحزب » .

● أن الحضور الاستعماري المباشر للغرب في مصر طيلة ثلاثة الارباع القرن التالية للثورة العرابية وبقاء الحكم الملكي الاوتوقراطي ، لم يسمحا للطبقة الوسطى المصرية بانجاز الثورة الوطنية الديموقراطية ، فدستور ١٩٢٣ الذي اصدره الملك فؤاد كاحدى ثمار ثورة ١٩١٩ يتواضع كثيرا الى جانب دستور عرابي ١٨٨٢ بالاضافة الى تعرضه للتعطيل عام ١٩٢٨ والالغاء عام ١٩٣٠ والتعطيل من جديد طيلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) والخرق عديدا من المرات أشهرها

---

(٥) عباس محمود العقاد ـ عبقري الاصلاح محمد عبده ـ القاهرة ١٩٦٢

عام ١٩٢٤ وعام ١٩٤٢ . وكانت تحكم خلال هـذه الفترات حكومات الاقلية الدستورية فتراقب الصحف وتحظر الاجتماعات العامة وتعتقل المعارضة ، على هواها . وكانت الصحافة والمظاهرات من عرابي الى سعد زغلول الى نهاية عهد فاروق ، هما الاكثر تعبيرا عن المعارضة .

● اذا كانت الليبرالية المصرية قد اشهرت افلاسها الرسمي بتوقيع اقطابها على معاهدة ١٩٣٦ فان ذلك لم يكن قط افلاسا لليبرالية بحد ذاتها ولا للطبقة الوسطى بحد ذاتها . وانما كان أفلاسا لذلك التداخل والتشابك المعقدين بين قوى الثورة والثورة المضادة ، بحيث لم ينجز الاستقلال الطبقي للبرجوازية المتوسطة ولا الديموقراطية لبقية ألطبقات النامية في احشائها : البرجوازية الصغيرة ، الفلاحون ، الطبقة العاملة ، المثقفون . من جهة الليبرالية السياسية كنظام دستوري فانها لم تنل حظوة التطبيق الا لحظات نادرة في تاريخنا الحديث حتى يمكن القول انها أفلست ، بل لعلها نجحت في تلك اللحظات الاستثنائية بأنها كانت دوما بشير **النهضة** من ظلمات السقوط الحضاري بتهيئة اسباب **التقدم** لمجموع الشعب ، اي لمصر . وعلى الجانب الآخر حين كان يقتالها الغرب والحكم الاوتوقراطي ، فقد كان كفاح المصريين في سبيلها مضنيا ونبيلا ورائعا لدرجة الشهادة ، مما يؤكد رسوخها في الضمير الوطني العام . ومن جهة الطبقة الوسطى ، فانها لم تسقط بمعاهدة ١٩٣٦ ولا بثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ بل لعلها بالثورة الناصرية أحرزت وجودها المستقبل للمرة الاولى . وبالتالي فان دورها في أنجاز **الثورة الوطنية الديموقراطية** ظل قائما . ولكن الثورة لم تعد ثورتها ، لان الزمن الاجتماعي للمصريين لم يتوقف طيلة وقفتها هي محاصرة بين الاستعمار والحكم الاوتوقراطي وكبار الملاك . كان الزمن قد تغير .

٣ ـ الناصرية والديموقراطية

نظلم الناصرية لو قلنا انها كانت ثورة واحدة ، فالحقيقة انها كانت ثلاث ثورات . ونظلم التاريخ لو قلنا ان أيا من هذه الثورات كانت ثورة كاملة . ونظلم الناصرية والتاريخ معا لو قلنا انها بدات أنقلابا وانتهت ثورة ، فالحق انها من حيث المضمون الاقتصادي الاجتماعي كانت ثورة في ظل اي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح ، كما انها من حيث الشكل السياسي كانت انقلابا في ظل أي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح .

اما انها كانت ثلاث ثورات فهذا ما حدث : الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ هي الثورة **الوطنية** التي حققت **استقلالا لمصر** هو الاول من نوعه منذ عشرات القرون . ومن هذه الزاوية وحدها هي أكثر راديكالية من الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ حيث لم يكن مطروحا في برنامجهما التخلص من الحكم الاوتوقراطي المتمثل في الخديو توفيق ثم في الملك فؤاد ، فقد اطاحت ثورة ٢٣ يوليو ، تموز

١٩٥٢ بآخر رموز العرش العلوي في اليوم الثالث من قيام الثورة (١٩٥٢/٧/٢٦) وأعلنت الجمهورية بعد احد عشر شهرا من هذا التاريخ (١٩٥٣/٦/١٨) . وكان جمال عبد الناصر بذلك أول حاكم مصري مستقل منذ الوف السنين . وتلك نقلة كيفية في تاريخ النهضة اذ رافقتها معركة سافرة مع الاحتلال البريطاني انتهت بعدوان السويس ودحره سياسيا في شتاء ١٩٥٦ . وكان ذلك ايذانا بالتخلص من الحليفين الاساسيين المعاديين لنهضة مصر : الغرب والاوتوقراطية . اقول « ايذانا » لان الغرب حين جلا عن البلاد كان قد ترك امتداده الصهيوني منذ ثماني سنوات .

اما الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٦ فهي ثورة **الوحدة القومية** التي كانت مصر وسوريا نواتها الاولى ، ثم اقبل الاشتراك المسلح في ثورة اليمن ــ رغم انفصال سوريا عام ١٩٦١ ــ برهانا على ان الثورة القومية للناصرية لا زالت مستمرة . وقد كانت هذه الثورة نقلة كيفية في استعادة المعنى الاستراتيجي لاستقلال مصر (بتأمين بوابتها الشرقية) من براثن عصور السقوط التي تلت دولة محمد علي .

واما الفترة الواقعة بين عامي ٦١ و ٧٠ رغم الهزيمة العسكرية بينهما وتدهور خطة التنمية الاقتصادية وتعاظم الطبقة الجديدة ، فانها تكون **الثورة الاجتماعية** حيث انتقلت السلطة في **شخص قائدها** من تمثيل الطبقة الوسطى موضوعيا الى تمثيل قاعدة اجتماعية أوسع من البرجوازية المتوسطة والصغيرة والفلاحين والعمال . وهي نقلة كيفية جديدة في تاريخ مصر الحديث تستجيب لمتغيرات المشهد الاجتماعي المصري طيلة الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، حيث أعادت توزيع الثروة الوطنية على نحو اقل ظلما ولا نقول اكثر عدلا ، كما حققت نوعا من التوازن الاجتماعي من شأنه ان يحول دون وقوع حرب أهلية . كذلك فقد كانت التنمية الراسمالية للمجتمعات المستقلة حديثا عملا مستحيلا في ظل التخلف عن « الانتاج الرأسمالي العالمي » فالتبعية الاقتصادية ومن ثم السياسية للغرب ، هي قدر الدول التي تختار بوهم او بقصد طريق التطور الراسمالي .

ولعله من المفيد القول هنا ان الثورات الثلاث الناقصة هي من زاوية ما ترسيخ متطور للثورة الاولى اي الوطنية ، فالوحدة القومية هي الوطنية ذاتها في بعدها الافقي الاستراتيجي ، والثورة الاجتماعية هي الوطنية ذاتها في بعدها الراسي الاجتماعي . حينذاك كنا نستطيع ايجاز الثورات الثلاث في القول بأنها تشكل الثورة الكاملة ، لولا انها جميعا كانت ثورات ناقصة . لا لنقص « شخصي » في قيادتها بل لنقص موضوعي .. هو الديموقراطية . وبرغم انه يصح القول دائما بأن الناصرية او غيرها قد « ورثت » عن الماضي القريب والبعيد ، الا ان صحة هذا القول تصاحب التفسير الجزئي وليس التبرير الشامل .. فحينذاك لا يصبح

القول صحيحا . فالوراثة الاجتماعية ليست احادية الجانب ولا ساكنة ، بل هي متعددة الجوانب وديناميكية التفاعل . ومن ثم لا يصح ان ننسب المسؤولية في حالة الخطأ التاريخي الى الماضي وحده أو الى الحاضر وحده ، بل الى **الحركة التاريخية وقواها الاجتماعية الرئيسية** ، أي قوى الثورة او الثورة المضادة .

اقول ذلك سلفا ، لان الديموقراطية في الثورة أو الثورات الناصرية كانت **الغائب ـ الحاضر** الذي ميز في غيابه وحضوره مرحلة تاريخية كاملة في حياة مصر .

لقد ورثت الثورة حقا تقاليد غير ديموقراطية في اسلوب الحكم وتخلفا حضاريا مروعا ، ولكنها على الوجه الآخر ورثت تراثا موصولا من نضال مصر الديموقراطي . ولكن أهم ما ورثته ، ما جاءت من صلبه مباشرة ، وهو ما يمكن الاشارة اليه في ما يلي من نقاط :

١ ـ اقبلت الثورة من « الجيش » خط الدفاع الاول عن النظام القائم ، وبالتالي فقد كانت « **تنظيما عسكريا سريا** » . **تنظيم عسكري** ، هذه هي الصفة الاولى ومحتواها غير ديموقراطي على الأطلاق ، بل تسلسل هرمي يخضع فيه المستوى الادنى للمستوى الاعلى في **تنفيذ الاوامر** . ويمكن ان يقال هنا انه لم تكن هناك عدة مستويات في التنظيم حتى عام ١٩٥١ حين تشكلت « الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار » أي ما يشبه اللجنة المركزية . قبل ذلك كان هناك **القائد الفرد** ومريدوه من الضباط . مستويان فقط هما القمة والقاعدة . الصفة الثانية هي إنه تشكيل من **الضباط فقط** ، ولم يكن للجنود فيه نصيب طالما انه حسب التسلسل الهرمي في الجيش سيكون هؤلاء عند ساعة الصفر مجرد أدوات منفذة اوتوماتيكيا . والصفة الثالثة هي السرية شبه المطلقة حتى يمكن ضمان نجاح الحركة وعدم تصفية اركانها قبل بدء الأنقلاب . والسرية تعني في النهاية الافراط في العزلة وتنفيذ التعليمات اكثر من مناقشتها . وباستثناء انور السادات الذي ضمه عبد الناصر بقرار وافق عليه الجميع عام ١٩٥١ لم يعرف عن أي ضابط آخر انه « شاغب » على النظام الملكي والانكليز علنا ، رغم أنهم جميعا وبدرجات متفاوتة اتصلوا بالتنظيمات المدنية كحزب مصر الفتاة والاخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية .

هذه النشأة التاريخية لتنظيم « الضباط الاحرار » كانت نشأة سوسيوثقافية في الوقت نفسه ، اي انها اشتملت ضمنا على محتوى اجتماعي محدد وأسلوب في الوعي من شانهما الاتصال مباشرة بعد نجاح الثورة بتمثيلها الطبقي من جهة وكيفية معالجتها للمسألة الديموقراطية من جهة أخرى .

٢ ـ اقبلت ثورة الجيش في ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ بديلا للشارع المصري وليست مكملا له أو جزءا منه كما كان الحال في الثورة العرابية . الضباط كأفراد جزء من الشعب ، ولكنهم كتحرك راديكالي يستهدف قلب النظام القائم كانوا

بديلا عنه . والسبب الاول هو تدهور الاحزاب العلنية وفي مقدمتها حزب الوفد الاكثر تجسيدا للشارع الشعبي في الماضي وعجزها عن ان تكون البديل **الاجتماعي** للنظام بعد ان تورط تكوينها الاساسي في استقبال مصالح طبقية لكبار الملاك والتجار ، المعادية للتغيرات الراديكالية في تكوين الشارع المصري قبل الحرب الثانية وبعدها . والسبب الثاني هو تشرذم الطلائع الجديدة الاكثر تجسيدا لهذه المتغيرات ، بحيث انها لم تحقق الحد الادنى من الوحدة القادرة على انجاز التغيير في البنية السياسية يتسق مع قوى الانتاج الجديدة . والسبب الثالث هو ان الطبقة الوسطى كان لا يزال لها دور موضوعي في بناء المجتمع الجديد ، ولكنها فقدت التمثيل السياسي الصحيح مع تدهور حزب الوفد من ناحية ، وانفراطها الايديولوجي في احزاب متناقضة المصالح الاجتماعية من ناحية اخرى ، وتشابكاتها الاقتصادية المعقدة مع الطبقات القديمة والجديدة من ناحية ثالثة ، ورعبها التاريخي من اليسار من ناحية رابعة ، واعتمادها على وسائل اعلان الراي اكثر من التنظيم الحزبي من ناحية خامسة ، ومعايشتها المضنية لتخريب الليبرالية من ناحية اخيرة . ومنذ حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ، يناير ١٩٥٢ حتى قيام الثورة بعد ستة أشهر ، شهدت مصر فجوة مثيرة بين سقوط فعلي للنظام وغيبة فعلية للبديل . عبر عن هذه الفجوة تعبيرا اصيلا عجز الحكم عن الحكم باستقالة عدة حكومات خلال فترة وجيزة واحيانا فور تشكيلها ، وعجز الشارع عن الحكم . ومن هذه الفجوة دخل الجيش ليصنع تاريخا جديداً .

٣ ـ كان هذا الجيش قادما مباشرة من اول حرب خارج الحدود تقوم بعد خروجه في عصر الخديو اسماعيل الى حدود السودان والحبشة . كان قادما من فلسطين ، حيث تمت هزيمته مع غيره من الجيوش العربية في منع الامتداد الغربي ـ الصهيوني من الولادة (الشرعية الدولية) على ارض عربية تمثل ، امنا وتهديداً ، بعدا استراتيجيا لمصر . هو اذن جيش مهزوم في معركة **ضد الغرب** بمعنى ما ، **ومع الغرب** بمعنى آخر . ولانه الجهاز الاكثر حساسية لقضية **امن الوطن** ، فانه عند نجاحه في الاستيلاء على السلطة ، يلازمه **هاجس السيادة الوطنية** على نحو جديد تماما ، يتصل بفكرة محمد علي دون حلمه الامبراطوري الذي وصل به الى اليونان ليصبح احد عناصر الثورة العالمية المضادة للثورة اليونانية ، ويتصل بالفكرة العرابية التي لم تتحقق قط ، وينفصل تماما عن حسبة سعد زغلول القائلة بأن العرب « صفر + صفر + صفر » ولكنه لا ينفصل عن فكرة تلميذ سعد « مكرم عبيد » حول عروبة مصر . تصبح السيادة الوطنية منذ البدء عند الثورة الناصرية اكثر شمولا جغرافيا من وحدة وادي النيل باتجاه المشرق في موازاة الاستقلال الاقتصادي والقرار السياسي عن الغرب .

٤ ـ أن عدم امتلاك « نظرية » مسبقة للثورة لا يشين هذه الثورة ، فلعل الابداع النظري كان مطلوبا اكثر من « التطبيق » السهل لاحدى النظريات . كما

ان القول بمنهج « الصواب والخطأ » دلالة على الاسلوب التجريبي للثورة ، لا يصلح تفسيرا لمقوماتها النظرية ، فأي صواب وأي خطأ وما هو المعيار في كليهما ؟ مع ذلك فما سمي بالمبادىء الستة التي اعلنتها الثورة يؤكد خلوها من « الوضوح النظري » الذي يمكن الاشارة اليه بانخفاض مستوى الوعي لدى الضباط الشباب ، على نقيض هذا المستوى لدى الثورة العرابية ، اذا كان على درجة رفيعة من النضج . ولكن مأساوية المقارنة تبدو في ان الوعي الناضج عند العرابيين رافق هزيمتهم ، بينما **الوعي الناقص** عند الناصريين رافق نجاحهم . ولا فائدة من القول بأن المبادىء الستة المذكورة لم تكن **البرنامج الاصلي** للثورة ـ كما اشار الى ذلك خالد محيي الدين ـ فمجرد ضياع هذا البرنامج وفقدانه نهائيا يدل على ان « المبادىء الستة » تمثل الحد الادنى من الاتفاق النظري وتصوغ علاقات القوى الفكرية داخل صفوف الضباط وتمثل القاسم المشترك لدرجة الوضوح بينهم (٦) .

انعكست هذه المقدمات ـ ضمن تفاعلاتها مع الواقع المتغير ـ في مجموعة من النتائج العامة التي يمكن تركيزها في نقطة واحدة هي قضية الديموقراطية .

اول هذه النتائج هو العودة بمصر الى صيغة **دمج السلطات** . وقد تبلورت هذه الصيغة منذ الخطوة الاولى للثورة في جملة **اجراءات عملية** ، ففي العاشر من ديسمبر ، كانون الاول ١٩٥٣ الغى دستور ١٩٢٣ واعلن دستور مؤقت من ١١ مادة ستة منها عن المبادىء العامة والخمسة الاخرى عن تنظيم السلطة في الدولة ، احداها تطلق يد قائد الثورة في اتخاذ **ما يراه** لحمايتها مع تعيين الوزراء وعزلهم ، واثنتان تخولان مجلس الوزراء **تولي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية** . وفي السادس عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر عن دستور

---

(٦) يقول خالد محيي الدين في ما يمكن اعتباره جزءا من ملكراته تحت عنوان « الصفحات الاولى من قصة ٢٣ يوليو » بجريدة الاهالي عدد ٢٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ ما نصه « ولعلها المرة الاولى التي يكتفي فيها تنظيم باعداد نسخة خطية وحيدة من برنامجه يطلع عليها العضو الجديد ثم يعيدها على الفور دون ان يسمح له بالاحتفاظ بها . اعددنا مشروع البرنامج **انا واحمد فؤاد** (اي العضوان اليساريان) وعرضناه على جمال عبد الناصر فوافق عليه بعد ان **ادخل بعض التعديلات** .. وكان البرنامج مختصرا للغاية .. صفحة واحدة تركز على **تحليل طبيعة الاستعمار** وتؤكد انه مصدر كل المشكلات والشرور التي تعاني منها مصر . وانه لا يمكن لمصر الخلاص من مشكلاتها دون **الخلاص من الاستعمار واعوانه** اولا . كان هذا هو المرتكز الاول لبرنامجنا . اما النقاط الاخرى فمنها : اقامة **جبهة وطنية** تضم كافة القوى والعناصر والاحزاب الوطنية لمقاومة الاستعمار ، اقامة **جيش** وطني قوي يسمح فيه **بترقية الجنود الى رتبة الضباط** ، تحقيق **العدالة الاجتماعية** . وقد استطاع هذا البرنامج **الواضح المحدد** ان يجتذب الى حركتنا **ضباطا** عديدين ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية . **ومنه صيغت فيما بعد قيام الثورة المبادىء الستة** » .

جديد جرى الاستفتاء عليه (**مع استفتاء على رئاسة الجمهورية ــ ويجب ملاحظة ذلك جيدا**) في يونيو ، حزيران التالي ، على اساس الجمهورية الرئاسية ، فرئيس الجمهورية هو **رئيس الدولة** ويتولى **السلطة التنفيذية** ، وهو **القائد الاعلى للجيش**. وعام ١٩٥٨ الغي الدستور مع الوحدة المصرية السورية واصدر رئيس الجمهورية **بقرار منه** « دستور فترة الانتقال » الذي تضيف مادته الرابعة ان يتولى السلطة التشريعية مجلس أمة « **يحدد اعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية** ». وبعد الانفصال عام ١٩٦١ ظل رئيس الجمهورية **مصدر التشريع** (٧) حتى أعلن عن دستور جديد مؤقت عام ١٩٦٤ يجيز لمجلس الامة **ان يفوض رئيس الجمهورية في اصدار القوانين** . بالنسبة للسلطة القضائية فالمعروف « ان ثورة ٢٣ يوليو قامت والاحكام العرفية **مفروضة منذ حريق القاهرة** في يناير السابق ، **واستمر** الحكم العرفي حتى استفتي على دستور ١٩٥٦ في شهر يونيو فرفعت ثم **فرضت** مع الاعتداء الثلاثي في شهر اكتوبر ١٩٥٦ **واستمرت** حتى صدر الدستور الموقت في ١٩٦٤ فرفعت ، ولكن حلت محلها تدابير قانون أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي **يمنح رئيس الجمهورية في الظروف العادية سلطات استثنائية** » (٨) . وفي مايو ، أيار ١٩٦٧ وبموجب الدستور فوض مجلس الامة رئيس الجمهورية في اصدار القوانين ، وفي الشهر التالي فرضت الاحكام العرفية مع حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

ثاني هذه النتائج هو الغاء الثورة لمبدأ الحزبية ، وذلك منذ اعلن اللواء محمد نجيب في السادس من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٣ حل الاحزاب السياسية القائمة . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بحظر النشاط الحزبي بالنسبة الى أعضاء الاحزاب المنحلة (المادة ٢) وحظر تكوين احزاب سياسية جديدة (المادة ٦). واعلن الضباط الاحرار في الثالث والعشرين من يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٣ عن تشكيل ما سمي « هيئة التحرير » كتنظيم سياسي للثورة شعاره « كلنا هيئة التحرير » . وفي ٢٨ مايو ، ايار ١٩٥٧ يتغير العنوان فيصبح « الاتحاد القومي » وشعاره « الأتحاد ، النظام ، العمل » الذي استمر تنظيما سياسيا للوحدة المصرية السورية حتى الانفصال . وحينذاك فقط سوف نستمع الى جمال عبد الناصر يقول « اشعر الآن انه لا بد لي من ان اواجه معكم بشجاعة وشرف اخطاءنا التي يسرت للرجعية انقضاضها : ١ ــ وقعنا في خطأ **المصالحة مع الرجعية** . ٢ ــ وقعنا في خطأ كبير هو عدم كفاية التنظيم الشعبي ، وكانت نتيجة هذا الخطأ ان **الرجعية تسللت الى التنظيم** الشعبي وتمكنت من شل فاعليته الثورية **وحولته الى مجرد واجهة تنظيمية** . ٣ ــ اننا لم نبذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها . ٤ ــ اننا لم نستطع ان نطور جهاز الحكم الى مستوى العمل الثوري .

---

(٧) طارق البشري ــ الديموقراطية والناصرية ــ دار الثقافة الجديدة ــ القاهرة ١٩٧٥ ــ (ص ٢٠)

(٨) المصدر السابق (ص ٢٠ و ٢١)

٥ ـ ان بعض العناصر المؤمنة (بالطبع يقصد الايمان بالثورة) وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبي من حركة النضال الشعبي ، او لم تجد الموقع الذي تستطيع أن تقف فيه وتسهم باخلاص في توجيه النضال الشعبي » (٩) . ولكننا سنفاجأ في الخطاب نفسه بفقرة تقول « **ان التجربة قد اثبتت خطأ تكوين الاتحاد القومي الذي فتح ابوابه للقوى الرجعية ، وبالتالي لا بد من اعادة تكوينه** » (١٠) .

وهي مفارقة مثيرة لانها لا تنطوي على تناقض لفظي بل على اصرار في التمسك بصيغة « التنظيم السياسي الواحد » ـ وليس الحزب ـ رغم الاعتراف باخفاقه المرير . وهي مفارقة مرة أخرى تنطوي على أفكار البنية الطبقية للمجتمع والجوهر الراسمالي للاقتصاد . ولا يستطيع احد أن ينكر على الكاتب المصري الدكتور عصمت سيف الدين الدولة ناصريته الموضوعية الناضجة ، ومع ذلك ففي كتابه المهم « الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر » يقول « كان الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه الثورة في تجربتها الاولى لحل مشكلة الديموقراطية في مصر هو توهمها انها اذ تتولى الحكم باشخاص قادتها تكون قد قضت على سيطرة راس المال على الحكم » (ص ٤٨) ثم يستعرض ـ وهو استاذ القانون ـ قوانين الانفتاح الاقتصادي على الراسمالية المحلية والاجنبية في ظل الناصرية حتى يقول « لو أن مجلسا من كبار الراسماليين هو الذي كان يحكم مصر لما قدم للراسمالية والراسماليين كل هذه التسهيلات والتشجيعات والاغراءات والغنائم » (ص ٨٩) وينتهي الى ان الخطأ الاساسي للسنوات العشر الاولى من تجربة الثورة انها « أرادت أن تقضي على سيطرة راس المال على الدولة فاختارت راسمالية الدولة ، اسوأ النظم على الاطلاق » (ص ٩٠) . ورغم ذلك فهل استفاد عبد الناصر او الناصرية من اخفاق التجربة التنظيمية المذكورة مرتين ؟ كلا ، ففي الرابع من نوفمبر ، تشرين الثاني وفي الثامن عشر من الشهر نفسه عام ١٩٦١ بدأ الاعداد والتحضير لقيام « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي استبعد من ناخبيه ومرشحيه من اضيرت مصالحهم الاقتصادية باجراءات ذلك العام . وقد صدر قانون الاتحاد الجديد وشعاره « حرية ـ اشتراكية ـ وحدة » رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ليصبح بتعبير الدكتور سيف الدولة « الحلف البيروقراطي الراسمالي » (ص ١٢٤ من كتابه المذكور) وبتعبير آخر للكاتب نفسه انه اطار التحالف واداة السيطرة « للبيروقراطيين والراسمالية الطفيلية » ، و « أهدرت الرؤية الديموقراطية التي جاءت في الميثاق ، واهدرت الاحكام الديموقراطية التي جاءت في الدستور » (ص ١٢٦) . وعاد عبد الناصر الى نقد التجربة بعد هزيمة ١٩٦٧ المدوية على اثر الانتفاضة الشعبية الاولى في فبراير ، شباط ١٩٦٨ فاعلن « بيان ٣٠ مارس » مزمجرا في وجه « الطبقة

---

(٩) عن انور عامر ـ حكم عبد الناصر في النظرية والتطبيق ـ المكتبة النموذجية ـ القاهرة ١٩٧١ (ص ١٦٠ و ١٦١)

(١٠) من عصمت سيف الدولة « الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر » (ص ٩٨) .

الجديدة » منذ عام ١٩٦٥ ومتوعدا « البيروقراطية » بدولة المؤسسات وسيادة القانون **ومبقيا على صيغة « تحالف قوى الشعب العاملة » اي التنظيم السياسي الوحيد في الوقت نفسه** ، الى آن مات . أعاد بناء الاتحاد الاشتراكي العربي بالانتخاب من القمة الى القاعدة ، ولكن « بيان ٣٠ مارس » ظل حبرا على ورق . وكان قد قال قبل رحيله بخمس سنوات في ١٩٦٥/١/٢٠ « لسنا نستطيع ان نقول ان جيلنا قد ادى واجبه آلا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان **نطمئن الى استمرار التقدم** ، والا فان كل ما صنعناه مهدد بأن يتحول ــ مهما كانت روعته ــ الى فورة لمعت ثم انطفأت . . الى بداية تقدمت ثم توقفت » (١١) وكأنه كان يتنبأ فهذا ما حدث . ولكن النبوءة تعني المعرفة . والمعرفة تعني المسؤولية .

ثالث هذه النتائج هو الاستعاضة الفعلية عن الحزب او تعدد الاحزاب **بالدولة ذاتها** حتى أن وزير الداخلية كان هو نفسه آمين التنظيم في الاتحاد الاشتراكي . أضحت الدولة هي الحزب ، فهي الواسطة الوحيدة للعمل السياسي بأجهزتها الادارية والتنفيذية فارتبط « الولاء السياسي بالولاء للدولة كتنظيم ، وامتزج الولاءان ، وتركز النشاط السياسي حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس **الدولة والمجتمع** ، واتخذ النشاط السياسي شكل الاوامر الادارية والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلات الوظيفية، فالزعامة ممتزجة بالرئاسة، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الادارية . والثورة ــ كلها ــ من الناحية التنظيمية ــ قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية ، وامتزجت السياسة بالادارة » (١٢) ، « فصار جهاز الدولة هو الجهاز السياسي والاداري معا » (١٣) . وقد ادى هذا التراكب في مستويات النظام ــ بدمج السلطات وفردية القيادة ــ لان **الرئيس** هو مصدر التشريع وأن يتحول **الزعيم** الى مؤسسة السيادة ، وكلاهما **شخصية واحدة** . اي انه الدولة والشعب معا . والامر نفسه بالترادف يحكم العلاقة بين التنظيم السياسي الواحد (الذي هو **مصر كلها** ــ بل وقد نادى عبد الناصر زمنا بما اسماه **الحركة العربية الواحدة**) والدولة « فتظهر الدولة والشعب مترادفين في التقرير والتنفيذ . ولم تكن للناصرية حاجة لكوادر سياسية يجمعها التنظم او تتربى فيه ، فهو ليس جهاز صنع السياسة واتخاذ القرارات كما هو شأن الاحزاب ، فلديها جهاز الدولة ويصنع السياسة وتتخذ القرارات في رئاسته ، وتقوم رئاسة الجمهورية والمستويات العليا في الدولة بوظيفة الاحزاب هذه . وهو ليس الجهاز الاساسي الذي يقوم بدور الدعاية السياسية لدى الجماهير ، فان اجهزة الأعلام اللاسلكية والصحافة تقوم

---

(١١) المصدر السابق (ص ١٢٨) .

(١٢) طارق البشري ــ المصدر السابق ــ (ص ١٣) .

(١٣) المصدر نفسه (ص ٣١) .

بدور اساسي في ذلك وتشرف عليها وزارة الاعلام ، وخطب المساجد تشرف عليها في الغالب وزارة الاوقاف ، وهو ليس الجهاز الاساسي لقياس اتجاهات الراي العام بين الجماهير ، انما يقوم بهذه الوظيفة عدد من أجهزة الدولة نفسها . ان الدولة هنا هي الحزب » (١٤) .

رابع هذه النتائج هو تحول وضع الصحف الى وضع التنظيم السياسي نفسه ، بل تبعيتها القانونية له . ولما كان من المستحيل « الغاء » الصحافة كما حدث للاحزاب ، فقد تحولت الصحف الى « ادارات رسمية » تصب في جهاز الدولة ، وأصبح الصحفي « موظفا » كأي موظف حكومي ، يتلقى التعليمات ، حسب التسلسل الهرمي ، من الرئاسة أو وزير الاعلام او الرقيب في مصلحة الاستعلامات . هكذا « اندمجت » ما تسمى بالسلطة الرابعة في المجتمع مع بقية السلطات في سلطة واحدة « مفارقة » المجتمع ، فأصبح « الفكر » مرادفا للاعلام ، صدى للصوت الواحد من ناحية ، وامست الصحافة كالتنظيم السياسي عباءة واسعة يلتحف بها الجميع .

خامس هذه النتائج بدات بحادث مبكر عميق الدلالة ، هو شنق عاملين في مصنع نسيج « كفر الدوار » شمال غرب الدلتا ، هما خميس والبقري ، عام ١٩٥٣ ، وذلك لمطالبتهما بحق « الاضراب » للعمال . وبرغم ان القطاع الخاص ــ اي الانتاج الراسمالي التقليدي ــ كان في ذروة ازدهاره ، الا ان الثورة التي اعلنت ضمن مبادئها الستة « القضاء على هيمنة راس المال على الحكم » قد عاقبت العاملين لمطالبتهما بديموقراطية العمل بين العامل والراسمالي بالاعدام . وكانت الثورة ذاتها هي التي اعتمدت على اضراب واعتصام عمال النقل في ازمة مارس ، آذار ١٩٥٤ في رفض الطريق الليبرالي وهم يحملون لافتات تهتف « لتسقط الحرية » ويطالبون ب « عدم السماح بقيام الاضراب » و « عدم الدخول في معارك انتخابية » (١٥) . هذان الموقفان صاغا في ما بعد علاقة الدولة بالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية ، اذ اشترطت عضوية الاتحاد الاشتراكي سلفا لعضوية النقابة العمالية او المهنية . وكما أصبح وزير الداخلية ذات يوم أمينا للتنظيم السياسي ، كثيرا ما أصبح وزير التعليم نقيبا للمعلمين ووزير العمل نقيبا للعمال . اي تحقيق الشمولية القصوى بأعلى درجات الاندماج بين السلطات والمنظمات الشعبية والمهنية .

★★★

---

(١٤) المصدر نفسه (ص ٣٦) .

(١٥) . جريدة « المصري » ٢٨ مارس ، اذار ١٩٥٤ وراجع تفصيلا لهذه الواقعة التاريخية في كتاب « عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان ــ دار روز اليوسف ــ القاهرة ١٩٧٦

ان هذه المجموعة من المقدمات والنتائج قد صاغها سياقا جدليا من الثوابت والمتغيرات من الماضي والحاضر من الافعال وردود الفعل من الخارج والداخل بما يتشابك مع بعضه البعض على نحو بالغ التعقيد ، بحيث لا يصبح السؤال « هل كان عبد الناصر دكتاتورا » (١٦) واردا ، لان السؤال الاهم والاكثر الحاحا : ماذا اضافت الناصرية (بهزائمها قبل انتصاراتها) من ابعاد واعباء على قضية الديموقراطية في مصر ؟

اضافت **اولا** ان استقلال الارادة الوطنية للمصريين ، هو مقدمة المقدمات لاي صيغة ديموقراطية جديدة ، من شأنها تنظيم علاقات القوى الطبقية في المجتمع . واستقلال هذه الارادة لا يتحقق الا باستبعاد القوى الاجنبية المباشرة (الاحتلال) وغير المباشرة (الاقتصاد) والركائز المحلية لهذه القوى (النظام الملكي والكومبرادور) .

واضافت **ثانيا** أن الارادة المصرية هي « الارادة العربية في شعب مصر » ، فالسيادة الوطنية لمصر لا تتحقق الا عبر السيادة القومية للعرب والارتباط الجدلي العميق بين الاقليم والامة .

واضافت **ثالثا** ان الارادة المصرية هي ارادة اوسع جماهير الشعب في **الانتاج** الوطني والقومي ، بحيث لا تكون هناك **هوة** بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . . وبحيث يصبح التحول الاجتماعي لردم هذه الهوة استكمالا موضوعيا للاستقلال ، لا تجاوزا له الى انحياز طبقي ، بل الى انحياز **لنهضة** المجتمع ككل .

تلك هي **الابعاد** ، ولكن **الاعباء** كانت خطيرة . كانت **اولا** تحويل الجيش من اداة للتغيير الى **نموذج في بناء السلطة والمجتمع** ، بمعنى آخر **عسكرة الحياة المدنية**. ثم انتقل النموذج **ثانيا** من الفرضية الفكرية لقائد الثورة الى التحقق الاجتماعي ، بانتقال مجموعة كبيرة من العسكريين الى الحياة المدنية في مؤسسات القطاع العام **مكافأة** لهم على **احداث** التغيير ، فأصبحوا جناحا اجتماعيا له مصالح محددة من شأنها **تجميد** التغيير . ولان « الادارة » أختيرت لهم واختاروها مكانا في علاقات الانتاج ، فقد كان التشابك بينهم وبين التكنقراط من جهة والبيروقراطية من جهة اخرى ضرورة لازمة . كما كان الارتباط بين العناصر الثلاثة والعمليات الكمبرادورية مسارا طبيعيا . هكذا تشكلت نواة ما دعاه عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ (تاريخ نهاية خطة التنمية وبداية التدهور الاقتصادي) بالطبقة الجديدة التي لا راس مال **انتاجي** لها ، ومع هذا كانت تملك كافة سلطات التقرير وقنوات التنفيذ . وبالتالي لم يكن لها مصلحة مطلقا في « الرقابة » من ناحية أو « مشاركة » الآخرين في

---

(١٦) للدكتور عصمت سيف الدولة ـ دار المسيرة ـ بيروت ـ تاريخ النشر غير مثبت .

صنع القرار . لم تكن لها اية مصلحة في اية صيغة ديموقراطية . بل كان التنظيم السياسي الواحد والذي يجمع « مصر كلها » هو وسيلتها لتمييع الصراع الاجتماعي ومحاولة تجميده ، لانه ينفي العمل الديموقراطي خارج علاقات الانتاج . هذا البديل المندمج في السلطة والمنفصل عنها في آن ، يحقق **مباركة** القرار العلوي دون **المشاركة** في صنعه . وفي التنفيذ يبتعد تلقائيا عن **الرقابة** عليه . كذلك الصحافة وبقية اجهزة الاعلام ، والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات « الشعبية » .

الليبرالية الاقتصادية المطلقة في السنوات العشر الاولى من الثورة لم تنعكس في الحدود الدنيا لليبرالية السياسية . والتخطيط الاقتصادي الموجه نسبيا في السنوات التالية لم ينعكس في الحدود الدنيا للديموقراطية الشعبية . هكذا بقيت الثورة في عهديها أو في مراحلها الثلاث (الوطنية ـ القومية ـ الاجتماعية) ثورة ناقصة . تنقصها الحلقة الرئيسية في النضال **الوطني والقومي والاجتماعي** ، وهي الديموقراطية . لقد اتيحت لها فرصة الابداع النظري في استخلاص صيغة ديموقراطية جديدة على العالم المتخلف ، **لتحدي الاستقلال والنهضة** ، ولكنها فوتت على نفسها الفرصة .. فلم تدرك قط ان لا ديموقراطية وطنية ولا ديموقراطية قومية ولا ديموقراطية اجتماعية ، بغير ديموقراطية سياسية .

وكان ثمن غياب هذه الحلقة الرئيسية التي تربط بين المستويات الاخرى للديموقراطية (منجزات الاستقلال والوحدة والتنمية) فادحا .. على مصر والعرب والعالم « الثالث » جميعا . لا نقصد الوف الشهداء المصريين والعرب في ساحة النضال الديموقراطي وعشرات الالوف في ساحة الصراع الوطني والقومي . بل نقصد هزيمة **الاستقلال** المصري والعربي عام ١٩٦٧ وهزيمة **النهضة** في انقلاب ١٩٧١ وهزائم العالم الثالث التي توالت . فكما كانت مصر الناصرية نموذجا رائدا لنهضة العالم المتخلف بعد الحرب الثانية ، كانت ايضا مفتاح السقوط مع السبعينات .

٤ ــ ديموقراطية الانقلاب

يحكي الرئيس السادات في ما يشبه « الاعتراف » ان انقساما داخل مجلس الثورة قد حدث فور قيامها حول اسلوب الحكم في المستقبل ، وهل يكون ديموقراطيا او دكتاتوريا ، فوقف عبد الناصر **وحده** في صف الديموقراطية (والمقصود بها في السياق الليبرالية) بينما وقف الآخرون **جميعا** في صف الدكتاتورية ، فاستقال عبد الناصر وعاد الى منزله ، فتراجع « الآخرون » عن

رايهم ، فتراجع هو (١٧) . حدث ذلك في بداية الثورة ، ولم تمض شهور الا وكان مسلسل الاجراءات المعادية للديموقراطية قد بدأ حتى بلغ ذروته في مارس ، آذار ١٩٥٤ حيث كان المشهد هكذا : عبد الناصر و « الآخرون » يقطعون الطريق على الليبرالية ، والضابطان اليساريان خالد محي الدين ويوسف صديق يقفان الى جانبها وقد انتهى امرهما بنفي الاول الى اوروبا وسجن الثاني (١٨) .

قرب « نهاية » الثورة ـ بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ـ حاول عبد الناصر ، كما تقول الوثائق المتوفرة الآن (١٩) محاولة مضنية لبناء « الحزب الثوري » أو « الطليعة الاشتراكية » . وفي ليلة ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ تساقط هذا الحزب لدى الضربة الاولى من قوى الثورة المضادة داخله ، فقد كان ممدوح سالم محافظ الاسكندرية الذي تولى وزارة الداخلية ، والليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد احمد صادق رئيس أركان القوات المسلحة ، فضلا عن الرئيس السادات نفسه ، من الاعضاء البارزين في « الحزب السري » . كان سرا على الشعب لا على الثورة المضادة ، وكان أهم الاعضاء فيه « يعينون » في مستوياتهم بحكم « وظائفهم » في الدولة لا بأي معيار آخر . لذلك سقط ، ولم يكن لسقوطه اي صدى . سقط سرا كما اقيم .

معنى هاتين الواقعتين ان الثورة الناصرية في مرحلتيها : الليبرالية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي المركزي ، لم تنجح قط في اقامة ليبرالية سياسية للمرحلة الأولى ولا حزب ثوري للمرحلة الثانية ، وفي مرحلة وحدتها القومية مع سوريا كان غياب الديموقراطية من بين أهم عناصر الثغرة التي نفذ منها « الانفصال » . والاهم من ذلك كله ان الواقعتين تؤكدان « ليبرالية » عبد الناصر في المرحلة الاولى و « ثوريته » في الثانية ، دون أن يتمكن مطلقا من اقامة الليبرالية او الحزب الثوري . فليست القضية هي « النوايا الشخصية » أو « التركيب المزاجي » لقائد الثورة . وليست القضية بالمقابل من ثوابت الخصوصية الاجتماعية

---

(١٧) عن د. عصمت سيف الدولة في « هل كان عبد الناصر دكتاتورا » (ص ٣١) ولكن احمد حمروش يروي القصة ذاتها على نحو اكثر دقة بصفته احد « الضباط الاحرار » فيؤكد صحة الواقعة مضيفا ان خالد محيي الدين ويوسف صديق كانا الى جانب عبد الناصر في الاصرار على « الديموقراطية » حينذاك ـ راجع كتابه « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ـ الجزء الاول (من ص ٢٦١ الى ص ٢٨٣) .

(١٨) عن د. عبد العظيم رمضان ـ عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ (ص ١٥٨ و ١٥٩) .

(١٩) راجع ، مثلا ، « اوراق ناصرية في ملف سري للغاية » ـ وثائق قدم لها د. رفعت السعيد ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٥

المصرية (٢٠) . وانما هو **انفراد الطبقة الوسطى المصرية بالحكم طيلة الثورات الناصرية الثلاث** ، كرد فعل عنيف على وجودها المهدد والمتداخل مع الطبقات العليا والقهر الاجنبي طيلة الثلاثة أرباع القرن السابقة على استقلالها . وكرد فعل عنيف على تعاظم الطبقات الشعبية طيلة الثلاثين عاما السابقة على ثورة ١٩٥٢ . ورغم تناقض الناصرية مع شرائح من الطبقة الوسطى حول « اسلوب » التطور الراسمالي، ومن ثم حول « اسلوب الحكم » ، الا أن حصيلة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى كانت الانفراد بالحكم دون امعان للنظر في ان **الانفراد الطبقي** في المجتمع يقود في ظل التخلف الى **انفراد فئوي** للسلطة (او ما يسميه البعض بالاسلوب الدكتاتوري) .

على أية حال فقد أدى **ثأر** الطبقة الوسطى المصرية من ليبرالية النظام الملكي والتي كبلتها في قيود الاحتكارات الاجنبية وأرستقراطية الارض معا الامر الذي أعاق تطورها الطبيعي أكثر من مرة ، قد سمح لها في السنوات العشر الاولى من الثورة **بالاستقلال** لدرجة الانفراد ، ولكنه من جهة أخرى لم يمنحها حرية الحركة السياسية . كذلك أدى **رعب** هذه الطبقة من الجماهير **الشعبية** الى **تاميم** الديموقراطية مع التاميمات الأقتصادية للشرائح العليا من البرجوازية ، الامر الذي عزز استقلالها **دون انجاز النهضة** التي لا يمكن ان تكون في ظل المتغيرات الاجتماعية التالية لثورة ١٩٥٢ نهضة وحيدة الجانب (الاقتصادي مثلا) او وحيدة العائد (الى الطبقة الوسطى مثلا) .

هكذا انتهت الثورة الوطنية الديموقراطية في مصر مرتين عام ١٩٦٧ بالهزيمة العسكرية وعام ١٩٧١ بالانقلاب الدستوري ، وقد مهدت موضوعيا الطريق ونقيضه معا : اما « **ثورة ثقافية** » شاملة تستأنف النهضة بأقصى درجات الراديكالية الاقتصادية وأقصى درجات الديموقراطية السياسية معا وفي وقت واحد ، واما **ثورة مضادة** تكرس السقوط الاقتصادي والاجتماعي بالانفتاح المطلق على الاحتكارات الغربية لدرجة التبعية ، والانفتاح السياسي على الشرائح الاجتماعية القادرة على انجاز هذه « التبعية » .

وادت تراكمات الانفراد الطبقي بالنظام والانفراد الفئوي بالسلطة الى حسم الصراع لمصلحة الطريق الثاني ، المضاد لطريق الثورة الثقافية .

فالحقيقة ان مصر ـ السادات ، ليست ثورة مضادة الناصرية كما توحي

---

(٢٠) في رواية « القاهرة الجديدة » للروائي المصري نجيب محفوظ (وقد نشرت للمرة الاولى عام ١٩٤٤) يقول على لسان احد شخصياته ان اي مذهب سياسي حين يطبق في مصر يتحول الى دكتاتورية .

بمذاك احداث ليلة ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ . لقد كرست فحسب سقوطا وقع في الخامس من حزيران ١٩٦٧ وحالت دون اعلانه الشخصية التاريخية لعبد الناصر . وكانت قوى الثورة المضادة على اهبة الاستعداد في التاسع من حزيران ذلك العام، حتى ان جدران الاتحاد الاشتراكي في كثير من المواقع قد احتلتها صورة « زكريا محي الدين » الذي رشحه عبد الناصر في خطاب تنحيه للتفاهم مع الاميركيين . وما قامت به الجماهير المصرية تلك الليلة من زحف اسطوري غير منظم لتمنع عبد الناصر من الاستقالة ، كان رفضا عفويا لانقضاض الثورة المضادة على الحكم ، مع « امل » غامض في احتمالات ثورة ثقافية ما عبرت عنها الجماهير بكلمة « التغيير » و « استمرار الثورة » وما الى ذلك من شعارات . لقد اعطت الجماهير قائد الثورة الناقصة ــ والمهزومة في أيام ستة ــ فرصة العمر ليجري بنفسه هذا التغيير . ولكن « قلب » الجماهير كان في واد ، و « عقلها » لا يستطيع ان يدرك « الاستحالة الموضوعية » المستقلة عن الامل ، لان يتم التغيير بفرد ، وبهذا « الفرد » على التحديد ، او بهيكل طبقي حاكم ، هو هذا الهيكل بالذات .

كان الطريق مفتوحا ، لا من شرق السويس الى القاهرة أمام العدو العسكري فقط ، بل من الاسكندرية الى اسوان امام العدو الطبقي والوطني أيضا .. **فالجذرية** كانت الفعل الوحيد القادر على ملء ذلك الفراغ المميت بين عامي ٦٧ و ١٩٧١ والذي يمكن تسميته باللاثورة (ثقافية) واللاثورة (مضادة) .

والحقيقة الثانية هي ان مصر ــ السادات ، ليست ثورة مصرية مضادة ، بل الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر .. فطالما ان التاريخ الاجتماعي للمصريين يخلو من الحرب الاهلية ، فانه يخلو من الثورة **الوطنية** المضادة في الوقت نفسه . وهي احدى العناصر الفريدة في تكوين « الخصوصية المصرية » أن الثورات المضادة التي عرفتها مصر ، هي تداخل اجنبي مع فئات اجتماعية بلا جذور ثابتة كالشرائح الكمبرادورية (٢١) . وعندما يقع الحسم من جانب هذا التحالف بين ما هو اجنبي وما هو محلي (ولا اقول **وطني**) ، فانه يستقطب الى دائرته فئات اجتماعية اوسع، حتى تلك التي تتناقض مصلحتها الاستراتيجية مع جوهر المصالح الاستراتيجية للتحالف الجديد . وينجح هذا الاستقطاب غالبا بحكم الثوابت التاريخية كتداخل الثورة والثورة المضادة في سياق اقتصادي وسياسي شبه موحد ، وهو ما تميزت به نشأة وتطور البرجوازية المصرية .وكافتقار « الطبقة » الى الحزب بالمعنى الاصطلاحي للتنظيم الانضباطي ، والميل الدائم الى « وعاء تنظيمي واسع » يحتوي ويفرز كل التناقضات . وكعبادة الشرعية .

---

(٢١) على عكس « الثورة » في مصر ، فانها لا تستورد ، **والثورة العالمية** غير قابلة للتصدير الى مصر رغم انفتاح مصر على الفكر وتفاعلها مع التجارب ، ولكن **الثورة المصرية** ، هي بالضرورة **ثورة مصرية** من صنع العناصر والعوامل المحلية في باطن الارض الاجتماعية المصرية .

ولا شك ان الثورة المضادة في مصر منذ بداية السبعينات ، قد عثرت على طريقها الممهد دون عناء كبير : غياب الديموقراطية في الثورة الناصرية كحلقة رئيسية قابضة على زمام التحرير وعجلة التنمية . بغيابها تنكمش « الارض » داخل الاقليم وتنعزل عن الامة ، وتتحول التنمية من مجتمع الانتاج الى مجتمع الاستهلاك ، فتصبح تنمية للاستيراد والتصدير الحر من قيود « الوطن » و « المجتمع » لمصلحة راس المال الاجنبي والكمبرادور المحلي .

هكذا كان ويجب ان يظل السؤال : هل من الممكن لمصر ــ السادات ان تحقق « الديموقراطية » ؟

والجواب **النظري** انه من المستحيل لانقلاب الثورة المضادة ان يستخدم سلاحا ضده ولا يتفق مع هويته الاجتماعية ووظيفته السياسية وهدفه الاقتصادي . فالديموقراطية في الثورة الناصرية عنصر **ناقص** حقا ، ولكنها في الثورة المضادة عنصر **مضاد** لولادتها وبقائها واستمرارها . لذلك ما كان يمكن لانقلاب السادات ان يؤدي لا الى الليبرالية البرجوازية ولا الى الديموقراطية الشعبية ، فضلا عن التفكير في ابداع ديموقراطي اصيل يتجاوز النماذج العالمية القائمة دون الانفلاق عنها . لماذا ؟ لسبب يدخل في صميم الخصوصية الاجتماعية المصرية ، وهو ان الديموقراطية تدعم بالضرورة التيار الاكثر تقدما لنهضة المجتمع ككل ، وللطبقات المنتجة على وجه الخصوص . ولسبب يدخل في صميم المرحلة التاريخية التي عاش الانقلاب في اطارها ، وهو تصفية **الثورة الوطنية** تصفية شاملة للتحرير والتنمية ، بتراجع **الارض** لان تصبح خطا جغرافيا على خريطة وان يتراجع هذا الخط نفسه الى حدود « الاقليم » في خط موازٍ للاقتصاد حيث يصبح رأس المال بلا جنسية ولا جذور محلية بل جرم صغير يدور بحكم قوانين الجاذبية الرأسمالية في فلك المجموعة الاقوى والاكبر والاكثر انتاجا من الاحتكارات الدولية .

ليست هناك اية مصلحة موضوعية لمصر ــ السادات ، في تحقيق الديموقراطية ، لانه لا مصلحة للاحتكارات العالمية ولا رأس المال الصهيوني ولا الكمبرادور المصري في الديموقراطية .. التي تمثل لهذه الاطراف الثلاثة نقيضا موضوعيا ، لا في الوسائل فقط ، بل في الغايات اولا واخيرا .

واذن ، فما الذي جرى في مصر ــ السادات ذات يوم باسم « الديموقراطية » وذات يوم آخر كان دكتاتورية سافرة ؟

هنا نضع جوابنا النظري السابق امام الاختبار **العملي** لمسيرة الديموقراطية المصرية في ظل مصر ــ السادات ، طيلة السنوات الثماني الماضية . قبل ذلك يجب التفصيل قليلا في شأن حقيقتين سبقت الاشارة السريعة اليهما :

● الاولى هي ان الثورة المضادة في مصر ليست ثورة على الناصرية **اصلا** .

والمقصود باضافة كلمة « اصلا » هنا التأكيد بأن الثورة المضادة هي ضد الناصرية ضمنا وفرعا ، ولكنها في الاصل حرب وقائية ضد الثورة الاشمل الكامنة والممكنة، الثورة الثقافية التي تستعيد الديموقراطية الغائبة عن الناصرية ، فتستعيد معها كامل التحرير وكامل التنمية او التقدم الاجتماعي . واذا كانت الثورة المضادة ليست ضد الناصرية اصلا ، فهي ايضا ليست امتدادا لها حتى ان البعض يصل في تبريره ــ ولا اقول تفسيره ــ لمصر ــ السادات ان ثورة ١٩٥٢ ذاتها كانت ثورة مضادة ، وبالتالي فما جرى هو امتداد طبيعي لها . ان ما جرى طبيعي طالما انه وقع اولا ، ولكنه طبيعي اكثر لان الثورة المضادة استغلت نقص الثورة الناصرية فزادته نقصا ، بينما كان على الثورة الثقافية ان تكمله وتسد الثغرة . وفرق كبير بين استغلال الثغرة المفتوحة للنفاذ منها ، والامتداد . ان الامتداد الوحيد الذي كان ممكنا نظريا هو الثورة الاكثر راديكالية ، والتي ما كان سيقوم بها الجهاز الناصري الحاكم حتى ايار ١٩٧١ . حتمية الثورة المضادة هنا مسألة هي الاخرى ممكنة النظر ، اما الامتداد فلا . لقد برهنت الثورة الناصرية طيلة ثمانية عشر عاما في معارك دامية وباهظة ضد الاستعمار انها ثورة وطنية لم تنجز لاسباب عديدة الثورة الديموقراطية . ولا يمكن لهذه الثورة ان تلد ثورة الاستعمار نفسه ضد الثورة ، وان هيأت موضوعيا لهذه الثورة المضادة اسباب النجاح .

● الحقيقة الثانية هي أن ما وقع خلال السنوات الثماني الماضية هو ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر . مصر ليست سوقا مغرية للاستثمارات العالمية ، ولا بها من « الطاقة » والموارد الطبيعية ما يمكن نهبه او الصراع من حوله . مصر باختصار ، هي اقوى الحلقات في الثورة العربية المعاصرة لاسباب تعود الى كونها « المفتاح » الرئيسي للبوابتين العربية والافريقية ، يؤازر الموقع الاستراتيجي لهذا المفتاح ثقل اجتماعي ووزن حضاري لهما اشعاع ثقافي قوي (بمعنى صناعة النماذج والانماط الحياتية) . اما لبنان فرغم ما يتوفر له من موقع واشعاع ، فان تركيبه الاجتماعي ــ الاقتصادي جعل منه اضعف الحلقات في الثورة العربية المعاصرة .

ولقد اغلق عبد الناصر عينيه على المشهد الاول للثورة العالمية المضادة ــ عشية انقضاضها على كرسيه بالذات ــ وكان يظن بقمة ايلول ، سبتمبر ١٩٧٠ انه قد اسدل الستار على المأساة . . ولم يكن يدري انه قد شاهد فحسب برولوغ المسرحية الدامية ، اذ بوفاته قد فتح الستار عن اخطر فصولها . كان النفط العربي ولا يزال ، وكانت الممرات الملاحية العربية ولا تزال ، وكان الموقع الاستراتيجي لعرب الشرق الاوسط المحاذي لبطن الاتحاد السوفياتي ولا يزال ، مناطق النفوذ التقليدية للاستعمار القديم ومناطق النفوذ نفسها للاستعمار الجديد . وكان النموذج المصري في الاستقلال والتنمية والنموذج اللبناني في ليبرالية المجتمع الطائفي ، يستكملان ــ ربما دون قصد ــ بعضهما البعض رغم كافة التناقضات بينهما ، في مواجهة النفوذ الغربي والعنصرية الصهيونية . وكانت المشكلة

الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ بسنوات قليلة قد تجسدت في **المقاومة الفلسطينية** من لبنان . وسرعان ما اقبلت **ثورة مايو** السودانية عام ١٩٦٨ وثورة تموز العراقية من العام نفسه وثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام ١٩٦٩ من قلب الهزيمة ردا ضمنيا عليها حتى كادت ــ مع حرب الاستنزاف المصرية ــ ان تصبح فعلا مجرد « نكسة » كما دعاها عبد الناصر . حينئذ كان لا بد من **مبادرة جذرية سريعة تحفظ** الطاقة للغرب الصناعي وتحمي ممرات هذه الطاقة وتحرص على موقع الامن الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط . اي كان لا بد من توجيه **ضربة استراتيجية للعرب في مصر ولبنان على وجه التحديد** ، في اقوى حلقات الثورة العربية المعاصر وفي اضعفها معا ، ضرب « المفتاح » و « النموذج » و « الصمود » في مصر ، وضرب الليبرالية الطائفية والمقاومة الفلسطينية في لبنان .

ولما كان عهد تحرك الاساطيل والتورط الأجنبي المباشر ، قد ولى مع حرب فيتنام ، فقد كانت العناصر المحلية في كلا البلدين على اهبة الاستعداد لتلقي الاوامر وتنفيذ التعليمات تنفيذا يتكيف مع ظروف كل بلد : انقلاب دستوري في مصر وحرب شاملة في لبنان . وليس صدفة ذلك التزامن المثير بين احداث البلدين . وهكذا كان . فالهدف الاستراتيجي والمباشر من الثورة العالمية المضادة فيهما هو **الامة العربية** ، ولكن وسيلة هذه الثورة الوقائية ضد **ثورة ثقافية** تختمر كانت القاهرة وبيروت .

ومن المفارقات المأساوية ان مصر ــ السادات قد اوحت زمنا بالديموقراطية ، بينما اوحى لبنان بأنه قد ذبحها . من المفارقات ايضا ان البعض قد توهم ان مصر يمكن ان تصبح لبنان ــ البديل .

٥ ــ لبننة مصر ؟

مشهدان دراماتيكيان أقدم عليهما نظام « الانقلاب » مع بداية السبعينات : حين قرر الرئيس السادات هدم معتقل « طره » كرمز لتحطيم معسكرات الاعتقال الناصرية وعدم العودة الى عهد « الاجراءات الاستثنائية » . وحين توجه وزير الداخلية ومعه حشد من الصحفيين المصريين والاجانب ليشاهدوا « حرق » الاشرطة التي سجلت عليها أجهزة الامن الناصرية الاحاديث الخاصة لبعض الشخصيات . ولم ينتبه احد حينذاك الى الظاهرة المزدوجة في المشهدين : شقها الاول ان الهدم الرمزي لسجن « طره » ــ الذي يقع جنوب القاهرة وشمال الضاحية حلوان ــ لم يكن يعني مطلقا ان السجون في مصر تحولت الى حدائق ، بل كان يعني « الافراج » عن بقايا « الاخوان المسلمين » الذين كانوا قد حبسوا بموجب أحكام قانونية منذ عام ١٩٦٥ على اثر محاولتهم المسلحة لاغتيال عبد الناصر . وكذلك الافراج عن بعض الجواسيس الاسرائيليين والمصريين ، وعن الكاتب المصري

مصطفى أمين الذي كانت احدى المحاكم قد أصدرت بحقه عام ١٩٦٥ أيضا حكمـــا بالسجن لمدة ١٥ عاما لاتهامه بالتخابر مــع أجهــزة الامــن الاميركية . الشق الثاني للظاهرة ان الحرق الرمزي لاشرطة التسجيل المباحثية قد برهنت بالدليل الدامــغ على ان « التصنت » الذي كانت تمارسه أجهزة الامن الناصري ، كان مــــن نصيب الغالبية الساحقة من الشخصيات الديموقراطية واليسارية . . حتـــى ان الكاتب اليساري لطفي الخولي وزوجته والسيدة نوال المحلاوي سكرتيرة محمــد حسنين هيكل ـ حتى عام ١٩٧٠ ـــ وزوجها قد دخلوا السجن عدة شهور ولم يفرج عنهـم الا بعد وفاة عبد الناصر ، بموجب تسجيلات صوتية مارستها الأجهـــزة المذكورة لزيارة عائلية ضمت الاربعة .

أيا كان الامر ، فقد كـــان المشهدان الدراماتيكيان بعـــد سقوط المجموعـــة الناصرية عام ١٩٧١ ، يوحيان كما لو أن النظام الجديد قــد شد العزم عــلى « لبننة مصر » اي استلهام النموذج الليبرالي في الحياة السياسية للمجتمع . وكان مـــن شأن هذه المظاهر ان تنال رضا المصريين الذين عانى بعضهم الويلات في ظل تأميـم الديموقراطية لمصلحة الفئة ـــ لا الطبقة ـــ ومصلحة الفرد ، لا النظام .

ولكن المشهد الدراماتيكي في مزرعة سجن طره لم يكن في واقع الامر يشير الى لبننة مصر الا من حيث المظهر الخارجي ، بينما كان يشير الى « سعوديتها » مـــن حيث المضمون السياسي للمفرج عنهم . تلـك كانت اشارة آلـى المستقبل . بينما كان مشهد حرق الاشرطة في ساحة وزارة الداخلية مجرد تنديـد بالماضي ومحاولة استغلاله باحتواء اليسار ، وتذكيره بالذي كان ، كان المشهد فـي حقيقته دعـــوة لليسار بأن يفوز « بحريته » في حدود النظام و « لتكريس » الانقـلاب وتعميده مـن كافة القوى السياسية في البلاد .

بالاضافة الى « جوهر » المشهدين الـذي لم ينتبـه اليـه الكثيرون في الوقت المناسب ، لم يلحظ الجميع ذلك التوازي المحكم في القرارات والاجراءات منـــذ بداية الانقلاب . . فالمبادرة التي قدمها السادات للعالم في شباط ، فبراير ١٩٧١ وقانون الاستثمار العربي والاجنبي الذي صدر في ايلـــول ، سبتمبر ١٩٧١ ليسا منفصلين عن بعضهما . والمبادرة الاولى تؤكد هوية الانقلاب مـــن قبل تكريسه فـي مايو ، أيار ١٩٧١ والمبادرة الثانية تؤكد هويته الاقتصادية بعد الاطاحة بالمجموعـة الناصرية من السلطة في ذلك التاريـخ . كانت المبـادرة الاولى بدايـــة الانفتـــاح السياسي على « الغرب » و « اسرائيل » ، وكانت المبادرة الثانية بدايـــة الانفتاح الاقتصادي . واقبل الاستغناء عن الخبراء السوفيات عـــام ١٩٧٢ بداية الانفتاح العسكري . وما ان انتهى عام ١٩٧٢ وما كاد ينبثق عام ١٩٧٣ حتـــى ماجت مصر بحركة الطلاب والمثقفين ونقيضها الفتنة الطائفية . هنا أعطت « ليبرالية » النظـام الجديد اولى ثمارها او ما سمي بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ « بشأن حماية الوحدة

الوطنية » . وقد لوحظ أن القانون الجديد في مادته الثانية ان « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم **الوحيد** المعبر عن تحالف قوى الشعب العاملة » . ولم يكن هناك نص في الوثائق الدستورية السابقة ، بما فيها دستور الانقلاب ذاته ، على ان الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد ، رغم انه عمليا كان كذلك . ولكن المقصود بالاضافة الجديدة هو مواجهة الاشكال التنظيمية المستقلة عن السلطة والتي ولدت كمعارضة قائمة وأخرى محتملة للنظام الجديد . وقد جاءت المادة واضحة وقاطعة، حين قالت : « ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون» . . فلقد ولدت اثناء انتفاضة الطلاب والعمال والمثقفين اشكال تنظيمية جديدة تماما ومستقلة عن الأطر الرسمية سواء في النقابات المهنية او الاتحادات الطلابية والعمالية كاللجان الوطنية والمؤتمرات المستمرة الانعقاد والتسيير الذاتي للمصانع وغير ذلك . وهي اشكال من التنظيم المستقل ايضا عن المنظمات السرية يسارا أو يمينا . وقد تنبه النظام الجديد في وقت مبكر الى خطورة هذه « **المبادرات** » التنظيمية التي تشكل في مجموعها **رقابة ايجابية** على محاولاته الحثيثة حينذاك في « الاحتواء » . . كان من شأن هذه الرقابة الشعبية تمزيق اقنعة الاحتواء العلوي بالمواجهة من اسفل . لذلك جاء « الابداع الفكري » لدى العقلية الانقلابية بأن يرتدي القمع ثياب القانون . . فلا معتقلات ولكن السجون مفتوحة في ظل سيادة القانون . والقانون ممكن الصدور في أي وقت ، حتى اذا تعارض مع المبادىء الاساسية لحقوق الانسان والقيم الرئيسية في الدستور ، فانه « المظلة » الواقية من الهزات . هكذا اقبلت المادة الثالثة من القانون الجديد « تعاقب بالحبس كل من انشأ أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة او منظمة او جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . . وكل من انضم . . او اشترك فيها . ويعفى من العقوبة كل من بادر بابلاغ السلطات . . . » والمادة الرابعة تعاقب بالحبس « كل ما عرض الوحدة الوطنية للخطر » والمادة الخامسة تفرغت لكل « من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات او اشاعات كاذبة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية » .

ولا بد هنا من استقبال القانون الجديد في سياق ثلاث ملاحظات رئيسية :
الاولى أن مواد العقوبات في القانون مستوحاة بكاملها من المواد التي اضافها اسماعيل صدقي باشا الى القانون المصري في مواجهة الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني والعرش ، ولكن مع تعديلات أساسية . فالقانون المعادي للحريات في ظل الملكية والانكليز وحكومات الاقلية كان يشترط في المادة ٩٨ ا عقوبات أن ترمي تلك الهيئات أو المنظمات المشار اليها « الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او الى القضاء على طبقة اجتماعية او الى قلب نظم الدولة الاساسية . . متى كان استعمال القوة أو الارهاب ملحوظا في ذلك » . كذلك المادة ٩٨ ب من القانون القديم نفسه تعاقب الترويج « لتغيير مبادىء الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات . . الخ » . والملاحظ

هنا ان القانون « الدكتاتوري » القديم كان اكثر ليبرالية من القانون الجديد لانه لا يجرم قيام المنظمات والهيئات والجمعيات بحد ذاتها . بل لقد صدر في ظل حياة حزبية معترف بها في الدستور والقانون معاً ، ولكنه يجرم هدفا محددا هو « سيطرة » احدى الطبقات ، ووسيلة محددة هي « العنف » . أما القانون الجديد فيتكلم عن هدف بالغ التعميم وبلا تعريف دستوري او قانوني هو « تعريض الوحدة الوطنية للخطر » .. فما هي هذه الوحدة الوطنية ، ومتى تصبح عرضة للخطر ؟

هنا ترد الملاحظة الثانية التي يمكن الحصول عليها من تقرير لجنة الشؤون التشريعية حين نقرأ ما نصه « .. **وتنفيذا لما اعلنه السيد رئيس الجمهورية** في خطابه بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومي في هذا الدور من ضرورة صيانة الوحدة الوطنية بدعوة مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية ..» (٢٢) . اي ان تعريف « الوحدة الوطنية » التي قد تصل فيها العقوبة لدرجة « الاشغال الشاقة المؤبدة » ومعيارها أيضا هو رئيس الجمهورية وتقديره للامور . ولا بد من ان نركز هنا على ان الرئيس هو الذي دعا الى سن القانون ، وان ذلك تم بعد احداث غالبيتها الى جانب الديموقراطية السلمية ، واقلها فتنة طائفية اعتمدت الارهاب ، فجاءت مواد القانون لتصبح غالبيتها ضد التيار الديموقراطي الهادر ومادة واحدة فقط بالغة التخفيف عن حرية العقيدة الدينية لا تكاد تضيف شيئا الى ما ينص عليه الدستور في هذا الصدد .

وهنا ترد الملاحظة الثالثة حيث ان دستور الانقلاب ١٩٧١ قد أقر في المادة ٧٤ « لرئيس الجمهورية **اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية** او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ، ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » . وهو نص جديد على دستور ١٩٦٤ قد فصل تفصيلا على مقاس احداث مايو ، أيار ١٩٧١ واستغل عام ١٩٧٢ في تشريع « قانون الوحدة الوطنية » حين أخذ الشعب المصري شعارات الديموقراطية جدا وراح يمارسها .. وعند اول ممارسة استخدم الرئيس « حقه الدستوري » في اصدار قانون لا يزكيه دستور ١٩٢٣ نفسه وما كان يستطيع الملك او اي رئيس حكومة في ظله ان يصدره بهذا الغموض المتعمد لتصبح المسألة في نهاية الامر بيد الرئيس وتقديره او عدم تقديره للامور التي تهدد او لا تهدد « الوحدة الوطنية » . على اية حال ، فالنتيجة العملية ، هي انه تم سجن الطلاب والعمال الوطنيين ، وكانت السجون قد فتحت ابوابها ليخرج منها الاخوان المسلمون .

---

(٢٢) التقرير موقع باسم رئيس اللجنة د. جمال العطيفي ، والنص ماخوذ عن كتاب « قوانين الطوارىء من الدولة والحراسات » جمع مصطفى كامل منيب المحامي — دار الفكر العربي — القاهرة ٧٣ (ص ٢٤٧) .

على الصعيد الاقتصادي كان قانون سبتمبر، أيلول ١٩٧١ الخاص بالاستثمارات الاجنبية قد استكمل بمسلسل من القوانين : رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بالغاء الجهاز الاداري للحراسات العامة (٢٣) . ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات المفروضة طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ (٢٤) ورقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ (٢٥) . وقد صدرت القوانين الثلاثة في يوم واحد هو الاول من تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٢ عن رئاسة الجمهورية ، ولكنها عند النشر في الجريدة الرسمية تباينت التواريخ .. فبين القانون الاول والقانونين التاليين أربعة عشر يوما . وهذا طبيعي من ناحية ، فتصفية الحراسة التي ينص عليها القانونان ٥٢ و ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ينبغي أن تسبق فعلا تصفية جهاز الحراسة الذي نص عليه القانون ١٢١٦ . ومن الطبيعي ايضا ان يتم ذلك كله عمليا في يوم واحد . ولكن غير الطبيعي هو ان ينشر هذا القانون متأخرا اسبوعين ، وغير الطبيعي ان تصدر القوانين الثلاثة عن رئيس الجمهورية مباشرة دون العودة الى استفتاء شعبي رغم انها تمس « الوحدة الوطنية » في مضمونها الاجتماعي مسا مباشرا . فالحراسة ـ في خطها العام ـ قد فرضت على بعض ممتلكات أشباه الاقطاعيين من كبار الملاك حرصا ـ ناصريا ـ على سلامة التحول الاجتماعي . وإعادتها بلا شروط لا تعني عودة الليبرالية بل اختلال في ميزان القوى يتبناه القانون . وسوف نلاحظ في قوانين تصفية الحراسة ، انها إقترنت بتعزيز سلطة « المدعي العام الاشتراكي » الذي كان قد باشر مهمته الوحيدة في الانقلاب بتقديم المجموعة الناصرية الى المحاكمة بتهمة « الخيانة العظمى » من قبل ان يبدأ التحقيق . ثم تحولت سلطته بعد انجاز المهمة التي خلقت المنصب خلقا ، اذ لم يكن موجوداً من قبل ، الى « مركز قوة » فوق القضاء العادي ، وكأنه البديل المدني للقضاء العسكري .. فأصبح من حقه « احتجاز » اي مواطن في أية دعوى تقدم ضده بحجة تهديد « الوحدة الوطنية » . الامر الذي لا علاقة بينه وبين موضوع الحراسات المكلف برعايته . فالذين قبض عليهم المدعي العام الاشتراكي من عمال ومثقفين ليسوا من أصحاب « الاملاك » المحروسة او المنهوبة . ولكنه بحكم القانون يملك الحق في احتجاز حرية الافراد اذا قدمت له مباحث أمن الدولة طلبا في هذا الشأن « لاي سبب » . وقد كان ذلك تحايلا على النيابة والقضاء وتجاوزا لسلطاتهما .

هكذا ولدت « ليبرالية » الانقلاب جثة هامدة طرزت لها الاكفان من قبل ان تموت في المهد .. فالنظام الجديد لم يتخل عن جوهر الدستور القديم ولا اجراءاته الاستثنائية ، بل أضاف الى صلاحيات الرئيس سلطات واسعة لم يعرفها الرئيس

---

(٢٣) الجريدة الرسمية ـ عدد رقم ٤٢ صادر في ١٩/١٠/١٩٧٢

(٢٤) الجريدة الرسمية ـ عدد رقم ٤٠ صادر في ٥/١٠/١٩٧٢

(٢٥) المصدر السابق .

السابق اذ نص دستور ١٩٧١ في المادة ٧٣ على ان رئيس الجمهورية « يرعى الحدود بين السلطات » وانه « عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون » وفي المادة ١١٢ « لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها » وفي المادة ١٣٧ « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية » وبالتالي له حق « رئاسة الجلسات » التي يعقدها مجلس الوزراء ، وفي المادة ١٤٧ « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شانها قرارات تكون في قوة القانون » وفي المادة ١٥٢ « لرئيس الجمهورية ان يستفتي الشعب » وهو نفسه ينتخب بموجب الاستفتاء .

اي ان الدستور الجديد لم يتخل عن النظام الرئاسي بل أضاف كما قلت صلاحيات جديدة للرئيس تجعل منه عمليا الحاكم المطلق . ومن جهة ثانية فقد احتفظ النظام الجديد في البداية بالاتحاد الاشتراكي واضاف انه « التنظيم السياسي **الوحيد** » كما اضاف منصب « المدعي العام الاشتراكي » للنظر في القضايا التي تحول اليه من أجهزة الامن بعيدا عن القضاء المدني . وذلك كله في اطار **سياسة خارجية** معلنة في مبادرة فبراير ، شباط ١٩٧١ والتي أعترض عليها مجلس الامن القومي واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي حينذاك ، فما كان من الرئيس الا ان أعلنها منفردا بالقرار . **اكبر اماني المبادرة هو فتح قناة السويس بانسحاب اسرائيلي محدود شرقها** . وفي أطار سياسة داخلية معلنة بدعم القطاع الخاص التجاري وبالذات فئاته المضاربة من السماسرة والطفيليين على الانتاج واستجداء رؤوس الاموال العربية والاجنبية لدعم هذا القطاع . وفي أطار اسلوب ديموقراطي يفتح « باب الخروج » من السجون للاخوان المسلمين والجواسيس الاجانب والمصريين ، ويفتح ابواب الدخول للوطنيين والديموقراطيين واليساريين . فعندما استخدم هؤلاء اكثر الاساليب سلمية بعقد المؤتمرات وكتابة البيانات زج بالطلاب والعمال منهم في السجون ، وشكل للآخرين « لجنة النظام » بالاتحاد الاشتراكي ــ وهي الأخرى لجنة جديدة لم يعرفها التنظيم السياسي من قبل ــ لتفصل من عضويته العاملة اكثر من مائة كاتب وفنان وصحفي ، الامر الذي يترتب عليه « قانونا » فصلهم من نقاباتهم المهنية ومن اعمالهم في مؤسسات الاعلام .

ماذا تعني هذه المفارقات في مسألة **الديموقراطية** التي كاد الانقلاب ان يخدع بها العالم حتى ليظن انه انقلاب ليبرالي على الدكتاتورية ؟ يجيب ميشيل كامل المفكر الماركسي المصري « كان هذا الطرح للديموقراطية بمفهومها الليبرالي بمثابة **التعهد** لمختلف فئات البرجوازية التي تشكل القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للسلطة الجديدة **بانهاء احتكار السلطة والانفراد بها من جانب شريحة واحدة مهيمنة** » (٢٦)

---

(٢٦) عن مقاله « لعبة الديموقراطية وصراعات السلطة في مصر » ــ جريدة « السفير » اللبنانية (١٩٧٨/٨/٣)

وهو جواب صحيح في خطه العام ، ولكنه يحتمل الخلاف من حيث تحديد هوية المضمون الاقتصادي للانقلاب ، فالقول بأن « مختلف فئات البرجوازية » تشكل قاعدته الاجتماعية أقرب الى التعميم . لقد برزت الراسمالية الزراعية مثلا ، ولكن شرائحها العليا الاكثر اقترابا من وصف « كبار الملاك » كانت صاحبة التاثير في صنع القرار . لقد برزت ايضا البرجوازية التجارية ، ولكن شريحتها الربوية كانت صاحبة التاثير في صنع القرار . وحين نتامل قوانين تصحيح « الاصلاح الزراعي » وقوانين تصحيح « المسار الاقتصادي » نكتشف على النور ان **الفئات غير المنتجة** هي الاكثر استفادة من الزراع المتوسطين والتجار الصغار والحرفيين والموظفين الصغار ، فضلا عن برجوازية الانتاج الصناعي المتوسط . اي ان الطبقة الوسطى في نسيجها الاقتصادي الاجتماعي الغالب قد ضربت الى جانب الفئات العريضة من البرجوازية الصغيرة والعمال وفقراء الفلاحين . لذلك كانت الشعارات الليبرالية **تعهدا** بالفعل ، ولكن **للمستثمرين الاجانب والعرب ووكلائهم** في الداخل ، **بأن السلطة لن تتجاوز انفراد التحالف الاجتماعي الجديد بالحكم ، الى الشكل الفئوي الذي كان .**

وسوف يضطرب هذا الشكل الليبرالي الضيق اضطرابا عظيما بعد نقطة الحسم الاستراتيجية التي توصل اليها النظام باكتساب شرعية استثنائية في غمرة الايام الاولى للحرب البديلة عام ١٩٧٣ والتي وقع عليها في اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ . حينذاك فقط « انضمت لركب قوى الثورة المضادة فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع المصالح التي يمثلها النظام الجديد . انجرفت في التيار المناهض للخط الوطني تحت تاثير تطلعاتها وطموحاتها البرجوازية وكرد فعل عفوي على اسلوب حكم عبد الناصر وسلبياته ، وأساسا لافتقادها الوعي بمصالحها هي نفسها ، نتيجة المرحلة الطويلة من الحرمان من الممارسة السياسية والنشاط الحزبي » (٢٧) . وهذا التحليل ايضا ، لميشيل كامل ، صحيح في جملته . ولكنه يحتاج الى تفصيل . فالتفاعل الاجتماعي داخل النظام كان يتبلور ، ولم يستمر كما ظهر في « الانقلاب » للمرة الاولى . ولكن الذي حدث هو ان قانون سبتمبر ، ايلول عام ١٩٧١ للاستثمار الاجنبي لم يقنع المستثمرين الاجانب فاقبل قانون ١٩٧٤ ليفسح لهم المجال اكثر وليمنحهم ضمانات على حساب الغالبية من المصريين ، أقوى . كذلك ، فان « ليبرالية » تستظل بتنظيم سياسي وحيد ومدعي عام اشتراكي من شأنها أن تلقي ظلالا على المستقبل حيث التعهد المذكور لا يفيد شيئا . وقد تصادف انه في صيف ١٩٧٤ قام حزب التحرير الاسلامي بمحاولة انقلاب مسلح عرفت بحادث الكلية الفنية العسكرية .

ومن ثم اضطربت الصيغة المليئة بالتناقض بين الشكل والمضمون ، بين

---

(٢٧) ميشيل كامل ـ المصدر السابق .

الليبرالية الاقتصادية والدكتاتورية المقنعة . ولكن المشكلة الحقيقية هي ان الليبرالية الاقتصادية ذاتها كانت ليبرالية مزيفة ، فالطبقة الوسطى المنتجة بدات تتلقى الضربات من هيمنة الكمبرادور على سلطة القرار السياسي . والكمبرادور يخضع ويتبع سيدا خارج الحدود . وبالتالي فالليبرالية ليست ذات جذور أصيلة داخل المجتمع ، انها واجهة لا ينبغي ان تؤخذ جدا ، واجهة لدكتاتورية الربح السريع في حده الاقصى . الليبرالية الاقتصادية في مجتمع متخلف حديث الاستقلال ممتنعة أصلا عن التحقيق ، فكم في مجتمع متخلف يشق طريقه من الاستقلال الى التبعية . انها تصبح حلما مستحيلا .

وتلك كانت أزمة النظام بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ مع اليمين واليسار على السواء . سنلاحظ التوازي المحكم بين تطور السياسة الخارجية من اتفاقية سيناء الثانية الى اتفاقية كامب ديفيد ، كما سنتابع الانفجارات المتتالية لمعادلة الديموقراطية الزائفة بين الشكل والمضمون ، حيث يصبح القمع « القانوني » في مواجهة أية ممارسة ديموقراطية تعيد همزة الوصل الغائبة في العهد الناصري بين التحرير والتنمية والوحدة القومية .

٦ ـ « الفكر » الممنوع

مهما قيل عن غياب الصيغة السياسية للديموقراطية الناصرية ، فانه تبقى « حقيقة » لا تقبل الشك ، وهي ان الناصرية قد خشيت « الفكر المنظم » ذلك الذي يتجسد في تنظيمات مستقلة عن الدولة وأجهزتها ، ولكنها في المقابل تركت لاجهزة الثقافة والاعلام اغلب الوقت هامشا واسعا لحرية الافكار .. فماجت الصحافة والاذاعة والتلفزيون ودور النشر الحكومية ومؤسسات المسرح والسينما والفنون التشكيلية بكثير من الرؤى والقيم التي لا يمكن القول بمطابقتها لفكر السلطة او وعيها . حتى ان هذه المنابر والمؤسسات بدت احيانا كما لو كانت بديلا للاحزاب . ولا بد من ضرب بعض الأمثلة :

● عن مؤسسة « الاهرام » وحدها كانت تصدر مجلة « السياسة الدولية » التي يرأس تحريرها الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الحالي بتوجهاته السياسية اليمينية ، تجاورها في الطابق السادس من المبنى نفسه مجلة « الطليعة » اليسارية التي تضم نخبة من الشيوعيين السابقين برئاسة تحرير لطفي الخولي . وفي صحيفة « الاهرام » نفسها كان يكتب محمد حسنين هيكل ولويس عوض ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ومحمد سيد احمد ولطفي الخولي وبطرس بطرس غالي ، باختلاف اتجاهاتهم الفكرية . لا شك ان « توازنا ما » كان مطلوبا من أعلى بين التيارات الرئيسية للفكر المصري بشرط ان يكون « توازنا منضبطا » . ولا شك ايضا ان « واجهة ما » كانت مطلوبة تمنح النظام أحد اشكال

الديموقراطية . ولكن هذا التوازن كثيرا ما اختل ، كما ان هذه الواجهة كثيرا ما تعرضت للكسر ، حتى ان عبد الناصر نفسه في اجتماع ضم اسرة « الطليعة » عام ١٩٦٩ ــ وكنت احد اعضائها ــ قد شكا من موقف المجلة اليسارية تجاه الاحداث الطلابية عام ١٩٦٨ .

● طيلة عهود الثورة الناصرية الناقصة كانت هناك المعارك الصحفية الطاحنة بين جريدة « الجمهورية » التي برزت كمنبر اكثر راديكالية ، و « الاهرام » التي برزت كلسان معتدل ، و « الاخبار » التي برزت صوتا لليمين . وقد اقتضت الامور احيانا تغيير قيادات المؤسسات الصحفية لدرجة تولى خالد محي الدين ومحمود امين العالم مسؤولية دار « اخبار اليوم » لفترات وجيزة ، ولدرجة نقل الكاتب اليميني موسى صبري الى « الجمهورية » لفترة اقصر . ولدرجة حبس الكاتب الصحفي حسين عبد الرازق ــ من اسرة « الجمهورية » لانه تناول هيكل بالنقد الشديد ، وحبس د. جمال العطيفي المستشار القانوني للاهرام لانه تناول قانونا لم ينشر في الجريدة الرسمية .

● في الحقل الادبي اتسع هامش الحرية اكثر ، فاصدر نجيب محفوظ الروائي الاكبر في مصر حينذاك ، اهم اعماله بدءا من « أولاد حارتنا » الى « ميرامار » وكلها نقد صريح ومرير للنظام ، ولم يتعرض قط لاذى ، بل على العكس ترقى في السلك الوظيفي حتى وصل الى أرقى الدرجات البيروقراطية وهي رئاسة مجلس الادارة . وعندما تصدى « الازهر » لروايته « أولاد حارتنا » (٢٨) التي كانت تنشر في « الاهرام » لم يحل ذلك دون استكمال النشر . وكانت الرواية الاولى التي يواجه بها الكاتب جمهورا واسعا بالنشر في صحيفة يومية . كما تحولت بقية رواياته الى افلام سينمائية (الى جانب النشر في الاهرام) واحيانا تلفزيونية لتصل عمليا الى اعرض قطاع جماهيري بمختلف الوسائل .

وعندما بدأ د. لويس عوض ينشر مسلسل علمي بعنوان « على هامش الغفران » تصدى له الباحث الاسلامي محمود شاكر في مسلسل مضاد ، وبدأت البرقيات المتطرفة دينيا تنهال على « الاهرام » و « رئاسة الجمهورية » تتهم لويس عوض بأبشع الاتهامات العنصرية ، وبعضها هدده بالقتل حتى انه يحمل منذ ذلك الوقت ــ باذن خاص من وزير الداخلية ــ مسدسا لا يجيد استخدامه . ومع ذلك استمر النشر في « الاهرام » ومجلة « الرسالة » المعارضة للويس عوض دون تدخل من جانب الحكومة .

واثناء انعقاد « المؤتمر الوطني للقوى الشعبية » لصياغة الميثاق الوطني

---

(٢٨) الرواية تناقش باسلوب رمزي قصة المواجهة بين الدين والعلم في اطار البحث عن العدل الاجتماعي بين البشر . صدرت للمرة الاولى في كتاب عن دار الآداب ــ بيروت ١٩٦٧ .

وتبرير التحول الاجتماعي (١٩٦١ ـ ١٩٦٢) أصدر خالد محمد خالد كتابا عنوانه « في البدء كان الكلمة » صادرته الرقابة في المطبعة ، لانه ينادي بالافراج عن اليسار واليمين ، فما كان من عبد الناصر الا ان أمر بالافراج عن الكتاب فوراً . وهو الامر نفسه الذي تكرر مع عبد الرحمن الشرقاوي حين صادروا له كتاب « محمد رسول الحرية » ثم عادوا عن المصادرة بعد برقية من الكاتب الى الرئيس . وهي القصة ذاتها التي تكررت بين نزار قباني وعبد الناصر حول قصيدته الشهيرة « هوامش على دفتر النكسة » . وبالطبع لا تعني هذه الامثلة انـه كانت هناك ديموقراطية طالما ان الرئيس وحده ـ اذا علم ـ هو الذي يمنع ويمنح ، ولكن الواقع الموضوعي يقول انه لم يصادر طيلة حكم عبد الناصر سوى كتاب واحد لمصطفى محمود سبق ان نشره مقالات في « روز اليوسف » بين عامي ٥٦ و ١٩٦٧ عنوانه « الله والانسان » .

● كاد المسرح المصري طيلة عقدين من الزمن الناصري ان يتحول الى « برلمان » ومظاهرات شعبية ، نقد بقسوة ومرارة أكثر مظاهر السلب والعجز والغياب والضعف والفساد من وجهات نظر مختلفة . وكان مسرحا سياسيا مباشرا في معظم الاعمال . وقد احتاط المؤلفون حقا باستبعاد « الرئيس » من ساحة الهجوم ، ولكن ذلك لم يمنع قط بعض الاعمال من تناوله بالنقد ، ولم يمنع قط ان معظم الاعمال قد تناولت التحرير والتنمية والديموقراطية بينهما كثالوث ممزق الاوصال قبل الهزيمة في ١٩٦٧ وبعدها .

★★★

تلك كانت التقاليد الناصرية في ظل غياب الصيغة الصحيحة للتقدم الديموقراطي ، فماذا فعلت الثورة المضادة في ظل الشعارات « الليبرالية » ؟ نستطيع ان نجيب بالوقائع التالية :

١ ـ بعد انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ كان من الطبيعي ان يتوهم الصحفيون المصريون عهدا جديدا من الحرية المهنية لا تسيطر عليه الدولة الجديدة ، فقد أتيح لهم بعد شهر واحد ، ان يكونوا النقابة الاولى التي تعيد انتخابات مجلس ادارتها ، فاذا بمرشحي اليسار الديموقراطي بمختلف تياراته يفوزون فوزا كاسحا . وكان المجلس الجديد يمثل ويتمثل رصيدا من نضال الصحفيين من اجل الديموقراطية ، فراح يواصل نضاله من اجل رفع « الرقابة » على الصحف حتى رفعت ، ومن أجل عودة الزملاء الذين سبق نقلهم في الماضي الى مؤسسات غير صحفية عقابا لمواقف او آراء او اجتهادات او عقائد ، حتى عاد هؤلاء ، ومن اجل « ميثاق شرف » يحمي الصحفي وحريته كما يحمي الدولة واسرارها كما يحمي المجتمع من التشهير الشخصي حتى صدر ، ومن اجل لائحة او قانون جديد لا يسمح بتكرار مآسي الماضي حتى أصبح ممكنا . ولكن ما ان وقف الصحفيون مع الطلاب والمثقفين والعمال في انتفاضتهم عام ١٩٧٢ حتى توقف المجلس الجديد للنقابة عن العمل تلقائيا

حيث فصل نصف اعضائه مع اكثر من مائة صحفي من عضوية الاتحاد الاشتراكي التي كانت شرطا للعضوية النقابية والقيادية وشرطا للعمل الصحفي ذاته . وكانت هذه « المذبحة » في فبراير ومارس (شباط و آذار) ١٩٧٣ بداية الصدام الفعلي مع الصحافة التي حاولت ان تترجم الشعارات الليبرالية ــ بجدية ــ الى واقع .

٢ ــ بعد حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ مباشرة تباينت الاجتهادات الفكرية حول الدور الاميركي في مرحلة التفاوض من اجل السلام . ومن بين ابرز هذه الاجتهادات « معارضة » محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الاهرام » لحجم اللقاء مع الولايات المتحدة وحجم القطيعة مع الاتحاد السوفياتي وحجم التنازل لاسرائيل وحجم العزلة المصرية عن العرب . وقد ادى هذا التباين في الراي الذي لم يصل قط الى حد معارضة الاسس الجوهرية للنظام ــ حتى ذلك الوقت ــ الى اقصاء هيكل عن الاهرام ومنعه من الكتابة في الصحف منذ ذلك الحين الى الآن ، وفي الوقت نفسه تعيين الكاتب اليميني الراحل علي امين مكانه . وكان الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر بأسبوع واحد ، قد « عفا » عن الصحفيين المعزولين ، فجاء اقصاء هيكل ليؤكد ان العفو كان مشروطا « بعدم معارضة رئيس الدولة » . . الامر الذي تسبب تلقائيا في امتناع عدد قليل من الصحفيين « المعفى عنهم » من قبول العفو والهجرة الى الخارج ، وتسبب طيلة السنوات الخمس التالية للحرب في اتساع رقعة المهاجرين منهم ومن غيرهم حتى اصبحوا يشكلون ظاهرة استثنائية في تاريخ الصحافة المصرية .

٣ ــ كافح الكتاب المصريون كفاحا مريرا طيلة العهد الناصري من اجل « اتحاد » نقابي يجمع مصالحهم المادية والديموقراطية في اطار قانوني يحميهم من الناشرين والرقباء والدولة . وعندما استخلصوا هذا الحق نظريا في « برنامج العمل الوطني » عام ١٩٧١ تكفلت الحكومة بعد اربع سنوات (اي في ١٦/٧/١٩٧٥) باستصدار قانون من البرلمان يسمح بتكوين « الاتحاد » على نحو غير ديموقراطي ، فالمواد ٢٩ و ٣٠ و ٧٣ من قانون الاتحاد تقنن تبعيته المطلقة لوزير الثقافة اي للدولة ، بالاضافة الى تبعيته التلقائية للاتحاد الاشتراكي . وكانت النتيجة ان قاطع الكتاب الديموقراطيون تنفيذ هذا القانون باستبعاد انفسهم من العضوية والترشيح والانتخاب . وحاول بعضهم الاستقلال بمنبر او آخر مثل جمعية « كتاب الغد » ، فما كان من مباحث امن الدولة الا ان طاردتهم حتى اعماق السجون ، لانهم خرجوا على قانون الوحدة الوطنية .

٤ ــ بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ واقصاء هيكل عن الاهرام وفي ظل « الرقابة المرفوعة » عن الصحف اليومية الثلاث اصبحت الخطة السرية للنظام في مجال الاعلام هي : تجميد نشاط الأصوات المعارضة باعطائهم مرتباتهم وعدم النشر لهم . وهنا برزت على الفور قضية المجلات الشهرية ذات الطابع القومي العربي

الراديكالي . أما مجلة « روز اليوسف » الاسبوعية فقد سمح لها بأن تكون « يسار السادات » لفترة من الزمن .

وقد بدات المعركة مع المنابر الوطنية التقدمية بمجلة « الكاتب » التي كان يراس تحريرها احمد عباس صالح تعاونه مجموعة من الكتاب الناصريين والماركسيين والقوميين العرب . وكانت نقطة الضعف الشكلية في مجلة « الكاتب » انها تصدر في مرحلتها الاخيرة عن وزارة الثقافة بعد ان تخلت عن اصدارها دار التحرير للطبع والنشر . ومن هنا طالب يوسف السباعي وزير الثقافة وقتذاك — خريف ١٩٧٤ — بحق الرقابة على المواد التحريرية في المجلة قبل الطبع ، وذلك على اثر اجتهاد ابداه احد كتابها هو صلاح عيسى في نتائج حرب اكتوبر . وكان طلب الوزير يعني انتقاصا من صلاحيات رئيس التحرير وفرضا للرقابة من الباب الخلفي ، فرفض مجلس تحرير المجلة هذا الطلب . ولكن الوزير اصر واضاف طلبا جديدا هو تعيين مدير تحرير للمجلة ، هو ضابط سابق ، وكذلك اربعة كتاب يثق فيهم الوزير ، واقصاء صلاح عيسى عن اية مسؤوليات له في المجلة . وقد بادر صلاح بالاستقالة كما بادر مجلس التحرير بقبول الزملاء الجدد ، في ما عدا الضابط السابق فقد رفضوه لكونه ليس كاتبا ولا صحفيا بل مجرد « عين » للوزير واجهزة الامن ولا يصلح مديرا للتحرير . كما رفض المجلس اية وصاية او رقابة لوزير الثقافة على المجلة . حينئذ استخدم يوسف السباعي صلاحياته كرئيس أعلى للمؤسسة التي تصدر المجلة ، فحولها من منبر فكري سياسي ثقافي الى مجلة ادبية برئاسة تحرير وكيل الوزارة ودون مجلس تحرير . وانتهت مسيرة « الكاتب » كما عرفها جمهورها طيلة عشر سنوات صوتا للقومية العربية والثورة الاشتراكية (٢٩) .

ومن المفارقات أن المجلة الاخرى « الطليعة » كانت قد استضافت اسرة « الكاتب » في تحرير بعض صفحاتها ابتداء من عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٤ لفترة بالغة القصر . . ولكن يوسف السباعي نفسه ، الذي ترك الوزارة واصبح رئيسا لمجلس ادارة « الاهرام » التي تصدر « الطليعة » قد عاد الى استخدام « حقه الاداري » في غلق المجلة الثانية لليساريين المصريين بعد عامين وشهرين من غلق الاولى . ويكاد « السيناريو » في المرتين ان يكون واحداً ، فقد نشرت « الطليعة » افتتاحية عدد فبراير ، شباط ١٩٧٧ تحت عنوان « جماهير يناير بين الحكومة واليسار » يدافع فيها رئيس التحرير لطفي الخولي عن « انتفاضة يناير » من العام نفسه ويتهم الحكومة بالتورط في رفع اسعار السلع الاساسية . . فما

---

(٢٩) يراجع في هذا الصدد « ملف معركة الكتب ضد ديموقراطية اليمين المصري » — وثائق تقديم وتعليق صلاح عيسى — مجلة « الثقافة » العراقية — العدد الاول — السنة الخامسة — يناير، كانون الثاني ١٩٧٥ .

كان من يوسف السباعي الا ان طالب « بحقه » في الاشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع . ومن المثير ان استخدام هذا الحق جاء منافيا هذه المرة « لتعدد الاحزاب » الذي كرسه استفتاء جمهوري في ذلك الوقت تماما . وكان هذا التدخل من جانب السباعي منافيا لنشأة المجلة التي صدرت منذ عام ١٩٦٥ منبرا متميزا لليسار الماركسي حتى ان احدا من رؤساء مجالس الادارة الذين تعاقبوا على « الاهرام » بدءا من هيكل الى علي امين الى احسان عبد القدوس الى احمد بهاء الدين لم ينل من استقلاليتها . كما ان هذا التدخل من جانب السباعي جاء منافيا لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولي رؤساء التحرير المسؤولية السياسية عن مطبوعاتهم امام القضاء . كذلك فان هذا التدخل من جانب عضو في حزب الوسط الحاكم يعني تدخلا مباشرا في شؤون حزب آخر هو « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » الذي يعمل في اطاره رئيس تحرير « الطليعة » . كذلك فان هذا التدخل يلغي دور « القانون » و « نقابة الصحفيين » و « ميثاق الشرف الصحفي » وهي المؤسسات المادية والمعنوية التي يلتزم تجاهها الصحفيون .

ومع ذلك اصر السباعي على التدخل ، فما كان من لطفي الخولي الا ان طلب شفويا رفع اسمه عن العدد الذي يزمع تغيير مواده ، فما كان من يوسف السباعي الا ان اعتبر ذلك « استقالة » وعين محررا علميا للاهرام (تخصصه الشؤون الزراعية والطبية والكيميائية وما اليها) رئيسا للتحرير ، الامر الذي وضع مجلس التحرير باكمله تلقائيا في حكم الاستقالة ، خاصة وانه قد « تصادف » ان الميول السياسية لهذا المحرر « العامي » تدين بالولاء للاخوان المسلمين . هكذا فقد استبدل شعار « الطليعة » التقليدي « طريق المناضلين الى الفكر الثوري المعاصر » بشعار يقول « مجلة الانسان وعلوم المستقبل » . وهكذا بدأ عدد نيسان ، ابريل ١٩٧٧ بافتتاحية عنوانها « بالعلم وبالايمان وبالمحبة » تقول « نؤمن بالله وكتبه ورسله . ويؤمن بأن العلم يدعو للايمان » .

ولكن لطفي الخولي كان يملك حقا قانونيا في « الطليعة » يختلف عن ملكية وزارة الثقافة « للكاتب » . لذلك باشر رئيس تحرير « الطليعة » تحكيم القضاء المصري في الموضوع برمته . وبتاريخ ١٩٧٧/٧/١٤ أصدرت « محكمة شمال القاهرة الابتدائية ـ الدائرة ١٤ مدني كلي » برئاسة المستشار عبد الله محمد مرسي وعضوية القاضيين عبد الحكم ابو الدهب وبدر الدين السيد البدوي الحكم التالي « اولاً : برفض الدفعين المبديين من المدعى عليه (يوسف السباعي) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وباختصاصها وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو صاحب مصلحة وقبولها ثانيا : بفرض الحراسة القضائية على مجلة الطليعة المرخص بصدورها من ادارة المطبوعات ، وتعيين المدعي (لطفي الخولي) حارسا قضائيا ، تكون مهمته استلام موجوداتها المادية من مكاتب وغيرها واستعمال اسم المجلة لاصدارها به ورئاسة تحريرها والقيام على نشرها ثم تحصيل العائد المالي

من ذلك وسداد تكاليف طباعتها وتحريرها ونشرها ، ثم ايداع الباقي خزينة المحكمة كل ستة اشهر ، مرفقا به كشف حساب مؤيدا بالمستندات . وذلك على ذمة صاحب الحق فيه عند الفصل في موضوع النزاع . وللحارس اتخاذ الاجراءات التي يخولها له القانون غير ما تقدم . والزمت المدعي المصاريف و ٥٠٠ قرش اتعابا للمحاماة . . » وجاء في حيثيات الحكم « ان معرفة القاضي للحق لا تجعل له مجالا لان يعادي فكرا او شخصا ، فكل الاشخاص والافكار امامه سواء ، فهو حيادي في مجلس القضاء حتى مع نفسه ومع الناس والفكر حتى لو خالفت افكارهم مبدأ شخصيا يراه الاصوب . ذلك ان كل الفكر هو نتاج العقل البشري اعظم هبة منحها الله للانسان . . وحرية الراي كفلها الدستور . ودفع الفكر بالفكر العارض هو اساس صلاح الحياة . . ومن ثم فلا يجوز ان يحجب راي عن الشعب » وايضا « الصحافة لازمة للسياسة . والسياسة هي فن قيادة العمل الوطني لصالح المواطن فهي اسمى انواع العمل الانساني . (كما يقول ارسطو) ولذلك فان لسانها الصادق (الصحافة) يؤدي خدمة لا تقدر لمجموع الامة . واختلاف الراي ومنازعة الحجة بالحجة يوصل الى الطريق الصحيح لبناء الامة ، ويمنع من تجاوز السلطات لحدودها . . ومن ثم فلا يحق حجب صاحب فكر عن ابدائه ، حتى لو كان مخالفا لاغلب الفكر في الامة ـ يساريا كما يقول المدعي او يمينيا لدى غيره » .

وهي كلمات ناصعة في تاريخ القضاء المصري وحرية الراي، خاصة اذا أستعدنا الى الذاكرة ملابسات هذا الحكم المثير وظروفه المواكبة لاحداث اليومين ـ الزلزال في تاريخ مصر ـ السادات (١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧) . . فقد كان مقال الخولي حول هذه الاحداث هو مقدمة « القضية ـ المعركة » . فكيف انتهت وقد وقف القضاء الى جانب المجلة ؟ تلقت ادارة المطبوعات امرا بسحب « رخصة الاصدار » وتوقفت « الطليعة » عن الصدور .

وكان ذلك يعني ، الى جانب توقف « الكاتب » ومنع الكتاب اليساريين العاملين في الصحف اليومية من الكتابة والاذاعة وهجرة الكثيرين منهم الى الخارج ، ان ٩٨٫٥ في المائة من الاصوات الديموقراطية واليسارية في حقل الثقافة والاعلام قد اصبحت ممنوعة من توصيل فكرها الى المواطنين . اما النسبة الباقية (١٫٥ في المائة) فكانت تمثلها مجلة « روز اليوسف » في عهد عبد الرحمن الشرقاوي . وهو الكاتب الوطني ذو الشعبية في صفوف اليساريين ـ ادباء وقراء ـ بسبب تاريخه الديموقراطي وكتاباته الروائية والشعرية والمسرحية ذات الطابع التقدمي الرومانسي . وفي الوقت نفسه هو الكاتب الذي غامر برصيده كله صباح ١٥ مايو ، ايار ١٩٧١ حين كتب في « الاخبار » مقاله الشهير « سقطت عصابات الارهاب » متخذا موقفا حاسما الى جانب انقلاب الرئيس السادات على المجموعة الناصرية في لحظة لم يكن يستطيع احد التكهن بالنتائج . وقد حفظ له الرئيس هذا الموقف ، خاصة وانه استمر في تأييده لسياسته . وحين كانت الامور تصل الى مرحلة

حرجة ، لعلاقة الشرقاوي القوية بالسوفيات او اليسار المصري او بعض القوى التقدمية العربية ، فانه كان ينجح غالبا في اكتشاف الصيغة التوفيقية بين تأييد السادات وعدم التنكر لهذه الاطراف .

وقد اسندت اليه رئاسة دار « روز اليوسف » اصلا مكافأة له من ناحية على هذه المواقف ومحاولة من الرئيس لايجاد « يسار » خاص به كما كان لعبد الناصر « يساره » . وقد وازن الشرقاوي بين تأييد الرئاسة ونقد الاجهزة بحيث يضمن لروز اليوسف هذا الطابع اليساري . أي انه قام تقريبا بالدور الذي قام به المسرح المصري في الستينات من استبعاد للرئيس ونقد للدولة . وقد ارتفع توزيع « روز اليوسف » نتيجة لهذا النقد الى مائة وخمسين الف نسخة ، فلم يكن يهم المصريين ان يوصف الرئيس بقلم رئيس التحرير انه « بطل الديموقراطية في العالم » بقدر ما كان يهمه كشف الخبايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنحدر به من سيء الى أسوأ . وقد دخلت « روز اليوسف » بالفعل معارك طاحنة ضد الازهر ومباحث امن الدولة ووزارة الاقتصاد ووزارة التعليم العالي وغير ذلك من مؤسسات ورجال . وحاولت في ذلك كله تحييد الرئيس بل والمبالغة في مدحه لدرجة الانجراف معه في معاداة الاطراف العربية والدولية التقدمية .

ولكن الرئيس السادات فاجأ اسرة « روز اليوسف » ذات صباح من عام ١٩٧٧ في جامعة الاسكندرية يخطب قائلا انه حين يتصفح هذه المجلة ــ يقصد روز اليوسف ــ يشعر كما لو كانت مصر ظلاما في ظلام ، فكل شيء « غلط وفاسد » ما هذا ؟ وقد اجاب الشرقاوي على السؤال اجابة عملية حين وضع استقالته بتصرف الرئيس . وقد أجيب الى طلبه في خلوة ودية عين خلالها رئيسا للمجلس الاعلى للاداب والفنون بدرجة وزير وكاتبا غير متفرغ في « الاهرام » . ولكن القضية لم تكن « شخص » الشرقاوي ، بل سياسة المجلة . وتبين ان كلمات الرئيس في الاسكندرية كانت بداية التحرك لتغيير « روز اليوسف » سواء استقال الشرقاوي او لم يستقل . فسرعان ما عينت هيئة تحرير جديدة من اكثر العناصر رجعية وولاء للاجهزة . . فحتى النقد مع التأييد المطلق لم يعد محتملا . وانتهت «روز اليوسف» بسياستها التوفيقية ونسبة الـ ٥ر١ في المائة الباقية من الاصوات شبه المعارضة .

وفي هذا الوقت كان اليمين الديني المتطرف نشيطا في اصدار مجلة «الدعوة» لسان حال الاخوان المسلمين . بينما لم يعد لليسار سوى صوته الخارجي الضعيف النفوذ داخل مصر .

لذلك ما ان سمح لحزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » باصدار صحيفة وفقا لقانون الاحزاب الجديد حتى تهافت الناس على جريدة « الاهالي » الاسبوعية ، ورغم أنه كانت هناك صحيفة رسمية للمعارضة اليمينية تدعى

« الاحرار » بالاضافة الى جريدة « مصر » لسان حال الحزب الحاكم والصحف الرسمية الثلاث الى جانبها ، الا ان « الاهالي » حظيت بما كانت تحظى به « روز اليوسف » من سرعة انتشار رغم حداثة عهدها ورداءة طباعتها واختفاء اسماء الكتاب والمحررين من مقالاتها وتحقيقاتها .. حتى لا يتعرضون للفصل من اعمالهم الاخرى . الا ان الصحيفة تعرضت بعد اصدارها ١٦ عددا لمضايقات اجهزة الامن التي كانت تتسلل الى مكان الطبع ليلا وحتى الفجر ، وكذلك لمصادرات النيابة المتتالية حتى اضطرتها فترة للاحتجاب . وحين استأنفت الصدور بعد فترة لم يسمح لها قط بأن تصل الى الناس في اللحظة الاخيرة، وكأنها مدعوة ـ وسط خسائر مادية باهظة وانقطاع شبه متتابع ـ الى التوقف اختيارا بدلا من التوقيف اضطرارا . وهكذا لم يعد لليساريين والوطنيين والديموقراطيين والناصريين اي منبر اعلامي داخل البلاد .

وقد تم ذلك في وقت واحد مع حريق لبنان الكبير (منذ عام ١٩٧٥ الى الآن) وفي وقت واحد مع تصفية مظاهر الخياة شبه الديموقراطية الوليدة في بعض الدول العربية الاخرى . قبل ان يتحول الحريق اللبناني الى جحيم اوفد الرئيس السادات الكاتب علي امين (الذي كان عائدا لتوه من لبنان بعد قضائه فيه تسع سنوات) الى بيروت ليطلب من الرئيس سليمان فرنجية طرد الصحفيين المصريين العاملين هناك ، فكان رد الرئيس اللبناني ان لبنان الذي استضاف علي امين عقدا من الزمان يستطيع ان يستضيف غيره . اثناء الحريق استشهد الكاتب والصحفي ابراهيم عامر اثناء عمله في احدى الصحف . بعد الحريق كان الصحفيون المصريون يتركون بيروت الواحد بعد الآخر الى « الغرب » طالما ان بيروت توقفت رغم أنفها عن اداء دورها الاعلامي . في احدى الدول العربية الاخرى التي بادرت بتصفية تجربتها الديموقراطية الوليدة طلبت وزارة الاعلام من صحفي مصري ـ بأدب شديد ـ مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة .

وقد اضطرت بعض المؤسسات اللبنانية الى النزوح في اتجاه العواصم الاوروبية (لندن وباريس بالذات) . وكان اللقاء طبيعيا بين هذه الصحافة العربية المهاجرة والصحفيين المصريين المهاجرين ، وكان التاريخ يستعيد ذكريات القرن الماضي حين فر جمال الدين الافغاني ومحمد عبده من مصر الخديوية لتأسيس « العروة الوثقى » وحين فر الكتاب والصحفيون السوريون واللبنانيون من نير السلطنة العثمانية الى باريس ، فأسسوا الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية والشهرية .

وهكذا أصبحت هناك « ظاهرة » جديدة في العاصمتين البريطانية والفرنسية، هي ظاهرة « اللجوء » الاعلامي اليهما . ولم يكن هناك من مبرر للظاهرة سوى طلب الحرية المفقودة في القاهرة وبيروت . وكان من الطبيعي للغاية ان تكون تطورات

الثورة المضادة في مصر هي المادة الرئيسية لهذه الصحف ، رغم انه ليس من بينها صحيفة مصرية باستثناء مجلة « اليسار العربي » التي توقفت عن الصدور بعد اربعة اعداد لتعذر تمويلها . ذلك ان الثورة المضادة في مصر كانت مضادة « للعرب » في أكثر قضاياهم حساسية ، رغم الانفتاح الاقتصادي والتيسيرات القانونية لاستثماراتهم داخل مصر ، فقد اصبح وجودهم القومي ذاته مهدداً منذ انفردت القيادة السياسية المصرية بالاتفاق المنفرد في سيناء عام ١٩٧٥ حتى زيارة الرئيس المصري لاسرائيل (١٩٧٧/١١/١٩) وتوقيعه على اتفاقيات كامب دايفيد (١٩٧٨/٩/١٧) . كان من الطبيعي اذن آن تصبح سياسة مصر العربية والخارجية محورا رئيسيا لنقد هذه الصحف المهاجرة ، كما كان من الطبيعي ان تستقطب هذه المنابر اللاجئة اقلام المعارضة المصرية داخل مصر وخارجها . وحين كانت الصحف العالمية توفد مندوبيها الى القاهرة كانت تبدو كتابات العرب ومن بينهم المصريين في الخارج عن حقائق الوضع اكثر تواضعا ، الى جانب تقاريرهم الموضوعية والخالية من ظلال الخوف .

ولكن مصر والعالم كله فوجيء صباح السابع والعشرين من مايو ، ايار ١٩٧٨ بالمدعي العام الاشتراكي في القاهرة يذيع قائمة بأسماء ٣٤ كاتبا وصحفيا في الخارج يستدعيهم للتحقيق في ما هو منسوب اليهم من « تشويه » لسمعة **مصر** في الخارج. وقد تطوع المدعي العام ــ بجهل قانوني اصبح موضع السخرية في العالم ــ بتهديد هؤلاء الصحفيين بأنه يمكن احضارهم بواسطة الانتروبول في حالة رفضهم العودة، كما يمكن سحب جوازات سفرهم فضلا عن الجنسية المصرية ذاتها . وقد كانت هذه التهديدات كلها جهلا فاضحا بالقانون الدولي والدستور المصري ، فالانتروبول متخصص في قضايا لا علاقة لها بحرية الرأي ، وسحب الجنسية او جواز السفر محرم بموجب الدستور المصري .

وفي القاهرة هدد الرئيس السادات المراسلين الاجانب ــ وخاصة مراسل اذاعة ب. ب. سي البريطانية ومراسل صحيفة لوموند الفرنسية ومراسل وكالة الانباء الايطالية ، بأنه سيطردهم من البلاد اذا استمروا في تشويه سمعة **مصر** . وبالرغم من ان هؤلاء المراسلين لا يعملون في صحف يمكن اتهامها بالتعاطف مع الماركسية او الناصرية ، الا آن « الاوضاع » التي نقلوها بأمانة الى صحفهم واذاعاتهم كانت بحد ذاتها ادانة كاملة لدكتاتورية النظام القائم . وكان رد الرئيس السادات على المراسل البريطاني مثيراً للعجب حين قال له « لماذا تهاجمونني (هو ، لا مصر) بينما نحن على علاقة طيبة مع جلالة الملكة وحزب العمال وحزب المحافظين ؟ » . وحين سأله مراسل وكالة الانباء الايطالية عن الكاتب محمد سيد احمد الممنوع من السفر وكيف ان الشعب الايطالي لن يفهم بسهولة كيف لن يتسلم هذا الكاتب جائزته عن كتابه المترجم للايطالية « بعد ان تسكت المدافع » أجاب الرئيس بأن الكاتب المذكور يسب **مصر** في الصحف الايطالية . وكانت

مفارقة، لان الكتاب الفائز رحب به الرئيس السادات فور صدوره ترحيبا لا يقل عن ترحيب الصحافة الاميركية والاسرائيلية ، لانه كان صياغة يسارية متقنة لخطوات السادات السابقة والتالية الى الصلح مع اسرائيل . كما ان الكاتب المذكور لم ينشر حرفا في الصحافة الايطالية ، بل نشر مقالا في « لوموند دبلوماتيك » يتحفظ فيه على مبادرة الزيارة للقدس المحتلة في وقت لم يبد فيه الخصم مستعدا لتقديم تنازلات .

ولكن الرئيس لم يغفر للمراسلين الاجانب ولا للكتاب المصريين المقيمين في الداخل انهم نشروا في الخارج « معارضتهم » لمواقفه الاستراتيجية التي اصبح يوحد بينها وبين كلمة « مصر » . وهكذا منع من السفر محمد حسنين هيكل ومحمد سيد احمد وصلاح عيسى واحمد فؤاد نجم وحسين فهمي وفريدة النقاش وغيرهم من الكتاب والنقاد والشعراء الذين اخترقت اصواتهم الاسوار ونشروا انتاجهم خارج الحدود . ثم قدمهم الى التحقيق لدى المدعي العام الاشتراكي الذي لم يجد ما يدينهم به حسب مواد القانون والدستور ، رسم الاتهام الذي استبق به التحقيق واستدعاء زملائهم من الخارج وقد وصل الى درجة « الخيانة العظمى » . حينئذ صرح الرئيس بأن المقصود من التحقيق هو « أطلاع الشعب على الحقيقة » وبعبارة اخرى : تشويه سمعة هؤلاء الكتاب عند المصريين عبر بيان سياسي من المدعي العام وسلسلة من مقالات واذاعات السلطة . وقد تم هذا التراجع تحت ضغط الراي العام العالمي الذي تمثل في « ذعر » الصحافة العالمية بمختلف اتجاهاتها من ان القناع الليبرالي الذي ارتداه النظام الجديد في مصر قد تكشف عن وجه دكتاتوري بشع . كما تمثل في احتجاج علني من مجموعة نواب اعضاء في حزب العمال البريطاني ، واحتجاج أكثر علنية من رجال الفكر والسياسة الفرنسيين ، الذين سارعوا الى التضامن مع المثقفين المصريين المضطهدين في مؤتمر دعا اليه جاك بيرك الاستاذ بالكوليج دي فرانس ، وفي بيان وقعه آخرون من امثال شارل بتلهايم ولاكوتير وسارتر ورينيه دومون وفرانسوا شاتليه وميشيل فوكو وموريس كالفيه وآلان تورين ومكسيم رودنسون وكلود بورديه وغيرهم من صفوة رجال الراي والضمير الفرنسي .

غير ان هذا الشجب العالمي لاضطهاد حرية الفكر والتعبير في مصر ، لم يمنع الرئيس السادات واجهزته من اتخاذ اجراءات وقرارات « استراتيجية » في قهر أية ممارسة ديموقراطية من جانب المثقفين أو غيرهم ، وذلك حين اصدر قانونا هو الاول من نوعه في تاريخ مصر يحرم على « الملحدين » اي منصب اعلامي او قيادي في اي مجال آخر . ولما كان التثبت من الايمان أو الالحاد عمل عسير ، وعودة مستحيلة الى اسلوب محاكم التفتيش في العصور الوسطى بشق القلوب بحثا عن النوايا ، فقد اصبح العرف هو ان المقصود بالملحدين هم الماركسيون والناصريون والديموقراطيون المستقلون ، اي كل من يعارض الرئيس .

اما الاجهزة فراحت تخطف الكتاب بعيداً عن رقابة النيابة او المحكمة وحتى المدعي العام الاشتراكي لتعذبهم في اقبيتها حتى الاشراف على الموت ، كما راحت تستخدم « حق الاعتراض على الافراج مرتين » الممنوح لرئيس الجمهورية لتحول دون الافراج عن المتهمين الذين تأمر النيابة او المحكمة بالافراج عنهم ، اطول فترة ممكنة ، كما راحت تزج بمن يفرج عنهم الى مستشفيات الامراض العقلية (٣٠) ، وهكذا امكن تجاوز التقاليد الناصرية والليبرالية الملكية معاً .

٥ ـ تبقى اجهزة الثقافة بعد « تطهير » وسائل الاعلام تماما من اي صوت معارض او حيادي . وفي مقدمة هذه الاجهزة المسرح والسينما ، وقد تمت تصفيتهما كمؤسستين تابعتين لوزارة الثقافة ، لا يقومان اصلا على حساب الربح والخسارة ، بل لحساب المردود الثقافي العام . حين اقيمت هذه المؤسسات ـ وبعضها كالمسرح القومي في العهد الملكي ـ لم يكن الهدف منهما « الاعلام » ولا « الربح » . لذلك كان ممكنا لجيل من المسرحيين والسينمائيين ان يولد حرا من قيود رأس المال . وبالتالي كان ممكنا لنهضة فكرية وفنية ان تقوم في ظل القيود على الديموقراطية في الدولة الناصرية ذاتها ، طالما ان الدولة تتكفل بمصاريف الانتاج المسرحي أو السينمائي وتغطي الخسارة المحتملة لحساب الوعي الفني من جهة حيث تستطيع قطاعات عريضة من الجماهير ان تدفع ثمن البطاقة ، ولحساب العمل الفني من جهة ثانية حيث لن يخضع في تأليفه واخراجه وتمثيله لمواصفات السوق التجاري ، ولحساب الفنان من جهة ثالثة حيث لن يتعرض لمفاجآت هذه السوق وانعكاسها على المنتج .

قامت الدولة الساداتية بنقيض ذلك كله بدءا من تشجيع القطاع الخاص التجاري ، وانتهاء بالغاء وزارة الثقافة نفسها في التشكيل الوزاري الجديد التالي لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والذي تم اعلانه في الاسبوع الاول من شهر تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٨ . وبين تشجيع القطاع الخاص والغاء وزارة الثقافة كليا ، تم بالتدريج تفكيك اوصال « القطاع العام » في السينما والمسرح وتحويل اغلب ميزانيتهما الى « مساعدة » رأس المال الخاص . وكانت النتيجة مزدوجة فكريا وفنيا : فرار اكفأ الفنانين الى العواصم العربية الاخرى ، والكتاب في طليعتهم ، وانجذاب الباقين الى فلك القطاع التجاري . ثم هبوط مستوى الانتاج المسرحي والسينمائي الى مستوى المرحلة العارضة التي عرفتها مصر خلال الحرب العالمية الثانية . حتى وصل الامر الى التفكير في بيع مؤسستي التلفزيون والسينما

---

(٣٠) راجع واقعتين مهمتين في هذا السياق ، الاولى للكاتب صلاح عيسى ، منشورة في رسالة منه لمجلة « الوطن العربي » الباريسية عدد ٥٠ تاريخ ٣ شباط ، فبراير ١٩٧٨ والاخرى لكاتب محتجز في مستشفى الامراض العقلية في رسالة منشورة بالمجلة ذاتها عدد ٨٥ تاريخ ١٩٧٨/٩/٣٠ .

المصرية لمليونير سعودي (٣١) . وقد اكتشف الامر بمحض المصادفة اثناء الاحتفال بتوقيع الاتفاق في احد ملاهي شارع الهرم ، فما كان من غرفة صناعة السينما المصرية الا ان ابرقوا محتجين الى رئيس الجمهورية ، كذلك فعل اعضاء لجنة السينما في المجلس الاعلى للآداب والفنون ، حتى انبثق عن ذلك كله استجواب نيابي في مجلس الشعب لوزير الثقافة حضره بعض الكتاب والفنانين . وقد دافع الوزير عن المشروع بحماس متهما الشيوعية الدولية بضرب « استراتيجية مصر الثقافية » المنفتحة على رؤوس الاموال العربية والاجنبية . حينئذ انفعلت الممثلة نادية لطفي وقاطعت الوزير من مكانها قائلة « يا سيادة الوزير ، بعتمونا وانتهى الامر ، ما جدوى المناقشة ؟ » اما زميلتها النجمة السينمائية ماجدة فصرخت « شيوعية دولية وغير دولية . انا ادافع عن الراسمالية الوطنية » ثم وقف الكاتب يوسف ادريس ليقول « بعد أن بعتم هضبة الاهرام وهضبة بولاق ، نرجوكم الا تبيعوا هضبة المخ . نحن نريد ان نحافظ على عقل مصر وفكرها وفنها بعيدا عن السيطرة والتحكم من الاجنبي » . ولكن الوزير اكتفى بتصفيق النواب له باعتباره مسؤولا عن الاعلام في الحزب الحاكم ، ومضى يستكمل بحماس أركان الاتفاق . وحينئذ كتبت جريدة « الاهالي » لسان حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » تحت عنوان اثار وجدان المصريين واستقطب اهتمامهم وتعاطفهم « نستحلفكم بالله الا تبيعوا مصر » كشفت في تفصيله سرا خطيرا هو ان نجل الوزير احد المساهمين في المشروع السعودي المتعدد الجنسيات بما قيمته ربع مليون جنيه مصري ، وهو شاب تخرج من الجامعة منذ عامين فقط (٣٢) . ولم يكن لذلك كله من معنى سوى أمرين متلازمين : الاول هو استشراء « الرشوة » في المستويات العليا للحكم باسم « السمسرة » ، والثاني ـ وهو الاخطر ـ يؤكد ان الاحتكارات الاجنبية قررت تسلم قيادة التوجيه الثقافي الواسع داخل مصر، وعدم الاكتفاء بوكلاء مرتشين ماديا او مستوردين ايديولوجيا ، بل شراء قوى الانتاج مباشرة وتصفية الرأسمالية الوطنية ذاتها .. وهي التي شيدت منذ اكثر من نصف قرن صناعة السينما في مصر ، فحين انشأ الاقتصادي المصري طلعت حرب بنك مصر عام ١٩٢٠ اسس معه

---

(٣١) يروي الكاتب المصري امير اسكندر في جريدة « الثورة » العراقية (عدد ١٩٧٨/٥/٢) وقائع هذه القصة كما يلي: « وقعت وزارة الاعلام والثقافة بتاريخ ٣ فبراير ، شباط ١٩٧٧ اتفاقا مع الشيخ صالح كامل سعودي الجنسية ممثلا لمجموعة من المستثمرين السعوديين والاجانب ينص على ان تقدم الوزارة ممتلكاتها الى شركة جديدة تنشأ بموجب هذا الاتفاق في مقابل ان يقدم الممول السعودي وشركته المتعددة الجنسية مبلغا من المال يساوي قيمة هذه الممتلكات العينية وتصبح الشركة الجديدة هي المهيمنة على الانتاج السينمائي والتلفزيوني في مصر . وقد جرى توقيع هذا الاتفاق وتم تشكيل لجنة وزارية لتقدير قيمة الممتلكات العينية وبدأ تنفيذ المشروع دون عرضه على مجلس الشعب ، او على هيئة تشريعية او قانونية او نقابية » .

(٣٢) المصدر السابق .

شركة مصر للتمثيل والسينما براس مال مصري خالص لم يرتبط قط بالاجنبي .

وقد ارتبطت قضية بيع السينما والتلفزيون بما سمي « فضيحة القرن » . فمن قبيل السخرية بالسذج الذين يقعون في قبضة لصوص ماهرين ، يمكن تصور نكتة تقول ان قرويا انكليزيا قد اشترى ساعة « بج بن » أو ان ريفيا فرنسيا قد اشترى « برج ايفل » . ولكن النكتة في مصر كادت تتحول الى حقيقة ، فقد تعرضت الحضارة المصرية العريقة ممثلة في « هضبة الاهرام » للبيع فعلا ، ولكن ليس لقروي من صعيد مصر ، بل « لخواجا » اجنبي مفلس . فقد فوجىء المصريون صباح السادس من يوليو ، تموز ١٩٧٧ بمقال مثير للدكتورة نعمات احمد فؤاد بتصدر جريدة « الاهرام » الواسعة الانتشار والنفوذ ، بدق جرس الانذار من ان عملية نصب تاريخية على وشك الأكتمال يباع فيها تراث مصر الخالد على مر العصور ، يباع مجانا ان جاز التعبير ، وكأنها عملية اغتصاب وغزو اجنبي صريح ، يتم بسمسرة مصرية صريحة ايضا كطابور خامس اقتصادي . ولكنه وصل هذه المرة الى القلب ، فاهتزت مصر من اقصاها الى اقصاها . ماذا حدث ؟

تجيب الدكتورة نعمات احمد فؤاد « ان اتفاقا جرى قرب نهاية عام ١٩٧٥ بين الهيئة المصرية للسياحة واحدى الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية ، راسمالها ٣ر٤ مليون دولار لتنفذ مشروعا تكاليفه ٩٥٠ مليون دولار . والاتفاق يمنح الشركة المذكورة حق استغلال مساحة قدرها اربعة آلاف فدان (الفدان ٤٢٠٠ متر مربع) في هضبة الاهرام ، والف ومائة فدان في منطقة راس الحكمة على شاطىء البحر الابيض المتوسط . وان هذا الامتياز سوف تتمتع به الشركة لمدة ٩٩ عاما ، تماما كذلك الامتياز الذي منحه الخديو اسماعيل للفرنسي ديلسبس لاستغلال قناة السويس » (٣٣) . وقد فوجىء المصريون بالشركة قد شرعت بالتنفيذ دون العودة الى اية جهة تشريعية كمجلس الشعب وذلك بأن اغلقت منطقة الاهرام لتقسيمها الى مساحات صغيرة لبعض الشركات والافراد في الولايات المتحدة ، بقصد اقامة فيللات وفنادق وقرى سياحية ومطارات خاصة وحمامات سباحة ، وكأن الشركة كانت مجرد سمسار لتأجير المكان التاريخي الحضاري ٩٩ عاما لبعض المليونيريين الاميركيين . كما فوجىء المصريون بأن ممثل الشركة ، وهو رجل يدعى بيتر مانك ، مغامر عالمي أفلس عام ١٩٦٧ وعاد فاستأنف نشاطه من زيلندا الجديدة الى غينيا الجديدة ، مرورا باهرامات الجيزة التي تقاضى وزملاؤه من المصريين للحصول عليها مبالغ طائلة . وتبين ان الرشاوى قد امتدت حتى المستويات العليا في الحكم ، خاصة وقد تأكد ان « هضبة بولاق » هي الاخرى موضع اتفاق آخر ، الامر الذي سيتطلب اجلاءها من المواطنين البسطاء وبناء الفنادق والعمارات الفخمة للاثرياء وحدهم . حينئذ ، وفور نشر مقال الدكتورة نعمات فؤاد ، تحرك علماء

---

(٣٣) عن مقال لامير اسكندر بجريدة «الثورة» العراقية ١٩٧٨/٥/٧ .

الآثار واساتذة الجامعات ورجال القانون في موجة هادرة ضد المشروع حتى أن نقابة المحامين عقدت ندوة موسعة دخلت في نهايتها طرفا في الدعوى التي أقامتها صاحبة المقال ضد الشركة والحكومة معا (٣٤) .

ومن الطريف ان المشروعين كلاهما لم يتحققا : الاول لهرب الممول السعودي من الحملة التي شنت عليه رغم الاموال التي دفعها رشاوى ، والثاني لتراجع الحكومة تحت ضغط « الاجماع الوطني » الساحق .

والواقعتان تؤكدان حقيقة واحدة ، وهي أن قوى الثورة المضادة بلا جذور في ارض مصر (اي في علاقات الانتاج والبنى الحضارية) ، وانها لذلك لا تمانع في بيع هضبة الحضارة و « هضبة المخ » لاي مشتري يدفع العمولة ، مهما كان ذلك على حساب السيادة الوطنية والتراث التاريخي والعقل المصري . ومن هنا كان « الفكر » ــ كحوار ــ ممنوعا في مصر ــ السادات التي سمح رئيسها علنا لاي مواطن ان يفكر دون ان يطل فكره خارج راسه ، اي ان يبقى في حالة مونولوغ . وهي حالة لم تعرفها مصر الناصرية ولا مصر الفاروقية .

٦ ــ واذا كانت مصر في عهد الملك فؤاد قد عرفت اضطهادا محدودا لحرية الفكر في الجامعة ، الا ان الدستور قد استطاع ان يعيد طه حسين بعد معركة ضارية حول كتابه « في الشعر الجاهلي » . واذا كانت مصر الناصرية في آذار ، مارس ١٩٥٤ قد تناقضت تناقضا حادا ملتهبا مع المثقفين فقامت « بتطهير » الجامعة من ٥٤ استاذا من صفوة مفكرينا الجامعيين ، فانها لم تعد الى هذه الذكرى مطلقا بعد ذلك ، أما الرئيس السادات فقد خاطب المجلس الاعلى للجامعات يوم ١٩٧٧/١/٣٠ قائلا « انا باطلب من هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية وفي جميع الجامعات ان تخرج من صفوفها كل من يتعاون مع هذه الشراذم (يقصد الداعين من الاساتذة الى ممارسة الديموقراطية) انتم كلكم ادرى منبي ، كلكم تعرفوهم » (٣٥) . كانت هذه دعوة صريحة الى رجال الجامعات « للتخلص » من زملائهم من ذوي الفكر الحر والمستقل . بعد هذه الدعوة قامت الحكومة بعدة أجراءات منافية للدستور والقانون وحرمات الفكر الجامعي ، قامت « بحملات غير موضوعية ضد المنهج العلمي وضد العقلانية في العمل الجامعي تتستر تحت الفاظ يعيب الجامعيين ترديدها ، وتدخل سافر في الحريات الاكاديمية للاساتذة ومساءلتهم بطرق غير مشروعة عن ممارستهم الجامعية ، ومحاولة تحجيم ادائهم الجامعي والحيلولة بين بعضهم وبين استكمال النصاب الدراسي الجامعي الذي يكفله القانون واللائحة تحت زعم حماية الطلاب من تاثير هؤلاء الاساتذة . ورفض تعيين أعضاء هيئة التدريس لمجرد اتمام

---

(٣٤) راجع وثائق هذه الندوة التي نشرتها دار وهدان للطباعة والنشر ــ القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٥) الاهرام المصرية ١٩٧٧/١/٣١ .

دراساتهم في دول بعينها ، وايقاف الترقيات على اسس حزبية . ووقوع بعض المسؤولين في الجامعات المنتمين للحزب الحاكم في خلط متعمد بين الواجب الوظيفي لاعضاء هيئة التدريس وبين حقوق الانتماء السياسي لكل منهم ، ومحاولة التخلص من اعضاء هيئة التدريس لخلاف في الراي بينهم وبين اتجاهات يطرحها الحزب الحاكم ، ولجوئهم الى التشهير بالزملاء على صفحات الجرائد او بكتابة التقارير السرية » (٣٦) . ومن جهة اخرى « تشن ادارة الجامعة واجهزة الحزب الحاكم هجمة تترية ضد الحياة الجامعية في المجال الطلابي . فتحاصر وسائل التعبير الطلابية سواء كانت صحف حائط او مجلات او نشرات او اجتماعات . وهكذا يلاحظ اختفاء الصحف الطلابية عامة او ترك صحف احدى الجماعات او الاسر التي ترضى عنها السلطة السياسية والادارة الجامعية ، وتعمل الادارة بداب على قهر التطلعات الديموقراطية بتمزيق مجلات الحائط وتحريض بعض موظفي الادارة للاعتداء على الطلاب الذين يعبرون عن ممارسة حقهم في التعبير عن الراي عن طريق مجلات الحائط . . وتسعى الادارة الجامعية والحزب الحاكم الى احتواء الاتحادات الطلابية والسيطرة عليها وشق صفوف الحركة الطلابية وتفريغها من مضمونها الديموقراطي . . وتتحول الادارة الجامعية الى مصدر ارهاب باستخدام لجان التأديب ضد الطلاب لصرفهم عن ممارسة حقوقهم الديموقراطية » (٣٦) .

وكانت النتائج الفورية لذلك هي هجرة الصف الاول والثاني من الاساتذة الى الخارج ، وسيطرة الجماعات الدينية المتطرفة على العمل السياسي الجامعي .

٧ ـ ممنوع التنظيم

في موازاة تحويل « الفكر » الى مونولوغ وقعت مفارقة تبدو طبيعية الى حد بعيد ، اذ في وقت واحد مع التيسير على راس المال الخاص ورؤوس الاموال العربية والاجنبية عام ١٩٧٤ وكذلك بعد انجاز الاتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء عام ١٩٧٥ ان يتراجع النظام الجديد عما سبق ان اقره عدة مرات بدءا من الدستور وبرنامج العمل الوطني لعام ١٩٧١ وانتهاء بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي قدمها رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ . كان المبدا الدستوري والقانوني والسياسي للنظام هو الابقاء على صيغة « الاتحاد الاشتراكي » ثم اضاف اليه في قانون الوحدة الوطنية عام ١٩٧٢ عبارة « التنظيم السياسي **الوحيد** » . وفجأة بدأ التفكير في تفكيك الاتحاد الاشتراكي الى « **منابر** » وظلت المناقشات هادرة حول هذه الفكرة الرئاسية طيلة عام ١٩٧٥ . وفي ١٦ مارس ، آذار ١٩٧٦ اقر البرلمان صيغة « المنابر

(٣٦ و ٣٧) عن نشرة « الديموقراطية والحريات الاكاديمية في الجامعات المصرية » ـ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ـ لجنة العمل الجماهيري ـ مكتب الادباء والفنانين ـ القاهرة ١٩٧٧/١٢/٢٤

الثلاثة » ـ احدها لما سمي يسارا والثاني لما سمي وسطا والثالث لما سمي يمينا ـ في اطار الاتحاد الاشتراكي . وفي ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني « اقترح » رئيس الجمهورية على مجلس الشعب تحويل المنابر الى احزاب .

كيف يمكن ان يكون « الفكر » مونولوغا او ان يكون التفكير ممنوعا بصوت عال ، وان يكون التنظيم السياسي المستقل مسموحا به ؟ أليس الحزب « تنظيما لفكر » ؟ هكذا غطت تساؤت المصريين على تجربة المنابر فالاحزاب بظلال عريضة من الشك ، حتى ان غالبيتهم استقبلتها على اساس انها « مناورة » او مؤامرة محبوكة الصنع شارك فيها النظام والمعارضة ، خاصة وانها اقبلت من « فوق » اي بقرار رئاسي . ولكن الحقيقة هي ان هذه الشكوك تظلم المصريين في جانب منها ، اذ ان الشارع الشعبي لم يتوقف قط عن التنظيمات السرية المحدودة طيلة العهدين الناصري والساداتي ، كما انه لم يكف عن الابداعات التنظيمية الديموقراطية العلنية في السنوات الثماني الاخيرة ، بالاضافة الى تراثه الحزبي العريق . ومن ثم فالحزبية كمبدأ لم تكن قط قرارا من أعلى . ولكن هذه الشكوك نفسها تنصف المصريين في جانب آخر هو انه كيف يتأتى لنظام يرفض « الراي الآخر » ان يسمح لهذا الراي الآخر ان يكون « منظما » في معارضة شرعية ؟

وقد شهدت الممارسة طيلة عامين بصوابية الحدس لدى الشعب المصري ، اذ برهن النظام يوميا خلال هذه الفترة على انه اراد فعلا ان يرتدي قناعا ليبراليا يخدع به الراي العام الخارجي (الذي لم يقبل البرتغال واسبانيا الا بعد سقوط آخر قلاع الفاشية القديمة) وينفس به تذمرات الداخل . وليستخدم بعدئذ سياط القهر في جلد اية تنظيمات اخرى مستقلة عن هذه « الشرعية » باسم قانون الاحزاب نفسه . ولكن « ارادة » النظام شيء والتطورات الموضوعية شيء آخر ، فقد اخذ المصريون التجربة جدا في جد ، حتى انهم وضعوا النظام في مأزق الاختيار الصعب بين الغاء التجربة واعلان افلاسه الديموقراطي او افلاتها من بين يديه فتأخذ طريقها الى النضج والصراع الحي .

وكان الرئيس السادات قد اعلن في اول مايو ، أيار ١٩٧٦ أن ما يسمى بمواثيق الثورة (كالميثاق الوطني عام ١٩٦٢ وبيان ٣٠ مارس آذار ١٩٦٨) انما كانت امتصاصا مؤقتا لغضب الجماهير وليست لها صفة الثبات او الديمومة ، ومن ثم فقد قرر انها « خلاص بقت قديمة » وغير صالحة للاستعمال . وكان ذلك صحيحا الى ابعد الحدود ، بالمعنى الذي اراده الانقلاب لعودة الاحزاب . ان تلك المواثيق كانت « عقداً اجتماعيا » ـ سواء نفذ أو لم ينفذ ـ بين الثورة الناصرية الناقصة والشعب . وقد تأخر الغاؤها في واقع الامر خمس سنوات .

وسوف نلاحظ من السياق ان مجموعة القوانين التي صدرت بدءا من عام ٧٢ (قانون الوحدة الوطنية) وانتهاء باستفتاء ١٩٧٨ لتصفية المظهر الليبرالي ،

تشكل في ما بينها دستورا كاملا مضادا في كثير من الامور لدستور ١٩٧١ الـذي وضعه الانقلاب نفسه في ظلّ مواضعات تاكتيكية عابـرة تقصد « الاحتواء » للاطراف الناصرية والماركسية ، فلما حدثت المواجهة المستمرة من أسفل حتى بلغت أوجها في الثورة المعلقة او يناير المستمر ، فقد كان من المحتم **الاعلان التدريجي** بالتخلـي عن الدستور الاول وبرنامج العمل الوطني الذي قدمه السادات نفسه وبيـان ١٠ حزيران ، يونيو ٧١ أيضا ، فضلا عن مواثيق الثورة الناصرية السابقة .

كيف تم ذلـك ؟

اولا ، باجراء استفتاءين شهيرين ، احدها في ١٩٧٧/٢/١٠ والثاني في ٢١/ ١٩٧٨/٥ ، الاول سمي « قانون حماية الامن والمواطنين » والآخر « قانـون السلام الاجتماعي » وقد وصفه الرئيس السادات بأنه « ثورة ثانية » بعـد ثورته فـي ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ . والحق أنه كذلك باعتباره تكريسا قانونيا لانقـلاب الثـورة المضادة في ذلك التاريخ .

كان الاستفتاء الاول صدى مباشرا لانتفاضة الجماهير العفوية فـي ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وقبل عشرة اشهر مـن زيـارة القدس المحتلـة . وقـد نصت مادته الاولى على تكوين الاحزاب الثلاثة وفقا لقانون خاص يصدر بها ، وقـد صدر بالفعل حيث يشترط موافقة عشرين نائبا على تكوين أي حـزب جديـد ، كما يشترط ارتباط اي حزب بما سمي الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والشرعية. أما المواد السادسة والسابعة والثامنة فقد كانت الهدف المباشر مـن وضع القانون الجديد ، اذ نصت المادة ٦ على « الاشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي الى اثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لاعمالها او منع الهيئـات الحكوميـة أو مؤسسات القطاع العام او الخاص أو معاهد العلم من ممارسة عملهـا باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبـري التجمهر ولـو لـم يكونوا مشتركين فيه وعـلى المحرضين والمشجعين » . وقالت المـادة ٧ « يعاقـب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمداً متفقين في ذلك او مبتغين تحقيق عرض مشترك اذا كان من شأن هـذا الأضراب تهديـد الاقتصاد القومي » . وقالت المادة ٨ « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبـر أو شارك في تجمهر او اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر » . وجـاءت المـادة ٩ لتقول « يلغى كل ما يخالف ذلك من أحكام » . وكان ذلك انقلابـا دستوريا مـن الزاويتين : تكوين الاحزاب والغاء الحريات الاساسية للشعب المصري التي أهدرها القانون الجديد بمواد منقولة حرفيا عن القانون البرتغالي فـي عهـد سالازار ، والقانون الاسباني في عهد فرانكو . وكان التناقض فادحا وفاضحا ، بـين تعـدد الاحزاب ومنع التظاهر أو الاضراب أو الاعتصام ، حيث يصبح ممنوعا تلقائيا عـلى اي حزب أن يدعو اعضاءه الى اي من هذه الممارسات الديموقراطية .

ورغم الحد الاقصى من العقوبة وقد بلغ السجن المؤبد ، فقد تحرك المصريون ـ فور صدور القانون ـ وهم انفسهم الذين « اتهموا » بقول « نعم » للاستفتاء (بنسبة ٩٩ في المائة) .. تحركوا ضد القانون ، فسارت مظاهرة طلابية سلمية من جامعة القاهرة الى مجلس الشعب ولم تعبأ بالاشغال الشاقة المؤبدة . وأبرق كمال الدين حسين نائب محافظة بنها والعضو السابق بمجلس قيادة الثورة ، الى رئيس الجمهورية يحذره من ان الاستفتاء غير دستوري . ودار حوار عنيف بين الرئيس وممثلي الاتحادات الطلابية الرسمية اول فبراير ، شباط ١٩٧٧ . وقد بلغ الامر بأحد الطلاب الناصريين ان رأح يشرح لرئيس الجمهورية مبادىء الناصرية في مختلف المجالات وكيف ان ما يجري الآن هو النقيض المباشر لهذه المبادىء في السياستين الداخلية والخارجية . وقد نشرت الصحف مقتطفات من الحوار المثير والذي كان قد بث تلفزيونيا على الهواء مباشرة (يمكن مراجعته في « الاهرام » ١٩٧٧/٢/٢ ونشرة « اوراق ديموقراطية » عدد ٨ و ٩ فبراير ومارس ١٩٧٧ وهي نشرة غير دورية تصدر خارج مصر) .

كذلك اصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي أول « برنامج » سياسي شامل (طبع في مصر وكذلك في بيروت عن دار ابن خلدون في ١٦٥ صفحة من القطع الصغير) يعالج مختلف القضايا والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها البلاد في صيغة استقطبت حول التجمع تنظيميا وفكريا ما يشبه « نواة » الجبهة الوطنية الديموقراطية ، من الماركسيين والناصريين والديموقراطيين المستقلين ورجال الدين المستنيرين . وقد بلغ هذا الاستقطاب حدا بلغ بالسلطة وحزبها الحاكم حد الحرب العلنية ضد كل من ينتمي الى هذا الحزب الشرعي ، وذلك بنقل المنتمين اليه سواء كانوا موظفين او عمالا الى بقاع نائية كما كان يفعل الحكم الملكي لمعارضيه، وبالقبض غير المأذون من النيابة او المحكمة ، وبالتهديدات المباشرة بالفصل من العمل او الجامعة . وراحت جريدة « الاخبار » طيلة الشهر الثاني من عام ١٩٧٧ تنشر قوائم عن الذين « استقالوا » من الحزب . وكان تقدير الحكومة أول الامر لاعضائه انهم لا يتجاوزون عدة مئات فاذا بالقوائم تستنفد المئات المذكورة دون أن يكون قد خرج عمليا من الحزب تحت الضغط والارهاب اكثر من ٥ر١ في المائة .

ولان الشعب المصري في مجموعه قد اخذ الممارسة الديموقراطية جدا ، فقد كانت فئات من البرجوازية المصرية بحاجة الى التعبير عن نفسها بعيدا عن الحزب الحاكم الذي ظل قيادة بلا قاعدة منذ ولد ، فكان اعضاؤه يمثلون انفسهم في التشريع والتنفيذ . وهكذا حدث في الثالث والعشرين من آب ، اغسطس ١٩٧٧ وفي الاحتفال بذكرى وفاة الزعيمين الراحلين سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ ومصطفى النحاس خليفته ان خطب فؤاد سراج الدين « باشا » ـ امين عام حزب الوفد القديم ـ لمدة ثلاث ساعات فاجأ اكثرية الحاضرين في نهايتها بأن « الوفد » يستعد للعودة الى الحياة السياسية بعد السماح بتعدد الاحزاب ، وانه بصدد صياغة

برنامج واتخاذ الاجراءات القانونية والدستورية لتشكيله .

وكان واضحا ان فؤاد سراج الدين قد استثنى الرئيس السادات وحده من الهجوم المباشر دون ان يخفي سخطه على النظام ورموزه الأخرى (وخاصة ممدوح سالم الذي كان يعمل ضابطا في الشرطة حين كان سراج الدين وزيرا للداخلية) . وكان واضحا أيضا تركيزه على مسألة الديموقراطية كما كانت في العهد الليبرالي الملكي . وكان واضحا أخيرا تأييد الكنيسة له بارسال مندوبين عنها لحضور الحفل. اما الحضور الذين بلغوا ثلاثة آلاف نسمة داخل نقابة المحامين وحدها ـ وقد اقيم فيها الحفل ـ وضعف العدد حولها ، وقد استمع الى الخطاب المثير بمكبرات الصوت ، فلم يكن يمثل فقط الرصيد التاريخي للوفد ، بل ايضا الرصيد الجديد من فئات المثقفين الذين عانوا من القهر ، وشرائح البرجوازية التي عانت من الانفراد العائلي بالسلطة . كان « الوفد الجديد » يمينا أصيلا في المجتمع ، لا يمينا عابرا او طارئا ، لم يكن مجرد ذكرى بل تعبير عن قوى حقيقية في علاقات الانتاج الاجتماعي . وفور اعلان تشكيله انضمت اليه عشرات الالوف من المواطنين في العاصمة والمحافظات والاقاليم ، وأصبح مؤكدا انه في اية انتخابات قادمة لن يكون نسخة أخرى من حزب « الاحرار الأشتراكيين » الذي شكله الضابط السابق مصطفى كامل مراد ليصبح يمينا رسميا وقد عينه الرئيس السادات حينذاك زعيما للمعارضة في البرلمان واصدر صحيفة « الاحرار » . واتضح ان اول نقطة في برنامج الوفد السياسي هي تحويل الحكم من النظام الرئاسي الى النظام البرلماني بتحديد صلاحيات الرئيس ، والغاء مختلف القوانين المعادية للحريات الديموقراطية، والاجراءات الاستثنائية ، مع التوسع ـ طبعا ـ في قوانين الاستثمار الرأسمالي ودعم القطاع الخاص والغاء ما تبقى من قيود على حركة راس المال الفردي ، والمزيد من الانفتاح الاقتصادي على الغرب .

كان حزب الوسط الحاكم قد اصبح في مأزق حقيقي ، لكونه حوصر من الجهتين : فجريدة « الاهالي » التي يصدرها التجمع اليساري تحولت الى حزب متنقل للطبقات الشعبية والمثقفين الراديكاليين ، وحزب الوفد أصبح التعبير الاكثر أصالة عن اليمين المصري شبه الليبرالي حتى ان بعض اعضاء الحزب الحاكم استقالوا منه وانضموا الى عضوية حزب الوفد . هكذا حوصرت « ادعاءات » السلطة حول الديموقراطية والاشتراكية معا .

وفي هذا المناخ استفتى الشعب المصري قهرا ، بعد ان تمكن التجمع اليساري ـ الى جانب جماهيره الداخلية باثارته القضايا الاكثر قربا من هموم الشعب الكادح وفضائح الرأسمالية العائلية الحاكمة والانحرافات المخزية عن ابسط حقوق الانسان ـ من ان يستقطب الرأي العالمي الراديكالي في الغرب قبل الشرق وفي الوطن العربي من المشرق الى المغرب . كذلك تمكن الوفد من اجتذاب القوى

الليبرالية في الغرب والقوى المحافظة العربية فتلقى من الجهتين دعما لا يقل عن تايد البرجوازية المصرية .

هنا صدر الاستفتاء الثاني في بداية الاسبوع الاخير من الشهر الخامس عام ١٩٧٨ والذي استهدف اليسار واليمين على السواء .

في مادته الثانية أكد انه « لا يجوز تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير في الرأي العام ومناصب الاعضاء المعينين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحفية لكل من يثبت في التحقيق الذي يجريه المدعي العام الاشتراكي انه يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها». وتضيف المادة الثالثة الى هذا التحريم « عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية » . وكانت المادتان بذلك تصادر أولا ، حرية الناخب الذي يصل بممثله الى مجلس الادارة ، كما تصادر المبادرة الفردية الراسمالية ذاتها في تشكيل مجالس ادارتها حسب مصالحها الاقتصادية ، كما تصادر مبدأ حرية العقيدة لا بمعنى انتفاء المساواة بين الايمان والالحاد بل بين المؤمنين انفسهم . حتى ان احدى المحاكم اصدرت عقب صدور القانون حكما لمسيحي مصري يجيز له الزواج من اثنتين في وقت واحد الامر الذي ترفضه الكنيسة وتبيحه الشريعة الاسلامية . ولكن المادتين استهدفتا « اليسار » اساسا في ظل التضليل الاعلامي الواسع والذي يساوي في اذهان المواطنين « المؤمنين » بين اليساري والملحد .

أما بقية المواد ، فقد الغت الحقوق السياسية لكل من شارك في احزاب ما قبل الثورة باستثناء الحزب الوطني ومصر الفتاة ، وكلاهما يميني ، غير ان الاول يميل الى العنصرية الدينية ، والآخر داعب الفاشية العنصرية . والمقصود اذن هو حزب الوفد الجديد . كذلك الامر بالنسبة « لاي مواطن » كما جاء في منطوق المادة السادسة حرفيا « اذا اتى افعالا تعرض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر » . وهو أمر يترك تقديره أيضا للمدعي العام الاشتراكي الذي تجاوزت سلطاته بهذا القانون صلاحيات القضاء المصري تجاوزا كليا . ووصل القانون الى تهديد « اي حزب » و « اي صحفي » بالحرمان كذلك من الحقوق السياسية اذا قرر المدعي العام المذكور ــ وليس الناخبين او نقابة الصحفيين ــ اتهامه بالاتهام نفسه .

في هذا الوقت تماما نشرت الاهرام في عدد واحد هو اليوم التالي مباشرة للاستفتاء (١٩٧٨/٥/٢٢ في صفحة ١٠ الخاصة بالحوادث اليومية العمودان الاول والثاني أعلى الصفحة) ان شابا خنق طفلا عمره خمس سنوات لانه صدمه عفوا

بالكرة التي يلعب بها فجذبه الى المسكن وارتكب جريمته ، وان رجال المباحث في الاسكندرية ضبطوا موزعين للبريد يلقيان بالخطابات في الطريق العام دون تسليمها ، وان شقيقين لقيا مصرعهما في « أسيوط » لخلاف عائلي حول قطعة ارض . ولكن صلاح جاهين رسام الكاريكاتير للصحيفة ذاتها كان له رأي آخر اذ رسم مذيعة برنامج « ما يطلبه المستمعون » وهي تعلق بخفة دم « غريبة .. كل الجوابات النهاردة طالبة اغنية نعم يا حبيبي نعم » تقصد الاستفتاء لا الاغنية . على أن صحيفة الديلي ميرور البريطانية المحافظة كتبت في ١٩٧٨/٦/١ تقول « ان الرئيس المصري انور السادات يتصرف كأي دكتاتور يريد أن يعاقب اي ناقد لسياسته ، وكأي متسلط يحاول إتهام معارضيه بأنهم اعداء للامة » . أما جريدة « الاهالي » المصرية التي توالى منعها من الصدور فقد تحايلت على ذلك بأن أصدرت عدداً وثائقياً في ١٩٧٨/٥/٣١ خلا من أية مقالات او أخبار أو تعليقات أو رسوم كاريكاتيرية ، بل نشرت فقط النص الكامل لبرنامج حزب التجمع المسموح اصلا بنشره .

غير أن الشعب المصري لم يصمت ، فاذا كان الطلاب (أتحاداتهم الشرعية ذاتها) قد واجهوا الرئيس مباشرة ضد الاستفتاء السابق ، فقد واجهه هذه المرة اساتذة الجامعات انفسهم ، اذ بادرت جامعة الاسكندرية بالابراق الى الرئيس قبل الاستفتاء بتأجيل النظر فيه وعارضته بعد انجازه . حينئذ عقد رئيس الجمهورية لقاء مع اعضاء هيئة التدريس سمع فيه الدكتور محمد زكي عشماوي نائب رئيس الجامعة يقول « التاجر الذي يخزن اكياس السكر والطحين والشاي ليبيعها بأسعار مضاعفة لا يعرف الحرية » وكان رئيس الجامعة قبله قال ان السلطة المرتجاة هي التي « لا تسعى للتسلط » كذلك قال الدكتور عبد المنعم خربوش رئيس نادي هيئة التدريس « اننا نناشدكم يا سيادة الرئيس ان تثبتوا أقوالكم (حول الديموقراطية يقصد) عمليا » واشار الدكتور عاطف غيث نائبه الى « انحراف هذه القوانين في التطبيق » . وقد اذاع التلفزيون المصري وقائع الجلسة على الهواء ، كما نشرت الصحف في اليوم التالي (١٩٧٨/٥/٢٩) مقتطفات واسعة منها . واتضح من التجاوب الجماهيري الكاسح مع كلام اساتذة الجامعات ان الشعب الذي استفتي غير الشعب المصري .

ثانيا ، اتخذت السلطة بطلب من اعضاء الحزب الحاكم موحى به مباشرة من رئاسة الجمهورية عدة اجراءات ضد النواب هي الاولى من نوعها اذ وصلت حد الفصل من عضوية البرلمان ومنع العضو المفصول من اعادة ترشيح نفسه ، برغم ان « مجلس الدولة » قد اعطى النائب المعزول هذا الحق . وكان في مصر الملكية « قانون العيب في الذات الملكية » اذن « شخصية الجالس على العرش مصونة لا تمس » بموجب الدستور . وحدث مرة واحدة في عهد الملك فؤاد (سنة ١٩٣٠) ان اوقف عباس محمود العقاد بتهمة العيب في الذات الملكية حين صرخ في مجلس الشيوخ أن اكبر رأس في الدولة تتحطم اذا مست الدستور . وفي عهد الملك فاروق

ايضا كان احمد حسين زعيم الحزب الاشتراكي (مصر الفتاة سابقـا) في طليعة من اتهموا بالعيب في الذات الملكية ، غير انه لم يكن نائبا في البرلمان . على أية حال فان مصر الملكية والناصرية ايضا لم تعرف ـ ومعها برلمانات العالم المتحضر ـ استخداما لنص يجيز فصل النائب من عضوية المجلس النيابي ، لمجرد هجومه على الحكومة او مساسه برئيس الجمهورية . والنظام الجمهوري كما نعلم نقيض النظام الملكي في قضية « الذات التي لا تمس » . ولكـن الرئيس السادات اختـرع مـا يسمى « قانون العيب » وطلب من مجلس الشعب التشريع له . وكان الظن منصرفا الى انه يقصد « اخلاق القرية » التي طالما تحمس لها . الا انه ثبت بعدئذ انـه يقصد « العيب في الذات الرئاسية » . هكذا تقول الوقائع :

● اولها ان كمال الدين حسين النائب الذي ابرق له محتجا علـى الاستفتاء الاول المضاد للديموقراطية عام ١٩٧٧ قد عزل من البرلمان فـي ١٩٧٧/٢/١٤ رغـم ان بعض الصحف قد نشرت نص برقيته في طبعاتها الاولى ثـم عادت فحذفتها . وقد تم ذلك بموجب طلب تقدم به ٢٥٢ عضوا مـن الحزب الحاكم لاسقاط العضوية عن النائب ، نظر فيه المجلس النيابي واخـذ قراره باجمـاع نواب الحزب الحاكـم ايضا ومعارضة المستقلين واليساريين (١٨ عضوا) رغم الميول الاخوانية عند كمال الدين حسين . ولما تقدم النائب باعتراض لمجلس الدولة حكم لـه قاضي القضاة باحقية في اعادة ترشيح نفسه . ولكن السلطة تمكنت مـن سحب هـذا الحـق ، وترشيح غيره . وصادرت على الناخبين رأيهم .

● ثاني الوقائع خاصة بالنائب الوفدي الشيخ عاشور نصر نائب حـي شعبي (كرموز) في الاسكندرية ، فانه ـاحتجاجا على مماطلـة رئيس المجلس (سيـد مرعي) في مناقشة استجوابات وطلبات احاطة عديدة تقدم بها الى الحكومة ولـم يتوفر له فرصة الدفاع عنها (اي عن طلبات ناخبيه الخاصة بضرورات الحيـاة) انتهز فرصة وجود رئيس الجمهورية في البرلمان وهتف « يسقط الرئيس السادات» حتى ينتبه اليه . وقد انتبه الجميع فعلا ، وتكررت مأساة كمال الدين حسين ، اذ اسقط البرلمان عضوية النائب باغلبية ٢٧٩ صوتا بتاريخ ٧٨/٣/٢٨ . وكمـا كانت تهمة نائب بنها العيب فـي ذات رئيس الجمهورية كذلك كانت تهمـة نائب كرموز . ولكن التكرار كشف عدة امور : اهمها تواطؤ رئيس مجـلس الشعب (صهر الرئيس واكبر اغنياء الريف المصري) مـع الحكومة ، بتأجيل الاستجوابات المقدمـة اليهـا حتى لا تفتح مناقشات حول الموضوعـات الحيوية . والامـر الثانـي ان هـذه الاستجوابات مقدمة لمصلحة فئات شعبية واسعة .

● ثالث الوقائع خاص بالنائب ابو العز الحريري الـذي قبض عليه في دائرتـه الشعبية (الجمرك) بالاسكندرية ايضا لمجرد القائه خطـاب جماهيري في الناخبين لهذه الدائرة التي خلت عام ١٩٧٨ ايضا . في هذه المرة لم يكن هناك « عيب » فـي

ذات الرئيس ، لا بالبرق ولا بالهتاف ، وانما كان هناك عقاب لحزب التجمع اليساري على جماهيره التي تتعاظم ، وقد جرى نفس الشيء لعبد الفتاح حسن النائب الوفدي عن بسيون ــ محافظة الغربية في ٢٦ يونيو ــ حزيران ١٩٧٨ .

● رابع الوقائع خاصة بالنائب الناصري كمال احمد الذي قاطع الرئيس أثناء القاء خطابه في البرلمان (١٩٧٨/٩/٣٠) على اثر عودته من واشنطن بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد .. فقد توقف الرئيس بعد المقاطعة للمرة الثالثة وطلب من النواب « ارموه .. ارموه .. ارموه بره » . وعلى الاثر قام نواب حزب الوسط بحمل زميلهم الى الخارج وسط الضرب واللكم والصفع . وفي اليوم التالي تكررت المأساة الدستورية للمرة الرابعة خلال عام ، بأن طلب الاعضاء عزل زميلهم ، ورغم المعارضة فقد نالوا ما طلبوا وما تمنى به عليهم الرئيس .

وفي السابع والعشرين من نيسان ، ابريل ١٩٧٨ كانت قد نوقشت اللائحة الجديدة لمجلس الشعب ، بناء على طلب الرئيس ، تنفيذا لقانون العيب وامتثالا لما طالب به سيادته جميع الهيئات ان « تطهر صفوفها بنفسها » اي حتى لا تصطدم مع القضاء والدستور والقانون . ولكن اللائحة بحد ذاتها كانت عدوانا على القضاء والدستور والقانون ، اذ تضمنت ثماني حالات تسقط فيها عضوية النائب او توقف مؤقتا في مقدمتها « اهانة رئيس الجمهورية او تهديده لحمله على أداء عمل او الامتناع عن عمل من خصائصه قانونا » .

ثالثا ، على اثر هذه الاجراءات قام المدعي العام الاشتراكي باعداد كشوف المعزولين سياسيا وفقا لقوانين الاستفتاء الاخير ومن بينهم زعيم الوفد الجديد ، والمصادرة الدائمة لجريدة « الاهالي » لسان حزب التجمع اليساري .. فما كان من حزب الوفد الا ان اجتمع بكامل هيئته التأسيسية (٣٥٠ عضواً) في منزل فؤاد سراج الدين وقرر في خطوة بلا نظير في تاريخ الحزب القديم « حل الحزب الجديد احتجاجا على مواقف النظام من الديموقراطية » . وقد كان الموقف ، اعلانا رومانتيكيا حزينا عن النهاية الاسيفة التي لقيتها الشرائح الليبرالية من البرجوازية المصرية ، كما لو كان بيانا بالهزيمة في ظل الثورة المضادة . وما كان من حزب التجمع اليساري الا ان اعلن « تجميد نشاطه » دون ان يقدم على حل الحزب عمليا ، تاركا هذه المسؤولية على عاتق النظام نفسه .

وقد تبلبل الرأي العام في مصر وخارجها بلبلة شديدة على أثر الموقفين المفاجئين . وكان على النظام ان يسعد بخلو الساحة امامه للعمل السياسي المنفرد، وكان على بعض فئاته ان تقلق من الفشل المروع الذي لقيه حزب الوسط الحاكم الذي كان قد سمي « بحزب مصر العربي الاشتراكي » ثم اختصر تدريجيا الى « حزب مصر » . كان الحزب قد اعلن فشله عدة مرات ، سواء كان الاعلان دآميا

في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ او سلميا في التفاف الجماهير الساحق ، حول الوفد والتجمع اليساري والمتطرفين الدينيين . كانت الاغلبية البرلمانية مفروضة بقوة الشرطة ، تمثل التحالف الكمبرادوري الحاكم وعدة دون قاعدة اجتماعية واسعة .

وفي خطوة دراماتيكية اثارت الدهشة اعلن الرئيس السادات في ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٧٨ انه « سيملأ الفراغ السياسي بنفسه » وانه قرر النزول شخصيا الى الشارع السياسي ، وذلك بتكوين حزب جديد دعاه « الحزب الوطني الديموقراطي » . ولان نواب حزب الوسط الحاكم (الذي يرأسه ممدوح سالم) هو حزب السلطة ايا كان الحاكم ، فقد راح اعضاؤه يطلبون الانضمام فورا الى حزب الرئيس . حتى ان الكاتب اليميني مصطفى امين علق على ذلك في « الاخبار » بأنه لا يجوز للنواب الذين انتخبهم الشعب ـ كما نفترض ـ على أساس مبادىء حزب معين ان يركضوا وراء حزب الرئيس دون أن يقرأوا ـ فضلا عن ان يقتنعوا ـ ببرنامجه الذي لم يعلن بعد . وكانت النتيجة هي اقصاء مصطفى امين وأبعاده عن الكتابة السياسية وكان المغزى هو ان الرئيس لا يمانع في انضمام النواب الى حزبه الجديد ، حتى تكون هناك « اغلبية برلمانية جاهزة » من قبل اجراء اية انتخابات جديدة .

وفي خطوة لا شبيه لها قرر حزب « مصر » الحاكم الانضمام جماعيا الى الحزب الجديد . . . أو الحزب « الوحيد » ، حيث تراجع الوفد عن الساحة ، وحيث أصبح اليسار مرادفا للالحاد . وحيث تعود مصر الى إسلوب الدمج الشامل للسلطات في الحكم ، رغم الغاء الاتحاد الاشتراكي والتعدد الدستوري للاحزاب . فرئيس الجمهورية الذي وعد اكثر من مرة بأنه لن يعود الى ترشيح نفسه للرئاسة وعاد ، يريد اختراق الحاجز الدستوري الذي يمنع الوصول للمسؤولية الاولى في الحكم للمرة الثالثة . وقد اصبح ذلك الآن ممكنا . وكان الرئيس في اعلانه عن الحزب قد هنأ « الوفد » بحل نفسه وتمنى على التجمع ان يحذو حذوه . ومعنى ذلك فانه قد هيأ المناخ السياسي لاستقبال اول حكم في تاريخ البلاد ، يصبح فيه الحاكم هو الرئيس (الذي لا تمس ذاته) وهو ايضا زعيم الحزب الوحيد الممسك بالسلطة ، وهو كذلك الحكم بين السلطات ، وهو اخيرا صاحب البرلمان .

ليس ذلك كله دكتاتورية ملكية او ناصرية ، بل هي سليلة اعرق التقاليد النازية في تاريخ العالم الحديث .

٨ ـ الثورة المضادة للديموقراطية

كانت الديموقراطية في العهد الناصري « عنصرا ناقصا » بالمعنى السياسي مما ترك آثاره السلبية على بقية المعاني الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية

والقومية . وكانت الديموقراطية في العهد الملكي الاستعماري ديكورا ليبراليا للمضمون الرأسمالي شبه الاقطاعي . اما في عصر الرئيس السادات فقد غابت الديموقراطية السياسية ومعها بقية الحريات الديموقراطية - الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية والقومية - غيابا شاملا ، فليبراليتها الاقتصادية لا تنعكس في ليبرالية سياسية ، لانها ليبرالية الكمبرادور وأغنياء الريف والجهاز البيروقراطي للدولة وليست ليبرالية **الانتاج** الاقتصادي الراسمالي . كذلك اوتوقراطيتها ، فهي ليست مثلا دكتاتورية الفرد لمصلحة الوطن ككل او لمصلحة الطبقات غير المالكة ، بل هي اوتوقراطية « العائلة » التي تمثل الشريحة الاكثر تخلفا في المجتمع والاكثر تبعية للاجنبي . هكذا تجاوزت شكلا ومضمونا الاوتوقراطية الملكية والاوتوقراطية الناصرية معا ، بأن اخذت عنهما **الانفراد بالسلطة** دون الليبرالية الشكلية في النظام الملكي ودون التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني والوحدة القوية في النظام الناصري . واذا كانت الليبرالية الشكلية قد أسهمت في اسقاط النظام الملكي ، واذا كانت الاوتوقراطية المركزية قد أسهمت في اسقاط النظام الناصري ، فان الغياب المطلق للديموقراطية في عهد السادات يسحب من نظامه شرعية بقائه . . لان « الوطن » باكمله في ظل هذا الغياب يصبح « مرهونا » على مختلف المستويات لارادة من خارج الحدود ، يعنيها « ديموقراطية » العائلة الحاكمة ، الوكيلة عن مصالح احتكاراتها ، وفي خط مواز لهذه الديموقراطية العائلية يعنيها تمرير هذه المصالح عبر قنوات « شرعية » لا تسدها بين الحين والآخر ممارسات ديموقراطية لاية فئة اجتماعية اخرى . وهكذا كان غياب الديموقراطية ، بمعناها العميق الشامل ، مساويا لغياب التنمية الوطنية اقتصاديا وغياب التحرر الوطني قوميا . وكانت تلك نقطة اللقاء الجذرية بين الكمبرادور المصري والكيان الصهيوني في الشرق الاوسط والولايات المتحدة الاميركية بدءا من اتفاقية سيناء الى اتفاقية كامب ديفيد . وهي الفترة التي تم فيها الغاء الليبرالية اللبنانية بالحرب الاهلية والاستقلال الوطني المصري بالسلم . انعكس هذا القهر الديموقراطي الشامل ، مصريا ، كما يلي :

● اقتصاديا ، زاد الاستهلاك الفردي والجماعي ، للمرة الاولى في تاريخ مصر الحديث بنسبة ٢٥ في المائة ، وان ديون مصر بلغت ١٢ مليار دولار (استدانت الحكومة المصرية في عام ٧٧ وحده خمسة آلاف و ٤٠٠ مليون دولار) (٣٨) وبلغ العجز في ميزان المدفوعات مليار دولار . وقد عادت قرارات رفع الاسعار التي رفعت عام ١٩٧٧ على أثر الانتفاضة الجماهيرية في شكل « الضرائب غير المباشرة » التي زادت حتى نهاية ذلك العام بنسبة ١٦ في المائة كما زادت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٧٤٫٨ في المائة ومن السلع غير المعمرة بنسبة ١٨ في المائة

---

(٣٨) ردنا على بيان الحكومة - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، مطبوعات « الاهالي » - خالد محيي الدين وتباري عبد الله وابو العز الحريري - القاهرة ١٩٧٨ (ص ١٨)

خلال الفترة ذاتها . وطبقا لبيانات هيئة الاستثمار فقد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي ٦٥ مشروعا بيها ٤٢ مشروعا لمستحضرات التجميل والسياحة والباقي مصارف وشركات استثمار مالية . وفي الوقت الذي زادت فيه الضرائب غير المباشرة على المواطنين البسطاء حتى وصلت ٦٠ في المائة من اجمالي حصيلة الضرائب عن الريف فان ضريبة الاملاك لا تمثل سوى ٥ر٤ في المائة . كما ثبت ان ٣٥ في المائة من مجموع الممولين يتهربون من الضرائب ، وان ضريبة الايراد العام لا تجلب سوى اقل من ٣ مليون جنيه مصري (٣٩) .

وقد نتج عن هذه المواضعات الجديدة أن شرعت قطاعات لا يستهان بها من البرجوازية الوطنية تصفي أعمالها وتنضم الى قافلة الرأسمالية التجارية الربوية ، فخلال الفترة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٨ . أغلقت ابواب ٤٤٣ شركة متوسطة راس المال وتضم الواحدة منها أقل من ٩٩ عاملا وكانت تنتج صناعات النسيج ومضارب الارز ومعامل الالبان والسكر . وفي الفترة نفسها أغلقت ابواب ٨٩٥ شركة صغيرة تضم أقل من ٤٩ عاملا متخصصة في المراحل النهائية للانتاج الاقل من المتوسط ، كصناعة الجلد والسكر وتعليب الاسماك واللحوم . وفي الفترة نفسها أيضا اغلقت ابواب ١٥٦٠ محل حرفي بين الصناعة والتجارة الجزئية . ومعنى ذلك أن **الانتاج الوطني** ــ بعد حصار القطاع العام من داخله ومن خارجه ــ قد سلم نفسه تدريجيا لقطاعات الاستيراد والتصدير والمقاولات ، بحيث زادت السيولة النقدية (أي التضخم) بمعدل ٢٥ في المائة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٦ وارتفع الرقم القياسي للاسعار في الفترة ذاتها بنسبة ١٦ في المائة في الريف و ٢٠ في المائة في الحضر (٤٠) ، ثم تضاعف الرقم مرة بالنسبة للريف ومرة ونصف بالنسبة للحضر في عام ١٩٧٨ . وبحيث شملت البطالة في مصر هذا العام نفسه اكثر من مليون مواطن .. كل ذلك رغم ان العائد من قناة السويس والمصريين العاملين في الخارج والمساعدات العربية والاميركية بلغت في أدق الاحصاءات اربعة مليارات دولار .. وفي المقابل انخفض مستوى التعليم والصحة (حيث ارتفعت اسعار الادوية وقل عدد المستشفيات) وازدادت اختناقات المواصلات والاسكان (٤١) . وأمسى الكلام عن « خطة تنمية » من ذكريات الماضي المستحيل ، وأصبح المثلث العائلي (السادات ــ عثمان احمد عثمان ــ سيد مرعي) رمز التحالف العضوي بين اغنياء الريف والرأسمالية الربوية والجهاز البيروقراطي في الانفراد بسلطة التبعية للاحتكارات الاجنبية . ولم تكن مصلحة

---

(٣٩) المصدر السابق (ص ٤٧)

(٤٠) المصدر السابق (ص ٤٢)

(٤١) تحولت مدينة المقابر في مصر الى مدينة سكنية يقطنها حسب آخر التقديرات نصف مليون نسمة ، ومتوسط سكان الغرفة الواحدة عشرة افراد .

هذه الاحتكارات ضد الليبرالية السياسية وحدها (وهي التي ضربت هذه الليبرالية منذ هزيمة العرابيين عام ١٨٨٢ الى هزيمة الوفد عام ١٩٣٦) ولم تكن هذه المصلحة ضد التنمية الناصرية وحدها ، وهي التي طاردت عبد الناصر من ٥٦ الى ٦٧ ، بل كانت ضد إستقلال مصر الوطني ووحدتها القومية ـ سواء كانت تحكمها الليبرالية الاقتصادية او المركزية البيروقراطية ـ وبالتالي فقد كان هدفها الرئيسي من الثورة المضادة في مصر هو أسقاط الديموقراطية من جذورها الليبرالية والشعبية على السواء ، للعبور بقوى الانقلاب الساداتي ، الى الصلح المنفرد مع اسرائيل تحقيقا للهدف الاستراتيجي : النفط العربي والسوق الافريقية والامن المضاد للسوفيات في الشرق الاوسط . انها دكتاتورية العبور الى التوحد مع القوى الاقليمية (اسرائيل) الرئيسية بين قوى الثورة المضادة للعرب .

● اجتماعيا ، تضاعفت جرائم الخطف والاغتصاب والسرقة والاحتيال سبعة اضعاف ونصف خلال عام واحد (١٩٧٧) عما كانت عليه قبل عامين فقط (١٩٧٥) . وتجددت الحرائق المتفرقة من حريق « اخبار اليوم » عام ١٩٧٧ ، الى حريق « الصالون الاخضر » (من أرقى محلات الثياب الجاهزة في شارع سليمان باشا وسط القاهرة) بحيث وصلت في العام نفسه الى ٥٥ حريقا كبيرا عجزت في معظمها سيارات الاطفاء لمحافظتي القاهرة والجيزة عن محاصرة النيران ، الا بعد ساعات بلغت احيانا ١٢ ساعة . وانفجرت مجاري العاصمة حتى سدت الطرقات وارتفع منسوب المياه القذرة مترا كاملا في بعض المواقع ، الامر الذي تعطلت معه اجهزة السلكي واللاسلكي ، وانقطعت الكهرباء ، وتلوثت مياه الشرب ، وتدهورت المواصلات حتى اصبح سقوط اوتوبيس بركابه في النيل خبرا لا يصدم الناس .

وتجددت الفتنة الطائفية فامتدت من محافظة المنيا الى احدى مدنها وتدعى سمالوط ، حين قتل كاهن برصاص احدى خلايا « جماعة التكفير والهجرة » . ويسكن سمالوط ٩٠ في المائة من المسيحيين و ١٠ في المائة من المسلمين . ولكن قرية تجاورها تنعكس فيها النسبة تماما ، اعتنق احد ابنائها الدين الاسلامي، فاحتفلت به الجماعة الاسلامية المتطرفة بأن لفت به انحاء القرية وسط الصياح والهتاف والتكبير . ثم حاولت أن تستمر مظاهرتها في الطريق الى سمالوط . وهناك لم يسمح المسيحيون بمرورها مما دفع الاهلين الى التحاور بالسلاح فسقط سبعة عشر قتيلا والعديد من الجرحى . وفي اليوم التالي دخل بعضهم خلسة الى المدينة الصغيرة وقتلوا كاهن الكنيسة في منزله . قبل ذلك وبعده شاع حرق الكنائس والمساجد والخطف على الهوية الدينية من الطرفين واقامة الحواجز المسلحة على الطريقة اللبنانية . وكان من المثير ان عثرت قوى الامن في محافظة اسيوط وحدها على مخزنين متقابلين للسلاح الخفيف والمتوسط والثقيل ، احدهما لتاجر مسيحي والآخر لتاجر مسلم . في هذا الوقت نفسه كان تسريح افراد القوات المسلحة من الجيش النظامي يجري على قدم وساق . وكانت

الاسلحة لا تستورد من خارج الحدود فحسب ، بل تسرق من مخازن الجيش او تباع سرا ويبلغ عنها انها سرقت .

● ثقافيا ، تضاعفت هجرة الادمغة المصرية الى الخارج ، وانفرد « الصوت الواحد » بساحة الثقافة والاعلام ، وامسى الانتاج السينمائي والمسرحي والتلفزيوني للتصدير حسب مواصفات السوق الخارجية للنجوم والقصص والموضوعات ، وتغيرت برامج التربية والتعليم تغيرات كيفية تكاد تكون نقيضا للمفاهيم والقيم السابقة .. حيث اصبحت الاقليمية والشوفينية والعنصرية الدينية هي ثالوث التيار السائد على الثقافة الرسمية السائدة في مصر (٤٢) .

---

(٤٢) راجع الامثلة الحية لذلك كله في كتاب امير اسكندر « صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية » ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٨ .

الفصل الرابع

دكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد

١ ـ ((صهينة)) مصر

قبل ثمان واربعين ساعة من احتفال المصريين ـ والعرب عامة ـ بذكر مرور ربع قرن على ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ كان سلاح الجو المصري يقوم في حركة مفاجئة بشن غارات مكثفة داخل الحدود الليبية غرب الحد الفاصل من الصحراء . ولم تكن المفاجأة من حيث التوقيت وكثافة النيران ، ولا من حيث العمل العسكري ذاته . . فقد نقل مراسل النيويورك تايمز في بيروت بعد بداية الاشتباك المسلح بأربعة أيام (١٩٧٧/٧/٢٥) ان ما حدث كان مقررا له ان يتم في شهر مايو ، أيار الماضي « ولكن الولايات المتحدة طلبت من السادات ارجاء بدء العمليات لوقت لاحق » (١) . وهكذا قام حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية بين التاسع والحادي عشر من تموز ، يوليو ١٩٧٧ برفقة رئيس اركان الجيش المصري بزيارة سريعة لكل من تشاد والسودان صرح على اثرها السفير التشادي في القاهرة بأن « المشكلة بين تشاد وليبيا قد اثيرت أثناء الزيارة » (٢) وبقدر ما كان الهدف العسكري واضحا من الزيارة أقبلت رحلة الرئيس المصري الى الصحراء الغربية يوم ١٢ تموز ، يوليو ١٩٧٧ ـ بعد ان تلقى تقرير نائبه ـ وكأنه يتفقد بنفسه مواقع القوات المعدة للهجوم على الحدود الليبية .

وقبل بدء العمليات العسكرية (بيوم واحد) ضد احد اعضاء الاتحاد العربي الثلاثي الذي لا يزال قائما رسميا ـ مصر وسوريا وليبيا ـ كان مناحم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي يلوح بمشروع جديد للسلام في الشرق الاوسط يبدأ بصلح منفرد مع مصر ، وكان وزير الخارجية الاسرائيلي موشى دايان يؤكد ان السلام المصري الاسرائيلي لن يصبح واقعا ملموسا الا حين تجد مصر عدوا آخر ترى فيه «اسرائيل» عدوا ايضا . وزاد « إن الاستراتيجية الموحدة في الحرب والسلام لدول المنطقة ،

---

(١) من « مسيرة السادات من سالزبورغ حتى الكنيست » ـ توقيع طارق ـ مطبوعات التضامن ـ مكان النشر غير مثبت ـ ١٩٧٧ .

(٢) جريدة « الاهرام » ١٩٧٧/٧/١٣ .

هي التي تكفل سلاما حقيقيا بين هذه الدول ، فيصبح عدوهـــا مشتركا ورخاؤها كذلك » كما نقلت عنه صحف العالم ، قبل ان تنطلق المدافع المصريـة صوب الغرب بأربع وعشرين ساعة ،

ولقد قيل في تفسير حرب مصر الغربية الكثير مما هو سطحي ، كالاشارة الـى المحاكمات المصرية لبعض الليبيين في قضايا المتفجرات التي اصابت دورة مياه مجمع ميدان التحرير واحدى عربات قطار القاهـــرة ـ الاسكندرية ، وكالاشارة الـــى مضايقات تحدث للمواطنين المصريين المقيمين في ليبيا . كما كانت هنـاك تفسيرات عميقة كالقول ان المقصود مـن العمليات العسكريـــة المصريـــة هـو تدمير السلاح السوفياتي الحديث، والذي اتخـذ مواقع استراتيجية عـلى طول الحـدود الغربية بين مصر وليبيا .

ولكنني اعتقد ان النظام المصري الراهن الذي بدأ حياته السياسية « بالاتحاد » المصري السوري الليبي ، حتى ان ازمته مع علي صبري والآخرين قـد بدأت شكلا بسبب هذا الاتحاد ، قد وصل تدريجيا الى حد الانقلاب الشامل على علاقته مـــع ليبيا ضمن منظور استراتيجي شامل للتحالف مـع الغرب وامتـداده الصهيوني في الشرق الاوسط . وكانت الغارات الجوية المكثفة داخل الحدود الليبية غربا بمثابة نقطة الحسم الاستراتيجية الثانية بعد اتفاقية سيناء في ايلـول ١٩٧٥ وقـد اجابت على اقتراح بيغن وفكر موشي دايان بالايجاب . لذلك فاني اعدها ، عـلى هـــذا الصعيد ، الخطوة الأولى في الطريق المعكوس الى القدس . اي انها نقطة البدء في التفكير العملي ، لا لزيارة « اسرائيل » ، بل لقيـام الحلف الاستراتيجي الاميركـي المصري الاسرائيلي في الشرق الاوسط .

ورغم صحة التحليل القائل بـأن نتائـج هزيمـة ١٩٦٧ قـد صيغت في قمـة الخرطوم العربية في سبتمبر ، ايلول من العام نفسه ، الا ان الاستنتاج القائـل بـأن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو الجذر الموضوعي البعيد لزيارة اسرائيل ، يبتعـد كثيرا عن الصواب (٣) . لا شك ان « لاءات الخرطـوم الثـلاث » للصلح والتفاوض والاعتراف باسرائيل ، وتعميق الروابط بالمجتمع الدولـي ـ متمثلا ذلك في قبـول القرار ٢٤٢ وايضا مشروع روجرز عام ١٩٦٩ ـ مـن اهم النتائـج السياسية التي صاغتها سنوات الهزيمة . ولكـن هـذه الصياغة لا تكتمل الا بايراد عناصر اخرى محلية وعربية ودولية :

● أن الشعب المصري الذي سجل للمرة الاولى منـذ عـام ١٩٥٤ انتفاضة ديموقراطية هزت اركان النظام بين شباط وتشرين الثانـي عـام ١٩٦٨ هـو نفسه

---

(٣) راجع لمصطفى الحسيني دراسة مهمة بعنوان « مصير مبادرة السادات » ـ جريدة « السفير » اللبنانية ١٣ و١٤ /١٩٧٨

الذي كان منذ عدة شهور قليلة (في ٩ و ١٠ حزيران ١٩٦٧) قد خرج عن بكرة ابيه يطلب الى عبد الناصر البقاء في السلطة . ولم يكن هذا الشعب يدري ــ وربما الى الآن ــ ان عبد الناصر كان يناضل نضالا مريرا داخل الدائرة الضيقة لقيادة الحكم من اجل الديموقراطية . ولقد فرضت الجماهير بيان ٣٠ مارس ، آذار ١٩٦٨ ولكنه بقي حبرا على ورق لسبب نفهمه الآن اكثر من اي وقت مضى ، وهو ان عبد الناصر لم يكن يحكم وحده في اي وقت ، وان غالبية زملائه الذين تبقوا معه كانوا ضد الديموقراطية (٤) . وعلينا ان نقرن الدعوة الشعبية الى الديموقراطية في ذلك الوقت بالدعوة الى « اقتصاد الحرب » والدعوة الى « لجان المواطنين من أجل المعركة » والاحتجاج على الاحكام المخففة التي صدرت بحق قادة الجيش المهزوم مما أدى الى اعادة المحاكمة . وفي السادس من ابريل ، نيسان ١٩٦٨ كان عبد الناصر يقول للملك حسين في جلسة مباحثات مغلقة « الموضوع المهم ليس مقترحات يارنغ (مبعوث الامم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ حينذاك) ولكن هو ان نقرر هل نقبل الذهاب والاجتماع مع الاسرائيليين في مكان ما ، بشكل مباشر او غير مباشر ، وما اثر ذلك بعدما رفضنا علنا هذا اللقاء ؟ انا أرد بالنسبة لمصر واقول انه لا يمكننا قبول مثل هذا اللقاء المباشر او غير المباشر .. هل سنقبل الذهاب الى رودس أو الى جنيف ؟ من جانبنا نحن نرفض هذا الاقتراح . **الناس عندنا في مصر يريدون الحرب ويرفضون سلاما بهذا الشكل ، مع انني كنت اتصور ان الناس زهقوا ، وضاقت نفوسهم من كثرة الحروب وشدة الاعباء الملقاة عليهم** » (٥) . وبعد

---

(٤) في « اوراق عبد الناصر السرية » ــ الحلقة ١٨ ــ التي نشرتها مجلة « الدستور » الصادرة في لندن بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٩ نطالع محضرا مثيرا لجلسة عمل دعا اليها عبد الناصر في ١٩٦٧/٨/٣ وحضرها زكريا محيي الدين وانور السادات وعلي صبري وعزيز صدقي وحسين الشافعي . وقد افتتح عبد الناصر الجلسة بنقطتين مذهلتين : الاولى « علينا الان ــ اي بعد الهزيمة ــ واجبان : الاول ان نبحث عن نظام جديد لنا . والثاني هو ان نحدد الاخطاء الرئيسية .. ــ اي ان نعمل فورا على تغيير النظام اللي ماشيين عليه لان لازم فيه خطأ .. اذا كنا عايزين حقا توفير الامن والسلام نسمح بوجود معارضة في البلد .. معارضة حقيقية لا تمثيلية معارضة .. انا ضد نظام الحزب الواحد لان الحزب الواحد يؤدي الى دكتاتورية مجموعة معينة من الافراد .. **اننا ان لم نغير نظامنا الحالي سنمشي في طريق مجهول ولن نعلم من سيستلم البلد من بعدنا . وسيؤدي بنا ذلك الى مستقبل مظلم** » . قال عبد الناصر هذا الكلام في غرفة مغلقة قبل الانتفاضة الديموقراطية للشعب بستة اشهر . ولكنه في اليوم التالي (الحلقة ١٩ من اوراقه السرية ــ الدستور ١٩٧٨/١٠/١٦) فوجيء بالجميع ــ الجميع بغير استثناء ــ من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة يعارضون اقتراحه معارضة حاسمة وشاملة ونهائية. قال زكريا محيي الدين « الحزب الاخر سيقوم بنبش الماضي » وقال السادات « لا اوافق على الحزبين » وقال صدقي سليمان رئيس الوزراء « اي شخص يقبل ان يكون الان رئيسا لحزب المعارضة يكون رجلا مجنونا » وقال علي صبري « اخشى من تكوين حزب آخر » .

(٥) الحلقة ١١ من الاوراق السرية في المصدر السابق ذكره

قبوله مشروع روجرز يقول عبد الناصر لاحد زعماء الكتلة الشرقية « والآن ترغب اسرائيل في التفاوض المباشر معنا ، وهي محتلة اراضينا . **ان هـذا النوع مـن التفاوض وقوات العدو ما زالت على ارضنا يعتبر نوعا مـن الاستسلام** » (٦) ... وهكذا فاننا حين نعيد قراءة قبول مصر الناصرية لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وكذلك مشروع روجرز عام ١٩٦٩ يتعين علينا ان نقرأ سياق هذا القبول للمجتمع الدولي .. فهو قبول مشروط شعبيا وقياديا في مصر باللاءات الثلاث التي صيغت عربيا بعد ذلك في الخرطوم . كما انه قبول مشروط عسكريا بحرب الاستنزاف المصرية على جبهة سيناء والتي لا يمكن معها القول بأن الحل العسكري قد استبعد في قمة الخرطوم ، لان هذا الحل الذي استبدل في « حرب بديلة » عام ١٩٧٣ قد برهن في ساحة القتال على انه ، استراتيجيا ، لم يكن مستبعدا في اي وقت .

ولم يعد سرا ، بالاضافة الى ذلك كله ، ان الاميركيين واصدقاءهم ، عرضوا على عبد الناصر اكثر من مرة خلال الفترة ما بين ٦٧ و ٦٩ اكثر من « صلح مشرف » مع اسرائيل تعود بموجبه سيناء وحدها . ولم يعد سرا الآن — وفي مختلف الوثائق المعادية لعبد الناصر — ان القائد المهزوم رفض هذا الصلح غير الامين لثورته القومية وللبعد الاستراتيجي للامن المصري . وكان الرئيس السادات صادقا حين وصف هذا الرفض الناصري لعزل مصر عن العرب واستعادة سيناء وصفا فجا فقال : « عبد الناصر كان لا يمكن ان يزور اسرائيل لارتباطه بالمفاهيم القديمة » (٧) ذلك عنصر يضاف الى حصيلة النتائج المحلية لهزيمة ١٩٦٧ .

● اما العنصر العربي فيمكن ايجازه بعد الهزيمة في عدة علامات :

١ — الاولى هي « لاءات الخرطوم الثلاث » وما صاحبها من دعم مالي غير مشروط من دول النفط لدول المواجهة .

٢ — والثانية هي اقصاء حكم عبد الرحمن عارف في العراق في تموز ١٩٦٨ واقصاء حكم الملك السنوسي في ليبيا في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ . ولم تكن صدفة ان الجيل الجديد الذي امسك بمقاليد الحكم هنا وهناك من اقصى المغرب الى اقصى المشرق ، لم يكن بعيدا عن قضية فلسطين والوحدة القومية ، وكان قريبا غاية القرب من بعض منابع النفط ، فاستعاد ثروة بلاده الوطنية .

٣ — قمة الرحيل في سبتمبر ، أيلول عام ١٩٧٠ حيث برهنت معركة الكرامة قبلها بعامين — ٢١ مارس ، آذار ١٩٦٨ — كما برهنت حرب لبنان بعدها بخمس سنوات في ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٧٥ واكدت الولادة الفلسطينية الجديدة بعد

---

(٦) الحلقة ١٧ من المصدر نفسه

(٧) « اخبار اليوم » المصرية — ١٩٧٧/١٢/١٠

الهزيمة وابرزت رغم انهار الدم ان قضية فلسطين هـي الباب الحقيقي والوحيـد لسلام الشرق الاوسط .

٤ ـ قمة الرباط بين ٢٦ و ٢٩ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٤ وقد اكدت فـي مقرراتها السرية ان الهدف المرحلي للامة العربية يتلخص في النقاط الاربع التالية :

أ ـ التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة فـي عدوان يونيـو ، حزيران ١٩٦٧ وعدم التنازل او التفريط في اي جزء مـن الاراضي او المساس بالسيادة الوطنية عليها .
ب ـ تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول باي وضع مـن شانه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .
جـ ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق مـا تقرره منظمة التحرير بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .
د ـ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجـوز لاي طرف عربـي التنازل عن هذا الالتزام وفق ما اكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة » (٨) .

ومن بين الاسس التي قررت قمة الرباط قيام العمل المشترك عليها :

« ـ عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي تسويات سياسية جزئية انطلاقا مـن قومية القضية ووحدتها .

ـ ممارسة سياسات تؤدي الى عزل اسرائيل سياسيا واقتصاديا والى وقف الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتلقاه من اي مصدر في العالم .

● على الصعيد الدولي كان الاتحاد السوفياتي للمرة الاولى في تاريخه الحديث « يغامر » بارسال خبرائه العسكريين خارج المعسكر الاشتراكي ، حتى عام ١٩٧٢ في مصر وبعد هذا التاريخ في غيرها . وتمكنت قمة الرباط عام ١٩٧٤ مـن ايفـاد الرئيس اللبناني سليمان فرنجية الى الامم المتحـدة متحدثا باسمها عـن قضية فلسطين . وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية بعـد القمـة المذكورة من ان تصبح عضوا مراقبا في الهيئة الدولية حيث استطاع ياسر عرفات أن يلمس كرسي الرئاسة وان يلقي خطابا موزعا بين البندقية وغصن الزيتون . وفي الاول من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٧ تمكن الاتحاد السوفياتي من اقناع الولايات المتحدة مـن اصدار بيـان مشترك يعترف للمرة الاولى « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » والدعـوة لعقد مؤتمر جنيف الذي تتمثل فيه كل الاطراف « بمـن في ذلـك ممثلو الشعب

---

(٨) اضطرت الحكومة السورية لاذاعة هذه الوثيقة السرية في مواجهة التضليل الاعلامي المصري . وقد نشرتها جريدة « السفير » اللبنانية بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

الفلسطيني ». وكان الرئيس الاميركي كارتر منذ تولي الرئاسة بعد سقوط نيكسون وخليفته فورد أول رئيس اميركي يشير الى « وطن قومي » ـ لا دولة ـ للفلسطينيين .

بعد هذا البيان بسبعةاسابيع فقط كان الرئيس السادات يستقل طائرته الى مطار بن غوريون ، ويتوجه في اليوم التالي الى المسجد الاقصى في القدس المحتلة ليؤدي صلاة عيد الاضحى . فهل يمكن بعد ذلك القول بأن القرار رقم ٢٤٢ كان الجذر البعيد لهذه الزيارة ؟

ولا سبيل لاستكمال السؤال ـ الجواب ، الا بموقف اسرائيل من هذا القرار ، فهي ردت سلبا على مذكرة السفير يارنغ في شباط ١٩٧١ وفي الشهر نفسه ردت سلبا على « مبادرة السادات » لفتح القناة . قبل ذلك رفضت « اسرائيل » مشروع روجرز الذي كان اشبه بتنظيم اجرائي للانسحاب . وكان اول ما قام به مناحم بيغن حين فاز بالحكم في « اسرائيل » هو سحبه الموافقة الاسرائيلية على القرار ٢٤٢ ، واعتباره الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة « اراض اسرائيلية محررة » .

ولا سبيل ايضا لاستكمال السؤال ـ الجواب ، الا في ضوء اتفاقية سيناء الثانية التي كانت آتفاقا جزئيا ومنفردا ينقض صراحة مقررات قمة آلرباط بعد عام واحد فقط على صدورها ، وكذلك في ضوء ما سمي « بمشروع السلام المصري » الذي نشرته السلطات المصرية في صحف القاهرة ومن اذاعاتها بتاريخ ٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ قبل أتفاقيات كامب ديفيد بحوالي اربعين يوما . وبينهما خطاب الرئيس السادات في القدس المحتلة . في هذه الوثائق والمراحل جميعها لا يرد اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » .. ولا يرتبط السلام المصري الاسرائيلي بحل شامل لمختلف جبهات المواجهة مع الكيان الصهيوني ، ولايرتبط هذا السلام أيضا باشراف دولي متوازن .

وهكذا ، ففي الوقت الذي تهيأ الراي العام العالمي لاستقبال محطة « جنيف » في قطار ما سمي بالتسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط ، كان الرئيس السادات قد حزم حقائبه وعزم أمره على مفاوضات مباشرة مع القيادة السياسية للاحتلال الاسرائيلي . وقد أغتبط جزء كبير من الراي العام العالمي باختصار محطات السلام . والقليلون هم الذين استطاعوا النجاة بعقولهم من سطوة الكرنفال الصاخب ليتساءلوا في عمق : ماذا جرى وماذا يجري وما الذي سيجري ؟

يقول محمد حسنين هيكل في أحدث كتبه « ان الدولة في المجتمعات المتقدمة ليست مجرد « مؤسسة سلطة » وانما هي « مؤسسة هدف » والسلطة اداة

لتنفيذ هذا الهدف . وحينما نقول ان الدولة « مؤسسة هدف » فهذا يعني في الحقيقة أنها تعمل من أجل تحقيق تصور استراتيجي كامل على جميع المستويات . وينطبق هذا على العمل الداخلي والامن . ونستطيع القول بأن كل دولة لها في مجال الامن ثلاثة مستويات لتحقيق اهدافها : هناك مستوى الاستراتيجية العليا وهناك مستوى الاستراتيجية وهناك مستوى التكتيك . وبالنسبة لاسرائيل فاستراتيجيتها العليا ثلاث نقط بارزة : اقامة الدولة والتوسع في عددها والهجرة المفتوحة لها . وعلى صعيد الاستراتيجية : علاقة مع القوة الغالبة في كل عصر والتفوق العسكري في الشرق الاوسط . والتكتيك مفتوح بابه للاجتهاد ، ولكن لا اجتهاد في الاستراتيجية العليا او الاستراتيجية » (٩) . ولكن هيكل يكتفي بالمقارنة بين معنى السلطة عندهم ومعناه عندنا دون أن يطبق المفهوم الاستراتيجي للسلطة على زيارة الرئيس المصري لاسرائيل . فالقضية لم تكن بالقطع مجرد « انفراد » بالقرار ، والا فنحن لن نستطيع ان نفسر جانبا من التجاوب الذي لقيته المبادرة وجانبا آخر من الحياد المتعاطف معها وجانبا ثالثا مما بدا كأنه « الصمت اليائس » والقضية بالقطع أيضا ، لم تكن كما يحب أن يصورها الرئيس السادات ما يشبه الوحي الذي هبط عليه وهو على ارتفاع ثلاثين الف قدم في طريقه من رومانيا الى طهران . والقضية لم تكن ثالثا ، مجرد مساع يبذلها بعض الزعماء سرا توجتها « الزيارة » أخيرا . خاصة وان مستشار النمسا كرايسكي ورئيس رومانيا تشاوشسكو وملك المغرب الحسن الثاني قد تحفظوا بشأن اتفاقيات كامب ديفيد ، حتى ان البلاط المغربي الذي استقبل الرئيس المصري في طريق عودته ، قد أعلن بلسان الحكومة المغربية انه لا يملك القبول بمقررات كامب ديفيد خاصة ما يتعلق منها بالقدس . والامر نفسه بالنسبة لموقف المملكة العربية السعودية . وبعيد عن التصديق ان الرئيس السادات قام بالزيارة الاستثنائية اتقاء لضربة عسكرية اسرائيلية كانت قيد الاعداد (١٠) .

والجواب اليسير على هذه « الاستدراكات » هو ان الطريق الذي بدا بمبادرة فتح القناة عام ١٩٧١ ينتهي بزيارة القدس المحتلة في ١٩٧٧ ومقررات كامب ديفيد في ١٩٧٨ . وتبدو الاحداث في هذا السياق التاريخي – على مدى سبع سنوات ونصف – وكأنها جملة من الشواهد التي لا تدحض على ان « مؤامرة » معدة سلفا

---

(٩) « حديث المبادرة » – ١٩٧٨ – ولكن النص منقول عن جريدة « تشرين » السورية ٢٩/٩/١٩٧٨ .

(١٠) عالج الفريق سعد الدين الشاذلي – رئيس اركان الحرب المصري السابق – هذا الاحتمال نافيا وجوده من الاساس ، باعتبار ان نتائج اتفاقية سيناء العسكرية (١٩٧٥) تمنع تلقائيا اي تحرك اسرائيلي او مصري مضاد بموجب اجهزة الانذار المبكر الاميركية – مجلة « الوطن العربي » الباريسية – الاعداد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ .

تشبه تمثيلية محبوكة الصنع قد نفذت على مراحل ، كأي اخراج ذكـي لسيناريو فيلـم سينمائي .

وهذا التصور صحيح من حيث المظهر الخارجي لسطح الاحـداث ، ولكنـه ليس صحيحا من حيث مضمونها الداخلي . وهو المضمون الذي يمكـن تلمس ابعاده من سلسلة المناورات الاسرائيلية التي بـدأت في نوفمبر ، تشرين الثانـي ١٩٦٧ لقبولها قرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن الدولي وانتهت بعد عشر سنوات كاملة برفض هذا القرار . كذلك يمكن تلمس ابعاد هذا المضمون من سلسلة المناورات الاسرائيلية التي بدأت بقبول قرار رقم ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي عـام ١٩٧٣ وانتهـت برفض هذا القرار عمليا ، فلم ينعقد مؤتمر جنيف بعـد جلسته الوحيدة عـام ١٩٧٤ عـلى الاطلاق ، ولم يعد الاتحـاد السوفياتـي او الامم المتحدة مـن عناصـر التفاوض في الشرق الاوسط .

اما الولايات المتحدة التي بدت للعالم كله منذ القرار ٢٤٢ الـى البيان الاميركي السوفياتي في تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٧ وكأنها تتبنى الراي العام الدولي ، فقـد « انفردت » بدور الوسيط فالشريك الكامل منذ اقتحم وزيـر خارجيتها اللامـع كيسنجر سماء الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ لفك الارتباط الاول فالثاني حتـى مقررات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . وقد كان الانفراد الاميركي في البداية يبدو كمـا لو كان دعما للصف النفطي العربي المحافظ ، ولكنه في النهاية ظهر ــ في الورقـة الاميركية الاسرائيلية وقبول مشروع بيغن للضفـة الغربيـة وغـزة ــ كحليف استراتيجي لاسرائيل وحدها ، مهما كانت ردات فعل المحافظين العرب .

والنظام المصري تبنى في ذروة الحرب عام ١٩٧٣ الدعوة الى مؤتمـر جنيف ، وفي قمة الرباط عام ١٩٧٤ تبنى « التمثيل الوحيد » لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وحتى زيارة القدس المحتلة ظل الرئيس المصري يعلن بوضوح لا يقبل الشك انه لن يوقع صلحا منفردا مع « اسرائيل » . ولكن الذي حدث فعـلا هـو ان السنوات الخمس بين الحرب ومعاهدة السلام يمكن ايجـاز تطورهـا في مشهدين : الاول والرئيس السادات يخطب في البرلمان في السادس عشر من تشرين الاول ، اكتوبـر ١٩٧٣ داعيا الى مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الفلسطينيون . والمشهد الثاني في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ والمفاوضون المصريـون في واشنطن يصوغون معاهدة الصلح المنفرد .

وبالتالي ، فنحن لا نستطيع الحسم بأن « مؤامرة » ما حيكت خيوطها باتقـان طيلة السنوات الثماني الماضية ، بل يمكن الترجيح بأن الاستراتيجيتين الاميركيـة والاسرائيلية قد اتفقتا بعد سقوط النظام الناصري ــ واسطة العقـد العربية فـي الشرق الاوسط وافريقيا ــ على تشخيص دقيق لوضع مصر هكـذا : ان السقوط

الناصري هو سقوط « الحل الوسط » ، والبديل لن يكون « وسطا جديدا » ، بل هو التغيير الراديكالي الشامل (وقد عبرت عنه الجماهير المصرية غداة الهزيمة مباشرة وعند وداع جثمان عبد الناصر) او هو **التغيير السلمي المضاد في حده الاقصى** ، أي استعادة « مصر » من قيادة حركة التحرر العربية و « العالم الثالث » الى فلك التبعية المطلقة للصيهونية والامبريالية الاميركية . وسوف تجيب الوثائق وحدها في المستقبل عما اذا كان « التغيير المضاد في حده الاقصى » قد بدأ بالرحيل المفاجىء والمريب لعبد الناصر نفسه ، وما اذا كان رحيلا ام ترحيلا ، او ان هذا التغيير قد عثر على فرصته التاريخية في انقلاب ايار ، مايو ١٩٧١ . في الحالتين ، فان ميزان القوى قد حسم لمصلحة التغيير المضاد في ذلك الوقت . ولكن القارىء لمذكرات الرئيس السادات لا بد وان ينتبه الى ما حدث له ومعه اثناء جنازة ناصر ، فقد أغمي عليه وعالجه الاطباء بخمس حقن افاق بعدها بساعات « وكان اول من وقع عليه نظري ريتشاردسون الذي قدموه لي على انه وزير من الحكومة الاميركية جاء ليقدم العزاء فشكرته وانا في الفراش ثم ضربت له موعداً بعد ذلك فجاء ومعه اثنان من خبراء الشرق الاوسط واجرينا حديثا طويلا » (١١) . ونحن نعلم من كتاب « الطريق الى رمضان » لمحمد حسنين هيكل ان الاتصالات المبكرة بين الرئيس السادات والادارة الاميركية لم تكن تمر عبر الجهاز الدبلوماسي بل عبر جهاز المخابرات . واذا كان هيكل ــ رغم سرده القصة الكاملة وتفاصيلها الدقيقة ــ قد برر هذا السلوك بغياب التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وواشنطن ، فانه لا يستطيع ان يفسر رغم ذلك ، الغياب المتعمد لكل من وزارتي الخارجية في مصر والولايات المتحدة عن تطور المحادثات السرية بين اميركا والرئيس السادات . وهي المحادثات التي ظلت قائمة ــ وستظل ــ حتى لحظة ما سمي بمبادرة السلام والتي ردد البعض ان الرئيس الاميركي « فوجىء » بها كأي مواطن من صعيد مصر . ولكن الحقيقة يكشفها لنا الرئيس السادات نفسه ، فهو يتساءل في مذكراته : كيف تمت هذه الزيارة ؟ **ويجيب** « قبل المبادرة بشهرين تقريبا فوجئت برسالة من السفارة المصرية في واشنطن تقول انها تسلمت خطابا خاصا للرئيس السادات من الرئيس كارتر وانه مكتوب بخط اليد ومختوم بالشمع الاحمر . فقلت لهم ارسلوه . ولكن السفارة لم ترسله في الحقيبة الدبلوماسية ، بل اصرت على ارساله مع مندوب خاص . قرات هذا الخطاب الذي لا يعلم احد عنه شيئا ، **ويخيل الي ان احدا لن يعلم عنه شيئا في المستقبل ايضا** . ثم كتبت الرد عليه بنفس الطريقة . اي بخط اليد ، ووضعت عليه الشمع الاحمر ، وسلمته لنفس المبعوث الذي سافر به وسلمه للرئيس كارتر شخصيا » (١٢) . ثم يقول انه رغم **المحتويات الشخصية** للخطاب وانه لن يفصح عنها فقد كان « يمثل في الحقيقة **بدء التفكير في المبادرة التي حدثت**

---

(١١) البحث عن الذات ، ص ٣٦٧ .

(١٢) المصدر السابق ، ص ٤٠١ .

بعد ذلك بشهرين » (١٣) . وان رسالة الرئيس الاميركي « **فتحت لي طريقاً جديداً كل الجدة** » (١٤) .

ورغم اية ملابسات تكون قد صاحبت ما نشرته « الواشنطن بوست » في مستهل عام ١٩٧٧ عن علاقة الرئيس السادات بالوكالة المركزية للمخابرات الاميركية ، فانه لم يعد من السهل استبعاد جهاز الأمن الاميركي عن احداث الشرق الاوسط طيلة هذه الفترة في مصر ولبنان .

كان التخطيط الاستراتيجي العالي ـ في تل ابيب وواشنطن ـ منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ هو صياغة التحالف الغربي الصهيوني صياغة جديدة تمكن الدولة العبرية من التوسع الامبراطوري في المشرق العربي ، وتمكن الدولة الفارسية من التوسع الامبراطوري في الخليج العربي ، وتمكن الاستعمار الاميركي الجديد من فرض سلطانه الامبراطوري من الشرق الادنى الى الشرق الاقصى . وكان التخطيط الاستراتيجي المتوسط هو ربط هذه المنطقة الشاسعة بسلسلة من الاحلاف العسكرية الرديفة لحلف الاطلسي من شانها تطويق الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي واية مفاجآت راديكالية محلية . وكان مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ لملء الفراغ في الشرق الاوسط هو التطبيق التكتيكي لهاتين الاستراتيجيتين ، بعد تدخله لاجلاء البريطانيين والفرنسيين والاسرائيليين عن مصر .

طيلة عشر سنوات لم يتمكن الاميركيون من ملء الفراغ الوهمي . لذلك كانت ضربة ١٩٦٧ الاسرائيلية التي استطاعت فقط ان تحقق لاسرائيل واميركا قرار ٢٤٢ والقبول المصري الاردني لمشروع روجرز . وكلاهما لا يحققان الاستراتيجية العليا ولا الاستراتيجية المتوسطة لتل ابيب وواشنطن ، ولكن الهزيمة ذاتها خلقت مناخا مواتيا لاستكمال الهدف . ويضطر المرء الى التكرار بانه من الصعب التصديق بأن احداث ايلول عام ١٩٧٠ (المذبحة الفلسطينية وغياب عبد الناصر) يمكن ان تكون مجرد مصادفة ، كما يستحيل ان يكون ما تلاها من احداث خلال السنوات الثماني الاخيرة مجرد تداع للحوادث . غير ان نقيض الصدفة ليس هو بالحتم المؤامرة . بل هناك التخطيط الاستراتيجي المحكم والذي استطاع ان يبصر في رحيل المقاومة الفلسطينية الى لبنان ورحيل عبد الناصر عن مصر ، نقطة بداية صحيحة لانطلاق « الثورة المضادة » باحداث « التغيير المضاد في حده الاقصى » بالنسبة لمصر سلميا وللبنان دمويا حسب الخصائص الاجتماعية النوعية المستقلة لكل من البلدين . كانت هذه الثورة المضادة ولا تزال عالمية بمعنى تجسيدها لرأس المال الاحتكاري الغربي (الاميركي والصهيوني) ضد **الحركة القومية العربية** في مضمونها الوحدوي

---

(١٣) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

(١٤) المصدر نفسه والصفحة ذاتها .

المستقل وتوجهاتها الراديكالية في التغيير . وهو المضمون الذي يتناقض جذريا مع هدف قيام « الامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط وهدف الانفراد الغربي بالمنطقة ذاتها كمادة للطاقة وسوق وممر وحاجز أمن يتاخم بطن الاتحاد السوفياتي.

وإذا كانت الوثائق لم ترو لنا بعد كيف مات عبد الناصر وكيف رحلت المقاومة الفلسطينية الى لبنان في وقت واحد ، فانها لم ترو لنا أيضا كيف وقعت احداث مايو ، أيار ٧١ في مصر . فرغم اية تفصيلات واقعية صحيحة يمكن معرفتها عن احداث ذلك الشهر ، فان « الحسم » ليلة ١٤ منه يظل بعيدا عن متناول العقل اذا استبعدنا دورا ما لوكالة المخابرات المركزية الاميركية . وهو الامر نفسه الذي يجوز تطبيقه على يوم ١٣ نيسان ، ابريل ١٩٧٥ في لبنان ـ قبل اربعة اشهر من توقيع اتفاقية سيناء الثانية ـ اذ لا يمكن الجزم بأن دورا ما للوكالة الاميركية الشهيرة لم يكن حاضرا طيلة السنوات الثلاث الدامية .

ولا يعني ذلك كله ـ مرة اخرى ـ انه كانت هناك او لا تزال مؤامرة ، بل كل ما هنالك أن الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر ولبنان قد انجزت **الاستراتيجية** الاميركية الاسرائيلية بواسطة اجهزة **الامن** ، لا عبر الاجهزة الدبلوماسية او الدولية. وقد انعكست هذه « الواسطة » على **اسلوب الحل** لما يسمى بأزمة الشرق الاوسط من مفاجآت ومناورات ، ومن ابرزها « مفاجأة » زيارة القدس المحتلة ومقررات كامب ديفيد ومناورات التخاصم والتصالح الاسرائيلي الاميركي والاقتراب فالتباعد من الاتحاد السوفياتي والانتقال من « الوطن القومي » و « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » الى المجلس الاداري للحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة . لقد **مورس** هذا الاسلوب في مصر ولبنان ووجد من بعض المصريين واللبنانيين من يتجاوب معه فكانت تذبذبات مواقفهم وتناقضها خلال المسيرة ، وتحالفهم في النهاية مع الاسرائيليين . لقد تعاملوا مع الاسلوب وكأنه المضمون ومع الاستراتيجية وكأنها التكتيك .

ماذا كان مطلوبا من مصر ولبنان ؟

كان مطلوبا من مصر تصفية الجيش والاقتصاد والتراث النفسي عند رجل الشارع . وكان مطلوبا من لبنان تصفية دوره الفلسطيني ودوره شبه الليبرالي . و « المطلوبان » قضية واحدة . . لذلك تزامنت الرحلة المصرية من غياب ناصر الى كامب ديفيد مع الرحلة الفلسطينية من ايلول الاردني الى حرب لبنان . فالاستراتيجية الاسرائيلية التي رفضت عمليا التقسيم الدولي لفلسطين عام ١٩٤٨ كما رفضت نظريا وعمليا قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٧٨ ، لم تتغير قط . والاستراتيجية الاميركية التي لم تمانع في جلاء الاستعمار البريطاني عن مصر عام ١٩٥٦ لتحل مكانه في حلف بغداد ، هي ذاتها التي لم تمانع في جلاء اسرائيل عن سيناء عام ١٩٧٨ لانها قد حلت بالفعل مكان الاستعمار القديم .

ولم يكن المطلوب هو « لبننة مصر » أو « سعوديتها » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المستحيلة ، بل كان المطلوب ولا يزال هو « صهينة مصر » . كما ان المطلوب لم يكن « تقسيم لبنان » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المستحيلة ، بل كان المطلوب ولا يزال هو تصفية القضية الفلسطينية والمنبر العربي شبه الليبرالي .

لذلك « كان التغيير المضاد في حده الاقصى » ، لا ان تعود مصر الى الوراء (أيام الملك والانكليز والاقطاع والراسمالية الكبيرة) ففي ظل هذا « الوراء » كانت مصر شبه ليبرالية شبه مستقلة شبه عربية .. بل ان تقفز في الفراغ اي تنعدم ، فلا « حل وسط » بين مصر العربية ومصر التابعة . لذلك كانت اسرائيل هي الرافض الحقيقي لمسيرة الحلول الوسطية منذ قيام دولتها حتى حرب ١٩٧٣ . وبرفقة الرئيس السادات نفسه والى ما بعد زيارته للقدس المحتلة ظلت « اسرائيل » هي الرافضة لغير استراتيجيتها . وللسبب ذاته كانت الولايات المتحدة أحيانا ، هي السند الوحيد لاسرائيل ، « فالامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط هي الحضور المثالي للغرب في واحد من اخطر المواقع الاستراتيجية للعالم .

٢ ـ السلام معكوسا

ان توسيط اجهزة الامن ـ الاميركية الاسرائيلية ـ لانجاز الاستراتيجية الغربية الصهيونية قد عثر في مصر ولبنان على « أدوات التنفيذ » و « الظرف الموضوعي » فقط . ولم يكن هناك قط **اختيار اجتماعي** لاحدى الطبقات الاجتماعية المصرية او اللبنانية ، يقدر على انجاز الثورة المضادة في القاهرة وبيروت . فليست هناك ثورة **مصرية** مضادة ولا ثورة **لبنانية** مضادة . بل ربما كان الاختيار الاجتماعي لكل من الشعبين المصري واللبناني في سبيله ـ رغم احتدام الصراع الطبقي في مصر ولبنان ـ لان يتجه نحو ديموقراطية أكثر راديكالية وعلمنة . ومن ثم ففي مواجهة هذا الاختيار العريض نسبيا لم يكن امام المخطط الاستراتيجي الاميركي الصهيوني الا اجهزة الامن **كوسيلة انجاز رئيسية** للثورة المضادة ، كما لم يكن امام هذه الأجهزة سوى « الادوات » و « الظرف الموضوعي الداخلي » في كل من مصر ولبنان . وكان من الطبيعي ان تترك هذه **الوسيلة** بصمتها على تشكيل الاحداث ، فتصبح الادوات الفاشية هي عدة الانقلاب (السلمي في مصر والدموي في لبنان) ويصبح مجيء الارهابي العريق بيغن إلى الحكم الاسرائيلي كما لو كان محسوبا لتكتمل دائرة الثالوث الفاشية. ويسخر التاريخ من «حزب العمل» الاسرائيلي ـ عضو الاشتراكية الدولية ـ الذي خاض مع العرب أربع حروب في ٢٩ عاما ، ثم اتى زعيم الائتلاف الديني المتطرف « ليكود » ليوقع اول معاهدة صلح مع طرف عربي . كذلك يسخر التاريخ حين « انصف اللبنانيين » على حد تعبير الأرهابي اللبناني كميل شمعون قاصدا نفسه ، وكأنه يقول « مفيش حد احسن من حد » باللهجة المصرية تعليقا

على زيارة السادات لاسرائيل . ان اجتماع الفاشية « المسلمة » و « المسيحية » و « اليهودية » — اي العنصرية الدينية — كان **الاداة** الاولى لانجاز الثورة العالمية المضادة للعرب ، **بواسطة** أجهزة الامن . ولكن الفرق الخطير يبقى ماثلا بين الادوات المصرية اللبنانية ، والاداة الاسرائيلية ، بين الادوات التابعة والاداة المشتبكة عضويا في « مؤسسة الهدف » الاستراتيجي للغرب (الاستعمار الجديد والصهيونية) .

على اية حال ، كان القمع الفاشستي في مصر والحرب الوقائية التي شنها اليمين اللبناني المتطرف وذيوع الايديولوجيات العنصرية والطائفية بمثابة الاداة الاولى لدكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد تمهيدا للخلاص من المقاومة الفلسطينية والبدء في تثبيت اركان « الامبراطورية الاسرائيلية » في الشرق الاوسط . وكان الكمبرادور المصري واللبناني حاضرا لتجسيد هذه الاداة في قمة السلطة المصرية والهيكل السياسي اللبناني . اما « **الظرف الموضوعي** » فقد كان سقوط النظام الناصري اقتصاديا وعسكريا . وكانت الثورة العالمية المضادة قد تعلمت من درس ١٩٥٢ انه حين يسقط النظام في مصر ويغيب البديل ، فان اية « قوة » تستطيع ان تملأ الفجوة القائمة . واذا كانت القوات المصرية المسلحة قد ملأت هذه الفجوة منذ عشرين عاما اربكت خلالها مخططات الاستعمار القديم والجديد ، فان المطلوب هو « **محاصرة** » هذه الفجوة **بالقوة** حتى يستمر السقوط الناصري ، فتصبح السلطة الجديدة امتدادا لسقوط قديم — مجرد اداة لانجاز الثورة العالمية المضادة على مراحل — **بينما تصبح السلطة الفعلية خارج الحدود** (١٥). وتلك هي خصوصية « التغيير المضاد في حده الاقصى » أو الانقلاب الساداتي في مصر . انه ليس «عودة» الى الوراء ، بل هو « قفزة » الى خارج التاريخ الوطني للبلاد ، ليس **اختيارا اجتماعيا** لاحدى الطبقات ، بل مصادرة قهرية لهذا الاختيار **من اي طبقة اتى** . وهذا ما يفسر جزئيا مصادرة اليمين الاصيل — حزب الوفد الجديد — (١٦) والاخفاق المرير لما سمي زمنا بحزب الوسط الحاكم (١٧) ، وقيام حزب رئيس الجمهورية الذي دخله النواب افواجا وكانهم لا يمثلون اتجاهات اجتماعية في الشارع المصري (١٨) . لذلك فنظام الرئيس السادات في جوهره ليس سلطة محلية تحتاج

---

(١٥) من المفارقات ان الرئيس السادات حذر في اجتماع مغلق عام ١٩٦٨ من ان الاميركيين يريدون حكم مصر من الخارج قائلا « ان التنازلات معناها نهاية هذا النظام وزواله . ومعناها ايضا عودة حكم هذا الشعب من الخارج مرة اخرى » — الدستور — الحلقة ١١ من اوراق خاصة .

(١٦) ان مصادرة « الوفد » بدفعه لان يحل نفسه ، لا يعني ان « قواعد » هذا الحزب قد حلت نفسها في دولاب الانتاج الاجتماعي ، فتأجيل وحتى الغاء التعبير السياسي عن الظاهرة الاجتماعية — الاقتصادية لا يرادف تخليها عما تحتله من اماكن بين قوى الانتاج .

(١٧ ، ١٨) كان انضمام بعض اعضاء هذا الحزب — بعد انتخابهم على اساس انتمائهم له — الى حزب الوفد الجديد ، وانسلاخ بعضهم الاخر للانضمام الى « حزب العمل الاشتراكي » بقيادة =

لاسقاط ، بل هو اداة قهر الثورة العالميـــة المضادة لمحاصرة الفجـــوة القائمة بين **السقوط الناصري وغيبة البديل** . ومن ثم فهو لا يرتبط بأية جذور داخـــل الارض الوطنية ، بل هو مرتبط مصيريا بسلطة الثـــورة المضادة خارج الحـــدود . ولعـل الحرب الوقائية في لبنان قامت بشيء مشابه ، بتغييبها للسلطة المحلية والدولة ذاتها بوسيلة العنف . ان هذا التوصيف السوسيولوجي للنظـام المصري الراهن يعني ان البنية التحتية للمجتمع المصري ــ رغم كافـــة المتغيرات التشريعيـــة في علاقـات الانتاج ــ لا زالت قائمة في خطوطها العامة (١٩) . ويعني ان اية ثورة مقبلة لن تكون بأية حال « ثورة ناصرية » (٢٠) . ويعني ثالثا ان العامل الدولي لم يعـد كما كان في المفهوم التقليدي عاملا مساعداً او ثانويا (٢١) .

ويعني أخيرا ان « صهينة مصر » ــ اي تحويلها من مركـز قيـادي لحركـــة التحرر العربية الى قاعدة رئيسية « للامبراطورية الصهيونية » ــ مـا كانت لتتم في ظل القبول الناصري لقرارات وأجتهادات ومبادرات **المجتمع الدولي** ، بـل في ظـل

= الوزير ابراهيم شكري،وغيابهم الشامل عن احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ من الامـور ذات المغزى والتي دفعت محمد حسنين هيكل لان يصرح « انا شخصيا لا استطيع تحديد هوية الوضع القائم .. انا لا استطيع ان اكتشف مـن يمثل حزب الوسط .. واي التزام وانتماء يلتزم به ، الا اذا كان يعبر عن الطبقات التي ظهرت نتيجة للانفتاح .وأنا لا اعتبر هؤلاء طبقـات وانما. فئـات وجماعـات خارج عملية الانتاج ، وهم لا ينتمون الا لمصالحهم .. وكقوة ضاغطة على الاستهلاك .. وكثيرون منهـــم يجمعون ثرواتهم في مصر ليودعوها في الخارج » ــ جريدة « الاهالي » المصرية ــ العدد ١١ ــ بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٢ .

(١٩) ان الوضع الاقتصادي ــ الاجتماعي المصري الذي تبلور قوامه الطبقي خلال قرن مـن الزمان على الاقل ، لا سبيل لالغائه من الجذور الا باحتراق الريف المصانع واكثر من مليون ونصف فدان مـن الارض وتدمير جهاز بيروقراطي (الدولـة) عمره آلاف السنين وقيام حرب اهلية لم يشهد لهـا التاريخ مثيلا . فالانقضاض على « مكتسبات » الثورة الناصرية الناقصة لا يتبعه بالحتم الاجهاز عـلى القـوام الاساسي للمجتمع المصري .. مـن هنا الثغرة الواسعة على صعيد المحتوى الاجتماعي للسلطة الراهنة، بين البنى الثابتة في الهيكل الاقتصادي العام وعلاقاته الاجتماعية الراسخة في « الوجود » المصري ذاته، وبين « الاجراءات » المضادة لحركة التقدم .

(٢٠) ان استكمال النقص في الثورة الناصرية يعني ثورة جديدة لا تتخلص فحسب من « سلبيات » الحكم الناصري بل تنفي التداخل بين قوى الثورةوالثورة المضادة من ناحية، وتستعيد الديموقراطية كهمزة وصل بين التحرير والتنمية والوحـدة القوميـة .

(٢١) لان سلطة الثورة المضادة هي مـن حيث الجوهر سلطة خارجية ترتبط بالداخل عبـر ادوات وتشريعات اكثر من ارتباطها باختيار اجتماعي لاحدى الطبقات المنتجة ، فان ذلك يعني تعاظم العامـــل الدولي ــ الثوري والثوري المضاد ــ في تشكيل مجرى الاحداث : ان فص الروابط بين سلطـــة الثورة المضادة في الخارج وادواتها وتشريعاتها في الداخل يتطلب وعيا راديكاليا واعادة نظر استراتيجية لمعنى التحالف ومعنى التناقض ، مع القوى العالمية .

تنحية هذه **الوسطية** والحرث الاقتصادي والعسكـــري والسياسي والاجتماعـــي والثقافي للارض المصرية حتى يمكن بناء هذه « القاعدة » على اسس متينة . هكـذا يمكن تفسير عدم استعجال الدولة العبرية لابرام معاهدة الصلح المنفرد مـع مصر ، وعدم استعجال الولايات المتحدة لمؤتمر جنيف أو انتهاء الحرب اللبنانيـة او اقامـة « وطن قومي » للفلسطينيين او « حقوق الانسان » العربي . . ليفسحا المجال واسعا امام « الادوات » و « الظرف الموضوعي » ـ تحت اشراف الوسيلة الوحيدة لانجـاز الخريطة الجديدة للشرق الاوسط وهي المخابرات ـ لتهيئة الارض التـي سيقـام عليها البناء الجديد مصريا ولبنانيا .

وبينما كان تدمير « الازدهار » اللبناني ثمـرة طبيعيـة لاسلـوب « الحرب الاهلية » على الصعيد الاقتصادي ، فقد اختلف الامر في مصر . اقبـل قانـون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٧٧ (في موازاة فك الارتباط العسكري الاول مع اسرائيل) ليفتح باب الاقتصاد المصري لراس المال الاجنبي الـذي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية ، الامر الذي استتبع بالضرورة « تكريس سيطـرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري ، وفي هذا الاطار فان اي تنميـة تحدث في مصر لا بد ان تكون تنمية تابعة » (٢٢) ثم اقبل قانـون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ (في موازاة اتفاقية سيناء الثانية) الذي ترتب عليـه تفكيك سيطـرة الدولة على التجارة الخارجية ، حيث اصبح مـن حق القطاع الخاص ان يستورد الالات والمعدات والمواد الخام والوسيطـة (العناصر الاساسيـة لاي برنامـج للاستثمار) . ولما كانت السلع الاستهلاكية اكثـر يسرا في التعامل ، فان القطاع الخاص سيؤدي الى تغيير الهيكل السلعي للواردات سعيـا خلف الربـح الاعـلى (والاسرع في ادارة دورة راس المـال والاقل مغامرة ايضا) . ثم اقبـل قانون النقد الاجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قبيل زيارة القدس المحتلة . وهـو قانون لا ينقض المسيرة الاقتصادية للنظام الناصري فحسب ، بـل ينقض الرقابـة المصرفية التـي عرفتها مصر منذ عام ١٩٤٧ في ظل النظام الملكي . فقد اقر القانون الجديد حق كـل شخص في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الذي يحصل عليه من اي مصدر دون ان يكـون مطالبا قانونيا بالافصاح عن هوية هذا المصدر ، مما يعني في النهايـة « انعـدام ايـة سلطة للبنك المركزي المصري على عمليات البنوك الاجنبية وان صياغة وتنفيذ ايـة

---

(٢٢) د. جودة عبد الخالق ـ بحثه المقدم الى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقـد في مارس ، اذار ١٩٧٨ في القاهرة تحت عنوان « حول التطورات الهيكلية للاقتصاد المصري خلال الفتـرة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ » وكان عنوان البحث المشار اليه « اهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبـة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ » . راجع تقرير عادل حسين عن المؤتمر ـ جريدة «السفير» اللبنانية ١٩٧٨/٥/٤ .

سياسة للنقد الاجنبي في مصر يصبح امرا مستحيلا » (٢٣) . وما يعنيه ذلك على الفور من استحالة اي تخطيط قومي ــ حتى بالمفهوم الراسمالي التقليدي ، وما يستتبعه ذلك من « تنمية عشوائية » ان جاز التعبير عن اللاتخطيط . وقد تكاملت نتائج هذا القانون مع ثلاثة اجراءات اخرى : نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، الامر الذي تحول عنه عرق المصريين العاملين في الخارج الى سلع استهلاكية من الكماليات ، ولكن الاخطر هو انخفاض قيمة الجنيه المصري انخفاضا مروعا ، على العكس مما بشر به القائمون على الاجراء . اما الاجراء الثاني فهو انهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع ، والمقصود هو الغاء الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاشتراكية ودول « العالم الثالث » ، بالانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على اساس المعاملات الحرة . وهو الامر الذي يستحيل معه تخطيط التجارة الخارجية « التي تلعب في مصر دورا مهما في نمو الاقتصاد القومي » (٢٤) . اما الاجراء الثالث فكان قد صدر به قانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ لاعادة تنظيم القطاع العام ، وذلك بالغاء المؤسسات العامة التي كانت تدير انشطة الشركات المنتجة التابعة لها . ان هذا الالغاء (اي التخطيط والتنسيق والاشراف والرقابة والمتابعة) قد اقترن على الفور بالتفكير في عرض بعض اسهم شركات القطاع العام للملكية الافراد . وهو الامر الذي يفكك اوصال « عصب الاقتصاد الوطني » ليصبح مشاعا بين وكلاء الاستيراد والتصدير والشركات المتعددة الجنسية (ولعل حادث مؤسسة السينما وهضبة الاهرام من الرموز الحضارية لهذا الضياع الاقتصادي الشامل) .

كان من نتيجة ذلك كله ان عالما اقتصاديا كبيرا هو ابرز مفكري الاقتصاد الليبرالي في مصر ــ الدكتور علي الجريتلي وزير المالية السابق ــ كتب يقول « ان التوسع في منح المزايا للقطاعين الاجنبي والخاص يؤدي الى زيادة ارباح المشتغلين بالتصدير والاستيراد والمقاولات وعمولات الوساطة وما في حكمها ، مما درج كتاب الصحف والوزراء على تسميته بالدخول الطفيلية ، خاصة وان جهاز الضرائب قاصر عن ملاحقة هذه الدخول بما في ذلك الثراء العريض الذي اصاب ملاك العقارات في المدن وبعض الضواحي التي تجذب الاجانب والاثرياء . وسوف تظهر حتما تعارضات في التوفيق بين هدفين : اضفاء حريات اضافية على القطاع الخاص والاجنبي من جهة وعدالة التوزيع من جهة اخرى . ولا شك ان توسيع القطاعين الخاص والاجنبي سوف يجعل مهمة التخطيط اكثر صعوبة من ذي قبل . اذ لو تحقق النجاح للسياسة الجديدة لاصبح هناك قطاع هام من النشاط المنظم خارجا عن اطار التخطيط وسلطانه » (٢٤) .

---

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) التقرير السابق ذكره لعادل حسين عن كتاب « خمسة وعشرون عاما ــ دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ــ ١٩٧٧ » .

وقد استخلص البحث الاحصائي الدقيق لجملة المشروعات التي اعلنت فعلا بالجريدة الرسمية من آب ، اغسطس ١٩٧٥ الى ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٨ ان القطاع الراسمالي المهيمن على الاقتصاد المصري ، هو الشريحة التابعة كليا لراس المال الاجنبي ، وان التكوين الاجتماعي لهذه الشريحة هو « الراسمالية العائلية » وان بناءها الاقتصادي هو التجارة الربوية التي لا علاقة لها بمشروعات الانتاج .. مما ادى « الى تزايد الحاجة الى الاقتراض الخارجي الذي كان جانبا كبيراً منه ولا يزال على شكل قروض قصيرة الاجل تصل احيانا الى ٣ ـ ٦ شهور وتضع سيف الدائنين فوق عنق الاقتصاد المصري ويضع الدائنين في موقف من يملي الشروط .. فهذا النوع من الديون عالي التكلفة حيث تتراوح اسعار الفائدة بين ١٢ و ١٥ و ١٩ في المائة » (٢٥) .

لم تكن الاجراءات في موازاة « التقدم » نحو صلح منفرد مع اسرائيل ، من قبيل اثبات « حسن النية » للراسمالية الغربية ، كما حدث في عهدي سعيد باشا والخديو اسماعيل في القرن الماضي ، او في عهد اللورد كرومر والاحتلال البريطاني ، رغم التشابه الشديد في المقدمات والنتائج . كانت المقدمات (القديمة) هي الارتباط بالغرب وفتح قناة السويس وجعلها « شركة عالمية » للملاحة والاقتراض من بنوك اوروبا . وكانت النتائج هي بيع حصة مصر في الشركة المذكورة وتمثيل المصالح الاوروبية في هيكل الدولة والسلطة المصرية ثم الاحتلال العسكري مباشرة . ان « صندوق النقد الدولي » يشبه من هذه الزاوية « نصائح كرومر الاجبارية » على حد تعبير الكاتبة الفرنسية ماري كريستين اولاس (٢٦) . ولكن مصر ـ السادات ، رغم احتوائها المركز على مختلف عصور « السقوط الاقتصادي » السابقة ، تختلف اختلاف المتغيرات التي عرفتها البلاد طيلة قرن من عهد الاستعمار الى عهد الاستقلال ، فقد تسامت وطنا كان في الماضي « مزرعة قطن » لمصانع لانكشير فاصبح في العهد الناصري وطنا للانتاج القومي المستقل عن نفوذ الغرب . ولان هزيمة ١٩٦٧ كانت تستهدف أصلا ضرب هذا « النموذج » فقد تطلب الامر عشر سنوات كاملة حتى يتحقق الحلم الغربي ـ الاميركي ، الصهيوني الآن ـ في استعادة « المزرعة » وتحويلها الى « قاعدة » . وما كان لاسرائيل ان تقبل ولا لاميركا ان تشارك في القبول لما تمخضت عنه زيارة القدس من مقررات في كامب ديفيد ، لولا ان هذه المقررات أصبحت تجد لها « قاعدة اقتصادية » في مصر . وفي تقرير الكاتبة الفرنسية اولاس الذي سبق ذكره عدة نقاط تشير الى اركان هذه القاعدة : انخفاض الجنيه المصري ازدادت معه تكاليف الانتاج الزراعي والصناعي ،

---

(٢٥) د. محمد فخري مكي ـ المصدر السابق.

(٢٦) راجع دراستها المهمة « مصر في مواجهة السلام » ـ لوموند دبلوماتيك ـ اكتوبر ١٩٧٨ و « السفير » اللبنانية ١٣ و ١٩٧٨/١٠/١٤ .

مما ادى الى فرصة غير متكافئة في المنافسة بين الانتاج المحلي والسلع المستوردة . كذلك فهجرة الايدي العاملة المصرية الى السوق العربية اسهمت في زيادة الكلفة للمنتجات الوطنية بحيث أضحت الصناعات التحويلية الصغيرة (كصناعة الاثاث والمنسوجات والاحذية) تغلق ابوابها وتلتحق رؤوس اموالها بقطاع الخدمات والسياحة ونشاطات التوريد مما يؤدي تلقائيا الى مزيد من التضخم والبطالة والهجرة (٢٧) . وفي ظل التناقض بين « وجود » القطاع العام و « الحضور » الراسمالي داخله وخارجه يصبح تعويض الآلات القديمة في هذا القطاع متعذرا وينخفض مستوى الانتاج فيه كما ونوعا (أصبح مصنع الاسمدة « كيما » في اسوان يشتغل بـ ٢٥ في المائة من طاقته العادية . اما السد العالي فلم يبق من مولداته قيد العمل الا ٣ من أصل ١٢ مولدا) وهكذا « ومنذ البدء في تنفيذ سياسة الانفتاح ، طرح مشروع بيع بعض مؤسسات القطاع العام في صورة أسهم . واذا ما امكن بقاء هذه المشاريع فذلك لان احدا من الراسماليين لم يقبل بتوظيف امواله في قطاع يعاني العجز ، ولا يوجد من يمنحه الوسائل الاساسية للعمل » حتى ان احدى الشركات الناجحة تقليديا في القطاع العام الصناعي هي شركة « ايديال » قد التهمتها النيران ـ كشأن العديد من مخازن الشركات المنتمية للراسمال الوطني ـ فقامت شركة فرنسية بتملك ٥١ في المائة من اسهمها مقابل اسمها وتكنولوجيتها لا مقابل اموالها . وفي زراعة القطن ، لا يختلف الامر عما هو الحال عليه في الصناعة، حيث ينخفض الانتاج نتيجة توجه الفلاحين الى زراعة اراضيهم المملوكة او المؤجرة بمحصولات ذات عائد اعلى واسرع من مردود القطن . وقد كان الثمن الأولي للفدان من الاراضي المستصلحة بين ٥٠٠ و ٨٠٠ جنيه فبلغ بعدئذ سبعة آلاف جنيه مما حرم الفلاحين الصغار من ملكية هذه الاراضي وضآلة مساحتها وتدني انتاجيتها وتحويلها الى « مشروعات » غير منتجة زراعيا . وهذا هو السر في ان الصادرات لم تعد تغطي اكثر من ٣٥ في المائة من المستوردات وبالتالي بلغ عجز الميزان التجاري ١٢١٥ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٧ « وذلك ما يجعلنا نفهم لماذا يعمد الراسماليون المصريون أو العرب الى توظيف اموالهم في قطاعات غير منتجة لكن ذات الفائدة المؤقتة والمرتفعة ، ثم الى وضع فوائدهم في البنوك الخارجية » . وهو الامر نفسه بالنسبة للرأسمال الاجنبي الذي توجه مباشرة الى القطاعات غير المنتجة وخاصة البنوك . وقد بلغت المساعدات العربية لمصر ـ حسب مصادر أولاس ـ ٤ر١٣ مليار دولار من حرب تشرين الاول ١٩٧٣ الى تشرين الاول ١٩٧٧ . ولم يستوف الاتحاد السوفياتي قروضه المستحقة السداد . مما يؤكد ان « بئرا خفية» ـ لا علاقة لها بالاقتصاد المصري ـ تبتلع الجزء الأكبر من هذه المساعدات والديون غير المدفوعة . هذه البئر يمكن الاشارة الى هويتها بواقعة تسميها اولاس

---

(٢٧) بلغ عدد العمال المهاجرين حوالي ٣ ـ ٥ر٣ مليون عامل رغم ان الرقم الرسمي لا يتخطى مليونا ونصف . عائداتهم في الداخل سلع استهلاكية .

« فضيحةالعامرية » ، وفي تقديرها انها كانت ستثمر « مضاعفات اخطر من تلك التي كان يمكنها ان تنجم عن بيع هضبة الاهرام او بيع البنية التحتية التي تتمتع بها السينما المصرية » لولا ان رائحتها ازكمت الانوف في الخارج ، ولولا « الخلاف بين اللصوص » . . فقد كان المشروع يتمثل في اقامة مركب صناعي كبير للمنسوجات الكيميائية في « العامرية » بالقرب من الاسكندرية ، وتبلغ توظيفات هذا المشروع مليارا ونصف مليار دولار لبعض الشركات المتعددة الجنسية ورؤوس الاموال العربية و « تفاهم ما » ــ حسب تعبير الكاتبة الفرنسية ــ مع الدولة المصرية . وفي اللحظة التي كاد يدخل فيها المشروع حيز التنفيذ ، ودفع بنك مصر ما يوازي ١٢٧ مليون جنيه بالعملة الصعبة اوقف رئيس الحكومة المشروع في حزيران ، يونيو ١٩٧٨ لانه « لا يلبي حاجة اقتصادية ، وأن تجاوزات خطيرة قد تمت في الدوائر العليا » ★ . والآن لم يعد ثمة شك في ان الرشوة ــ وهي اعلى مراحل العمل الطفيلي ــ قد أضحت العمود الفقري للصياغة الاقتصادية الجديدة لمصر .

وهي الصياغة التي تلائم الوظيفة الجديدة لمعاهدة « سلام » اقتصادي بين القاعدة المصرية (كسوق وأيد عاملة رخيصة ومواد خام ومنفذ الى الوطن العربي وافريقيا) والقيادة الاسرائيلية الاميركية ، كرأس مال صهيوني غربي متعدد الجنسية موحد المصدر (النفط والمال العربيين) . واكرر انه لولا هذه المراحل التي قطعها الاقتصاد المصري في هيكله العام ، لما وافقت اسرائيل واميركا على « التوقيع » في كامب ديفيد ، مهما كانت التنازلات السياسية للرئيس السادات . ولا شك أن مقاومة رأس المال الوطني لهذا الهيكل الاقتصادي الجديد لمصر كانت ضارية قبل اتفاقيات كامب ديفيد . وقد تمثلت هذه الضراوة في معارك علنية كمعركة مؤسسة السينما ، ومعارك سرية كمعركة « العامرية » ، مما يثبت القول بأن مجموع الاجراءات والتشريعات لهذا الهيكل ليست الا « خربشة » على السطح ، فالبنية التحتية للقوام الاجتماعي ــ الاقتصادي المصري ، لا زالت أبعد من الالغاء او التلاشي . كما ان كثرة الديون والمساعدات المنكورة وسطوة الرشوة ، تعبر من ناحية اخرى عن ان « العلاج المالي » لأزمة مصر الاقتصادية ، ما هو الا مزيد من وضع الزيت على النار . وقد تأخرت البرجوازية المصرية ــ رغم ذلك ــ في اكتشاف معنى تحول البلاد الى قاعدة رئيسية للاقتصاد الصهيوني ، غير انها بمجرد الوصول الى التوقيع على « معاهدة السلام » اكتشفت ان السلام الاقتصادي المنشود هو تدمير شامل لكيانها كله فصرخت . صرخت دون أن تدرك غالبا الخطأ الاصيل في انها استدرجت باسم السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية الى التفريط لا في تراثها فحسب بل في حاضرها ومستقبلها . كما انها استدرجت تحت شعارات

★ المقصود هو ثروت عبد الغفار صهر الرئيس السادات ، والمقصود من المشروع هو تدمير صناعة النسيج وزراعة القطن بالاعتماد على الخامات المستوردة وضرب السوق المحلية .

ليبرالية زائفة الى دكتاتورية العبور نحو الصلح الاقتصادي المنفرد ، فقد عزلت في رؤاها بين السياسة والاقتصاد وبين التحرير والتنمية وبين الاستقلال والوحدة القومية . لقد اكتشفت فجاة ان « السلام » الذي هرولت خلف سرابه المستحيل كان سلاما معكوسا ، ربما اخرجها من شباك البيروقراطية الناصرية حقا ، ولكنه اوقعها في شراك الوحش الاقتصادي الغربي وامبراطورية راس المال الصهيوني المتعدد الجنسيات واللغات .

ان البرجوازية « الوطنية » المصرية لم تفطن رغم كل ما أصابها على صعيد السلطة السياسية في ايار ، مايو ١٩٧١ الى مغزى التوازي المحكم :

- بين احداث مصر واحداث لبنان .
- بين المبادرات والاتفاقات السياسية والعسكرية لقيادة السلطة المحلية والقيادتين الاسرائيلية والاميركية من جهة ، والقرارات والتشريعات والاجراءات الاقتصادية من جهة ثانية ، وقهر الممارسة الديموقراطية بالعنف من جهة ثالثة (٢٨) .

لم تربط البرجوازية المصرية بين اجزاء مسيرة « السلام المصري الاميركي الاسرائيلي » ولم تقرأ هذا التوازي المحكم فلم تتبين مصيرها الا بعد مقررات كامب ديفيد . والفرق بين الفكر البرجوازي الاقتصادي المصري والفكر الامبراطوري الصهيوني يتضح من الفارق الزمني بين الدراسة التي وضعها الدكتور اليعازر شيفر نائب محافظ البنك المركزي الاسرائيلي في **صيف** ١٩٧٧ بناء على طلب مناحم بيغن رئيس الوزراء ، والدراسة التي وضعها الدكتور لطفي عبد العظيم في **شتاء** ١٩٧٨ دون طلب من احد ، بل كرئيس تحرير مجلة « الاهرام الاقتصادي » التي تصدر مرة كل اسبوعين عن مؤسسة « الاهرام » المصرية .

تقول الدراسة الاسرائيلية ان الانفاق العسكري الاسرائيلي قد قفز خلال ٢٧ عاما (١٩٥٠ ــ ١٩٧٧) حوالي ٢٥ ضعفا ، وان هذا الانفاق كان يلتهم حوالي ١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . ونتيجة « السلام » ــ ولنلاحظ جيدا ان الدراسة وضعت قبل زيارة الرئيس المصري لاسرائيل ــ سوف توفر مليارا من الدولارات مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاقتصادية في اسرائيل بمعدل ٥٠ في المائة . ولا ننسى في هذا السياق ان الصحف الاسرائيلية شرعت منذ ذلك الوقت تكتب عن احلال تل ابيب مكان بيروت ، ولكن البرجوازية المصرية لم تربط قط بين

---

(٢٨) الرسم البياني لهذا التوازي يمكن ان نطالع بعض معالمه في دراستين هامتين : « مصر بين التنمية والتسوية » لاحمد ثابت ــ دار الفكر الجديد ــ بيروت ١٩٧٦ و « مصر في ظل السادات ١٩٧٠ــ ١٩٧٧ » لالبير فرحات ــ دار الفارابي ــ بيروت ١٩٧٨ .

ما جرى في مصر وما يجري في لبنان وفي رأي الدراسة الاسرائيلية « أن الفائدة التي ستجنيها الدول العربية من التبادل التجاري ستكون بصورة عامة اقل من الفائدة التي ستجنيها إسرائيل » . ومن ثم فهو ينصح « بضرورة تطوير الصناعة الاسرائيلية لتصبح اكثر تلاؤما مع حاجات الدول العربية » (٢٩) .

الدراسة المصرية مجموعة تساؤلات : حول ما اعددناه لافراد القوات المسلحة الذين سيسرحون من الجيش دون ان يكون لهم عمل في بلد يعاني من البطالة والعمالة الزائدة ؟ والسؤال الثاني عن التضخم الذي يتعاظم بعد « السلام » نتيجة السيولة النقدية في السوق المصرية حتى ان القروض الاجنبية لم تعد تستوعب من جانب التنمية المصرية (اعتذرت مصر مثلا عن بناء فرنسا لانفاق المترو في العاصمة) . والسؤال الثالث حول الدعم العربي الذي سيتوقف بعد الصلح ، وما اذا كان المسؤولون قد وضعوا في حساباتهم أن هذا الدعم ليس ابديا . والسؤال الرابع اقرب إلى الجواب على الاسئلة السابقة كلها ، اذ يقرر ان « عدم وجود ضوابط احدث غزوا انكشاريا للسوق المصرية حول مصر الى مجتمع استهلاكي من الدرجة الاولى دون وضع اي اعتبار لمتطلبات التنمية في مصر » .. أليس هذا تقريرا لامر وقع منذ أمد بعيد ؟ ولكن المهم أن الكاتب يصل الى حد القول « وهنا ـ **نعم هنا** ـ يجب ان نقولها بصراحة : ان هناك فارقا كبيرا بين رأس المال العربي المحدود الافق ورأس المال اليهودي المتمرس في اسواق المال والاستثمار » . وما العمل بعد اتفاقيات كامب ديفيد ؟ يجيب الدكتور لطفي عبد العظيم صاحب الدراسة « علينا أن نبدأ فورا ـ **نعم فورا** ـ في اعادة النظر في قانون استثمار رأس المال العربي والاجنبي ، وقد يكون من المفيد ان نطلق عليه قانون استثمار رأس المال **غير المصري** ، ويضمن القانون كافة الضوابط التي تمنع تغلغل رأس المال سواء كان **عربيا او يهوديا** في المجالات التي تضر ولا تنفع الشعب المصري وتنميته الاقتصادية ، ويجب علينا ان ندرس موضوع تحريم مجالات استثمارية معينة على اي رأس مال غير مصري ، مهما كانت جنسيته ، ويتطرق تفكيرنا **في المرتبة الاولى** الى مجالات الخدمات والعقارات والتجارة ، التي يجب ان تكون مقصورة على رأس المال المصري ، اما رأس المال غير المصري فينبغي ان نفتح له مجالات الاستثمار الصناعي المتكاملة مع الخطة الخمسية الصناعية » . وكأن المفكر الاقتصادي المصري قد افاق على خطورة « الانفتاح الاقتصادي » بمجرد « السلام » مع الاقتصاد الاسرائيلي . وكأن البرجوازية « الوطنية » باتت تطالب في مواجهة الغول الصهيوني المقبل بما كانت تسميه « قيودا » في العهد الناصري . وكأنها لا تريد الوجه الاقتصادي « للسلام الشامل » . وكأنها ادركت أخيرا ان « الانفتاح على اسرائيل »

---

(٢٩) عن تقرير اقتصادي لمجلة « المستقبل » الباريسية تحت عنوان « كيف ينظر اقتصاديو مصر واسرائيل الى السلام ؟ » ـ عدد ٨٥ ـ ٧/١٠/١٩٧٨ .

يعني نهايتها بالذات ، نهايتها كقوى منتجة وكعلاقات انتاج وكسوق . ولكن الادراك المتأخر لم تدفع ثمنه البرجوازية « الوطنية » وحدها ، بل دفعته مصر كلها ولبنان معها .. وغيرهما قد يتبع .

٣ ـ حارس السقوط

اذا كان الرئيس السادات قد شن الحرب ضد ليبيا كتمهيد ـ استراتيجي ـ لزيارة « اسرائيل » ، فان الكثيرين قد اخطأوا الحساب حين ظنوا وقتا طويلا ان اسرائيل لم ترد على « مبادرة » الرئيس المصري ، وحين أيقنوا لزمن قصير ان ظنونهم صحيحة وهم يتابعون « الاخفاقات » المصرية الاسرائيلية في « مؤتمر القاهرة » ثم قمة الاسماعيلية ، فمؤتمر ليدز ، فاجتماع سالزبورغ . خطأ هؤلاء انهم ينطلقون من « زيارة القدس » كما لو كانت هي « المبادرة » . بينما كانت المبادرة الحقيقية هي ضرب الحدود الليبية والاشتراك المصري في حرب زائير . كانت هذه الاشارات تعني تصفية المؤسسة العسكرية الوطنية كتتويج لتصفية المؤسسة الاقتصادية الوطنية . وقد ردت « اسرائيل » على المبادرة المصرية بعد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة مباشرة ، بأن اقتحمت الجنوب اللبناني فجر الاربعاء ١٥ مارس ، آذار ١٩٧٨ اي بعد اقل من اربعة شهور على « مبادرة السلام » . وكان من المثير ان يقوم وزير الدفاع الاسرائيلي بزيارة الرئيس المصري في غمرة احتدام المعارك . واذا كان الهدف الاسرائيلي هو ضرب المقاومة الفلسطينية فقد قاوم الفلسطينيون هذا الهدف ، بمشاركة الحركة الوطنية اللبنانية ، وصدوا عن انفسهم هزيمة استراتيجية . ولكن ، اذا كان الهدف الاسرائيلي هو مد بساط اللاشرعية اللبنانية (الميليشيات المسيحية المتطرفة) حتى الحدود الجنوبية ـ وهي الميليشيات التي منعت الجيش الشرعي من تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالتمركز في مواقع السيادة اللبنانية ـ فقد تحقق هذا الهدف .. بفضل مبادرة « السلام » . ان ما يسمى « بالجدار الطيب » بين لبنان واسرائيل ، هو الوجه الآخر للصلح المنفرد بين مصر واسرائيل .

وكان اول ما صرح به الرئيس السادات فور انتهاء القمة الثلاثية في كامب ديفيد ، هو انه سيجري « تغييرا شاملا » في الدولة . وكان العنوان الرئيسي لهذا التغيير هو الاطاحة بثلاثة رجال رافقوا مسيرته المعقدة من البداية ، وهم ممدوح سالم رئيس الوزراء ، والفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية ، وسيد مرعي رئيس مجلس الشعب .

أما ممدوح سالم فهو آخر « ادوات » انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ التي سقطت . ولعله وهو ضابط الشرطة المحنك ، كان آخر الساقطين لان دوره في تلك الليلة منذ ثماني سنوات كان الامساك بجهاز الامن الذي حوله خلال هذه الفترة الى

« مركز قوة » حتى ان رئيس الجمهورية لم يستطع اقصاءه في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . وقد كان الاشتراك الأميركي في اعادة تنظيم أجهزة الامن المصرية ــ منذ الزيارة الرئاسية للقدس خصوصا ــ من أهم العوامل في « تغيير الدولة تغييرا شاملا » كما قال الرئيس . فالقضية لم تعد مجرد « الحماية الشخصية » للمسؤول الاول ، بل تسليم « أداة القهر » مباشرة للسلطة الخارجية بالاشراف والتدريب وصنع المناخ السياسي ، وبالتالي أستبعاد أي مركز قوة محلي يتمتع بموقع أستراتيجي ورصيد من الذكريات كما هو الحال مع ممدوح سالم . وقد استبعده الرئيس بعد ان احترق اسمه في الشارع الشعبي مع احتراق حزب « الوسط » الذي كان يترأسه .

وأما الرجل الثاني ــ سيد مرعي ــ وقد فوجىء معظم المراقبين بترقيته العكسية « مساعداً للرئيس » تمهيداً لاخراجه من مجلس الشعب ، رغم مصاهرة الرئيس ، فقد كانت الاطاحة به رمزا مكثفا وحادا لانسلاخ آخر القطاعات المنتجة (الرأسمالية الزراعية) عن البناء السياسي للسلطة ، بغض النظر عن مداخلاتها الاقتصادية في تشكيل القاعدة الاجتماعية لهذه السلطة .

واما الرجل الثالث الفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية ــ ومعه الجنرال محمد علي فهمي رئيس الاركان ــ فهو لب اللباب في « التغيير الشامل » . انه الرمز الباقي لحرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، بعد اقصاء الشاذلي . ولعل الزمن وحده هو الذي سيخبرنا عن الطيار حسني مبارك ــ الذي أصبح فجاة نائبا للرئيس ــ الشيء الكثير ، خاصة وانه قد استطاع أن يناطح ممدوح سالم وعبد الغني الجمسي وينتصر عليهما ، وأن يصبح قريبا غاية القرب من الاشراف الاميركي على أجهزة الامن . . في الوقت الذي يبتعد فيه عن مناخ السلطة الضابط الكيميائي اشرف مروان زوج السيدة منى جمال عبد الناصر والذي هيمن على رئاسة الجمهورية منذ الاطاحة بسامي شرف وقيامه بدور هام في احداث مايو ، ايار ١٩٧١ وتسلله الى رأس المال النفطي عبر الهيئة العربية للتصنيع الحربي وما يقال عن صفقات السلاح المريبة التي « توسط » فيها فاصبح من العمولات وحدها من اهم مليونيرات مصر الاحياء .

ان إقصاء الجمسي ، بالاضافة الى الرمز الذي يحمله من معارك العبور الى الضفة الشرقية من قناة السويس ، فهو يتجاوز الرمز الى « الفعل » التغييري الشامل للمؤسسة العسكرية . انه ، رغم تورطه كممدوح سالم وسيد مرعي في تثبيت اركان النظام الجديد ، منذ توقيعه في خيمة الكيلو ١٠١ ، فانه ما كان يستطيع الاشراف على تصفية المؤسسة العسكرية « الوطنية » منذ ميلادها في القرن الماضي . ولا أحد يستطيع ان يؤكد ماذا كان موقف الفريق الجمسي من العدوان على ليبيا او الاشتراك في الحروب الافريقية . ولكن المؤكد ان وزير الحربية

المصري قد « اشترط » في انزال الجيش الى شوارع العاصمة خلال احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا يضرب الشعب . كما انه ـ مع خبراء الخارجية المصرية ـ كان من اهم اسباب فشل قمة الاسماعيلية . ولم يكن من المعتاد ولا من المصادفات ان يمتدح الرجل العسكري الاول طائرة ميغ السوفياتية في الوقت الذي تحصل فيه القاهرة على نصيبها من صفقة الطائرات الاميركية لكل من السعودية واسرائيل ومصر . ولم يعد سرا ان غياب وزير الحربية عن اتفاقيات كامب ديفيد التي لا تخلو من طابع عسكري كان قصدا مقصودا . قبلها بقليل كان الجمسي يقرأ تقريرا مفزعا من اربع فقرات : الاولى عن تزايد عدد العسكريين المصريين الذين يعملون في سوق المرتزقة الدولي ويتركون قواتهم الوطنية المسلحة ، وقد بلغ في هذا التقرير السري ما يقرب من خمسين ضابطا سنويا (خلال الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨) . والفقرة الثانية عن تزايد فقدان قطع السلاح الخفيف والمتوسط ، سواء عن طريق التبليغ عنها كسرقات او ضبط بعض الجنود متلبسين ببيعها ، واكتشاف مخازن السلاح (الاصلية) في صعيد مصر وغالبيته العظمى من الجيش المصري . والفقرة الثالثة عن الاتجاه المتعاظم لشباب الضباط نحو الاستقالة والأعمال المدنية وتيسير هذا السلوك قانونيا بموجب اللوائح الجديدة . والفقرة الرابعة حول الكلية الحربية التي كانت « طموحا » عند خريجي المدارس الثانوية ، فاذا بالمتقدمين الى صفوفها يتناقص سنويا بمعدل ١٦٫٥ في المائة .

قرأ الفريق الجمسي هذا التقرير في اطار الوقائع التالية : اقصاء قادة الاسلحة اللامعين ممن شاركوا في حرب ١٩٧٣ ونالوا تقديرا عسكريا رفيعا على بطولاتهم الى اعمال ادارية ـ تحول اكثر من ٦٠ في المائة من السلاح السوفياتي الى قطع حديد صدئة وانقطاع قطع الغيار ـ فوضى التدريب بين الاسلوبين السوفياتي والغربي ـ تعذر التصنيع الذاتي للسلاح وتعذر تنويعه ـ حركات النقل والأعفاء المفاجئة دون تنسيق بين رئاسة الجمهورية وقيادة الاركان .

فور التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد كان وزير الحربية يقرأ تقريرا آخر . كان التقرير يقول ان منشورات موقعة باسم « الضباط الاحرار » ، سبق ان وزعت سرا على عديد من الوحدات في فترات متقطعة ، قد تضمنت « لهجة جديدة » و « معلومات خطيرة » وان توزيعها لم يعد مقصورا على افراد القوات المسلحة ، بل تجاوز الاسوار العسكرية الى المجتمع المدني . كانت هذه المنشورات تقول :

● ان عدة مئات من الخبراء العسكريين الاميركيين قد توافدوا في مجموعات صغيرة منذ نهاية عام ١٩٧٧ في ثياب مدنية . وان هذا الأمر قد فاجأ الضباط لانه لم يتم بتنسيق مع قادة الوحدات .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين لا يقومون بالتدريب المباشر ، بل بالاشراف على تخطيط جديد للعمل العسكري المصري من ناحية ، والتعرف على الضباط الشباب وصف الضباط دون مناسبة عسكرية واضحة من ناحية ثانية .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين يتكلمون مع من يستأنسون اليه عن استراتيجية جديدة للقوات المسلحة المصرية لا تدور حول اعمال « الحرب » ذاتها – كالسلاح وخطط القتال – بقدر ما تدور حول « وظيفة » الجيش المصري في المرحلة المقبلة و « دوره العربي والافريقي » وما يستتبع ذلك من تغييرات ايديولوجية وعسكرية معا .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين في « حلقات السمر » التي يقيمونها بين الحين والآخر يهتمون بأسئلة **« عادية »** كثيرة ، كأصل الضابط والجندي الاجتماعي واهتماماته الثقافية وعلاقاته الشخصية .

ولم تكن هذه المعلومات كلها جديدة على الفريق عبد الغني الجمسي ، غير ان « الجديد » كانت اللهجة الحادة التي صيغت بها المنشورات ، والمدى الذي وصلت اليه في التوزيع . وكان « الجديد » هو ان الرئيس السادات بمجرد وصوله من الرباط قادما من وشنطن بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، قد تلقى التقرير ذاته من اللواء كمال حسن علي رئيس المخابرات العامة ★ مضافا اليه ان « شيئا ما » يتحرك داخل القوات المسلحة ينذر « بمجهول » جسيم . وحين استدعى رئيس الجمهورية وزير الحربية للاستفسار عن حجم هذا « التحرك » ومدى استعداده للقيام بانقلاب عسكري أجابه الجمسي : ليس هناك انقلاب « في » الجيش يا سيادة الرئيس ، بل هناك انقلاب **« على »** الجيش ، فتغيير الاستراتيجية العسكرية المصرية مرة واحدة في فترة قصيرة من شانه أن يحدث قلقا وبلبلة في صفوف القوات المسلحة .

ما لم يقله الجمسي انها المرة الاولى في تاريخ الجيش المصري الحديث – اي منذ محمد علي الى جمال عبد الناصر – التي تتحول فيها المؤسسة العسكرية المصرية ، او يراد ويخطط لها ان تتحول عن هويتها « الوطنية » . فقد نشأ الجيش المصري من البداية في معركة وطنية لتمصير البلاد . ورغم طول العهد بالتدخل البريطاني في تدريب وتسليح القوات المصرية ، الا ان استراتيجيته الوطنية لم تتبدل كيفيا حتى في ظل الاحتلال . وحين كان الجنود الانكليز في مصر لم يمنع ذلك الجيش المصري من التوجه الى فلسطين ، ولم يمنع ذلك انطلاق ثورة ١٩٥٢ ذاتها من قواعد هذا الجيش وقياداته الشابة . واقصى ما استطاعت « الحليفة » بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ان تفعله هو تحييد القوات المسلحة المصرية في الصراع مع المحور . اما انقلاب هوية المؤسسة العسكرية الوطنية رأسا على عقب،

★ تولى في التشكيل الوزاري التالي لاتفاقيات كامب ديفيد منصب « وزير الدفاع » حسب التسمية الجديدة لوزارة الحربية . وهو تغيير يتجاوز مغزاه مجرد التشبه بوزارة « الدفاع » الاسرائيلية .

بحيث تصبح كجيوش الانظمة الفاشية في اميركا اللاتينية من حيث أنضواؤها ــ تركيبا وثقافة ومصالح ــ تحت لواء استراتيجية الحلف الاطلسي ، فانه يحدث للمرة الاولى في مصر .

وهكذا ، فانه بمجرد فتح باب « الاستقالة الاختيارية » تقدم بالطلب مئات من ضباط البحرية (قبل وبعد إقصاء قائدها) والطيران . . فقد كان المطلوب ــ بعد إتفاقيات كامب ديفيد ــ هو « جيش جديد » يعمل بموجب تحالفات وخصومات استراتيجية جديدة ، جيش يحمل في تكوينه الفكري تاريخا سياسيا وجغرافيا سياسية جديدين كليا . جيش يحرس « السقوط » داخل مصر وخارجها ، بل ويصبح احد أذرع الثورة العالمية المضادة لحركات التحرير الوطنية في الوطن العربي وافريقيا . بل وكاد يجرب حظه في قبرص ذاتها ، على اثر اغتيال الكاتب يوسف السباعي بعد حوالي ثلاثة اشهر من زيارة الرئيس المصري للقدس .

غير ان هذه المحاولات كلها لتصفية المؤسسة العسكرية الوطنية ، تبقى كزميلتها في ميدان الاقتصاد ، مجرد « خربشة على السطح » فالجيش المصري ، كالمجتمع المصري ، لا تتأثر بنيته التحتية في خطوطها العامة بما يجري الا في خط معاكس . . فالاتجاهات الناصرية والدينية والماركسية وجدت تربتها الخصبة في القوات المسلحة أكثر من اي وقت مضى ، منذ أصبحت الهيكلية الرئيسية للتكوين العسكري المصري من فئات اجتماعية تربط دون وعي ربما ، وبدرجات متفاوتة من الوعي اغلب الاحيان ، بين تحويل العدو الوطني الى حليف وتحويل الحليف الى عدو من جهة وبين متغيرات العداء والتحالف داخل الحدود . وإذا كانت معاهدة التهادن مع الانكليز عام ١٩٣٦ قد اتاحت في أحد بنودها الفرصة لابناء البرجوازية الصغيرة عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ان يدخلوا الكلية الحربية ويتخرجوا منها قادة لثورة ١٩٥٢ فان المرحلة الناصرية قد أتاحت لابناء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة ان يشكلوا « مجتمعا عسكريا كاملا » يوازي تشكلات البنية التحتية للمجتمع الناصري ذاته . . لا سبيل لتدميره الا بحرب أهلية طاحنة . لذلك فحارس السقوط الحقيقي يبقى « القائد الأعلى للقوات المسلحة » شخصيا ــ اي رئيس الجمهورية ــ وتصبح « الميليشيا الحزبية المسلحة » هي البديل الممكن : للحرس الجمهوري وقوات الأمن المركزي والجيش ، هذا الثالوث الذي سقطت رموزه الكبيرة على التوالي . هذه الميليشيا ، شرع الرئيس السادات في بنائها من قبل ان يعلن عن ميلاد « حزبه » بقليل ، في وقت واحد مع تصفيته الجيوب الناصرية او الوطنية في أجهزة المخابرات والمباحث العامة . ولانها لن تكون لمجرد « الحراسة الشخصية » بل لمواجهة الشارع الشعبي من داخله ، فان احدا لا يستطيع ان يجزم بأن مقومات حرب أهلية فريدة في التاريخ المصري لم تكتمل بعد . خاصة وان ظاهرة التسلح تكتسي طابعا مثيرا للدهشة وسط المواطنين في الريف والمدينة ، وفي وقت يبدو أن كل شيء يبدو كما لو كان يحدث للمرة الاولى في تاريخ البلاد .

لقد توقف الكثيرون – مثلا – أمام ظاهرة مزدوجة : شقهـا الاول ان رئيس الجمهورية قام بزيارة « اسرائيل » بغير وزير للخارجية ، وعاد من كامب ديفيد بغير وزير للخارجية . وشقها الثانـي ان الزيارة المثيرة قد صيغت بدايتها وكأنها تمثيلية تلفزيونية ، اذ أجرى مراسل اميركي حديثين في وقت واحد مع رئيس مصر ورئيس وزراء اسرائيل ، أفصح الاول عن استعداده للقيام بالزيارة فورا وافصح الثاني عن استعداده لتأجيل موعد زيارته لبريطانيا لاستقبال الرئيس المصري . وقد كان .

توقف البعض عند هاتين الظاهرتين ليربطوا دون عناء بـين معارضة اكثـر الاجهزة انضباطا – الجيش والخارجية – لخطوات الرئيس ، وبـين « السلطـة الخارجية » التي أخرجت مسرحيا خطوة الرئيس ومداها ، حتى ان البرلمان المصري لم يناقش الموضوع الا صباح يوم الزيارة نفسها . ولعله من المفارقات ان « انفراط البيروقراطية » المصرية العريقة بدءا من اكثـر مواقعهـا حساسية – المؤسستان العسكرية والدبلوماسية – قد تم أولا في قياداتها العليا وثانيـا في شكل متداخل .. فالجيش عارض سياسيا ، والخارجية عارضت عسكريا .

وقد كان هذا التبادل في الواقع تعبيرا عما سمي بالملاحـق السريـة لاتفاقيات كامب ديفيد . وهي الملاحق التي تغيب بسببها العنصر العسكري المصري واستقال بسببها أيضا العنصر الدبلوماسي .. بالاضافة الى الاسباب الاخرى . ولـم تكـن المقررات السرية لكامب ديفيد في صورة تقليدية كملاحق اتفاقية سيناء الثانية ، بل كانت على هيئة رسائل متبادلة بين الاطراف ، وصياغات دقيقة احيانا وعامة احيانا اخرى في صلب الوثائق . ولعل اهم بنود هـذه المقررات مـا يخص القدس المحتلة ، وما يخص العلاقات بين مصر والاقطار العربية المواجهة لاسرائيل في حالة الحرب . وهي مقررات تؤدي الى ما يشبه الاعتراف بالقدس كعاصمة للدولة العبرية ، ومـا يشبه التعهد بأن مصر لن تدخل الحرب الى جانب اية دولة عربية في المستقبل .

وهي المقررات التي تعني استراتيجيا ان « الامن المصري » لم يعد بحاجة الى « البوابة الشرقية » لسيناء ، بالتوحد مع مصدر « الخطر » . ومن هنا فأية كلمات « قومية » أو « دينية » حول فلسطين أو القدس العربية تفقد مدلولها القائم منـذ مصر القديمة .. فالتضامن العربي في وجه من ؟ وقـد اصبح اغـلاق السفارات العربية في القاهرة واعداد سفارة لاسرائيل في العاصمة المصرية ، من الرموز التـي تتكامل مع اتجاه البندقية المصرية غربا نحو ليبيـا وانكفائها شرقا عـن الكيـان الصهيوني . وكان التلازم الزمني هنا حتمية موضوعية ، حيث يعنـي الانتمـاء العربي لمصر استقلالها الوطني ، وحيث يقترن الانسلاخ القهري عن هـذا الانتمـاء بالاستسلام الشامل للامبراطورية الصهيونية – الاميركية . ويصبح رمز الرموز في هذه الحال هو ان يهنىء النظام المصري « أسرائيل » يوم ١٥ مايـو ، ايار مـن كـل عام بعيدها « القومي » .. الذي كانت تحتفل فيه مصر بذكرى اغتصاب فلسطين .

وربما كان هذا المغزى كامنا في « الاستقبال » الذي لقيته علنا مقررات كامب ديفيد داخل مصر . ويمكن رصد علاماته البارزة في ما يلي :

١ ـ كان البيانان اللذان أصدرهما حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » والبيان الثالث الذي ألقاه خالد محيي الدين في البرلمان استكمالاً أميناً لرفض هذا الحزب وقائده لما سمي « بمبادرة السلام » .. وقد كان أهم ما في البيانات الثلاثة هو ذلك « الايضاح » لمضمون اتفاقيات كامب ديفيد من انها جعلت لمصر ـ للمرة الاولى في تاريخها ـ نوعين من الحدود : فعلى مبعدة خمسين كيلومترا شرق قناة السويس لن تكون هناك سيادة عسكرية مصرية على سيناء ، بل وداخل هذا الحيز نفسه لن تكون هناك سوى فرقة عسكرية واحدة . بقية المساحة الجغرافية والعسكرية تملؤها قوات الامم المتحدة وأجهزة الانذار المبكر الاميركية . اي انه ليس هناك ـ حتى في حدود « الشكل » استقلال وطني كامل .. بغض النظر عما أصرت عليه اسرائيل في مفاوضات صياغة المعاهدة في واشنطن من « الاشتراك في ملكية آبار النفط » والتأجير القانوني لمساحة ما في شرم الشيخ .. وبغض النظر عن عروبة مصر وارتباطها بالسيادة المنقوصة للضفة الغربية وغزة .

٢ ـ ولم يكن موقف حزب اليسار مفاجئا للرئيس السادات . غير ان ثلاث مفاجآت اساسية كانت تنتظره . أولها بغير شك مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين : زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين . وقد وصلت المذكرة الى المسؤولين والصحف ووكالات الانباء في وقت واحد هو الاول من اكتوبر ، تشرين الثاني ١٩٧٨ . وقد رفض القادة التاريخيون الاربعة اتفاقيات كامب ديفيد جملة وتفصيلا ومن وجهة نظر استراتيجية (عسكرية ـ سياسية) . وكانت المفاجأة الثانية من « الاخوان المسلمين » اذ صدرت مجلة « الدعوة » في الوقت نفسه ترفض « الاستسلام للعدو القومي والديني » في مقال افتتاحي لرئيس تحريرها عمر التلمساني .

غير ان مفاجأة المفاجآت كانت المناقشات الملتهبة التي دارت في مجلس الشعب المصنوع أصلا للتوقيع على قرارات الرئيس . وقد واكب هذه المناقشات بيان مجموعة من النواب المستقلين صدر بعد أقل من يوم واحد على مذكرة أعضاء مجلس الثورة السابقين ، وقد وقع البيان : الدكتور حلمي مراد وعبد المنعم حسين وطلعت رسلان وأحمد يونس وكمال سعد وكرم عز الدين والشيخ صلاح ابو اسماعيل وعلي الجارحي وعلي سلامة . وطالب البيان : بعدم التسليم بالمطالب الاسرائيلية الا بعد الجلاء التام عن اراضي سيناء كلها ، واختصار فترة الجلاء الكامل واخضاع المطارات بها لسيادة مصر الكاملة ، والتحذير من السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على مصر ، ورفض عدم الاشارة الواضحة الى عودة القدس العربية في الوقت الذي تؤكد فيه اسرائيل ان القدس ستظل موحدة وعاصمة لها

الى الابد ، ورفض عدم وجود ذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته ، ورفض عدم التشاور مع اطراف المواجهة العربية الآخرين .

ولم تخرج مذكرة مجلس الشعب ـ رغم طرد النائب كمال احمد ـ عن محتوى بيان النواب المستقلين ومقالات حلمي مراد في جريدة « الشرق الاوسط » اللندنية (١٩٧٨/١٠/١٣) .. مما ييسر الربط بين نتيجتين متناقضتين : تعيين رئيس المجلس سيد مرعي مساعداً للرئيس تمهيداً لحل البرلمان وتعديل الدستور واجراء انتخابات جديدة تأتي بمجلس « حزب رئيس الجمهورية » ، وكذلك ارسال مذكرة المجلس النيابي الحالي الى المفاوضين المصريين في واشنطن للضغط على المفاوضين الاسرائيليين في اللحظة قبل الاخيرة من توقيع معاهدة الصلح المنفرد .

وقد كان سهلاً على الرئيس السادات ان يتبين ـ رغم تنظيم المظاهرات « الشعبية » لاستقباله في المطار ـ ان المعارضة قد اتسعت لتشمل اقرب الدوائر من سلطة الحكم ، وان النظام باكمله قد أصبح بعيداً عن اية قاعدة تحتية ، بل هو نظام معلق بين « السلطة الخارجية » وأداة القهر الداخلية . لذلك كان ارتهان هذا الوضع للمفاجآت غير المحسوبة من الامور التي دفعت الرئيس لان « ينزل الشارع بنفسه » على حد تعبيره ، « لمواجهة الجماهير مباشرة » على حد تعبير المعارضة .

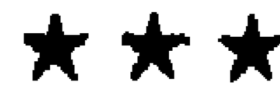
وهي مواجهة مع الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة . لذلك كان اقتلاع « الثقافة الوطنية » من اهم التحديات التي يواجهها المصريون اليوم (٣٠) على يدي السلطة الراهنة في مختلف المستويات .

أ ـ المستوى الشعبي الشامل بتصفية « القطاع العام » الثقافي ، وخضوع الانتاج السينمائي والتلفزيوني لمقتضيات السوق الطفيلية ، وتحويل الاذاعة والصحافة الى ميليشيا اعلامية . وكان الغاء وزارة الثقافة والاعلام هو الخطوة النهائية لهذا التحول ، حتى يمسك أصحاب « المصلحة » بنادقهم الفكرية بأيديهم لا بايدي الوكلاء . كذلك قبل التفكير في الجامعة الاهلية وعودة « المصروفات » المدرسية والجامعية لتلغي شعار طه حسين القديم « العلم كالماء والهواء » بالمعنى الليبرالي ولتلغي القرارات الناصرية بمجانية التعليم بالمفهوم الاكثر راديكالية .. حتى يصبح « العلم » مقصوراً على أضيق دائرة اجتماعية . وذلك في ظل تعاظم الامية الابجدية في الريف والمدينة على السواء بزيادة قدرها ٣ر٥ في المائة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧ . ذلك إنه لم يعد مطلوبا ـ كما كان الامر في عهد دنلوب البريطاني ـ

(٣٠) تراجع في هذا الصدد مقال د. جلال امين عن « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر » وعلاقة التنمية بالثقافة ـ التقرير المذكور سابقا عن مؤتمر الاقتصاديين المصريين .

تحويل المدرسة والجامعة الى مصنع بيروقراطي للموظفين المتوسطين والعمال المهرة، بل اضحت العودة الى عهد عباس الاول وسعيد بعد سقوط دولة محمد علي طموحا بعيد المنال .. حتى يتحول أعرض قطاع جماهيري الى كتلة سديمية تفقد الانتاج والوعي ، اي فك أوصال قوى الانتاج ووسائله وعلاقاته ، ومن ثم انحلال قيمه . ولا تسود حينئذ الفكرة الغيبية او الحلم الفردي ، بل الشك في الذات والآخر لدرجة الضياع والانسحاق .

ب ـ المستوى الاكثر تركيبا ، اي التخطيط الاستراتيجي للعقل المصري ، بتغيير برامج التعليم ، لا بالغاء المرحلة الناصرية ـ فكرا ومناهج ـ بل بالغاء ما قبلها أيضا . وباستقبال المؤسسات الثقافية والايديولوجية الاميركية والاسرائيلية دون قيود على حركتها ، كالجامعات ودور النشر والصحف والمؤتمرات . ولم تكن عودة الجامعة الاميركية في القاهرة وكذلك مؤسسة فرانكلين الى نشاطهما الحر الا مقدمة لاشراف شركة « موبيل اويل » على الحركة الادبية المصرية برصد الجوائز والمسابقات ، وانشاء « مؤسسة الحرية الثقافية » لتجنيد ما تبقى من المثقفين في عملية « غسل دماغ » جماعية للشعب المصري .



غير ان هذا كله ـ دون مجاز انشائي ـ ضد التاريخ .. حتى انه يبدو في مختلف مظاهره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولانه يحدث **للمرة الاولى** في تاريخ المصريين ، كأنه ((**لا يحدث**)) على الاطلاق . انه كاحدى البنايات التي يقيمها المقاولون في مصر هذه الايام ، فخمة شاهقة ، واذا بها تسقط بعد أشهر قليلة ... لانها لم ((**ترتبط بالارض**)) في العمق ارتباط الأساس المتين بالبناء .

يبدو كل ما يجري ، وكأنه خربشة بالاظافر فوق سطح مصر ، لا يمس الاعماق الثاوية في الفرد والمجتمع ، في الارض والجامعة والمصنع والشارع والزقاق الصغير . لا شك ان هذه الاعماق قد اهتزت لما يجري فوق السطح ، ولكن تفاعل هذه الاهتزازات لا يجري لمصلحة « النظام المعلق » بين أفلاك خارج الحدود ، وخارج الجاذبية الارضية .

ان الفجوة بين السقوط وغيبة البديل لا زالت قائمة ، وحصارها بالارهاب الاسود لن يملأها يوما ، بل سيزيد من تفاعل الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاجتماعي لشعب مصر العربي ، في الطريق الى النهضة .

النهضة التي تتجاوز الكائن والذي كان في « ثورة ثقافية » شاملة ، تحقق نموذجا جديدا للثورة في العالم المتخلف ، فترتاد مصر كشأنها دائما ، مجهولا يراه الآن قصار النظر ، وكأنه معجزة .

خـاتمة

في سوسيولوجيا الثورة الثقافية

« تصحيح التاريخ »

(١)

اي تناول لثورة مصر او الثورة المضادة ، يظل ناقصا اذا كان وحيد الجانب ، سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا . لا لأن هـذه العناصر مجتمعة تتداخل في ما بينها ، فهذا التداخل ليس خصوصية مصرية بل هو قانون عـام . وانما لكون الثورة المصرية في اي من مراحلها التاريخية ذات صبغة حضارية شاملة ، كالثورات الكبيرة في التاريخ البشري الحديث .

الثورة الفرنسية ليست مجرد ثورة الابراج عـلى الاقطاع ، ولا مجـرد ثورة السوق على الأرض ، ولا مجـرد ثورة الصناعة عـلى الزراعـة ، ولا مجرد ثورة الجمهورية والعقد الاجتماعي على الملكية والاسترقاق الاجتماعي ، ولا مجرد التحرر الديني من سلطان الكنيسة ، ولا مجرد الكشوف الفلكيـة والعلمية لاسرار الكون واختراع الاسلحة النارية او البخارية . أنها اولا واخيرا ثـورة « حقوق الانسان » وقد انعكست على علاقات الانتاج وبنـى المجتمع والقيم ، وعقائـد البشر . وكـان الادباء والعلماء بنبوءاتهم وكشوفهم وقود الثورة ونورها . انها **النهضة** ، أي **الثورة الحضارية** ، وليست مجرد انتقال للسلطة السياسية من طبقة اجتماعية الى اخرى، او مجرد شعار « دعه يعمل ، دعه يمر » . وللنهضة الاوروبية تاريـخ يسبق الثورة الفرنسية ، ولعصر التنوير الغربي اشارات واضحة واكبت مسيرة الثورة في فرنسا. ولكن هذه الثورة كانت النهضة في لحظة تحقق ، وكانت التنوير في التطبيق . بهـذا المعنى فهي **ثورة ثقافية** رائدة لانها اعادت ترتيب المجتمع والسلطـة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق . ولانها فتحت صفحة جديدة كليا في تاريخ البشرية ، فقد كانت في اللحظة عينها ثورة حضارية شاملة ، اي اصبحت مـن ذلك التاريخ معيـاراً للتطور الانساني .

على غير هذا النحو نصف ثورة كرومويل في بريطانيـا ، او ثـورة الاستقلال الاميركي ، كلتاهما ثورتان سياسيتان واقتصاديتان نحو مرحلة اكثر تقدما ، ولكنهما معا ليستا فتحا حضاريا شاملا في تاريخ الانسان .

الثورة الروسية تشبه الثورة الفرنسية في هذا السياق ، ان لـم تكن ـ مـن احدى الزوايا ـ تطورا موضوعيا لها . . فالماركسية هـي ثمرة الفكـر الاوروبـي

المنغمس في الولادة البرجوازية للغرب الصناعي ، ومن زاوية أخرى هي ارقى سلالات الفكر الموسوعي الذي عرفته اوروبا طيلة القرن الثامن عشر . هل كان ماركس عالما اقتصاديا أم مفكرا اجتماعيا أم فيلسوفا ؟ ان طرح الاسئلة بحد ذاته كان ولا يزال يعني ولادة جديدة لنوعية المعرفة . ان تلخيص انغلز القائل بأن الاقتصاد الانكليزي والاشتراكية الفرنسية والفلسفة الالمانية ، هي جذور الماركسية، هو تلخيص رمزي ولكنه مهم في تلمس أبعاد « نوعية المعرفة » الجديدة . كذلك التبسيط اللينيني القائل بأن الخلية والطاقة والحركة مصدر الديالكتيك الماركسي هو تبسيط شديد ، ولكنه يوحي بخصائص ومستويات المعرفة الجديدة . ماركس اوروبي ، ولينين كذلك . ماركس « عام » ولينين هو « الخاص » الذي حذف من العام فأضاف اليه . حذف لانه روسي ، واضاف لانه ماركسي . وقد اصبح حذفه اضافة حين « خلق » الصفحة الجديدة كليسا في تاريخ الانسان الحديث ، هي صفحة النهضة في حياة الشعوب السوفياتية التي لم تكن من علامات عصر النهضة الاوروبي ، وهي صفحة البشارة الحضارية في حياة العالم بأن الرأسمالية ليست الكلمة الاخيرة في الابداع البشري ، برغم التخلف الذي أثمر وواكب التجربة الروسية أو بفضل هذا التخلف . ولان التجربة اللينينية كانت تمثلا عميقا لواقع روسيا وخصوصيتها ، واستيعابا خلاقا (ابعد ما يكون عن التبعية او الميكانيكية) لفكر هيغل وماركس وانغلز ، فقد استعادت حق « النهضة » و « التنوير » استعادة زمنية قياسية في قصرها عبر ثورة ثقافية اعادت ترتيب المجتمع والسلطة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق من جديد . فلم تكن « الثورة » مجرد اصلاح زراعي او تأميم لوسائل الانتاج ، بل « نموذج حضاري » يشع بأمل جديد للانسان .

على غير هذا النحو نصف « الديموقراطيات الشعبية » في اوروبا الشرقية ، فأهميتها التاريخية انها خققت للاشتراكية « نظامها » العالمي ولم تعد محاصرة في بلد واحد .. ولكنها بالقطع لم تكن فتحا حضاريا شاملا في تاريخ البشر .

ورغم ما وقع للمعيار الرأسمالي الغربي للتطور ابتداء من القرن الماضي ، وما وقع للنموذج الاشتراكي السوفياتي في التطور بدءا من الستالينية من انتكاسات ، فانهما معا يصوغان « الصوت » الاوروبي للحضارة الانسانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .. فقد اعطت الثورة الفرنسية لاوروبا ، كذلك الثورة الروسية ، حق الكلام باسم « الانسان » ، عبر طريقين متناقضين ولكنهما يستظلان بحضارة واحدة : عالمية رأس المال والاممية البروليتارية ، رغم التعارض الكامن تحت السطح بين الميلاد القومي للبرجوازية والتطور الكولنيالي ، وايضا بين الولادة الروسية للنموذج الاشتراكي وسطوة هذا النموذج من الكومنترن إلى حلف وارسو .

بعد الحرب العالمية الثانية وقع حادثان خطيران كان لهما ابعد الاثر في انقاذ الحضارة الانسانية من نتائج الحرب . كان الحادث الاول قادما من الشرق الاقصى:

من الصين . وكان الحادث الثاني قادما من الشرق الاوسط : مصر . لم تكن أوروبا مصدر « الحادث الحضاري » الجديد ، للمرة الاولى من زمن طويل . فرغم انتصار السوفيات والديموقراطية الغربية (ونتيجتهما المباشرة الاستقطاب العالمي بين نموذجين للتطور) فقد اقبلت الثورتان الصينية والمصرية لتقولا شيئا مغايرا كليا ، على صعيد **الحضارة** لا على صعيد السياسة او الاقتصاد ، كما تصور العالم حينذاك .

ولم يكن الحادثان ، كلاهما ، صدفة . فقد كان الانتصار **العسكري** السوفياتي الغربي ، كفيلا بتكريس **وحدة النموذج الغربي** اشتراكيا كان او رأسماليا ، تكريس مرحلة **الجمود** الستاليني في الشرق **والاستعمار الجديد** في الغرب . ولكن الصين عام ١٩٤٩ ومصر عام ١٩٥٢ خرقا حاجز الصوت الحضاري لعالم جديد يولد . ومع شعار ماوتسي تونغ « دع مائة زهرة تتفتح » ولدت **الثورة الثقافية الصينية** ، وفي باطنها جنين نموذج حضاري جديد ، يستلهم الماركسية الاوروبية حقا ، في جانبها البالغ التعميم ، ويرتبط بجذور التراث الصيني العريق ، في بقية الجوانب البالغة التخصيص . انها اذن « ثورة لينينية » من حيث فهم العلاقة بين الخاص والعام ، ولكنها بعد ذلك لا علاقة لها بلينين ولا بالنموذج السوفياتي ، بل لها علاقة بنمط الانتاج الآسيوي والحكم البشري الاكبر في تاريخ الانسانية و « المسيرة الطويلة » وافيون الاستعمار الياباني والسلالة الامبراطورية والحيز الجغرافي القاري وأمية القرون الطويلة المظلمة والعقل الكونفوشيوسي . هكذا ولدت الثورة الصينية منذ البدء ثورة ثقافية ونموذجا حضاريا مغايرا . وهذا هو الاساس الموضوعي البعيد للصراع الصيني السوفياتي ، والذي أكتسى مع الزمن بقشور ايديولوجية وسياسية واقتصادية وعسكرية . ولكنه في جذوره الممتدة في باطن « الارض » هو صراع بين خصوصيتين لا تعترفان لبعضهما بخصوصية كل منهما ، بين النموذج **الاول** الذي لم يعد **وحيدا** والنموذج « الآخر » الذي بشر بامكانية التعدد . ولولا ان يوغسلافيا اوروبية ولا ثقل حضاري لها ، لكان الخلاف المبكر بين تيتو وستالين هو نقطة البدء في هذا السياق . ولكن هذا الخلاف والاختلاف ، ظل مؤشرا سياسيا أكثر منه **نموذجا حضاريا** .

ومن المفارقات المأساوية ان هذا النموذج الآسيوي الرائد قد اختصر الطريق الى الانتكاسة التي اصابت من قبل النموذج الاوروبي . وما وقع في الستينات من « ثورة ثقافية » كما سميت في الصين وخارجها ، لم يكن سوى ثورة مضادة للثقافة والديموقراطية ، فقد تجاوزت الخصوصية الصينية لتلفق نموذجا متنافرا بين صورة ستالين للداخل ، وصورة تروتسكي للخارج ، أي عبادة الفرد والثورة العالمية الدائمة . والمثير للتأمل ان الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت بالتحديد ــ في ظل **المرحلة الاولى** لخروشوف ــ كان يحاول اذابة الثلوج الستالينية . والمثير للتأمل ايضا ان عبادة ماو وكتابه الاحمر الموغل في البساطة والتبسيط قد انتهت فور

وفاته . وكان الرمز هو تصفية اركانه الاحياء وفي مقدمتهم زوجته . والمثير للتأمل كذلك ان شعار الاممية والثورة العالمية الدائمة قد انتهى في سياسة الصين الخارجية الى تأييد مطلق لكلّ الثورات المضادة في العالم ، من مصر السادات الى ايران الشاه. واصبح لقاء الصين مع الولايات المتحدة الاميركية او المملكة العربية السعودية في كثير من « المواقف » من المشاهد التقليدية في عالم اليوم . وقد ظل بالطبع العداء للسوفيات نهجا ومعيارا للسلطة الجديدة بعد ماو ، في تقييم وتقويم شؤون العالم دون اية محاولة لتأصيل هذا العداء بالعودة الى جذره الموضوعي : تعدد النماذج . بل لقد حاولت الصين ، بشق الحركة الاشتراكية العالمية ، ان تفرض نموذجها الخاص على الآخرين ، وكأنها من حيث قالت عمليا بالتعدد ، راحت في مواجهة السوفيات تحاكيهم في التوحد .

ورغم ذلك كله ، تبقى الثورة الثقافية في تاريخ الصين الحديث ـ اي قيام الصين الشعبية ذاتها عام ٤٩ ـ نموذجا رائدا وباقيا ، رغم اية انحرافات ، نموذجا حضاريا **ايقظ** مئات الملايين من البشر من سحر الافيون ، **ووحدهم** ، والغى **الامية الابجدية** من صفوفهم ، **وحررهم** من السلطان الاجنبي فدفع بهم الى مقدمة المشهد الدولي المعاصر . تبقى الصين نموذجا لثورة الفلاحين في العصر الحديث ، ومؤشرا حاسما على دور مستقل للانسان « المتخلف » في صياغة الحضور الانساني الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانية . انه حضور انسان الحضارات القديمة الذي طالت عصور انحطاطه .

ومن البديهي التأكيد بأن هذا « النموذج » يكتسب قيمة تاريخية مستقلة عن بقية « التجارب » في جنوب شرقي آسيا من كوريا الى فيتنام ومن لاوس الى كمبوديا . . فرغم اهمية هذه التجارب وعظمتها احيانا الا انها ليست فتحا حضاريا في تاريخ الانسان .

واذا كانت الصين قد اختتمت النصف الاول من القرن العشرين بهذه النبوءة لمتغيرات العصر الجديد ، فقد كانت مصر هي التي افتتحت النصف الثاني لهذا القرن ، بثورة اخطر المواقع الحضارية على مر العصور ، حيث اللقاء الاستثنائي بين آسيا وافريقيا واوروبا عبر البحرين الابيض والاحمر في الشمال والشرق والنيل جنوبا .

(٢)

تنتمي مصر الى واحدة من اعرق حضارات العالم القديم ، هي الحضارة الفرعونية ، كما تنتمي الى محيط آسيوي عرف غالبية الحضارات العظمى في التاريخ : حضارة آشور في وادي الرافدين والحضارة الفينيقية على الشاطىء الشرقي للمتوسط والحضارات « الدينية » الكبرى من اليهودية الى المسيحية الى الاسلام .

ولم تكن علاقات مصر بغيرها من الحضارات هامشية ، بـــل علاقات صميمية تتبادل التأثير والتأثر ، ويؤدي التفاعل الجدلي الى مركب جديـــد . فسواء كـان موسى يهوديا او مصريا ، كما يذهب بعض العلماء والمؤرخين ، فالمؤكد انــه مؤسس النموذج العبري في الحضارة ، وانه « تربى » على الاقل ، في البلاط الفرعوني . واذا صدقنا اليوت سميث وهنري بريستد ، في كتــاب « نمو الحضارة » للاول و « فجر الضمير » او الوعي للثاني .. فانه يتعين علينا ان نقتنـــع بأسبقيــة النص المصري القديم لنشيد الاناشيد وامثال « جامعــة » سليمان الحكيم وسفـر الحكمة . وهي ليست اسبقية زمنية مجردة من التاريخ الاجتماعي ـ الثقافي . بـــل هي اسبقية تتعلق من ناحية بما جرى « داخل » التاريخ الاجتماعي ـ الثقافي المصري ذاتــه ـ واقصد ثورة اخناتون التي وحدت الالــه السماوي ورفعت الشعب الـــى مرتبــة المشاركة في صنع القرار . كما تتعلق هذه الاسبقية بما جــرى عـــلى « الحدود » الشرقية في سيناء وما يرويه سفر « الخروج » في التوراة ، وما كان مــن امر يوسف (الصديق) في مصر حيث عمل وزيرا للخزانة بلغة عصرنا ، وما كان مــن أمر موسى حين تلقى الوصايا العشر وعاد بها ليرى بني قومه وقـــد صنعوا « عجلا ذهبيـــا » وراحوا يصلون له ، فالقى موسى بالالواح الحجرية العشرة وتحطمت عـــلى رمــال سيناء . ولكن « الخروج » وقع .

بالطبع يجب ان نحذر قراءة الكتب القديمة حيث يختلط الرمـــز بالتاريـخ الحقيقي . وما يتبقى في النهاية هو ان يهـــود العالم القديـم كانـوا لبعض الوقت « اسرى » في مصر ، وانهم استطاعوا بالحيلة والمهارة المالية ان يصلوا الى مستويات رفيعة قرب « السلطة » المصرية ، ثم وقع « صراع » مـــا بينهم وبين المصريين انتهى بخروجهم ، ومعهم نموذج من « الوعي » المصري المكتوب ، وان ظل « الاله الواحد » عند اخناتون اكثر رقيا من « يهوه » العبري . خرجوا ومعهم ايضا نـوع من الحقد التاريخي ومركب النقص الحضاري . وسيلازمهم هذا المركب طوال عهد الشتات ، ويتخذ اشكالا مختلفة من « الصراع » مما سيكون له اثره ــ ولو بعد اكثر مــن الفي عام ــ على صورة المنطقة في العصر الحديث . وسيكون رد رمسيس الثاني في الزمن القديم وهو الاتجاه شرقا لحراسة بوابة مصر الشرقية رمزا مكثفا لجوهـــر الصراع المقبل ، فمصر **غازية او مغزوة** عبر صحراء سينـــاء ، لا تعرف الاستقلال **داخـل الحدود الاقليمية** ، فاما ان يصل الجندي اليوناني في زمن البطالمـــة حتى صعيـد مصر ، وامــا أن يصل الجنـدي المصري الـى اليونــان فـي زمـن محمــد علي . ستتطور الفكرة من عصر الى آخر ، ولكنها ستتحول الى قانـــون تاريخي للحركـة الاجتماعية الثقافية ، اي قانون حضاري ، لتطور هذه المنطقـة الاستراتيجية مـن خريطة العالم .

كان التفاعل المصري مع « المتوسط » مغايرا .. فقد قام الاسكنـدر الاكبـر بغزو مصر مسجلا بهذه الخطوة المبكرة موقف « الغرب » المستمر منذ القديم تجــاه المنطقة . من الأسكندر الاكبر الى نابليون بونابرت لم يتغير شيء جوهري في مــوقف

الغرب من مصر بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، فهي المفتاح الاستراتيجي الى الشرق . المرحلتان ــ الاغريقية القديمة والفرنسية الحديثة ــ في التاريخ المصري تمثلان القناع الاكثر رقيا للوجه الدميم المتمثل في مرحلتي الغزو الروماني القديم والاحتلال البريطاني الحديث ، لمصر .

ولا شك ان الغزو هو الغزو ، ولكن الهوية الحضارية من شأنها أن تؤثر على اسلوب التفاعل المفروض ، وحتى مضمونه في كثير من الاحيان . تختلف المقدمات وايضا النتائج . قبل وصول البطالمة الشواطىء المصرية ، كان هيرودوت وديموقريطس وفيثاغورس وافلاطون قد وصلوا مصر من زمن طويل . كان من بينهم المؤرخ والرياضي والفيلسوف ، وقد « حجوا » الى مهد الحضارة الانسانية القديم ، واخذوا عن مصر الشيء الكثير . ثم تأثر النحت اليوناني بالتماثيل الفرعونية ، ويجنح بعض مؤرخي المسرح الى ان التراجيديا اليونانية كانت « اخراجا » للمأساة المصرية من سجن المعبد والكهنوت المصري القديم الى هواء الديموقراطية الاثينية . وقد اصبح معروفا ان اللغة اليونانية القديمة تركت بصمتها على الهيروغليفية حتى انها الفت بعدئذ سبعة احرف في معجم اللغة القبطية . وقد كان حضورها على حجر رشيد سببا في حل طلاسم الهيروغليفية بفضل العالم الفرنسي شامبليون احد علماء حملة بونابرت . والثمرة النهائية كانت « مصر الهلينية » لا مصر المستعمرة اليونانية . وكان الشاهد الحضاري العملاق هو « مدرسة الاسكندرية » أعظم جامعات الحكمة في العالم القديم . ويجب أن نضع في الاعتبار هذه الملاحظة : ان مصر الهلينية كانت من احدى الزوايا مرحلة « مصرية » في التاريخ بعد سقوط « الدولة المصرية » من الداخل حينذاك ، بحيث انها تعد من احد الوجوه « يقظة » حضارية، بتمثل الجديد النامي في الخارج واستيعابه وتمصيره كمقدمة لاستقلال مصر ونهضتها من جديد .

كذلك كان الامر مع حملة بونابرت في العصر الحديث . لقد اقبل الامبراطور الفرنسي في ذروة نجاح الثورة الفرنسية الكبرى ، كما كان « المناخ » الذي اقبل منه الاسكندر ، بتوحيده الجزر اليونانية . كلاهما قادم من « نهضة » ما في بلاده نحو « سقوط » ما في بلادنا . . فقد كانت مصر قبيل الحملة الفرنسية تعاني اهوال العصر التركي ــ المملوكي . واقترن قدوم الحملة بقدوم « علمائها » و المطبعة معهم ، والتراث الليبرالي الفرنسي . كان استعمارا لا ريب ، ولكنه على الوجه الآخر كان صدمة كهربائية من العالم الحديث للمصريين ، حتى انهم قاوموا الفرنسيين انفسهم في ثورتين مشهودتين للقاهرة ، ثم بعدهما الجلاء الفرنسي عن مصر ولم يكن قد تجاوز عمر الاحتلال العسكري ثلاث سنوات . من بين آثار الصدمة كانت « يقظة » مصر الحديثة تمهيداً للنهضة الاولى في القرن الماضي ، زمن محمد علي ورفاعة الطهطاوي . خلال ثلاث سنوات انجز الفرنسيون في مصر تعريف المصريين بالاسس العامة للدولة الحديثة ، واكتشفوا اللغات المصرية على حجر رشيد وانجزوا السفر

التاريخي « وصف مصر » . وكلها بذور النقلة الحضارية الجديـــدة التـي ارسى دعائمها محمد علي باستقلال مصر وبناء دولتها الحديثة الاولى واتجاه ابنـه ابراهيم باشا شرقا حتى آخر رقعة يتكلم اهلها العربية. واصبح القانون الفرنسي والدستور الفرنسي والثقافة الفرنسية من « الاصول » الباقية الـى الآن في مصر رغم الفترة القصيرة التي امضتها فرنسا في مصر . ولكن هكذا كان « شكل » التفاعل الحضاري معها .. يشبه كثيرا الشكل الهليني في التاريـخ المصري القديم . ومـا اكثـر اوجه الشبه بين اليونان القديمة منارة العالم القديم ، وفرنسا الثـورة العالميـة في العصر الحديث. ان شكل العلاقة بين مصر وكل منهما مؤشر مهم على هوية مصر الحضارية واسلوب تطورها التاريخي .

على غير هذا النحو مضت الامور في مصر الرومانية ومصر في ظـل الإحتـلال البريطاني ، فالتقويم القبطي يبدأ بسنــة الشهـداء ، حين اقـدم الامبراطور دقلديانوس على مذبحة جماعيـة للمصريين ــ مسيحيين ووثنيين ــ بلغت قتـمل اربعماية الف نسمة ، برغم ان الحجــة كانت اضطهادا دينيـا لاصحاب العقيدة الجديدة : المسيحية . وحين اتخذ الامبراطور قسطنطين قرارا سياسيا بالتحول الى المسيحية ، مصرت مصر مسيحيتهـا الأرثوذكسية المستقلة عـن كنيسة رومـا . وخاضت مصر القبطية كفاحا مريرا ضد الامبراطورية المسيحيـة ولم ينقذها سوى الفتح الاسلامي الذي حقق لها الاستقلال وبداية النهضة الثالثة في العصور الوسطى، بعد نهضتيها اليونانية والمسيحية .

يظل الانفتاح الحضاري والتمصير الوطني والاستقلال عنوانـا رئيسيا لايـة ثورة ثقافية في مصر ، تواجه بها الغزو الاجنبي والاستبداد الداخلـي والتقوقـع الاقليمي . هكذا كان استقبال مصر للمسيحية انفتاحا على الرؤيــة الجديدة ذات الاصول المصرية القديمة (والزيارة التي قام بها الطفل يسوع وامــه مريم حسب رواية الانجيل ، لا تختلف جوهريا عن زيارة الطفل موسى عبر النيل حسب روايـة التوراة . كلاهما رمز لأبوة مصر القديمة لكلتا الدعوتين الكبيرتين في التاريخ الروحي للبشرية . ولكن يبقى الفرق الخطير وهو الحضور والخروج اليهوديين في ومـن مصر دون ان يعتنق وادي النيل اليهودية ، بينما لم يأت المسيح وامه الـى مصر ومعهما احد ، ورغم ذلك اعتنقت مصر المسيحية التي اعادت الى ذاكرتها مأساة إله الخصب اوزيريس ، وكأنها استعادت توحيد اخناتون وتثليث ايزيس واوزويريس وحورس ، ومعهم فكرة الفداء) .

كانت المسيحية بذلك سلاحا في ايدي المصريين ضد الرومان ، وحـين تحـول الرومان الى المسيحية تبلور الاستقلال العقائـدي للمصريين في الكنيسة القبطيـة الارثوذكسية المؤمنة بالطبيعة الواحدة والمشيئة الواحـدة للمسيح ، عـلى عكس الكنيسة الغربية (كاثوليك وارثوذكس) المؤمنة بالطبيعتين والمشيئتين . كان هـذا

الاختلاف العقائدي ستارا للصراع السياسي ، يؤكد على آستقلال مصر ، مهما كانت الروابط الدينية . وهذا ما اعطى الكنيسة القبطية منذ نشأتها صبغتها الوطنية المناضلة ضد القهر والغزو الاجنبي ، حتى انها ابدعت اصلا فكرة الأديرة في الصحراء الغربية كمخابىء للنضال وملاجىء للعلم . ومن هنا كان موقفها البالغ الخصوصية والاستثناء من الفتح الاسلامي الذي انقذ مصر من السقوط ، وحقق لها الاستقلال المنتمي في الوقت نفسه الى محيط أعرض من الحدود الاقليمية لشبه جزيرة سيناء .

الاحتلال البريطاني كالامبراطورية الرومانية ، يختلفان من أحد الوجوه عن الحملة الفرنسية ومصر الهلينية . . لم يقبل أحدهما من ثورة او نهضة او مناخ قريب من المعنيين ، ولم يخلف ايهما اي اثر حضاري باستثناء سنة الشهداء المسيحية والمسرح الروماني في الاسكندرية حيث كان الحكام يتسلون بمشهد الاسود وهي تمزق اجساد (المؤمنين) ، وباستثناء التواريخ العديدة للمذابح الانكليزية في مصر . وكلاهما جاء أيضا ولم تكن مصر ساقطة ، بل العكس جاء الرومان لوأد مصر المسيحية والانكليز لاسقاط الثورة العرابية .

ولكننا في خاتمة المطاف ، لا بد ان نجمع وجهي العملة ، لنقول آن « الغرب » بموقفه الحضاري ــ الهليني ، الفرنسي ــ وموقفه المتخلف ــ الروماني ، الانكليزي ــ انما يجسد في النهاية رؤية استراتيجية واحدة لموقع مصر الحيوي . هذه الاستراتيجية متفاوتة **الدرجات** حسب المتغيرات الدولية والداخلية ، ولكنها موحدة **النوعية** . انها الاستئثار بمصر بغية احتواء المفتاح المركزي للمنطقة كلها ، بدءا من الاحتلال العسكري المباشر وتدرجا بانهاكها واضعافها واستدراجها الى احلاف تكرس تبعيتها للاقوى وعزلها داخل حدودها الاقليمية حتى لا يتحقق لها **الاستقلال القومي** الوحيد الممكن ، بالارتباط مصيريا مع محيطها من المشرق الى المغرب الى الجنوب ، ومعاملة الند مع الشمال المتوسطي . وهو الامر الذي تحقق مرتين في التاريخ المصري الحديث : الاولى في الجزء الاول من القرن التاسع عشر على ايدي محمد علي وابراهيم باشا في ما أراد البعض تسميته بالامبراطورية العربية . والثانية في الجزء الثاني من القرن العشرين على يدي جمال عبد الناصر باسم القومية العربية والوحدة .

وبينما أكد سقوط دولة محمد علي مجموعة من « الثوابت » في التاريخ الاجتماعي الثقافي المصري ، اكدت نهضة المرحلة الناصرية منذ بداية الخمسينات مجموعة من المتغيرات في التاريخ الاقتصادي ــ السياسي للمنطقة .

(٣)

الثوابت تضيف اليها المتغيرات ولا تحذف منها ، تعدل فيها ولا تنقض عليها . ثوابت مصر الاولى اقبلت مع الجغرافيا السياسية لتكوين مصر : الحضارة الزراعية

المستقرة ، وحدة وادي النيل التي حققها مينا الاول ملك الوجهين ، الدولة المركزية القابضة على زمام الري ، سلطة الملك ـ الاله ، الانفتاح الحضاري على العالم بالغزو والغزو المضاد ، تمصير الحضارات الوافدة بالحذف والاضافة واستكشاف همزة الوصل بينها وبين الجذور الغائرة في أرض مصر ، الامتداد الجغرافي خارج الحدود الاقليمية مع النهضة والانكماش داخلها مع الهزيمة او السقوط ، الثورة تتجاوز العطاء المحلي لتصبح واجبة التصدير ، الثورة لا تكون احادية الجانب سياسيا او اقتصاديا بل شاملة لمختلف جوانب الحضارة ، الهاجس الشرقي عبر سيناء لم ينمح مع شتات اليهود والهاجس الغربي لم ينمح رغم سقوط الامبراطورية الرومانية واخفاق الحملة الفرنسية ، التفرج على صراع الديكة الاجانب حتى يصفي بعضهم بعضا ، الانتفاضات الشعبية بقيادة الرموز الدينية للوحدة الوطنية (الازهر والكنيسة القبطية) .

مع محمد علي وابراهيم باشا تبلورت ثوابت جديدة : التحديث بمعنى التكنولوجيا المعاصرة ، والتعريب بالمعنى الامبراطوري ، والعسكرة بمعنى تذويب نظام الجيش في المجتمع ، والاصلاح الزراعي بمعنى ملكية الارض للدولة والدولة هي الحاكم ، والتعليم لاعداد كوادر الجهاز البيروقراطي للنظام الاوتوقراطي ، واستبعاد الكهنوت المصري (رجال الدين) عن السلطة ، والمناورة المتوازنة بين الشرق والغرب حتى يختل توازن القوى الدولية فيحدث السقوط . في موازاة المسيرة من النهضة الى السقوط ، تتبين **الثغرة الواسعة** بين تحديث الفكر وتحديث الدولة وتحديث المجتمع ، فالارث الفرنسي الذي حمله الطهطاوي من مناخ الثورة الليبرالية الفرنسية لا علاقة له بالحاكم الفرد ولا بالمجتمع الذي لم يكن قد انجب البرجوازية بعد . كل ما يريده الحاكم ـ بغض النظر عن الطهطاوي ـ هو تحديث وسائل الانتاج دون علاقات الانتاج وقيمه ، هو التصنيع والتصنيع الحربي بالذات لان الهدف هو « القوة » . قوة وظيفتها الحفاظ على استقلال مصر من خارج الحدود قبل بناء هذا الاستقلال داخل الحدود . لذلك حين يسقط محمد علي يسقط معه الطهطاوي بسبب الفجوة القائمة اصلا بين الفكر الحديث والدولة الحديثة المقتصرة على المعنى التكنولوجي للحداثة .. وهو « المعنى » الذي أدركه علي مبارك فكان صعوده في عصر عباس الاول (بداية السقوط) بينما كان نصيب « المعلم الاول » رفاعة الطهطاوي هو النفي الى السودان . وحين يعود **بوساطة** علي مبارك (صاحب الخطط التوفيقية ورواية علم الدين) لا يعود الى ما كان لان مصر لم تعد كما كانت . جرثومة السقوط كانت كامنة **داخل** النظام نفسه . وحين حاول الجنرال احمد عرابي بعد حوالي **نصف قرن** ان ينزع الجرثومة من مكمنها لتستقيم معادلة **النهضة** حسم **الغرب** تناقضاته الثانوية حسما عسكريا بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .

ولكن الثورة العرابية رغم هزيمتها او بفضلها اضافت مجموعة جديدة من

الثوابت الى الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية .. فسواء اراد محمد علي او لم يرد عباس وسعيد واسماعيل وتوفيق الذين توارثوا الحكم من بعده ، ولدت الطبقات الاجتماعية المصرية فاصبح للمجتمع المصري الحديث قـوام طبقي متميـز ومتمايز ، بولادة ارستقراطية الارض وبرجوازية السـوق .. بـل وموظفي الحكومة « والمثقفين » والطلاب والحرفيين ــ الصورة الجنينية لما سمي بعدئذ بالبرجوازية الصغيرة ــ واجراء العمل في الريف والمدينة . حينذاك اقبلت **النهضة الثانية** بعـد نهضة الطهطاوي ايام محمد علي ،نهضة الامام محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعبد الله النديم . ولم تعد هنا فجوة بين الثقافة والثورة ، فالمجتمـع البرجوازي المتخلف لم يعد حلما طهطاويا بل واقعا ماثلا . لذلك كان التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي مصدرا لمجموعة جديدة من الثوابت لم يعرفها عصر محمد عـلي . **اولها** الدور الطليعي **للمؤسسة العسكرية** المصرية في قيام الثورة . وهو الدور الذي انهـى عمليا دور « العلماء » و « الاشراف » ــ اي المؤسسة الدينية بمظاهرها المختلفة ــ وكان قد بلغ ذروته اثناء النضال ضد الحملة الفرنسية . من الثوابت التي اضافتها هذه المرحلة ايضا دور **المثقفين** في قيادة الثورة . العسكريون جـزء رئيسي مـن المثقفين ، ولكننا سنلاحظ في المصلح الديني محمد عبده والشاعر محمـود سامـي البارودي والصحفي الخطيب عبد الله النديم انهم لا يؤلفون **صدى الصوت** ، بـل صوتا رئيسيا في **العمل** الثوري . ويصبح « الفلاحـون » في مقدمـة المشهـد الاجتماعي ، السياسي وتصبح الوحدة الوطنية **ذات البعد القومي العربـي** مـن الثوابت المتطورة عن الطموح الامبراطوري لمحمد علي في وثائق العرابيين . كما يصبح التفاعل بين **التراث والعصر** فتحا لباب الاجتهاد واستيعابا لمنجزات الحضارة فكـرا ومادة . ولان البرجوازية المصرية ولدت في مواجهة القهـر الاجنبي والاستبداد الداخلي ، فان **الجلاء والدستور** يمسيان رايتها و **العقد الاجتماعي** مع الحاكم هـو وسيلتها . ولكن هذه البرجوازية ذاتها بسبب نشأتها التاريخية ، الاجتماعية هذه ــ اي ارتباط الانتاج بالارض وارستقراطيتها من ناحية وبالسوق وسادتها الاجانب من ناحية اخرى ــ ستحتوي منذ البداية على جرثومة جديدة هـي التداخل المعقد بين قوى **الثورة والثورة المضادة** ، داخل علاقات الانتاج وأجهزة السلطة معـا . ومن هنا يصبح ممكنا لبعض رواد النهضة ان يتبادلوا المواقع مع اعدائها ، فيتخلون عن الثورة في الفكر والشارع على السواء ، وبهزيمتهم تكون البشارة الاولـى بسقوط الثورة من **الداخل** قبل انتصار اي عامل خارجي .

ولا تضيف ثورة ١٩١٩ الى هذه الثوابت التـي ارستها الثـورة العرابيـة وهزيمتها ، سوى **التأكيد** عليها ، سلبا وايجابا . تعاظم دور المثقفين وغابت الطليعة العسكرية (في ظل الحكم البريطاني المباشر) فانكسرت الثـورة بمعاهـدة ١٩٣٦ وترسخ انكسارها فى حادث ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ حين عاد الوفد الى الحكـم في حراسة الدبابات البريطانية . واختفت الليبرالية المصرية سبعة وعشرين عامـا ونصف ما بين عام ١٩١٩ و ١٩٥٢ فافاق البرلمـان واحتجبت الصحف المعارضـة

واعتقل الوطنيون والديموقراطيون . ولكن هذا كله لم يمنع « المتغيرات » الداخلية من التفاعل ، فاتسعت شريحة البرجوازية الصغيرة اتساعا عظيما في مصر بين الحربين العالميتين ، ونمت الطبقة العاملة نسبيا ، وتحددت اكثر **مصالح** الراسمالية الوطنية ، وتطور دور المثقفين للدرجة التي بلغها في الاربعينات ، وتناقضت راديكاليا الخريطة الطبقية للمجتمع مع النظام ككل ، حتى انه في آخر العقد الرابع من هذا القرن كان ساقطا موضوعيا من قبل ان يسقط عام ١٩٥٢ . من ثوابت هذه المرحلة **وحدة العمال والمثقفين** وفي طليعتهم الطلاب ، والبروز الواضح لدور المدينة والغياب النسبي لدور الفلاحين . اطراد الوعي اليساري والتطرف اليميني معا ، ولكن في خط مفارق لمستوى التنظيم ، فبينما كان اليمين منظما جيدا اقترنت نشأة اليسار بالتشرذم لاسباب ذاتية وعوامل خارجية منها **البصمة العقائدية البرجوازية الصغيرة** على مختلف تيارات الفكر المصري ، **والدور الاجنبي** عن وجدان المصريين في تأسيس المنظمات الشيوعية ، والبطش الذي واجهت به البرجوازية **الوطنية** نشأة اول حزب شيوعي مصري حتى ان سعد زغلول **قائد الثورة** هو الذي وجه الضربة الاولى للحزب عام ١٩٢٤ ، وكذلك انعكاسات **معاهدة ستالين مع هتلر** في بداية الحرب الثانية وانتعاش الاتجاهات التروتسكية تبعا لذلك . وقد تسبب « المثقفون » في نشر الوعي اليساري وفقدان التنظيم الثوري الموحد والبعد شبه الكلي عن الريف الذي يشكل تلقائيا العمود الفقري لاية ثورة « مصرية » ، مهما كانت القيادة النظرية او الموضوعية للطبقة العاملة . من نتائج ذلك تحول الشارع المصري لان يكون هو اليسار عمليا ، وان تفتقد انتفاضاته الضوابط التنظيمية القائدة الى السلطة . ولكن النتيجة الابعد مدى هي انه أصبح ممكنا ان **يتجاوز السقوط الموضوعي للنظام وغيبة البديل في آن** . كما اصبح ممكنا ان تستعيد المؤسسة العسكرية دورها الطليعي في احداث التغيير ، وهذا ما حدث بعد ثورة عرابي بسبعين عاما ، حين اقبل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢ . ولكن **الثابت الثوابت** في تلك المرحلة هي ان الديموقراطية تدعم التيار الاكثر تقدما ، وانها في مصاحبة الطبقات الشعبية وثورتها الثقافية .. فلم يكن لدى النظام الملكي المتحالف مع الاستعمار من وسيلة لوقف الهدير الشعبي المسلح على ضفاف القنال بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ الا « حرق القاهرة » في ٢٦ يناير ، كانون الثاني ١٩٥٢ واعلان الاحكام العرفية واقالة الحكومة التي جاءت بموجب اغلبية برلمانية .. **فالتخريب** او ما يسمى كذلك ، نقيض الانتفاضة الشعبية المصرية ، فهو الاداة الرئيسية لدى الثورة المضادة ، لاجهاض الديموقراطية والتحرر الوطني وضرب الطبقات الشعبية. فما ان احترقت القاهرة حتى توقف المد الفدائي ضد القوات البريطانية ، واعتقل المناضلون . **ولكن ذلك كله لم يدم اكثر من ستة اشهر** .

وكان **اكبر المتغيرات** في تلك المرحلة سقوط العرب في فلسطين وولادة الكيان الصهيوني في شكل « دولة » تكرس الخطرين التاريخيين على مصر : الغرب بتراثه الروماني القديم والصليبي الوسيط والاوروبي الحديث ، واليهود بتراث من الحقد

التاريخي يمتد الى ما قبل الفي عام . ان « تحجيم » مصر ، وعزلها عن محيطها الطبيعي هما الهدف المزدوج لهذا اللقاء الفريد بين الغرب والصهيونية في المشرق . ولقد قيل الكثير عن تطور الرأسمالية العالمية وعلاقتها بالصهيونية من ناحية والنفط والملاحة في الشرق الاوسط من ناحية اخرى . وهو صحيح بغير شك . ولكن يبقى « الاصل » هو الاطار الحضاري للثورة العالمية المضادة . فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية وتحجمت الامبراطوريات القديمة ، أصبح الغياب الاوروبي عن المنطقة مسالة وقت . لذلك كان الحضور « الشرعي » للكيان الصهيوني في قلب المنطقة هدفا مشتركا بين الصهيونية والغرب .

وفجاة تفيق البرجوازية المصرية التي وصف قائد ثورتها (سعد زغلول) العرب ذات يوم بانهم (صفر + صفر + صفر) فتصبح القاهرة مقر « جامعة الدول العربية » ويرسل الملك فاروق بجيشه الى فلسطين ، وطوال عهده يسمى الكيان الصهيوني بدولة « اسرائيل المزعومة » . ولقد قيل الكثير عن الدور البريطاني في تأسيس الجامعة العربية ، وعن الاسلحة الفاسدة في حرب فلسطين . وكله صحيح . ولكن يبقى الرمز الاعمق صحيحا كذلك ، وهو ان مصر في ظل النظام الملكي المتحالف مع الاستعمار ، قد استشعرت الخطر على بوابتها الشرقية : فلسطين . وانه حين بدأ موكب الاستقلال من المشرق (سوريا ولبنان) كانت القاهرة عاصمة **التجمع العربي** رغم أنها لم تكن نالت الاستقلال بعد .

(٤)

من قلب هذه الثوابت والمتغيرات اقبلت ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ تصل خيطا واحدا متقطعا من محمد علي الى احمد عرابي الى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر . ومرة اخرى يصبح التحديث والتعريب والجيش والعامل الدولي من مقومات النهضة والسقوط .

ولكن الزمن كان قد قطع مسيرة قرن ونصف على النهضة الاولى ، واكثر من قرن على السقوط الذي **تخللته** النهضة الثانية عشية الاحتلال البريطاني ، والنهضة الثالثة في العشرينات من هذا القرن والنهضة الرابعة في الاربعينات .

نحن الآن ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وخريطة العالم تشهد تعديلا راديكاليا يستهدف الاستقرار لامد يطول . وفجاة وقع الحادثان الخطيران اللذان لا يسمحان لهذا التعديل بأن يأخذ « مجراه الطبيعي » كما رسمه الانتصار السوفياتي الغربي . وقع الحادث الصيني عام ١٩٤٩ ، فقلب حسابات النموذجين المنتصرين في آسيا بالحضور المباغت **للانسان المتخلف** في مقدمة المشهد الانساني المعاصر .

ولم يكد العالم يودع النصف الاول من القرن العشرين حتى وقع الحادث الثاني في الزمان والمكان الخطرين على الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط . وقعت الثورة المصرية . واقولها للمرة الاولى ، انه سيمضي وقت طويل

حتى يضع التاريخ هذه الثورة في مكانها الصحيح ، رغم تواضع اهدافها وكثرة سلبياتها ، فقد جسدت للغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، **امكانية تحقق** الكابوس التاريخي . كما جسدت للمصريين والعرب عامة ، بنسبة اقل ، امكانية تحقق **الحلم التاريخي** . ان الاعوام الثمانية عشر للثورة الناصرية اشارت فقط الى انه من **الممكن** لمصر والعرب ــ بمخزون حضاري لا علاقة له بالنفط ، يمتد لآلاف السنين متعدد الينابيع ــ ان يتصل بمجرى الحضارة الانسانية الحديثة عبر **نموذج** خاص في التفاعل مع العصر .

ولقد كان الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، اكثر الذين اقتربوا من مغزى ثورة مصر عام ١٩٥٢ . أما الذين أعمتهم الثياب العسكرية للضباط الشباب فلم يروا عرابي وابصروا انقلابات سوريا في المشرق والمغامرات العسكرية في اميركا اللاتينية ، فانهم تأخروا كثيرا في التفاعل مع هذا « المغزى » . وأما الذين امسكوا بالميزان الذهبي الحساس لقياس ذبذبات انتقال السلطة وتشريعات الاقتصاد ، فقد نسوا ان يضعوا في الكفة مجموعة الثوابت والمتغيرات المصرية العربية والدولية ، فاختل الميزان لغير مصلحة التفاعل مع هذا « المغزى » .

بينما سارعت « اسرائيل » تدق ناقوس الخطر ، بغارتها الجوية المبكرة على قطاع غزة في فبراير ، شباط ١٩٥٥ . كما استعجلت الامبراطوريتان القديمتان (فرنسا وبريطانيا) فبادرت مع « اسرائيل » ايضا ــ لتأكيد الانتماء المصيري ــ الى عدوان ١٩٥٦ . وحاول الاستعمار الجديد الذكي ــ الولايات المتحدة ــ ان يحصد الثمار بمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ « لملء الفراغ » ودعم حلف بغداد الذي انهار في ١٤ يوليو ، تموز ١٩٥٨ بسقوط حكم نوري السعيد .

اقبلت الثورة المصرية كما فهمها العالم (الغربي) لا لتنفذ ما سمي بالمبادىء الستة التي اعلنها الضباط ، بل لتغير جذريا **مسار المنطقة** وعلاقات **القوى الدولية** . فهي بعد اربعة اعوام فقط لم تعد ثورة **مصر** بل ثورة **العرب** وثورة **افريقيا** والنموذج الرائد لما اصبح يسمى بالعالم **الثالث** . اي انها لم تكن قط ثورة **محلية** ، ولا مجرد ثورة سياسية اقتصادية ، بل احدى الثورات الكبيرة ــ رغم صغر مصر ــ التي غيرت التاريخ الانساني المعاصر .

اقبلت ثورة ١٩٥٢ لا كحصيلة جمع للثوابت والمتغيرات السابقة والتي تشكل جوهر الخصوصية المصرية فقط ، بل **كحركة تاريخية** يتفاعل فيها هذا التراث مع العصر . والذين لم يتعرفوا عليها في الوقت المناسب ضاعفوا من سلبياتها وظلموا انفسهم . لانهم لم يتعرفوا اصلا على تلك الثوابت والمتغيرات وروح العصر الجديد. نسوا في لحظة الدور الطليعي للمؤسسة العسكرية الوطنية في تاريخ مصر ، فلم يروا في زي الضباط سوى علامة الانقلاب . ونسوا عجز الجبهة الوطنية

الديموقراطية عن التشكل فضلا عن استلام السلطة من نظام ساقط ، ولم يروا في تمدد اتجاهات الضباط سوى « تكوين » العصابة .

ولكن الحقيقة هي ان « حجم » الثورة كان اكبر من قيادتها ، كما ان « دورها » كان أكبر من فكرها . ان المفارقة المؤسسية بين الحساسية الحضارية او اللاوعي ، والممارسة الفعلية ، توجز الدرب الذي مضت عليه من الثورة وانتهت به الى الثورة المضادة .

لقد ورثت ـ سواء بوعي او بغير وعي ـ الثوابت التاريخية التي صاغتها الجغرافيا السياسية من استقرار زراعي ووحدة وطنية وسلطة مركزية وانفتاح حضاري وارتباط مصيري بمحيطها الطبيعي والهاجسين اليهودي والغربي اللذين تطورا من الصراع الحضاري الى صراع الوجود . واعادت بناء دولة محمد علي ، فصاغت مصر الحديثة ، العربية ، ذات « القوة » العسكرية ، وحاولت ان تجسد « ثغرة » في الميزان الدولي تنفذ منها الى ما هو أبعد ، كما حاولت تضييق الفجوة بين الثقافة والثورة ، لم يصل هذا التضييق الى حدود الالتحام وان وصل أحيانا كثيرة الى حدود الازمة . واكدت لاحمد عرابي دور العسكريين في أحداث التغيير ، ولكن مثقفيها في الاغلب كانوا صدى للصوت لا صوتا ، انجزت الجلاء والدستور دون ان تحل مشكلة الديموقراطية ، قدمت العقد الاجتماعي ولكن دون أن تمنع التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة . عرف العمال والطلاب وحدتهم في مواجهتها لا معها ، عام ١٩٦٨ بعد سقوطها الموضوعي في هزيمة ١٩٦٧ ، فمن جيل الاربعينات اتسعت البصمة العقلية للبرجوازية الصغيرة لا على مستوى القاعدة الاجتماعية للثورة فقط بل في قمة السلطة وحاكت سعد زغلول واعداءه معا في ضرب القوى اليسارية ولكنها انهت دور المؤسسة الدينية في قيادة التغيير . واستبدلت معادلة النظام السابق (الليبرالية المشوهة مع اضطراد الظلم الاجتماعي) بمعادلة يغيب معها اي شكل ديموقراطي مع تحقيق بعض الحدود الدنيا من العدل الاجتماعي ، للعمال والفلاحين والجنود ، واسخى العطاء للطبقة الوسطى ، ثم البرجوازية الصغيرة البالغة الاتساع .

ثم واجهت التحدي الغربي والتحدي الصهيوني . وهنا تتخذ كامل ابعادها الحقيقية ، حين غيرت مركز مصر فجاة من احدى المستعمرات المتخلفة في الشرق الاوسط وافريقيا ، الى نموذج حضاري لنهضة في عالم جديد ، تحرز فيه الاستقلال عن الغرب وللعرب بما يعنيه ذلك من انحسار « مناطق النفوذ » في آسيا وافريقيا .. وحتى اميركا اللاتينية . وما يعنيه ذلك ، في زمن الطاقة والانقلاب الصناعي الثاني في تاريخ البشرية ، من فقدان استراتيجي لمقومات التقدم (الغربي) واحتمالات تقدم العالم (المتخلف) والسقوط التدريجي للتحدي الصهيوني ، باقامة الوحدة العربية الاولى بين مصر وسوريا والاشتراك الفعلي في حماية ثورة اليمن ،

والدعم المسلح للثورة الجزائرية . . جنبا الى جنب مع استقلال السودان والكويت واليمن الجنوبي والخليج .

ذلك كله مع تصنيع ثقيل لمصر في الداخل ، كان يجعل من الثورة الناصرية قاعدة صلبة لاشعاع عالمي يهز النظام الدولي الذي احدثت الصين ثغرة في جداره . ومن هنا ليست صدفة توقيت « الانفصال » المصري السوري مع قرارات ١٩٦١ للتنمية المعتمدة على راسمالية الدولة الوطنية بدلا من هيمنة القطاع الخاص الهارب من اعباء التنمية . كما انها ليست صدفة امتداد حرب اليمن الى عشية حرب ١٩٦٧ . فالعامل الدولي ــ كما هو شأنه دائما ــ لعب دورا حاسما في أسقاط عبد الناصر و « نموذجه » العالمي بدءا من نكروما في غانا الى سوكارنو في اندونيسيا . كان ما يسمى بالعالم الثالث او كتلة عدم الانحياز او غيرها من الاسماء ، قد أصبح يشكل وزنا خطرا على الميزان الدولي . وكانت « مصر » التي تعد ثورتها **بتجاوز الناصرية ذاتها** هي محور التغييرات المثيرة المرتقبة . ومن هنا كانت هدفا مباشرا لاسقاط **ثورتها الممكنة** بازاحة الثورة الفعلية : الناصرية . اي أن الهدف لم يكن الناصرية في ذاتها ، **بل احتمالات تطورها المرجحة** . الناصرية منحت **الامل** ، فكان لا بد من **اغتيال الامل** قبل أن يتحقق وتتعذر ازاحته . ومن هنا ايضا ، كان رد الفعل العنيف للثورة المضادة ، **فهي ليست** ارتدادا على الناصرية بقدر ما هي انقضاض على **الثورة في كامل ابعادها** ، بتراثها الذي تحقق في الماضي وآفاق مستقبلها المحتمل . انها انقضاض على تراث محمد علي وابراهيم باشا واحمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر ، كما انها انقضاض على احلام الاسماء المجهولة في ضمير الغد . وفي الوقت ذاته هي استيعاب وتمثل عميقين لتراث عباس الاول وسعيد وتوفيق وجميع الطغاة من زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقي ، وتتجاوز حصيلتهم المعادية للاستقلال والمضادة للنهضة ، الى سقوط يصبح معه الملك فاروق نفسه زعيما وطنيا . ذلك ان الثورة المضادة الراهنة في مصر ليست مجرد احدى حلقات الثورة المضادة **في التاريخ المصري** ، بل هي اضافة الى ذلك الانعكاس المحلي للثورة العالمية المضادة لنهضة مصر والعرب من الجذور . انها ثورة شاملة ورد الفعل النهائي على **الامل** ، وليست مجرد اقتلاع الناصرية ، بل هي المحاولة الاخيرة لاقتلاع فكرة الثورة ذاتها من الارض . لماذا ؟ لان الناصرية كانت « ثورة » ولم تكن « الثورة » . غير انها قصدت او لم تقصد كانت بشيرا بها . . . بالثورة **العربية** الكبرى التي تقدم معادلة جديدة كليا من **الاستقلال الوطني والتحرر القومي والتقدم الاجتماعي** . لقد اكتشف عبد الناصر هذا الثالوث المترابط عضويا في ظل متغيرات العصر الجديد ، ولكنه **لم يرغب ولم يستطع** المضي باكتشافه الى نهاية الشوط . غلبه التنين من الداخل ــ او كعب أخيل ــ واجهز عليه التنين الخارجي .

ان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة كبيرة وقوية من المحيط الاطلسي

الى الخليج العربي ، ولو عبر وحدات اقليمية طبيعية وتدريجية ، يستحيل تحقيقه في عصرنا بعد توزيع جديد للثروة وعلاقات جديدة في بنى الانتاج . وهذا يعني انهـا ستكون امة اشتراكية على نحو من الانحاء . ولقد كانت التأميمات المتتاليـة للثروات الوطنية بدءا من قناة السويس ـ الممر المائي ـ الى النفط مـادة العصر الرئيسية لاستخراج الطاقة ، نذيرا لا يخطىء .

كذلك فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات إقليمية ممكنة ، ترث اعرق الحضارات البشرية مجتمعـة ، وتغتنـي بأكبـر مجموعـة مـن الاقليات القومية والمذهبية ، يستحيل تحقيقه بغير صياغة جديدة للبنى الاجتماعية والثقافية . وهذا يعني انها ستكون أمة ديموقراطية على نحو من الانحاء ، وأمـة علمانية على نحو آخر ، مما يضع التكويـن العنصري لاسرائيل في مـأزق التلاشي التدريجي .

وايضا فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات اقليمية محتملة ، ترث أعرق تقاليد « النهضة » في العصور الوسطى حين كان الغرب يعاني اهوال الظلمة ، فانها تحمل الوعد التاريخي ، بالقدرة على العطاء **الانساني** الشامـل من جديد .. والفرض المرجح بمسيحيتها الشرقيـة وأسلامهـا المستنير وطاقاتهـا العلمية المنتشرة في ارجاء العالم ، يقول بأن نموذجهـا الحضاري لن يفرض تعـدد النماذج فحسب ، بـل سيصبح نموذجا سيدا في رقعـة أكثر اتساعا مـن حيز المائة والاربعين مليونا من العرب .

لذلك كان مجرد « شبح » هذه الوحدة القومية للامة « كابوسا » في مخيلـة الغرب وجرحا لا يلتئم في الذاكرة الصهيونية .

ولان مصر هي مفتاح النهضة والسقوط لهذه الامـة ، ومحورها المركـزي ، تبقى هي الهدف المباشر للتنين الخارجي الذي يفرض على المنطقة خصوصية جديدة هي تعاظم دور **العامل الدولي** في حركتنا القومية والقطرية اكثر من اي وقت مضى، ويتزايد ارتباطه العضوي بتنين الداخل .

ما هو هذا التنين ؟

انه ليس مجرد ما سمي بالطبقة الجديدة ،ولكنه المناخ العام الذي اثمـره الحكم الاوتوقراطي ، على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسيـة والثقافية . انه أيضا التداخل المستمر بين الثورة والثورة المضادة عـلى مختلف الاصعدة ذاتها . ولقد كان الزاوج بين هذين العاملين الرئيسيين سببا مباشرا فـي انتصار الثورة المضادة . وهي الثورة المضادة لجوهر التاريخ المصري بكل ما يشتمل عليه من ثوابت ومتغيرات ، ولكنها بفضل بعض هذه الثوابت وبعض هذه المتغيرات ، أمكن لها ان تشق الطريق الى التوحد مع العدوين التاريخيين لوجودنا وحضارتنا .

فما فعلته الثورة المضادة في مصر هو انها قفزت من فوق التاريخ ، ولم تمر في قناة الخصوصية الاجتماعية المصرية . لذلك فهي **الشذوذ** المستحيل البقاء . فكل ما استهدفته الثورة المضادة في مصر هو الغاء « النموذج » الحضاري الرائد والوافد على المسرح الانساني الحديث مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

وهو النموذج الذي مهما تناقض اقتصاديا وسياسيا مع « الغرب » ، فانه في المستوى الحضاري كان اسهاما جديا جديداً في سلام العالم الذي يعذبه الاستقطاب ويفقر وعيه توازن الرعب النووي جنبا الى جنب مع مجتمع الاستهلاك. وهو النموذج الذي مهما كان ثريا بالطاقة والموقع الاستراتيجي (باعتبار الامة العربية وحدة حضارية للنموذج) ، فانه كان أسهاما جديا وجديدا في تضييق الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، مما يرسخ سلام البشرية . وهو النموذج الذي مهما كان تاريخ الصراع العقائدي بينه وبين الغرب ، فانه يحمل جسرا بين ماض روحي من اليهودية والمسيحية والاسلام وقبلهم الحضارات النهرية العملاقة ، الى مستقبل روحي ينشد العطاء لاكتسابه هوية العصر .

لذلك كانت الثورة المضادة في مصر ، بالغائها هذا النموذج ــ باغتيال الامل فيه على نحو أدق ــ انما تقدم مساهمة خطيرة في قلق العالم وعذابه وتعاسته وتناقضاته . بنجاحها الاستثنائي انما لا يبقى من العرب للعالم سوى النفط والتخلف وبراكين العنصرية التي انفجرت في لبنان ولن يحول احد دون انفجارها في بقية اقطار الشرق الاوسط . بنجاح الثورة المضادة في مصر ــ وفي شتى أرجاء « العالم الثالث » ــ يعود العالم كله الى ما قبل « انتصارات » الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل ، اي الى ما قبل ثورة الصين وثورة العرب في مصر . يعود الى « عشية » الحرب . يعود العالم أيضا الى عصر ما قبل تأميم النفط (رغم انه مؤمم في عديد من البلدان) حيث تستعيد شهوة التطور الصناعي نفوذها على حساب « المتخلفين » فتزداد الهوة إتساعا بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، بحيث لا يملأها سوى الدم وموات الروح وفقر الوعي الانساني . وكلها عناصر المناخ الخصب لازدهار الاضطراب واستبعاد السلام .

لذلك كان على العالم الغربي بالذات ، بعيدا عن الانحيازات الايديولوجية والاقتصادية المسبقة ، ان ينظر الى المستقبل في ضوء الرجاء لا في ظلمة اليأس ، وفي المستوى الحضاري الشامل لا في المستوى السياسي العابر . عليه ان يدرك ان الثورة المضادة في مصر **ليست أمرا واقعا** يمكن التعامل معه ، فهي من زاوية رئيسية **ليست ثورة مصرية مضادة بل الثورة العالمية المضادة في مصر** . وانها لذلك لا تشق طريقا طبيعيا او أصيلا في حركة تطور المنطقة ، ومن ثم فالتعديل الآني عليها والتعامل معها بمنظور استراتيجي هو خطأ تاريخي في حق الاجيال الغربية المقبلة لا يقل فداحة عن أثر الحروب الصليبية في وجدان العرب . كما ان الفرح

او الشماتة في اضعاف مصر وعزلها عن العرب وامكانيات العطاء الانساني للعالم ، يشارك بهذا الانفعال المؤقت في أطالة زمن البؤس العربي والتعاسة البشرية ويصبح شريكا في « ثورة مضادة » معرضة للزوال في اية لحظة . . لا يدركها الذين لا يفهمون الخصوصية التاريخية الاجتماعية لمصر . أن « الفربي » الذي ينظر الى ما هو ابعد من انفه سوف يجد نفسه في الطرف النقيض للثورة المضادة في مصر ، وهو يخون تراثه ومستقبله معا حين يقف الى جانبها .

اما العرب ــ من غير المصريين ــ فهم الذين يحملون **اوزار** مصر في هزيمتها ، يكابدون اهوال انعزالها ، ويعانون ويلات اقليميتها . ولكنهم على الوجه الآخر **مسؤولون** عن **ارتباطهم بالسلطة وحدها** في لحظات النصر . رغم أن المعادلة لا تصبح صحيحة . فطالما ان **داخل مصر** يؤثر سلبا وايجابا في النهضة والسقوط **تاثيرا حاسما** على العرب ، لذلك فهم مرتبطون بهذا الداخل شاءوا أو ابوا . وتفويض السلطة المصرية تفويضا مطلقا في الشؤون الداخلية من شأنه أن يدعم هذه السلطة سواء كانت على صواب او خطأ . فليست هناك شؤون داخلية لمصر بالنسبة للعرب . وهم يجنون الآن ثمار هذه الازدواجية في التعامل مع مصر ، حيث تهمهم سياستها الخارجية ــ كأي اجنبي ــ رغم انها امتداد للسياسة الداخلية . ولا يستيقظون الا حين تصب هذه السياسة الخارجية في آبارهم سما او ماء عذبا . . . فاذا به السم او الماء العذب الذي يشربه المصريون في بيوتهم .

وليست هناك **تضحيات** مصرية **من اجل العرب** . فالحروب الاربعة في الثلاثين عاما الاخيرة وما سبقها من مئات الحروب في الثلاثين قرنا السابقة ، **كانت مصر** اولا واخيرا .. وليس الانتماء العربي لمصر الحديثة عقيدة ميتافيزيقية بل هو حركة تاريخية توجز الامن الاستراتيجي والتنمية والثقافة . وفي المقابل فان قيادة مصر ليست **تنازلا** من العرب ، بل مسؤولية **المركز** الاجتماعي التاريخي **والمحور** البشري الجغرافي **والثقل** الحضاري الثقافي . وليس صحيحا انه يمكن لهذا المركز والمحور والثقل ان **ينتقل** ، ولكنه يمكن ان **يتجمد** لبعض الوقت . وليست الثورة المضادة في مصر لمصلحة العرب ، اي عرب ، باختلاف انحيازاتهم الايديولوجية والاقتصادية ، لو انهم نظروا اليها في حجمها الحقيقي **كثورة عالمية مضادة للعرب** ــ كوجود ومصير ــ اتخذت مصر منطلقا لها . فالوطنيون التقدميون العرب ، يجب أن يدركوا انهم ليسوا بعيدين عن سهام الثورة المضادة ، وانها في خاتمة المطاف لم تقع في مصر وحدها بل وقعت « **فيهم** » على نحو من الانحاء . واذا كان البعض اقليميا في زمن الاحتلال الصهيوني لفلسطين ثم لسيناء والجولان فلم يتصور قط ان أرضه الاقليمية **محتلة** بالامكان طالما ان جزءا من الارض العربية محتل **بالواقع** ، فان على هذا البعض ان يكون قوميا ولو لمرة واحدة فيفهم قبل فوات الوقت ان الثورة المضادة في مصر هي « داخل » حدوده ايضا ، لا بالامكان بل بالواقع ايضا .

والمحافظون العرب يجب ان يدركوا ان الامتيازات الآنيـة التـي حققتها لهـم الثورة المضادة في مصر لا تقاس اهميتها بمـا يمكن ان يحبل بـه الحاضر ويلـده في المستقبل المنظور .. فالنفط نفسه الذي ارتفع سعره **بالحرب** وتقدم بـه العـرب لاحتلال الموقع السادس من السلم الدولي ، لن يكون أمـره كذلك في زمن « **السلام المضاد للسلم** » . وليس مثيراً للدهشة ان ينتهي الـدور الزعامي البالـغ القصـر للسعودية مع زيارة الرئيس المصري لاسرائيل ، وان يتحول هذا الدور الـى ذكريات مرة مع اتفاقات كامب ديفيد . هذا التعبير السياسي المتواضع يرتبط في المستقبل القريب بما هو أقل تواضعـا في ميـدان الاقتصاد .. حيث يمثـل التحالف بين الرأسمال الصهيوني والرأسمال الطفيلي المصري عجلة القيادة الاقتصادية العسكرية في الشرق الاوسط وافريقيا ، سواء في مجال التخطيط او التنفيذ ، وحيث لا تعـود القوى العربية المحافظة مرهونة للاستراتيجية الاميركية العالمية وحدها ، بـل تحت القيادة المباشرة للشرطي الاسرائيلي ـ المصري . بالاضافة الى ان اطالـة عمر الثورة المضادة في مصر ، لا يخدم العمر القصير للنفط . انـه لبديهيـة سياسية ان يكون العرب المحافظون جزءا لا ينفصل عـن الثـورة المضادة في مصر ، فيدعمون نشأتهـا ويسهمون في تطورها . ولكن هذه البديهية تتعرض للاهتزاز العنيف اذا رأت العيون المحافظة نفسها انه ليست هناك ثورة عربية مضادة ، **بل ثورة عالمية مضادة للعـرب مركزها مصر** . وهي مضادة للعرب كعرب بيمينهم ووسطهم ويسارهم وما بين بين ، لانها مضادة للوجود العربي ذاته (بما يشتمل عليه من نفط يمكن استغلالـه بصورة افضل حين يصبح العرب في **مركـز اضعف هو مصر**) . ان العـرب المحافظـين مسؤولون تاريخيا وفي المستقبل عـن مقدمات الثورة المضادة في مصر ونتائجها .. وليس لهم من منقذ سوى **المبادرة التاريخية** بتجاوز البديهيات السياسية والمنطـق الاقتصادي القصير النظر ، مبادرة في **حجم الوجود** الـذي أصبـح بين قوسين وفي اللحظات **الاستثنائية** من التاريخ يصبح من **الطبيعي** ان يتخـذ **بعض** الناس مواقف استثنائية دفاعا عن النفس متنازلين عن **بعض** الاعتبارات التـي كانت تعـد مـن المسلمات .

ان الامة العربية بكامل هيئتها الشعبية والشرعية ، مدعـوة للمرة الاولـى في صراع الوجود والمصير ، لا الى الحرب الفورية مع اسرائيل ، بـل الى الدعم الكامل وغير المشروط لاجهاض الثورة المضادة في مصر ، قبل ان تصبح الخريطة الاستراتيجية للمنطقة « امرا واقعا » تكرسه الشرعية الدولية . وهي الخريطة التي تسيطر فيها الامبراطورية الصهيونية على « الهنود الحمر في الشرق الاوسط » التسمية المضمرة للعـرب .

(٥)

غير ان مهمة « الاجهاض » ذاتها تقع مسؤوليتها المباشرة على الثورة المصرية . وهي الثورة التي لن تتمثل ثوابت « النهضة » ومتغيراتها في التاريـخ المصري فقط ، بل ستتمثل ثوابت **السقوط** ومتغيراته ايضا .

في مقدمة هذه الثوابت **الطول الزمني لمراحل السقوط** ، فبين نهاية دولة محمد علي والثورة العرابية حوالي اربعين عاما ، وبين هزيمة عرابي وثورة ١٩١٩ حوالي ٣٨ عاما ، وبين معاهدة ١٩٣٦ وثورة ١٩٥٢ حوالي ستة عشر عاما . **ومعنى** ذلك أن معدلات السرعة تتغير من عصر الى آخر ، وليس صحيحا اذن ان **البطء** الذي عرفته **حركة الثورة** في القرن الماضي هو حتمية تاريخية تلازم الفعل الثوري في مصر في اي وقت . ان **زمن العصر الحديث** الذي تغيرت معدلاته كيفيا بثورة المواصلات غداة الحرب الثانية يترك أثره بالضرورة على معدلات الزمن المحلي . ولولا أن الثورة المعلقة في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٧٧ قد أفتقدت منذ البداية التنظيم والقيادة والتحليل الصحيح ، لتمكنت ـ بعد ست سنوات فقط على الولادة **الشرعية** للثورة المضادة ـ من اجهاضها . ان وحدة **الارادة والوعي والفعل** هي المحتوى الاجتماعي ، الثقافي الجديد القادر على تجسيد المعدلات الاسرع للزمن .

في مقدمة هذه الثوابت ايضا **السقوط الموضوعي للنظام وغيبة البديل في آن** ومرور الوطن في حالة انعدام التوازن بين الوعي والضرورة .. والنتائج السلبية لذلك هو استنزاف الوعي بالانتفاضات العفوية القصيرة النفس من ناحية ومغامرات التخريب من ناحية اخرى مما يصل بالجماهير الى ما يشبه اليأس . وهو ايضا استنزاف الضرورة ببقاء النظام (الشرعي) الساقط بموجب القصور الذاتي مما يزيده ضراوة وعنفا . لذلك كان اعداد البديل القادر على استلام السلطة ـ في اي وقت ـ هو الحلقة الرئيسية في النضال المصري الراهن .

في مقدمة هذه الثوابت كذلك أن السقوط يورث التشرذم السياسي والتنظيمي معا في صفوف الثورة ، وفي موازاة التحالف المكين لقوى الثورة المضادة . لذلك كان اوسع حوار ديموقراطي واعرض تحالف ديموقراطي هو « المناخ » الوحيد الممكن لايجاد الحد الادنى من الوحدة السياسية والتنظيمية القادرة على استلام السلطة .

وفي مقدمة هذه الثوابت اخيرا ان السقوط هو احد وجهي العملة ، فالتداخل المعقد بين الثورة والثورة المضادة ، ليس لمصلحة الثورة المضادة وحدها .. بل أن النهضة **كامنة في** قلب السقوط نفسه . ان « الخطط التوفيقية » لعلي مبارك انجزها في عصر سقوط محمد علي . والاوبرا المصرية جنبا الى جنب مع وصول الجيش المصري الى السودان قد تم في عصر الخديو اسماعيل . والادب المصري الحديث باشكاله الجديدة وفي مقدمتها الرواية قد ولد في ظلال الهزيمة العرابية . وارهاصات النهضة الرابعة في الاربعينات من هذا القرن ولدت بعد معاهدة ١٩٣٦ وخلال سنوات الحرب . والجيل الناصري ـ بالمدلول الزمني ـ أعطى اخصب العطاء طيلة السنوات العشر الماضية في مختلف مجالات الفكر والثقافة . بل أن انتفاضات العمال والطلاب والمثقفين بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧ كانت ردا مدويا على الهزيمة والسقوط معا وفي ظل نظام الهزيمة ونظام السقوط معا . وجنبا الى جنب

هذه « الغايات » الحضارية كانت تولد « الوسائل » من المنابر السرية والعلنية الى فرض حركة الشارع على قرارات السلطة ، ومن اللجان الوطنية للطلاب الى مجلات الحائط وكومونات العمال والتسيير الذاتي للمصانع ، ومن حزب للتجمع اليساري الى هجرة جماعية ايجابية للمبدعين تهز النظام في الخارج والداخل معا . فسقوط النظام لا يعني سقوطا لمصر ، ولكنه يعني ان **النهضة** في حالة **كمون** . ونحن على ابواب النهضة السادسة في تاريخ مصر الحديث على مدى مائتي عام تقريبا .

وهي نهضة تتمثل متغيرات السقوط كما تمثلت الثوابت. واول هذه المتغيرات ان الثورة المصرية لن تتجاوز التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة الا بتجاوز الشعار البالغ التعميم والغموض «انجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية» اي الثورة **البرجوازية** . لقد فعل الزمن فعله في هذه البرجوازية والمجتمع المصري ككل ، ولم يعد السؤال الذي مزق اليسار « ثورة ام ثورتان » واردا . . لان الثورة المطروحة في الشارع هي **الثورة الثقافية الشاملة** التي تحقق وعد عرابي وحلم عبد الناصر اللذين لم يتحققا قط ، بفاعلية النشأة الاقتصادية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية وازدواجية ثورتها او نقصانها الدائم . أن الثورة الثقافية الشاملة ليست مجرد **انتقال السلطة** بل **نقل المجتمع** ككل الى **النموذج الحضاري** الذي يفتتح صفحة جديدة في تاريخ الانسان المعاصر ، صفحة لا تقول **بالامكان** فلا تتوقف عند حدود النبوءة والامل بل تمضي الى التحقق والتجسيد . هو النموذج الذي يسد الفجوة نهائيا بين الثقافة والثورة ويردم الهوة بين المضمون الروحي للثورة والواقع الروحي للشعب ويحسم التردد بين الثيوقراطية والعلمنة ويهدم آخر قلاع الحكم الاوتوقراطي ، ليحقق بالديموقراطية معادلة التنمية والتحرير . انه النموذج القادر على حل التناقض المفتعل بين الديموقراطية والتحول الاجتماعي ، فيكتسب الشرعية والريادة من التاريخ والعصر معا . انه كذلك ، ليس حوارا مع البنى الفوقية وحدها ولا مع البنى التحتية وحدها ، بل هو مجمل الغايات من التفاعل النشيط بينهما . ولن تعود المسألة المحورية لهذا النموذج اية مهام لاي الطبقات يجب ان تحتل مقدمة المشهد ، ولا اي الطبقات ستقود « المرحلة » ، فالحقيقة الراسخة هي ان التخلف وغياب التقاليد الديموقراطية في اسلوب الحكم قد ترك بصمته الغائرة في جبين الطبقات كلها واتجاهات الفكر جميعا ، بحيث انعكس تفريطا في استقلال راس المال لدى البرجوازية ، وتفريطا طويل الامد في وحدة التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة ، وتغييبا للفلاحين عن المشهد باكمله ، وهجرة داخلية عميقة من جانب المثقفين ، وتباعدا عن « السياسة » من جانب القوات المسلحة . سيبقى شعار « الثورة الوطنية الديموقراطية » شعارا صحيحا ، ولكن في ضوء **المتغيرات** سوف ترادف الوطنية **القومية** ، وسيرافق تحرير السوق تحرير الارض ، كذلك الامر في الديموقراطية فان تكون مجرد المعادل الليبرالي « دعه يعمل ، دعه يعمر » ولا مجرد المعادل الاشتراكي « ديموقراطية من **ضد** من ودكتاتورية من **ضد** من » ، بل ستكتسب الديموقراطية الجديدة مجموع وسائل

الحرية وتجلياتها في التراث المصري والانساني ، باتجاه غايـــات النهضة والتقــدم الحضاري الذي ستكون الاشتراكية بندا طليعيا في جدول أعمالـه . بعبارة اخـرى لن تكون الاشتراكية نظرية طبقية في الاقتصاد فحسب ، بـــل نظريــة في التقــدم الحضاري لمجموع الشعب وبناء المجتمع . لقــد برهنت « القروض » مــن الخديــو اسماعيل الى السادات انها لا تقدم حلا اقتصاديا لأزمة مصر ، وان هــذا الحل لــن ينبع الا من الداخل ، بتوزيع راديكالي جديد للثروة . ولا ثروة وطنية بغير **انتــاج** وطني . من هنا ستكون اشتراكية الثورة الثقافية الشاملة اقتلاعا جذريـا لمعوقات الانتاج والتنمية ، بدءا من ركائز النظام الطفيلي على الانتاج وهــدم الجسور بين المدخرات الوطنية ورأس المال الاجنبي ونظام النقد الاحتكاري العالمــي ، وانتهـاء بركائز مجتمع الاستهلاك المتخلف والاسترقاق الاجتماعي في « الارض » و « المصنع» و « السوق » و « الخدمات » . من هذه الزاوية ربما كانت هــذه الاشتراكية فـي **محتواها** الاقتصادي اقرب الى استخدام وسائل الثورة الصينية : **الكم** الهائل مـن الفلاحين يتحول الى **كيف** انتاجي لا عبئا على الارض او الري او الاجير او المستهلك، والانفجار السكاني يتحول من الكم الهائل للبطالة والجوع والجريمة والهجرة الــى ثروة بشرية . ولا سبيل لهذا التحول في ظل الموارد الطبيعيــة المحدودة (مساحــة الارض ورقعة التصنيع) الا بصياغة **الملكية للمجتمع** على نحو يتجاوز **عمقا** ملكيــة محمد علي لارض مصر والاصلاح الزراعي الناصري معا . ان توزيــع **المحدود** عــلى **المستمر النمو** يحتاج الى ابداع ثوري اكثر راديكالية من أي نموذج اشتراكــي قائم في العالم . وفي الوقت نفسـه ــ وهنا المفارقة اذا نظرنا اليها من السطح ــ فان هــذا النموذج لن يتحقق عبر الحكم الاوتوقراطي الموروث في السيــاق التاريخي للسلطـة المصرية ، ولا عبر النظام البيروقراطي الموروث من **الدولة** المصريــة القديمة والنماذج الاشتراكية الحديثة . ان عملا راديكاليا بهذا الحجم من الاتساع والعمــق ، سوف يفرض ابداعا ديموقراطيا بالسعة نفسها والعمق ذاته ، ابداعا لحريــة الوعي وحرية التنظيم ، وابداعا لوسائل هذه الحرية وتجلياتها . . والا فالبديل الوحيد هو دولة بوليسية تكرر المأساة باسم الاشتراكية ، والا فالبديل هو كفايــة اقتصادية بالكـاد تهددها دوما اختناقات القمع وفقر حضاري مدقع . ان الابداع الديموقراطي هــو التحدي التاريخي الرابض على ابواب الثورة الثقافية المقبلة في مصر . انــه التحدي الكامن في كيفية تجسيد الاشتراكية للديموقراطية ذاتها ، فـــلا تعــود مجــرد ديموقراطية اقتصادية او اجتماعية ، بل ديموقراطية الابداع والمبادرة الذاتيين على صعيد الفرد والجماعة ، ديموقراطية الفكر والفعل .

وسوف تنبع هذه الصيغة باشكالها المبتكرة من صميم قــوى الثورة وحركتها التاريخية . ولن تفيد كثيرا التحديدات الكلاسيكية المسبقة لفكرة **الجبهــة** وضوابط عملها المتعارف عليها في النموذج الغربي بشقيه الاشتراكــي والراسمالي ، او حتــى في نماذج « العالم الثالث » الفوقية البيروقراطية . ان عفويــة الانتفاضات الشعبية السابقة وصياغات اللجان الوطنية في الجامعات وكومونات المحلة الكبرى وكفر الدوار

والتسيير الذاتي في مصانع حلوان وشبرا الخيمة والتجارب المجهضة للزراعة التعاونية المخططة ، من شأنها تطوير العلاقة بين مركزية السلطة ولامركزية الانتاج ، بحيث يمكن اعادة ترتيب « **جسم الدولة** » وفقا لاحتياجات المجتمع ومبادرات الشعب ، لا وفقا لضرورات الشكل الجغرافي والموروث التاريخي .. فلا يعقل — على سبيل المثال — أن تزيد نسبة الفلاحين المصريين على ستين في المائة وتبقى الهوة المروعة بين الريف والمدينة في البنى الثقافية ، الاجتماعية . ولا يعقل ايضا ان يقترف الطلاب والمثقفون الفعل السياسي المباشر **وكلاء** لطبقات اجتماعية ، بينما تضيق المسافة يوما بعد يوم بين العمل الذهني والعمل اليدوي . ليس المثقفون في مصر **هوامش** على صفحات الكتاب الطبقي للمجتمع ، من حيث نسبة دورهم في **الانتاج** ، بل هم **جهاز التنمية غير البيروقراطي** . اي ان لهم دورا استثنائيا في هيكل الانتاج . لذلك كانت « الكتلة التاريخية الجديدة » بتعبير غرامشي ثم غارودي ، في مصر ، هي تلك القوة الحية في المجتمع من الغالبية الفلاحية ووحدة العمال والطلاب والدور الاستثنائي والطليعي للمثقفين والجيش .

والقوات المسلحة المصرية ستمارس دورها الاستثنائي والطليعي في الثورة الثقافية الشاملة ، على نحو مغاير لدورها الرائد عام ١٩٥٢ الذي انجزته وانتهى الامر ، ويشابه دورها المركزي في الثورة العرابية (١٨٨١ — ١٨٨٢) مع وضع المتغيرات الطارئة على مدى قرن في الاعتبار ، وكذلك النتائج . فوظيفتها الرئيسية ستكون تحرير الارض التي تتجاوز سيناء شرقا . وهي ليست وظيفة **عسكرية** محضا ، بل هي تطوير الوعي الوطني بحيث يقدر على تمثل البعد القومي لانعكاسات الثورة المضادة . ان سيناء لم تكن محتلة عام ١٩٤٨ حين توجه الجيش المصري الى فلسطين . والثلاثون عاما التي مضت اكدت المغزى الاستراتيجي لهذا التوجه ، حتى بعد احتلال سيناء عام ١٩٦٧ او الجلاء عنها ونزع سلاحها عام ١٩٧٨ . وستكون « **الحرب** » **خارج الحدود** الاقليمية ، هي ساعة الصفر للثورة الثقافية الشاملة **داخل الحدود** . انالانجاز الاستراتيجي للقوات المسلحة لن يكون **الاستيلاء على السلطة** ، بل التجسيد العسكري للبعد القومي ، حيث تتسع **الوطنية المصرية** لتشمل كل ذرة تراب عربي ويصبح أسمها الحضاري : القومية العربية في لحظة تحقق . القوات المصرية المسلحة ستكون طليعة الثورة الثقافية بانجاز المهمة القومية ، والشارع — اليسار سيكون هو « الثورة » ذاتها لحظة **ملء الفراغ** الواقع بين سقوط نظام وغيبة بديل . هذا الشارع هو الذي سيمد جسرا بين تقاليد ثورة ١٩١٩ والاربعينات الذهبية من هذا القرن ومجموع الانتفاضات بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ليصوغ « السلطة الجديدة » .. وينكسر طوق « الوسطية » و « التوفيقية » و « الازدواجية » و « الثنائية » التقليدية في نشأة الفكر البرجوازي المصري وتطوره من رفاعة الطهطاوي الى طه حسين ومن الامام محمد عبده الى خالد محمد خالد ، حيث يلازم التراجع الريادة ، كما تعقب

الثيوقراطية فتح باب الاجتهاد ، والاصلاح الديني ، ويصبح الحماس للكيان الصهيوني خاتمة طبيعية للعداء العرقي لليهود .

ان المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية كلاهما ، لن يكونا في وضع « **البحث عن السلطة** » ، بل ستكون الاولى في وضع **الباحث عن الهوية** الحضارية (حيث تمتد **الحدود** الوطنية الى الحدود **القومية**) وهي التي سترفع راية الوعي الوطني الجديد للثورة الثقافية الشاملة (الوعي التقدمي) عند آخر رقعة يتكلم اصلها بالعربية (كما كان يقول ابراهيم باشا منذ اكثر من قرن ونصف) وتفرض عليها الثورة **العالمية** المضادة الكلام بالعبرية . وستكون المؤسسة الثانية في وضع **الباحث عن الينبوع** الذي يخلص هيكل الرب من الصيارفة وباعة الحمام ، فيصبح **الضمير** عاريا من ثياب الكهنوت وينكشف رداء الثيوقراطية عن عورة القيم المباعة في سوق النخاسة الدولي . ان المؤسسة الدينية هنا — عقائد ورجالا ومصالح وارتباطات — ستقوم بدور جوهري حين تسهم في تحرير الضمير من اوشاب عصور الانحطاط والوهم الذي يستبعد حركة الانسان لمصلحة **السيد** لا لمصلحة **الله** . لن تكون سلطة الثورة الثقافية الشاملة للمؤسسات — عسكرية او دينية — بل سلطة الفعل والفكر الثوريين القادرين لا على **العودة الى الناصرية** ولا على انجاز **الثورة الوطنية الديموقراطية** بمفهومها الكلاسيكي الغامض ، بل على **خلق النموذج الحضاري المستقل لنهضة مصر العربية الحديثة** ، النموذج الذي اخفقت الناصرية في تحقيقه رغم وعدها التاريخي ، والذي القت البرجوازية المصرية برايته في الوحل ، والذي قامت **الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر** بقصد اغتيال الامل في تجليه .

ولان ما وقع في مصر خلال السنوات الثماني الماضية ، ليس ثورة **مصرية** مضادة ، بل ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر ، كما كانت حرب لبنان تماما ولا تزال ثورة عالمية مضادة للعرب في صدر المقاومة الفلسطينية .. فان الثورة الثقافية في مصر **شاملة** ، فعالمية الثورة المضادة تعني ان انعكاسها الداخلي — وهو النظام الحاكم — **واجب** السقوط **وممكن** السقوط بل هو ساقط موضوعيا كما سبقت الاشارة ، اي ان جذوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست اصيلة في **ارض مصر** ، فالطفيليون على الانتاج اكثر الفئات جبنا واسرعها في الفرار . الاقتصاد الطفيلي جسم غريب على الاقتصاد المصري المعتمد اساسا عى الانتاج بحكم الجغرافيا والتاريخ والتطور الاجتماعي . والكمبرادورية المصرية ظاهرة مستمرة ولكنها اضعف الظواهر في التاريخ الاقتصادي لمصر رغم الاحتلال المباشر . ان لبننة مصر كسعوديتها محاولة مستحيلة اصلا ، فكم وكم بعد حرب لبنان ؟

ولان الثورة العالمية المضادة في مصر ضد **العرب** ، فان الوطنية المصرية تواجه تحديا تاريخيا سبق لعبد الناصر ان واجهه ولم يمض فيه الى النهاية . انه صاحب

الاستجابة **العملية** الحاسمة لعروبة مصر . غير ان وسطية الفكر والتطبيق هي التي صاغت الوحدة المصرية السورية والانفصال معا ، وفي المستوى الايديولوجي صاغت الشعار « الوطنية المصرية والقومية العربية » ولكن النموذج الحضاري المرشح تاريخيا لانجاز **وحدة مصر القومية** لا يكتفي باضافة القومية العربية الى الوطنية المصرية بل يدمجهما في وحدة مترابطة ، جدلية . ان وحدة مصر القومية التي حققها مينا الاول منذ آلاف السنين بين وجهي وادي النيل ـ القبلي والبحري او الصعيد والدلتا ـ هي نفسها التي كانت ممكنة التحقيق بين شمال الوادي (مصر) وجنوبه (السودان) في منتصف الخمسينات ، وهي التي كادت ان تتحقق بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ بين مصر وسوريا شرقا ، وفي اوائل السبعينات بين مصر وليبيا غربا . ان تلك التجارب المجهضة ـ بغياب الديموقراطية والتنمية من جانبنا وبحضور الاستعمار والصهيونية من جانب الغرب ـ هي رصيد سلبي ولكنه ثمين الدلالة **لوحدة مصر القومية** في عصر جديد تمسي فيه الوطنية مرادفا للقومية ، ويمتد « الاقليم » الى آخر نقطة في حدود **الامة** . ومن هنا كانت ثورة مصر الثقافية **الشاملة** تعني بالضرورة تحريرا لفلسطين من الكيان الصهيوني وتجسيدا اوليا عميقا وثابتا لاحدى مراحل **الوحدة القومية** للامة العربية . هكذا تتحتم **الحرب** كاحدى وسائل الثورة في تفاعل جدلي مواكب لسقوط النظام ، دون اولويات مسبقة او تلازم ميكانيكي ، بل في اطار رؤية استراتيجية للمستقبل .

ان اسقاط النظام المصري الراهن والحرب يحققان وحدة مصر القومية في مواجهة الثورة العالمية المضادة للعرب . وهما في العصر الجديد **عمل اجتماعي** لا عمل عسكري او سياسي فقط ، فالعسكرية والسياسة مجرد وسائل تتيح لهذا العمل الاجتماعي ان يأخذ مداه في تغيير البنى المتخلفة (وسائل الانتاج ، علاقات الانتاج ، القيم والتشكيلات الطائفية والقبلية والعشائرية والبدوية) .. فالثورة الثقافية في مصر شاملة بالضرورة للبعد **المحلي** والبعد **القومي** والبعد **الاجتماعي**. بل ان البعدين الاولين هما اطار البعد الاخير ، وهو مضمونهما الرئيسي .

ولان الثورة المضادة في مصر **عالمية** ، فان بعدا مهما من ابعاد الثورة الثقافية يشمل **العالم** .. بمعنى التحالف المكين والمستقل في آن مع كافة القوى البشرية اينما كانت ، والتي لها مصلحة استراتيجية حضارية في نهضة مصر والعرب . تلك القوى التي تنظر الى ما هو ابعد من انوفها الاقتصادية والسياسية ، الى مستقبل الحضارة الانسانية وقد ازدادت غنى ، ومستقبل السلام في اكثر مناطق العالم المعاصر حساسية واضطرابا وقد توطد .

وبعد ، فان هذا ليس برنامجا او خطوطا عامة للثورة المصرية ـ العربية المقبلة . ولكنه ايضا ليس يوتوبيا . بل هو الخاتمة الاكثر رجحانا بين احتمالات « المستحيل » القادم من بلاد يسميها اهلها « ام الدنيا » ويسميها الآخرون « ام العجائب » .

فلكم شغلت مصر المعمورة كلها عبر العصور ، لكونها « مفتاح » العالم القديم والوسيط والحديث ، في النهضة والسقوط على السواء .. ولكونها قد تنام طويلا حتى ليظنها البعض قد ماتت ، فاذا بها تنهض فجأة في لحظة لم تتنبأ بها زرقاء اليمامة ولا الكمبيوتر . وهي لا تقول « كلمة سرها » لاحد . وهذا الكتاب ، بالقطع، ليس كلمة السر . ولكنه دعوة الى المشاركة في صنعها . لان مصر حين تنهض لن تغفر الذين صمتوا ولا الذين قالوا كلاما يرادف الصمت .. فهم شاركوا جميعا في عسر ولادتها .

ولكنها حينذاك ، ورغم طول العناء ، تكون قد ولدت . فالتاريخ ليس « خطأ » ولكن الخطأ التاريخي ممكن .

ولا « حتمية تاريخية » بغير الارادة والوعي .
وهما وحدهما القادران على تصحيح التاريخ .

وثائق

ا ــ المسألة الوطنية

ب ــ المسألة الطائفية

ج ــ المسألة الديموقراطية

ا ـ في المسالة الوطنية

١ ـ المبادرة الاولى

في الرابع من فبراير ـ شباط ١٩٧١ القى الرئيس انور السادات خطابا في « مجلس الامة » قدم فيه الى الراي العام المصري والعربي والعالمي « مبادرة » عرفت باسمه فيما بعد ، لحل ازمة الشرق الاوسط ، هذا نصها :

« .. **اولا** : أن الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسؤولية واحدة لا بديل لها وهي تحرير الاراضي المحتلة في عدوان ١٩٦٧ ذلك هو الالتزام الاكبر وفي سبيله كل عملنا السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي وعلى طريقه كل التضحيات مهما غلت . أن الالتزام الاول لكل امة هو التزامها تجاه حريتها في اطار مبادىء القانون الدولي ولا يستطيع احد أن يطلب اليها او يفرض عليها التزاما يتعارض مع هذا الالتزام المقدم وعلى اساسه فان عليها ان تحتفظ لنفسها بحرية وحق التصرف فيما تواجهه .

ثانيا : اننا مع هذا الالتزام الاكبر والاول نقبل نداء السكرتير العام للامم المتحدة ونقرر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا نستطيع ان نجعلها تزيد عن ثلاثين يوما تنتهي يوم ٧ مارس (إذار) القادم ، وعليه ـ اي على السكرتير العام ـ وعلى مجتمع الدول كله ان يتحقق في هذه الفترة من ان هناك تقدما حقيقيا في صلب المشكلة وليس في مجرد مظاهرها الخارجية ونحن نرى انه من الضروري ان يطلع مجلس الامن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للامم المتحدة عما تم احرازه من تقدم . ومع اننا نعرف منذ الآن وسلفا ان اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها على « بياض » لن تتقدم عن موقفها الحالي ، فاننا ندعو الله أن تثبت التجربة العملية أن شكوكنا لم يكن لها ما يبررها .

ثالثا : اننا نضيف الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الأمن :

« اننا نطلب ان يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطىء الشرقي لقناة السويس وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن .

اذا تحقق ذلك في هذه الفترة فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي » .

ونحن نعتقد اننا بهذه المبادرة ننقل جهود السفير غونار يارنغ من الالفاظ الغامضة الى الاجراءات المحددة لتنفيذ قرار مجلس الامن . ونفعل ذلك بطريقة يمتد اثرها الى صالح كل الدول التي تأثر اقتصادها باغلاق قناة السويس بسبب العدوان الاسرائيلي ونتيجة لارهابها .. »

القاهرة ١٩٧١/٢/٤

٢ ـ مذكرة ج. ع. م

رفعتها الخارجية المصرية الى السفير يارنغ

لقد بينت الجمهورية العربية المتحدة انها موافقة على الاضطلاع ، على اسس متبادلة ، بكافة الالتزامات التي تقع على عاتقها، وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، في سبيل التوصل الى حل سلمي في الشرق الاوسط ، وعلى نفس الاساس ، يتوجب على اسرائيل القيام بكافة التزاماتها الناجمة عن هذا القرار .

وبالاستناد الى مذكرتكم بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٧١ ، فان الجمهورية العربية المتحدة تتعهد بالتزام يتضمن العناصر الاتية :

١ ـ وقف كل التدخلات الحربية .

٢ ـ احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحدة اراضيه واستقلاله السياسي .

٣ ـ احترام واعتراف كل من الطرفين بحق الطرف الاخر في العيش الآمن داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٤ ـ مسؤولية كل من الطرفين عن بذل كل ما بوسعه للسهر على أن لا تكون اراضيه مصدراً او منطلقا لاعمال حربية او عدائية موجهة ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .

٥ ـ عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للاخر . كما ان الخمهورية العربية المتحدة تلتزم بان :

٦ ـ تضمن حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

٧ ـ تضمن حرية الملاحة في مضيق تيران وفقا لمباديء القانون الدولي .

٨ ـ توافق على تواجد قوة للحرص على السلام من جانب الامم المتحدة في شرم الشيخ .

٩ ـ أن الجمهورية العربية المتحدة ، لاجل ضمان الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة ، توافق على :

أ ـ اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .

ب ـ انشاء قوة سلام للامم المتحدة ، يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .

كما يتوجب على اسرائيل الالتزام بتطبيق كافة تدابير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ويجب على اسرائيل التعهد بالتزام يتضمن العناصر التالية :

١ ـ سحب قواتها المسلحة من سيناء وقطاع غزة .
٢ ـ اجراء حل عادل لقضية اللاجئين ، وفقا لقرارات منظمة الامم المتحدة .
٣ ـ وقف كل التدخلات الحربية .
٤ ـ احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحدة اراضيه واستقلاله السياسي .
٥ ـ احترام واعتراف كل من الطرفين بحق الطرف الاخر في العيش الآمن داخل حدود آمنة ومعترف بها .
٦ ـ مسؤولية كل من الطرفين عن بذل كل ما بوسعه للسهر على ان لا تكون اراضيه مصدر او منطلق اعمال حربية او عدوانية ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .
٧ ـ عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الاخر .
٨ ـ ان توافق اسرائيل ، لأجل ضمان الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة :

أ ـ على اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .
ب ـ انشاء قوة سلام للامم المتحدة يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .

وحينما تتقيد اسرائيل بهذه الالتزامات ، فان الجمهورية العربية المتحدة ستكون مستعدة لعقد معاهدة سلام مع اسرائيل تتضمن كافة الالتزامات المذكورة اعلاه ، كما هي مبينة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وان الجمهورية العربية المتحدة ، تعتبر انه لا يمكن قيام سلام عادل ودائم ما لم يطبق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تطبيقا تاما وشاملا ، وما لم تنسحب القوات الاسرائيلية المسلحة من كافة الاراضي التي احتلتها في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

القاهرة ١٥/٢/١٩٧١

٣ ـ مقترحات السلام في زمن الحرب

في السادس عشر من اكتوبر ـ تشرين الاول ١٩٧٣ اي بعد مضي عشرة ايام على القتال وابان اللحظات الاولى لفتح ثغرة الدفرسوار خطب الرئيس انور السادات امام مجلس الشعب حيث وجه رسالة علنية الى الرئيس الاميركي نكسون تضمن « مشروعا للسلام » هذا نصه :

« اولا : اننا قاتلنا بشرف ، نقاتل لتحرير اراضينا التي امسك بها الاحتلال الاسرائيلي سنة ٦٧ ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب

فلسطين ، ونحن في هذا نقبل التزامنا بقرارات الامم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الامن .

ثانيا : اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ .

ثالثا : اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي ان نحضر مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة سوف احاول جهدي ان اقنع به رفاقي من القادة العرب المسؤولين مباشرة عن ادارة صراعنا مع العدو كما انني سأحاول جهدي ان اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معا ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط السلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

رابعا : اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة ان نبدأ في تطهير قناة السويس وفتحها امام الملاحة العالمية لكي تعود الى اداء دورها في رخاء العالم وازدهاره . ولقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء في هذه العملية غداة إتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة .

خامسا : اننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة او عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت فيما لا جدوى فيه وتعيد قضيتنا الى جمود لم نعد نقبل به مهما كانت الاسباب لدى غيرنا او التضحيات بالنسبة لنا » .

القاهرة ١٩٧٣/١٠/١٦

٤ ـ اتفاق كامب ديفيد

الوثيقة الثانية

هنا نص الوثيقة الثانية التي تشكل « اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » وقد وزعت النص في العربية وكالة « انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية :

« توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

تطبق كل مبادىء قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل الاتية :

ا ـ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب ـ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج ـ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح وراس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول .

د ـ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول . وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للملاحة والطيران من دون اعاقة او تعطيل .

هـ ـ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن .

تمركز القوات العسكرية كما يأتي :

ا ـ الا تتمركز أكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرق خليج السويس وقناة السويس .

ب ـ تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة فقط لاداء المهمات العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

ج ـ ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة.

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا .

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق ووضع

قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومترا وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد اتمام الانسحاب الموقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها في ذلك .

قيام علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون » .

واشنطن ١٨/٩/١٩٧٨

ب ــ في المسألة الطائفية

١ ــ النص الكامل لمشروع قانون الحدود

الذي قدمه الازهر الشريف الى مجلس الشعب المصري

الباب الاول : الاحكام العامة المشتركة بين الحدود

المادة ١ ــ : الحد هو عقوبة مقدرة شرعا في الجرائم المنصوص عليهـا في هـذا القانون .

المادة ٢ ــ : يشترط لاقامة الحد على الفاعل : ان يكون قد اتم من العمر ١٧ عاما ما لم يتحقق بلوغه قبل ذلك ــ عاقلا ــ قاصدا ارتكاب الفعل عن رغبة واختيار بلا ضرورة او عذر شرعي .

المادة ٣ ــ : تثبت جرائم الحدود ــ عدا مـا يشترط في بعضها من شروط خاصة ــ بالاقرار ولو مرة واحدة امام السلطة القضائية ــ او بشهادة رجلين ــ كما تثبت ــ عند الضرورة ــ بشهادة رجل وامرأتين ــ او اربع نسوة .

المادة ٤ ــ : تطبق العقوبات التعزيرية ــ اذا لم يكتمل الدليل الشرعي المنصوص عليه في جرائم الحدود ــ أو عدل الجاني عن اقراره ــ وذلك متـى اقتنع القاضي بثبوت جريمة اخرى بأي دليل أو قرينة قانونية أخرى معاقب عليهـا بغير عقوبـة الحـد .

المادة ٥ ــ : اذا ارتبطت او تعددت الجرائم المعاقب عليهـا حـداً ــ يعاقب الجاني على الوجه الآتي :

١ ــ اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتساوية القدر : وقعت عقوبة واحدة.
٢ ــ اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتفاوتة القدر : وقعت العقوبة الاشد.
٣ ــ اذا كانت العقوبات مختلفة النوع : وقعت جميعها .
٤ ــ وتجب عقوبة الاعـدام (القتل) حـد او قصاصا او تعزيـرا ــ كـل العقوبات الاخرى .

المادة ٦ ــ : لا يجوز الأمر بايقاف تنفيذ عقوبات الحدود المنصوص عليهـا في هذا القانون ولا استبدال غيرها بها ــ ولا تخفيضها ولا العفو عنها .

المادة ٧ ــ : يتعين عرض الحكم الصادر من محكمة الموضوع بتوقيـع عقوبـة الحد ــ على محكمة النقض وفقا للاوضاع المقررة امامها ــ وذلك قبـل تنفيذ عقوبة الحـد .

ولا ينفذ الحكم الصادر بعقوبة الحد الا بعـد الفصل في الدعوى مـن محكمة النقض .

المادة ٨ ــ : ينفذ الحكم بقطع اليد من الرسغ (مـا بين مفصل الكف ومفصل الذراع) .

وتقطع الرجل من منتصف القدم بحيث يبقى له عقب يمشي عليه .

المادة ٩ ـ : لا يجوز تنفيذ عقوبة الحد الا بعد توقيع الكشف الطبي على المحكوم عليه ـ واستبانة انتفاء الخطورة من التنفيذ ـ فيما عدا عقوبتي القتل والرجم ـ ويكون تنفيذ عقوبة الجلد بسوط متوسط ذي طرف واحد وغير معقد ـ ويجرد المحكوم عليه من الملابس التي تمنع وصول الالم الى الجسم ـ ويضرب ضربا معتدلا ـ ويوزع الضرب على الجسم وتتقى المواضع المخوفة والمكرمة .

وتجلد المراة جالسة مستورة الجسم ـ ويوزع الضرب على ظهرها وكتفيها فقط .

المادة ١٠ ـ : يؤجل اقامة حد الرجم على الحامل حتى تضع حملها سواء كان الحمل من زنا أو غيره ـ فاذا وضعت أجل حتى ترضعه حولين كاملين ان لم يكن له من يرضعه ـ واذا تكفل أحد برضاعه رجمت .

وان كان الحد جلدا ـ فاذا وضعت مولودها وانقطع النفاس وكانت قوية يؤمن تلفها نفذ فيها الحد ـ وان كانت في نفاس أو ضعيفة ـ يخشى تلفها لم ينفذ عليها الحد حتى تطهر وتقوى .

المادة ١١ ـ : تعتبر جناية جرائم الحدود المعاقب عليها وفقا لاحكام هذا هذا القانون .

الباب الثاني : الاحكام الخاصة بحد السرقة

المادة ١٢ ـ : السرقة التي يقام فيها الحد تكون بأخذ مكلف خفية بقصد التملك مقدارا معينا من مال منقول متلزم متمول ـ تحت يد صحيحة ـ لا شبهة فيه ـ من حرز مثله ـ سواء اكان مالا عاما ام خاصا ـ بناء على طلب المجنى عليه ـ وذلك على النحو المبين في هذا القانون .

ويشترط في المال المسروق ألا تقل قيمته عن دينار اسلامي ووزنه ٤٫٢٥٧ جرام من الذهب الخالص .

المادة ١٣ ـ : يعاقب السارق في هذه الحالة :

١ ـ في المرة الاولى بقطع يده اليمنى .
٢ ـ في حالة العودة تقطع رجله اليسرى .
٣ ـ واذا تكرر العود يعاقب بالسجن حتى تظهر توبته .

المادة ١٤ ـ : لا تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة في أي من الحالات الآتية :

١ ـ اذا حصلت السرقة من الاماكن العامة اثناء العمل فيها ـ او اي مكان مأمون للجاني في دخوله ـ ما لم يكن المسروق فيها محرزا .
٢ ـ اذا حصلت السرقة بين الاصول والفروع او بين الزوجين أو بين المحارم.
٣ ـ اذا كان مالك المسروق مجهولا .

٤ ـ اذا كان الجاني دائنا لمالك المال بدين ثابت بحكم نهائـي ـ وكـان المالـك مماطلا وحل اجل الدين قبل السرقة ـ وكان ما استولى عليه الجاني يساوي حقه . او اكثر من حقه بما لا يصل الى النصاب .

٥ ـ اذا كان المسروق ثمارا على الشجر او ما يشابهها كالنبات غـير المحصود ـ واكلها الجاني من غير ان يخرج بها .

٦ ـ اذا كان الجاني شريكا بالاتفـاق او التحريض او المساعـدة مـا لم تصل المساعدة الى حد اعتبار الجاني شريكا بالمباشرة .

٧ ـ اذا تملك الجاني المسروق بعد السرقة وقبل تنفيذ الحكم ـ او رده قبـل الخصومة والتحقيق في الدعوى .

٨ ـ اذا تعدد الجناة ولم يبلـغ ما اصاب الواحـد منهم نصابـا ـ ما لم يكن المسروق نصابا لا تتم سرقته الا ـ بتعاونهم جميعا .

الباب الثالث : الاحكام الخاصة بحد الحرابة

المادة ١٥ ـ : تتوافر جريمة الحرابة التي يقام فيها الحد في كل من الحالتـين الآتيتـين :

١ ـ الاعتداء على مال الغير او عرضه او جسمه مغالبة .

٢ ـ قطع الطريق على الكافة ومنع المرور فيها بقصد الاخافة .

٣ ـ ويشترط في كل من هاتين الحالتين استعمال السلاح او اي اداة صالحة للايذاء الجسماني او التهديد اي منهما .

المادة ١٦ ـ : ويعاقب المحارب حدا على الوجه الآتي .

١ ـ بالقتل ـ اذا قتل سواء استولى على مال او لم يستول عليه .

٢ ـ بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ـ او السجن ـ اذا اعتدى على المال او العرض او الجسم ـ ولم يبلغ القتل او الزنى .

٣ ـ بالسجن اذا اخاف السبيل فقط .

٤ ـ في حالة العود ـ في غير الحالة المنصوص عليها البند (١) تكـون العقوبة بالسجن حتى يثبت صلاح حاله .

المادة ١٧ ـ : سقوط حد الحرابة بالتوبة :

١ ـ يسقط حد الحرابة بتوبة الجاني قبل القدرة عليه ـ وذلـك بتـرك فعل الحرابة وقيامه بابلاغ السلطات العامة قبل ان تبلغ الجريمة للسلطات من طريق آخر .

٢ ـ ولا يخل سقوط الحد بالتوبة بحقوق ذوي الشأن من قصاص ـ او ديـة كما لا يخل بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات عـن الجرائم التعزيرية التـي يكون المحارب قد ارتكبها .

المادة ١٨ ـ موانع اقامة الحد :

١ ـ اذا اعلن الجاني عن توبته وفقا لما ورد في البند (١) من المادة السابقة ـ تتولى النيابة العامة تحقيق الواقعة وبحث الشروط اللازمة لسقوط الحد .

٢ ـ فاذا كشف التحقيق عن وجود جرائم اخرى يعاقب عليها تعزيرا ـ او وجود حقوق مستحقة للمجني عليهم كقصاص او دية او مال مضمون او قام الشك حول شيء من ذلك ـ احالت النيابة العامة الاوراق الى المحكمة المختصة للفصل فيه .

٣ ـ اذا لم يسفر التحقيق عن شيء مما تقدم ـ قررت النيابة العامة عدم وجود وجه لاقامة الدعوى لتوبة الجاني قبل القدرة عليه .

المادة ١٩ ـ : الى جانب الاحكام العامة المقررة في هذا القانون لاثبات الحدود ـ تثبت الجريمتان المنصوص عليهما في حدي السرقة والحرابة بأي دليل مادي قاطع .

١ ـ ولا يعد المجني عليه شاهدا الا في الحرابة اذا كان شاهدا لغيره .

٢ ـ ولا يخل سقوط الحد بحقوق ذوي الشأن .

الباب الرابع : الاحكام الخاصة بحد الزنا

المادة ٢٠ ـ : ١ ـ الزنا المعاقب عليه حدا هو اتيان الرجل للمراة بغير ان تكون بينهما علاقة شرعية .

٢ ـ وتعتبر اللواطة في حكم الزنا .

المادة ٢١ ـ تثبت جريمة الزنا :

١ ـ بالاقرار بذلك أمام السلطة القضائية ـ ما لم يعدل عنه قبل صيرورة الحكم نهائيا .

٢ ـ بشهادة اربعة رجال عدول .

ويؤخذ عند الضرورة ـ بشهادة غيرهم ـ على النحو المبين في المادة (٣) من الباب الاول ـ من هذا القانون .

كل ذلك شريطة الا تكون هناك شبهة تدرأ الحد .

المادة ٢٢ ـ : يعاقب بالاعدام رجما : المحصن الزاني رجلا كان او امراة .

٢ ـ ويعاقب الزاني والزانية غير المحصن بالجلد مائة جلدة لكل منهما .

الباب الخامس : الاحكام الخاصة بحد الشرب

المادة ٢٣ ـ : يعتبر خمرا كل سائل مسكر سواء اسكر قليله ام كثيره .

المادة ٢٤ ـ : ١ ـ يعد جريمة تستوجب الحد شرب الخمر وتعاطيها وحيازتها واحرازها وصنعها والتعامل فيها وتقديمها واعطاؤها واهداؤها .

ويعاقب الجاني بالجلد ٤٠ جلدة .
٢ ــ ويعاقب كذلك بالجلد ٤٠ جلدة كل من وجد في حالة سكر ظاهر في مكان عام .
٣ ــ وتصادر المضبوطات في جميع هذه الحالات .

الباب السادس : الاحكام الخاصة بحد القذف

المادة ٢٥ ــ : ١ ــ القذف المعاقب عليه حدا : هو الرمي بصريح الزنا او اللواطة او نفي النسب او الولد .
٢ ــ وتقع جريمة القذف بالقول الصريح ــ او بالكتابة ــ او بالاشارة الواضحة الدلالة ــ وكذلك بالصورة المعبرة .

المادة ٢٦ ــ : ويشترط في المقذوف :

١ ــ ان يكون عفيفا عفة ظاهرة ــ ذكرا كان ام انثى .
٢ ــ امكان حدوث الفعل منه .
٣ ــ الا يكون مقذوفا في حد .

المادة ٢٧ ــ : يعاقب القاذف بالجلد ثمانين جلدة ولا تقبل له شهادة الا بعد ثبوت توبته .

المادة ٢٨ ــ : يسقط حد القذف باحد الامور الآتية :

١ ــ اثبات القاذف صحة ما قذف به .
٢ ــ اقرار المقذوف لما قذف به .
٣ ــ اللعـــان .

المادة ٢٩ ــ : ١ ــ لا يقام حد القذف الا بناء على طلب من المقذوف .

٢ ــ ولا تقبل دعوى القذف من الولد وان نزل في حق والده وان علا ذكرا كان ام انثـى .

الباب السابع : الاحكام الخاصة بحـد الردة

المادة ٣٠ ــ : المرتد هو المسلم الراجع عن دين الاسلام ــ سواء دخـل في غيره ام لا .

المادة ٣١ ــ وتقع جريمة الردة :

١ ــ بقول صريح أو بفعل قاطع في الرجوع عن الاسلام .
٢ ــ بانكار ما علم من الدين بالضرورة .
٣ ــ بالهزء ــ قولا أو فعلا ــ بنبي أو رسول او ملك ــ او بالقرآن الكريم .

المادة ٣٢ ــ توبة المرتد :

تتحقق توبة المرتد بالعدول عما كفر به .

٢ ــ ولا تقبل توبة من تكررت ردته اكثر من مرتين .

المادة ٣٣ ــ : يعاقب المرتد عن دين الاسلام ــ ذكرا كان ام انثى ــ بالاعدام اذا كان لا يرجى استتابته ــ أو امهل لمدة لا تزيد عن ستين يوما ولم يتب .

المادة ٣٤ ــ : ١ ــ يكون تصرف المرتد صحيحا ونافذا حال صدوره منه قبل ردته ــ وتؤول اليه امواله اذا رجع الى الاسلام .

٢ ــ واذا قتل او مات على ردته ــ فتصرفاته حال اسلامه صحيحة ونافذة وما كسبه فلورثته المسلمين .

٣ ــ وتبطل تصرفاته حال ردته وتؤول امواله التي كسبها فيها لبيت المال .

٢ ــ قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملي وممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية في المؤتمر المنعقد بالبطريركية بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

تمهيد

بدعوة من مجلس كهنة الأسكندرية ، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية ، والسادة اعضاء المجلس الملي السكندري ، والسادة رؤساء واعضاء الجمعيات والهيئات القبطية ، والسادة الاراخنة اعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والاطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمعلمين وارباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .

وقد دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المعظم الانبا شنوده الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول التمهيدي بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى .

وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ايضا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب اعينهم ــ رعاة ورعية ــ اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر التي كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الابرار على مر الاجيال ــ والامر الثاني الامانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الاقباط اقدم

واعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب ارضه وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة .

عرض المسائل القبطية العامة

(١) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني ان يكون كل انسان حرا في اعتناق العقيدة الدينية التي يؤمن بها ، والا يلحقه ايذاء او معاناة بسبب هذا الايمان .

غير انه قد انتشرت اخيرا بعض الاتجاهاتالتي تصادر حرية العقيدة المسيحية وشايعتها مع الاسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الامن وادارة السجل المدني ومكاتب التوثيق ونيابة الاحوال الشخصية وذلك بما يتعلق بحالات اعتناق الاسلام من جهة ، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الاسلام من جهة اخرى .

فبالنسبة لحالات اعتناق الاسلام ، ننظر بقلق بالغ الى التيارات الجارفة في مختلف الاوساط سواء الدينية او الاجتماعية بالتعريضللمسيحية الى حد المجاهرة بدمغ الايمان المسيحي بالشرك والكفر . ويصاحب ذلك احتمال طرق الاغراء واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين الى حظيرة الاسلام . وهذا دون مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة اخطار الجهات الدينية المسيحية عن طلبات الرغبة في شهر الاسلام قبل وقوعه . ويشكل ذلك هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالاديان واذكاء روح الفتنة والتفرقة بين المواطنين .

اما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الاسلام ، فان الجهات الرسمية تداب على ان ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والادهى من ذلك انها ترفض الاعتراف بعودة المسيحي الى ديانته الاصلية التي ولد فيها . اذ هي تأبى اثبات واقع الحال في الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، كما ويتعرض معتنقو المسيحية العائدون الى مسيحيتهم الاولى ــ للمطاردة في حياتهم العائلية بالتفريق بين الازواج وبين الابناء بغرض تشريدهم من الوظائف بحجة المجازاة التأديبية .

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي اعلنها ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان على الصعيد العالمي ، والتي نص عليها ايضا على الصعيد القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ (وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر الاستقلال) بأن « تكفل الدولة حرية العقيدة » وان لا تميز بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة » .

فضلا عن ان المشرع المصري نفسه ــ بمناسبة اصداره قانون المواريث في سنة

١٩٤٣ ـ قد اعلن صراحة رفض الاخذ بالأحكام الشرعية العتيقة عـــن الردة لانهــا « وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر انها تخالف الدستور » .

كما وسبق ان افتى مجلس الدولة بأن احكام الردة « لا يستقيم تطبيقها مــع اطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد » .

(٢) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية ايمان وممارسة ، ومـــن اسس الايمـــان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة .

وانه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الاقباط مـــن مشاق ومضايق ، وتقييــد ، وتعقيد ، بل وايذاء بالغ في احيان كثيرة حد الاعتداء وسفك الدماء ـ بمناسبة بنــاء الكنائس لأجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء .

وغني عن البيان ان تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الاقباط عــلى سبيل المباهاة او ليكاثروا به غيرهم ، كما وانه لا توجد ميزانية عامة مرصودة لهذا الغرض، وانما تبنى الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم الــى صغيرهم ، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة ، وغير خاف أمر زيادة السكان في مصر زيادة مضاعفة ، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليا اكثر مــن سبعة ملايين نسمة ، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديــدة لان الكنائس القديمـــة ـ بداهة ـ لم تعد تتسع لعدد الاقباط الحالي بحجمها الذي كانت عليه منذ خمسين عامـــا .

ومع وضوح ذلك للمسؤولين فـلا يزال بنـاء الكنائس وترميمهـا واصلاحها مشروطا بترخيص ومحدودا بعدد معين لا تتجاوزه ، ولا تزال هناك امام استصدار التراخيص ـ حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود ـ قيـــود وصعوبات ومواصفات أضعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والمحال العامة . ولا يــزال الاقبــاط تحت نير قيود غابرة ، وتحت وطأة قرار اداري صدر بأدنى مراتب القرارات الادارية في عام ١٩٣٤ من وكيل لوزارة الداخلية أيام حكومة دمغها التاريخ الوطني بالظلــم والاستبداد . ولقد بلغ الأمر ان صدرت بعد لاي ومشقة قرارات جمهوريــة ببنــاء بعض الكنائس ، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية .

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمـــدن ، وفي الكفــور والقرى ، لاعتداءات وأعمال تخريبية ولايذاء المصلين فيهــا ومنعهم مـــن ممارسة شعائرهم الدينية . وفي غمار الأحداث الاسيفة الفوغائية التي وقعت خلال السنوات القريبة الماضية ، استشعرنا قصور ووسائـل الامن الوقائـي الكفيلة بوضع حــد للعدوان او بمنع وقوعه . وترتب عــلى تلـك الاحداث التي لا زالت تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الاساءة البالغة لهيبة الدولة وتشويه سمعة مصر فــي انحاء العالم كله .

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب واثبتته في تقريرها الذي اعتمده المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، مما دعا لاصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فان القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة باحداث الاعتداء تقع من حين لآخر ظالمة مظلمة. وكل هذا يجري على ارض مصرنا الطيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا .

(٣) تطبيق الشرع الاسلامي

ظاهر ان في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الأسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب ان يطبق في البلاد . ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي او المجال الشعبي ، انهم يعنون بذلك شريعة الاسلام الدينية . وهم يؤسسون وجوب التطبيق والالزام ـ على العقيدة الدينية بأن احكام هذه الشريعة أحكام الهية وانه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الالهي .

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الراي ــ مسألة قواعد واحكام اصول الفقه الاسلامي . فقد سبق للمشرع المصري الاخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية ، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الاخرى المستمدة من التقنينات المقارنة او تطبيقات القضاء والفقه المصري .

وانما المسألة المطروحة حاليا هي ان تؤخذ احكام شرعة الأسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا ، وذلك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخالص اي اعتبار القرآن والسنة .

وليس هذا الرأي بجديد . فاننا نستطيع ان نتتبع جذوره الى سنة ١٩٤٨ حين اعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الاستاذ حسن الهضيبي (وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الاخوان المسلمين خلفا للاستاذ حسن البنا) .

اذ قال : « ان لي رأيا معينا في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط ، وهذا الراي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو ان القى الله عليه . . . اعتقادي ان التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائما على احكام القرآن . واذا قلت القرآن ، فاني أعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول (صلعم) لان طاعته من طاعة الله . . » (جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨) .

وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولدت في سنة ١٩٤٨ ويوم بعثت مرة اخرى سنة ١٩٧٦ ــ وانها قائمة على الاساس الديني الخالص ، فيترتب على ذلك

حتما استبعاد المواطنين الاقباط من تصور تطبيق شريعة الاسلام عليهم بذلك المفهوم والاقتناع العقائدي الاسلامي . فالعقيدة هنا تتوفر (او يفترض توفرها) فيمن يدينون بالاسلام ، دون غيرهم من ابناء المذاهب والديانات الاخرى في مصر .

ومن ثم اعلن ــ وبحق ــ سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل في حديث صحفي نشرته جريدة الاخبار الغراء عقب توليه منصب الوزارة في مايو سنة ١٩٧٦ بأن التشريعات الاسلامية كما ينادي بها اصحاب ذلك الراي لن تطبق على المسيحيين في مصر .

وغني عن البيان انه ما دام الامر متعلقا بتطبيق الاحكام الواردة في القرآن ، وسنة نبي الاسلام ، وبهذه المثابة الدينية الخالصة ، فلا يتأتى ان يلزم بهذا التطبيق الا من كان له الاسلام دينا . اذ أنه يعتنق القرآن شريعة الهية بايمانه ، والحديث مثيله لانه يؤمن أيضا ان طاعة النبي من طاعة الله كما قال الاستاذ الهضيبي فيما سلف ذكره .

ومن ثم لا يستغرب احد ــ سواء على الصعيد العربي او حتى على الصعيد العالمي ــ ان تكون شريعة الاسلام الدينية المطبقة باطلاق في المملكة العربية السعودية . ذلك لان جميع رعاياها ــ بغير استثناء ــ يدينون بالاسلام . فيتفق مع ايمان كافة المواطنين هناك ان يجري عليهم حكم القرآن والسنة التابعين من صميم ضميرهم الديني وعقيدتهم الاسلامية .

اما في مصر حيث يوجد اكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحي (وكذلك في اية دولة عربية تضم مواطنين مختلفي الديانة) فان القول بتعميم تطبيق الشرع الاسلامي (اي احكام والقرآن والسنة على سائر المواطنين ، مؤداه في واقع الامر الزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بعقيدة الاسلام مما يتعارض مع اقدس حقوق الانسان واولى حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة . بل وتأبى هذا تعاليم الاسلام ذاته حيث « لا اكراه في الدين » .

ولقد استلهم الميثاق الوطني للامة هذه المبادىء الاساسية حين سجل :

« ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة . . . ان الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان . . . والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان » .

(٤) حماية الاسرة والزواج المسيحي

زواج الاقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية ، وهو سر من اسرار الكنيسة المقدسة ، وفي هذا المجال يختلف الزواج المسيحي عن النظرة الى الزواج في شرائع اخرى تعتبره مجرد عقد مدني ونظام قانوني يتدرج ضمن دائرة المعاملات

فيتم بالتراضي ، وينحل بالتراضي او بالارادة المنفردة وبحكم القاضي .

والصبغة الدينية التي يصطبغ بها زواج الاقباط لا تتعارض من النظام العام في المجتمع المصري — ان دستور مصر قد نص على ان « الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق الوطنية » .

فبالنسبة للاسرة المصرية المسيحية يكون قوامها اذن هو دينها المسيحي الذي ارسى دعامة الزواج بوصية السيد المسيح له المجد ان « يكون الاثنان جسدا واحدا . . . وما جمعه الله لا يفرقه انسان » .

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بالغاء اختصاص المجالس الملية بنظر مسائل الاحوال الشخصية ان نص على تطبيق الشريعة الاسلامية على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير اي من الزوجين لمذهبه او ملته قبل رفع الدعوى امام القضاء . وترتب على هذا ان صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة تطليق زوجته بكلمته . اما لو اعتنق اي الزوجين ديانة الاسلام ، وفي اي وقت من الاوقات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي ، فان انطباق الشريعة الاسلامية يضحى وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين او للابناء .

وهذا الوضع فيه تخريب للاسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ، ومجاراة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام ، كما ينطوي على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير أفراد الاسرة جميعا ، مما يجافي ابسط مبادىء العدالة والقانون .

وغير مقبول منطقا وعقلا في احوال تنازع الشرائع انه اذا اختلف زوجان مسيحيان في الملة او الطائفة تستبعد شريعتاهما المسيحية نهائيا ، وتطبق عليهما شريعة اخرى من ديانة لا يدينان بها على الاطلاق .

فضلا عن ان من شأن استمرار هذا الوضع غير المستساغ الذي نجم عن ثغرة في تشريع متعجل غامض ، ايجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة، وهو تناقض لا يريده احد ولا مصلحة فيه لاحد .

(٥) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدا اساسي ، تحقيقا للعدالة وضمانا لوحدة الوطن . وقد اكده الدستور المصري بان المواطنين لدى القانون سواء « وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة » . كما اكد مسئولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة على انه « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » .

اما ان المواطنين الاقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر ابناء مصر في اداء

الواجبات فهذا أمر مسلم به . وقد رفض القبط على مر الاجيال وفي اشد عصور الاستعمار الاجنبي اغراء أن يتمتعوا بأي استثناءات او امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . وفي جميع مجالات الخدمة العامة أسهم الاقباط طواعية واختيارا وبسخاء وتفان واخلاص ، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في اوائل القرن العشرين .

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم ، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩ ، وكتبت اسماؤهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول ، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الاقباط مع رفقائهم في السلاح يبذلون الارواح ببسالة وسماح تحت رايات جيش مصر ، سواء في حرب عام ١٩٥٦ او عام ١٩٦٧ واخيرا في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس انور السادات .

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ اربعين عاما قدم الاقباط ثرواتهم وحلى نسائهم لتكون رؤوس أموال ودعامات المؤسسات المالية والتجارية المصرية ، تدعيما للاقتصاد الوطني ولتحريره من السيطرة الاجنبية . لما اعلنت ثورة ٢٣ يوليو – المبادىء الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية ، قدم الاقباط للدولة اطيانهم التي خضعت لقوانين الاصلاح الزراعي ، أذعانا للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الانتاج .

أما اذا نظرنا الى كفة الحقوق في ميزان المساواة ، فاننا نعاين مع شديد الاسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة ، وفي القطاع العام ، واصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتمل المجادلة ، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات باعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا ، ولا التطلعات والاحتجاجات من الاقباط افرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية او الرسمية أو الشعبية .

ومصداق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بأن تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام – احصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص أعداد ونوعيات الترقيات . فنجد بيقين ان نسبة الموظفين الاقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الاطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي .

وقد بلغ الامر ان الموظفين الاقباط كادوا ينالون الترقية الا اذا اسعفتهم في آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي ، لترفعهم من الحضيض قليلا او تسندهم في خطوتهم الاخيرة الى المعاش .

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص ان هاجـر للخـارج كثيرون مـن الاقباط من نوابغ ابناء الوطن علما وخبرة بغرض تأمين ارزاقهم وحرصا على مستقبل اولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي أكله آباؤهم . ولا يخفى انه ترتبت على هذه الهجرة اضرار جسيمة لا بتفريق شمـل العائـلات فحسب ، بـل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ، وهو احوج ما يكون اليها في العصر الحاضر .

(٦) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

يتمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئـات النيابية التي تعتبر معبرة عن الامة ناطقة بلسانها . وقوام الامة المصرية كان على مر الايام ــ ولا يزال ــ باتحاد عنصريها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصيرية ، وفـي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ومنذ استقلال البلاد كانت مشاركة عنصري الامة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخاراً للوحدة الوطنية. كما كانت الانظمة الحزبية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا مـن جانب الاحزاب المستندة الى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من ابناء مصر دون اي تمييز بينهم دينيا او مذهبيا .

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسـات النيابية ، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ . ولـم يتخلف مسيحيو مصر عـن ان يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملـة في التنظيمـات المقـررة واحداً بعد الآخر ، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الاسماء البارزة مـن الاقباط في هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء او اللجان المركزية العليـا فـي حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

اما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلفت النظر ان عدد الاقباط فيهـا بلغ من القلة النادرة ما هو اقرب الى العدم. ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد اعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا (أضيف لهم عشرة اعضاء بالتعيين) كان الاعضاء الاقباط اقل من عدد اصابع اليد الواحـدة . أمـا في مجلس الشعب المنتخب فـي اكتوبر سنة ١٩٧٦ فلم ينجح احد مـن الاقباط عـلى الاطلاق في الانتخابات . وعلى نفس هذه الضآلة او العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحليـة والشعبيـة بالمحافظات والمدن في جميع انحاء القطر المصري .

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومـي ، وليس باستطاعتنـا تقصي الحقائق لكي نصل الى معرفة التيارات والدواعي التي ادت الى ذلـك ، وخافيهـا

اكثر من ظاهرها ، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالصتين لوجه الله والوطن :

الكلمة الاولى : انه لا يمكن ان تكون نسبة الاقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم في انتخابات اكتوبر ١٩٧٦ ، بينما كانت مشاركة الاقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان اجماع الامة المصرية طوال نصف قرن من الزمان واعجاب المحافل الدولية في العالم اجمع كواقع حقيقي لاتحاد عنصري الامة .

الكلمة الثانية : انه لا يمكن ان يكون هذا الوضع طبيعيا على الاطلاق ، بملاحظة ان عدد الاقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين .

(٧) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع ، وان كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبي يكون انحرافا عن الديانة الحقة الى التعصب المقوت ، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وانشاء مراكز قوى مسيطرة في داخل الدولة . واخطر ما في مثل هذه الاتجاهات انها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية . كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسئولين والقادرة .

★★★

قرارات المؤتمر

اولا : حرية العقيدة :

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين ، والغاء جميع الاوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة ، خصوصا بالنسبة لعودة المسيحي الى ديانته الاصلية ، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الاسلام .

ثانيا : حرية العبادة :

نطالب بالغاء القيود العتيقة والقرار الاداري السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس ، كما نناشد اجهزة الامن في الدولة ان تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة حماية لممارسة الشعائر الدينية في الكنائس ، وبخاصة في القرى ، سواء في نطاق الامن الوقائي او في نطاق ضبط وادانة العدوان والايذاء .

ثالثا : تطبيق الشرع الاسلامي فيما ينادي به غلاة الدعوة الاسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصري الاصيل ـ نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر ، كما ونعتبر ان اي محاولة في هذا الشأن للالزام الجبري تحت ستار التشريع او القوانين الجزائية انها تنطوي على اكراه المسيحيين على عقيدة اخرى مما يجافي مجافاة صارخة اقدس حقوق الانسان في حرية العقيدة .

رابعا : تشريعات الاحوال الشخصية :

نطالب بسرعة اصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين ـ على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الاولاد ، دون اعتداد بتغيير الدين او الملة بعد العقد ، وذلك حماية للاسرة وقضاء على التلاعب بالاديان .

خامسا : عدم تكافؤ الفرص :

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة واوسع سلطات التحقيق ، وذلك لتقصي الحقائق في الشكاوى بخصوص عدم المساواة في التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام ، توطئة لاصدار القرارات الادارية لتصويب الاوضاع واعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحاباة ولتكون التعيين والترقية على اساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية ، ومؤاخذة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

سادسا : تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية :

نطالب بمعالجة الامر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا ، وليكون متفقا مع الاحصاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بين عنصري الامة .

سابعا : الاتجاهات الدينية المتطرفة :

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية ، وان تتخذ الادارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتنقية الاوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة .

ثامنا : حريـة النشر

نطالب برفع الرقابة الرسمية او المقنعـة عـــن المؤلفات والمنشورات المسيحية ، ووضع حد للكتابات الالحادية والكتابات التـــي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائـــده وتضمين مناهـــج الدراسات التاريخية والادبية والحضارية في مراحـــل التعليم المختلفة وفـــي الجامعات ، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية فـي تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الاسلامي .

(٨) حريـة النشر

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيـدة المسيحيـة بمختلف وسائل النشر والاعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جمـة متكررة دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضـة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة اخرى اسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الاول الى منتصف القرن السابع حين حـدث الفتـح الاسلامي .

التوصيات التنفيذية

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفـــة الذكـر ، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية ، وتوطيد الالفة واتحاد عنصري الامـة ، وابتغاء صالح مصر أولا وآخرا ، صالح مصر دائما أبدا ، صالح مصر جهاداً ومجداً .

نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع ، وبـروح السلام الكامـــل وبالامانة الخالصة امام الله والناس ـ بما يأتي :

١ ـ المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة أيام من ٣١ يناير الى ٢ فبرايـر ١٩٧٧ لرفع التضرعات والقداسات الى الله صانع الخيرات لكي ينعـم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمأنينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كـل شبر مـــن ارض مصر ولتدعيم عهد الحرية باسعاد كافة ابناء الوطن الواحد الخالد ، تتميمـا للوعد الالهي الصادق « مبارك شعبي مصر » .

٢ ـ رفع هذه القرارات والتوصيات الى قداسة البابا المعظم الانبـــا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والرئيس الاعـــلى للمجمع المقدس ولمجلس الكنائس المسيحية في مصر ، لاتخاذ مـا يـراه مناسبا تحقيقا للمطالب القبطية .

٣ ـ تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات الـــى رئيس الجمهوريـة

والسيد رئيس الحكومة والسيد امين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات ابناء الشعب القبطي بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية في الدولة .

٤ ـ اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ قراراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .

ولربنا المجد دائما ابديا آمين ...

جـ ـ في المسالة الديموقراطية

١ ـ دستور ١٩٧١

استفتي عليه وصدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

المادة ٥ : الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدا الديموقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وهو اداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني الى اهدافه المرسومة ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير ، وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسئوليات العمل الوطني .

ويبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ، وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطي ، على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الاقل .

المادة ٧٣ : رئيس الدولة **هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تاكيد سيادة الشعب** وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، **ويرعى الحدود بين السلطات** لضمان تأدية دورها في العمل الوطني .

المادة ٧٤ : لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن ، او يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، **ان يتخذ الاجراءات السريعة لواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .**

المادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه . (الحكم ذاته الوارد بالمادة ١٠٢ من دستور ١٩٦٤) .

المادة ٧٧ : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

المادة ٨٤ : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب .

المادة ٨٦ : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية . وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .

المادة ٨٧ : ... ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا لا يزيد على عشرة .

المادة ٩٢ : مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ اول اجتماع لـه .

المادة ١٠٨ : **لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون .**

المادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين **أو الاعتراض** عليها .

المادة ١١٣ : ... واذا رد (القانون) .. الى المجلس واقره **باغلبية ثلثي اعضائه** اعتبر قانونا وأصدر .

المادة ١١٤ : ... ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة .

المادة ١١٨ : ... كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

المادة ١٢٦ : **الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة** ، وكل مدير مسئول عن أعمال وزارته ... ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

المادة ١٢٧ : لمجلس الشعب بناء على طلب عشر اعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس . ولا يجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الاقل من تقديم الطلب . وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأي في هذا الشان وأسبابه . **ولرئيس الجمهورية ان يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة أيام ، فاذا عاد المجلس الى اقراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي .**

فاذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

المادة ١٣٢ : **يلقي رئيس الجمهورية** عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة .

المادة ١٣٣ : **يقدم رئيس مجلس الوزراء** بعد تاليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب ، **برنامج الوزارة .**

المادة ١٣٦ : **لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء شعبي** . ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فاذا أقرت الاغلبية المطلقة لعدد من اعطوا اصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قراراً به .

المادة ١٣٧ : **يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية** .

المادة ١٣٨ : **يضع رئيس الجمهورية مع رئيس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها** .

المادة ١٤٢ : لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، تكون له **رئاسة الجلسات** التي يحضرها ، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

المادة ١٤٧ : اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها **قرارات تكون قوة في القانون** .

المادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية **حالة الطوارىء** .

المادة ١٥٢ : **لرئيس الجمهورية ان يستفتي الشعب** في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

المادة ١٥٣ : **الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ، وتتكون** الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونواب الوزراء ونوابهم .

المادة ١٥٦ : يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

(أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة ، والاشراف على تنفيذها .

(ب) توجيه وتنسيق اعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

(جـ) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية .

المادة ١٧١ : ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

المادة ١٧٣ : يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس اعلى يرأسه رئيس الجمهورية .

المادة ١٧٥ : تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كل على الوجه المبين في القانون .

المادة ١٩٢ : تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينـة في القانـون الصادر بانشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

٢ ـ قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢
بشان حماية الوحـدة الوطنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد اصدرناه :

مادة ١ ـ حماية الوحدة الوطنية واجب كـل مواطن ،وعـلى جميع مؤسسـات الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية في تطبيق احكام هذا القانون ، الوحدة القائمة عـلى احترام نظام الدولة والمقومات الاساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجـه الخصوص :

(أ) تحالف قوى الشعب العاملة .

(ب) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامـة .

(ج) حرية العقيدة وحرية الراي بما لا يمس حريات الآخريـن او المقومـات الاساسية للمجتمع .

(د) سيـادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على أساس اعطاء الاولوية دائمـا لاهـداف النضال الوطني والتحرري وعلى افضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل قوة أو طائفة او فئة اجتماعية .

مادة ٢ ـ الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عـن تحالف قوى الشعب العاملة .

وهو يكفل أوسع مدى للمناقشة الحـرة داخـل تشكيلاته ، والتنظيمـات الجماهيرية المرتبطة بـه .

ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحـاد الاشتراكي العربـي او منظمات جماهيرية اخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون .

مادة ٣ ـ يعاقب بالحبس كل من أنشا او نظـم او ادار جمعيـة او هيئـة او منظمة او جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . ويعاقب بالحبس مـدة لا تزيد على سنة كل من انضم الى احدى هذه الجمعيات او الهيئـات او المنظمات او الجماعات او اشترك فيها ، ويعفى من العقوبة كل من بادر بابلاغ السلطات المختصة عـن وجود جمعيات او هيئات او منظمات او جماعات منشأة على خلاف مـا تقدم اذا تم الابلاغ

قبل بدء التحقيق ، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا تم الابلاغ بعد بدء التحقيق ، ومكن من الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين .

وتقضي المحكمة في جميع الاحوال عند الحكم بالادانة بحل الجمعيات او الهيئات او المنظمات او الجماعات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والأدوات والاوراق الخاصة بها او المعدة لاستعمالها .

مادة ٤ ــ يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بأن لجأ الى العنف او التهديد او اية وسيلة إخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة او للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥ ــ يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيه كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة بقصد الأضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب او بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، فاذا اتخذت هذه الاذاعه صورة دعاية مثيرة موجهة للعسكريين في زمن الحرب كانت العقوبة الاشغال المؤقتة .

مادة ٦ ــ يعاقب بالحبس كل من حرض باحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة ١٧١ عقوبات على بغض فئة من فئات قوى التحالف او طائفة من الناس او على الازدراء بها او اثارة الفتنة بينها ، اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧ ــ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و٤ و٥ و٦ من هذا القانون بناء على تخابر مع دولة اجنبية .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت بناء على تخابر مع دولة معادية .

مادة ٨ ــ لا تخل احكام هذا القانون بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات او أي قانون آخر .

مادة ٩ ــ لا ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب كتابي من وزير العدل ويجوز للنيابة العامة احالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى محاكم امن الدولة المختصة .

مادة ١٠ ــ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره.
ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برياسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٢ (١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢)

انور السادات

٣ ـ نص قانون حماية امن الوطن والمواطنين

● مادة اولى : حرية تكوين الاحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بانشاء الاحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية .

● مادة ٢ : التنظيمات المعادية لنظام المجتمع او ذات الطابع العسكري محظورة طبقا للدستور ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة كل من شارك فيها او دعا الى انشائها .

● مادة ٣ : الملكية العامة ملك للشعب والملكية التعاونية والملكية الخاصة مصونة طبقا للدستور ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب او اتلاف الاملاك العامة او التعاونية او الخاصة وتطبق نفس العقوبة على المحرضين والمشجعين .

● مادة ٤ ـ اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون وترفع الضرائب كلية عن الفلاحين الذين يملكون ثلاثة افدنة فأقل وعلى الدخول التى لا تتعدى ٥٠٠ جنيه في السنة .

● مادة ٥ : على كل مواطن ان يتقدم ببيان ما لديه من ثروة مهما تنوعت واينما تكون هو وزوجته واولاده القصر في خلال ثلاثة شهور من صدور هذا القانون وتدرج في بطاقة ضريبية لكل مواطن ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن ثروته او يتهرب من اداء الضرائب والتكاليف العامة بالاشغال الشاقة المؤقتة . وتعتبر جريمة التهرب من اداء الضرائب او تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة جريمة مخلة بالشرف والامانة تحرم من تثبت عليه تولي المناصب العامة وتفقده الثقة والاعتبار .

● مادة ٦ : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر يؤدي الى اثارة الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التاثير على ممارسة السلطات الدستورية لاعمالها او منع الهيئات الحكومية او مؤسسات القطاع العام او الخاص او معاهد العلم من ممارسه عملها باستعمال القوة او التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر . ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

● مادة ٧ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك او مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شأن هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومي .

● مادة ٨ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر او اعتصام من شأنه ان يعرض السلم العام للخطر .

● مادة ٩ : يلغى كل ما يخالف ذلك من احكام .

● مادة ١٠ : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره .

● مادة ١١ : يطرح هذا القرار بقانون اعمالا للمادة ٧٤ من الدستور على الاستفتاء الشعبي خلال اسبوع من تاريخ نشره وها انا اوقعه امام الشعب وبحضوره .

رئيس الجمهورية
قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧
صدر في مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣
واقره استفتاء ١٩٧٧/٢/١٠

٤ ـ قانون الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي

يتالف مشروع القانون من ١٣ مادة حظرت المادة الاولى منه اية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادىء التي قامت عليها ثورة ٢٣ تموز او الترويج لمذاهب هدفها مناهضة النظام الاشتراكي الديمقراطي .

وتنص المادة الثانية على انه لا يجوز تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه والقيادة في الدولة أو القطاع العام أو الوظائف ذات التأثير في الراي العام ومناصب الاعضاء المعينين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحافية لكل من يثبت في التحقيق الذي يجريه المدعي العام الاشتراكي انه يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار الشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها ، وتضيف المادة الثانية انه على المدعي الاشتراكي ان يتقدم بتقريره الى رئيس الوزراء او المجلس الاعلى للصحافة على حسب الاحوال ، لطلب نقل من ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة الى وظائف لا يدخل في اختصاصها التوجيه والقيادة او التأثير في الراي العام .

وتنص المادة الثالثة التي تمت الموافقة عليها على عدم قبول من يدعو او يشترك في الدعوة الى مذاهب تنكر الشرائع السماوية في عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية .

وتحظر المادة الرابعة الانتماء الى الاحزاب السياسية او ممارسة اي نشاط سياسي على كل من تسبب في افساد الحياة السياسية قبل قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك في تقلد المناصب الوزارية منتميا الى الاحزاب السياسية التي كانت بالحكم قبل ١٩٥٢ او بالاشتراك في قيادة الاحزاب وادارتها فيما عدا الحزب الوطني والحزب الاشتراكي (حزب مصر الفتاة) .

وتشير المادة الخامسة الى ان الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة يسري على من حكم بادانته من محكمة الثورة في الجناية رقم واحد سنة ١٩٧١ الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ تموز . كما يسري الحظر على من حكم بادانته في احدى الجرائم المتعلقة بالمساس بطريقة غير مشروعة بالحريات الشخصية للمواطنين والتعدي على حياتهم الخاصة او ايذائهم بدنيا او معنويا .

ويسري كذلك على من حكم بادانته في احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية

والسلام الاجتماعي ومن حكم بادانته في احدى الجرائم المضرة بأمن الحكومة من الخارج او الداخل ، وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .

واجازت المادة السادسة ، للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ان تصدر قرارا بحرمان اي شخص من الانتماء الى الاحزاب السياسية وممارسة اي نشاط سياسي اذا ثبت لها بالتحقيق الذي يجريه المدعي الاشتراكي انه اتى افعالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد او تعريض الوحدة الوطنية او السلام الاجتماعي للخطر .

وتقول المادة السابعة ان احكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة لا تسري على من يصدر بشأنهم قرار بالعفو أو بالاستثناء من رئيس الجمهورية وذلك بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

واكدت المادة الثامنة ملكية الشعب للصحافة وحرية النشر في حدود احكام القوانين المنظمة للصحافة والنشر واحكام ميثاق الشرف الصحافي .

وتناولت المادة التاسعة العقوبات الخاصة بالجنح التي تقع بواسطة الصحافي على ما ينشره أو يذيعه اي مصري في الخارج اذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد او افساد الحياة السياسية او تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر .

واشارت المادة العاشرة الى انه اذا ثبت خروج احد الاحزاب او بعض قياداته على مبادىء النظام الاشتراكي الديمقراطي او قيم المجتمع الروحية والدينية وارتكابه ، أو بعض قياداته افعالا تهدد السلام الاجتماعي او الوحدة الوطنية ، او اذا قبل في عضويته اي شخص ممن تنطبق عليهم احكام المواد السابقة ان يوقف عن العمل لمقتضيات المصلحة القومية العليا .

وتحدثت المادة الحادية عشرة عن مسؤولية المدعي العام الاشتراكي لتامين سلام المجتمع ونظامه الاساسي وخولت المادة الثانية عشرة المدعي الاشتراكي حق اخطار مجلس الشعب بما يتخذه من اجراءات طبقا لاحكام القانون خلال سبعة ايام من تاريخ اتخاذها ، على أن يقدم تقريرا بما تم بشأن هذه الاجراءات وبما يكون قد صدر متعلقاً بها من قرارات .

وأشارت المادة الثالثة عشرة الى ان كل من يخالف احكام المواد ٤ و٥ و٦ و١٠ من هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثة الاف جنيه .

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

كما نصت المادة الخامسة عشرة والاخيرة على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

اللجنة التشريعية بمجلس الشعب

١٩٧٨/٥/٣١

المصادر

ا ــ مؤلفــات

ب ــ وثائــق

ج ــ صحف يومية ومجلات ودوريات

أ ـ مؤلفـات

١ ـ ابراهيم ، سعد الدين
كيسنجر وصراع الشرق الاوسط ـ دار الطليعة بيروت ـ ١٩٧٥
٢ ـ الاخضر ، العفيف
الثورة الالمانية ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٣
٣ ـ اسكندر ، أمير
صراع اليمين واليسار في الثقافة المصرية ـ دار ابــن خلدون ـ بيروت ١٩٧٨
٤ ـ البشري ، طارق
ـ الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢)
الهيئة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٢
ـ الديموقراطية والناصرية
دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٥
٥ ـ بيرك ، جــاك BERQUE, Jacques
عوالم عربية ARABIES
ستــوك Stock
باريس ٧٨ Paris 1978.
٦ ـ ثابت ، احمد
مصر بين التنمية والتسوية
دار الفكر الجديد ـ بيروت ١٩٧٦
٧ ـ ثيري ديزجاردان Thierry DESJARDIN
البارود والسلطة La Poudre et le Pouvoir
فرناند ناتان Fernand Nathan
باريس ١٩٧٧ Paris 1977.
٨ ـ الجريتلي ، عــلي
ـ خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ـ القاهرة ١٩٧٨
٩ ـ الحافظ ، ياسين
اللاعقلانية في السياسة ، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٥
١٠ ـ حمدان ، كمال (وآخرون)
الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٦

١١ ـ حمروش ، احمد
قصة ثورة يوليو
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٤
١٢ ـ ربيع ، حامـد
ـ الحرب النفسية في المنطقة العربية
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٤
ـ سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٤
١٣ ـ رمضان ، عبد العظيم
ـ تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ ـ ١٩٣٦)
دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٩٦٨
ـ عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤
دار روز اليوسف ـ القاهرة ١٩٧٦
١٤ ـ السادات ، انـور
ـ البحث عن الذات
المكتب المصري الحديث ـ القاهرة ١٩٧٨
ـ برنامج العمل الوطني
الهيئة العامة للمطابع الاميرية ـ القاهرة ١٩٧١
١٥ ـ السعيد ، رفعت
ـ حسن البنا : متى ، كيف ، ولماذا ؟
مكتبة مدبولي ـ القاهرة ١٩٧٨
ـ اوراق ناصرية في ملف سري للغاية
دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ١٩٧٥
ـ اليسار المصري وقضية فلسطين
دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٥
١٦ ـ سويد ، محمود
الصراع على ارض التسوية الاسرائيلية
دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٨
١٧ ـ سيف الدولة ، عصمت
ـ هل كان عبد الناصر دكتاتورا ؟
دار المسيرة ـ بيروت ١٩٧٧
ـ الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر
دار المسيرة ـ بيروت ١٩٧٧
١٨ ـ شاكر . ط . ث (الاسم المستعار لميشيل كامل ـ باذن منه)
قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية
دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧١

١٩ ـ شكري ، غالي
النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث
دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٨
٢٠ ـ صايغ ، أنيس
الفكرة العربية في مصر
بيروت ١٩٥٩ (مطبعة هيكل الغريب)
٢١ ـ طارق
ـ مسيرة السادات من سالزبورغ حتى الكنيست
مكان النشر غير مثبت ـ ١٩٧٧
٢٢ ـ عامر ، انور
حكم عبد الناصر ـ النظرية والتطبيق
المكتبة النموذجية ـ القاهرة ١٩٧١
٢٣ ـ عبد الحكيم ، طاهر
ـ خطوة خطوة من العدوان الى الردة
بغداد ١٩٧٦ (مطابع جريدة الثورة العراقية)
ـ حول حرب تشرين والتسوية الاميركية
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٦
ـ كارتر والتسوية في الشرق الاوسط
دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٧
٢٤ ـ عبد الملك ، انـور
ـ الجدلية الاجتماعية
لوسوي ـ باريس ١٩٧٢
ـ المجتمع المصري والجيش
دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٤
٢٥ ـ العظم ، صادق جلال
ـ نقد الفكـر الديني
دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٤
ـ سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية
دار الطليعة ـ بيروت ١٩٧٧
٢٦ ـ العقاد ، عباس محمود
عبقري الاصلاح محمد عبده
القاهرة ١٩٦٢
٢٧ ـ عوض ، لويس
تاريخ الفكر المصري الحديث
دار الهلال ـ القاهرة ١٩٦٩

٢٨ ــ عيسى ، صلاح
الثورة العرابية
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ١٩٧٢
٢٩ ــ فرح ، الياس
٦ تشرين الاول بين التسوية والتحرير
دار الطليعة بيروت ١٩٧٤
٣٠ ــ فرحات ، البير
مصر في ظل السادات (١٩٧٠ ــ ١٩٧٧)
دار الفارابي ــ بيروت ١٩٧٨
٣١ ــ قرقوط ، ذوقان
تطور الفكرة العربية في مصر
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ــ بيروت ١٩٧٢
٣٢ ــ مرسي ، فؤاد
هذا الانفتاح الاقتصادي
دار الثقافة الجديدة ــ القاهرة ١٩٧٦
٣٣ ــ مطر ، فؤاد
أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات
دار النهار للنشر ــ بيروت ١٩٧٢
٣٤ ــ موسى ، سلامة
تربية سلامة موسى
مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٥٨
٣٥ ــ هيكل ، محمد حسنين
الطريق الى رمضان
دار النهار للنشر ــ بيروت ١٩٧٥

ب ـ وثائــق

١ ـ المضبطة الرسمية لجلسات مجلس الشعب (البرلمان) ـ السنوات ١٩٧٤، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .

٢ ـ الانتفاضة الطلابية في مصر (بيانات الحركة)
دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٢

٣ ـ الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر
دار ابن خلدون ـ بيروت ـ تاريخ النشر غير مثبت

٤ ـ الندوة الدولية لحرب اكتوبر
ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ـ القاهرة ١٩٧٦

٥ ـ قوانين الطوارىء وامن الدولة والحراسات
جمع مصطفى كامل منيب المحامي
دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٩٧٣

٦ ـ الديموقراطية والحريات الاكاديمية في الجامعات المصرية
نشرة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
مكتب الادباء والفنانين ـ مطبوعات الحزب ـ القاهرة ١٩٧٨

٧ ـ البرنامج السياسي للحزب الوطني التقدمي الوحدوي
دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٧٨

٨ ـ ردنا على الحكومة
مطبوعات جريدة « الاهالي » المصرية ـ القاهرة ١٩٧٨

٩ ـ لماذا نعارض الحكومة ؟
خالد محيي الدين وآخرون ـ مطبوعات حزب التجمع ـ القاهرة ١٩٧٧

١٠ ـ محاكمات الثورة ـ الكتاب الاول ـ القاهرة ١٩٥٤

١١ ـ ملف عبد الناصر بين اليسار وتوفيق الحكيم
دار القضايا ـ بيروت ١٩٧٥

ج ـ صحف يومية ومجلات ودوريات

١ ـ الاهرام	المصرية
٢ ـ الاخبار	المصرية
٣ ـ اخبار اليوم	المصرية
٤ ـ الجمهورية	المصرية
٥ ـ الاهالي	المصرية
٦ ـ المحرر	اللبنانية
٧ ـ النهار	اللبنانية
٨ ـ السفير	اللبنانية
٩ ـ الثورة	العراقية
١٠ ـ تشرين	السورية
١١ ـ الشرق الاوسط	اللندنية
١٢ ـ الديلي ميرور	البريطانية
١٣ ـ المصري	المصرية
١٤ ـ الوقائع	المصرية
١٥ ـ روز اليوسف	المصرية
١٦ ـ المجلة الاقتصادية	المصرية
١٧ ـ مصر المعاصرة	المصرية
١٨ ـ البلاغ	اللبنانية
١٩ ـ الكفاح العربي	اللبنانية
٢٠ ـ الدستور	اللندنية
٢١ ـ الوطن العربي	الباريسية
٢٢ ـ الحرية	اللبنانية
٢٣ ـ كتابات مصرية	البيروتية
٢٤ ـ الشباب	المصرية
٢٥ ـ الطليعة	المصرية
٢٦ ـ لوموند دبلوماتيك	الفرنسية
٢٧ ـ الكاتب الفلسطيني	البيروتية
٢٨ ـ المستقبل	الباريسية
٢٩ ـ دراسات عربية	اللبنانية
٣٠ ـ الف باء	العراقية
٣١ ـ النهار العربي والدولي	الباريسية
٣٢ ـ الشيوعي المصري	البيروتية

٣٣ ـ اليسار العربي   الباريسية
٣٤ ـ التضامن   البيروتية
٣٥ ـ اوراق ديموقراطية   (سرية)
٣٦ ـ الانتفاضة   (سرية)
٣٧ ـ الانتصار   (سرية)
٣٨ ـ الثقافـة   العراقية
٣٩ ـ النشـرة السنويـة للشرق الاوسط ١٩٧٧ دائرة الابحاث في الايكونومست ـ لندن

الفهرس

صفحة

القسم الثالث :

عدد الناشر : 83 — 40 — 400